

UNIVERSAL  
LIBRARY

**OU\_232272**

UNIVERSAL  
LIBRARY









هـ (املاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثامن من كتاب نيل الاوطار  
شرح منتقى الاخبار)

صفحة	سطر	خطا	صواب
٢٣٨	٧	فبن	فابن
•	١٤	الجمع لى	الجمع لى
•	١٦	بعض	بعضها
٢٣٩	٢	ما	ما
٢٤٠	٢٤	عظ	عظم
٢٨٠	٧	بأ	بأ
٢٨٦	٢٢	عبد	عبد
٢٩١	١٩	لر	لا
٢٩٢	١٢	التقال	التقال
٢٩٥	١	لتداوى	التداوى
٢٩٧	٢٤	ثاء	كان
٢٩٨	١٧	استاده فرواه	استاده ومثنه فاما الاختلاف في استاده فرواه
٤٠٢	٩	تحرير	تحرير
٤١٥	٣	امعا	امعا
٤٣٨	١١	اكتوبناهن	اكتوبناهن
٤٧٠	٢٢	والطاهر	والطاهر
٤٨٧	•	ابى	ابن
٩	٨	كذلك	كذلك وأيضا
٥٠٥	٢	فرغ	فرغ
٥١٠	١٤	الاجماع	اجماعا
٥١١	١١	العلماء	الصحابه
٥١٥	١٦	والحق	فالحق
٥٢٢	٩	الحاكم	الحاكم ينقذ
٥٥٢	•	يؤيد	يزيد
٥٧٠	٧	يجعد	يجعدنى

تم بحمد الله وحسن توفيقه

\* (اصلاح ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثامن من عون الباري) \*

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣٣٦	١٣	وقبل الى قوله انتهى	X
٣٣٨	٥	واول	اول
٣٤٢	٣	وابن	X
*	٢٧	ايعبه	لم يعبه
٢٤٣	٢٥	القوة	القوم
٣٥٠	٤	الانبي	النبي
٣٧٣	٥	من ان الى قوله لامر الله فيها	X
٣٧٨	٢٦	يحها	يحوها
٣٨٠	٢٠	نقضة	نظيرة
٣٨٤	٢٧	الطوفي	العوفي
٣٨٥	٢٥	يعي	يعشى
٣٨٦	١٧	عر	عن
=	٣٨	تعدم	لم تعدم
٣٨٩	١٣	ومما	وقال مما
٤٠٣	٢٥	المعصية	المصلحة
٤٠٥	٣٣	كلاهما	كلهما
٤١١	١٤	حوض	حوضي
٤١٢	٣٤	واجاب النوروي الى قوله مسافة	X
٤١٩	٥	الاتفاق	الاتفاق
٤٢٠	٤	اليمين	ان اليمين
٤٢٣	=	هذا الرواية	هذه الرواية
٤٢٥	٢٣	يجاوز	يجاوز
٤٢٨	٥	المداول الى قوله وسلم	X
٤٣٥	٤	تما	فنا
٤٣٦	٢٦	صاب	أصاب
٤٤٧	١٧	المنارق	المارِق
٤٥٠	٢٥	واستشكل الى قوله في صفحة	X
		٤٥١ البكار	
٤٥٩	١٩	رؤيته	رؤياه
*	٢٥	رؤياه	رؤيته
٤٦٣	٢٩	ففساها	ففساها

صفحة	سطر	خطا	صواب
٤٧٢	٨	دات	ذات
٤٨٩	٩	ودوامها	ودوامها
٤٩٣	٢٧	عبيد الله	عبيد الله عن
٥١٧	٦	ليكن	ليكن يدعو
٥٢٣	١	كقولها	لقولها
٥٢٥	٢	يقولون	X
٥٢٧	٢٧	زمن	X
٥٣٢	٣١	النفاق	النفاف
٥٩١	٣٢	يقنع	يقنع
٥٧٧	٥	اللسان	مع اللسان
٥٨٠	٤	يجاهل	يجهل

تم - هذا الجدول وقد تركنا الأغلاط التي هي واضحة بادي نأمل لبصائر المحصلين ومواقع  
في طبع العيون من تكرار بعض العبارات فليس من جهة مؤلفه سبحانه الله تعالى وإنما  
سهاى اثباته بعض من أحال عليه مقابلته مع الأصل والمأخذ بخفايه على غير بصيرة فن  
طالع هذا الكتاب أو طبعه ثانيا فعليه ان يصلحه بحذف المكرر وحسبنا في هذا الجدول  
وحسبنا يظهر له إعادة العبارة من غير طائل في غير هذه المواضع ولا يلوم من مؤلفه  
ولا طابعه فانهم ابرئان عن ذلك والله الموفق لما هتالك والحمد لله على ذلك وصلى الله  
على سيدنا محمد وآله وصحبه وبارك وسلم كذلك

- ٣٢٢ ( كتاب الاطعمة والصيد والذبايح )  
 ٣٢٣ باب في أن الاصل في الاعيان والاشياء الاباحة الى ان يرد منع أو الزام  
 ٣٢٨ باب ما يباح من الحيوان الانسي  
 ٣٣١ باب النهي عن الجر الانسية  
 ٣٣٣ باب تحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير  
 ٣٣٥ باب ما جاء في الهر والقنفذ  
 ٣٣٦ باب ما جاء في الضب  
 ٣٣٩ باب ما جاء في الضبع والارنب  
 ٣٤١ باب ما جاء في الجلالة  
 ٣٤٣ باب ما استفيد تحريمه من الامر بقتله أو النهي عن قتله  
 ٣٤٧ ( أبواب الصيد )  
 ٣٤٧ باب ما يجوز فيه اقتناء الكلب وقتل الكلب الاسود البهيم  
 ٣٤٩ باب ما جاء في صيد الكلب المعلم واليازي ونحوهما  
 ٣٥٣ باب ما جاء فيها إذا أكل الكلب من الصيد  
 ٣٥٤ باب وجوب التسمية  
 ٣٥٦ باب الصيد بالقوس وحكم الرمية اذا غابت أو وقعت في ماء  
 ٣٥٨ باب النهي عن الرمي بالبنديق وما في معناه  
 ٣٥٩ باب الذبح وما يجب له وما يستحب  
 ٣٦٦ باب ذكاة الجنين بذكائه  
 ٣٦٧ باب ان ما أبيض من حي فهو ميتة  
 ٣٦٨ باب ما جاء في السمك والجراد وحيوان البحر  
 ٣٧٣ باب الميتة للمضطر  
 ٣٧٥ باب النهي أن يؤكل طعام الانسان بغير اذنه  
 ٣٧٧ باب ما جاء من الرخصة في ذلك لابن السبيل اذا لم يكن حائط ولم يتخذ خبئة  
 ٣٧٩ باب ما جاء في الضيافة  
 ٣٨٢ باب الادمان تعتيها النجاسة  
 ٣٨٤ باب آداب الاكل  
 ٣٩٥ ( كتاب الاثم )  
 ٣٩٥ باب تحريم النحر ونسخ اباحتها المتقدمة  
 ٣٩٩ باب ما يضاف منه النحر وأن كل مسكوح حرام  
 ٤٠٩ باب الاوعية المنهي عن الاتباذ فيها ونسخ تحريم ذلك

- ٤١٣ باب ما جاء في الخليليين  
 ٤١٥ باب النهي عن تحليل النحر  
 ٤١٦ باب شرب العصير ما لم يغل أو يات عليه ثلاث وما يطبخ قبل غليانه فذهب ثلثاه  
 ٤٢٠ باب آداب الشرب  
 ٤٢٠ (أبواب الطب)  
 ٤٣٠ باب اباحه التداوى وتركه  
 ٤٣٣ باب ما جاء في التداوى بالهرحات  
 ٤٣٥ باب ما جاء في السكى  
 ٤٣٨ باب ما جاء في الحجامة وأوقاتها  
 ٤٤٢ باب ما جاء في الرقى والقائم  
 ٤٤٧ باب الرقية من العين والاستغسال منها  
 ٤٥٠ (أبواب الايمان وكفارتها)  
 ٤٥٠ باب الرجوع في الايمان وغيره من الكلام الى النية  
 ٤٥٢ باب من حلف فقال ان شاء الله  
 ٤٥٤ باب من حلف لا يمدي هدية فتصدق  
 ٤٥٥ باب من حلف لا يأتى كل ادا ما بماذا يحنث  
 ٤٥٧ باب ان من حلف انه لا مال له يتناول الزكافى وغيره  
 ٤٥٩ باب من حلف عند رأس الهلال لا يفعل شيئاً شهره افل كان ناقصاً  
 ٤٦٠ باب الحلف بأسماء الله وصفاته والنهي عن الحلف بغير الله تعالى  
 ٤٦٣ باب ما جاء في حريم الله واهله وأقسامه بالله وغير ذلك  
 ٤٦٧ باب الامر بابرار القسم والرخصة في تركه للعذر  
 ٤٦٨ باب ما يذكر فيمن قال هو يم ودى أو نصر انى ان فعل كذا  
 ٤٧٠ باب ما جاء في اليمين الغموس والغوا اليمين  
 ٤٧٣ باب اليمين على المستقبل وتكفيرها قبل الحنث وبعده  
 ٤٧٦ (كتاب النذر)  
 ٤٧٦ باب نذر الطاعة مطلقاً ومعلقاً بشرط  
 ٤٧٨ باب ما جاء في نذر المباح والمعصية وما أخرج بخروج اليمين  
 ٤٨٢ باب من نذر الميسر ولا يطيقه  
 ٤٨٦ باب من نذر وهو مشرك ثم أسلم أو نذر بجافى موضع معين  
 ٤٨٧ باب ما يذكر فيمن نذر الصدقة بماله كام  
 ٤٨٨ باب ما يجوز من عليه عتق رقبة مؤمنة بنذر أو غيره  
 ٤٩٠ باب ان من نذر الصلاة في المسجد الاقصى أجراً أنه أن يصلى في مسجد مكة والمدينة

- ٤٩٣ باب قضاء كل المذورات عن الميت  
 (كتاب الاقضية والاحكام) ٤٩٥  
 ٤٩٥ باب وجوب نسيئة ولاية القضاء والامارة وغيرهما  
 ٤٩٧ باب كراهية الخرض على الولاية وطلبها  
 ٥٠٢ باب التشديد في الولايات وما يختص على من لم يتم بحقه ادون القاتمة  
 ٥٠٨ باب المنع من ولاية المرأة والسبي ومن لا يحسن القضاء أو يضعف عن القيام بحقه  
 ٥١٣ باب تعليق الولاية بالشروط  
 ٥١٣ باب نهى الحاكم عن الرشوة واتخاذ حاجب لبابه في مجلس حكمه  
 ٥٢٠ باب ما يلزم اعتقاده في امانة الوكلاء والاعوان  
 ٥٢٣ باب النهي عن الحكم في حال الغضب الا أن يكون يسيرا لا يغفل  
 ٥٢٧ باب جلوس الخصمين بين يدي الحاكم والتسوية بينهم  
 ٥٢٩ باب ملازمة الغريم اذا ثبت عليه الحق واعداء الذي على المسلم  
 ٥٣٢ باب الحاكم يشفع للخصم ويستوضح له  
 ٥٣٣ باب أن حكم الحاكم ظاهر الا باطنا  
 ٥٣٨ باب ما يذكر في ترجمة الواحد  
 ٥٤٠ باب الحكم بالشاهد والعين  
 ٥٤٧ باب ما جاء في امتناع الحاكم من الحكم بعلمه  
 ٥٥٤ باب من لا يجوز الحكم بشهادته  
 ٥٥٧ باب ما جاء في شهادة أهل الذمة بالوصية في السفر  
 ٥٦٢ باب القضاء على من أعلم صاحب الحق بشهادته عنده وذم من أدى شهادة من غير مسئلة  
 ٥٦٥ باب التشديد في شهادة الزور  
 ٥٦٧ باب تعارض البيعة والدعوتين  
 ٥٧٠ باب استحلاف المسكر اذا لم يتمكن بيعة وأنه ليس للمدعي الجمع بينهما  
 ٥٧٣ باب استحلاف المدعي عليه في الاموال والدماء وغيرهما  
 ٥٧٦ باب التشديد في ائمين الكاذبة  
 ٥٧٨ باب الاكتفاء في ائمين بالخلاف بانه وجوز تغليفها باللفظ والمكان والزمان  
 ٥٨٢ باب ذم من حلف قبل أن يستحلف

• (فهرسة الجزء الثامن من عون الباری) •

صهيفة

- ٢٥١ كتاب الاستئذان  
 ٤١٥ كتاب القدر  
 ٤٢٠ كتاب الايمان والندوة  
 ٤٢٧ كتاب الكفارات  
 ٤٢٩ كتاب الفرائض  
 ٤٣٣ كتاب الحدود  
 ٤٤٣ كتاب المحاربين  
 ٤٤٥ كتاب الديات  
 ٤٥٣ كتاب استنابة المرتدين والمعاندين  
 ٤٥٤ كتاب التعبير  
 ٤٧٢ كتاب الزنن  
 ٤٩٠ كتاب الاحكام  
 ٥٠٧ كتاب الدعوات  
 ٥٢٦ كتاب الرقاق  
 ٥٣٥ كتاب النقي  
 ٥٣٦ كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة  
 ٥٥٠ كتاب التوحيد والرد على الجهمية وغيرهم

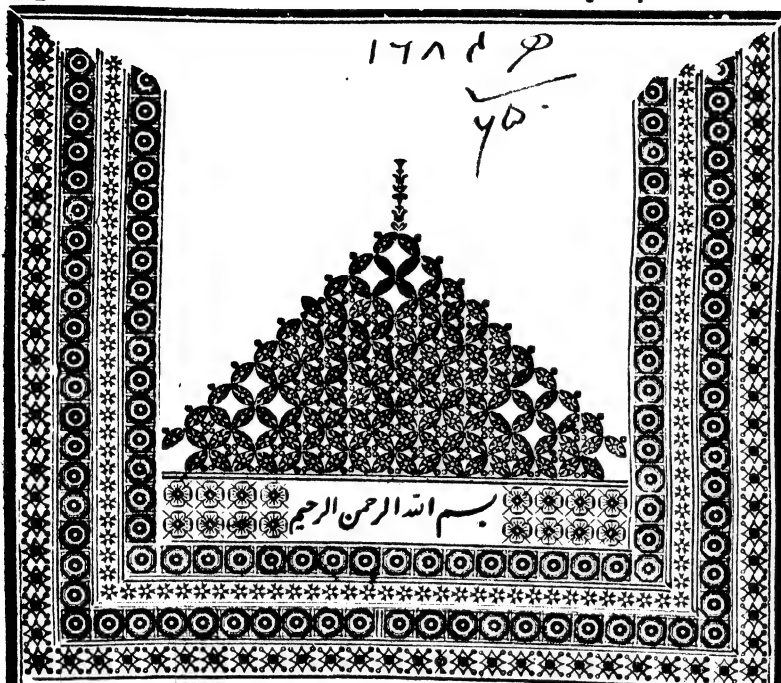
• (تمت) •

الجزء الثامن من نيل الاوطار من أمرار منتقى  
الاخبار لآمام الحقيقة شيخ الاسلام  
والمتأين محمد بن علي الشوكاني  
نفع الله به القاصي  
والداني

٢

وبه امشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملك المؤيد  
من الله تعالى أبو الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوبي البخاري فـرح الله  
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد المبرج لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة  
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشريحي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته  
وأسكنه فسيح جنته

(عن جابر رضي الله عنه قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء قط أي ما طاب منه شيء قال الكرماني أي من أموال الدنيا فقال لا) قال الفرزدق ما قال لا قط إلا في تشهده • لولا التشهد كانت لاهنهم وعند أبيه سعد من مرسل ابن الحنفية إذا سئل فأراد أن يفعل قال نعم وإذا لم يريد أن يفعل سكت فقيه أنه لا ينطق بالرد بل إن كان عنده وكان الأعطاء سائغا أعطى والاكسكت وحديث الباب أخرجه مسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم والترمذي في الشمائل قال في الفتح وهو قريب من حديث ٢٢٢ أي هريرة في الاطعمة ما عاب طعاما قط إن اشتهاه أكاه ولا تركه قال الشيخ



• (كتاب الاطعمة والصيد والذباح) •

• (باب في أن الأصل في الاعيان والاشياء الاباحة إلى أن يرد منع أو الزام) •

(عن سعد بن أبي وقاص أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن أعظم المسامين في المسلمين جرمان من سأل عن شيء لم يحرم على الناس فحرم من أجل مسأله • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم • فإذا نهىتمكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم متفق عليه ما • وعن سلمان النخعي قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن السمن والخبث والقراء فقال الحلال ما حل الله في كتابه والحرام ما حرم الله في كتابه وما سكت عنه فهو عفا قالكم رواه ابن ماجه والترمذي • وعن علي

بن الحسين بن عبد السلام معناه لم يسأل لامتعة العطاء ولا يلزم من ذلك أن لا يقولها اعتذارا كما في قوله تعالى قلت لا أجد ما أحل لكم عليه ولا يخفى الفرق بينهما وبين لا أحل لكم قلت وهو نظير ما في حديث أبي موسى السائل الأشعريون الجمل قال ما عندي ما أحل لكم لكن يشك على ذلك أن في حديث الأشعري أنه صلى الله عليه وآله وسلم حلف أن لا يحلهم فقال والله لا أحل لكم فيمكن أن يخص من عموم حديث جابر بما إذا سئل ما ليس عنده والسائل يتحقق أنه ليس عنده ذلك أو حديث كان المقام لا يقتضي الاتصاف على السكوت من الحالة الواقعة أو من حال السائل كأن يكون لم يعرف العادة فلما اقتصر في جوابه على السكوت مع حاجة السائل لقاضي على السؤال مثلا ويكون القسم على ذلك تأكيداً لقطع طمع السائل والمعرفي الجمع بين قوله لا أجد ما أحل لكم وقوله والله لا أحل لكم أن الأول لبيان أن الذي سئل لم يكن

موجوداً عنده والثاني أنه لا يمتكف الإجابة إلى ما سئل بالقرض مثلاً وبالإستيهاب إذا اضطرار حينئذ إلى ذلك عليه انتهى • (عن أنس رضي الله عنه قال خدمت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عشر سنين فما قال لي أف) وهو صوت يدل على التضجر (ولم يصنع) كذا وكذا (ولاً لا صنعت) كذا وكذا وفيه تنزيها للسان عن الزجر واستتلاف خاطر الخادم بترك معانفته وهذا في الأمور المتعلقة بحفظ الإنسان أما الأمور الشرعية فلا يتساهل فيها على ما لا يخفى لأن من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحديث أخرجه مسلم وفي رواية أبي بصير بن أبي طلحة مائة قال انشي صنعته لم نعات كذا وكذا أو انشي تركته

هذه هي الكذبات الكذا وفي رواية عبد العزيز بن ميمب ما قال النبي صنعته لم صنعت هذا كذا ولا النبي لم أضعه لم أضع هذا كذا في سنة فادمن هذا ترك العقاب على ما فات لان هناك مندوحة عنه باستغفار الامر به اذا احتج اليه عن أبي ذر رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يري رجل رجلا ناقصا (كان يقول له يا ناقص) ولا يريه بالاكفر (كان يقول له يا كافر) الا اردت عليه (الرمية فيصير هو فاسقا وكافرا) ان لم يكن صاحبه (المرى كذلك) وان كان موصوفا بذلك فلا يرد اليه شيء لكونه صدق فيما قاله فان قصد بذلك تعبيره ٢٢٣ وشهرته بذلك وأدام حرم عليه لانه أمور مستهتره

وتعليقه وموعظته بالحسبي  
فهما أمكنه ذلك بالرفق حرم  
عليه فقله بالغف لانه قد يكون  
سبب الاغوائه واصراره على ذلك  
العمل كما في طبع كثير من الناس  
من الانفة لاسيما ان كان الامر  
دون المأمور في الدرجة فان قصد  
نفعه أو نصح غيره ببيان حاله جاز  
له ذلك والحديث آخرجه مسلم  
في الايمان وسلم من حديث أبي  
هريرة بلفظ في رواية ومن دعا  
رجلا بالكفر أو قال عدوا لله  
وليس كذلك الا حار عليه ومن  
حديث ابن عمر بلفظ فقد بايم  
أحداهما أو هو بعني رجع قال  
الزورى اختلف في تأويل هذا  
الرجوع فقيل رجع عليه  
الكفر ان كان مستعلا وهذا  
بعد من سياق الخبر وقيل محمول  
على الخوارج لانهم يكفرون  
المؤمنين هكذا نقله عياض عن  
مالك وهو ضعيف لان الصحيح  
عند الاكابر ان الخوارج  
لا يكفرون يعدم قال في الفتح  
قلت ولما قاله مالك وجهه هو أن  
منهم من يكفر كثيرا من الصحابة  
كذيهم الشهادة المذكورة لامن  
لأن لا خيه الملم وذلك قبل وجود  
هذا الأساس وقيل يعني عليه أن  
الخوارج وأرجح من الجميع أن  
قد رجع عليه تكفيره فالراجع  
بطلان دين الاسلام بوقوده أن

عليه السلام قال لما نزلت وقلة على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا قالوا يا رسول الله في كل عام نسكت فقالوا يا رسول الله في كل عام قال لا ولو قلت نعم لوجبت فأنزل الله يا أيها الذين آمنوا لا تقسوا على أنفسكم أن بشاءكم نفسكم كما رواد أحمد والترمذي وقال حديث حسن) حديث سلمان قبل أنه لم يوجد في سنن الترمذي ويدل على ذلك أنه روى صاحب جامع الأصول شطرا منه من قوله الحلال ما أحل الله الخ ولم يفسمه إلى الترمذي بل يفضله ولكنه قد عزا الحفاظ في الفتح في باب ما يكره من كثرة السؤال إلى الترمذي كما فعله المصنف والحديث أورده الترمذي في كتاب اللباس وبوب له باب ما جاء في لباس القراء وآخرجه أيضا الحالا كم في المسند ودرك وقد ساقه ابن ماجه أيضا فيه. يفرق من هرون البرجي وهو وضع عفيف متروك وحديث عن آخرجه أيضا الحالا كم وهو منقطع كما قال الحفاظ وصورة استاده في الترمذي قال حدثنا أبو سعيد الأشج حدثنا منه وروى زاذان عن علي بن عبد الأعلى عن أبيه عن أبي الجعفي عن علي فذكر قال أبو عيسى الترمذي حديث علي حديث غريب واسم أبي الجعفي سعيد بن أبي عمران وهو سعيد ابن قيس وزانته وفي الباب عن ابن عباس وأبي هريرة وقد تقدم في أول كتاب الحج وفي الباب أحاديث ساقها البخاري في باب ما يكره من كثرة السؤال وأخرج البزار وقال سننه صالح والحال كم وصححه من حديث أبي الدرداء رفعه بإسقاط ما أحل الله في كتابه فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو وقد قبلوا من الله عاقبته فأمر الله لم يكن لينسى شيئا ولا وما كان ربك نسيا وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه أن الله فرض فرائض فلا تضيعوها وحدود فلا تتدوها ومكث عن أشياء رجة لكم غير نسيان فلا تبغضوا عنها وأخرج مسلم من حديث أنس واسمه في البخاري قال كلنتمينا أن نسأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شيء الحديث وفي البخاري من حديث ابن عمر فذكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسائل وعابها وأخرج أحمد عن أبي امامة قال لما نزلت يا أيها الذين آمنوا لا تقسوا على أنفسكم الآية كانا قد اقتبنا أن نسأله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث والرجح في نفسه إلا أنه أتته أنزلت في النهي عن كثرة المسائل عما كان وعالم يكن وقد أنكر ذلك جماعة من أهل العلم منهم القاضي أبو بكر ابن العربي فقال اعتد قد قوم من الغافلين منع السؤال عن التوافل إلى أن تقع تعالفا

عن شهادته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنته وبالإيمان فيكون تكفيرهم من حيث تكذيبهم الشهادة المذكورة لأن من جحد صدور التكفير منهم كما يدل والتحقق أن الحديث سبق لزجر المؤمن من أن يقول ذلك لأخيه المسلم وذلك قبل وجود فرقة الخوارج وغيرهم وقبل رجعت عليه معصيته لأخيه ومعه صيته تكفيره وهذا الأساس وقيل يخفى عليه أن يؤله ذلك إلى الكفر كما قيل المعاصي يريد الكفر فيضاف على من أدامها أو أسرها أو الخائفة وأخرج من الجميع أن من قال لمن يعرف منه الإسلام ولم تقم له شبهة في زعمه أنه كافر فإنه يكفر بذلك ففي الحديث فقد رجع عليه تكفيره فالراجع التكفير لا الكفر فكأنه كفر نفسه أي كونه كفر من هو مثله ومن لا يكفر إلا كافر أباة قد بطلان دين الإسلام ويقوده أن

في بعض طرقه وجب الكفر على أحدهما وقال القرطبي حيث جاء الكفر في لسان الشرع فهو وجه المعلوم من الإسلام بالضرورة الشرعية وقد ورد الكفر في الشرع بمعنى جحد النعم وترك شكر النعم والقيام بحقة وفي حديث أبي سعيد يكفرن الاحسان ويكفرن العشير والحاصل ان المقول له ان كان كافرا كفر انما هو كافرا صدق القائل وزهبا المقول له وان لم يكن رجعت للقائل معرفة ذلك القول وانما هكذا افترض على هذا التأويل في رجع وهو من أعدل الاجوبة وقد أخرج أبو داود عن أبي الدرداء بسند جيد رفعه ان ٢٢٤ المبدأ ان شيا صعدت للجنة الى السماء فتفتق أبواب السماء ودنا

فترطمط الى الارض فتأخذ بمنة ويستر فان لم تجد مسانعا رجعت الى الذي لعن فان كان أهلا ولا رجعت الى قاتلها ولم شاهد عند أحمد من حديث ابن مسعود بسند حسن وأخرجه أبو داود والترمذي عن ابن عباس ورواه ثقات ولكنه عدل بالارسل (عن ثابت بن الضحالة) انصارى الاثم الى (وكان من اصحاب الشجرة) أي شجرة الرضوان بالحديسية (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على ملا غير الاسلام) بقتول ملا فغير صفة وعلى بمعنى الباء كان يقول ان فعل كذا فهو يمدى وانصراني (كاذبا فهو كما قال) أي انه يهكم عليه بالذي نهى لنفسه وظاهره انه يكفر وهو محمول على من زاد ان يكون متصفا بذلك اذ وقع المحلوف عليه لان ارادة الكفر كفر فيكفر في الحال أو المراد التمديد بالمبالغة في الوعيد لا الحكم وان قصد تبعيد نفسه عن الفعل فليس يمين ولا يكفر به وان قال واللات والعزى وقصد التعظيم واعتد فيهما من التعظيم ما يعتد في الله كفر

به هذه الآية وليس كذلك لانهم مصرحون بان المنهى عنه ما تقع المساواة في جوابه ومسائل النوازل ليست كذلك قال الحافظ وهو كما قال الا ان ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي وبزمن حديثه المذكور في أول الباب لانه قد أمن من وقوع التمهيم لاجل المسئلة ولكن ليس الظاهر ما قاله ابن العربي من الاختصاص لان المسئلة معجزة في الـ وال عن كل أمر لم يقع وأما ما ثبت في الاحاديث من وقوع المسائل من العجوبة فيعتدل ان ذلك قبل نزول الآية ويحتمل ان النهي في الآية لا يتناول ما يحتاج اليه معاترة حكمه كيان ما قبل أو نحو ذلك مما وقعت عنه المسائل وقد وردت عن العجوبة آثار كثيرة في المنع من ذلك سابقا الدار في أوائل مسنده منها عن زيد بن ثابت انه كان اذا سئل عن الشيء يقول هل كان هذا فان قيل لا قال دعوه حتى يكون قال في الفقه والتحقيق في ذلك ان البحث عما لا يوجد فيه نص على قبحه من أحدهما ان يبحث عن دخوله في دلالة النص على اختلاف وجوهها فهذا مطلوب لا مكروه بل ربما كان فرضا على من تعين عليه من المجتهدين ثانيا ما ان يدقق النظر في وجوه الفرق فيفريق بين مقائلين بفرق ليس له أثر في الشرع مع وجود وصف الجمع أو بالمعكس بان يجمع بين من يفرق لوصف طردى من خلافه هذا الذي ذمه السلف وعليه ينطبق حديث ابن مسعود رفعه ذلك المنة اعون أخرجه مسلم فأروا ان فيه قضيب الزمان بما لا طائل تحتها ومثله الاكثر من التفرع على مسئلة لا اصل لها في الكتاب ولا في السنة ولا في الاجماع وهي نادرة الوقوع جدا فيصرف فيها زمانا كان صرفه في غيرها أولى ولا سيما ان لازم من ذلك المقال التوسع في بيان ما يكفر وقوعه واشد من ذلك في كثرة السؤال البحث عن أمور مرغوبة ورد الشرع بالايان بها مع ترك كيفيةها ومنها ما لا يكون له شاهد في عالم الحس كالسؤال عن وقت الساعة وعن الروح وعن مدة هذه الامة الى امثال ذلك مما لا يعرف الا بالقل والكثير منه لم يثبت فيه شيء فيجب الايمان به من غير بحث واشد من ذلك ما يقع كثرة البحث عنه في الشك والمخيرة كما صح من حديث أبي هريرة رفعه عند البخاري وغيره لا يزال الناس يتبعون هذا الله خلق الخلق فمن خلق الله قال الحافظ فنسب باب المسائل حتى فاته كثير من الاحكام التي يكثر وقوعها فانه يتركها وعلمه ومن نوع في تفرع المسائل وتولدها ولا سيما فيما قبل وقوعه

وقوعه

والا فلا وفي حديث أبي هريرة رفعه من حلف فقال في حاشه واللات والعزى فليس له الا الا الله ففيه دليل على انه لا كفارة على من حلف بغير الاسلام بل يأثم ونلزمه التوبة لانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل عقوبة في دينه ولم يوجب في ماله شيئا وانما امره بكلمة التوحيد لان اليمين انما تكون بالله وود فاذا حلف باللات والعزى فقد ضاعى الكفر في ذلك فامر ان يتداركه بكلمة التوحيد قاله البغوي في شرح السنة وقوله كاذبا وقع في رواية مسلم كاذبا بعد ما قبله متقدمة من الخلف المتقدمة ان كان مطعون القلب بالايمان وهو كاذب في تعظيم الامة قد نعت عليه لم يكفر وان قاله معتقدا العين بذلك المقالة لا يكونها

حقا كفروا ن قاله لجرد التعظيم له ابا اعتبار ما كان قبل النسخ فلا يكفر (وليس على ابن آدم نذر) أي ليس عليه وفاء بنذر  
 (فيما لا يملك) كان يقول ان شئ الله مريض في فعبه فلان حر أو اتصدق بدار زيدا ما لو قال فخوان شئ الله مريض في فعبه  
 رقية ولا يملك شيئا في تلك الحالة فليس من النذر فيما لا يملك لانه بقدر عليه في الجملة حالا أو ما لا فهو عياله بالقوة (ومن قتل  
 نفسه بشئ في الدنيا عذب به يوم القيامة) ليكون الجزاء من جنس العمل وان كان عذاب الآخرة أعظم (ومن امن مؤمنا فهو  
 كقتله) في التحريم أو في العقاب أو في الابتعاد لان اللعن تبعيد من رحمة الله ٣٢٥ والقتل تبعيد من الحياة والضمير للمصدر  
 الذي دل عليه الفعل أي فلعنه

وقوعه أو نذر ولا سيما ان كان الحامل على ذلك المباحة والمغالبة فانه يذم فعله وهو  
 عين الذي كرهه السلف ومن امن البحث عن معاني كتاب الله تعالى محافظا على ما جاء في  
 تفسيره عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن الصحابة الذين شاهدوا النزول  
 وحصل من الاحكام ما يتقارن من منظوقه ومفهومه وعن معاني السنة ومادات عليه  
 كذلك مقتصر على ما يصلح للجمعة فيها فانه الذي يحمده ويتقنع ويتقنع به وعلى ذلك يعمل  
 عمل فقهاء الامصار من التابعين فمن بعدهم حتى حدثت الطائفة الفاسية فعارضتها  
 الطائفة الاولى فكثير بينهم المراء والجدال وتولدت البغضاء وحس من أهل دين واحد  
 والوسط هو المعتدل من كل شئ والى ذلك يشير قوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث  
 المذكور في ابواب فاعمالك من كان قبلكم بكم بكم تسوقوهم واختلافهم على انبيائهم فان  
 الاختلاف يجر الى عدم الانقياد وهذا كله من حيث تقسيم المشتغلين بالعلم واما  
 العمل بما ورد في الكتاب والسنة والتشاغل به فقد وقع الكلام في ايهما أولى يعني هل  
 العلم أو العمل والانصاف ان يقال كل ما زاد على ما هو في حق المكلف فرض عين  
 فالناس فيه على قسمين من وجد من نفسه قوة على الفهم والتحرير فتشاغل بذلك أولى  
 من اعراضه عنه وتشاغله بالعبادة لما فيه من النفع المتعدي ومن وجد من نفسه  
 قصورا فاقباله على العبادة أولى به لعمري اجتماع الامرين فان الاول لو ترك العلم لا وشك  
 ان يضيع بعض الاحكام باعراضه والثاني لو اقبل على العلم وترك العبادة فانه الامر ان  
 لعدم حصول الاول له واعراضه عن الثاني انتهى قوله ان اعظم المسلمين الخ هذا لفظ  
 مسلم واقط الجواب ان اعظم الناس جرما قال الطيبي فيه من المبالغة انه جعله عظيما ثم  
 فسره بقوله جرما يدل على انه نفسه جرم قال وقوله في المسلمين أي في حقهم قوله فخرم  
 بضم الحاء المهملة وتشديد الراء قال ابن بطال عن المهلب ظاهر الحديث يتمسك به  
 القدرة في ان الله يفعل شيئا من أجل شئ وايس كذلك بل هو على كل شئ قدير فهو فاعل  
 السبب والمسبب ولكن الحديث محمول على التهذير مما ذكره فظلم جرم من فعل ذلك  
 لكثره الكارهين له وقال غير أهل السنة لا ينكرون امكان التعليل وانما ينكرون  
 وجوبه فلا يمتنع أن يكون الشئ الفلاني متعاقبا به الحرمة ان شئت عنه فقد سبق القضاء  
 بذلك لان السؤال له التحريم وقال ابن ابي حنيفة في الجرم الا حقه به الحاق المسلمين

والتمية متغايران اولوا والراجح التغاير وان بينهما ما هو ما وخصوصا من وجه لان التهمة نقل حال الشخص لغيره على جهة  
 الافساد بغير رضاه سواء كان يعلم أم بغير علم والغيبة ذكره في غيبته بما يكره فامتازت التهمة بقصد الافساد ولا يشترط ذلك  
 في الغيبة وامتازت الغيبة بكونها في غيبة الملقول فيه واشتر كافتاء ذلك والحديث أخرجه مسلم في الايمان وأبو داود  
 في الادب والترمذي في البر والنسائي في التفسير قال الغزالي ما ملخصه ينبغي لمن جات اليه غيبة ان لا يصدق من ثم ولا يظن من  
 ثم نعم ما نقل عنه ولا يبحث عن تحقيق ما ذكره وان ينهأ ويقبح له فعله وان يغضه ان لم ينزجروا لارضى نفسه ما منسى  
 التمام عنه فبقه على التمام فيصير غما قال النووي وهذا كله اذا لم يكن في النقل مصلحة شرعية ولا فائدة من تحية أو واجبة

الذي دل عليه الفعل أي فلعنه  
 مقتله والتقييد بالمؤمن  
 للتشهير أولا واحتراز عن الكافر  
 اذ لا خلاف في لعن الكافر  
 جملة بالانعين اما لعن العاصي  
 المؤمن فاشهر وفيه المنع ونقل  
 ابن العربي الانفاق عليه (ومن  
 قدف مؤمنا) رماه (بكفره)  
 كة تله لان النسبة الى الكفر  
 الموجب للقتل كلفعل في ان  
 المنسب للشئ كفاعله والحديث  
 اشغل على خمسة احكام كالا يخفى  
 (عن حذيفة رضي الله عنه  
 قال سمعت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول لا يدخل الجنة  
 قتات) من قت الحديث بقتة  
 قتال الرجل قتات اي غمام قال  
 ابن الاعرابي هو الذي يسمع  
 الحديث وينقله ووقع بالفظ  
 غمام في رواية أبي وائل عن  
 حذيفة عندهم لم قال عباس  
 الققات والتمام واحد وفرق  
 بعضهم بان التمام الذي يضر  
 القصة وينقلها والققات الذي  
 يسمع من حديث من لا يعلم  
 به ثم ينقل ما سمعه وهل الغيبة

لمن اطاع من شخص انه يريد ان يؤذى شخصاً ظالم فيسخره منه - وكذا من اخبر الامام او من له ولاية بسيرة فانه مثلاً لا يمنع من ذلك (عن أبي بكر رضي الله عنه ان رجلاً ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاني عليه رجل خير فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويحك) كلمة ترحم وتوقع تنال من وقع فيهلكه لا يسهلها (قطعت عنق صاحبك) أي اهلكته - متعارفين قطع العنق الذي هو القتل لا شتر - كما في الهلاك (بقوله) أي يقول صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول (مراد ان كان أحدكم مادحاً) أحداً (للمحالة) بفتح الميم أي لا بد (فليقل احب كذا

وكيذا ان كان يرى) بضم أوله أي ينظر (انه) أي المدح (كذلك وحسبه الله) أي يحاسبه على ما له الذي يعلم حقيقة ما عليه والجلالة اعتراض وقال شارح المشكاة هي من تنمة القول والمعنى فليقل احب ان فلانا كذا ان كان يحسب ذلك منه والله يعلم سره لانه هو الذي يجازيه ان خير انخير او ان شرا فشر ولا يقل اتبعن ولا اتحقق انه محسن جازم به (ولا يركي) أحد (على الله أحد) منع له من الجرم أي لا يقطع على عاقبة أحد ولا على ما فيه لانه ذلك مغيب ولا يركي خبره هناك أي أي لا تركوا أحد على الله لانه أعلم بكم منكم قال ابن بطلان حاصل النهي من افرط مدح آخر بما ليس فيه لم يامن على المدح والحب الظنه انه بتلك المنزلة فربما يصح العمل والازدياد من الخير انك لا على ما وصف به ولذلك تأول العلماء في الحديث الاخر احتوا على وجود المدح احين السرايا

المضرة - والله هو منعه من التصرف فيما كان حلالا قبل مسألته وقال القاضي عياض المراد بالجلوم هنا الحدث على المسيل لا الذي هو معنى الاتم المعاقب عليه لان السؤال كان مباحا وله هذا قال سلوتي وتعبه النووي فقال هذا الجواب ضعيف او باطل والصواب الذي قاله الخطابي والنبي وغيره ما ان المراد بالجلوم الاتم والذنب وجلوه على من سأل تكلفاً وتعتافاً لا حاجة له به اليه - وبسبب تخصيصه بثبوت الامر بالسؤال عما يحتاج اليه اقله تعالى فاسألوا أهل الذكركم عن نازلة وقعت له اضروته اليه فهو معذور فلاثم عليه ولا عيب فكل من الامر بالسؤال والزرع عنه مخصوص بجهة غير الاخرى قال ويؤخذ منه ان من عمل شيئاً أضربه غيره كان آثمًا وأورد الكرماني على الحديث سؤاله قال السؤال ليس بجريمة ولئن كان فليس بكبيرة واثم كان فليس باكبر الكبائر وأجاب ان السؤال عن الشيء بحيث يصير سبباً للحرمان في مباح هو أعظم الجرم لانه صار سبباً للتضييق الامر على جميع المكلفين فالقتل مثلاً كبيرة ولكن مضرة راجعة الى مقتول وحده والى من هو منه بسبيل بخلاف صورة المسئلة تضمرها عام للجميع انتهى وقد روي ما يدل على انه قد وقع في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم من المسائل ما كان سبباً للتعريم الحلال اخرج البزار عن سعد بن أبي وقاص قال كان الناس يتسألون عن الشيء من الامر فيسألون النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو حلال فلا يزالون يسألونه عن الشيء حتى يحرم عليهم قوله ذروني في رواية البخاري دعوني ومعناها واحد قوله ما ترككم أي ما تركتكم غير امر شيء ولا شيء عن شيء قال ابن فرج معناه لا تكثر من الاسئلة تفصل عن المواضع التي تكون مفيدة لوجوب ما ظهره ولو كانت سالحة لغيره كما ان قوله يجوز او ان كان سالحاً لا تكثر ارفينبغي أن يكتفي بما يصدق عليه اللفظ وهو المرة فان الاصل عدم الزيادة ولا يكثر التعتف عن ذلك فانه قد يفتى الى مثل ما وقع لابي اسرا تيل في البقرة قوله واختلافهم يجوز فيه الرفع والجرم قوله فاذا لم ينسكم هذا النهي عام في جميع المناهي ويستثنى من ذلك ما يكره المكلف على فعله وانه ذهب اليه وروى خالف قوم فقهه وابالعه - موم فتأولوا الاكرام على ارنه كتاب المصنوعة لا يبيحها قوله واذا امرتكم بامر فأتوا منه ما استطعتم أي اجعلوه قد دراسته تطاعتكم قال النووي هذا من جوامع الكلم وقواعد الاسلام

ويدخل

المراد بهم من مدح الناس في وجوههم بالباطل قال عمر المدح هو

المدح قال وامان مدح بما فيه فلا يدخل في النهي فقد مدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الشعر والخطب والخطابة ولم يمتنع في وجه مادحه تراباً انتهى ملخصاً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تباضوا) أي لا تتعاطوا اسباب البغض فم اذا كان البغض قهراً وجب وحقيقته ان يقع بين اثنين وقد يكون من واحد وكذا ما بعده وهو قوله (ولا تعاهدوا ولا تدابروا) أي لا يتأثر أحدكم على الاخر لان المتأثر يولي دبره حين يتأثر بشئ دون الاخر وقال امام الاثمة مالك في موطنه لاحد باب التدابر الا الاضرار عن السلام يدبر عنه بوجه انتهى والحمد

تحتي الشخص زوال النعمة عن مستحقها أهم من ان يسمى في ازالة تلك النعمة عن مستحقها أم لا فان سعى كان باختيار ان لم يسع في ذلك ولا يظهره ولا نسب فيه فان كان المانع عجزه بحيث لو تمكن فعل ما سعى وان كان المانع له من ذلك التوقى نقد يعذر لانه لا يمكن دفع الخواطر النفسانية في كفيته في مجاهدة نفسه أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي حديث ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يسلم منها أحد الطيرة والظن والحسد قيل فما الخبز منهن يا رسول الله قال اذا تطيرت فلا ترجع واذا ظننت فلا تحقق واذا حسدت فلا تبغ ٣٢٧ (وكونوا يا عباد الله اخوانا) يا كاسب

ما نصير ون به كاخوان النسب في الشفقة والرحمة والهمة والمواساة والصيحة في أنتم مستوون في كونكم عبيد الله وماتكم ملة واحدة فالتمباغض والتحاسد والتدابير مضاف لحالكم

فالواجب عليكم ان تكونوا اخوانا متواصلين متآلفين (ولا يحصل اسلم انهم هم اخاء) في الاسلام (فوق ثلاثة أيام) تخصيصه بالاخ بالذكر اشعار بالعلمية ومنه هو انه ان خالف هذه الشريعة وقطع هذه الرابطة جازعجرانه فوق ثلاثة فان هجرة أهل الاهواء والبدع دائمة على عمر الاوقات مالم تظهر التوبة والرجوع الى الحق (من أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ياكم) كلمة تحذير (والظن فان الظن أكذب الحديث) أي اجتنبوه فلا تهموا أحد بالافاحشة من غير ان يظهر عليه ما يوجب تضيها ولا تفهموا بما يقع منه كما يحكم بنفس العلم لان أوائل

ويدخل فيه كثير من الاحكام كاصلاح من يجر عن ركن منها أو يترط فيا في المقدور وكذا الوضوء وسقراط العروة وحفظ بعض الفاتحة وانحراج بعض ركعات الطلوع لم يقدر على الكل والامساك في رمضان ان أنظر بالاعذار في اثناء التمارين غير ذلك من المسائل التي يطول شرحها واستدل به على ان من أمر بشئ فيجز عن بعضه ففعل المقدور انه يسقط عنه ما يجز عنه وبذلك استدل المزي على أن ما وجب أدائه لا يجب قضاءه ومن ثم كان الصحيح أن القضاء بالمرجديد واستدل به بالحديث على ان اعتناء الشارع بالمهمات فوق اعتنائه بالأمور رات لانه أطلق الاجتناب في المهمات ولومع المشقة في الترك وقيد في الأمور رات بالاستطاعة وهذا مقتضى قول عن الامام أحمد فان قيل ان الاستطاعة معتبرة في النهي أيضا لا بد ان يكلف الله نفسه الاوسعها بخروجه ان الاستطاعة تنطبق باعتبارين كذا قيل قال الحافظ والذي يظهر ان التقييد في الامر بالاستطاعة لا يدل على المدعى من الاعتبار بل هو من جهة الكف اذ كل واحد قادر على الكف لو ادعاه الشبهة فلا يتصور عدم الاستطاعة من الكف بل كل مكلف قادر على الترك بخلاف النهي فان المجز عن تعاطيه محسوس فمن ثم قيد في الامر بحسب الاستطاعة دون النهي قال ابن تيمية في شرح الاربعين ان الامر بالاجتناب على اطلاقه حتى يوجب عدم ما يبيحه ككل الميتة عند الضرورة وشرب الخمر عند الاكراه والاصل في ذلك جواز التلطف بكلمة المكفر اذا كان القلب مطمئنا بالايمان كما نطق به القرآن قال الحافظ والتحقيق ان المكلف في كل ذلك ليس منه في تلك الحال وقال الماوردي ان الكف عن المعاصي ترك وهو سهل وعمل الطاعة فعل وهو شاق فلذلك لم يبع ارتكاب المعصية ولومع العذر لانه ترك والترك لا يجز المأذون عنه وادعى بعضهم ان قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم يتناول امتثال المأمور واجتناب المنهي وقد قيد بالاستطاعة فاستوى باوجبه ثم تكون الحكمة في تقييد الحديث بالاستطاعة في جانب الامر دون النهي ان المجز يكترسه وفي الامر بحسب خلاف النهي فان تصور المجز فيه محصور في الاضطرار وهو قوله تعالى الا ما اضطررتم اليه وهو مضطر ولا يرد الاكراه لانه مندرج في الاضطرار وزعم بعضهم ان قوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم نسخ بقوله تعالى اتقوا الله حتى تقاته قال الحافظ والصحيح انه لا نسخ بل المراد بحق تقاته

الظنون خواطر لا يمكن دفعها والمراد بما يكلف بما يقدر عليه دون ما لا يمكنه واستشك كل نسبة الظن كذا فان الكذب من صفات الاقوال واجيب بان المراد عدم مطابقة الواقع سواء كان قولاً أو فعلاً أو امراً دما ينشأ عن الظن فوصف الظن به مجازا قال الخطابي ليس المراد ترك العمل بالظن الذي تنطبق به الاحكام غالباً بل المراد ترك تحقيق الظن به الذي يظن بالظنون به وكذا ما يقع بالقلب بغير دليل انتهى ويؤيد حديث تجاوزه الله لامة مما حدثت به أنفسهم قال عباس استدل بالحديث قوم على منع العمل في الاحكام بالاجتهاد والرأي وحله الحقون على ظن مجرد عن الدليل ليس مجتنباً على أصل ولا تحقيق نظر وقال النووي ليس المراد في الحديث بالظن ما يتعلق بالاجتهاد الذي يتبعه بالاحكام أم لا بل الاستدلال به لذات ضعف

أو باطل وتعب بأن ضعه ظاهرة وأما بطلانه فلا فان اللفظ صالح لذلك ولا سيما إذا جعل على ما ذكره القاضي عياض وقد  
 قرره القرطبي في ألفه - م وقال الظن الشرعي الذي هو تغايب أحد الجانبين أو هو بمعنى اليقين ليس مراد من الحديث ولا  
 من الآية فلا يلتفت لمن استدل بذلك على انكار الظن الشرعي وقال ابن عبد البر احتجاج به من الشافعية على من قال  
 بسد الذرائع في البيع فابطل بيع العينة ووجه الاستدلال انتهى عن الظن بالمسلم ثم قال ذابغ شيئا جعل على ظاهره الذي  
 وقع العدة فيه ولم يطل بعمر دونهما ذلك ٣٢٨ به من الحديث ولا يفتي ما فيه وأما وصف الظن بكونه كذب

الحديث مع ان تعدد الكذب  
 الذي لا يستند الى ظن أصلا  
 أشد من الأمر الذي يستند الى  
 الظن فلا إشارة الى ان الظن  
 المنهى عنه هو الذي لا يستند  
 الى شيء يجوز الاعتماد عليه  
 فيه فمقد عليه ويجعل أصلا ويجزم  
 به فيكون الجزم به كاذبا وانما  
 صار أشد من الكاذب لان  
 الكذب في أصله مستقيم مستغنى  
 عن ذممه بخلافه إذا كان  
 صاحبه يزعمه مستند الى شيء  
 فوصف بكونه أشد الكذب  
 مبالغة في ذممه والتفريق عنه  
 وإشارة الى ان الاعتراض به أكثر  
 من الكذب المحض لخالفه غالباً  
 ووضوح الكذب المحض (ولا  
 تحسوا) بالخاء المعجمة (ولا  
 تحسوا) بالجيم قال ابراهيم  
 الحارثي في مناقبه السفاقي  
 معناه ما واحد وهو قطاب  
 الاخبار فالثاني للتاكيد كما قاله  
 ابن الأثيري وقال الحافظ أبو  
 ذر بالخاء الطاب لنفسه وبالجيم  
 الغيرة وقيل بالجيم البحث عن  
 عورات الناس وبالخاء اقناع

امثال أمره واجتناب فيه مع القدرة لأمع المجز قوله الفراء في الفقه - م وزحار  
 الوحش كذا في مختصر النهاية ولكن تبويب الترمذي الذي ذكرناه سابقاً يدل على ان  
 الفراء بكسر الفاء جمع نر وقوله الحلال ما أحل الله في كتابه الخ المراد من هذه العبارة  
 وأما ما على ما يدل على حصر التحليل والتحرير على الكتاب العزيز هو باعتبار اشتغاله  
 على جميع الأحكام ولو بطريق العموم أو الإشارة أو باعتبار الأغلب لحديث أبي أوفيت  
 القرآن ومثله معه وهو حديث صحيح قوله وعن علي الخ قد تقدم الكلام على ما شغل  
 علمه حديث علي في أول كتاب الحج

• (باب ما يباح من الحيوان الانسي) •

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى يوم خيبر عن لحوم الجوارح الاهلية واذن  
 في لحوم الخيل متفق عليه وهو لسان أبي داود وفي لفظ أظه - م تارسل الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم لحوم الخيل ونهى أفاضل لحوم الجوارح الاهلية - م وفي صحيحه وفي  
 لفظ سافرنائه في مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلنا كل لحوم الخيل ونشرب  
 البانهار والدارقطني \* وعن أسماء بنت أبي بكر قالت ذبحنا على عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فرأوا نحن بالمدينة فأكلناه متفق عليه وانظر أجد ذبحنا فرأوا  
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكلناه نحن وأهل بيته \* وعن أبي موسى  
 قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأكل لحم دجاج متفق عليه) قوله نهى  
 يوم خيبر عن لحوم الجوارح الاهلية فيه دليل على تحريمها وسما في الكلام على ذلك قوله  
 وأذن في لحوم الخيل استدل به القائلون بطلانها قال الطحاوي ذهب أبو حنيفة  
 الى كراهة كل الخيل وخالفه صاحبها وغيره ما واحتجوا بالاخبار المتواترة في حلها  
 ولو كان ذلك مأخوذاً من طريق النظر لما كان بين الخيل والجوارح الاهلية فرق ولكن  
 الا - م إذا صححت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولى أن نقول لهم بما يوجب  
 النظر ولا سيما وقد أخبر جابر انه صلى الله عليه وآله وسلم أباح لهم لحوم الخيل في الوقت  
 الذي منعهم فيه من لحوم الجوارح ذلك على اختلاف حكمها قال الحافظ وقد نقل  
 الحل بعض التابعين عن الصحابة من غير استئذان أحد فأخرج ابن أبي شيبة بسند

حديثهم وقيل بالجيم البحث عن بواطن الأمور وبالحاء البحث عما يدرك بحاسة  
 العين أو الاذن وربحه القرطبي وقيل بالجيم الذي يعرف بالخبر بتلطف ومنه الجاسوس وبالحاء الذي يطلب الشيء بحاسته  
 كما تراق السمع وابصار الشيء خفية ثم لوتين التجسس طريقاً الى انقاذ نفس من الهلاك أو منع من زنا ونحوه - م ما شرع  
 كما لا يخفى نقول له النووي عن الأحكام السلطانية للامور والى استحازه وأول كلامه ليس للعتب ان يبحث عما لم يظهر من  
 المحرمات ولوغاب على الظن استمراداً لها هاجم الالهة هذه الصورة وقد فهم من هذا الحديث الامر بصون عرض المسلم غاية  
 العناية لتقدم النبي عن الخوض فيه بالظن فان قال الظن أبحث لا يتحقق قيل له ولا تجسس - م وان قال نبحث عنه من

أقصى العالم بنظيره أحب مودة أو  
زوال تلك النعمة عنه وآفاته  
كثيرة وورعاً حسداً عالمها فاحب  
خطأه في دين الله وإن كشفه أو  
بطلان علمه بضرر أو مريض  
فلينأمل ما فيه من مشاركة أعداء  
الله بسخط قضائه وكرهه ما دهمه  
لعابه ومحبة زوالها عن أخيه  
المؤمن ونزول البلاية قال  
بعضهم الحاسد جاحد لأنه لا يرضى  
بقضاء الواحد فالعجب من عاقل  
يسخط ربه بحسب ما يضره في دينه  
ودنياه بالأفائدة بل يجاريه الحاسد  
زوال نعمة المحسود فتزول عن  
الحاسد فيزداد المحسود نعمة إلى  
نعمته والحاسد شقاوة على شقاوته  
نسأل الله العفو والعافية قال  
في الفتح النهي عن التحاسد ليس  
مقصوداً على وقوعه بين اثنين  
فما أعدا بل الحسد مذموم  
ومنهى عنه ولو وقع من جانب  
واحد لأنه إذا دم مع وقوعه مع  
المكافاة فهو مذموم مع الأفراد  
بطريق الأولى اهـ (ولاتباضوا)  
أي لاتعاطوا الأسباب البغض

صحیح علی شرط الشیخین عن عطاة قال ابن جریر لم یزل سلفک یا کاونه قال ابن جریر  
قلت اصحاب رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم فقال نعم واما ما نقل فی ذلك عن ابن عباس  
من کراهتها فخرجه ابن ابی شیبة وعبد الرزاق بسندین ضعیفین وسیأتی فی الباب الذی  
بعد هذا عن ابن عباس انه استدلل لحل الحر الاهلية بقوله تعالی قل لا اجد فیما وصى الی  
الا یتة وذلك بقوی انه من القائلین بالحل وأخرج الدارقطی عنه بسند قوی قال نهی  
رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم عن لحوم الحر الاهلية وأمر بالموم الخلیل قال فی الفتح  
وصح القول بالکراهة عن الحکم بن عتیبة ومالك وبعض الحنفیة وعن بعض  
المالکیة والحنفیه التهریم قال الفا کما فی المشهور وعند المالکیة الکراهة  
والصحیح عند المحققین منهم التهریم وقد صح صاحب المحیط والهدایة والذخیره عن ابی  
حنيفة التهریم والیه ذهب العترة کما حکا فی البحر واسکنه حکى الحل عن زید بن علی  
واستدل القائلون بالتهریم بما رواه الطحاوی وابن حزم من طریق عکرمه بن عمار عن  
یحیی بن أبی کثیر عن أبی سلمة عن جابر قال نهی رسول الله صلی الله علیه وآله وسلم عن  
لحوم الحر واللیل والبغال قال الطحاوی أهل الحديث یضعفون عکرمه بن عمار قال  
المافظ لاسیما فی یحیی بن أبی کثیر فان عکرمه وان کان محتلفا فی وثقیته قد اخرج له  
مسلم لیکن انما اخرج له من غیر روايته عن یحیی بن أبی کثیر وقال یحیی بن سعید القطان  
أحادیثه عن یحیی بن أبی کثیر ضعیفة وقال البزاری حدیثه عن یحیی مضطرب وقال  
النسائی لیس به بأس الا فی یحیی وقال أحمد حدیثه من غیر ابیاس بن سلمة مضطرب وعلی  
تقدیر صحة هذه الطریق فقد اختلف علی عکرمه فیما فان الحدیث عند أحمد والترمذی  
من طریقہ لیس فیہ التعلیل ذکر وعلی تقدیر أن یكون الذی زاده حفظه فالروایات  
المنذوعة عن جابر المنقصة لانه بین لحوم الخلیل والحر فی الحکم اظهر اتصالا وانقربا  
وأكثر عددا ومن ادلتهم ما رواه فی السنن من حدیث خالد بن الولید ان النبی صلی الله  
علیه وآله وسلم نهی یوم خیبر عن لحوم الخلیل وتعقب بانه اذا منکر لان فی سباقه انه  
شهد خیبر وهو خطا فانه لم یسلم الا بعد ما علی الصحیح وقد روی الحدیث من طریق أخرى  
عن خالد وفيه المجھول ولا یقال ان جابر ایضا لم یشهد خیبر کما عل الحدیث بذلك بعض  
الحنفیه لانا نقول ذلك لیس بعلة مع عدم التهریم بحضوره فغایته أن یمکن

٤٢ نيل سا لان البغض لا يكسب ابتداء وقيل المراد النهي عن الالهواء المضلة للمقتضية للتباعد قال في الفتح بل هو اعلم من الالهواء لان تعاطي الالهواء ضرب من ذلك وحقيقة التباعد أن يقع بين اثنين وقد يطلق اذا كان من أحدهما والمنعوم منه ما كان في غير الله تعالى فانه واجب فيه ويناب فاعله لتعظيم حق الله تعالى ولو كانا واحدا معا عند الله من أهل السلامة كن يؤديه اجتهاده الى اعتقاد ينافي الآخر فيقضيه على ذلك وهو مذور عند الله تعالى (ولان ابروا) قال الخطابي لا يتهاجر واهي سحر أحدكم أخاه ما خوذ من تولية الرجل الآخر بدره اذا أعرض عنه محين براء قال ابن عبد البر قيل للأعرض مدايرة لان من أنقض أعرض ومن أعرض ولي بدره قال الماوردي التسدير المعادة تقول دابر نه أي عادته وحكي مباحض

ان معناه لا يتجاوز اولين ثمانية اركان ولكن تعادوا الاول اولى وعن انس قال التدابر التصادم (وكونوا عبادا لله اخوانا) هذه الجملة تشبه التعانيل لما تقدم كانه قال اذا تركتم هذه المنهيات كنتم اخوانا ومعناه اذ لم تتركوا هذه الصغائر اعداء ومعنى كونوا اخوانا اكتسبوا ما تصيرون به اخوانا مما سبق ذكره وغير ذلك من الامور المقتضية لذلك اثباتا ونفيما قال ابن عبد البر ضمن الحديث تحريم بغض المسلم والاعراض عنه وقطيعة به بعد صحبته بغير ذنب شرعى والحسد له على ما اتم الله به عليه وأن يعامله معاملة الاخ النسيب وان لا يبحث عن معاليه ٣٣٠ ولا فرق في ذلك بين الغائب والحاضر وقد بشرت الميت مع الحي في كثير من ذلك

مراسيل الصمابة واما الرواية الثانية عنه المذكورة في الباب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطعمهم لحوم الخيل وفي الاخرى انهم سافروا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يلبس في ذلك نصريح به بانه كان في خيبر فيمكن أن يكون في غيرها ولو فرضنا ثبوت حديث خالد وسلامته عن العليل لم ينتهض لمعارضة حديث جابر وابنه المتفق عليهما مع انه قد ضعف حديث خالد احمد والبخاري وموسى بن هرون والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق وآخرون ومن جملة ما استدلل به القائلون بالتصريح قوله تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة وقد تمسك بها أكثر القائلين بالتصريح وقرروا ذلك بان اللام للتعليل فدل على انهم لم يتحققوا لغير ذلك لان اللفظ المنصوصة تفيد الحصر فباحة كلها متضمنة لخلاف الظاهر من الآية وقرروا ايضا بان العطف يشعر بالاشتراك في الحكم وبان الآية سبقت مساق الامتنان فلو كان ينتفع بها في الكل لكان الامتنان به اعظم وأجيب اجمالا بان الآية مكية اتفاقا والاذن كان بعد الهجرة وايضا ليست نافية لمنع الاكل والحديث صريح في الحل وأجيب ايضا تفصيلا باننا لو سلمنا ان اللام للامتنان لم نسلم افادته الحصر في الركوب والزينة فانه ينتفع بالخيل في غيرهما وفي غير الاكل اتفاقا ونظير ذلك حديث البقرة المذكور في الصحيحين حين خاطبت راعيها فقالت انال تخفاق لهذا انما خلقنا للحرث فانه مع كونه اصرح في الحصر لكونه باغما مع اللام لا يستدل به على تحريم كلها وانما المراد الاغلب من المنافع وهو الركوب في التحميل والتقرب بها للحرث في البقرة وايضا يلزم المستدل بالآية انه لا يجوز حمل الاثقال على الخيل والبغال والحمير ولا قائل به واما الاستدلال بالعطف فغايتها دلالة اقتراز وهي من الضعف بمكان واما الاستدلال بالامتنان فهو باعتبار غلب المتافع قوله ذبحنا فسر سالفه الضاري تحرفا فاسا وقد جمع بين الروايتين بحمل النحر على الذبح مجازا او قد وقع ذلك مرتين قوله يا كل لحم دجاج هو اسم جنس مثلث الدال ذكره المفردى وابن مالك وغيرهما حاول يمح النوروى ان ذلك مثلث وقيل ان الضم ضعيف قال الجوهري دخلتها التاء الواحدة مثل الحمامة وقال ابراهيم الحارثي ان الدجاجة بالكسر اسم للذكور ان دون الاناث والواحدة منها ديك وبالفصح الاناث دون الذكور والواحدة دجاجة بالفصح ايضا وفي القاموس والدجاجة معروف للذكر والانثى وتثنت اه وقد تقدم نقله وفي الحديث

ولم يلم بعد قوله اخوانا المسلم اخو المسلم لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره بحسب امرئ من الشر ان يحقر أخاه المسلم كل المسلم على المسلم نحر ام دمعه وماله وعرضه التقوى ههنا وبشيء الى صدره وزاد في رواية أخرى ان الله لا ينظر الى اجسادكم ولا الى صوركم ولكن ينظر الى قلوبكم وهو حديث عظيم اشقل على جل من القوائد والاداب المحتاج اليها (عن عائشة رضي الله عنها) أنها قالت قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ما اظن فلانا ولا فلانا) قال في الفتح ما أفق على تسميتهما وقد ذكر الليث أنهما كانا منافقين اى خافان فيما ليس من الظن المنهى عنه لانه في مقام التحذير من مثل من كان حاله كحال الرجلين والنهي انما هو عن ظن السوء بالمسلم السالم في دينه وعرضه فالنفي في الحديث اظن انني لاني الظن وفي الترجمة اثبات الظن فلا تنافي بينه وبين الترجمة قال الدردى تاويل الليث بعيد ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعرف جميع المنافقين كما قال وقال ابن عروانا كما اذا فقدنا الرجل في عشاء الاخرة اسأناه الظن ومعناه قصة انه لا يقرب الا لاهرسي اما في دينه او دينه (يعرفان من ديننا) دين الاسلام (شيما وفي رواية يعرفان ديننا الذي نحن عليه) وهو دين الاسلام (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل أمي) المساون (معافى) بضم الميم وفتح القام مقصورا اسم مفعول من العافية اى يعنى عن ذنوبهم ولا يؤاخذون به (الانجاء هرون) بكسر الهاء الا المعلنون بالفسق لا يخفف عنهم بحق الله تعالى ورسوله ومالحي المؤمنين وفيه ضرب من العناداهم والجهار الذي يظهر معصيته ويكشف ما ستر الله عليه فيحدث به (وان من الجفانة) بفتح الميم والجيم اى عدم المبالاة بالقول والفعل ولا يذرعن السيئتين من الجفارة

وأما قوله يعرف جميع المنافقين كما قال وقال ابن عروانا كما اذا فقدنا الرجل في عشاء الاخرة اسأناه الظن ومعناه قصة انه لا يقرب الا لاهرسي اما في دينه او دينه (يعرفان من ديننا) دين الاسلام (شيما وفي رواية يعرفان ديننا الذي نحن عليه) وهو دين الاسلام (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول كل أمي) المساون (معافى) بضم الميم وفتح القام مقصورا اسم مفعول من العافية اى يعنى عن ذنوبهم ولا يؤاخذون به (الانجاء هرون) بكسر الهاء الا المعلنون بالفسق لا يخفف عنهم بحق الله تعالى ورسوله ومالحي المؤمنين وفيه ضرب من العناداهم والجهار الذي يظهر معصيته ويكشف ما ستر الله عليه فيحدث به (وان من الجفانة) بفتح الميم والجيم اى عدم المبالاة بالقول والفعل ولا يذرعن السيئتين من الجفارة

بدل الجاهلية قال القاضي عياض انما انصف وان كان معها لاي بعد هذا لان الماسجن هو الذي يستهتر في أموره وهو الذي لا ينال بما قال وما قيل له وتعقبه الحافظ في الفتح فقال الذي يظهر رجحان هذه الرواية لان الكلام المذكور بعده لا يرتاب أحد أنه من الجاهلية فليس في إعادة ذكره كبير فائدة وأما الرواية بلغة الجاهلية فتعني زائد او هو ان الذي يجاهر بالمعصية يكون من جهة الجاهلية والجاهلية مذمومة شرعاً وعرفاً فيكون الذي يظهر المعصية قد ارتكب محذورين اظهرهما المعصية وتلبسه بفعل الجاهل وأطال في بيان ذلك فانظره ان أردته (أن يعمل الرجل بالليل عملاً) ٣٣١ أي معصية (ثم يصبح) يدخل في الصباح (وقد ستره الله) عليه (فيتقول) اغفره (بافلان علمت البارحة) هي أقسر بلي له مضت من وقت القول واصلها من برح اذا زال (كذا وكذا) من المعصية (وقد بات يستتره ربه) ويصبح يكشف ستر الله عنه (وفي حديث ابن عمر) مرفوعاً عنه هذا الحاكم اجنبوا هذه القاذورات التي نهى الله عنها فان لم يشئ منها فليستتر بستر الله ﴿﴾ (عن أبي أيوب الأنصاري) رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يعمل رجل أن يهجر أخاه في الاسلام (فوق ثلاث ليال) بايامها وظاهرها باحة ذلك في الثلاث لان الغالب ان ما جبل عليه الانسان من الغضب وسوء الخلق يزول من المؤمن أو

بذل بعد الثلاث والتعبير باخيه فيه اشعاراً بالعلية قال العلماء تحرم الهجرة بين المسلمين أكثر من ثلاث ليال بالنصر وتباح في الثلاث بالمفهوم (يلتقيان) فيعرض هذا عن أخيه المسلم (ويعرض هذا) الآخر كذلك

قصة وهو ان رجلاً امتنع من أكل الدجاج وحلف على ذلك فافاءه أبو موسى بأنه يكفر عن عيینه ويأكل وقص له الحديث

### • (باب النهي عن الجهر الانسية) •

(عن أبي ثعلبة الخشني قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحوم الجهر الاهلية متفق عليه وزاد احمد وحلم كل ذي ناب من السباع • وعن البراء بن عازب قال نهانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم خيبر عن لحوم الجهر الانسية نضيجاً ونياً • وعن ابن عمر قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن أكل لحوم الجهر الاهلية متفق عليهم • وعن ابن أبي اوفى قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لحوم الجهر رواه احمد والبخاري • وعن زاهر الاسدي وكان من شهد الشجرة قال اتى لا وقد نحت القدور لحوم الجهر اذا نادى مناد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن لحوم الجهر • وعن عمرو ابن دينار قال قلت لبلال بن زيد بن عجم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الجهر الاهلية قال قد نكل بقول ذلك الحكم بن عمرو والغضاري • وقد نال البصرة ولكن أبي ذلك البصري ابن عباس وقرأ لذل اجد فغياً وحى الى محرماتهما البخاري • وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حرم يوم خيبر كل ذي ناب من السباع والجمجمة والحمار الانسي رواه احمد والترمذي وصححه • وعن ابن أبي اوفى قال اصابنا جماعة ليالي خيبر فلما كان يوم خيبر وقعنا في الجهر الاهلية فاتعرتناها فلما غلث بها القدور نادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن اكفوا القدور ولا تأكلوا من لحوم الجهر شيئاً قال الناس انما نهى عنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لانهم لم يهضموا وقال آخرون نهى عنهم البتة متفق عليه وقد ثبت النهي من رواية علي وانس وقد ذكرنا قوله الانسية قال في الفتح بكسر الهمزة وسكون الذون منسوبة الى الانس ويقال فيه انسية بفتحين وزعم ابن الاثير ان في كلام أبي موسى المديني ما يقتضي انه باباض ثم السكون وقد صرح الجوهري ان الانس بفتحين ضد الوحشة ولم يقع في شيء من روايات الحديث بضم ثم سكون مع احتمال جواره ثم زيف أبو موسى الرواية بكسرها ثم السكون فقال ابن الاثير ان اراد من

والجمله استغناية بيان كيفية الهجران (وخيرهما الذي يبدأ) أخاه (بالسلام) وزاد الطبراني بعد قوله بالسلام يسبق الى الجنة ولا يداود بسند صحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه فان مرت به ثلاث فلحقه فليسلم عليه فان ردتا شتر كافي الاجر وان لم يرد فقد باع بالثمن وخرج المسلم من الهجرة قال في المصابيح حاول بعض الناس أن يجعل هذا دليلاً على نفي ذكره وأنه مستثنى من القاعدة المشهورة وهي ان الفرض أفضل من النفل وهذا الفرع المستثنى هو الابتداء بالسلام فانه يستغفر الرود واجب قال بعض الناس والابتداء أفضل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وخيرهما الذي يبدأ بالسلام واعلم انه ليس في الحديث ان الابتداء خير من الجواب وانما فيه ان المبتدئ خير من المجيب وهذا لان المبتدئ فعل حسنة وتسبب الى فعل حسنة وهي الجواب مع ما دل

عليه الابتداء من حسن طوبى المبتدئ وترك ما يكرهه الشارع من الهجرة والخفاء فان الحديث ورد في المسلمين بالمقيمين  
فيعرض هذا ويعرض هذا أو كان المبتدئ خيرا من حيث انه مبتدئ بترك ما كرهه الشارع من التقاطع لامن حيث انه  
يسلم اه وقال الا كثرون تزول الهجرة عجرد السلام ورده وقال الامام أحمد لا يبرأ من الهجرة الا بعد العودة الى الحال التي كان  
عليها أولا اه والهجرة بكسر الهاء وسكون الجيم هي مفارقة كلام أخيه المؤمن مع تلاقحها واعراض كل واحد منهما  
عن الآخر عند اجتماعهما لافارقة ٣٣٢ الوطن وهي في الاصل التفرقة لا كان أو قولا واستدل بقوله أخاه على أن الحكم

مختص بالمؤمنين قال النووي  
لا يفتي في قوله لا يحل لمسلم أن  
يقول الكفار غير مخاطبين  
بقروع الشريعة لأن التقييد  
بالمسلم لكونه الذي يقبل خطاب  
الشرع وينفع به وأما التقييد  
بالأخوة فدل على أن المسلم  
أن يهجر الكافر من غير تقييد  
واستدل بهذا الحديث على أن  
من أعرض عن أخيه المسلم  
واعتنع من مكالمته والسلام  
عليه ثم بذلك لأن في الحل ثبت  
التحريم ومتركب الحرام آثم  
قال ابن عبد البر أجمعوا على أنه  
لا يجوز الهجران فوق ثلاث الا  
إن خاف من مكالمته ما يفسد  
عليه دينه أو يدخل منه على نفسه  
أو دينه مضرة فان كان كذلك جاز  
ورب هجر جعل خيرا من مخاطبة  
مؤذية وقد ذكر الخطابي أن هجر  
الوالد ولده والزوج زوجته ونحو  
ذلك لا يفتي بالثلاث واستدل  
بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
هجر نساء شهره وكذلك ما صدر  
من كثير من السلف في استبازتهم  
ترك مكالمته بعضهم بعضا مع علمهم

بجهالة الرواية والأدلة وثابت في اللغة والمراد بالانسية الاهلية كما وقع في سائر الروايات  
ويؤخذ من التقييد بما جاوز كل الحرج الوحشية وله ما ياتي البحث عنها ان شاء الله قوله  
اذا نادى مناد وقع عند مسلم ان الذي نادى بذلك أبو طلحة ووقع عند مسلم ايضا ان بلالا  
نادى بذلك وعند انساق ان المنادى بذلك عبد الرحمن بن عوف وأهل عبد الرحمن نادى  
أولاً بالنسي مطلقاً نادى أبو طلحة وبلال بزيادة على ذلك وهو قوله فانهم ارجس قوله  
وقرأ قل لا أجد الاية هذا الاستدلال انما يتم في الاشياء التي لم يرد النص بتحريمها وأما  
الحجرات الانسية فقد تواترت النصوص على ذلك والتبصيص على التحريم مقدم على عموم  
التعميل وعلى القياس وأيضا الآية مكتوبة وقد روى عن ابن عباس انه قال انما حرم  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحجرات الاهلية مخافة قلة الظهور رواه ابن ماجه والطبراني  
واستنداه ضعيف وفي البخاري في المغازي ان ابن عباس تردد هل كان النبي لمعنى خاص  
أولاً يبدون بعضهم بعضاً مني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانها كانت تاكل  
العدوة وفي حديث ابن أبي أوفى المذكور في الباب فقال ناس انما مني عنها لانهم لم  
يخمس قال الحافظ وقد انزل هذه الاحتمالات من كونهم الخمس او كانت جلالته او  
غيرهما حديث أنس حيث جاء فيه فانهم ارجس وكذلك الامر بفصل الآفة في حديث سلمة  
اه والحديثان متفق عليهما وقد تقدم ما في اول الكتاب في باب نجاسة لحم الحيوان الذي  
لا يؤكل اذا نجس من كتاب الطهارة قال القرطبي ظاهره ان الضمير في انهم ارجس عائذ على  
الحجرات المتحدث عنها المأمور بها كفاً ثم امن القدر وغسلها وهذا حكم النفس فيستفاد  
منه تحريم أكلها العينها لاعتق خارج وقال ابن دقيق العيد الامر باكفائها القدر وظاهر  
انه بسبب تحريم لحم الحمر قال الحافظ وقد وردت عمل آخر ان صغر رفع شيء منها وجب  
المصير اليه لكن لا مانع أن يعال الحكم باكثر من علة وحديث أي فعليه صريح في التحريم  
فلا معدل عنه وأما التعليل بخشية قلة الظهور فاجاب عنه الطحاوي بالمعارضة بالخيل  
فان في حديث جابر النبي عن الحمر والأذن في الخيل مقر ونان فلو كانت العلة لأجل  
الجولة كانت الخيل أولى بالمنع لانهم اعندهم وعزتهم اوشدة حاجتهم اليها قال النووي  
قال بصرى الحمر الاهلية أكثر العالمين العصبية فن بعدهم ولم نجد أحد من الصحابة  
في ذلك خلافاً لاعتق ابن عباس وعند مالك ثلاث روايات ثالثها الكراهة وقد أخرج

بالنهي عن المهاجرة قال في الفتح ولا يخفى ان ههنا مقامين أعلى وأدنى فالأعلى اجتناب الاعراض بجملة فيبذل السلام ابو  
والكلام والموادة بكل طريق والأدنى الاقتصار على السلام دون غيره والوعيد الشديد انما وقع لمن يترك الأذى وأما الأعلى فن  
تركمن الجانب فلا يلحقه الا لوم بخلاف الأقارب فانه يدخل فيه قطبة الرحمة (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الصدق يمدى يفتح أوله من الهداية وهي الدلالة الموصلة الى المطلوب (الى البر) بكسر الباء  
وتشديد الراء أي يوصل الى الخيرات كلها والصدق يطلق على صدق اللسان وهو نقض الكذب والصدق في التوبة وهو الاخلاص  
فيعني معنى الصدق في مناجاته ولا يمكن من قال وجهت وجهي لله وهو غافل كاذب والصدق في العزم على خير أو اى يقوى عزمه

انه اذاولى مثلالا يظلم والصدق في الوفاء بالعهود أي حال وقوع الولاية مثلاً والصدق في الاعمال واقلة استواء امرئهم وعلافتهم والصدق في المقامات كالصدق في الخوف والرجاء وغيرهما فمن اتصف بالسنة كان صدقاً وبعضها كان صادقا وقال الراغب الصدق مطابقة القول للضمير والخبر عنه فان انخرم شرط لم يكن صدقاً بل يكون كذباً ومتريداً بينهم على اعتبارين كقول المنافق محمد رسول الله فانه يصح ان يقال صدق ان يكون الخبر عنه كذلك ويصح أن يقال كذب لخالفه قوله للضمير وفي رواية لمسلم وأبي داود والترمذي عليكم بالصدق فان الصدق الخ (وان البرمدي) ٣٣٣ يوصل (الى الجنة) واصل البر التوسع في فعل الخبر وهو اسم جامع للخيرات.

فهو الخير وهو اسم جامع للخيرات كلها ويطلق على العمل الخالص الدائم قال ابن بطال صدقه في قول الله تعالى ان الابرار لاني نعيم (وان الرجل ليصدق) في السر والعلانية ويتكرر ذلك منه زاد الاعمش في روايته ويتجرى الصدق وكذا زادها في الشق الثاني (حتى يكون صدقاً) هو من أبنية المبالغة والمراد فرط صدقه حتى يصدق قوله العمل فالتسكية للتعظيم والتفخيم أي بلغ في الصدق غاية ونه ايتته حتى دخل في زميرتهم واستحق ثوابهم وفي رواية حتى يكتب عند الله صدقاً (وان الكاذب يهدي) أي يوصل (الى الفجور) الذي هو ضد البر قال الراغب أصل الفجور الشق والفجور شق ستر الديانة ويطلق على الميل الى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصي وهو اسم جامع للشر (وان الفجور يهدي) أي يوصل (الى النار) قال تعالى ان الفجار لاني جهنم (وان الرجل ليكذب) ويتكرر ذلك منه

ابوداود عن غالب بن أبيجر قال أصابته سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي الا سمعان جبراً فانبت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت انك حرمت لحوم الجمر الاهلية وقد أصابته سنة قال أطعم أهلنا من معين جمرتك فانما حرمت ما نحن اجل جوار القرية بفتح الجيم والواو وتشديد اللام جمع جاله مثل سوام جمع سامة بتشديد الميم وهو ام جمع هامة يعني الجلالة وهي التي تأكل العذرة والحديث لا تقوم به حجة قال الحافظ اسناده ضعيف والمتن شاذ مخالف للاحاديث الصحيحة فلا اعتماد عليه وقال المنذري اختلاف في اسناده كثيراً وقال البيهقي اسناده مضطرب قال ابن عبد البر دروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرم الجمر الاهلية على عليه السلام وعبد الله بن عمر وعبد الله بن عمرو وجابر والمبرء وعبد الله بن أبي أوفى وأنس وزاهر الاسلمي ياسايد صحاح وحسان وحديث غالب بن أبيجر لا يبرج على مثله مع ما يعارضه ويحتمل ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم رخص لهم في مجاعتهم وبينه وبين تحريمه المطلق بكونه تأكل كل العذرات واما الحديث الذي أخرجه الطبراني عن أم نضر المخرامية ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجمر الاهلية فقال ليس ترضى الكلاً وتأكل الشجر قال نعم قال فاصب من لحومها وأخرجه ابن أبي شيبة من طريق رجل من بني مرة قال سألت فذكر نحوه وقال الحافظ في السنة دينه قال ولو ثبت الاحتمال أن يكون قبل التحريم قال الطحاوي لولا نواتر الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بتحريم الجمر الاهلية لكان النظر يقتضي ما هو الان كل ما حرّم من الاهلي أجمع على تحريمه اذا كان وحشياً كالخنزير وقواً أجمع على حل الوحش فكان النظر يقتضي حل الجمر الاهلي قال في الفقه وما دام من الإجماع مردود فان كثيراً من الحيوان الاهلي يختلف في نظيره من الحيوان الوحش كالحمر قوله كل ذي ناب من السباع يعني الكلام فيه قوله الهمة بضم الميم وفتح الجيم وتشديد النون على صيغة اسم المفعول وهي كل حيوان ينصب ويقتل الا انه قد كثرت في الطير والارانب وما يجتمه في الارض أي يلزمها والجنم في الأصل لزوم المكان أو الوقوع على الصدر أو التلبس بالارض كما في القاموس فالتعظيم نوع من المثلة

• (باب تحريم كل ذي ناب من السباع ومخاطب من الطير) •

(عن أبي ثعلبة الخشني ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كل ذي ناب من السباع

(حتى يكتب عند الله كذاباً) أي يحكم له بذلك ويظهره للمخلوقين من الملائكة والانس والارض والسموات فيستحق بذلك صفة الكذابين وعقابهم وعن ابن مسعود عما ذكره الامام مالك بلا فوار وفيه زيادة مفيدة ولفظه لا يزال العبد يكذب ويخسر الكذب فينكت في قلبه نكتة سودا حتى يسود قلبه فيكتب عند الله من الكذابين وحديث الباب أخرجه مسلم في الادب أيضاً قال النووي قال العلماء في هذا الحديث حث على تحريم الصدق وهو قصد الاعتناء به وعلى التحذر من الكذب والتساهل فيه فانه اذا تساهل فيه أكثر منه فعرف به فيكتب كذاباً وفيه اشارة الى ان من توفى الكذب بالقصد الصحيح الى الصدق صار الصدق له صفة حتى يستحق الوصف به وكذلك عكسه وليس المراد بان الحمد والذم فيهما يختص بمن يقصد اليهما

فقط وان كان الصادق في الاصل محمودا والسكاذب مذموما اه (عن ابي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) قال ليس أحد أليس شيء) بالثمن الراوي (اصبر) افعّل تفضيل من الصبر أي أسلم وأطلق الصبر لانه بمعنى الحبس  
والمراد هنا حبس العقوبة عن متعتها عاجلا وهذا هو الحال (على أذى معه من الله عز وجل) (انهم لم يدعوه له) تعالى (ولدا  
وانه) تعالى (ليعافهم) في أنفسهم (ويرزقهم) صفة فعل من افعله تعالى فهو من صفة فعله ولا رازقاً يقتضى مرزوقا والله  
سبحانه وتعالى كان ولا مرزوق وكل ٢٣٤ عالم يكن ثم كان فهو محدث والله تعالى موصوف بأنه الرازق وموصوف بنفسه بذلك

فما كاهم رواد الجماعة الا البخاري وأباداود وعن ابن عباس قال نهي رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم عن كل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطيور واد الجماعة  
الا البخاري والترمذي وعن جابر قال حرم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني يوم  
خير لحوم الحمر الانسية ولحوم البغال وكل ذي ناب من السباع وكل ذي مخالب من الطير  
رواه أحمد والترمذي وعن عراب بن سارية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
حرم يوم خيبر كل ذي مخالب من الطير ولحوم الحمر الالهية والخالصة والجمجمة رواه أحمد  
والترمذي وقال نهي بدل لنظ التهريم وزاد في رواية قال أبو عاصم الجمجمة ان ينصب  
الطير في هي والخالصة الذئب أو السبع يدركه الرجل فيأخذ منه يعني القريصة فتتوفى في  
يده قبل ان يذكيها حديث جابر أصله في الصحيحين كما سلف وهو بهذا اللفظ بسند لا بأس  
به كما قاله الحافظ في التلخيص وكذلك حديث العرباض بن سارية لا بأس بأسناده بقوله كل ذي  
ناب الثياب السن الذي خلفه الرباعية جمعها شيل قال ابن سينا لا يجتمع في حيوان واحد  
ناب وقرن معاً واذو الناب من السباع كالأسد والذئب والثور والفيل والقرود وكل ماله ناب  
يتقوى به ويصطاد قال في النهاية وهو ما يقتصر من الحيوان ويأكل قسرا كالأسد والثور  
والذئب ونحوها وقال في القاموس والسبع يضم الباء وقصها المانتر من الحيوان  
اه ووقع الخلاف في جنس السباع المحرمة فقال أبو حنيفة كل ما أكل اللحم فهو سبع  
حتى القمل والضب واليربوع والسنور وقال الشافعي يحرم من السباع ما يعضد على  
الناس كالأسد والثور والذئب وأما الضبع والنمل فيحلان عنده لانهم لا يعضدوان بقوله  
وكل ذي مخالب الثياب بكسر الميم وقع اللام قال أهل اللغة انخبا للطير والسباع غزلة  
الظفر للانسان وفي الحديث دليل على تحريم ذي الناب من السباع وذو المخالب من الطير  
والى ذلك ذهب الجمهور وحكى ابن عبد الحكم وابن وهب عن مالك مثل قول الجمهور وقال  
ابن العربي المشهور عنه الكراهة قال ابن رسلان ومشهور مذهبه على اباحة ذلك وكذا  
قال القرطبي وقال ابن عبد البر اختلف فيه عن ابن عباس وعائشة وجاء عن ابن عمر من  
وجه ضعيف وهو قول الشعبي وسعيد بن جبيرة يعني عدم التهريم واحتجوا بقوله تعالى  
قل لا اجد فيما أوصى الى الآية وأجيب بانهم مكية وحديث التهريم بعد الهجرة وأيضا

قيل خالق الخلق يعني انه تعالى  
سيزنق اذا خلق المرزوقين وهذا  
الحديث أخرجه البخاري أيضا  
في التوحيد ومسلم في التوبة  
والنسائي في النجوت (عن أبي  
هريرة رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قال ليس الشديد بالصرعة إنما  
الشديد الذي يملك نفسه عند  
الغضب) أي فلا يغضب والصرعة  
بضم الصاد المهملة وفتح الراء  
وهو من اقية المبالغة والمراد  
من يصرع الناس كثيرا بقوته  
فتقل الى الذي يملك نفسه عند  
الغضب فانه اذا ملكها كان قد  
قهر أقوى أعدائه وشتر خصومه  
ولذا قيل أعدى عدوك نفسك  
التي بين جنبيك وهذا من الاناظ  
التي نقلت عن موضوعها اللغوي  
يضر من التوسع والمجاز وهو  
من فصيح الكلام لانه لما كان  
الغضبان بجملة شديدة من الغيظ  
وقد ثارت عليه شهوة الغضب  
فقه رهاجه حله وصبرها يثبانه  
كان كالصرعة الذي يصرع الرجال  
ولا يصرعونه وفي حديث ابن

مسعود عند مسلم من فوجاهة تدون الصرعة فيكم قالوا الذي لا يصرعه الرجال وعند الزايد عند حسن عن أنس ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يقوم بصرعون فقال ما هذا قالوا فلان ما يصارع أحد الا صرعه قال أفلا ادلكم على من هو  
أشد منه رجل كله رجل فكظم غيظه فغلبه وغلب شيطاناً صاحبه وحديث الباب أخرجه مسلم في الادب  
والنسائي في اليوم والليلة وفي رواية أحمد من حديث رجل لم يسم ثم درس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الصرعة كل  
الصرعة كرهاناً لا الذي يغضب ويشد غضبه ويحمي وجهه فيصرع غضبه (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن  
رجلاً اسمه جارية باليم ابن قدامة كما عند أحمد وابن حبان (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أوصني قال صلى الله عليه وآله

وسلم في (لا تغضب) زاد الطبراني من حديث سعد بن عبد الله الثقفي ولك الجنة (فرد دمرا قال لا تغضب) زاد في رواية ثلثا قال الخطابي أي اجتنب أسباب الغضب ولا تعرض لما يجلبه لأن نفس الغضب مطبوع في الإنسان لا يمكن إخراجها من جبلته وقال غيره ما كان من قبيل الطبع الحيواني لا يمكن دفعه فلا يدخل في النهي لأنه من تكليف الحال وما كان من قبيل ما يكتسب بالرياضة فهو المراد وقال ابن حبان أراد لا تعمل بعد الغضب شيئا مما نهيت عنه لأنه نهى عن شيء جبل عليه ولا حيلة له في دفعه وقد اشتمت هذه الحكمة اللطيفة من الحكم واستجلاب المصالح والنعم ٣٢٥ ودرء المفاسد والنعم على ما لا يخص بالعد وقد بين ذلك ما نقله في النسخ

وأشار إليه في قوت الاحياء مع زيادة ذكرها القسطلاني في ارشاد الساري فراجع ان اردته والحديث أخرجه الترمذي في البرق (عن عمران بن حصين) الخزاعي أبي نجيح أسلم مع أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال

هي عامة والاحاديث خاصة وقد تقدم الجواب عن الاحتجاج بالآية مفصلا وعن بعضهم ان آية الانعام خاصة بجهة الانعام لانه تقدم قبلها احكامها عن الجاهلية انهم كانوا يحرمون أشياء من الأزواج الثمانية بأرائهم فترت الآية قل لا أحد أي من المذكورات ويجب ان هذا ان الاعتبار بموم اللفظ لا بخصوص السبب قوله ولحوم البغال فيه دليل على تحريمه وبه قال الاكثر وخاف في ذلك الحسن البصري كاحكامه عنه في البحر قوله والخالسة بضم الخاء تكون اللام بعدها سين مهملة وهي ما وقع التفسير به في المتن قوله والجمعة قد تقدم ضبطها وتفسيرها

\*(باب ما جاء في الهر والقنفذ)\*

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله سلم نهي عن أكل الهر وأكل ثنهار واه أبو داود وابن ماجه والترمذي وعن عيسى بن عميلة القزاري عن أبيه قال كنت عند ابن عمر فمثل عن أكل القنفذ فلا هذه الآية قل لا أحد فيما أوحى الى محرما الآية فقال شيخ عنده سمعت ابا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال خبيثة من الخبائث فقال ابن عمر ان كان قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كما قال رواه أحمد وأبو داود حديث جابر في اسناده عمر بن زيد الصنعاني قال المنذري وابن حبان لا يحتج به وقال ابن رسلان في شرح السنن لم يرو عنه غير عبد الرزاق وقد أخرج النسي عن أكل غن الكلب والسنور مسلم في صحيحه وحديث عيسى بن عميلة قال الخطابي ليس اسناده بهذا وقال البيهقي اسناده غير قوي ورواه شيخ مجهول وقال في بلوغ المرام اسناده ضعيف وقد استدلل بالحديث الاول على تحريم أكل الهر وظاهره عدم الفرق بين الوحشي والاهلي ويؤيد التحريم انه من ذوات الايناب وللشافعية وجه في حل الهر الوحشي كحمار الوحش اذا كان وحشي الاصل لان كان أهليا ثم نوحش قوله عن عيسى بن عميلة بضم النون وتجهيف الميم مصغرة ذكره ابن حبان في الثقات قوله القنفذ هو واحد القنفاذ والانشي الواحدة قنفذة وهو بضم القاف وسكون النون وضم الفاء وبإبدال الميم وقد نفخ الفاء وهو نوعان قنفذ يكون بارض مصر قد راق النار الكبير وآخر يكون بارض الشام في قدر الكلب وهو مولى بأكل الافاعي ولا يتألم بها كذا قال ابن رسلان في شرح السنن

ولكن استعمله على وفق الشرع يحتاج الى اكتساب وعلم ونية فهو من الايمان لهذا لانه باعشاء على فعل الطاعة وحاجزا من المعصية ولا يقال رب حياء يمنع عن قول الحق أو فعل الخير لان ذلك ليس شرعا وعند مسلم عن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بل هو كل الدين والطهراني من وجه آخر عن عمران بن حصين الحياء من الايمان والايمن في الجنة وفي البخاري بعد حديث الباب قال بشير بن كعب مكنى بكنة في الحكمة ان من الحياء وقار وان من الحياء كنية فقال له عمران أحمد ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد نفي عن صحبة قتادة قال في الكواكب انما غضب لان الهبة انما هي في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا في ما يروى عن كتب الحكمة لانه لا يدري

ما في حقيقة ما ولا يعرف صدقها وقال القرطبي انما انكر عليه من حيث انه ساقه في معرض من يعارض كلام النبوة بكلام غيره  
وقيل لكونه خاف أن يخلط السنة بغيرها والافليس في ذكر السكنية والوقار ما ينافي كونه خيرا انتهى وقال الحافظ وفي رواية أبي  
قتادة العدوي ان منتهى سكنية ووقار الله ومنه ضعف وهذه الزيادة متعينة ومن اجابها غضب عمران والافليس في ذكر الوقار  
والسكنية ما ينافي كونه خيرا اشار الى ذلك ابن بطال لكن يحتمل ان يكون غضب من قوله منه لان التبعض يفهم ان منه  
ما ينافي ذلك وهو قد روي انه كرهه ٣٣٦ وقال القرطبي معنى كلام بشير ان من الحياء ما يحمل صاحبه على الوقار بان

يؤخر غيره ويتوقر هو في نفسه  
ومنه ما يحمل على أن يسكن عن  
كثير مما يترك الناس فيه من  
الامور التي لا تليق بذى المروءة  
ولم يشكر عمران عليه هذا القدر  
من حيث معناه وانما انكره  
عليه من حيث انه ساقه في معرض  
كلام الرسول بكلام غيره وقيل  
انما انكر عليه من حيث انه  
ساقه لكونه خاف أن يخلط  
السنة بغيرها ولا يخفى حسن  
التوجيه السابق انتهى وفي  
رواية أبي قتادة فغضب عمران  
حتى احمرت عيناه وقال ألا اراني  
أحدثك عن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم وتعارض  
فيه (عن ابن مسعود رضي  
الله عنه قال قال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم) ان مما أدرك  
الناس من كلام النبوة الاولى  
أى من شرائع الانبياء السابقين  
مما اتفقوا عليه ولم ينسخ ولم  
يبدل للعالم بصوابه واتفاق  
العقول على حسنه فالاولون  
والاخر من الانبياء على  
متاه واحد في استخسانه (إذا

وقد استدلل بالحديث على تحريم القنفذ لان الحباثت محرمة بنص القرآن وهو مخصص  
لعموم الآية السكرية كما انف في مثل ذلك وقد حكى الترمذي في البحر عن أبي طاب  
والامام يحيى قال ابن رسلان راوا عن القفال انه قال ان صح الخبر فهو حرام والارجحنا  
الى العرب والمنقول عنهم انهم يستطيبنه وقال مالك وابو حنيفة القنفذ مكره  
ورخص فيه الشافعي والليث وأبو نورا وحكى الكراهة في البحر أيضا عن المؤيد بالله  
والراجح ان الاصل الحل حتى يقوم دليل ناهض ينقل عنه أو يقرره مستغنى في غالب  
الطبائع ويؤيد القول بالحل ما أخرجه أبو داود عن مقام بن ثوب عن أبيه قال سمعت  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم أسمع لحشرات الارض تحريمها وهذا يؤيد الاصل وان  
كان عدم السماع لا يستلزم عدم ورود دليل ولكن قال البيهقي ان اسناده غير قوى وقال  
التساقى ينفى ان يكون مقام بن الثوب ليس بالمشهور قال ابن رسلان ان حشرات  
الارض كالضب والقنفذ والربوع وما أشبهها أو أطال في ذلك

#### \* (باب ما جاء في الضب) \*

(عن ابن عباس عن خالد بن الوليد انه اخبره انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
على ميمونة وهي خالته وخالة ابن عباس فوجد عندها ضبا محنودا قدمت به اختها حفيذة  
فت الحارث من فجدهم الضب لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاهوى بيده الى  
الضب فقالت امرأة من النسوة الحضورا خبرن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما  
قدمتم له قلن هو الضب يا رسول الله فرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده فقال خالد  
ابن الوليد اسرام الضب يا رسول الله قال لا ولكن لم يكن بارض قومى فاجدى اعافه قال  
خالد فاجترته فأكثته ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينظر فلم ينه في رواه الجماعة الا  
الترمذي وعن ابن عمران رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الضب فقال  
لا آكله ولا أحرمه متفق عليه وفي رواية عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان معه  
ناس فيهم سعد فانوا يلطم ضبا فتأدت امرأته من نساؤه انه لطم ضبا فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم كوا فانه حلال ولكنه ليس من طعمي رواه أحمد ومسلم وعن جابر

لم تسخ بكسر الحاء أى اذا لم يكن معك حياء يمنعك من القبيح (فاصنع) وفي احاديث بني اسرائيل فافعل (ما شئت) ان  
ما تاملت به النفس من الهوى أو اذا اردت فعلا ولم يكن معك يستعصى من فعله شر عاقبة لم ما شئت فالأمر للإباحة وعلى الاول  
للمنع كقوله تعالى اعلموا ما شئتم أو في الخبر أى اذا لم يكن لك حياء يمنعك من القبيح صنعت ما شئت وفيه إشارة الى تعظيم  
أمر الحياء (من أنس رضي الله عنه قال ان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم أيضا طنا) باللاطفة وطلاقة الوجه  
والمزاج (حتى يقول لاخلى) من أى (صغير) وهو ابن ابي طه زيد بن سهل الانصارى (يا باهمير) مصغرا (ما فعل النغير) مصغرا  
نغز طير كان مصغرا من غمز فارقا وأهل المدينة يسمونه البليل أى ماشاؤه وحاله قال النووي وفي الحديث جواز كنية من لم يولد له

وتكفية الطفل وأنه ليس كذبا وجواز المزح فيما ليس باثم وجواز السجيع في الكلام الحسن بلا كافة وملاطفة الصبيان وتأنيبهم وبيان ما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من حسن الخلق وكرم الشمايل والتواضع والحدِيث أخرجه مسلم في الصلاة والاستئذان وفصائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجه الترمذي في الصلاة وفي الجهاد والنسائي في اليوم والليلة وابن ماجه في الأدب (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يدغ) اللدغ بالذال المعجمة والغين المعجمة وهو ما يكون من ذوات السحوم وأما الذي بالذال المعجمة والسين ٢٣٧ المعجمة فما يكون من الذار (المؤمن من

بهر) بضم الجيم وسكون الجاء المعجمة (واحد مرتين) على ضيغة النسيب ومعناه الأمر أي ليكن المؤمن حازما حذرا لا يؤث من ناحية الغفلة فيضد مرة بعد أخرى وقد يكون ذلك في أمر الدين كما يكون في أمر الدنيا وهو أولاها بالحدود يروى بكسر الغين بلفظ النهي فيحقق فيه معنى النهي على هذه الرواية قاله الخطابي قال السفاقي بعد ذكره

له وكذا أقر أنه اه أي لا يتخذ من المؤمن ولا يؤث من ناحية الغفلة فيقع في مكروه ولكن قال التوربشتي أرى أن الحديث لم يبلغ الخطابي على ما كان عليه وهو مشهور عند أهل السيرة وذلك أنه صلى الله عليه وآله وسلم من على أبي عزة الشاعر الجعفي بشرط عليه أن لا يجلب عليه فلما بلغ مأمنه عاد إلى طائكان فامر مرة أخرى فامر بضرب عنقه وكله بعض الناس في المن عليه فقال لا يدغ المؤمنين الحديث وأخرج قصته ابن الصق في المغازي بغير اسناد ونقل النووي عن

أن عمر بن الخطاب قال في الضب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرمه وإن عمر قال إن الله لينفع به غير واحد وأما طعامة العامة الرعاسنة ولو كان عذبي طعمته رواء مسلم وابن ماجه وعن جابر قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بضب فإني أن يأكل منه وقال لا أدري أهله من القرون التي مضت وعن أبي سعيد أن أبا أيوب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل أني في غائط مضية وأنه عامة طعم أهل قال فلم يجبه فقالنا عارده دعاوده فلم يجبه لأنهم ناداه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الثالثة فقال يا أعرابي إن الله لعن أو غضب على سبط من بني إسرائيل فغضههم دواب يدبون في الأرض ولا أدري أكل هذا منهم فلم أكها ولا أنهي عنها رواها أحمد ومسلم وقد صح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن المسوخ لا نسل له والظاهر أنه لم يعلم ذلك إلا بوحى وإن تردد في الضب كان قبل الوحي بذلك والحديث يرويه ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكرته عنده الفردة قال مسهر وأراه قال والتمنازير مما صح فقال إن الله لم يجعل لمسخ نه لا ولا عقبا وقد كانت الفردة والتمنازير قبل ذلك وفي رواية أن رجلا قال يا رسول الله الفردة والتمنازير هي مما صح فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الله لم يهلك أوبه مذب قوما فيجعل لهم نسل لا يورث ذلك أحد مسلم قوله فوجد عندنا ضبا هو دابة تشبه الحردون ولكنه أكبر منه قليلا ويقال لا تقي ضبة قال ابن خالويه إنه جيش سبع مائة سببة وأنه لا يشرب الماء ويول في كل أربعين يوما قارة ولا يقط له سن ويقال بل أسد ثمانية قطعة واحدة قوله يحنو ذابصاء معمله وفون مضومة وآخره ذال معجمة أي مشو بابا لجارة الحجة ووقع في رواية بضب مشوى قوله اختبا حنيفة به معجمة بعد ما فاصفورة قوله لم يكن بارض قومي قال ابن العربي اعترض بعض الناس على هذه اللفظة وقال أن الضباب موجودة بارض الحجاز فإن كان أراد تكذيب الخبر فقد كذب هو فإنه ليس بارض الحجاز منها شي وروى عننا حدثت بعد عصر النبوة وكذا أنكر ذلك ابن عبد البر ومن تبعه قال الحافظ ولا يحتاج إلى شيء من هذا بل المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم بارض قومي قرين فقط فيقتصر النبي بمكة ومحاولها ولا يمنع ذلك أن تكون موجودة بسائر بلاد

٤٢ نيل سا القاضي عياض هذه القصة وقال سبب هذا الحديث معروف وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بأعزة الشاعر يوم أحذفه المن وعاهده أن لا يهرض عليه ولا يجر جوده فاطلقه فلحقه يقوم ثم رجع إلى التصريض والمجاء ثم أمر يوم أحذفه المن فقال صلى الله عليه وآله وسلم لا يدغ المؤمن الحديث قال التوربشتي وهذا السبب يضعف الوجه الثاني يعني الرواية بكسر الغين على النهي وأجاب الطيبي في شرح المشكاة بأنه بوجه بان يكون صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى من نفسه الزكية الكريمة الميسل إلى الحلم والعفو عنه جردته مأثونا كالأجاز ما ذنهماته ونهاه عن ذلك يعني ليس من شعبة المؤمن الحازم الذي يغضب لله ويذب عن دين الله أن يخذل من مثل هذا القادر المقدر مرة بعد أخرى فاته عن حديث الحلم

وامض لسانك في الانتقام منه والانتصار من عدو الله فان مقام الغضب بابي الحلم والعفو ومن اوصافه صلى الله عليه وآله وسلم انه كان لا ينتقم لنفسه الا ان تنتك حرمه الله فينتقم لله وقد ظهر من هذا ان الحلم طلاق غير محمود كما ان الجود كذلك فقام التحمل مع المؤمن مندوب اليه مع الاوليا والفاظة مع الاعداء قال تعالى في وصف الصباية أشد اهل الكفار رجسا بينهم فظهر من هذا ان القول بالنهي اولى والمقام له ادعى وسلوك ما ذهب اليه الخطابي اوضح واهدى واحق ان يتبع وأحرى وهذا الكلام منه صلى الله عليه وآله وسلم ٢٣٨ واول ما قاله لابي عزة المذكور وما قول القاسي وابن التين وهذا مثل

قديم غنل به صلى الله عليه وآله وسلم اذ كان كثير ما يقتل بالامثال القديمة واصول ذلك ان رجلا ادخل يده في جهر لصيد او غيره فادغمته حبة في يده فضر بهته العرب منه لا فقالوا لا يدخل الرجل يده في جهر فلدغ منه مرة ثانية فمعه في المصاييح بانه اذا كان المثل العربي على الصورة التي حكاهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يورده كذلك حتى يقال انه يقتل به نعم اورد كلاما بهناه وانظر فرق ما بين كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وبين لفظ المثل المذكور فظلا والبلاغة على لفظه صلى الله عليه وآله وسلم وحلاوة العبارة فيه بادية يدركها ذوق النوق السليم عليه افضل صلاه الله وازكي التسليم اه قال في الفتح قال ابو عبيد معناه لا ينبغي له ومن ان انكب من وجهه ان يعود اليه قلت وهذا هو الذي فهمه الاكثر ومنهم الزهري روى الخبر وقيل معناه ان من اذنب ذنبا فموجب به في الدنيا لا يصاقب به في الآخرة

البحار قوله فاجب دني اعانه أي اكره اكله يقال عفت الشيء اعافه قوله فاجتزته بهيم ورايينه هاتين هذا هو المعروف في كتب الحديث وضبطه بعض شراح المذهب بن ابي قبل الراوقد غاطه النوى قوله لا آكله ولا أسر به فيه جوزا كل الضب قال النوى وأجمع المسلمون على ان الضب حلال ليس بمكروه الا ما حكى عن اصحاب أبي حنيفة من كراهته والامام حكا القاسي عياض عن قوم انهم قالوا هو حرام وما أظنه يصح عن أحد فان صح عن أحد فمجبوج بالنصوص واجماع من قبله اه قال الحافظ قد نقله ابن المنذر عن علي رضي الله عنه في ان يكون الاجماع مع مخالفة ونقل الترمذي كراهته عن بعض اهل العلم وقال الطحاوي في معاني الآثار كرهه قوم كل الضب منهم م ابو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن وقد جاءه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهي عن أكل لحم الضب أخرجه أبو داود ومن حديث عبد الرحمن بن شبل قال الحافظ في الفتح واسماده حسن فانه من رواية اسمعيل بن عياش عن شهم بن زرعة عن شريح بن عبيد عن أبي راشد الخبر اني عن عبد الرحمن بن شبل وحديث ابن عياش عن الشاميين قولى وهو لا شاميون ثقات ولا يقترب قول الخطابي ليس اسماده بهذا القول ابن حزم فيه ضعفه وجهولون وقول البيهقي تفريده اسمعيل بن عياش وليس بحجة وقول ابن الجوزي لا يصح في كل ذلك تاهل لا يعني فان رواية اسمعيل عن الشاميين قوية عند البخاري وقد صحح الترمذي بعضه وأخرج أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان والطحاوي وسنده على شرط الشيخين من حديث عبد الرحمن بن حنيفة نزلنا أرضا كثيرة الضباب الحديث وفيه انهم طجوا منها فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان أمة من بني اسرائيل مسخت دواب فخشى ان تكون هذه فأكفوها ومثله حديث أبي سعيد المذكور في الباب قال في الفتح والاحاديث وان دلت على الحل تصريحها وتوليها فاصواتقريرها جامع بينهما وبين الحديث المذكور وحل النبي فيه على أول الحال عند بخور ان يكون مما مضى وحديثنا امر باكفها القدور ثم توقف فلم يأمر به ولم ينه عنه وحل الاذن فيه على ثاني الحال لما علم ان المسوخ لا نسل له وبمد ذلك كان يستنذره فلا ياكله ولا يجرمه وأكل على ما نذره باذنه فدل على الاباحة وتكون الكراهة للتنزيه في حقه من يتنذره وتحمل احاديث الاباحة على من لا يتنذره وقد استدل على الكراهة بما أخرجه الطحاوي عن عائشة انه اهدى

قلت ان اراد قائل هذا ان عموم الخبر يتناول هذا فيمكن والاسباب الحديث يابى ذلك والمراد بالآخرة الكامل الذي للشي قد وقفته معرفته على غوامض الاحكام حتى صار يحذر مما سبق وقع واما المؤمن المغفل فقد يدغم مرارا قال ابن بطال فيه ادب شريف أدب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانه كيف يحذرون مما يحذرون سوء عاقبته وفي معناه حديث المؤمن كيمس حذر أخرجه الديلمي من حديث أنس بن مالك حديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه والعسكري كلهم من حديث عتيق بن الزهري عن أبي هريرة عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان من الشجر حكمة اي قولا صار فامطابة للسق وقيل كلاما مانعا يمنع من

الجهل والسفه واخرج ابو داود من رواية مضر بن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن جده قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان من البيان هراوان من العلم جهلا وان من الشعر حكاوان من القول عياقال صفة بن صوحان صدق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما قوله ان من البيان هرا فان الرجل يكون عليه الحق وهو الخن بالخبج من صاحبه الحق فيصير القوم بيانه فيذهب بالحق واما قوله ان من العلم جهلا فيكلف العالم الى علمه ما لا يعلم فيجهل ذلك واما قوله ان من الشعر حكا فيكل هذه المواضع والامثال التي يتعظم بها الناس واما قوله ان من القول عيا ٢٢٩ فمرضك كلامك على من لا يريد وقال

ابن التين مفهومه ان بعض الشعرا ليس كذلك لان من تبعية وفي حديث ابن عباس عند البخاري في الادب المفرد وأبي داود والترمذي وحسنه وابن ماجه بلهذان من الشعر حكا وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن مسعود وأخرجه ايضا من حديث بريدة مثله وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن عيينة بن عمير قال قال ابو بكر بن عمار الشاعر الكلبة الحكيمة وقال ابن بطال ما كان في الشعر والرجز كراهه وتعتظيم له ووجه دانيته وابتدائها عته والاستسلام له فهو حسن مرغب فيه وهو المراد في الحديث بأنه حكمة وما كان كذبا ولخشافهو المذموم قال الطبري وهذا الحديث رده على من كره الشعر مطلقا واحتج بقول ابن مسعود

الشعر من امر الشيطان وعن مسروق انه قيل بوليت شعر ثم سكنت فقيل له فقال أخاف أن أجسد في صحيفة شعر أو عن أبي امامة رفته ان ابليس لما هبط

الى الارض قال رب اجعل لي قرآنا قال انك الشاكر الحامد عن ذلك بانها اخبار واهية قال في الفتح وهو كذلك لحديث أبي امامة فيه على بن زيد الا الهافي وهو ضعيف وعلى تقدير قوتها فهو محمول على الانطافيه والا كثارته ويدل على الجواز ما أخرجه الباقون من الادب المفرد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال استشدني النبي صلى الله عليه وآله وسلم من شعرا مية بن أبي الصلت فاستدته حتى أنشدته مائة فافيه وعن مطرف قال صحبت عمران بن حصين من الكوفة الى البصرة فقل منزل نزل الاوهو بنشدني شعرا وأسند الطبري عن جماعة من كبار الصحابة ومن كبار التابعين انهم قالوا الشعر واث - دوه واسبتندوه واخرج البخاري في الادب المفرد عن خالد بن كيسان قال كنت عند ابن عمر فوقف عليه ايام من خميفة فقال

للذي صلى الله عليه وآله وسلم صب فلم يأكله فقام عليهم - ائل فارادت عائشة - أن تعطي فقال لها اتعطينه لانا كائن قال محمد بن الحنفية - من دل ذلك على كراهة - انفسه واغديه وتعبه الطحاوي باحقال أن يكون ذلك من جنس ما قال الله تعالى ولستم تأخذونه الا ان تعضوا فيه ثم ساق الاحاديث الدالة على كراهة التصديق بحشف القبر وكذب البراء كانوا يحبون الصدقة باردا فترهم فترت الثقة وامن طيبات ما كتبتم قال فلهذا المعنى كره اما نشة ان تصدق بالصب لاسكونه حراما وهذا يدل على ان الطحاوي فهم عن محمد ان الكراهة فيه للتعريم والمعروف عن أكثر الحنفية فيه كراهة التزبه وجمع بعضهم الى التعريم وقال اختلقت الاحاديث وتعددت معرفته المتقدمة فربما بجانب التعريم ودعوى التعذر عن نوعه مما تقدم قوله في غائطه ضبة قال الزوي فيه لغتان مشهورتان احدهما فتح الميم والضاد والثانية ضم الميم وكسر الضاد والاول أشهر وأصح والمراد ذات ضباب كنعرة الغائط الارض المطمئنة قوله يدبون بكسر الدال قوله ولا ادري له على هذا ما قال القرطبي انما كان ذلك نظامه قبل ان يوحى اليه ان الله لم يجعل للمسيح صلافا او وحى اليه بذلك زال التظن وعلم ان الضباب ليس مما أصبح يخاف الحديث المذكور في الباب ومن التحيب ان ابن العربي قال ان قولهم المدسوخ لانس له دعوى فانه أمر لا يعرف بالعقل وانما سطر يقه التزل وايس فيه أمر يعرف عليه - هو كانه لم يستخضره من صحيح مسلم ثم قال وعلى تقدير كون الضب مسوخا فذلك لا يقتضي تعريم أكله لان كونه آدميا قد زال حكمه وليس له اثر أصلا وانما كره النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاكل منه لما وقع عليه من مضط الله كما كره الشرب من مياه غوداه ولا منافاة بين كونه صلى الله عليه وآله وسلم عاف الضب وبين ما ثبت انه كان لا يهيب الطعام لان عدم العيب انما هو فيما صنعته الادي للثابت كسر خاطره ونسب الى التقصير فيه واما الذي خلق كذلك فليس نقور الطبع منه بمنعها

### • (باب ما جاء في الضبع والارنب) •

(عن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي عمارة قال قلت لجابر الضبع أحسن يدهى قال نعم قلت آكلها قال نعم قلت آكلها قال نعم قلت آله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم رواه الخمسة وصححه الترمذي ولفظ أبي داود عن جابر سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

الا انشدك من شعري قال بلى ولكن لا تشد في الاحسان واخرج ابن ابي شيبة بسند حسن عن ابي سلمة بن عبد الرحمن قال لم يكن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم متصرفين ولا مقاولين وكانوا يقتشدون الاشعار في الحج الممزموم ويذكرون امر جليلهم فاذا اراد احدهم ان يثني من ذنبه دارت حاليق عنده ومن طريق عبد الرحمن بن ابي بكر قال كنت اجالس اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع ابي في المسجد فيقتشدون الاشعار ويذكرون حديث الجاهلية واخرج احمد وابن ابي شيبة والترمذي وصححه من حديث جابر بن ٣٤٠ مرة قال كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكروا الشعر

وحديث الجاهلية عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلا ينههم ويربما تبسم اه والشعر اصله اسم لما دق ومنه لب شعرى ثم اسم تعمل في الكلام المتقن الموزون قصدا والتقييد بالقصد يخرج ما وقع موزونا اتفاقا فلا يسمى شعرا ويقال اصله الشعر بفتح عين يقال شعرت شعرت اصب الشعر وشعرت بكذا علت علما دقيقا كاصابة الشعر وقال الراغب قال بعض النكارة عن النبي انه ساعر فميل لما وقع في القرآن من الكلمات الموزونة واقوا في وقيل ارادوا انه كاذب لان اكثر ما ياتي به الشاعر كذب ومن ثم هو الادلة الكاذبة شعرا وقيل في الشعر احسنه اكدبه ويؤيد ذلك قوله تعالى وانهم يقولون ما لا يفعلون وقيل كذب الشعر ليس بكذب واما قوله تعالى والشعراء يتبعهم الغارون الم تر انهم في كل وادعهم هون وانهم يتجولون ما لا يفعلون فقال المفسرون في هذه الآية المراد بالشعراء شعراء المنبر كمن يتبعهم

وسلم عن الضبيع فقال هي صيد ويجعل فيه كبش اذا صار له الحرم وعن انس قال انفيها اربابا من الظهران فسمى القوم فافغروا وادركتها فاخذتها فانيت بها ابا طلحة فذبحها وبعث الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوركهوا واخذها فقبله رواء الجماعة ووافظ ابي داود صددت اربابا فتشويتهم فبسمي ابو طلحة ينجزها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانيتهم اوعن ابي هريرة قال جاء اعرابي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربابا شواها ورواهما صنبا وادما فوضعهما بين يديه فامسك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلبا كل واحد واحد اربابا رواه احمد والنفاء عن محمد بن صفوان انه صاد اربابين فذبحهما بمجردين فاتي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فامر به باكلهما رواه احمد والنسائي وابن ماجه حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن ابي حمزة اخرج ابي ايضا الشافعي والبيهقي وصححه ايضا البخاري وابن حبان وابن خزيمة والبيهقي واعلم ابن عديم انه لم يفرده وحديث ابي هريرة قال في الفتح رجاله ثقات الا انه اختلف فيه على موسى ابن طلحة اختلفا كثيرا وحديث محمد بن صفوان اخرج ابي ايضا بقية اصحاب السنن وابن حبان والحاكم قوله الضبيع هو الواحد المذكور والاني ضبعان ولا يقال ضبعة ومن بهيب امره انه يكون سنة ذكرا سنة انثى فيلقح في حال الكورة ويلد في حال الانوثة وهو مولع بنيس القيوراشم وتولد للعويم في آدم قوله قال نعم فيه دليل على جواز كل الضبيع واليه ذهب الشافعي واحمد قال الشافعي ما زال الناس يا كونهم اويبيعون من ابي القاسم والمرومة من غير كبر لان العرب تسمي نطيبه وتدحسه وذهب الجهم وروالي التميمي واستدلوا بما تقدم في تحريم كل ذي ناب من السباع ويحاج بان حديث الباب خاص فيقدم على حديث كل ذي ناب واستدلوا ايضا بما اخرج ابي الترمذي من حديث خزيمة بن جبر قال سالت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الضبيع فقال اويأكل الضبيع احد وفي رواية ومن يأكل الضبيع فيجاب بان هذا الحديث ضعيف لان في اسناده عبدا الكرمي بن امية وهو متفق على ضعفه والراوى عنه اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف قال ابن رسلان وقد قيل ان الضبيع ليس له ناب وصحت من يذكر ان جميع اسنانهم اعظم

خواتم للناس ومردة الشياطين وعصاة الجن ويروون شعرا هم لان الغاوى لا يتبع الاغوايا مثله وسعى الثعلبي منهم واحد عبد الله بن الزبيري وهبيرة بن ابي وهب وصافع بن عمرو وامية بن ابي الصلت وقيل نزلت في شاعر بن تهاجيا فكان مع كل واحد منهم جماعة وهم القوافل السهفاء واخرج البخاري في الادب المفرد وابوداود عن ابن عباس في الآية قال ففصح من ذلك واستثنى فقال الا الذين آمنوا الى اخر الورد اي وعلموا الصالحات وذكروا الله كثيرا وانتصروا من بعد ما ظلموا وسلم الذين ظلموا الى مقالب يتقلبون واخرج ابن ابي شيبة من طريق هريرة قال لما نزلت والشعراء يتبعهم الغارون جاء عبد الله بن رواحة وحسان بن ثابت وكعب بن مالك وهم يكونون فقالوا يا رسول الله انزل الله هذه الآية وهو يعلم ان الشعر انما قاله القوافل ما عدها الا الذين آمنوا الخ قال السهيلي نزلت الآية في الثلاثة وانما وردت بالايام ليدخل معهم من اقتدى بهم وذكروا الثعلبي مع

الثلاثة كعب بن زهير بغير اسناد والله اعلم قال الحافظ ابن حجر والذي ينصل من كلام العلماء في حد الشعر الجاهلي انه اذا لم يذكر منه في المسند وخلا عن هجوم وعن الاغراق في المدح والسكذب المحض فالتغزل بعين لا يحل وقد نقل ابن عبد البر الاجماع على جوازها اذا كان كذلك واستدل باحاديث الباب وغيرها وقال ما انشد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستنشدوه ولم ينكره قلت وقد جمع ابن سيد الناس شيخ شيوخنا بخلافه فنقل عنه من الصحابة شيء من الشعر يتعلق بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وقد ذكر البخاري في الباب خمسة احاديث دالة على الجواز وبعضها متصل ٣٤١ لما يكره مما لا يكره وترجم في الادب

المفرد ما يكره من الشعر واورد فيه حديث عائشة مر فوعا ان اعظم الناس فرية الشاعر ثم جعوا القبيصة باسمها وصحبه ابن حبان واخرج في الادب المفرد عن عائشة انها كانت تقول الشعر منه حسن ومنه قبيح خذا الحسن ودع القبيح والله درويت من شعر كعب بن مالك اشعار منها القصيدة فيها اربعون بيتا وسنده حسن واخرج ابو يعلى اوله من حديثها من وجه آخر مر فوعا واخرجه البخاري في الادب المفرد ايضا من حديث عبد الله بن عمرو مر فوعا فانظر الشعر من جهة الكلام فحسبه مكسب الكلام وقبيحه كقبيح الكلام وسنده ضعيف واخرجه الطبراني في الاوسط وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد وقد اشهر هذا الكلام عن الشافعي واقتصر ابن بطلان على نسبته اليه فقصر وعاب القرطبي المقبر على جماعة من الشافعية الاقتصار على نسبة

واحد كصفيحة نعل الفرس فعلى هذا لا يدخل في عموم النبي اه قوله ويجعل فيه كبش فيه دليل على ان الكبش مثل الضبع ونحوه ان المعتبر في المثلية بالتقريب في الصورة لا بالقصة ففي الضبع الكبش سواء كان مثله في القصة أو أقل أو أكثر قوله أنفجنا أربنا بنون ثم فاصمقوحة وجيم ساكنة أي أثرنا يقال نفج الأرب اذا ناروا نفجته أي أثرته من موضعه ويقال الانتفاج الاقشعر اوراوتناج الشعر وانتفاشه والارب دويرة معروفة تشبه الخناق لكن في رجلها طول بخلاف يديها والارب امم جنس للذكر والاثني قوله بحر الظهران اسم موضع على مرحلة من مكة والرا من قوله بحر شدة قوله فلقبو اجمحة وموحدة أي تعبروا وزاومة في قوله صائب بالصاد المهملة بعده هانون قال في القاموس الصائب كتاب اه وهو صبيغ يتخذ من الخردل والزيب ويؤتى به فعلى هذا عطف ادمها عليه للتفسير ويمكن أن يكون من عطف العام على الخاص قوله يوركم الورك بكسر الراء وبكسر الواو وسكون الراء وهو ماوركان فوق الغندين كالكتفين فوق العضدين كذا في المصباح قوله وأمر أصحابه أن يأكلوا فيه دليل على جواز كل الأرب قال في القمع وهو قول العلماء كافة الاما جافي كراهتها عن عبد الله بن عمرو بن العاص من الصحابة وعن عكرمة من التابعين وعن محمد بن أبي ليلى من الفقهاء واحتجوا بحديث خزيمة بن جرح قال قلت يا رسول الله ما تقول في الأرب قال لا آكله ولا أحرمه قلت ولم يا رسول الله قال انبتت اثم ادى قال الحافظ وسنده ضعيف ولو صح لم يكن فيه دلالة على الكراهة وله شاهد من عبد الله بن عمرو بن العاص بلفظ جبيهم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يأكلها ولم ينهاهم ولم يعمهم أنهم اتحدوا أخرجه أبو داود وله شاهد أيضا عند ابن جرير بن رهاويه في مسنده وهذا اذا صحت لم يلزم الاحتجاج به على كراهة التنزيه لا على التحريم والمحمى عن عبد الله بن عمرو التميمي كافي شرح ابن رسلان لا يسن وحكى الرازي عن أبي حنيفة انه حرمها وغلطه النووي في النقل عن أبي حنيفة وقد حكى في البحر عن العروة الكراهة بمعنى كراهة التنزيه وهو القول الرابع

• (باب ما جافى الجلالة) •

عن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شرب لبن الجلالة رواه الجماعة الا ابن ماجه وصححه الترمذي وفي رواية نهى عن ركوب الجلالة رواه أبو داود

ذلك للشافعي وقد شاركه في ذلك ابن بطلان وهو المكي واخرج الطبري من طريق ابن جريح قال سألت عطاء عن الحداة والشعر والغنام فقال لا بأس به ما لم يكن غشا عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ينبغي جوف احدكم قصا القمح المدة لا يخالطها دم (خير له من أن يمتلئ شحمرا) ظاهره العموم في كل شعر لكنه مخصوص بما لم يكن حقا اما الحق فلا كدح الله رسولاه وما يشغل على الذكروا زهدوسا رالموا عظماء لا فراطيه وجهه ابن بطلان على الشعر الذي يحمي به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعبه ابو عبيد بن الذي حمى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لو كان شطريت كان كفرا قال والوجه عندي أن يمتلئ قلبه فنه حتى يغلب عليه فيشغله عن القرآن والذي كره فاما اذا كان الغائب القرآن والد كره عليه



والاضطراب الثاني عن السرعة ارخاف علمين الفتنة من منع التثبيد قال الحافظ قلت والراجم عند البخاري الثاني ولذلك  
ادخل هذه الحديث في باب المعارض ولو اريد المعنى الاول لم يكن في انفظ القوارير تعرض اه قال ابو قتادة عبد الله الجعفي  
فتمكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكلمة لوتسكلم بها بعضكم لعبقروها عليه يعني قوله وقد كانت قوارير قال الداودي هذا قاله  
ابو قتادة لاهل العراء لما كان هندهم من التكلف ومعارضة الحق بالباطل واسأل الله الرشاد الى طريق السداد وأن يهتتم  
في الاسلام والسنة في عافية بلا محنة وأن يفرج كربى ويسهل أمرى ٣٤٢ \* (١) يث أنس رضى الله عنه انه رجل ا

من أهل البادية) قال في المقدمة  
لم أعرف اسمه لكن في الدارقطني  
ما يدل على انه ذو الخوصصة العياشي  
وهو الذي بال في المسجد (ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم رآه  
مضى الساعة فقدم وزاد في هذه  
الرواية بعد قوله انت مع من  
أحببت) أي لمحق بهم حتى تكون  
من زمرتهم والمعة تحصل بمجرد  
الاجتماع في شيء مما ولا يسلم في  
جميع الاشياء فاذا اتفق ان الجميع  
دخلوا الجنة صدقت المعية وان  
تناوت الدرجات بحيث يتكلم  
كل واحد من رؤية الآخر وان  
بعد المكان لان الجواب اذا زال  
شاهد بعضهم به صار اذا ارادوا  
الرؤية واللاق قد زوا على ذلك  
(فقلنا ونحن كذلك) أي نكون  
مع من أحببنا (قال) صلى الله  
عليه وآله وسلم (نم ففرحنا) بذلك  
(ومثذفر حاشدا) وصق اهم ذلك  
وهذا يؤيد ما أثبتته المعية لان  
درجات العصاة متفاوتة وفي رواية  
أخرى عن أنس فلم أر المسلمين فرحوا  
فرحاً شديداً منه وروى البخاري  
ومسلم عن ابن مسعود رضى الله

عليه وكان ابن عمر يحبس الاجابة ثلاثاً ولو ربا كاه اياه مالاً من دون حبس اه قال  
ابن رسلان في شرح السنن وليس الحبس مدة مقدرة وعن بعضهم في الاصل والبقرة أربعين  
يوم موافق الفهم سبعة أيام وفي الدجاج ثلاثة واختاره في المذهب والقدير قال الامام  
المهدي في الجرح فان لم تحبس وجب غسل أمعائها ما لم يستحل ما فيه اسنة المتامة قوله  
نهي عن ركوب الجلالة على النبي ان تعرق فتلوث ما عليها بغيره وهذا ما لم تحبس فاذا  
حبست جازركوبهم عند الجميع كذا في شرح السنن وقد اختلف في طهارة ابن الجلالة  
فالجهر ورعى الطهارة لان الجلالة تستحيل في باطنها في طهر بالاسحالة كالم يستحيل في  
اعضاء الحيوانات لجوار يصير لها

• (باب ما استفيدت من امر به قتله أو لم يمت عن قتله) •

(عن عائشة) قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لخمس فواسق يقتلن في المثل  
والحرم الحدية والغراب الابقع والفأرة والكلب العقور والحد يارواه أحمد ومسلم وابن  
ماجه والترمذي • وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل  
الوزغ ومما هو يسقارواه أحمد ومسلم وللبخاري منه الامر بقتله • وعن أم شريك ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الوزغ متفق عليه زاد البخاري قال وكان ينفع  
على ابراهيم عليه السلام • وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من  
قتل وزغاً في أول ضربة كتب له مائة حسنة وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك رواه  
أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي معناه • وعن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن قتل أربع من الدواب الخلة والنحلة والهده والصدرد رواه أحمد وأبو  
داود وابن ماجه • وعن عبد الرحمن بن عثمان قال ذكر طيب عند رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم دوام ذكر الضفدع يجعل فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل  
الضفدع رواه أحمد وأبو داود والنسائي • وعن أبي لبابة قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ينهى عن قتل الجنان التي تكون في البيوت الا لا يتروذ اللطيفين قائمها  
الذين يخطفان البصر ويتبعان ما في بطون النساء متفق عليه • وعن أبي سعيد قال قال

عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال المرمع من أحب أي في الجنة بحسن نيته من غير زيادة عمل لان محبته لهم كلها بهم  
والحبة من افعال القلوب فائيب على مقتضى النية الاجل والعمل تابع لها وليس من لازم المعية الاستواء في الدرجات وقد  
المرء اتفاني والمرأة كذلك مع من أحببت في الجنة مع دفع الحب حتى تحصل الرؤية والمشاهدة وكل في درجته وفي حديث أبي  
موسى قال قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الرجل يحب القوم ولما لمحق بهم أي لم يعمل بمثل عملهم قال المرمع من أحب اذ لكل  
امرئ ما نوى قال في القم جمع أبو نعيم طرق هذا الحديث في كتاب الصبيان مع الهبوبين وبلغ عدد الصحابة فيه نحو العشرين وفي  
رواية أكثرهم بهذا اللفظ يعني المرمع من أحب وفي بعضها باللفظ حديث أنس انت مع من أحببت اه اللهم انك تعلم اني

احبك واحب رسولك واصحابه وذريته وانواجه وتقله حديثه وترواه وتذريه وقراءه ومقرئيه والاعاءه المحدثين ومن  
يتبعهم بالاحسان فلا تخيفني يوم اللقاء ولا تبعني عنهم يا مائة الصدق والوفاء واحشروني في زمرة المحدثين فقتلوا ام سيد  
الموسلين خاتم النبيين شفيع المذنبين وان لم الحق بهم ولم ادر كشأهم فانك راسع المغفرة وغافر الذنب وقابل التوب  
وارحم الراغبين واكرم الاكرمين (عن ابن عمر رضي الله عنهم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الغادر اي  
النافض لاهمه هذا القبر الوافي به) (نصب ٣٤٤ له لواء يوم القيامة فيقال هذه غدرة فلان بن فلان) قال في حجة النفوس

الغدر على عومه في الجليل  
والحقير وفيه ان صاحب كل  
ذنب من الذنوب التي يريد اظهارها  
بسلامة يعرف بها صاحبها  
ويؤيده قوله تعالى يعرف  
المجرمون بسميهم وظاهر  
الحديث ان لكل غدرة لواءه على  
هذا يكون للشخص الواحد عدة  
ألوية بعد غدرة انه والحكمة في  
نصب اللواء ان العقوبة تقسح  
عالميا بصد الذنب فلما كان الغدر  
من الامور الخفية ناسب ان  
تكون عقوبته بالشمرة ونصب  
اللواء اشهر الاشياء عند العرب  
اه وقال غيره وفيه العمل  
بظواهر الامور قال في القح وهو  
يقضي حمل الالباء على من كان  
يفسب اليه في الدنيا لا على من  
هو في نفس الامر وهو المعتقد قال  
ابن بطال في هذا الحديث رد اعول  
من زعم انهم لا يدعون يوم  
القيامة الا بأسمائهم يستأدى  
آياتهم قلت هو حديث أخرجه  
الطبراني من حديث ابن عباس  
وسنده ضعيف جدا وأخرج ابن  
عدي من حديث أنس مثله (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان ليسو تكتم حاراً فخرجوا عليهم ثلاثاً فان بد الكرم  
به ذلك شيء فاقتلوه رواء أحد ومسلم والترمذي وفي لفظ لم يذكره أيام) حديث ابن  
عباس قال الحافظ رجاله رجال الصريح وقال البيهقي هو أقوى ما ورد في هذا الباب ثم رواه  
من حديث سهل بن سعد وزاد فيه والضفدع وفيه عبد المجيد بن عباس بن سهل بن سعد  
وهو ضعيف وحديث عبد الرحمن بن عثمان أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي قال البيهقي  
ما ورد في التمهيد ٣ وروى البيهقي من حديث أبي هريرة التمهيد عن قتل الضفدع  
والثعلب والهدهد وفي اسناده ابراهيم بن الفضل وهو متروك وروى البيهقي أيضاً من حديث  
عبد الله بن عمرو بن العاص موقوفا لا تقتلوا الضفادع فان نقيتها تسيح ولا تقتلوا  
الخطاف فانها لما ضربت المقدس قال يارب سلطاني على البحر حتى اغرقهم قال البيهقي  
اسناده صحيح قال الحافظ وان كان اسناده صحيح الكنعان بن عبد الله بن عمرو وكان يأخذ من  
الاسرا تلبسات ومن جملة ما نسي عن قتله الخطاف أخرجه أبو داود وفي المراسيل من طريق  
عبد بن اسحق عن أبيه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل الخطاطيف  
ورواه البيهقي مع ضلأ أيضاً من طريق أبي الطور بن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عباس وفيه الا ضربت العنكبوت وفيه  
عمرو بن جبيع وهو كذاب وقال البيهقي روى فيه حديث سند وفيه جزء التمهيد وكان  
يرى بالوضع ومن ذلك الرخعة أخرجه ابن عدي والبيهقي عن ابن عباس ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم نهي عن أكل الرخعة وفي اسناده خارجة بن مصعب وهو ضعيف جداً ومن  
ذلك المعصوم أخرجه الشافعي وأبو داود والحاكم من حديث عبد الله بن عمر وقال صحيح  
الاسناد مر فوعا ما من انسان يقتل معصوماً فاقفوها ببغية عنها الاسأل الله عنها قال  
يارسول الله وما حقها قال يذبحها وبأكلها ولا يقطع رأسها ويطررها وأعلن ابن القطان  
بصحيح مولى ابن عباس الراوي عن عبد الله فقال لا يعرف حاله ورواه الشافعي وأحمد  
والنسائي وابن حبان عن عمرو بن الشريد عن أبيه مر فوعا من قتل معصوماً عينا عجل الى  
الله به يوم القيامة يقول يارب ان فلان فأتاني عبنا ولم يقتلني منه عة قوله خمس فواسق  
الحديث قد تقدم الكلام عليه في كتاب الحج قوله امر بقتل الوزغ قال أهل  
اللقمة هي من الحشرات المؤذيات وجمعه أوزاغ وسام أبرص جنس منه وهو كعبارة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسموا العنب الكرم) بفتح الكاف وسكون الراء وهذه اللفظة من طريق أبي وتسميته  
تسمة عن أبي هريرة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويقولون  
الكرم فوق التلحيق بين الحديثين ولو قال زاد في رواية انما الكرم الخ لكان أحسن وعند مسلم من طريق همام عن أبي هريرة  
لا يقل احدكم للعنب الكرم انما الكرم الرجل المسلم وله من حديث وائل بن حجر لا تقولوا الكرم ولكن قولوا العنب والحبة  
(انما الكرم قلب المؤمن) لما فيه من نور الايمان وتقوى الاسلام وليس المراد حقيقة النبي عن تسمية العنب كرمابل المراد  
بيان المستحق لهذا الاسم المشتق من الكرم وفي حديث حمزة عند البزار والطبراني مر فوعا ان اسم الرجل المؤمن في الكتب

الكرم من أجل ما كرمه الله على الخليقة وانكم تدعون الحافط من العنب الكرم الحديث قال الخطابي المراد بالنهي فأكيد  
تحرير النحر بمجردها وذللك لان في تسمية هذا الاسم لها تقرر الما كانوا يتوهمونه من تكريم شاربه انهم عن تسميتها  
كروما وحكى ابن بطال عن ابن الاثير انهم هو العنب كروما لان النحر المتخذ منه تحت على السخاء وتامر بكارم الاخلاق فلذا  
نهي عن تسمية العنب بالكرم حتى لا يسمى أصل النحر باسم ما خوذ من الكرم وجعل المؤمن الذي يتقى شره ويرى  
الكرم في تركها حق في هذا الاسم الحسن والحديث أخرجه مسلم في الادب ٢٤٥ (وعنه) اي عن أبي هريرة (رضي الله

عنه ان زينب) هي بنت جحش  
أم المؤمنة بن كافي مسلم وأبي  
داود او هي زينب بنت أم سلمة  
وبيته صلى الله عليه وآله وسلم  
كباراه ابن مردويه في تفسيره  
سورة الحجرات من طريقها (كان  
اسمها برة) بفتح الباء ونشديد  
الراء (فقتل تركي نفسه) لان  
اقتطعت مشقة من البر (فسمها  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم زينب) وقد وقع مثل ذلك  
لبورية بنت الحارث أم المؤمنين  
رواه مسلم وأبو داود والبخاري  
في الادب المفرد عن ابن عباس  
بانظ كان اسم جورية برة فقول  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
اسمها فسمها جورية كره ان  
يقال خرج من عبدة وحديث  
الاب أخرجه مسلم في الاستئذان  
وابن ماجه في الادب قال في الفتح  
وقد غدير رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عدة أهواء وليس  
ماغير من ذلك على وجه المنع  
من التسمية بها بل على وجه  
الاختيار قال ومن ثم اختار  
المسلم ان يسمى الرجل القبيح

وتسميته قوبسقا كتسمية الخنس فواسق وأصل الفسق الخروج والوزغ والخنس  
المذكورة خرجت عن خلق معظم الحشرات ونحوها بزيادة الضمة والاذى قوله وكان  
ينفخ على ابراهيم في النار وذلك لما جبل عليه طبعها من عداوة نوع الانسان قوله  
في أول ضربة كتب له مائة حسنة في رواية أخرى سبعون قال النووي مفهوم العدد  
لا يعمل به عند جهور الاصوابين فذكر سبعين لا يمنع المائة فلا معارضة بينهما ويحتمل  
انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بالسبعين ثم تصدق الله بالزيادة الى المائة فاعلم به النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم حين أوحى اليه بعد ذلك ويحتمل ان ذلك يختلف باختلاف قائل  
الوزغ بحسب نياتهم واخلاصهم وكأل أحوالهم ونقصهم التكون المائة لا تكامل منهم  
والسبعون لغيره وأما سبب تكثير الثواب في قتله بأول ضربة ثم ما يليها فانه قصوده  
الحث على المبادرة بقتله والاعتماد به وتخريض قاتله على ان يقتله بأول ضربة فانه اذا  
أراد ان يضربه ضربات ربما انقلت وفات قتله قوله والعصر وهو طائر فوق اعصقور  
وأجاز مالك أكله وقال ابن العربي انما نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتله لان  
العرب كانت تشام به فنهى عن قتله ليزول ما في قلوبهم من اعتقاد التشاؤم وفي قول  
للشافعي مثل مالك لانه أوجب فيه الجزاء على المحرم اذا قتله وأما القتل فله اجماع على  
المنع من قتله قال الخطابي ان النهي الوارد في قتل القتل المراد به السليمانى أى لا تشاء  
الذى منه دون الصغير وكذا في شرح السنة وأما القتل فقد روى الباقية أكلها عن  
بعض السلف وأما الهدهد فقد روى أيضا حله أكله وهو مأخوذ من قول الشافعي انه  
يلزم في قتله القدية قوله فنهى عن قتل الضفدع فيه دليل على تحريم أكلها به وتسلم  
ان النهى عن القتل يستلزم تحريم الاكل قال في القاموس الضفدع كزبرج وجندب  
ودرههم وهذا أقل أو مراد بزيادة نهي به قوله فنهى عن قتل الجنان هو جسيم مكسورة  
وفون مشددة وهي الحيات جمع جان وهي الحية الصغيرة وقيل الدقيقة الخفيفة وهبل  
الدقيقة البيضاء قوله الا ابتروا قصير الذنب وقال النضر بن شميل هو صنف من  
الحيات أزرق مقطوع الذنب لا تنظر اليه حامل الا لقت ما في بطنها وهو المزداد من  
قوله يتبعان ما في بطون النساء أى يسقطان قوله وذا الطفتين هو بضم الطاء المهملة  
واسكان الفاء هو ما انطغان الايضان على ظهر الحية وأصل الطقية خوصة المقل

٤٤ نيل ساجد بحسن والقاسد بصلح ويدل عليه انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلزم حرما  
لما امتنع من تحويل اسمه الى سهل بذلك ولو كان ذلك لازما لما أقروا على قوله لا أعبر اسمائهم به أبى وقد ورد الامر بتغيير  
الاسماء وذلك فيما أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان من حديث أبي الدرداء رفعه انكم تدعون يوم القيامة باسمائكم  
وأسماء آبائكم فاحسنوا أسماءكم ورجالها ثقات الا ان في سنده انقطاعا بين عبد الله بن أبي زكريا عن أبي الدرداء فانه لم يدرکه  
قال أبو داود وقد غدير النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسم العاص وعمله وشيطان وغراب وحباب وشهاب وحرب وغير ذلك  
قلت وقد وقع مثله لعبد الله بن الحارث بن حزن وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمر أخرجه الزاوي الطبراني عن حديث عبد الله بن

الخرث بسند حسن والاخبار في مثل ذلك كثيرة وفي حديث الباب جواز تقويل الاسم الى اسم أحسن منه (عن أنس رضي الله عنه قال كانت أم سليم) هي أم أنس (في النقل) بفتح التاء والقاف متاع المسافر (وأنجشة) الحبشي (غلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسوق بين) بالنساء (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أنجشة) باسقاط الهاء وفتح الشين المجعولة وضهماها (رويدك سوقك بالقوارير) أي لا أنجل في سوق النساء فان من كلقوارير في سرعة الاتفعال والتأثر والحديث تقدم الكلام فيه قرأ ٣٤٦ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخنى

الاسماء) أي أغش من الخنا وهو الفحش وفي رواية اخنع أي أذل وأوضع قال ابن بطال وإذا كان الاسم أذل الاسماء كان من يسمى به أشد الاسماء عياض معناه انه أشد الاسماء صفارا ونحو ذلك فسر ابو عبيد والمانع الذليل وخنع الرجل ذل وقد فسر الخليل اخنع بالجر وقال الخنع الفجور يقال اخنع الرجل الى المرأة اذا دعاها للفجور قال الحافظ قلت وهو قريب من معنى الخنا وهو الفحش وذ كر أبو عبيد انه ورد بلفظ اخنع بتقديم النون على التاء وهو بمعنى أهلك لان الخنع الذبح والقتل الشديد اه وسلم بلفظ أبغض وفي لفظ أخبت الاسماء وفي رواية همام أغبط من الغبط ويؤيده اشتد غضب الله على من زعم انه ملك الاملاك أخرجه الطبراني ووقع لابن الملقن في شرح العمدة ان في بعض الروايات أغش الاسماء قال الحافظ ولم أرها وانما ذكر ذلك الشراح في تفسير أخنى

وجعها طئي شبه الخططين على ظهرها بخوصتي المقل قوله يخطفان البصر أي يطمسانه بمجرد نظرهما اليه لخامية جعلها الله تعالى في بصرهما اذا وقع على بصر الانسان قال النووي قال العلماء وفي الحيات نوع يسمى الناظر اذا وقع بصره على عين انسان مات من ساعته قوله اخرجوا عليين ثلاثا بجمعهم لانه ثمراته شديدة ثم جيم والمراد به الانذار قال المازري والقاضي لا تقتلوا حيات مدينة النبي صلى الله عليه وآله وسلم الابانذار كما جاء في هذه الاحاديث فاذا أنذرها ولم تنصرف قتلها أو أما حيات غير المدينة في جميع الارض والبيوت والدور فينبذ بقتلها من غير انذار له عموم الاحاديث العيصية في الامر بقتلها في الصحيح بلفظ اقتلوا الحيات ومن ذلك حديث الخمس الفواسق المذكورة في اول الباب وفي حديث الحية الخارجة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتلها ولم يذ كر انذارا ولا نقل انهم أنذروها فاخذهم هذه الاحاديث في استصحاب قتل الحيات مطلقا وخصت المدينة بالانذار والحيات الوارد فيها وسببه ما صرح به في صحيح مسلم وغيره انه أسلم طائفة من الجن بهم اودعت طائفة من العلماء الى عموم النبي في حيات البيوت بكل بلد حتى تنذر وأما ما ليس في البيوت فيقتل من غير انذار قال مالك يقتل ما وجد منها في المساجد قال القاضي وقال بعض العلماء الامر بقتل الحيات مطلقا مخصوص بالنهي عن حيات البيوت الا ابتروذا الطفتين فانه يقتل على كل حال سواء كان في البيوت أم غيرها والاما ظهر منها بعد الانذار قالوا ويخص من النهي عن قتل حيات البيوت الابتروذا الطفتين اه وهذا هو الذي يقتضيه العمل الاصولي في مثل احاديث الباب فالصير اليه أرجح وأما صفة الاستئذان فقال القاضي روى ابن حبيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه يقول أنشد كني بالعهد الذي أخذت عليك سليمان بن داود ان تؤذتنا وان تظهرنا قال مالك يكفيه ان يقول أخرج عليك الله واليوم الآخر أن لا تدولنا ولا تؤذتنا وامل مالك اذا أخذ لفظ التحريم من لفظ الحديث المذكور وتبويب المصنف في هذا الباب فيه إشارة الى ان الامر بالقتل والنهي عنه من أصول التحريم قال المهدي في البصائر اصول التحريم اما نص الكتاب ارا السنة أو الامر بقتله كالنسيئة وما ضر من غيرها فاقبس عليها والنهي عن قتله كالهدهد والخطاف والنحلة والصراد واستصحاب العرب اياه كالنخلة

(يوم القيامة عند الله رجل نسي ملك الاملاك) وفي رواية بملك الاملاك أي سمى

نفسه بذلك او سمى بذلك فرضي به واستقر عليه والاملاك جمع ملك بالكسر وبالفتح وجمع ملك وذلك لان هذا من صفات الحق جل جلاله وهو لا يخلق بمخلوق والعباد اعماء موقنون بالذل والخضوع والعبودية ولمسلم لا مالك الا الله وفيه تحريم التسمية بهذا الاسم فتفي جنس الملك بالكلية لان الملك الحقيقي ليس الا هو والكلية الغير عارية مستردة الى مالك المالك فن نسي بهذا الاسم فاذع الله في رداء كبريائه واستنكف أن يكون عبيد الله فيكون له الخزي والنكال قال سفيان نفسه بالافراد سمية شاهان شاه وذلك ان لفظ شاهان شاه كان قد كثرت التسمية به في ذلك العصر فنيبه سفيان على ان الاسم الذي ورد

والضفدع

الخبير بدمه لا يختص في ملك الاملاك بل كل ما أدى الى معناه بأى اسان كان فهو مراد بالذم قلت نحو مهاراج بالهندية وضم  
بعضهم ان الصواب شاهان بالقديم والتأخير وليس كذلك لان قاعدة الجمع تقدم المضاف اليه على المضاف فاذا أرادوا  
قاضى القضاة بالاسانهم فالواو موزان وميدغو بذهو القاضى وموزان جمعهم وكذا شاه هو الملك بكسر الهمزة وشاهان هو  
الملوك ويقال شهنشاه واستدل بهذا الحديث على تحريم التسمي بهذا الاسم لورود الوعيد الشديد ويلحق به ما في معناه مثل  
خالق الخلق واحكم الحاكمين وسلاطين السلاطين وأمير الامراء ومن ٣٤٧ تسمى بشئ من اسماء الله الخاصة به كالرحمن

والقدوس والجبار وهل يلتصق

به من يسمى قاضى القضاة او حاكم  
الحكام اختلاف العلماء في ذلك

قال الزنجشمرى في قوله تعالى

احكم الحاكمين اى أعدل الحكام

وأعلمهم اذ لا فضل لحاكم على غيره

الاباء لهم والعادل قال وروى

عريق في الجهل والجور من

مقادير زماننا قد لبق اقضى

القضاة ومعناه احكم الحاكمين

فاعتبروا واعتبر وتعقبه ابن المنير

بحديث أقضاكم على قال في تنقيح

منه ان لا يخرج على من أطلق على

قاض يكون أعدل القضاة

وأعلمهم في زمانه أقضى القضاة

او يريد اقلهم بلده ثم تكلم في

الفرق بين قاضى القضاة واقضى

القضاة وفي اصطلاحهم على ان

الاول فوق الثاني وليس من

غرضنا هنا وقد تعقب كلام ابن

المنير علم الدين العراقي فصول ما

ذكره الزنجشمرى من المنع ورد

ما احتج به من قضية على بان

التفصيل في فلك وقع في حق من

خو ط به ومن يلحق بهم فليس

هو بالاطلاق التفصيل بالالف

واللام قال ولا يخفى ما في اطلاق ذلك من الجرأة وسوء الادب ولا عبرة بقول من ولي القضاة فذمت بذلك فلد في معناه فاحتمل

في الجواب فان الحق أحق ان يتبع اه كلامه قال في القمع ومن النوادر ان القاضى عز الدين بن جماعة قال انه رأى أباه في

المنام فله عن حاله فقال ما كان على أضرم من هذا الاسم فأمر الموقعين ان لا يكتبوا له في الاصطلاحات قاضى القضاة بل قاضى

المسلمين وفهم من قول أبيه انه اشار الى هذه التسمية مع احتمال انه أشار الى الوظيفة بل هو الذى ترجع عندي فان التسمية بقاضى

القضاة وجدت في العصر القديم من عهد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة وقد منع الماوردى من جواز اتعاب الملك الذى كان في

عصره بملك الملوك مع ان الماوردى كان يقال له أقضى القضاة وكان وجه التفرقة بينهم ما الوقوف مع الخبر وظهور ارادة العهد

والاضغداد والعظاية والوزغ والحرباء والجمع لان وكالذباب والبعوض والزبور  
والقمل والذئبان والنامس والبق والبرغوث لقوله تعالى يحرم عليهم الخبائث وهي  
مستخضة عندهم والقرآن نزل بلغتهم فكان استخباتهم طريق تحريم فان استخبطه  
البعض اعتبر الاكثر العبرة باستطابة أهل السعة لاذى النافذة اه والحاصل ان  
الآيات القرآنية والاخبار الصحيحة المذكورة في أول الكتاب وغيرها قد دلت على  
ان الأصل الحل وان التحريم لا يثبت الا اذا ثبت النافذ عن الأصل المعلوم وهو أحد  
الامور المذكورة في عالم رديفها نازل صحيح فالحكم بحله هو الحق كائنا ما كان وكذلك  
اذا حصل التردد فالتوجه الحكم بالحل لان النافذ غير موجود مع التردد ومما يؤيد  
اصالة الحل بالدلالة الخاصة استحباب البراءة الاصامة

\*(أبواب الصيد)\*

\*(باب ما يجوز فيه اقتناء الكلب وقتل الكلب الاسود البهيم)\*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اتخذ كلبا الا كلب صيد

أو زرع أو ماشية انتقص من أجره كل يوم فبراط رواء الجماعة وعن سفيان بن أبي زهير

قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اقتنى كلبا لا يقى عنه زرع ولا

ضرع انتقص من عمله كل يوم فبراط متفق عليه وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب صيد أو كلب ماشية رواءه لم والناسي وابن

ماجه والترمذى وصححه وعن عبد الله بن المغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم لو ان الكلاب أمة من الامم لأمرت بقتلها فافقوا قولهم الا اسود البهيم رواء

الخمس وصححه الترمذى وعن جابر قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقتل

كل الكلاب حتى ان المرأة تقدم من البادية بكلها فافقتله فنهى رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم عن قتلها وقال عليكم بالاسود البهيم ذى الفطتين فانه شيطان رواء أحمد

ومسلم قوله أو زرع فزيادة الزرع أنكرها ابن عمر كافي صحيح مسلم انه قيل لابن عمر ان أباه

هريرة يقول أو كلب فمال ابن عمر ان لابي هريرة ذرعا ويقال ان ابن عمر أراد بذلك

واللام قال ولا يخفى ما في اطلاق ذلك من الجرأة وسوء الادب ولا عبرة بقول من ولي القضاة فذمت بذلك فلد في معناه فاحتمل

في الجواب فان الحق أحق ان يتبع اه كلامه قال في القمع ومن النوادر ان القاضى عز الدين بن جماعة قال انه رأى أباه في

المنام فله عن حاله فقال ما كان على أضرم من هذا الاسم فأمر الموقعين ان لا يكتبوا له في الاصطلاحات قاضى القضاة بل قاضى

المسلمين وفهم من قول أبيه انه اشار الى هذه التسمية مع احتمال انه أشار الى الوظيفة بل هو الذى ترجع عندي فان التسمية بقاضى

القضاة وجدت في العصر القديم من عهد أبي يوسف صاحب أبي حنيفة وقد منع الماوردى من جواز اتعاب الملك الذى كان في

عصره بملك الملوك مع ان الماوردى كان يقال له أقضى القضاة وكان وجه التفرقة بينهم ما الوقوف مع الخبر وظهور ارادة العهد

الزمان في القضاة قال الشيخ ابو محمد بن ابي جعفر بلحق بذلك الاملاك فاضى القضاة وان كان اشهر في بلاد الشرق من قديم الزمان اطلاق ذلك على كبير القضاة وقد سأل اهل المغرب من ذلك فاسم كبير القضاة عندهم قاضى الجماعة قال وفي الحديث مشروعية الادب في كل شئ لان الزجر عن ملك الاملاك والوعيد عليه يقتضى المنع منه مطلقا سواء اراد من سعى بذلك انه ملك على ملوك الارض أم على بهما وسواء كان محققا في ذلك أم بطلا مع انه لا يخفى الفرق بين من قصد ذلك وكان فيه صادقا ومن قصد به كاذبا ٣٤٨ ١١ قال العمري في متنه أن يقال أقضى القضاة لان معناه أحكم الحاكمين وهذا يبلغ

من قاضى القضاة لانه افعـل  
التفضيل قال ومن جهل أهل  
زماننا من مسطرى سبيلات  
القضاة يكذبون للناصب أقضى  
القضاة وللقاضى الكبير قاضى  
القضاة ١١ أعادنا الله سبحانه  
وتعالى بما يكره ولا يرضى به  
عن أنس رضى الله عنه قال  
عطس رجلان عند النبي صلى  
الله عليه وآله (وسلم) هما عامر  
ابن الطفيل وابن أخيه كفى  
الطيراني من حديث سهل بن  
سعد وفي حديث أبي هريرة عند  
البخارى في الادب المقرد وصححه  
ابن حبان أحدهما أنشرف من  
الآخر وان الشريفة لمحمد  
(فسمت أحدهما) فقال له يرحمك  
الله (وليسمت الآخر) بتشديد الميم  
فيه ما أوصله ازالة ثمانية الاعاء  
والثقة عمل للـ لب نحو جلدت  
البعير اى أزلت جلده فاستعمل  
للدعاء بالخبر لتضمة ذلك فكانه  
دعاه أن لا يكون في حاله من  
يشتبه به أو أنه إذا حمد الله أدخل  
على الشيطان مما يسوء فسمت  
هو بالمشطان وفي رواية بالسين  
المهملة في الموضوعين اى دعاه

ان سبب حفظ أبي هريرة له هذه الرواية انه صاحب ذرع ودونه من كان مشغولا بشئ  
احتاج الى تعرف أحكامه وهذا هو الذى ينبغي حل الكلام عليه وفي صحيح مسلم أيضا  
قال الم و كان أبو هريرة يقول أو كذب حوث وكان صاحب حوث وقد وافق أباه هريرة على  
ذكر الزرع سفيان بن أبي زهير وعبد الله بن المغفل قوله أو ماشية أو لا تنوبع لا للترديد  
وهو ما يتخذ من الكلاب لفظ الماشية عندها والمراد بقوله ولا نزع الماشية  
أيضا قوله وقال عليكم بالأسود البهيم أى الخالص له وادوا النقطتان هما الكائنتان  
فوق العينين قال ابن عبد البر في هذه الأحاديث اباحة اتخاذ الكلب للصيد والماشية  
وكذلك للزرع لانه زيادة حفظ وكراهة اتخاذها لغير ذلك لانه يدخل في معنى الصيد  
وغيره مما ذكر اتخاذها للجب المنافع ودفع المضار قبلا فسمت كراهة اتخاذها لغير  
حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة الى البيت الذى الكلاب  
فيه والمراد بقوله نقص من عمله أى من أجر عمله وقد استدل به هذا على جواز اتخاذها  
لغير ما ذكر وانه ليس بحرم لان ما كان اتخاذها محرما امتنع اتخاذها على كل حال سواء  
نقص الاجر أم لا فدل ذلك على ان اتخاذها مكروه لا حرام قال ابن عبد البر أيضا ووجه  
الحديث عندي ان المعاني المتعبد بها الكلاب من غسل الاناس به لا يكاد يقوم بها  
المكلف ولا يتحفظ منها انما يدخل عليه به اتخاذها ما ينقص أجره من ذلك وروى ان  
المنصور بالله سأل عرو بن عبيد عن سبب هذا الحديث فلم يعرفه فقال المنصور لانه ينبغ  
الضيف ويروج للـ ائله قال فى الفتح وما ادعاه من عدم التحريم راسه استدلال بما  
ذكره ليس بالانتمى بل يحتمل ان تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بقية دا قيراط  
مما كان به حله من الخير لولم يتخذ كلابا ويحتمل ان يكون الاتخاذ حراما والمراد بالنقص اذا  
الانتمى الحاصل باتخاذها وازن قدر قيراط أو قيراطين من أجر فينتقص من ثوابه  
المتخذ قدر ما يترتب عليه من الانتمى باتخاذها وقيراط أو قيراطان وقيل بسبب النقصان  
امتناع الملائكة من دخول بيته أو ما يلحق المار به من الاذى اولان بعضها باطين أو  
عقوبة لخالفه النهى اولو لو غها فى الاوى عند غفلة صاحبها فربما يجس الطاهر منها  
ماذا استعمل فى العبادة لم يقع موقع الطاهر وقال ابن التين المراد انه لم يتخذ لكان  
عنه كاملا فاذا اقتناء نقص من ذلك العمل ولا يجوز ان ينقص من عمله مضى وانما اراد

بان يكون على ميت حسن وقيل انه أقصه وقال الناصى أبو بكر بن العمري المعنى فى النطقين  
بديع وذلك ان العاطس يخل كل عضو فى رأسه وما يتصل به من العنق ونحوه فكانه اذا قبل له يرحمك الله كان معناه أعطاك  
الله رجا فارجع بها بدلك الى حالة قبل العاطس ويقع على حاله من غير تفرق فان كان السميت بالهـ حلة نعمنا رجع كل عضو الى  
سمته الذى كان عليه وان كان بالجمجمة نعمنا صان الله شواته اى قوائمه التى بها قوام بدنه عن خروجها عن الاعتدال قال  
وشوات كل شئ قوائمه التى بها قوامه نقوام الدابة بسـ لامة قوائمه التى ينفع بها اذا سالت وقوام الاذى بسـ لامة قوائمه  
التي بها قواما وهو رأسه وما يتصل به من نحو عنق وصدر ١١ (فتبين له) بارى ول الله شمت هذا ولم شمت الآخر (فقال)

صلى الله عليه وآله وسلم (هذا حمد الله) فشيئته (وهذا الميم حمد الله) فلم أشعته وفي حديث أبي هريرة أن هذا ذكر الله فذكرته  
وأنت نسيت الله نفسك والنسيان يطاق على التكرار أيضا والباطل هو العاطس الذي يحمده الله وفي الحديث مشروعة  
الحمد وظاهر الأحاديث تقتضي وجوبه لثبوت الأمر الصحيح لئلا يكتفى بالنسيان في الاتفاق على استحبابه وقال ابن دقيق  
العبد ظاهرا الأمر الوجوب وإثباته وله في حديث أبي هريرة تحقيق على كل مسلم نعمة أن يشعته وفي حديث أبي هريرة عند مسلم  
حق المسلم على المسلم فذكر كفيها وإذا عطس فحمد الله فشمته وللبخاري ٣٤٩ من وجه آخر عن أبي هريرة خمس تجب

للمسلم على المسلم فذكرونها  
 التسميت وهو عند مسلم ايضا وفي  
 حديث عائشة عند احمد وابي  
 يعلى اذا عطس احدكم فليقل  
 الحمد لله وليقل من عنده برك  
 الله ولحموه عند الطبراني من  
 حديث ابي مالك وقال به جهوز  
 أهل الظاهر وقال ابو عبد الله  
 في جمعة النعوس قال جماعة من  
 علمائنا المالكية انه فرض عين  
 وقواه ابن القيم في حواشي السنن  
 بانه جاء بلفظ الوجوب المبرح  
 ولفظ الحق الدال عليه وبصفة  
 الامر التي هي حقيقة فيه وبقول  
 الصائبي امرنا رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم ولاريب ان  
 الفقهاء يثبتون وجوب اشياء  
 كثيرة بدون مجوع هذه الاشياء  
 وذهب آخرون الى انه فرض  
 كفاية اذا قام به البعض سقط

عن الباقرين وذهب جماعة الى انه  
مستحب وهو قول الشافعية  
قال الحافظ والراجح من حيث  
الدليل القول الثاني والاحاديث  
الصحيحة الدالة على الوجوب  
لاتنافي كونه على الكفاية فان

أنه ليس في السكك - هل من لم يتخذ هـ قال في الفتح وما دامه من عدم الجواز  
منازع فيه فقد - كي الرواية في البحر اختلاف في الاجر هل ينقص من العمل الماضي  
أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين خلاف فقيل من عمل النهار قيراط ومن عمل  
الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النقل آخر واختلفه وفي اختلاف الروايتين في  
القيراطين كما في صحيح البخاري والقيراط كما في أحاديث الباب فقيل الحكم للزائد لكونه  
حفظ ما لم يحفظ الآخر وأنه - لي الله عليه وآله وسلم لم أخبر ولا ينقص قيراط واحد  
فسمعه الراوي الا قول ثم أخذ برأينا ينقص قيراطين زيادة في التأكيده والتفتير من ذلك  
فسمع الراوي الثاني وقيل - ل ينزل على حالين فنقص القيراطين باعتبار كثرة الاضرار  
بالتخاذه ونقص القيراط باعتبار قلته وقيل يخص نقص القيراطين عن اتخاذهما بالمدينة  
النثرية خاصة والقيراط بمعادهما وقيل غير ذلك واختلف في القيراطين المذكورين  
هنا هل هما كالقيراطين المذكورين في الصلاة على الجنائز وتابعاهما فقيل باتسوية  
رقيل للذان في الجنائز من باب الفضل والذان ههنا من باب العقوبة وباب الفضل  
اوسع من غيره والاصح عند الشافعية اباحة اتخاذهما بلفظ الدروب المما  
للمنع ومنع بمافي معناه كما اشار اليه ابن عبيد البروافقه وعالي ان المأذون في اتخاذه  
ما لم يحصل الاتفاق على قتله وهو النكاح العقور وأما غير العقور فلهذا اختلف هل يجوز  
قتله لمطابقا لم لا واسد - بل بأحاديث الباب على طهارة النكاح المأذون بأتخاذه لان في  
صلاسته مع الاحتراز عنه مشقة شديدة فالاذن بأتخاذه اذن بكمالاته مقصوده كما ان  
المنع من اتخاذه مناسب للمنع منه وهو اسد لال قوى كما قال الحافظ لا يعارضه الا عموم  
الخبر في الامر بفعل ما رغب فيه النكاح من غير تفصيل وتخصيص العموم غيره منسك  
اذا سوغه الدليل

• (باب ماجاء في صيد الكلاب الملعوم والبازي ونحوهما) •

(عن أبي ثعلبة الخشني قال قلت يا رسول الله انا بارض الله يد اصابه يد قوسي وبكبي العلم وبكبي الذي ايسر علم فايصلح لي فقال ما صعدت بقوسك فذكرت اسم الله عليه فكل وما صعدت بكبك العلم فذكرت اسم الله عليه فكل وما صعدت بكبك غير العلم

الامر بشبهت العاطس وان ورد في عموم المكلفين فتدريس الكفاية يخاطب به الجميع على الاصح ويسقط بفعل البعض  
وأما من قال انه فرض على مذهب فانه ينافي كونه فرض عين اهـ واما قلته فنقل ابن بطال وغيره عن طائفة انه لا يزيد على الحمد لله  
كما في حديث ابي هريرة وفي حديث ابي مالك الاشعري رفعه اذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال ومثله في حديث علي  
عنه السلام في حديث ابن عمر عند الترمذي والبرزاور والطبراني وفي حديث ابن مسعود في الادب المفرد للبخاري يقول الحمد لله  
رب العالمين وعن علي موقوفاً لمحمار وادى الادب المفرد رجال ثقات من قال عند عطسة سمعها الحمد لله رب العالمين على كل حال  
ما كان لم يجد وجع الضرس ولا الاذن أبداً وحكمه الرفع لان مثله لا يقال من قبل الراي وأخرجه الطبراني من وجه آخر عن علي

فهرقوا بلفظ من يادز العاطس بالجـ لـ الله عوفي من وجع الحاصرة ولم يشك ضرره ابدا وسندده ضعيف وعن ابن عباس قال في  
الادب المفرد والطبراني بسند لا بأس به اذا عطس الرجل فقال الحمد لله قال الملائكة رب العالمين فان قال رب العالمين قال الملائكة  
يرحمك الله وعن أم سلمة ع أخرجه أبو جعفر الطبري في التهذيب بسند لا بأس به عطس رجل عند النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فقال الحمد لله فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرحمك الله وعطس آخر فقال الحمد لله رب العالمين جدا كثيرا طيبا  
مباركا فيه فقال ارتفع هذا على تسع (١) ٣٥٠ عشرة درجة قال في الفتح ولا أصل لما اعتاده كثير من الناس من استكمال قراءة

التمناحة بعد قوله الحمد لله رب  
العالمين وكذا العدول عن الحمد  
إلى أشبهه أن لا اله الا الله أو  
تدعيها على الحمد فمكروه ونقل  
ابن بطال عن الطبراني أن  
العاطس يتخير بين أن يقول  
الحمد لله أو يندرب العالمين أو  
على كل حال والذي يصح من  
الدلائل أن كل ذلك صحيح لكن  
ما كان أكثر ثناء كان أفضل بشرط  
أن يكون مافورا والاختيار اني  
ذكرتها تنقضي التغيير ثم  
الاولوية والله أعلم وحديث  
الباب أخرجه مسلم في آخر  
الكتاب وأبو داود في الادب  
والترمذي في الاستئذان  
والنسائي في اليوم والليلة وابن  
ماجه في الادب (٢) عن أبي  
هريرة رضي الله عنه عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
إن الله يحب العاطس بضم العين  
الذي لا يفتأ عن ركاعه لانه يكون  
من خفة البدن وانفتاح السدد  
وذلك مما يقتضي النشاط لفعل  
الطاعة والخير (ويكره التثاؤب)

فأدر كنت ذكائه فكل \* وعن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
اني أرسل الكلاب المعلمة فيمكن علي وأذكر اسم الله قال اذا أرسلت كلبك المعلم  
وذكرت اسم الله عليه فكل ما أمسك عليك قلت وان قتل قال وان قتل مالم يشر كها  
كل ليس معها قلت له فاني أرى بالمعرض الصبي فاصيد قال اذا رميت بالمعرض  
فخر في فكله وان أصابه بعرضه فلانا كاه \* وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال اذا أرسلت كلبك فاذا كرس اسم الله فان أمسك عليك فأدر كته حيا فاذهب به وان  
أدر كته قد قتل ولم يأكل منه فكله فان أخذ الكلب ذكائه متذق عليهن وهو دليل على  
الاباحة سواء قتله الكلب برحما أو خنقا \* وعن عدي بن حاتم ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ما علمت من كلب أو بازم أرسلته وذكرت اسم الله عليه فكل ما  
أمسك عليك قلت وان قتل قال وان قتل ولم يأكل منه شيئا فأنما أمسكه عليك رواه  
أحمد وأبو داود) حديث عدي بن حاتم الآخر أخرجه أيضا البيهقي وهو من رواية مجاهد  
عن الشعبي عنه قال البيهقي تفرد مجاهد بكرا الباز فيه وخالف الحفاظ بقوله ما صحت  
بقوسك شيئا في الكلام على الصبي ما لقوس قوله وما صحت بلكم المعلم المراد بالمعلم  
الذي اذا أغترأ صاحبه على الصبي طلبه واذا جره الزجر واذا أخذ الصبي حبيسه على  
صاحبه وفي اشتراط الثالث خلاف واختلاف متى يعلم ذلك منها فقال البيهقي في  
التهذيب أقله ثلاث مرات وعن أبي حنيفة وأحمد يكتفي مرتين وقال الرافعي لا تقدر  
لاضطراب العرف واختلاف طبائع الجوارح فصار المرجع الى العرف قوله فذكرت  
اسم الله عليه فيه اشتراط التسمية وبأنى الكلام عليه وأحاديث الباب تدل على  
اباحة الصيد بالكلاب المعلمة والله ذهب الجمهور من غير تقييد واستثنى أحمد وصح  
الأسود وقال لا يجل الصيد به لانه شيطان ونقل عن الحسن وابراهيم وقتادة نحو ذلك  
قوله فكل ما أمسك عليك فيه جواز أكل ما أمسكه الكلب بالشرط المذكور في  
الاحاديث وهو يجمع عليه قوله مالم يشر كها كل ليس معها فيه دليل على انه لا يجل  
أكل ما يشاركه كلاب أخرى اصطفا به ومجمله ما اذا استقر بل بنفسه أو أرسله من ليس من  
أهل الذكاة فان تحقق انه أرسله من هو من أهل الذكاة حل ثم ينظر فان كان إرسالها

لانه يكون عن غلبة امتلاء البدن  
والاكتنا من الاكل والتخليط فيه فيؤدي الى الكسل والنقاعه عن العبادة وعن الافعال الحمودة  
فالحكمة والكراهة المذكوران منصرفان الى ما غشأ عن سبهما والتثاؤب هو تنفس ينفخ منه القوم من الامتلاء ونقل النفس  
وكدورة الحواس (فاذا عطس) يفتح الطام (أحدكم) وجد الله كان حقا على كل مسلم سمعه ان يقول له يرحمك الله (١) اي حقاني حسن  
الادب وبكازم الاخلاق واحتج به من قال بالوجوب وسبق ما فيه (واما التثاؤب فأنما هو من الشيطان) لانه الذي يزين للنفس  
شهواته ان امتلاء البدن بكثرة المأكول قال ابن العربي كل فعل مكروه نسبة الشرع الى الشيطان لانه بواسطته وذلك بالامتلاء  
من الاكل الناشئ عنه التكاثر وهو بواسطه الشيطان (فاذا اثأب أحدكم فليده) اي يأخذ في اسباب زده وليس المراد انه  
(١) قوله على تسع الخ اهله على ذلك أو هذا تسع الخ وليصرفه

عليك دفعه لان الذي وقع لا يريد حقيقة او المعنى اذا اراد ان يتغلب (ما استطاع) اما بوضع يده على فمه او بتطبيق الشفتين (فان  
أحدكم اذا تناهت ضحك منه الشيطان) فوحايتشويه صورته حقيقة او مجازا عن الرضا به والاصل الإقوال الا لضرورة تدعو  
الى العدول عن الحقيقة وفي مسلم من حديث ابي سعيد فان الشيطان يدخل وهذا يحتمل أن يراد الدخول حقيقة وهو وان كان  
يجرى من الانسان مجرى الدم لكنه لا يمكن منه مادام ذا كبر الله تعالى والمتناهب في تلك الحالة غير ذا كبر فيمكن الشيطان من  
الدخول فيه حقيقة ويحتمل أن يكون أطلق الدخول وأراد التمكن منه لان ٣٥١ من شأن من دخل في شيء أن يكون تمكن

منه وفي حديث ابي سعيد المقبري  
عن ابيه عن ابن ماجه اذا تناهت  
أحدكم فليضع يده على فمه ولا  
يعوى فان الشيطان يضحك  
منه شبه التناوب الذي يستمر  
مع بعواء الكلب تنفيرا عنه  
واسعة حاله فان الكلب يرفع  
رأسه ويفتح فاه ويعوى والمتناهب  
اذا أفرط في التناوب شابه  
ومن ثم تظهر النكته في كونه  
يضحك منه لانه مسير لعبة له  
بتشويه خلقته في تلك الحالة ولم  
يتعرض لاي البدن يضعها ووقع  
في صحيح أبي عوانه أنه قال عقب  
الحديث ووضع مهيل يعني  
راوية عن أبي سعيد عن أبيه يده  
اليسرى على فمه وهو يحتمل  
لارادة التعليم خوف ارادة وضع  
اليمنى بخصوصها وفي حديث أبي  
هريرة من طريق العلاء بن  
عبد الرحمن عن أبيه التناوب في  
الصلاة من الشيطان فاذا تناهت  
أحدكم فليكظم ما استطاع فليد  
بصالة الصلاة فيحتمل ان يحتمل  
المطلق على المقيد وللشيطان  
غرض قوي في التشويش على

معانها وهما والا فللأول ويؤخذ ذلك من التعليل في قوله فانما سميت على كلبك ولم تسم  
على غيره فانه يفهم منه ان المرسل لوسمى على الكلب لعل ووقع في رواية بيان عن  
الشعبي وان خاطها كلاب من غيرها فلانا كل فيؤخذ منه انه لو وجده حيا رقبه حياة  
مستقرة فذكاه حلال لان الاعتماد في الاباحة على التذكية لا على اسم الكلب  
ويؤيده ما في حديث الباب وما صدت بكنبك غير المعلم فأذكرت ذكاته فيكل قوله  
بالمعراض بكسر الميم وسكون المهملة وآخره معجمة قال الخليل وتبعه جماعة هو سهم  
لاريش له ولانصل وقال ابن دريد وتبعه ابن سيده هو سهم طويل له أربع قذذ رفاق  
فاذا رمى به اعترض وقال الخطابي المعراض نصل عريض له ثقل وزانة وقيل عود رقيق  
الطرفين غليظ الوسط وقيل خشبة ثقيلة آخرها عصا مجددرأسها وقد لا يجد وقوى  
هذا الأخير النووي تبعه العياض وقال القرطبي انه المشهور وقال ابن التين المعراض  
عصا في طرفها حديد يرمى بها الصائد فما اصاب بجوده فهو ذك فيؤكل وما اصاب بغير  
جوده فهو وقيل قوله الخنزير فيقع الخاء المعجمة والزاي بعدها فاف أي نذير يقال سهم  
خنزق أي نافذ ويقال بالسنين المهملة بدل الزاي وقيل الخنزق بالزاي وقد تبدل سينها  
الخندش قال في الفتح وحاصل ان السهم وما في معناه اذا اصاب الصييد حل وكانت تلك  
ذكاته واذا اصاب بعرضه لم يحل لانه في معنى الخشبة الثقيلة او الحجر ونحو ذلك من  
المنقل قوله بعرضه يقع العين المهملة اي بغير طرفه المحدد وهو حجة للجمه وروى  
التنصيل المذكور وعن الاوزاعي وغيره من فقهاء الشام يحل مطلقا وسيا في لهذا  
زيادة بسط ان شاء الله قوله ولما كل منه فيه دليل على تحريم ما كل منه الكلب من  
الصيود ولو كان الكلب معلما وقد حل في الحديث بالخوف من انه انما أمسك على نفسه  
وهذا قول الجمهور وقال مالك وهو قول الشافعي في القديم ونقل عن بعض الصحابة انه  
يحل واحتملوا ما ورد في حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان اعرابيا يقال له ابو  
نعلبة قال يا رسول الله ان لي كلابا صكبة فأقتني في صيدها فقال كل مما أمسك عليك وان  
أكل منه أخرجه أبو داود قال الحافظ ولا بأس باسناده وسيا في هذا الحديث في الباب  
الذي بعده هذا قال وسئل الناس في الجمع بين الحديثين طرقاتهما الاقائلين بالتصريح الاولى  
حل حديث الاعرابي علي ما اذا قتله وخلاه ثم عاده أو كل منه والثانية الترجيح فرواية

المصلي في صلاته ويحتمل ان تكون كراهيته في الصلاة أشد ولا يلزم من ذلك أن لا يكره في غير حالة الصلاة ويؤيد كراهته مطلقا  
كونه من الشيطان وبذلك صرح النووي • (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاستئذان) هو طلب الاذن  
في الدخول لعل لا يملك المستأذن وقد اجوعا على مشروعيته وتظاهرت به دلائل القرآن والسنة (عن أبي هريرة رضي الله  
عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يسم الصغير على الكبير) تعظيما له وتوقيرا وهو بلافظ الخبر ومعناه الامر كما عهد  
أحمد من طريق عبد الرزاق عن معمر بن يسلم بالامر ولم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم قال في الفتح وكأنه مراعاة  
حسنى السن فانه معتبر في أمور كثيرة في الشرع فلو تعارض الصغير المعنوي والحسي كان يصح كون الأصغر أعلم مثلام أن

فيه فلا والذي يظهر اعتبار السن لانه الظاهر كما تقدم الحقيقة على الجواز ونقل ابن دقيق العيد عن ابن رشد ان محل الامر بتسليم الصغير على الكبير اذا التمس امان كان أحدهما ماشيا والآخر راكبا وان كانا راكبين او ماشيين بدأ الصغير (و) يسلم (المار) ماشيا كان اورا كبا صغيرا او كبير اقليل او كثير اقاله النووي (على القاعدة) تشييع بالداخل على أهل المنزل وفي حديث فضالة بن عبيد عن عبد الجباري في الادب المفرد والترمذي وصححه النسائي وصححه ابن حبان يسلم الفارس على الماشي والماشي على القائم الحديث ولوثق ما ران ٣٥٢ راكبان او ماشيان قال المازري يبدأ الأدنى منهما الأعلى قد رافى الدين

له جلالا لفضله لان فضيلة الدين مرغب فيها في الشرع وعلى هذا لوثق راكبان ومركب أحدهما أعلى في الحسن من مركب الآخر كالجل والفارس يبدأ صاحب الفرس او يكتفي بالنظر الى أعلاه اقدر في الدين فيبدأ الذي دونه وهذا الثاني أظهر ولا نظر الى من يكون أعلاه اقدر من جهة الدنيا الا أن يكون سلطا لا يخشى منه فاذا تساوى المتلاقان من كل جهة فكل منهما ما مورا بالابتداء وخبرهما من يبدأ بالسلام وأخرج البخاري في الادب المفرد بسند صحيح من حديث جابر قال الماشيان اذا اجتمعا فأيهم يبدأ بالسلام فهو أفضل وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة رفعه ان أولى الناس بألقه من بدأ بالسلام وقال حسن وأخرج الطبراني من حديث أبي الدرداء قلنا يا رسول الله انما نلتقي فأينا يبدأ بالسلام قال أطو عكم لله وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الاغر المزني قال

عدى في الصحيحين ورواية الاعرابي في غير الصحيحين ومختلف في تضعيفها واذا فر رواية عدى صريحة مقرونة بالتعليل المناسب للتحريم وهو خوف الامساك على نفسه متبادر بان الاصل في الميتة التحريم فاذا شكك في السبب المبيح رجعنا الى الاصل وظاهر القرآن أيضا وهو قوله تعالى فكلوا مما أمسكن عليكم فان مقتضاها ان الذي تمسكه من غير ارسال لا يباح ويتقوى أيضا بالشواهد من حديث ابن عباس عند أحمد اذا أرسلت الكلب فأكل الصبي فلا تأكله فأنما أمسك على نفسه فاذا أرسلته فقله ولم يأكل فكل فأنما أمسك على صاحبه وأخرجه البزار من وجه آخر عن ابن عباس وابن أبي شيبة من حديث أبي رافع نحوه معناه ولو كان مجرد الامساك كافيا لما احتيج الى زيادة عليكم في الآية وأما القائلون بالاباحة فمملوا حديث عدى على كراهة التنزيه وحديث الاعرابي على بيان الجواز قال بعضهم ومناسبة ذلك ان عديا كان موسرا فاختير له الحمل على الاولى بخلاف أبي ثعلبة فانه كان بعكسه ولا يتعنى ضعف هذا التمسك مع التصريح بالتعليل في الحديث لخوف الامساك على نفسه وقال ابن التين قال بعض أصحابنا هو عام فيجعل على الذي أدركه ميتا من شدة العسداء ومن الصدمة فكل منه لانه صار على صفة لا يعلق به الا ارسال والامساك على صاحبه قال ويحتمل ان يكون معنى قوله فان كل فلا تأكل ان لا يؤخذ منه غير الا كل دون ارسال الصائد له وتكون هذه الجملة مقفوعة عما قبله ولا يخفى تعسف هذا وبعده وقال ابن القصار مجرد ارسال الكلب امساك علينا لان الكلب لانية له وانما يتصيه بالتعليم فاذا كان الاعتبار بان يمسك علينا أو على نفسه واختلف الحكم في ذلك وجب أن يغير ذلك بقية من لينة وهو مرسله فاذا أرسله فقد أمسك عليه واذا لم يرسله فلم يمسك عليه كذا قال ولا يخفى بعده ومصادمته لسياق الحديث وقد قال الجمهور ان معنى قوله أمسكن عليكم صمدن انكم وقد جعل الشارع أكله منه علامة على انه أمسك لنفسه لا لصاحبه فلا يعدل عن ذلك وقد وقع في رواية لابن أبي شيبة ان شرب من دمه فلا تأكل كل فانه لم يعلم ما علمته وفي هذا اشارة الى انه اذا شرع في أكله دل على انه ليس يعلم التعليم المشروط وسلك بعض المالكية الترجيح فقال هذه القطعة ذكرها الشعبي وليد كراهه ما وعارضها حديث الاعرابي المعروف بابي ثعلبة قال الحافظ وهذا ترجيح مردود لما تقدم وتمسك

بعضهم

قال أبو بكر لا ي سبقك أحد الى السلام (و) يسلم (القليل على الكثير) لفضل الجماعة

وهو من باب التواضع لان حق الكثير أعظم (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) في رواية قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يسلم الراكب على الماشي) وانما استحب ابتداء السلام للراكب لان وضع السلام انما هو لحكمة ازالة الخوف من الملتزمين اذا التقيوا ومن أحدهما في الغالب أولعني التواضع المناسب لحال المؤمن وأولاه عظيم لان السلام انما يقصد به احدا من اهل الكسب واداء استنفاد مكرهه فانه الماوردى وقال ابن بطال تسليم الراكب لثلاثين تكبير بركوبه فيرجع الى التواضع وقال المازري لان للراكب منزلة على الماشي فعوض الماشي بان يسلمه الراكب احتياطا

على الراكب من الزهو (والمانى) يسلم (على القاعد) لا التذان بالسلامة وازالة الخوف (والقليل) كالواحد يسلم (على الكثير) كالاثني فاعرف ضيعة الجماعة ولان الجماعة لابد على الواحد لذهي فاحتيط له والحديث أخرجه مسلم في الادب (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهم ما أن رجلا لم يسلم أو دأبوا ذر (سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي الإسلام خير قال تطعم) الخلق (الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف) أي من المسلمين للتأنيس ليكون المؤمنون كلهم أخوة فلا يستوحش أحد من أحد فلا حجة فيه ان اجاز ٣٥٣ ابتداء الكافر بالسلام لان أصل مشروعيته للمسلم فيجعل قوله من عرفت عليه وامان لم يعرف فلا دلالة فيه بل ان عرف انه مسلم فذاك والافضل احتياطا لم يمنع حتى يعرف انه كافر كذا في الفقه (عن سهل بن سعد الساعدي) رضي الله عنه قال اطعم رجلا قبل هو الحليم بن أبي العاصي ابن أمية (من حبري) بتقديم الحليم لقب مستدير في أرض أوحاط وأصلها مكان من الوحش (في حجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يضم الحاء المهملة وهي ناحية من البيت (ومع النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدرى) بكسر الميم وسكون الدال حديثة يشرح بها الشعر وقال الجوهري شئ كالمسلة يكون مع المسألة فصلح بها قرون النساء والمدرى يذكر ويؤنث (يحكم به رأيه فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لوا علم انك تنظر) أي الى (اطعنت به) أي بالمدرى (في عينك) اجعل الاستئذان أي شرع في الدخول (من أجل البصر) لثلاثة على عورة أهل البيت ويطالع على

بعضهم بان الاجماع على جواز أكله اذا أخذه الكلب بفيه وهم بأكله فادركه قبل ان يأكل منه يدل على انه يصل ما كل منه لان تناوله بفيه وشروعه في أكله مثل الاكل في ان كل واحد منهم ما يدل على انه انما أمسكه على نفسه قوله فان أخذ الكلب ذكاة فيصيده دليل على ان امساك الكلب لا يصيد به منزلة التذكية اذ لم يدركه الصائد الا بعد الموت لا اذا أدركه قبل الموت فالتذكية واجبة لقوله في الحديث فان أدركته حيا فاذجه قوله فيكل ما أمسك عليك استدل به على انه لو أرسل كلبه على صيد فاصطاد غيره حل للعموم الذي في قوله ما أمسك عليك وهذا قول الجوهري وقال مالك لا يصل وهو رواية الجريطي عن الشافعي

### \* (باب ما جاء فيما إذا أكل الكلب من الصيد) \*

(عن عدي بن حاتم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أرسلت كلابك المعلمة وذكرت اسم الله فيكل مما أمسكن عليك الا نأيا كل الكلب فلا تأكل في الخاف ان يكون انما أمسك على نفسه متفق عليه \* وعن ابراهيم عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أرسلت الكلب فاكل من الصيد فلا تأكل فانما أمسكه على نفسه فاذا أرسلته فقتل ولم يأكل فيكل فانما أمسكه على صاحبه رواه أحمد \* وعن أبي ثعلبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صيد الكلب اذا أرسلت كلبك وذكرت اسم الله فيكل وان أكل منه وكل ما ردت عليك يدك رواه أبو داود \* وعن عبد الله بن عمر وأبنا ثعلبة الخثعمي قال يا رسول الله اني كلابا مكلبة فأقتنى في صيدها قال ان كانت لك كلاب مكلبة يكل مما أمسك عليك فقال يا رسول الله ذكركي وغير ذكركي قال ذكركي وغير ذكركي قال وان أكل منه قال وان أكل منه قال يا رسول الله أفتنى في قومي قال كل مما أمسك عليك فوسك قال ذكركي وغير ذكركي وغير ذكركي قال فان تغيب عني قال وان تغيب عني ما لم يصل يعني يتغير أو يتجدد فيه أثر غير سمك رواه أحمد وأبو داود \* حديث ابن عباس قد تقدم في الباب الذي قبل هذا ذكر طريقه وما يشهد له وحديث أبي ثعلبة الاول قد تقدم ان الحافظ قال لا بأس باسناده

أحوالهم والحديث أخرجه أيضا في كتاب اللباس (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس (النعمة هي الحالة الحسنة وقال الفخر الرازي المنفعة المفعولة على جهة الاستان الى الغير وزاد الدارمي من نعم الله والغبن النقص في الجمع ونحوه يكها في الرأي أي ضعف الرأي وهو (الهمة) في البدن (والقراغ) من الشواغل بالعاش المانع له عن العبادة قال ابن بطال معنى الحديث ان المرء لا يكون فارغا حتى يكون مكفيا صحيح البدن فمن حصل له فليصرص على ان لا يقبل بأن يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ومن شكره احتشال أو امره واجتناب نواهيه فمن فرط في ذلك فهو غيبون وأشار بقوله كثير من الناس الى ان الذي يوفق لذلك

قاسم وقال ابن الجوزي قد يكون الانسان صهيحا ولا يكون متفرغا لشغله بالمعاش وقد يكون مستغنيا ولا يكون صهيحا فاذا اجتمعا فقلب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون وتقام ذلك ان الدنيا زرع الاخرة وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الاخرة فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة الله فهو المقبوط ومن استعمله ما في معصية الله فهو المغبون لان انقراغ بعده الشغل والصحة يعقبها السقم ولولم يكن الا اهرم كاتيل

يسمى الفتي طول السلامة والبقاء ٣٥٤ فكيف ترى طول السلامة يغفل

برذا الفتي هذا عند الوصية  
 لسوء اذ ارام القيام ويحمل  
 وقال الطيبي ضرب صلى الله  
 عليه وآله وسلم للمكاف مثلا  
 بالنابج الذي له رأس مال فهو  
 يبيع الربح منع سلامة رأس المال  
 فطريقه في ذلك ان يهصر فيمن  
 يعامله ويلزم الصدق والخلق  
 لثلاثين فالحصة والقرع رأس  
 مال المكاف فينبغي له ان يعامل  
 الله بالايان ويجهاد دة النفس  
 وعدو الدين ليربح خير الدارين  
 وقرب منه قول الله تعالى  
 هل أدلكم على تجارة تنجيكم  
 من عذاب أليم الايات وعليه  
 أن يجتنب هواة النفس  
 ومعاملة الشيطان لثلاثين  
 رأس ماله مع الربح وقوله مغبون  
 فيه ما كثير من الناس كقوله  
 تعالى وقيل من عبادي الشكور  
 فالكثير في الحديث في مقابلة  
 القليل في الآية قال القاضي  
 أبو بكرين لطربي اختلاف  
 في أولى نعمة الله على العبد قبل  
 الايمان وقبل الحياة وقبل العفة  
 والاول أولى فانه نعمة مطلقة

انتهى وفي اسناده داود بن عمرو والودى الدمشقي عامل واسط قال أحمد بن عبد الله  
 الهجلي ليس بالقوى وقال أبو زرعة الرازي هو شيخ وقال يحيى بن معين ثقة وقال أبو  
 زرعة لا بأس به وقال ابن عدي لا اري بروايته بأسا قال ابن كثير وقد طعن في حديث  
 أبي ثعلبة واجيب بانه صحيح لاشك فيه على انه قد روى الثوري عن سمك بن حرب عن  
 عدي عنه صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث أبي ثعلبة اذا كان الكلب ضار يا وروي  
 عبد الملك بن حبيب حدثنا أسد بن موسى عم أبي زائدة عن الشعبي عن عدي بن ثعلبة فوجب  
 حل حديث عدي يعني على نحو ما تقدم في الباب الاول وحديث أبي ثعلبة الثاني  
 أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه وأعله البيهقي وقد تقدم الكلام على حديث ابن عمرو  
 ابن شعيب عن أبيه عن جده قوله الا ان يا كل الكلب فلانا كل قد تقدم البحث عن هذا  
 وما عارضه من حديث أبي ثعلبة المذكور بسوفا في الباب الذي قبل هذا فليجمع  
 اليه قوله وكل ما ردت عليك ذلك أي كل كل ما صدته يدك لاشي من الجوارح ونحوها  
 قوله كلابا مكتبة يحتمل أن يكون مشتقا من الكلب بسكون اللام اسم العين فيكون  
 حجة لمن خص ما صاده الكلب بالحل اذا وجد ميتا دون ما عدا من الجوارح كما قيل  
 في قوله تعالى مكابن ويحتمل أن يكون مشتقا من الكلب بفتح العين وهو مصدر يعني  
 التكب وهو التضرب ويقوى هذا عموم قوله من الجوارح مكابن فان الجوارح  
 المراد بها الكلاب واسب على اهلها وهو عام قوله ذكركم دليل على انه يحل  
 ما وجد ميتا من صيد الكلاب المملو وهو يجمع عليه فيما عدا الكلب الاسود كما تقدم  
 واختلف العلماء في ما عدا من السباع كالثعلب والفرو وغيرهما وكذلك الطيور فذهب  
 مالك الى انها مثل الكلاب وحكاها ابن شعبان عن فقهاء الامصار وهو مروي عن ابن  
 عباس وقال جماعة ومنهم من يجاهد لايحل ما صاده وغير الكلب الا بشرط ادراكه كانه  
 وبعضهم خص البازي بهل ما قتله لحديث ابن عباس المتقدم في الباب الاول قوله وان  
 تغيب عنك سبائك الكلام عليه قوله ما لم يصل بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد  
 المهملة وتشديد اللام اي بتغير قوله او تجذبه أثر غيرهم سبائك أيضا الكلام عليه  
 ان شاء الله تعالى

• (باب وجوب التسمية) •

وأما الحداد والعفة فانهم انعمه ذنوبية ولا تكون نعمة حقيقية الا اذا صاحبت الايمان وحينئذ  
 يغيب فيهم ما كثير من الناس أي يذهب ربحهم أو ينقص من استمر مع نفسه الامارة بالسوء الى الراحة بترك المحافظة على الحدود  
 والمواظبة على الطاعة فنقد ربحه ولائك اذا كان فارغا فان المشغول قد تكون له معذرة بخلاف الفارغ فانه ترتفع عنه  
 المعذرة وتقوم عليه العلة انتمى والحديث أخرجه الترمذي في الزهد والنسائي في الرقائق وابن ماجه في الرقائق (عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعذر الله) الاعذار ازالة العذر يقال أعذر الرجل اذا باغ  
 أقصى الغاية في العذر ومكنه منه والمعنى انه لم يبق له فيه موضع للاعتذار حيث أمهله الى طول هذه المدة ولم يهتد ذنوبه لفظ

الفتح لم يبق له اعتذار كان يقول لو مدني في الاجل لفعلت ما أمرت به انتهى وحقيقة المعنى فيه ان الله لم يترك له شيئا في الاعتذار  
 يفتك به واذ لم يكن له عذر في ترك الطاعة مع تمكنه منها بالعمى الذي حصل له فلا ينبغي حينئذ الا الاستغفار والطاعة  
 والاقبال على الآخرة بالكلية ونسبة الاعتذار الى الله مجازية وبالجملة انه لا يهاب الا بعد جهة واضحة (الى امرئ آخر  
 اجله) أي اطال حياته (حق بلغه ستين سنة) قال ابن بطال انما كانت الستون حدا لهذا الانهازية من معتزك المتناهي  
 سن الانابة والخشوع وتزول التنية فهذا الاعتذار بعد اذ اطاع من الله ٣٥٥ تعالى بهادته حتى تغلهم من حالة الجهل

الى حالة العلم ثم اعتذر اليهم فسلم  
 يعاقبهم الا بعد الحج الواضحة  
 وان كانوا فطروا على حب الدنيا  
 وطول الأمل لكنهم امروا  
 بمجاهدة النفس في ذلك ليمتنعوا  
 ما امروا به من الطاعة وينزجروا  
 عما نهوا عنه من المعصية انتهى  
 وفي الحديث اشارة الى ان  
 استكمال الستين مظنة لانقضاء  
 الاجل واصرح من ذلك ما أخرجه  
 الترمذي بسند حسن الى أبي  
 سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه رفعه اعشارا حتى  
 ما بين الستين الى السبعين  
 واقامهم من يجوز ذلك قال بعض  
 الحكماء الاسنان أربعة سن  
 الطويلة ثم السبعين ثم  
 الكهولة ثم الشيوخة وهي  
 آخر الاسنان وغالب ما يكون  
 بين الستين الى السبعين فحينئذ  
 يظهر ضعف القوة بالنقص  
 والاضطراب فينبغي له الاقبال  
 على الآخرة بالكلية للاستعانة  
 أن يرجع الى الحالة الاولى من  
 النشاط والقوة انتهى ما في الفتح  
 قال القسطلاني ورايت لابي

(عن عدي بن حاتم قال قلت يا رسول الله اني أرسل كلبى واسمى قال ان أرسلت كلبك  
 وصعبت فأخذت قتل فكل وان أكل منه فلا تأكل فأخبرنا المسك على نفسه قلت اني ارسل  
 كلبى أجده معه كلبا آخر لا أدري ايه ما أخذه قال فلا تأكل فأخبرنا سميت على كلبك ولم  
 تسم على غيره وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أرسلت كلبك  
 فأذكر اسم الله فان وجدت مع كلبك كلبا غيره وقد قتل فلا تأكل فانك لا تدري ايه ما  
 قتله متفق عليه وما وهو دليل على انه اذا اوحاه احدهما وعلم بعينه فالحكم له لانه قد  
 علم انه قاتله) قوله وصعبت اسم تدل به على مشروعية التسمية وهو يجمع على ذلك انما  
 الخلاف في كونها شرطا في حل الاكل فذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمد واليه ذهب  
 القاسمية والناصري والثوري والحسين بن صالح الى انها شرط وذهب ابن عباس وأبو  
 هريرة وطائفة من الشافعي وهو مروى عن مالك وأحمد الى انها سنة فمن تركها اعتدهم  
 عدما أو هم والم يقدح في حل الاكل ومن ادلة القائلين بان التسمية شرط قوله تعالى  
 ولأنا كنا أو اعلمنا كرام الله عليه فهذه الآية فيها انتهى عن كل ما لم يسم عليه وفي  
 حديث الباب ايقاف الاذن في الاكل عليها والمعلق بالوصف يقتضي عنداته فانه عند من  
 يقول بالمفهوم والشرط أقوى من الوصف ويتأكد القول بالوجوب بان الاصل  
 هو الممتنع وما اذن فيه منها ارضى صفته فالمسمى عليها وافق الوصف وغير المسمى باق  
 على أصل التحريم واختلوا اذ اتركها ناسيا فعند أبي حنيفة ومالك والثوري  
 وجاهلهم العلماء ومنهم القاسمية والناصري أن الشرطية انما هي في حق المذاكر فيجوز  
 اكل ما تركت التسمية عليه وهو الاعدا وذهب داود والشافعي وهو مروى عن مالك  
 وأبي ثور وانما شرط مطلقا لان الدلالة لم تفصل واختلف الاولون في العمده هل يحرم الصيد  
 وشقوه ام يكره فعند الحنفية يحرم وعند الشافعية في العمده ثلاثة أو وجهها يكره  
 الاكل وقيل خلاف الاول وقيل بآثار التمسك ولا يحرم الاكل والمشهور عن أحمد المتفرقة  
 بين الصيد والذبيحة فذهب في الذبيحة الى هذا القول الثالث وحجة القائلين بعدم  
 وجوب التسمية مطلقا ما سمي في باب الذبح ان شاء الله تعالى قوله فان وجدت مع  
 كلبك الخ فيه دليل على ان من وجد الصيد ميتا ومع كلبه كلب آخر وحصل اللبس عليه

الفرج ابن الجوزي الحافظ جراً الطيفاه تبيينه العمر بعواسم العمر ذكر فيه انها خمسة الاول من وقت الولادة الى زمان  
 البلوغ والثاني الى نهاية شبابه خمس وثلاثين والثالث الى تمام النحس وهو الكهولة قال وقد يقال له كهل لما قبل ذلك  
 والرابع الى تمام السبعين وذلك زمان الشيوخة والخامس الى آخر العمر قال وقد قدم ما ذكرنا من الستين ويناخر انتم  
 وفي الفتح وقد استنبط منه أي من حديث الباب بعض الشافعية أن من استكمل ستين فلم يجهج مع القدرة فانه يكون مقتصرا  
 وياثم ان مات قبل ان يجهج بخلاف ما دون ذلك قال تعالى أولم نعمركم ما يتذكركم من تذكروا ثم النذير وهذا متناول لكل  
 وهو ممكن فيه المكلف من اصلاح شأنه وان قصر الان التوبخ في المتناول أعظم واختلف في مقدار العمر المراد هنا فمن

زين العابدين سبع عشرة سنة وعن وهب بن منبه أربعون سنة وبه قال مسروق وانظروا اذ بلغ أحدكم أربعين سنة فليأخذ  
 حذره من الله عز وجل وعن ابن عباس - ثمانون سنة قال الله - طلاق وهو الصحيح كما في حديث الباب وعن ابن عباس عماروا  
 ابن مردويه سبعون سنة قال أنس لا يزال في ازدياد إلى كمال السنين ثم يشرع بعد ذلك في النقص والهزم  
 اذ بلغ الفتي ستين عاما • فقد ذهب المسرة والهناء • ولما كان هذا هو العمر الذي يعذر الله إلى عباده  
 به ويترجم عنهم العمل كان هذا هو الغالب ٣٥٦ على أعمار هذه الأمة فعند أبي يعلى من طريق إبراهيم بن الفضل عن

نعمان عن أبي هريرة معتزلة المنزاة  
 ما بين ستين وسبعين لكن إبراهيم  
 ابن الفضل ضعيف وفي حديث أبي  
 هريرة مر فوجا عمارا من ما بين  
 الستين إلى السبعين وأقلهم من  
 يجوز ذلك رواه الترمذي في كتاب  
 الزهد (وعنه) أي عن أبي  
 هريرة (رضي الله عنه) قال سمعت  
 النبي صلى الله عليه وآله (وسلم  
 يقول لا يزال قلب المسرة  
 (الكبير) الشيخ (شابا) قويا  
 (في اثنين) أي خصلتين (في  
 حب الدنيا) المال (و) محبة  
 (طول الأمل) أي العمر والحديث  
 أخرجه مسلم في الزكاة والنسائي  
 في الرقائق وفي رواية أنس بن  
 مالك عند البخاري قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم يكبر ابن آدم أي يطعن في  
 السن ويكبر معه اثنان حب المال  
 وطول العمر وهذا كالتفسير  
 الحديث الباب وفي رواية أبي  
 عوانة عن قتادة عن سلمة بن  
 ابن آدم وشب معه اثنان الحرص  
 على المال والحرص على العمر  
 قال النووي هذا مجاز واستعارة

أهم ما القائل له أنه لا يصلح الصبيد لأنه لم يسم الأعلى كلبه بخلاف ما لو وجد حيا فانه  
 يذكيه ويحل أكله بالتذكية وربما في الخلاف في الصبيد إذا غاب وبسبب الاختلاف  
 حصول اللبس المذكور هنا قوله على أنه أوحاه بالخاء المعجمة لعله يجمع في انهاء إلى حركة  
 المذبح وليس لأوجه بالجزم هنا معنى

• (باب الصبيد بالقوس وحكم الزميمة إذا غابت أو وقعت في ماء) •

(عن عدي قال قلت يا رسول الله أنا قوم نرى في الجبل لنا قال يصلحكم ما ذكيت وما  
 ذكركم اسم الله عليه وخزقتم فكلوا منه ورواه أحمد وهو دليل على أن ما قتله السهم بقوله  
 لا يصلح • وعن أبي ثعلبة الخشني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ربيت سهمك  
 فغاب ثلاثة أيام وادركته فكله ما لم يتغير ورواه أحمد • لم وأبو داود والنسائي • وعن  
 عدي بن حاتم قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصبيد قال إذا ربيت  
 سهمك فاذا كراسم الله فان وجدته قد قتل فكله إلا أن تجده قد وقع في ماء فإلّا لا تدرى  
 الما قتله أو سهمك متفق عليه وهو دليل على أن السهم إذا أوحاه أبج لأنه قد علم أن سهمه  
 قتله • وعن عدي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ربيت الصبيد فوجدته بعد  
 يوم أو يومين ليس به الأثر سهمك فكله وان وقع في الماء فلا تأكله ورواه أحمد والبخاري  
 وفي رواية إذا ربيت سهمك فاذا كراسم الله فان غاب عنك يوما لم تجده فيه إلا أثر سهمك  
 فكله إن شئت وإن وجدته غريقا في الماء فلا تأكله ورواه - والنسائي وفي رواية أنه  
 قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أنزمت الصبيد ففتني أثره اليومين والثلاثة ثم تجده  
 ميتا فربه سهمه قال يا كل إن شأنا رواه البخاري وفي رواية قال سألت رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم قلت إن أرضنا أرض صيد فمرى أحدنا الصبيد فيب عنه ليله أو ليلتين  
 فيجده وفيه سهمه قال إذا وجدت سهمك ولم تجده فيه أثر غيره وعاء أن سهمك قتله فكله  
 ورواه أحمد والنسائي وفي رواية قال قلت يا رسول الله أرى الصبيد فاخذ فيه سهمي من  
 الغد قال إذا عات أن سهمك قتله ولم ترفقه أثر سبع فكل رواه الترمذي وصححه حديث  
 عدي الأول له طرق هذه أحدها وقد تقدم بعضها والرواية الأخرى من حديث عدي

ومعناه أن قلب الشيخ كامل الحب للعمل بحجة كم في ذلك كاحتكام قوة الشباب في شبابه هذا أخرجهما

صوابه وقيل في تفسيره غير هذا مما لا يرضى وكأنه أشار إلى قول عباس هذا الحديث فيه من المطابقة وترفع الكلام  
 الغاية وذلك أن الشيخ من شأنه أن يكون أملا وحرصه على الدنيا قد ملأ على مل محسه إذا انتفض عمره ولم يبق له الا انتظار  
 الموت فلما كان الأمر بعد ذلك قال والتعبير بالشباب إشارة إلى كثرة الحرص وبعد الأمل الذي هو في الشباب أكثر وبهم البقي  
 لكثرة الرجاء إعادة عندهم في طول أعمارهم ودوام استمتاعهم ولذا اتهم في الدنيا قال القرطبي في هذا الحديث كراهة الحرص  
 على طول العمر وكثرة الميال وإن ذلك ليس بمعمود وقال غيره الحكمة في التخصيص بسنين الأبرار إن أحب الأشياء إلى

ابن آدم نفسه فهو راغب في بقائها فاحب لذلك طول العمر واحب المال لانه أعظم في دوام الصحة التي فشاها غلبا طول  
العمر فكلاما أحسن يقرب نقاد ذلك استدحبه له ورغبته في دوامه \* والسكري عند الصباح يطيب \*

والمرمعات من عمدولة أمل \* لا ينهي العمر حتى ينهي الاثر واستدل به على ان الارادة في القالب خد لا فالن  
قال انه في الرأس قاله المازري \* (عن عتب بن مالك الانصاري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)  
لن يوافي عبيد يوم القيامة) أي لن يأتي حال كونه (يقول لاله الا الله يتنق ٣٥٧ به) أي بالقول (وجه الله) عز وجل أي ذاته

أخرجها أيضا أبو داود قوله يحمل لكم ما ذكيت وما ذكتم اسم الله عليه فيه دليل على أن  
التسمية واجبة لتعليق الحل عليها وقد تقدم الخلاف في ذلك وسيأتي له مزيد قوله فكله  
مالم يتن جعل الغاية أن يتن الصيد فلور جده في دونها مثل بعد ثلاث ولم يتن حل فلو  
وجده دونها وقد أتت فلا هذا ظاهر الحديث وأجاب النووي بأن النهي عن أكله اذا  
انتن بالترية وظاهر الحديث التحريم ولكنه سيأتي في باب ما جاء في السمك ان الجيش  
أكلوا من الحوت التي اتاها البحر نصف شهر واهدوا عند قدمهم للنبي صلى الله عليه  
وآله وسلم منه فأكله والسم لا يبق في الغالب مثل هذه المدة بل انتن لاسيما في الطازج مع  
شدة الحر فاعل هذا الحديث هو الذي استدل به النووي على كراهة الترية ولكنه  
يحمل ان يكونوا ملحوه وقد دونه فلا يدخله انتن وقد حرمت المالكية المنتن مطلقا وهو  
الظاهر قبله الان ان تجده قد وقع في ما وجهه انه يحتمل حينئذ التردد هل قتل السمسم  
أو الغرق في الماء فلو تحقق ان السمسم اصابه فوات فلم يقع في الماء الا بعد ان قتل السمسم  
حل أكله قال النووي في شرح مسلم اذ وجد الصيد في الماء غير يقاوم بالاعتقاد انتهى  
وقد شرح الرافعي بان محله مالم يفته السمسم بذلك الجراحة الى حركة المذبوح فان انتهى  
اليها كقطع الحلقوم مثلا فقد قتل كانه يؤيده ما قاله بعد ذلك فانك لا تدري الماء قتله  
أو سمك فدل على انه اذا علم ان سممه هو الذي قتله انه يحل قوله اذا اوحاه قد تقدم  
ضبطه وتفسيره في الباب الذي قبل هذا قوله ليس به الاثر سمك فهو ماله ان وجد  
فيه أثر غير سممه لا يؤكل وهو نظير ما تقدم في الكلب من التفصيل فيما اذا خالط  
الكلب الذي أرسله الصائد كلب آخر لكن التفصيل في مسألة الكلب فيما اذا شارك  
الكلب في قتله كلب آخر وهذا الاثر الذي يوجد فيه من غير سمم الرامي أعم من ان يكون  
أثر سمم دام آخر أو غير ذلك من الاسباب اذ لا يحل أكله مع التردد وقد جاءت فيه  
زيادة كما في الرواية الاخرة في الباب بلقظ ولم ترفعه اثر سبع قال الرافعي يؤخذ منه انه  
لو جرحه ثم غاب ثم وجد ميتا انه لا يحل وهو ظاهر نص الشافعي في المختصر وقال النووي  
الحل اصح عليه لا وحكي البيهقي في المعرفة عن الشافعي انه قال في قول ابن عباس كل  
ما اصعب ودع ما أنعب معنى ما اصعب ما قتله الكلب وأنت تراه وما أنعب ما غاب عنك  
مقتله قال وهذا لا يجوز عندى غير الان يكون جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

والحديث من افراده قال الجوهري احتسب ولده اذا مات كبير فان مات صغيرا قبل افرطه وليس هذا التفصيل مرادنا  
بل المراد باحتسبه صبر على فقده واجبا الاجر من الله تعالى على ذلك وأصل الحسبة بالكسر الاجر والاحتساب طلب الاجر  
من الله تعالى خالصا واستدل به ابن بطال على ان من مات له ولد يلحق بمن مات له ثلاثة وكذا اثنا وان قول العصامي كما مضى  
في باب فضل من مات له ولد من كتاب الجنائز لم نسا له عن الواحد لا يمنع من حصول هذا الفضل لمن مات له ولد واحد فله  
صلى الله عليه وآله ولم يسئل بعد ذلك عن الواحد فآخبر بذلك أو أنه أعلم بان حكم الواحد حكم ما زاد عليه فآخبر به ويدخل  
في هذا ما أخرجه أحمد والنسائي من حديث قرينة اياس ان رجلا كان يأتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه ابن له فقال

أنه قال ثم فقده فقال ما فعل فلان قالوا يا رسول الله مات ابنه فقال لا تحب ان لاتأق بابا من أبواب الجنة الا وجدته  
 فتطرك فقال رجل يا رسول الله خاصة أم لكانا قال بل لكلكم وسنة على شرط الصحيح وقد صححه ابن حبان والحاكم  
 (عن مرداس الاسلمى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يذهب الصالحون) أى بالموت وفى رواية  
 يذهب أى تقبض أرواحهم (الاول فالاول وبقى - ثالثة) بضم الميم رفع الفاء (كخفالة الشيعر أو الثمر) لردى من كل أوما  
 يتساقط من قشورهما أو ما يندب ٢٥٨ من الشيعر عند الثمر بالة وبقى من القربع لا كل وأولاشك وللتنويح

(لا يبالهم الله بالة) أى لا يرفع الله  
 لهم قدر او لا يقيم لهم وزنا قال  
 الضرارى يقال حفالة بالفاء وحالة  
 بالثالثة يعنى معنى واحد واستنبط  
 من الحديث جواز خلو الارض  
 من عالم حتى لا يبقى الا أهل  
 الجبل صرنا قال فى القح ووجدت  
 لهذا الحديث شاهدا من رواية  
 القزابية أخره عمر بن قيس  
 يذهبون الخمر فانفذ حتى لا يبقى  
 منكم الا حفالة كخفالة الثمر فيزو  
 بعضهم على بعض نزولهم  
 أخرجه أبو سعيد بن نونس فى  
 تاريخ مصر وليس فيه تصريح  
 برقمه لكن له حكم المرفوع  
 وفيه الذنب الى الاقتداء بأهل  
 الخير والتعذر من مخالفتهم خشية  
 ان يصير من يخالفتهم من لا يعبا  
 الله به وفيه انه يجوز انقرض  
 أهل الخمر فى آخر الزمان حتى  
 لا يبقى الا أهل الجبل صرنا  
 وبؤيده حديث حتى اذا لم يبق  
 عالم اتخذ الناس رؤسا جهالا  
 (عن ابن عباس رضى الله عنه ما  
 قال سمعت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول لو كان لابن آدم

فيه شئ فبقط - كل شئ خالف أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يقوم معه رأى  
 ولا قياس قال البيهقى وقد ثبت الخبر فى المذكور فى الباب فيه حتى ان يكون هو قول  
 الشافعى وقد استدل بما فى الباب على ان الرأى لو أخر طلب الله - يدع ب الرأى الى ان  
 يحده انه يحصل بالشروط المتقدمة ولا يحتاج الى استدلال عن سبب فيه عنه قوله  
 قيمة حتى اثره بقاء ثم مشاة تحبته ثم خاف ثم مشاة فوقة - ثم فاه أى يتبع فقام حتى يتمكن  
 منه قوله اليومين والثلاثة فيه زيادة على الرواية التى قبله وأهى قوله بعد يوم او يومين  
 وفى الرواية الاخرة فيغيب عنه الله والى الله

\*(باب النهى عن الرأى بالبدق وما فى معناه)\*

(عن عبد الله بن المغفل أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الخذف وقال  
 انم الا تصيد صيدا ولا تنكح أعدوا ولا تكهناتكم السن وتفقوا العين متفق عليه وعن  
 عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل عضورا بغير حق  
 سأل الله عنه يوم القيامة قيل يا رسول الله وما حق قال ان تذبحه ولا تأخذ بضعقه  
 فتقطعه رواء أحد والناسى \* وعن ابراهيم بن عدى بن حاتم قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم اذا رميت فسميت فخرقت فكل وان لم تخرق فلا تأكل ولا تأكل من  
 المراض الاما ذكيت ولأنا كل من البندقة الاما ذكيت رواء أحد وهو مرسل  
 ابراهيم لم يلق عدليا) حديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضا الحاكم رحمه وأعله ابن  
 القطان بصحيب مولى ابن عباس الراوى عن عبد الله قال لا يعرف حاله وله طريق  
 اخرى عند الشافعى وأحمد والنسافى وابن حبان عن عمرو بن الشريد عن أبيه مرفوعا  
 من قتل عضورا عتاج الى الله يوم القيامة يقول يارب ان فلا تأقنى عبنا ولم يقتلنى  
 منة وقد تقدم ذكره فى الحديث وحديث هدى المذكور فى الباب وان كان مرسلا  
 كما ذكره لكن معناه صحيح ثابت عن عدى بن العيصين كما تقدم قوله نهى عن  
 الخذف بالنساء المججمة وآخره فاه وهو الرأى بمصاة أو نواة بين سبابته أو بين الابهام  
 والسباباة أو على ظاهر الوسطى وباطن الابهام وقال ابن فارس خذفت الحصة ارميت  
 بين اصبعيك وقيل فى حصة الخذف ان تجعل الحصة بين السباباة من اليمنى والابهام من

اليسرى

أى الطلبي

وايدان من مال) وفى حديث ابن الزبير لو ان ابن آدم أعطى واديا من ذهب (لابتنى) أى الطلبي  
 (ثالثا) وفى حديث ابن الزبير أحب اليه ثانيا لو أعطى ثانيا أحب اليه ثالثا وفى الرواية الثانية - عن ابن عباس لو ان لابن آدم  
 شل وادما لا أحب ان له اليه مثله وفى حديث أنس لو ان لابن آدم واديا من ذهب أحب ان يكون له واديا - (ولا يلا جوف ابن  
 آدم) وفى الرواية الثانية عنه ولا يلا عين ابن آدم وفى حديث ابن الزبير لا يد جوف ابن آدم وفى حديث أنس ولن يلا فاه  
 وفى لفظ نفس يدل جوف وفى لفظ ولا يشبع جوف وفى حديث زيد بن أرقم ولا يلا بطن ابن آدم (الالتراب) كناية عن الموت  
 لاستلزامه الامتلاء كما أنه قال لا يشبع من الدنيا حتى يموت وقال الطيبى ولا يشبع من خلق من تراب الا التراب وقال النووي

معناه انه لا يزال حريصا على الدنيا حتى يموت ويمتلي جوفه من تراب قبره وهذا الحديث خرج على حكم غالب بن آدم في الحرص على الدنيا ويؤيده قوله (ويتوب الله على من تاب) أي ان الله يقبل التوبة من الحرص المذموم وغيره من المذمومات أي يوفقه للتوبة أو يرجع عليه من التشديد الى التوفيق أو يرجع اليه بقبوله والمراد من الحديث ذم الحرص على الدنيا والشهره على الازيد ولذا أثرنا كثيرا لالف التقليل من الدنيا والقناعة والرضا باليسير قال في الكواكب ليس المراد الحقيقة في عضو بعينه بقدره عدم الانحصار في التراب إذ غيره علا أيضا بل هو كناية عن ٣٥٩ الموت لأنه مستلزم للاقتلاع فكأنه قال

لا يشيع من الدنيا حتى يموت  
فالحرص من العبارات كلها  
واحد وليس فيها الا التفتق في  
الكلام انتهى قال في الفتح وهذا  
يحسن فعبا اذا اختلفت مخارج  
الحديث واما اذا التفتحت فهو من  
نصرف الرواية انتهى وأخرجه  
مسلم في الزكاة والبخاري في  
باب ما يتقى من فتنة المال قال  
ابن عباس لأدري من القرآن  
هو أم لا انتهى قال في الفتح فيه  
إشارة الى ذم الاستكثار من جمع  
المال ونفى ذلك والحرص عليه  
للاشارة الى ان الذي يترك ذلك  
يطلق عليه انه تاب ويحق أن  
يكون تابيا بمعنى الأغوى وهو  
مطلق الرجوع أي رجوع عن ذلك  
الفعل والتقى وقال الطبري يمكن  
أن يكون معناه ان الأدنى  
يجب على حب المال وانه لا يشيع  
من جمعه الا من حفظه الله تعالى  
ووفقه لازالة هذه الجبلية عن  
نفسه وقليل ما هم فوضع ويتوب  
الله على من تاب موضعه اشعارا  
بأن هذه الجبلية مذمومة جارية  
بجري الذنب وان ازالها يمكنه

الميسرى ثم نقضها بالسبابة من المعنى وقال ابن سيده حذف بالشيء يحذف قال والمخلفة  
التي يوضع فيها الحجر ويرمي بها الطير ويطلق على المقلاع أيضا قاله في الصحاح والمراد  
بالبنفقة المذكورة في ترجمة الباب هي التي تتخذ من طين وتيس فيرمي بها قال ابن عمر  
في المقولة بالبنفقة تلك الموقوفة ذكره سالم والقاسم ومجاهد واربهم وعطاء والحسن  
كذا في البخاري وأخرج ابن أبي شيبة عن سالم بن عبد الله بن عمر والقاسم بن محمد بن أبي  
بكر أنهم كانوا يسمون البنفقة الاما أدركت ذلك قوله انه لا تصيد صيد اقال  
المهلب اباح الله الصيد على صفة فقال تناله أيديكم وراحكم وليس الرمي بالبنفقة  
ونحوها من ذلك وانما هو قيد واطلق الشارع ان الخذف لا يصاد به وقد اتفق العلماء  
الامن شد منهم على تحريم كل ما قلته البنفقة والجحر وانما كان كذلك لانه يقتل  
الصيد بقوته واصبه لا بجمده كذا في الفتح قوله ولا تنكأ عدوا قال عباس الرواية بفتح  
الكاف وبهمزة في آخره وهي لغة والاشهر بكسر الكاف بغير همز وقال في شرح  
مسلم لا تنكأ بفتح الكاف مهـ وزاد روى لا تنكأ بكسر الكاف وسكون التحتية  
وهو الوجه لان المهموز نكأت القرحة وليس هذا موضعه فانه من النكابة لكن قال  
في العين نكأ لغة في نكبت فعلى هذا تتوجه هذه الرواية قال ومعناه المبالغة في الاذى  
وقال ابن سيده نكأ العدو نكابة أصاب منه ثم قال نكأت العدو وانكأهم لغة في نكبتهم  
فظاهر ان الرواية صحيحة ولا معنى لتخطئتها واغرب ابن التين فلم يرجع على الرواية التي  
بالحمز أصلا بل شرحه على التي بكسر الكاف بغير همز ثم قال ونكأت القرحة بالهمز  
قوله وانكأ نكسر السن أي الرمية وأطاق السن ليشعل سن المرمى وغيره من ادعى  
وغیره قوله وتنقأ العين قد تقدم ضبطه وتنسیره وأطلق العزم لما ذكرنا في السن قوله  
بغير حقه فيه دليل على تحريم قتل العصفور وما شاكله لجرم العبد وعلى غير الهبة  
المذكورة ولان تعذيب الحيوان قد ورد النهي عنه في غير حديث قوله فخرقت فكل فيه  
ان الخرق شرط الحل وقد تقدم وكذلك تقدم الكلام على المعراض

• (باب الذبح وما يجب له وما يستحب) •

(عن الامام علي بن أبي طالب رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
لعن الله من ذبح لغير الله ولعن الله من أرى محمدا ولعن الله من لعن والديه ولعن الله من

يتوفيق الله ونسب إليه والى ذلك الإشارة بقوله تعالى ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون ففي إضافة الشح الى النفس  
دلالة على انه غير رزقه فيها وفي قوله يوق إشارة الى امكان ازالته ذلك ثم رتب الفلاح على ذلك قال وتؤخذ المناسبة أيضا من ذكر  
التراب فان فيه إشارة الى ان الأدنى خلق من التراب ومن طبعه القبض والبس وان ازالته يمكنه بان يحط الله عليه  
ما يصلحه حتى يفر الخلال الركية والحصل المرضية قال تعالى والبلد الطيب يخرج نباته باذن ربه والذي خبث لا يخرج  
الا نكد افوق قوله يتوب الله الخ موقع الاستدراك الى ان ذلك العسر السبب يمكن أن يصير يسيرا على من يسره الله  
تعالى عليه انتهى فمن لم يتداركه التوفيق ونزكه وحوصيه لم يزد الا حوصا وتها الكا على جمع المال الحقيقي أن لا يكون هذا من

كلام البشر بل هو من كلام خالق القوى والقدرة قال أبي بن كعب الانصاري كثري هذا الحديث من القرآن حتى نزلت  
 ألهام السكاثر زاد في رواية الى آخر السورة أي التي هي بمعنى الحديث فيما تضمنه من ذم الحرس على الاستكثار من جمع  
 المال والتفريع بالموت الذي يقطع ذلك ولا بد لكل أحد منه فلما نزلت هذه السورة وقعفت. هي ذلك مع الزيادة عليه  
 علموا ان الحديث من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأنه ليس قرأنا وقيل. لانه كان قرأنا فلما نزلت السورة نصيحت تلاوته  
 دون حكمه ومعناه قال في الفتح ويحفل ٣٦٠ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اخبر به عن الله تعالى على انه من القرآن

غير تخوم الارض رواء أحد ومسلم والنسائي وعن عائشة ان قوما قالوا يا رسول الله  
 ان قوما ياتوننا بالعلم لندري اذكرا سم الله عليه أم لا فقال هو اعليه أنتم وكما قال  
 وكما واحد حتى عهد بالعلم كثر رواء البخاري والنسائي وابن ماجه وهو دليل على ان  
 النصرفات والافعال تحمل على حال الصحة والسلامة الى ان يقوم دليل الفساد وعن  
 ابن كعب بن مالك عن أبيه انه كانت اهلهم غنم ترحى بسلع فابصرت جارية لنا بشاة من غنمنا  
 موافا كسرت حجر فاذ بجنتها به فقال لهم لانا كرا حتى اسأل النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم وأرسل اليه من يسأله عن ذلك وأنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك  
 وأرسل اليه فأمره بأكلها رواء أحد والبخاري قال وقال عبيد الله فيجب في انهاء  
 وانها ذبحت بحجر وعن زيد بن ثابت ان ذنبا يب في شاة فذبحوها جرة وفرض اهلهم  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في أكلها رواء أحد والنسائي وابن ماجه وعن عدي  
 ابن حاتم قال قلت يا رسول الله ان الله يدع الصبي فلا يجرد سكيننا الا الظرار وشقة العما  
 فقال صلى الله عليه وآله وسلم لم أمر الدم بما شئت واذ كرا سم الله عليه رواء الخصة الا  
 (الترمذي) حديث زيد بن ثابت رجا له رجال الصحيح الاحاضرين المهاجرين فقيه هو  
 مجهول وقيل مقبول وقد أخرج معناه أحد والبخاري في الاوسط عن ابن عمر  
 باسناد صحيح وحديث عدي بن حاتم أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان ومذاهره على محال  
 ابن حرب عن مري بن قطري عنه قوله لعن الله من ذبح لغير الله المراد به ان يذبح لغير  
 الله تعالى كن ذبح للصنم أو الصليب أو لموسى أو لعيسى عليه السلام وللكنيسة ونحو  
 ذلك فكل هذا حرام ولا تحل هذه الذبحة سواء كان الذابح مسالما أو كافرا واليه ذهب  
 الشافعي وأصحابه فان قصد مع ذلك تعظيم المذبح لغير الله تعالى والعبادة له كان ذلك  
 كفرا فان كان الذابح مسلما قبل ذلك صار بالذبح مرتدًا وذكرا الشيخ ابراهيم المروزي  
 من أصحاب الشافعي ان ما يذبح عنه من استقبال السلطان تقربا اليه ألقى أهل بخاري  
 بغيره لانه مما أهل به لغير الله قال الرافعي هذا انما يذبحونه استبشارا بقدومه فهو  
 كذبح العقيدة لولادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله محدثا بكسر الدال هو من

ويحفل ان يكون من الاحاديث  
 المقدسية والله أعلم وعلى الاول  
 فهو مما نصيحت تلاوته جز ما وان  
 كان حكمه مستقرا يؤيد هذا  
 الاحتمال ما اخرج أبو عبيد في  
 فضائل القرآن من حديث أبي  
 موسى قال قرأت سورة تهنئة لآدم  
 فغبت وحذفت منها أول وان لابن  
 آدم واديين من مال اتقى واديا  
 ثالثا الحديث ومن حديث جابر  
 كان قرأ القرآن لوان لابن آدم مل  
 واد لاحب اليه مثله الحديث  
 (عن عبيد الله بن مسعود  
 رضى الله عنه قال قال النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم ايكم مال  
 وارثه احب اليه من ماله) قال  
 في الفتح يعني ان الذي يخلفه  
 الانسان من المال وان كان هو  
 في الحال منسوب اليه فانه باعتبار  
 انتقاله الى وارثه يكون منسوباً  
 للوارث فنسبته للمالك في حياته  
 حقيقة ونسبته للوارث في حياة  
 المورث مجازية ومن بعد موته  
 حقيقة (قالوا يا رسول الله  
 ما هذا أحد الاماله احب اليه)  
 من مال وارثه (قال فان ماله)

الذي يضاف اليه في الحياة (ما تقدم) بان الله في وجود الخيرات (ومال  
 وارثه ما أخر) بعد موته ولم يتفق في وجوه وفيه الخ على تقديم ما يمكن تقديمه من المال في وجوه المبرات وأنواع القربات  
 ليتفق به في الآخرة فان كل شيء يخافه المورث يصير ملكا للوارث فان عمل نفسه بطاعة الله اخضعه بنواب ذلك وكان  
 ذلك الذي تعب في جمعه ومنعه وان عمل فيه بمصيبة الله فذلك العمل له الاول من الاتضاع ان سلم من تبعته ولا يعارضه  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم انه انك ان تذرورتك أغنيا خيرا من أن تذرهم عالة لان حديث سعد بن عبد الله عن علي بن ابي طالب  
 عنه كاه أو معظمه في مريضه وحديث ابن مسعود في حق من يتصدق في حبيته قاله ابن بطال وغيره كذا في الفتح (عن أبي

هريرة رضى الله عنه انه كان يقول آله الذى لا اله الا هو ان كنت لاعقد بكبدى على الارض) أى لاصق بطى بالارض (من الجوع) أو هو كناية عن سقوطه على الارض مغشيا كما صرح به فى الاطعمة فلقبت عرفا فتراه آية فشت غير بعيد فخررت على وجهى من الجهد والجوع (وان كنت لاشد الحجر على بطى من الجوع) لتقليل حرارة الجوع ببرد الحجر والمساعدة على الاعتدال والاتصاف لان البطن اذا خوى لم يمكن معه الاتصاف فكان أهل الجواز يأخذون فأتعرقا فاقى طول الكف أو أكبر من الحجارة فيربطها لواحدا على بطنه وتشدد بعصاة فتعدل القائمة ٣٦١ بعض الاعتدال (واقعدت يوما على

طريقهم) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبعض أصحابه (الذى يخرجون منه) من منازلهم إلى المسجد (فأبو بكر) رضى الله عنه (فأنته) عن آية من كتاب الله عز وجل (ما سألته) عنها (الاشية) من الاشباع وفي رواية ليس تتبعنى أى يطلب منى ان اتبعه ليطعمنى (فر)ى (ولم يفعل) أى الاشباع أو الاستبعا (ثم مرى عمر) رضى الله عنه (فأنته) عن آية من كتاب الله عز وجل (ما سألته) عنها (الاشية) فى فرفم يفعل ثم مرى أبو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم فتبسم حين رأى وعرف ما فى نفسى) من الجوع والاحتياج الى ما يبدد الرقى (وما فى وجهى) من التفرغ وكأنته عرف من تغير وجهه ما فى نفسه واستدل أبو هريرة بتبسمه صلى الله عليه وآله وسلم على انه عرف ما به لان التبسم يكون للتعب ولا بأس من يتبسم اليه وحال أبى هريرة لم تكن محببة فخرج الحبل على الاناس فآله فى الفتح

بأى لما فيه فساد فى الارض من جنابة على غيره أو غير ذلك والمؤوى له المانع له من القصاص ونحوه ولعن الوالدين من الكفار ويخوم الارض بالتاء المقتضية من فوق وانحاء المجبة وهى الحدود والمعالم وظاهره العموم فى جميع الارض وقيل معالم الحرم خاصة وقيل فى الاملاك وقيل اراد المعالم التى يمتدى بها فى الطرقات قوله ان قوما قالوا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فى الفتح لم أقف على تعيينهم قوله فقال هو عليه انتم قال المهلب هذا الحديث أصل فى ان التسمية ليست فرضا فلما نابت تسميتهم عن التسمية على الذبح دل على انها سنة لان السنة لا تنوب عن فرض هذا على ان الأمر فى حديث عدى وأبى ثعلبة محمول على التنزيه من أجل انهما كانا يصيدان على مذهب الجاهلية فعلمهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر الصيد والذبح فرضه ومنذوبه لكلا يوافقا شبهة فى ذلك وأما أخذنا بأكمل الأمور وما الذين سألوا عن هذه الذبائح فانهم سألوا عن أمر قد وقع غيرهم فعرفهم بأصل الحبل فيه وقال ابن التين يحتمل ان يراد التسمية هنا عند الاكل وبذلك جزم النووي قال ابن التين وأما التسمية على ذبح نولاه غيرهم فلا تكليف عليهم فيه وانما يحتمل على غير الصحة اذا تبين خلافها ويحتمل ان يريد ان تسميتكم الآن تستجيبون بها كل ما تعلموا اذ كروا اسم الله عليه ام لا اذا كان الذابح عن نصيح ذبيحته اذا سمى ويستفاد منه ان كل ما يوجب فى اسواق المسلمين محمول على الصحة وكذا ما ذبحه اعراب المسلمين لان الغالب انهم عرفوا التسمية وبهذا الاخير جزم ابن عبد البر فقال ان ما ذبحه المسلم بؤ كل ويحتمل على انه معنى لان المسلم لا يظن به فى كل شئ الا الخير حتى يتبين خلاف ذلك وعكس هذا الخطأ بقوله فيه دليل على ان التسمية غير شرط على الذبيحة لانها لو كانت شرطا لم تستجب الذبيحة بالامر المشكوك فيه كالمعرض للشك فى نفس الذبيحة فلم يعلم هل وقعت الذكاة المعبرة أم لا وهذا هو المتبادر من سياق الحديث حيث وقع الجواب فيه وهو انتم كانه قبل لهم لانهم قوا بذلك بل الذى يسميكم انتم ان تذكروا اسم الله وتاكلوا وهذا من الاسلوب الحكيم كناية عليه الطيبى ومما يدل على عدم الاشتراط قوله تعالى وطعام الذين أوتوا الكتاب حلال لكم فاباح الاكل من ذبائحهم مع وجود الشك فى انهم هموا الم لا لقله وكانوا حديثى عهد بالكفر فى رواية لمالك وذلك فى أوائل الاسلام وقد تعلق بهذه الزيادة قوم فزعوا ان

٤٦ نيل سا (ثم قال) يا أبا هريرة قلت لبيك يا رسول الله قال الحق) أى اتبع (ومضى فتبعته فدخل الى أهله) فاستأذن فاذن لي فدخل) قال الحافظ كذا فيه وهو ما تكرار له هذه اللفظة لوجود الفصل والتفات ووقع فى رواية على بن مسهر فدخلت وهى واضحة (فوجد) فى منزله (أبنا فى قدح فقال من أين هذا اللبن قالوا أهدها لك فلاننا وفلاننا) قال فى الفتح لم أقف على اسم من أهدها (ثم قال) يا أبا هريرة قلت لبيك يا رسول الله قال الحق) أى الطلق (الى أهل الصفة فأتاهم فى قال) أبو هريرة (وأهل الصفة) أصحاب الاسلام لا يأتون الى أهل ولا مال ولا على أحد) تعميم بعن تخصيص شامل للأقارب وغيرهم وعند ابن سعد من مرسل يزيد بن عبد الله بن قسط كان أهل الصفة ما سافروا لامنازل لهم فكانوا ينامون فى المسجد لئلا يأتوا

لهم غيره (إذا أتته) صلى الله عليه وآله وسلم (صدقة بعثهم إليهم) يخصهم بها (ولم يتناول منها شيئاً) وإذا أتته هدية أرسل إليهم ليحضر وعنده (وأصاب منها واشركهم فيها) لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة قال أبو هريرة (فساء في ذلك) أي قوله ادعهم لي (فقلت) في نفسي هذا قليل (وما هذا إلا) أي وما قدره (في أهل الصفة) وأين يقع هذا منهم وأورسول الله (كنت أحق أن أصيب من هذا اللبن شربة اتقوى بها) زاد روح بوي ويلبقي (فاذا جاء) من أمرني بطابه (أمرني) صلى الله عليه وآله وسلم ٣٦٢ (فكنت أنا أعطيهم) قال في السكواكب وإنما كان أبو هريرة

يفعل ذلك لانه كان يخدعهم النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم (وما  
عسى ان يلقى من هذا الابن)  
اى يصل الى بعد ان يكفوا منه  
والظاهر ان كلمة عسى مقعومة  
(ولم يكن من طاعة الله وطاعة  
رسوله صلى الله عليه وآله وسلم  
بدفاتيتهم فدعوتهم فاقبلوا  
فاستأذنوا) في الدخول (فاذن  
لهم) صلى الله عليه وآله وسلم  
(واخذوا بحاجتهم من البيت)  
اى وجلس كل واحد منهم في  
الجلس الذي يليه قال في الفتح  
ولم أقف على عددهم اذ ذلك  
(قال) عليه الصلاة والسلام  
(يا اباهر قلت لبيك يا رسول الله  
قال خذ) هذا القدر اى الذى  
فيه اللبن (فاعطهم فاختذت  
القدر فجعلت اعطيه الرجل  
فيشرب حتى يروى ثم يرد على  
القدر فاعطيه الرجل الذى  
يليه (فيشرب حتى يروى ثم يرد  
على القدر فيشرب حتى يروى ثم  
يرد على القدر) يتكرر ارفيشرب  
ثلاثا (حتى انتهيت الى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم وقد روى

هذا الجواب كان قبل نزول قوله تعالى ولانا كما وانا لم يذكر اسم الله عليه قال ابن عبد البر وهو تعلق ضعيف وفي الحديث نفسه ما يرده لانه امرهم فيه بالتسمية عند الكل فدل على ان الآية كانت نزلا بالامر بالتسمية وايضا فقد اتفقوا على ان الانعام مكينة وان هذه القصة جرت بالمدينة وان الاعراب المشار اليهم في الحديث هم بادية اهل المدينة قوله جارية في رواية امة وفي رواية امرأة ولاتنا في بين الروايات لان الرواية الاخيرة اعم فيؤخذ بقول من زاد في روايته صفة وهي كونها امة قوله فامرهم باكلها فيه دليل على انها تحل ذبيحة المرأة واية ذهب الجمهور وقد نقل محمد بن عبد الحكم عن مالك كراهته وفي المدونة جوازها وفي وجهه للشافعية بكره ذبح المرأة الاضحية وعند سعيد بن منصور بسند صحيح عن ابراهيم النخعي انه قال في ذبيحة المرأة والصبي لاباس اذا طاق الذبيحة وحفظ التسمية وفيه جواز ما ذبح بغير اذن مالكه واية ذهب الجمهور وخالف في ذلك طائفة وعكس كرامة واسحق واهل الظاهر واليه يخالف البخاري ويدل لما ذهبوا اليه ما أخرجه أحمد وأبو داود بسند قوي من طريق عاصم بن كليب عن ابيه في قصة الشاة التي ذبحتها المرأة بغير اذن صاحبها فامتنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أكلها لكنه قال اطعموها الاسارى ولولم تكن مذكنا لما امر باطعام الاسارى لانه لا يبيع لهم الا ما يحل قوله فذبحوها بجمرة أى بمحجر أبيض وقيل هو الذي تقدح منه النار قوله الا الظرار بالمحمة بعد هارا أن مهملتان بينهما ما ألف جمع ضرر وهى الحجارة كذا في النهاية قال فى القاموس الظرب بالكسر والظرو والظرة الجرا والمذكور المحمد منه الجمع طرار وطار قالوا بالظرة بالكسر الجرة تقدح به النار وبالفتح كسر الجردى الحد قوله وشقة العصاب بكسر الشين المججمة أى ما يشق منها ويكون محمدا قوله امر الدم بفتح الهمزة وكسر الميم وبالراء مخففة من امار الشئ وما راذا جرى وبكسر الهمزة وسكون الميم من مرى الضرع اذا مسحه ليد قال الخطابي المحدثون يروونه بتشديد الراء وهو خطأ انما هو بضم الراء من مرى الناقة اذا حلبتها قال ابن الاثير يروى امر بر من مظهرين من غير ادغام وكذا فى التلخيص انه بر من مهملتين الاولى مكسورة ثم نقل كلام الخطابي قال وأجيب بان التثقيب لكونه ادغم أحد الراءين فى الاخرى على الرواية الاولى (وعن رافع بن خديج قال قلت يا رسول الله انا فى العمد وغدا وليس معن امدى فقال

القوم كلهم) قرينة المقابلة لانه يدل على انه اعطاهم واحدا بعد واحد الى أن كان آخرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فاخذ القدح) وقد بقيت فيه فضله (فوضعه على يده) الكريمة (فنظر الى قتبسم) اشارة الى انه لم يقضه شي مما كان يظن فوائده من اللبن (فقال يا ابا هر قلت لبيك يا رسول الله قال بقيت انا واثق صدقت يا رسول الله قال اعد فاشرب فعدت فشربت فقال اشرب فشربت فما زال يقول اشرب حتى قات لا والذي بعثك بالحق ما جدد له مسلكا قال فارني فاعطيته القدح الحمد لله عز وجل على البركة وظهور المعجزة في اللبن المذكور حيث روى القوم كلهم وافضلوا (وسمى) الله (وشرب الضمان) ففسر من الفضلة وفيها كما قال في الفتح اشعار بانها بقي بعد شربه شيء فان كانت حقة وظنة فله

أعلمه المني نبي بالبيت من أهل صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث فوالله لأكثر ما لا يخفى على المتأمل قال في الفتح فيه استهجاب  
الشرب عن القعود وفيه معجزة عظيمة من تكثير الطعام والشرب ببركته صلى الله عليه وآله وسلم وفيه جواز الشبع ولو بلغ  
أقصى غايته أخذ من قول أبي هريرة لا جملته مسل كما وثق بالبر الذي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك خلافاً لما قال بتصرعه  
وإذا كان ذلك في اللبن معرقته ونحوه فكيف مما من الأغذية الكثيرة لكن يحتمل أن يكون ذلك خاصاً بما وقع في تلك  
الحالة فلا يباس عليه وقد ورد الترمذي عقب حديث أبي هريرة هذا ٣٦٣ حديث ابن عمر رفعه أكثرهم شعباً في الدنيا

أطولهم جوعاً يوم القيامة وقال  
حسن وفي الباب عن أبي بصير  
قال أخرجه الحاشيكم وضعفه  
أحمد وفي الباب حديث المقدم  
ابن معديكر برفعه ما لا ابن  
آدم وعاء شرا من بطنه الحديث  
أخرجه الترمذي أيضاً وقال  
حسن صحيح ويمكن الجمع بأن  
يحمل الزجر على من يخذل الشبع  
عادة لما يترتب على ذلك من  
الكسل عن العبادة وغيرها  
ويحمل الجواز على من وقع له  
ذلك نادراً ولا سيما بعد شدة جوع  
واسعة حاصل شيء بعده عن  
قرب وفيه أن كتمان الحاجة  
والتلويح بها أولى من اظهارها  
والتضرع بها وفيه كرم النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وإيثاره  
على نفسه وأهله وخادمه وفيه  
ما كان بعض الصابية عليه في  
زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم من ضبط الحال وفضل أبي  
هريرة وتوقفه عن التصريح  
بالقول وكذا قوله بالاشارة الى  
ذلك وتقديم طاعة النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم على حظ

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما نهى الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ما لم يكن سناً وظفرا  
وسأخذكم عن ذلك ما السن فعظم وأما لطف رفدي الحبشة رواه الجماعة \* وعن  
شاذ بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله كتب الاحسان على  
كل شيء فإذا قلتم فاحسنوا والقلة وإذا ذبحتم فاحسنوا الذبح وليبدأ أحدكم شفرته  
وليرج ذبيحته رواه أحمد وسلم والنسائي وابن ماجه \* وعن ابن عمر ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم امر ان تصد الشفار وان تبارى عن الهائم وقال اذا ذبح أحدكم  
فليجهز رءاه أحمد وابن ماجه \* وعن أبي هريرة قال بعث رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم بديل بن ورقاء الخزاعي على جبل أورد يصيح في فجاء مني الا ان الذكاة في الحلق  
واللينة ولا تجعلوا الانفس ان ترهق ويايام منى ايام كل وشرب وبعال رواه الدارقطني  
حديث ابن عمر في اسناده عند ابن ماجه ابن لهيعة وفيه مقال معروف ويشهد له  
الحديث الذي قبله وحديث أبي هريرة في اسناده سعيد بن سلام العطار قال أحد كذاب  
وقد تقدم ما يشهد له في صلاة العيد قوله اناني العدو غدالة عرف ذلك بخبر أو بقرينة  
قوله وليس معنا مدى بضم الميم مختلف متصور جمع مدية بسكون الدال بعدها فتحائية  
وعلى السكين سميت بذلك لانها تقطع مدى الحيوان أي عمره والرابط بين قوله نلقى العدو  
وليس معنا مدى يحتمل أن يكون مراده انهم اذا القوا العدو صاروا بصددهم يغتصروا  
منهم ما يذبحونه ويحتمل أن يكون مراده انهم يحتاجون الى ذبح ما يذبحونه لانه لمة ووايه  
على العدو اذا القوه قوله ما أنهر الدم أي أساله وصبه بكثرة شبهه بجرى الماء في النهر  
قال عياض هذا هو المشهور في الروايات بالراء ذكره أبو ذر بالراء وقال النهزمي معنى الدفع  
وهو غريب ومما وصلته في موضع رفع بالابتداء وخبره فكلوا والتقدير ما نهى الدم  
فهو حلال فكلوا ويحتمل أن تكون شرطية ووقع في رواية اسحق عن الثوري كل ما نهى  
الدم ذكاة وما في هذا وموتة قوله وذكر اسم الله عليه فيه دليل على اشتراط التسمية  
لانه علق الاذن بجموع الاخرين وهم الانهار والتسمية والعلق على شيئين لا يمكن في  
الاجتماعهما ما ينتفي باثناء أحدهما وقد تقدم الكلام على ذلك قوله وسأخذكم  
اختلاف في هذا هل هو من جملة الرفوع أم مدرج قوله اما السن فعظم قال البيضاوي

نفسه مع شدة احتياجه وفضل أهل الصفة وفيه ان المدعو اذا وصل الى دار الداعي لا يدخل بغير استئذان وفيه جلوس كل  
أحد في المكان الاذني وفيه اشعار بالازمة الى بكر وعمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ودعاء الكبير خادمه بالكنية وفيه  
ترخيم الاسم والعمل بالقراءة وجواب المنادي بالسبك واستئذان الخادم على مخدومه اذا دخل على منزله وسؤال الرجل عما  
يجده في منزله مما له ليرتب على ذلك مقتضاه وقبول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الهدية وتناولها وإيثاره ببعضها  
الفقرى وامتناعه من تناول الصدقة ووضعه لها فيمن يستحقها وشرب الساقى آخر وشرب صاحب المنزل بعده والمجد على التمس  
والتسمية عند الشرب (وعنه أيضاً) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اربزني

آل محمد قونا) ولم الترمذي والنسائي اللهم اجعل رزق آل محمد قونا قال في القح وهو المعقدان اللفظ الاول صالح لان يكون دعاء بطلب القوت في ذلك اليوم وان يكون لهم القوت ذاك بخلاف اللفظ الثاني فانه يعين الاحتمال الثاني وهو الدال على الكفاف قال ابن بطل وفيه فضل الكفاف وأخذ الباقية من الدنيا والزهديا فوق ذلك رغبة في توفيرهم الآخرة وايدارا لما ينبغي على ما ينبغي فينبغي ان تقتدى به أمته في ذلك وقال القرطبي معنى الحديث انه طالب الكفاف فان القوت ما يقوت البدن ويكفي عن الحاجة وفي هذه الحالة ٣٦٤ سلامة من آفات الغنى والفقر جميعا والله أعلم والحديث أخرجه مسلم

في الزكاة الترمذي في الزهد والنسائي في الرقائق (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (ولم ينجي أحدا منكم عمله) أي لن يخلص (قالوا) ولأننا يا رسول الله قال ولأننا الآن يتقدم في الله) أي يستترى الله (برجعة) منه وفي رواية أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب فامنكم أحد ينجي عمله وأخرجه أبو نعيم من طريقه وعن أبي هريرة بالنظر ان يدخل أحدا عمله الجنة أخرجه البخاري في كفارة المريض وأخرجه مسلم أيضا كلفظ حديث عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سدوا وقاربوا وأبشروا فانه لا يدخل أحد الجنة عمله قالوا ولأننا يا رسول الله قال ولأننا الآن يتقدم في الله بغيره ورجعة وسلم من طريق ابن عون عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ليس أحد منكم ينجي عمله وفي لفظ انه ان يجيأ أحد منكم بعمله وله من حديث جابر لا يدخل أحد

هو قياس حديث منه المقدمة الثانية أشهرها عندهم والتقدير ما لا السن فاعظم وكل عظم لا يحل الذبح به وطوى النتيجة دلالة الاستثناء عليها وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط هذا يدل على انه عليه السلام كان قد قرر كون الذكاة لا تحصل بالعظم فلذلك اقتصر على قوله فعظم قال ولم أربعد البحث من نقل للمنع من الذبح بالعظم معنى يعقل وكذا وقع في كلام ابن عبد السلام وقال النووي معنى الحديث لا تذبحوا بالعظام فانما تعبس بالدم وقد نهيتم عن تعبس الانها زاد اخوانكم من الجن وقال ابن الجوزي في المشكل هذا يدل على ان الذبح بالعظم كان معهودا عندهم انه لا يجزى وقررهم الشارع على ذلك قوله واما الظفر فدى الحبشة أي وهم كذا وقد نهيتم عن التشبه بهم قاله ابن الصلاح وتبعه النووي وقيل نهي عنهم لان الذبح بهم تعذيب للعوان ولا يقع به غالبه الا الخنق الذي هو على صورة الذبح واعترض على الاول بانه لو كان كذلك لامتنع الذبح بالسكين وسائر ما يذبح به الكندار وأجيب بان الذبح بالسكين هو الاصل واما ما يلحق بها فهو الذي يعده برفقه التشبه ومن ثم كانوا يسألون عن جواز الذبح بغير السكين وروى عن الشافعي انه قال السنن انما يذبح بها اذا كانت متمزعة فاما وهي ثابتة فلوز يذبح بها الكائنات مخنقة يعني فدل على عدم جواز التذكية بالسن المتمزعة بخلاف ما نقل عن الحنفية من جوازه بالسن المفصلة قال واما الظفر فلو كان المراد به ظفر الانسان اقل قال فيه ما قال في السنن لكن اظاهر انه اراد به الظفر الذي هو طيب من بلاد الحبشة وهو لا يقوى فيكون في معنى الخنق قوله فاحسنوا القتل بكمسر القاف وهي الهمة والحالة قوله فاحسنوا الذبح قال النووي في شرح مسلم وقع في كثير من النسخ أو أكثرها فاحسنوا الذبح بفتح الذا ل بغيرها وفي بعضها الذبحة بكمسر الذا ل وبالهاء كآلته وهي الهمة والحالة قوله وليحذ بضم الميم يقال أحد السكين وحدها واستحدها بمعنى ولبح ذبيحته باحد السكين وتجميل امرها وغير ذلك قوله وأن توارى عن البهائم قال النووي ويستحب ان لا يحد السكين بحضور الذبيحة وان لا يذبح واحدة بحضور أخرى ولا يجزى الى مذبحها قوله فليجهز بالجيم والزاي أي يسرع في الذبح قوله واللينة هي المهر من البهائم وهي بفتح اللام وتشديد الميم واحدة قوله ولا تعجلوا الانفس ان تزهق بالزاي أي لا تسرعوا في شئ من الاعمال المتعلقة

بالذبيحة هذا النقص من الشئ الخاص منه قال ابن بطل في الجمع بين هذا الحديث وقوله تعالى تلك الجنة التي أورثوها بما كنتم تعملون ما ملخصه ان تحمل الآية على ان الجنة تنال المنازل فيها بالاعمال فان درجات الجنة متفاوتة بسبب تفاوت الاعمال وان يحمل الحديث على دخول الجنة والخلود فيها ثم أورد على هذا الجواب قوله تعالى سلام عليكم ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون فصرح بان دخول الجنة أيضا بالاعمال وأجاب بانه لفظ مجمل بينه الحديث والتقدير ادخلوا منزلة الجنة وقصروها بما كنتم تعملون وليس المراد بذلك اصل الدخول ثم قال ويجوز ان يكون الحديث محض التفسير الآية والتقدير ادخلوها بما كنتم تعملون مع رجعة الله لكم وقضاه عليكم لان اقسام منازل الجنة

برحمته وكذا أصل دخول الجنة برحمته حيث ألهم العاملين ما لا يؤا به ذلك ولا يتلو شئ من مجازاته تعالى لعباده من رحمته وفضله وقد تفضل عليهم ابتداءً بإيجادهم ثم برزقهم ثم بتعليمهم وقال عباس بن طريق الجمع أن الحديث فسر ما أجل في الآية فذكر فحوا من كلام ابن بطال الأخبر وأن من رحمة الله توفيقه للعمل وهدايته للطاعة وكل ذلك ليستحقه العامل بعمله في الآية بل بفضل الله وبرحمته وقال ابن الجوزي يتحصل عن ذلك أربعة أجوبة الأولى أن التوفيق للعمل من رحمة الله ولولا رحمة الله السابقة ما حصل الإيمان ولا الطاعة التي تحصل بها النجاة الثاني أن منافع ٣٦٥ العبد لا يسد فعمله مستحق لمولاه فلما أنعم عليه من الجزاء فهو من فضله

الثالث جاء في بعض الأحاديث أن نفس دخول الجنة برحمة الله واقتسام تلك الدرجات بالأعمال الرابع أن أعمال الطاعات كانت في زمان يسير والثواب لا يستند والانعام الذي لا يستند بالفضل لا يقابل الأعمال وقال الكرمانى الباء في قوله بعمله ليست للابسية بل للأصاقي أو المصاحبة أى أورتقوها ملازمة أو مصاحبة أولم تقابلها نحو أعطيت الشاة بدرهم وبهذا الأخير جزم الشيخ جمال الدين بن هشام في المغنى فسبق إليه فقالت رد الباء للمقابلة وهى الداخلة على الأحوال كاشتريته بالف ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدرهنا للابسية كما قالت المعتزلة وكما قال الجميع فى أن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطى يعرض قد يعطى مجازا بخلاف المسبب فلا يوجد بدون السبب قال وعلى ذلك يفتنى التعارض بين الآية والحديث قلت سبقه الى ذلك الحافظ ابن

بالذبيحة قبل أن تموت (وعن ابن عباس وأبي هريرة قالان سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن شريطة الشيطان وهى التى تذبج فيقطع الجلود ولا تفرى الاوداج رواه أبو داود • وعن أسماء ابنة أبي بكر قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافا كأنه متفق عليه • وعن أبي العشراء عن أبيه قال قلت يا رسول الله انما تكون الذكاة الا فى الحلق والالبه قال لو طعنت فى فخذها لاجزأتك رواه النجاشية وهذا فيما لم يقدر عليه • وعن رافع بن خديج قال كأمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى سفر فاستدبعه من ابن القوم ولم يكن معهم خيل فرما رجل بسهم فخبسه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان هذه البهائم أوابد كأوابد الوحش فافعل منها هذا فافعلوا به هكذا رواه الجماعة) حديث ابن عباس وأبي هريرة قال المنذر فى اسناده عمرو بن عبد الله الصنعائى وقد تكلم فيه غير واحد وحديث أبي العشراء قال الترمذى حديث غريب لا يعرفه الا من حديث حماد بن سلمة ولا يعرف لأبي العشراء عن أبيه غير هذا الحديث قال الخطابي وضعفوا هذا الحديث لأن رواه نحوه ولون وأبو العشراء لا يدرى من أبوه ولم يرو عنه غير حماد بن سلمة قال فى التلخيص وقد تفرد حماد بن سلمة بالرواية عنه وعن أبي العشراء على الصحيح وهو لا يعرف حاله قوله عن شريطة الشيطان أى ذبيحته وهى المذكورة فى الحديث والتفسير ليس من الحديث بل زيادة رواها الحسن بن عيسى أحد رواة كاصرح به أبو داود فى السنن قال فى النهاية شريطة الشيطان قبل هى الذبيحة التى لا يقطع أوداجها ولا يستقصى ذبحها وهى من شرط الختام وكان أهل الجاهلية يقطعون بعض حلقها ويتركه كونها حتى تموت وانما اضافها الى الشيطان لانه هو الذى سألهم على ذلك وحسن هذا الفعل لديهم وسوله لهم انتهى قوله عن أبي العشراء بضم العين المهملة وفتح الشين المعجمة قال أبو داود واسمه عطارد ابن بكرة ويقال ابن قهظم ويقال اسمه عطارد بن مالك بن قهظم قوله لو طعنت فى فخذها الخ قال أهل العلم بالحديث هذا عند الضرورة كالتردى فى البحر واشباهه وقال أبو داود بعد أخرجه هذا الا يصح الا فى المتردية والمنافرة والتوحشة قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرسافيه ان النحر يجزئ فى الخيل كما يجزئ فى الابل

القيم فى كتاب منافع دار السعادة فقال الباء المقتضية للدخول غير الباء الماضية فالاولى للابسية الداخلة على ان الاعمال سبب الدخول المقتضية كاقضاء سائر الاسباب لمساياتها والثانية بقاء المعاوضة نحو اشتريت منه بكذا فاخبر ان دخول الجنة ليس فى مقابلة عمل أحد وانه لورحمة الله تعالى لعبده لما أدخله الجنة لان العمل بمجرد ولو تنهاى لا يوجب بمجرد دخول الجنة ولان يكون عوضا لاله ولو وقع على الوجه الذى يحبه الله لا يقاوم نعمة الله بل جميع العمل لا يوازي نعمة واحدة فتبقى سائر نعمة مقتضية لشكرها وهو لم يوفها حق شكرها فلو عذبه فى هذه الحالة لعذبه وهو غير ظالم واذا رجمه فى هذه الحالة كانت رحمة خير امن عمله كما فى حديث أبي بن كعب الذى أخرجه أبو داود وابن ماجه فى ذكر القدر فقهه لوان الله عذب أهل هواه

وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم لهم ولورسهم كانت رحمة خير لهم الحديث وهذا فصل الخطاب مع الجعربة الذين أنكروا أن تكون الاعمال سببا في دخول الجنة من كل وجه والقدورية الذين زعموا أن الجنة عوض العمل وأنهم اتهمه وأن دخولها ببعض الاعمال والحديث يطرد دعوى الطائفتين والله أعلم قال في الفتح ويظهر لي في الجمع بين الآية والحديث جواب آخر وهو أن يحمل الحديث على أن العمل من حيث هو عمل لا يستفيد به العامل دخول الجنة ما لم يكن مقبولا وإذا كان كذلك فأمر القبول إلى الله تعالى وإنما يحصل برحة الله من ٣٦٦ يقبل منه وعلى هذا ففي قوله بما كنتم تعملون أي تعملونه من

العمل المقبول ولا يضر بعد هذا أن تكون الباء للمصاحبة أو الاصاق أو المقابلة ولا يلزم من ذلك أن تكون سببية ثم رأيت النووي جزم بأن ظاهر الآيات أن دخول الجنة بسبب الاعمال والجمع بينهما وبين الحديث أن التوفيق للأعمال والهداية للأخلاق لا من فيها وقبولها إنما هو برحة الله وفضله فيصح أنه لم يدخل الجنة بمجرد العمل وهو مراد الحديث ويصح أنه دخل بسبب العمل وهو من رحمة الله تعالى ورد الكرماني الأخير بأنه خلاف صريح الحديث وقال المازري ذهب أهل السنة إلى أن إثابة الله تعالى من أطاعه بفضل منه وكذلك انتقامه من عصاه عدل منه ولا يشترط واحد منهما إلا بالسمع وله سبحانه أن يعذب الطائع وينعم العاصي ولكنه أخبر أنه لا يفعل ذلك وخبره صدق لا خلاف فيه وهذا الحديث يقوى مقاماتهم ويرد على المعتزلة حيث أثبتوا بغيره ولهم اعراض الاعمال ولهم في ذلك

قال ابن التين الأصل في الآيات الصراحة في الشاة ونحوها الذبح وأما البقرة فجاء في القرآن ذكر ذبحها وفي السنة ذكر نحرها واختلاف في ذبح ما ينحر ونحر ما يذبح فأجازته الجمهور ومنع منه ابن القاسم قوله فذبحه أي نحره وهو يفتح النون وتشديد الدال قوله فذبحه أي أصابه السهم فوقف قوله أو أذبحه أي بالمدوكسر الموحدة أي غريزة يقال جاء فلان بأذية أي بكلمة أو فعله منفرة يقال أذيت بفتح الموحدة تأذيتهم وأبجوز البكر ويقال تأذيت أي توحشت والمراد أن لها توحشا وفي الحديث جواز أن كل ما رمى بالسهم فخر في أي موضع كان من جسده بشرط أن يكون وحشيا ومتوحشا وإلى ذهب الجمهور ورؤى عن مالك والليث وسعيد بن المسيب وربيعة أنه لا يصلح إلا كل ما توحش الآية ذكية في حلقة أو لبته

(باب ذكاة الجنين ذكاة أمه)\*

عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الجنين ذكاة أمه رواه أحمد والترمذي وابن ماجه • وفي رواية قلنا يا رسول الله نحر البقرة ونذبح البقرة والشاة في بطنها الجنين أنلقه أم نأكل قال كلوه إن شئتم فأنذ كذا ذكاة أمه رواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وصححه وضعفه عبد الحق وقال لا يحتج بأسانيد هذه كلها وذلك لأن في بعضها إجمالا ولكن أقل أحوال الحديث أن يكون حسنا فغيره لكثرة طرقه ومجالدائس في الطريق التي أخرجهما الترمذي وأبو داود منها وقد أخرجه أحمد من طريق أبي إسحاق ضعيف والحاكم أخرجه من طريق فيها عظمى عن أبي سعيد وعظمى فيه لين وقد صححه مع ابن حبان ابن دقيق العيد وحسنه الترمذي وقال في الباب عن علي بن عبد السلام وابن مسعود وأبي أيوب والبراء وابن عمر وابن عباس وكعب بن مالك وزاد في التلخيص عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة أما حديث علي فاخرجه الدارقطني بأسانيد فيه الحرف الأعور وموسى بن عمار السكوني وهما ضعيفان وأما حديث ابن مسعود فاخرجه أيضا الدارقطني بسند رجاله ثقات إلا أحمد بن الحجاج بن الصامت فإنه ضعيف جدا وأما حديث أبي أيوب فاخرجه الحاكم في اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وأما حديث البراء فاخرجه البيهقي وأما حديث ابن عمر فاخرجه الحاكم والطبراني في الاوسط وابن حبان في الضعفاء وفي

خطب كثير وتفصيل طويل انتهى قال الكرماني إذا كان الناس لا يدخلون الجنة إلا برحة الله فوجه اسناده

مخصص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالذكرة أنه إذا كان مقطوعا له بأنه يدخل الجنة ثم لا يدخلها إلا برحة الله فغيره يكون في ذلك بطريق الأولى وسببه إلى تقرير ذلك الرافعي في أماليه فقال لما كان أجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الطاعة أعظم وعمله في العبادة أقوم قيل له لو أنت أي لا يضيعك عملك مع عظم قدره فقال لا إلا برحة الله وقد ورد جواب هذا السؤال بعينه من لفظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند مسلم من حديث جابر بلفظ لا يدخل أحد منكم عمله الجنة ولا يجبره من النار ولا أنا إلا برحة الله تعالى وقال الرافعي في الحديث أن العامل لا يضيع له أن يتسكى على عمله في طاب النجاة وينال الدرجات لأنه إنما عمل

بتوفيق الله وانما ترك المعصية بعصمة الله فكل ذلك بفضل ورحمة (سددوا) أى اقصدوا السداد أى الصواب ولمسلم ولكن سددوا ومعنى الاستدراك أنه قد ينهم من النفي المذكور نفي فائدة العمل فكانه قيل بل له فائدة وهو ان العمل علامة على وجود الرحمة التي تدخل الجنة فاعملوا واقصدوا بعملكم الصواب وهو اتباع السنة المطهرة من الاخلاص وغيره ليقبل عملكم فتتزل عليكم الرحمة (وقاربوا) أى لا تفرطوا في العبادة لئلا يفضى بكم ذلك الى اللال فتتركوا العمل فتفرطوا (واغدوا) أى سيروا من أول النهار (ودروا) ٣٦٧ سيروا من أول النصف الثاني من النهار (وشى)

وفي الفتح وشى بالنصب به فعل محذوف أى افعلوا شياً (من الدلبة) بضم الدال وسكون اللام وفتح بعده ما جيم سير الليل يقال سار دلبة من الليل أى ساعة فلذلك قال شيان من الدلبة لعسر سير جميع الليل وكأن فيه إشارة الى صيام جميع النهار وقيام بعض الليل والى أعم من سائر أوجه العبادة والى الحث على الرفق في العبادة (والقصد القصد) بالنصب على الاغراء أى الزموا الطريق الوسط المعتدل وأخرج ابن ماجه من حديث جابر قال مر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجل يصلي على ضررة فأتى ناحية فحك ثم انصرف فوجده على حاله فقام يجمع يديه ثم قال أيها الناس عليكم القصد عليكم القصد (تبلغوا) المنزل الذي هو مقصدهم والقصد الثاني تأكيده وقسبه المتعبدين بالمسافرين لان العابد كالمسافر الى محل اقامته وهو الجنة وكأنه قال لا تستوعبوا الاوقات كلها بالسير بل اغتموا

اسناده محمد بن الحسن الواسطي ضعفه ابن حبان وفي بعض طرقه عنه محمد بن اسحق وفي بعضها أحمد بن عصام وهو ضعيف وهو في الموطأ موقوف وهو أصح وأما حديث ابن عباس فرواه الدارقطني وفي اسناده موسى بن عثمان العبدى وهو مجهول وأما حديث كعب بن مالك فأخرجه الطبراني في الكبير وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف وأما حديث جابر فأخرجه الداريمى وأبو داود وفي اسناده عبد الله بن أبي الزناد القداح عن أبي الزبير والقداح ضعيف وله طرق أخرى وأما حديث أبي امامة وأبي الدرداء فأخرجهما الطبراني من طريق راشد بن سعد وفيه ضعف وانقطاع وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الدارقطني وفي اسناده عمر بن قيس وهو ضعيف قوله ذكاة الجنين ذكاة أمه مرفوعان بالابتداء والخبر والمراد الاخبار عن ذكاة الجنين بانهم ذكاة أمه فيجلبها كما تجلب الام به او لا يحتاج الى تذكية واليه ذهب الثوري والشافعي والحسن بن زياد وصاحب أبي حنيفة واليه ذهب أيضاً مالك واشترط أن يكون قد أشعر لما في بعض روايات الحديث عن ابن عمر بلفظ إذا أشعر الجنين فذكاه ذكاة أمه وقد تقدم أنه أحمد بن عصام كما تقدم والصحيح أنه موقوف فلا حاجة فيه وأيضاً قدرى من طريق ابن أبي ليلى مرفوعاً ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أول يشعر وفيه ضعف كما تقدمت الإشارة اليه وأيضاً قدرى من طريق ابن عمر نفسه مرفوعاً وموقوفاً كما رواه البيهقي أنه قال أشعر أول يشعر وذهبت العترة وأبو حنيفة الى تحريم الجنين اذا خرج ميتاً وانما الاتقى تذكية الام عن تذكيته محتجين بعموم قوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهو من ترجيح العام على الخاص وقد تقرر في الأصول بطلانه وانكم اعتمدوا عن الحديث بما لا يغنى شيئاً فقالوا المراد ذكاة الجنين كذكاة أمه وردبانه لو كان المعنى على ذلك لكان منصوباً بارتز الخفاف والرواية بالرفع ويؤيده انه روى بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه أى كائنه أو حاصله في ذكاة أمه وروى ذكاة الجنين بذكاة أمه والبلاء للسبيعية قال في التلخيص فائدة قال ابن المنذر انه لم يرو عن أحد من الصحابة ولا من العلماء ان الجنين لا يؤكل الا باستئذان الذكاة فيه الا ما روى عن أبي حنيفة اه وظاهر الحديث انه يجعل بذكاة الام الجنين مطلقاً سواء خرج حياً أو ميتاً فالتمصيل ليس عليه دليل

\*(باب ان ما بين من حى فهو ميتة)\*

أوقات نشاطكم وهو أول النهار وآخره وبعض الليل واربحوا أنفسكم فيما ينتمى ما لا يقطع بكم والحديث من افتراده (عن عائشة رضى الله عنها قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لم أعرف اسم السائل (أى الاعمال احب الى الله قال أودوها وان قل) أى ان كثروا نفل والمراد بالدوام المواظبة العزيمة وهى الاتيان بذلك فى كل شهر أو كل يوم بقصد ما يطلق عليه اسم المداومة عرفاً لا شمولاً لزمته اذ هو غير مقدور وقال صلى الله عليه وآله وسلم فى آخر هذا الحديث اكثروا من الاعمال ما تطيقون أى مع الدوام من غير عجز فى المستقبل ولا ريب ان المديم للعمل ملازم للخدمة فيكثر ترداده الى باب الطاعة فى كل وقت فيجازى بالبر للخدمة تردده فليس هوكن لازم للخدمة مثلاً ثم انقطع وايضاً فان العامل اذا ترك العمل

صار كما عرض بعد الوصل فيتم عرض للذم والبراءة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لو يعلم الكافر بكل الذي عند الله من الرحمة الواسعة (لم يأس) لم يقنط (من الجنة) بل يحصل له الرجاء فيه لأنه يغطي عليه ما يعلو من العذاب العظيم وعبر بالضرار دون الماضي إشارة إلى أنه لم يقع له - لم ذلك ولا يقع لأنه إذا امتنع في المستقبل كان متمتعاً فيما مضى (ولو يعلم المؤمن بكل الذي عند الله) عز وجل (من العذاب لم يأمن من النار) والحديث اشتمل على الوعد والوعيد المقتضيين للرجاء والخوف ٣٦٨ فمن علم أن من صفات الله الرحمة لمن أراد أن يرجوه والانتقام

من أراد أن ينقم منه لا يأمن انتقامه من يرجو رحمة ولا يأس من رحمة من يخاف انتقامه وذلك باعث على مجاهدة السيئة ولو صغيرة ولازمة الطاعة ولو كانت قليلة - قال الحافظ في الفتح فلا يقطع النظر في الرجاء عن الخوف ولا في الخوف عن الرجاء - لا يفتى في الأول إلى المكروه في الثاني إلى المنوط وكل منهما مذموم والمقصود من الرجاء أن من وقع منه تقصير فليحسن ظنه بالله ويرجو أن يحسنه ذنبه وكذا من وقع منه طاعة يرجو قبولها وأما من أخطأ على المعصية راجعاً لعدم المؤاخاة بغير ذم ولا إقلاع فهذا في غرور وما أحسن قول ابن عثمان الجعفي من علامة السعادة أن يطيع ويخاف أن لا يقبل ومن علامة الشقاء أن يعصى ويرجو وأخرج ابن ماجه من حديث عائشة قلت يا رسول الله الذين يؤثون ما أتوا فلو بهم وجلة هو الذي يسرق ويرزق

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما قطع من بهيمة وهي حبة فما قطع منها فهو ميتة رواه ابن ماجه \* وعن أبي واقد الليثي قال قدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وبها أناس يعدمون إلى آيات الغنم واسنة الإبل يحيونهم ما قال ما قطع من البهيمة وهي حبة فهو ميتة رواه أحمد والترمذي ولا بد داود منه الكلام النبوي فقط) حديث ابن عمر أخرجه أيضاً البزار والطبراني في الأوسط من حديث هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عنه واختلف فيه على زيد بن أسلم وقد روى عن زيد بن أسلم مراسلاً قال الدارقطني المرسل أشبهه بالصاب وله طريق أخرى عن ابن عمر أخرجه الطبراني في الأوسط وفيه اعاصم بن عمر وهو ضعيف وحديث أبي واقد أخرجه أيضاً الدارمي والحاكم من حديث عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن زيد بن أسلم عنه وأخرجه أيضاً الحاكم من حديث سليمان بن بلال عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً قال الدارقطني والمرسل أصح وأخرجه البزار من طريق المسور بن الصلت عن زيد بن عطاء عن أبي سعيد الخدري وقال تفرد به ابن الصلت وخالفه سليمان بن بلال فقال عن زيد بن عطاء مرسلاً وكذا قال الدارقطني وقد وصله الحاكم كما تقدم وتابع المسور وغيره عليه خارجة بن مصعب أخرجه بن عدي في الكامل وأبو نعيم في الحلية وأخرجه ابن ماجه والطبراني وابن عدي من طريق تميم الدارمي وأسناده ضعيف كما قال الحافظ قوله فما قطع من الجني بهذه الجملة زيادة الإيضاح والافتقار عن غيرها ما قبلها قوله فهو ميتة فيه دليل على أن البائس من الحي حكمه حكم الميتة في تحريم أكاه ونجاسته وفي ذلك تفاصيل ومذاهب مستوفاة في كتب الفقه قوله إلى آيات جمع آية والجب القطع والاسنة جمع سنم

(باب ما جاء في السمك والجراد وحيوان البحر) \*

(قد سبق قوله في البحر هو الحبل ميتته \* عن ابن أبي أوفى قال قال غزو نافع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات أكل معه الجراد رواه الجماعة إلا ابن ماجه \* وعن جابر قال غزو ناجدش الحبط وأميرنا أبو عبيدة فجعلنا جوعاً شديداً فأتى البحر حوتنا ميتاً لم نر مثله يقال له العنبر فأكلنا منه نصف شهر فأخذ أبو عبيدة عظما من عظامه

فر

قال لا ولكنه الذي يصوم ويتصدق ويصلي ويخاف أن لا تقبل منه وهذا كله متفق

على استصحابه في حال الصحة وقيل الأولى أن يكون الخوف في الصحة أكثر وفي المرض عكسه وأما عند الإشراف على الموت فاستحب قوم الاقتصاد على الرجاء لما يتضمن من الأتقار إلى الله تعالى ولأن المحذور من ترك الخوف فقد تعذر فيه بن حسن الظن بالله لرجاء عفو ومغفرته ويؤيده حديث لا يموت أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله وقال آخرون لا يمل جانب الخوف أصلاً بحيث يجزم بأنه آمن ويؤيده ما أخرج الترمذي عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل على شاب وهو في الموت فقال له كيف تجدك قال أرجو الله وأخاف ذنوبي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أجمعنا في قب عبيد في هذا الموطن

والشرب وما نرمايتأتى بالقم من  
القم قال ومن يحفظ ذلك

فَقَالَ كَاوَارِزْقَا خُزَّيْجَةُ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لَكُمْ اطعموا ناناں كان معكم فانا به بعضہ۔ م۔ بشی

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحل لنا ميتتان ودمان فأما الميتتان فالحوت

لقد ارفطى ايصا من روايه عبد الله بن زيد بن اسلم عن ابيه باساده قال احمد وابو

ما في العلم آدم واولاد ادم من ذكركم الخادم عن آدم بن محمد بن علي بن ابي

ما اصطد وطعامه مارى به وقال ابن عباس طعامه صيته الا ما قدرت منها قال ابن

من جـ - لود كلاب المأفـ ~~كر~~ من البخاري في صحيحه الحديث الذي أشار اليه

عبد الرحمن بن زيد بن اسلم آخر جـه أيضا الشافعي والبيهقي ورواه الدارقطني أيضا من رواية سلمة بن لاوي عن زيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وسلم كذا نصه الدارقطني

وفي رواية عن أحمد أنه قال حدثني هذا منكر وقال البيهقي رفع هذا الحديث أولاد زيد

عبدالله ونداروی عن ابن المديني قال الحافظ فانت رواه الارطقي وابن عدي

ابن مردويه في تنبيه سورة الانعام من طريقه عن زيد بن اسلم لم يلفظ يحمل من المنة

وشبه ما يترتب عليه من الفوز بالجنة وأنه واجب على الله تعالى بحسب الوعد أدناه

حقه وأدخل المشبهه في جنس مودة المشبه به ووجهه فردا من أفرادهم ثم ترك المشبه به ووجهه

• ۱ •

والبصر كذا قال وفي الفتح

على أن النطق باللسان أصل

ينطبق به الافى خير سلم وقال ابن

و فرجه فن و فی شرهما و فی

الهند رسالة مستقلة في شرح

رحم الله مؤلفها رحمة واسعة

المهار بين والتمذى فى الزهد

ما بين لحمه من اللسان والقم

بذلك دخل الجنة وأراد أن يؤكد

والذي صلى الله عليه وآله وسلم لم

فیقوم به ضامن بنده کفیل له یاداء

الملة - الممخدسوا طال أم نصر

1990

(من رضوان الله) ما يرضى الله (لا يلقى) بضم الدال وكسر الهمزة (أما) لا بكلمة (بالا) أى قلبا أى لا ينأى بها بخاطره ولا يفكر في عاقبتها ولا يظن أنها تؤثر شيئا وهو من نحو قوله تعالى وتحيه بونه هينا وهو عند الله عظيم وقد وقع في حديث بلال بن الحرث المزني الذي أخرجه مالك وأصحاب السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم بلفظ أن أحدكم ليتكلم بالكلمة من رضوان الله ما يظن أن يبلغ بها ما بلغت يكتب الله بها رضوانه إلى يوم القيامة وقال في السخط مثل ذلك (يرفع الله) له (بها درجات) كأن يحصل بها دفع مظنة عن مسلم أو تفرج كربة ٢٧٠ (وان اعبد ليتكلم بالكلمة) عند ذي سلطان جائز يريد بها اهلا مسلم

أو المراد أنه يتكلم بكلمة خذا أو يعرض بمسلم بكيفية أو يعجز أو استغنى بغيره وإن كان غير معتقدا وغير ذلك (من حفظ الله) أى لا يرضى الله تعالى به (لا يلقى) لها (بالا) أى يتكلم بها على غفلة من غير تثبيت ولا تأمل (بهموى) يفتح التثنية (بهموى جهنم) قال ابن عبيد البر هي كلمة السوء عند السلطان الجائر وقال ابن عبيد السلام هي الكلمة التي لا يعرف سنها من فهمها فيصير على الإنسان أن يتكلم بما لا يعرف سنها من فهمها قال ابن وهب المراءى بها التلغظ بالسوء والنهش ما لم يرد بذلك بطريق لا يبرأ الله في الحديث وقال النووي في هذا الحديث حدث على حفظ الله أن فينبغي لمن اراد أن يتكلم بكلمة أن يتدبرها قبل أن ينطق فان ظهرت فيه مصلحة تكلم والا أمسك قال في الفتح وهو صريح الحديث الثاني والثالث انتهى يعني حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان يؤمن بالله

الإنسان ومن الدم اثنتان فاما الميتة فالسهم لك والجراد وأما الدم فالسهم لك والطحال ورواه المسور بن الصلت أيضا عن زيد بن أسلم لكنه خاف في أسناده قال عن عطية بن يسار عن أبي سعيد عن فروة أخرجه الخطيب وذكره الدارقطني في العلل والمسور كذلك في الرواية الموقوفة التي صحها أبو حاتم وغيره هي في حكم المرفوع لأن قول الصحابي أحل لنا كذا وحرم علينا كذا مثل قوله أمرنا بكذا ونهينا عن كذا فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لأنها في معنى المرفوع كذا قال الحافظ قوله سبع غزوات في رواية البخاري أوستا ووقع في توضيح ابن مالك سبع غزوات أو غنائى وتكلم عليه فقال الأجود أن يقال أو غنائيا بالتثنية لأن لفظ غنائى وإن كان كلفظ جوارى في أن ثالث حروفه ألف بعدها حرفان فانهم ما ياءونه ويختلفونه في أن جوارى جمع وغنائى ليس بجمع وقد أطال الكلام على ذلك ثم وجد ترك التثنية بتوحيات منها أن يكون حذف المضاف إليه وابقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف قال الحافظ ولم أراظ غنائى في شيء من كتب الحديث قال وهذا الشك في عدد الغزوات من شعبة قوله أنا كل مع الجراد يحفل أن يراد بالعبية مجرد الغزودون ما تبعه من أكل الجراد ويحفل أن يريد مع أكله ويدل على الثاني ما وقع في رواية أبي نعيم في لفظه وبأكله ما هذا يريد على الصيرى من الشافعية حيث زعم أنه صلى الله عليه وآله وسلم عافه بكأف الضب وقد أخرج أبو داود عنه صلى الله عليه وآله وسلم من حديث سلمان أنه قال لا أكله ولا أحره والحواب أنه مرسل ولا بن وهب في ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وآله وسلم مثل من الضب فقال لا أكله ولا أحره وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك قال الحافظ وهذا ليس ثابتا لأن ثابتا قال في نفسه للناسي ليس بشقة ونقل الذوى الاجماع على حل أكل الجراد وفصل ابن العربي في شرح الترمذي بين جراد الخجاز وجراد الاندلس فقال في جراد الاندلس لا يؤكل لأنه ضرر محض وهذا أن ثبت أنه يضرب أكله بأن يكون فيه سمية فتخصه دون غيره من جراد البلاد تعين استثنائه وهذا الجهورى حل أكل الجراد ولو مات بغير سبب وعنه المالكية اشتراط الذكوة وهي هنا أن يكون موته بسبب آدمي أما بأن يقطع رأسه أو بهضه أو يسلي أو يلقى في النار حيا فان مات حيا فانه أو في وعاء لم يصل واحج الجهورى حديث ابن عمر المذكور في الباب ولفظ الجراد جنس يقع

واليوم الآخر فليقل خير أولي صحت رواه البخاري وحديث أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لم يصمت أى سكت عن الزهر وما يجرب إليه (عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) مثل ومثل ما يعنى الله به (البكم والمثل الصفة العجيبة الشأن يوردها البليغ على سبيل التشبيه لإزالة التقريب والتفهيم) كمثل رجل أتى قوما بالتكلم السبع (فقال) لهم أتى (أبى الجهم) اليهود قال لا لم فيه له هذا (يعنى) ذكر العجيبين ارشاد إلى أنه تحق عنده جميع ما ذكره عنه تحق من رأى شيئا بعينه لا يعميه وهم ولا يخاطبهم (وأتى أنا النذير العريان) من التعزى والمراد المنذر الذى تعزى عنه نوبه واخذ برأيه وبذره جوارى رأسه إعلالا بالقومه بالغاية وكان من عادتهم أن الرجل

إذا رأى الغارة فاجتمعهم وأراد أنذروهم يتعري من ثيابه ويشترى بالعلم ان قد بلغهم امرهم ثم صار مثلاً لكل ما يخاف  
مفاجأته وقال ابن بطال المنذر العربيان رجل من خنم جل عليه رجل يوم ذى الخلفة فقطع يده ودم امرأته فانصرف الى قومه  
لخدرهم فضر به المثل في تحقيق الخبر قال في الفتح قلت وسبق الى ذلك يعقوب بن السكيت وغيره وسمى الذي جلى عليه عرف  
ابن عامر اليشكري وان المرأة كانت من بني كنانة وتعتقب باستبعاد تنزيل هذه القصة على لفظ الحديث لانه ليس فيها انه كان عربياً  
وزعم ابن الكلبي ان المنذر العربيان امرأته من بني عامر بن كعب لم يقتل ٣٧١ المنذر بن ماء السماء ولاد بني داود وكان جبار

المنذر خشيت على قومه فركبت  
جلاً ولحققت بهم وقالت انا المنذر  
العربيان ويقال اول من قاله  
أبرهة الحبشي لما أصابته الرمية  
بثمانية ألفي الدين وقد سقط عليه  
وذكر أبو بشر الأحمدي ان زنبورا  
بزأى ونون ساكنة ثم موحدة  
ابن عمرو الخثعمي كان فاكها  
في آل زبيد فارادوا ان يغزوا  
قومه وخشوا ان يذهبهم فغرسه  
اربع مائة نفر فصادف منهم غرة  
فقتل ثيابه وعدا وكان من اشد  
الناس عدوا فأنذر قومه وقال  
غيره الاصل فيه ان رجلاً لاني  
جيشاً فسلبوه واسروه فانقلب  
الى قومه فقال اني رأيت الجيش  
وسلبوني فرأوه ربياً فاطقتوا  
صدقه لانهم كانوا يعرفونه ولا  
يتهمونه في النصيحة ولا جرت  
عادته بالتعري فقطعوا بصدقه  
لهذه القرائن فضرّب النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم لنفسه ولما  
جابه منه لاذلك لما اجابه من  
الخوارق والمججزات الدالة على  
القطع بصدقه تقريرا لانهم  
الخطاطين بما يأتونه ويعرفونه

على الذكر والانثى ويعبر واحد بالتاء وسمى جراد الانه يجرد ما ينزل عليه اولاً له أجرد أى  
ألمس وهو من صيد البر وان كان أصله بحرياً عند الاكثر وقيل انه بحري بدليل حديث  
أبي هريرة انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حج أو غزوة فاستقينا  
رجل من جراد فعملنا فضر به من نعالنا واسواطنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم كلوه  
فانه من صيد البحر أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه باسناد ضعيف وأخرج نحوه  
أبو داود والترمذي من طريق أخرى عن أبي هريرة في أسناده أبو المهزم بضم الميم  
وكسر الزاي وفتح الهاء وهو ضعيف وأخرج ابن ماجه من حديث أنس مرفوعاً ان  
الجراد نثرة حوت من البحر أى عطسته قوله الخياط بالنصرين هو ما يسقط من الورق  
عند ضبط الشجر قوله فأكله بهذا اتم الدلالة والافتراء كل العبارة منه وهم في حال  
الجماعة قد يقال انه لا اضطراب ولا سيما وقد ثبت عن أبي عبيدة في رواية عندهم بلفظ  
وقد اضطربتم فكلوا قال في الفتح وحاصل قول أبي عبيدة انه بنى أولاً على عموم تحريم  
المنة ثم ذكر تخصيص المضطرب بأحدية أكلها اذا كان غير باغ ولا عاد وهم بهذه الصفة  
لانهم في سبيل الله وفي طاعة رسول الله وقد تبين من آخر الحديث ان جله كونه اطلاقاً  
ليس لسبب الاضطراب بل لكونه من صيد البحر لانه صلى الله عليه وآله وسلم منها  
لانهم لم يكن مضطرباً وقد ذهب الجمهور الى اباحة ميتة البحر سواء ماتت بنفسها أو ماتت  
بالاصطياد وعن الحنفية والهادي والقاسم والامام يحيى والمؤيد باقية في أحد قوليه  
انه لا يصل الامامات بسبب آدمى أو بالقائه المسألة أو جزره عنه أو امامات أو قتله حيوان  
غير آدمى فلا يحل واستدلوا بحديث أبي الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ ما أنفأ البحر  
أو جزره عنه فكلوه وماتت فيه وطفاً فلأنا كلوه أخرجه أبو داود مرفوعاً من رواية  
يحيى بن سليم الطائفي عن أبي الزبير عن جابر وقد أسنده من وجه آخر عن ابن أبي ذئب  
عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً وقال الترمذي سألت الجاهلي عنه فقال ليس بمحفوظ  
ويروى عن جابر خلافه انتهى ويحيى بن سليم صدوق سني الحفظ وقال الترمذي ليس  
بأقوى وقال يعقوب اذا حدث من كتابه فحدثه حسن واذا حدث عنه فطافني حديثه  
ما يعرف وينكر وقال أبو حاتم لم يكن بالحافظ وقال ابن حبان في الثقات كان يحطى وقد  
توقع على رفته أخرجه الدارقطني من رواية أبي أحمد الزبير عن الثوري مرفوعاً

وروى عزبان بالموحدة يقال رجل عربان أى فصيح اللسان والاول هو المعروف في الرواية (فالتقاء النجا) بالموحدة  
فيه ما وجد الاولى وقصر الثانية وبالقصر فيها تخفيفاً وبالنصب في الكل على الاغراء اى اطلبوا النجا أو التقاء بان تشرقوا  
الموت فأنكم لا تطيقون مقاومة ذلك الجيش قال الطبري في كلامه انواع من التآكيدات احدها يعنى فاني اقول له وانى  
انا فالتقاء قوله العزبان لانه الغاية في قرب العدو ولانه الذي يختص في اذاره بالصدق (فاطاعة طائفة) وفي رواية فاطماه  
بالتدكير لان المراد به من القوم (فادبلوا) بهمزة قطع وسكون الدال المحملة وبعد اللام المفتوحة جيم مضمومة أى ساووا  
اول الليل أو ساووا الليل كله على الاختلاف في مدلول هذه اللفظة وأما بالوصل والتشديد على ان المراد به آخر الليل فلا يناسب

هذا المقام (على تهلمهم) بفهمين السكينة والثاني ويسكون الها الامهال لكن قال في الفتح انه ليس مرادها هنا وعبر في الفرقة الاولى بالطاعة وفي الثانية بالكذب اموزن بان الطاعة مسبوقة بالتصديق والتكذيب مستتبع للعصيان واسلم على مهلتهم بزيادة التأييد (فقبوا) من العدو (وكذبته طائفة فصحبهم الجيوش) اتاهم صباحا هذا اصله ثم كثر استعماله حتى استعمل فيه من طرق بقية في أي وقت كان (فاجتاحهم) أي استأصلهم أي اهلكهم من تحت الشيء اجوحه اذا استأصلته والاسم الجائحة وهي الهلاك ٣٧٢ واطاقت على الآفة لانهم اهلكوا والحديث أخرجه ايضا في الاعتصام

ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجبت الشهوات) (المسئلة) (منع الشارع من تعاطيه بالاصالة كالتحرر والزنا والسرقة والملاهي فمن هلك الحجاب بارتكاب الشهوات المحرمة كان ذلك سببا لوقوعه في النار اعاذنا الله من ذلك ومن سائر المهالك وعند أبي نعيم حفت بدل يجبت أي غطيت بها وكذا هو عند مسلم في الموضعين من الخفاف وما هو يحيط بالشيء حتى لا يتوصل اليه الا بغطيه فالبينة لا يتوصل اليها الا بقطع مفاوز المكار والنازل لا يصح منها الا بترك الشهوات ويتحقق بذلك الشبهات والاكثر مما ايجحشة ان يوقع في المحرم والمعص لا يوصل الى النار الا بتعاطي الشهوات اذ هي محجوبة بهما فمن هلك الحجاب اقعتم ووصل الى المحبوب وهذا الخبر وان كان بلفظ الخبر فمراد به التهيؤ ومثل ذلك ابن العربي حيث شبه هذا المتعاطي

لكن قال خالفه وكسب وغيره فوقفوه على الثوري وهو الصواب وروى عن ابن أبي ذئب واسمه عيسى بن أمية مرة فرفعوا ولا يصح والصحيح موقوف قال الحافظ واذا لم يصح الامور فاقفوا عارضه قول أبي بكر وغيره يعني المذكور في الباب وقال أبو داود وروى هذا الحديث سفيان الثوري وابو يونس وجاد عن أبي الزبير أوقفوه على جابر قال المنذري وقد أسند هذا الحديث من وجه ضعيف وأخرجه ابن ماجه قال الحافظ أيضا والقاسم يقتضي حله لانه لو مات في البر لا كل بغير مذكية ولو نضب عنه الماء فمات لا كل فكذا اذا مات وهو في البحر ولا خلاف بين العلماء في حل السمك على اختلاف أنواعه وانما اختلفوا فيما كان على صورة حيوان البر كالأدهى والكباب والخزير فعند الحنفية وهو قول الشافعية انه يحرم والاصح عن الشافعية الحل مطلقا وهو قول المالكية الا لغيره في رواية ويحتمل عموم قوله تعالى أحل لكم صيد البحر وحديث هو الطهور وماؤه الحل ميتته أخرجه مالك واحسان السنن وصححه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما وقد تقدم في اول الكتاب وروى عن الشافعية أيضا انه يحل ما يؤكل نظيره في البر وما لا فلا واليه ذهب الهادوية واستثنى الشافعية ما يعيش في البر والبحر وهو نوع الاول ما ورد في منع اكله شيء يخصه كالضفدع وكذا السمكة آخذة في عن قتلها كما ورد ذلك من حديث عبد الرحمن بن عثمان التيمي أخرجه أبو داود والنسائي وصححه الحاكم وله شاهد من حديث ابن عمر عن أبي عامر وأخر عن عبد الله بن عمرو وأخرجه الطبراني في الاوسط وزاد فان نقيتها تسبيح وذكر الاطباء ان الضفدع نوعان يرى وبحري ومن المستثنى القساح والقمرش والتمبان والعقرب والسرطان والسناء ثلاث خضبات والضرر واللاحق من السم النوع الثاني ما لم يرد فيه مانع فيحل لكن بشرط الذكية كالبط وطير الماء قوله ان الله ذبح ما في البحر ليني آدم لفظ البخاري كل شيء في البحر مذبوح وقد أخرجه الدارقطني وابو نعيم في الحجاب مرفوعا قال الحافظ والموقوف أصح وأخرجه ابن أبي عامر في الاطعمة من طريق عمرو بن دينار سمعت شيئا كبيرا يحسف باقه ما في البحر دابة الا قد ذبحها الله ليني آدم وأخرج الدارقطني من حديث عبد الله بن سرجس رفعه ان الله قد ذبح كل ما في البحر ليني آدم وفي سنده ضعف والطبراني من حديث ابن عمر ورفعه فهو وسنده ضعف وأخرج عبد الرزاق بسنده من جريد بن عمرو

لشهوة لا داعي عن التقوى الذي قد أخذت الشهوات بسببه وبصره فهو رها ولا يرى النار التي هي فيها ثم لاستسلام الجاهل والغفلة له على قلبه بالطائر الذي يرى الحبة في داخل الفخ وهي محجوبة ولا يرى الفخ لغلبة شهوة الحبة على قلبه وتعلق بالهيا (وجبت الجنة بالمكاره) مما أمر المكاتبه كعبادة نفسه في العبادات والصبر على مشاقها والمحافظة عليها وكظم الغيظ والاحسان الى الناس والصبر على المصيبة والتسليم لامر الله فيها واجتناب المنهيات والطلق عليه امكاره لما شتم على العامل وصعبته عليه وقال في الفتح وهو أي هذا الحديث من جواب كل صلى الله عليه وآله وسلم ويدين بلاغته في ذم الشهوات وان طالبها النفوس والجنس على الطاعات وان كرهها النفوس وشقت عليها وقد ورد ايضا ذلك من

[illegible][illegible]

فجرالنفلة) وهو السهر الذي تدخل فيه اصبع الرجل ويطلق ايضاً على كل سهر وفيه القدم من الارض (والنار) اذا عضه  
 (مثل ذلك) قال ابن بطال نفسه ان الطاعة موصلة الى الجنة وان المعصية مقربة الى النار وان الطاعة او المعصية قد تكون في  
 ايسر الاشياء وتقدم في هذا المعنى قريباً حديث ان الرجل يستكلم بالكلمة الحديث فينبغي للمراء لا يزدني قليل من الخير ان  
 ياتيه ولا في قليل من الشر ان يجتنبه فانه لا يعلم الحسنه التي يرحمها الله بها ولا السيئة التي يسخط الله عليها وقال ابن الجوزي  
 لصفي الحديث ان تقصيل الجنة سهل ٣٧٤ بتصحيح القصد منه لـ الطاعة والنار كذلك موافقة الهوى وفعل المعصية

والحديث من اقراد البخاري  
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله) (وسلم اذا نظر احدكم  
 الى من فضل عليه في المال  
 والخلق) يفتح الخاء أى الصورة  
 قال في الفتح ويحتمل ان يدخل  
 فيه الاولاد والاتباع وكل  
 ما يتعلق بزيانة الحياة الدنيا  
 ورأيت في نسخة معقده من  
 الفهرست للدارقطني والخلق  
 بضم الخاء واللام (فليتنظر الى  
 من هو اسفل منه) فيها زاد سلم  
 عن أبي هريرة فهو واحد وان  
 لا تردوا نفسه الله عليكم اى  
 بتحقيق بعدم الازدراء وفي حديث  
 عبد الله بن الشخير رفعه أقولوا  
 الدخول على الاغنياء فانه احرى  
 ان لا تردوا نفسه الله عليكم  
 بواه الحاصلكم والازدراء  
 الاحتقار والاتقاص ولا يرب  
 ان الشخص اذا نظر الى من هو  
 فوقه لم يأمن ان يؤثر ذلك فيه  
 قدواؤه ان تنظر الى من هو  
 اسفل منه ليكون ذلك داعياً  
 الى الشكر وقال ابن بطال هذا

وسلم فقال ما يحل لنا الميتة قال ما طعمكم قلنا نغضب ونصطبج قال أبوه يم وهو الفضل  
 ابن دكين فسر على عقبة قدح غدوة وقدح عشية قال ذلكواي الجوع فاحل لهم الميتة  
 على هذه الحال قال ابو داود الفيق من آخر النهار والصبح من أول النهار وفي  
 اسناده عقبه بن وهب العامري قال يحيى بن معين صالح وقال علي بن المديني قلت  
 لسفيان بن عيينة عقبه بن وهب فقال ما كان ذا الذي درى ما هذا الا امر ولا كان شأنه  
 الحديث انتهى قوله اذ لم تصطبجوا ولم تغتبقوا قال ابن رسلان في شرح السنن  
 الاصطباح ههنا كل الصبح وهو الفداء والغبوق أى كل العشاء انتهى وقد تقدم  
 تفسير الصبح والغبوق وهما بفتح أولهما والاول شرب اللبن أول النهار والثاني  
 شرب اللبن آخر النهار ثم استعمل في الاكل للقضاء والعشاء وعليه ما يحمل ما في حديث  
 ابي واقد اللبني المذكور واهل المراتب ما في حديث الفجيع مجود شرب اللبن  
 لانه لو كان المراد بهما أكل الطعام في الوقتين لم يصح ما في آخر الحديث وهو قوله ذلك  
 واي الجوع اذ لا جوع حينئذ قوله ولم تحتفوا بها بقلا بفتح المشاين من فوق بينهما  
 حاصهما حلة توبه ههنا ما في سورة نهم هـ مرة مضهومة من الحفاء وهو البردى  
 بضم الموحدة نوع من جسد القمل وضعفه بعضهم بأن البردى ليس من البقوة قال  
 أبو عبيد وهو أصل البردى الأبيض الرطب وقد يؤكل قال ابو عبيد مع في الحديث  
 انه ليس لكم ان تصطبجوا وتغتبقوا وتجمعهوهما مع الميتة قال الازهرى قد أنكر  
 هذا على ابي عبيد وفسر انه أراد اذ لم تجددوا الميتة تصطبجوها أو شرباً تغتبقوه  
 ولم يقدروا به عدم الصبح والغبوق بقوله تأكلونها حلت لكم الميتة قال وهذا  
 هو الصحيح قال الخطابي قدح من اللبن بالغداة وقدح بالعشي يسك الرمن وقيم  
 النفس وأن كان لا يغذو البدن ولا يشبع الشبع التام وقد أباح لهم مع ذلك الميتة  
 فكان دلالة ان تتناول الميتة الى ان تأخذ النفس حاجتها من القوت كما ذهب اليه  
 مالك والشافعي في أحد قوليه والقول الرابع عند الشافعي هو الاقتصاد على سد الرمن  
 كما أنه المزني وصحبه الرافي والنووي وهو قول أبي حنيفة وأحدى الروايتين عن  
 مالك والهادوية ويؤيد عليه قوله هل عندك غنى فيغنيك اذا كان يقال لمن وجد سد  
 رمة مع تغنيا لغة أو شرعاً استدله به بعضهم على القول الاول قال لانه سأل عن الغنى

الحديث جامع لمخالف الخيران المراد لا يكون مجال يتعلق بالدين من عبادة توبه يحتمل دافئها الا وجده من هو  
 فوقه حتى طلبت نفسه الصافي استقص حاله فيكون اياه في زيادة تقربه من ربه ولا يكون على حال خبيثة من الدنيا الا وجد  
 من اهلها من هو اخس حالاً منه فاذا تفكر في ذلك علم ان نفعة الله وصلت اليه دون من فضل عليه بذلك من غير امر أو جبه  
 فيلزم منه الشكر فيعظم اعتباطه بذلك في معاده نعم ينظر الى من هو فوقه في الدين فيقتدي به فيه وفي نسخة عجزون بن شعيب  
 عن ابيه عن جده رفعه قال خدمتان من كانتا فيه كتبته الله ما بارأنا كرامن نظرت في دنياه الى من هو دونه فحمد الله على ما فضله  
 به عليه ومن نظرت في دينه الى من هو فوقه فانتبهت به واما من نظرت في دنياه الى من هو فوقه فأنف على ما فاته فانه لا يكتب

صابر اولاشا كرا (عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله) ولم يعارضوه في دينه بل وآله وهذا من الاجابات الالهية ثم يحتمل أن يكون مما طلقه بلا واسطة عن ربه او بواسطة الملك قال في القمع وهو الرابح وقال الكرماني يحتمل أن يكون من الاجابات القدسية ويحتمل ان يكون لبيان الواقع وليس فيه ان غير ليس كذلك لانهم صلى الله عليه وآله وسلم لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى بل فيه ان غيره كذلك اذ قال في عيارويه أى في جملة ما يروى انتهى والثاني لا ينافي الاول وهو المعقد فقد اخرجهم مسلم من طريق عفان وابونعيم من ٣٧٥ طريق قتيبة كلاهما عن جعفر بن عوف

يروى عن ربه قال ان ربكم رؤوف رحيم من هم بحسنة الخ واخرجه البخاري في التوحيد من طريق الاعرج عن ابي هريرة بلفظ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يقول الله عز وجل اذا اراد عبدى ان يعمل واخرجه مسلم بنحوه من هذا الوجه ومن طريق اخرى عن العلامين عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل اذا هم عبدى أنه (قال قال ان الله عز وجل كتب الحسنات والسيئات) أى قدرهما في علمه على وفق الواقع او امر الحفظة أن تكتب ذلك قاله الموفى وقال الحافظ يحتمل ان يكون هذا من قول الله تعالى فيكون التقدير قال الله تعالى ان الله كتب ويحتمل ان يكون من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحكيه عن فعله وفاعله (ثم بين) أى فصل (ذلك) الذى اجمعه في قوله كتب الحسنات والسيئات يقول (فنهم بحسنة) زاد خرم

ولم يسأله عن خوفه على نفسه - والاية الكريمة قد دلت على تحريم الميتة واستثنى ما وقع الاضرار اياه فاذا اندفعت الضرورة لم يحل الاكل كحالة الابتداء ولا شك ان سد الرمق يدفع الضرورة قبل ان يجرؤا كل المعتاد للمضطر في أيام عدم الاضرار قال الحافظ وهو الرابح لاطلاقي الاية واختلقوا في الحالة التي يصح فيها الوصف بالاضطراد وبيح عنه - دها الاكل فذهب الجمهور الى أن الحالة التي يصل به الجوع فيها الى حد الهلاك أو الى مرض يقضى اليه وعن بعض المالكية - قد يد ذلك بثلاثة أيام قال ابن أبي جرة الحكمة في ذلك ان في الميتة سمية شديدة فلو أكلها ابتداء لاهلكته فشرع له أن يجوع ليصير في يده بالجوع سمية هي أشد من سمية الميتة قوله - كانوا بالحرية بفتح الحاء والراء المشددة - مملتين أرض يظهر المدينة بها هارة سود قوله - فتفتحت - فتفتحت النون والفاء والغاف أى ماتت يقال نفقت الدابة فتوقفت - فتفتحت المراء فتعود اذا ماتت قوله حتى - ففتح النون وسكون الغاف وضم الدال بعده - راسمه - هكذا في النسخ المعجمة يقال قدر اللحم بقدره طبخه في القدروفي - من أبي داود وقد دلت الحجة على مهلة مكان الرأى وعلى ذلك شرح ابن رسلان فانه قال أى نجعه - له قد يد اقله غنى يغنيك أى - تنفع به ويكفيك ويكفى أهلك وذلك عن اقله استصحبته من ذلك بيا من مننانين من تحت وافتة تميم وبكر بن وائل استصحبته بفتح الحاء وحذف احدى الياءين وقد دلت أحاديث الباب على أنه يجوز له مضطر أن يتناول من الميتة ما يكتفه على الخلاف السابق في مقدار ما يتناول ولا أعلم خلافا في الجواز وهو نص القرآن الكريم وهل يجب على المضطر أن يتناول من الميتة حفظا لنفسه - قال في البحر في ذلك وجهان يجب لوجوب دفع الضرر ولا يثار اللوم واختلقوا في المراد بقوله تعالى غير باغ غير متلذذ ولا بما جازى دفع الضرر وقيل أى - غير عاص فنعوا العاصي من أكل الميتة وحكى الحافظ في القمع عن الجمهور انهم لو امن النبي العصيان قالوا وطريقه ان يتوب ثم يأكل قال وجوز بعضهم مطلقا وله في البعض القائل بالتفسيير الاول

(باب انتهى ان يؤكل طعام الانسان بغير اذنه)

(عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجابن أحد ما شاة أحد الا باذنه ايحأ أحدكم ان توفى مشرقة فينثل طعامه وانما تخزن لهم ضررهم وما شيعهم اطعمهم ثم

ابن قاتك في حديثه المرفوع المروي في سنن أحمد - وهو صحيح ابن حبان به - لم الله انه قد اشهر به قلبه وحرص عليها وقد تكرر ابن حبان فقال في صحيحه والمزاجيا لهم هذا العزم ثم قال يحتمل ان الله يكتب الحسنة بمجرد الهم بها وان لم يعزم عليها زيادة في الفضل (لم يعملها) بفتح الهم (كتبها الله) بفتحها أو امر الملائكة الحفظة بكتابتها (له) أى الذى هم (عنده) تعالى (حسنته) كلمة) لانه نص فيها فلا يتوهم قصها لكونه انشأت عن الهم المجرد ولا يقال ان التعبير بكلمة يدل على أنها انضاعت الى عشر لان ذلك هو الكمال لانه يلزم منه مساواة من نوى ان لا يعجز عن فعله والتضعيف مختص بالعمل قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر مثاها والجميع فيها هو العمل بها والعندية هنا الشرف او على الحقيقة واوله هو الرابح وقدره انما تكتب الحسنة بمجرد

الارادة لان ارادة الخير سبب الى العمل و ارادة الخير غير لان ارادة الخير من عمل القلب وقوله فلم يعملها ظاهرا وحصول الحسنه بمجرد الترك للمانع أولا ويجه ان يتناول عظم الحسنه بحسب المانع فان كان خارجيا وقصد الذي هم مستقرفه في عظمة القدر وان كان التلزم من قبل الذي هم فيه دون ذلك فان قصد الاعراض عنها بجاهلها فظاهر ان لا يكتب له حسنة أصلا لاسيما ان عمل بخلافها كان هم ان يتصدق بدينهم مثلا فصرفه بعينه في معصية وفيه دليل على أن الملك يطلع على ما في القلب اما باطلاع الله اياه أو بخلافه كما يدرك به ذلك ويدل ٣٧٦ الاول حديث أبي عمران الجوني عن ابن أبي الدنيا قال بلغني ان الملك اكتب

لقلان كذا وكذا فبقول يارب انه لم يعمل فيقول انه نواف وقيل بل يحيد الملك لهم بالحسنة راحة طيبة وبالسنة راحة خبيثة (فان هو هم بها) بالحسنة (فعملها) بكسر الميم (كتبها) الله قدرها أو امر الملك الحنفية بكتابتها (له) اي للذي عملها (عنده) تعالى اعتناء بصاحبها ونشر فضاله (عشر حسنة) قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها وهذا اقل ما وعد به من الاعمال (الى سبعة مائة ضعف) بكسر الصاد مثل (الى اضعاف كثيرة) بحسب الزيادة في الاخلاص وصدق العزم وحضور القلب وتعمد النفع كالصدقة الجارية والعمل النافع والسنة الحسنه ونشر العلم والتأليف النافع والتصديق المفيد المطابق لما ورد في السنة المطهرة والكتاب العزيز قال الزمخشري مضاعفة الحسنات فضل ومضاعفة السيئات عدل وقال الزجاج المعنى غامض

فلا يحل من احد ما شئ احد الا باذنه متفق عليه وعن عرو بن يثرب قال شهدت خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني وكان فيما خطب به أن قال ولا يصل لامرئ من مال اخيه الا ما طابت به نفسه قال فلما سمعت ذلك قلت يا رسول الله اريد لو لقيت في موضع غنم ابن عمي فاخذت منها شاة فاجترتها هل علي في ذلك شيء قال ان اقيمت النجاسة تحمل شاة وتؤاخذ اذا فلا تم بها وعن عيسى بن مولى أبي الاعم قال اقيمت مع سادتي نريد الهجرة حتى اذا دوننا من المدينة قال فدخلوا وخافوني في ظهرهم فاصابتني جماعة شديدة قال فرى بعض من يخرج من المدينة فقالوا لودخات المدينة فاصبت من قرحوا ونظها قال فدخلت حائطا فقطعت منه فتوبين فأتاني صاحب الحائط واتي بي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واخبره خديري وعلى فوبان فقال لي ابعه افضل فاشترت الى احدهما فقال خذه وأعط صاحب الحائط الا شترت لي سبيلي رواهما احمد) حديث عرو بن يثرب في اسناده حاتم بن اسمعيل وفيه خلاف عن عبد الملك بن حسين البخاري فان يكن هو البكري في النصي فضعيف مرة والافليس من رجال الامهات وحديث عيسى بن مولى أبي الاعم في اسناده عبد الرحمن بن اسحق عن محمد بن زيد وقد قال البجلي يكتب حديثه وليس بالقوي وكذا قال ابو حاتم وهو عن البخاري وقال النسائي وابن خزيمة ليس به باس وقال في مجمع الزوائد ان حديث عمر هذا أخرجه احمد باسنادين في احدهما ابن الهيثم وفي الاخر ابو بكر بن زيد بن المهاجر ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا وبقي رجاله ثقات قوله مشربه قال في القاموس والمشرية وتضم الراء ارض اينة داخلة النبات والغرفة والعلبة والصفة والمشرعة انتهى والمراد هنا الغرفة التي يجمع فيها الطعام شربه صلى الله عليه وآله وسلم ضرع المواشي في حفظها لما فيها من اللبن بالشرية في حفظها لما فيها من الطعام فكما ان هذه يصفق فيها الانسان طعامه فذلك يحفظ له شرابه وهو ابن ماشيته وكما ان الانسان يكره دخول غيره الى مشربه لاخذ طعامه كذلك يكره حلب غيره لما يشربه فلا يصل للجميع الا باذن المالك قوله فيتمثل طعامه النمل الاستخراج أي فيستخرج طعامه قال في القاموس نمل الركبة ينزلها استخراج تريبها وهي القليلة والنمالة والكانة استخراج نملها ونمرا ودرعه القناعه والجمع في القدر وضعه فيها مقطعا

لان المجازاة من الله تعالى على الحسنه بدخول الحسنه ثني لا يبلغ وصف مقداره فاذا قال عشر وامرأة اعطاهما او سبعة مائة او اضعافا كثيرة فمعناه ان جزاء الله تعالى على التضعيف لا مثل الواحد الذي هو النهاية في التقدير وفي النقص قال الطبري فعلى هذا لا يتصور في الحسنات الا الفضل (ومن هم بسنة فلم يعملها) بفتح الميم خوفا من الله تعالى كما في حديث أبي هريرة في التوحيد (كتبها الله عز وجل) قدرها أو امر الحنفية بكتابتها (له) الذي هم بها (عنده حسنة كاله) غير ناقصة ولا مضاعفة الى العشر وحديث ابن عباس هذا معلق قيد بحديث أبي هريرة أو يقال حسنة من ترك بغير استحضار الخوف دون حسنة الاخر لان ترك المعصية كف عن الشر والكف عن الشر خير ويحتمل أيضا أن يكتب لمن هم

بالمعصية ثم تركها حسنة مجردة فان تركها من مخافة زبه سبحانه كتبت حسنة مضاعفة وقال الخطابي محل كتابة الحسنة على الترك أن يكون التارك قد رد على الفعل ثم تركه لان الانسان لا يسمى تاركا لاعم القدرة ويدخل فيه من حال بينه وبين حرصه على الفعل مانع كأن يمشي الى امرأة فيرى بها من لا فيجد الباب مغلقا ويتعسر فتحه ومثله من تمكن من الزنا ثم لا فلم يتيسر أو طرقة ما يحتاج من أذاه عاجلا وذهب القاضي الباقلاني وغيره الى أن من عزم على المعصية بتأليه ووطن عليها نفسه بأثم وحل الاحاديث الواردة في المعصية ولم يعملها على الخطا الذي ٣٧٧ يمر بالقلب ولا يستقر قال المازري

وخالفه كثير من الفقهاء والحدثن والمتكلمين ونقل ذلك عن نص الشافعي ويدل به حديث أبي هريرة عن عمر مسلم بالفظ فانا اغفره له ما لم يعملها فان الظاهر ان المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية المؤسومة به او تعقبه القاضي عياض بأن عامة الساق على ما قاله ابن الباقلاني لاتفاقهم على المؤاخظة بأعمال القنوب لكنهم قالوا ان العزم على السبئية يكتب سبئية مجردة لا السبئية التي هم أن يعملها كن يأمر بفحصه سبيل معصية ثم لا يعملها بعد حصولها فانه يأثم بالامر المذكور ولا بالمعصية ويميل على ذلك حديث اذا التقى المسلمان بسبئية ما فالقاتل والمقتول في النار قيل هل هذا التناول في القاتل والمقتول قال لانه كان حريصا على قتل صاحبه وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمؤاخظة على عزم القلب المستقر كونه تعالى ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة

وامرأة تقول تفعل ذلك كثيرا وعليه درعه صديها انتهى قوله فاجتزتها برأي ثم راء قوله ان لقيتها فنجمة تحمل شفرة وازنادا هذا فيه مباينة في المنع من أخذ ذلك الغير بغير اذنه وان كان على حالة مشعرة بأن تلك المشيئة معدة للذبح حاملة لتأصلح به من آلة الذبح وهي الشفرة وآلة الطبخ وهو الازناد وهي جمع زناد وهو العود الذي يقدح به النار قال في القاموس والجمع زناد وزناد وازناد ونجمة منصوبة على الحال أي لقيتها حال كونها نجمة حاملة لشفرة وازناد قوله مولى أبي اللحم قد تقدم غير مرة ان أبي اللحم اسم فاعل من أبي يابى فهو أب قوله في ظهرهم أي في دوابهم التي يسافرون بها ويحميهم لونها عليهم أمتعتهم قوله وأعط صاحب الحائط الآخر فيه دليل على تفريم السارق قيمة ما أخذ هذه مما لا يجب فيه الحد وعلى ان الحاجة لا تلبيح الاقدام على مال الغير مع وجود ما يمكن الاتناع به أو ببقية ولو كان مما تدهو الحاجة الانسان اليه فانه هذا أخذ احد ثوبيه ودفعه الى صاحب النخل

\*) (باب ما جاء من الرخصة في ذلك لابن السبيل اذ لم يكن حائط ولم يتخذ خبئة) \*  
\*) (عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من دخل حائطا فلما كل ولا يتخذ خبئة رواء الترمذي وابن ماجه) \* وعن عبد الله بن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الرجل يدخل الحائط فقال يا كل غير متخذ خبئة رواء أحمد \* وعن الحسن عن سمرة بن جندب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتى أحدكم على ماشية فان كان فيها صاحبها فليستأذنه فان أذن له فليحلب ويشرب وان لم يكن فيها أحد فليصوت ثلاثا فان أجابه أحد فليدعه ستأذنه فان لم يجبه أحد فليحلب ويشرب ولا يحمل رواء أبو داود والترمذي وصححه وقال ابن المديني سمع الحسن من سمرة صحيح وعن أبي نضرة عن أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتى أحدكم حائطا فاراد أن يأكل فلينادي صاحب الحائط ثلاثا فان أجابه والا فليأكل وكل واذا امر أحدكم بابل فأراد أن يشرب من ألبانها فلينادي صاحب الابل أو يراعى الابل فان أجابه والا فليشرب رواء أحمد وابن ماجه) حديث ابن عمر الاول والثاني \* ما حديث واحد ولكن المصنف أوردهم اهكذا الاختلاف اللفظ وقال الترمذي بعد اخراجه في البيوع غريب لانعرفه

٤٨ نيل سا في الذين آمنوا بهم عذاب آليم وقوله اجتنبوا كثيرا من الظن وغير ذلك والحاصل ان كثير من العلماء على المؤاخظة بالعزم المعصم وانترك هؤلاء فنتهم من قال يعاقب عليه في الدنيا بنحو الهام والتم ومنهم من قال يوم القيامة لكن بالعقاب لا بالعاقب واستثنى قوم عن قال بعدم المؤاخظة على الهام بالمعصية ما وقع بحرم مكة ولولم يصمم لقوله تعالى ومن يرد فيه بالحد بظلم ندقه من عذاب آليم لان الحرم يجب اعتداده تعظيما فمن هم بالمعصية فيه خالف الواجب بانتهاك حرمة وانتهاك حرمة الحرم بالمعصية يستلزم انتهاك حرمة الله على ما لا يخفى فصارت المعصية في الحرم أشد من المعصية في غيره ومن هم بالمعصية فاصدا للاختفاف بالحرم عصى ومن هم بمعصية الله فاصدا للاختفاف بالله كفر وانما المعفو عنه الهام

بالمعصية مع الذهول عن قصد الاستغفاف وهذا تفصيل جيد ينبغي أن يستفهم عند شرح حديث لا يزني الزاني وهو مؤمن وقال السبكي **الملك** بغير الهاء جاس لا يؤاخذ به أجماعا وانطاطر وهو جريان ذلك الهاجس وحديث النفس لا يؤاخذهم ما للحديث المشار اليه والهم هو قصد فعل المعصية مع التردد وقال الحقون يؤاخذ به وقال بعضهم لا يؤاخذ به واحتج بقول أهل اللغة هم بالثقة عزم عليه وهذا لا يكتفى قال ومن أدلة الاول حديث اذا التقى المسلمان بسبب مقيم ما الحديث وفيه انه كان سر يصاعلي قتل صاحبه فعدل بالحرس ٢٧٨ واحتج بأعمال ولا حجة معه لانهم على قسمين احدهما لا يتعلق بفعل

خارجي وليس البعث فيه والثاني يتعلق بالمتقين عزم كل منهما على قتل صاحبه واقترب بعزمه فعل بعض ما عزم عليه وهو شهر السلاح وأشار به الى الآخر فهذا الفعل يؤاخذ به سواء حصل القتل أم لا انتهى ولا يلزم من قوله فالقاتل والمقتول في الزنا أن يكونا في درجة واحدة من العقاب بالاتفاق انتهى كلام الحافظ وللإمام الرباني محمد بن علي الشوكاني في فتاويه كلام عجيب في شرح هذا الحديث فراجع ان أردته فان هوهم بها أي بالسيئة (فعملها) بكسر الميم (كتبها الله له) للذي عملها (سيئة واحدة) من غير تضعيف ولمسلم من حديث أبي ذر غزاه بمنه ما أو يغفر له وله في آخر حديث ابن عباس أو يحهما أي بالفضل أو التوبة أو الاستغفار أو بعمل الحسنه التي تكفر السيئة قال في الفتح والاول أشبه بظاهر حديث أبي ذر وفيه رد لقول من ادعى ان الكفار لا تغفر الا بالتوبة

الامن هذا الوجه وحديث سمرة قال الترمذي بعد أخرجه حديث سمرة حسن صحيح غريب والعمل على هذا عند بعض أهل العلم وبه يقول أحمد وإسحق وقال علي بن المديني سمع الحسن من سمرة صحيح وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة وقالوا انما يحدث عن سمرة انتهى وحديث أبي سعيد أخرجه أيضا أبو يعلى وابن حبان والحاكم والمقدسي وفي الباب عن رافع عند الترمذي وأبي داود قال كنت أرمي نخيل الانصار فاخذوني فذهبوا بي الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال بارافع لم ترى نخيلهم قال قلت يا رسول الله الجوع قال لا ترمي وكل ما وقع أشبعك الله وأرواك وعند أبي داود والنسائي من حديث شرحبيل بن عباد في قصة مثل قصة رافع وفيه ان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصاحب الحائط ما علمت اذا كان جاهلا ولا أطمعت اذا كان جائعا قبله في ترجمة الباب اذا لم يكن حائط قال في النهاية الحائط البستان من التفصيل اذا كان عليه حائط وهو الجدار وظاهر الاحاديث المذكورة في الباب يخالف لما يقيد به المصنف الترجمة فلعله أراد بقوله اذا لم يكن حائط أي جدار يمنع الدخول اليه بجزوه طرقة لم يأت في ذلك من الاشعار بعدم الرضا وكأنه حمل الاحاديث على ما ليس كذلك ولا يلجئ الى هذا بل الظاهر الاطلاق وعدم التقييد قوله ولا يتخذ ذخيرة بضم الخاء المجمعة وسكون الباء الموحدة وبعد هاتون وهي ما تخمعه في حصنك كما في القاموس وهذا الاطلاق في حديث ابن عمر مريد عافى حديث أبي سعيد المذكور من الامر بالنداء ثلاثا وحديث سمرة في الماشية ليس فيه الا مجرد الاستئذان بدون تقييد بكونه ثلاثا وكذلك حديث أبي سعيد فانه لم يذكر في الماشية الا مجرد النداء ولم يقيد بكونه ثلاثا وظاهر احاديث الباب جواز الاكل من حائط الغير والشرب من ماشيته بعد النداء المذكور ومن غير فرق بين أن يكون مضطرا الى الاكل أم لانه اغنا قال اذا دخل واذا أراد أن يأكل ولم يقيد الاكل بحمد ولا خصه بوقت فالظاهر جواز تناول الكفاية والممنوع اغنا والخروج بشئ من ذلك من غير فرق بين القليل والكثير قال الدلالة المقتبلة في الابحاث بعد ذكر حديث أبي سعيد ماله فظة وفي معناه عدة احاديث تشبه بصحته ووجه موافقته للقانون الشرعي ظاهر فمن له حق الضيافة كابن السبيل وفي ذي الحاجة مطاوقا وسياقات الحديث تشبه بالاختصاص عن هو كذلك فهو المتيقن

وأما

وبسته فادمن التأكد بقوله واحدة ان السيئة لا تضاعف كما تضاعف الحسنه وهو على وفق

قوله تعالى فلا يجزي الامثلهما قال ابن عبد السلام في أماليه فائدة التأكد برفع توهم من يظن انه اذا عمل السيئة كتبت عليه سيئة العمل وأضيف اليها سيئة الهم وليس كذلك انما تكتب عليه سيئة واحدة وقد استثنى بعض العلماء وقوع المعصية في الحرم المكي قال ابن ميمون رقت لاجد هل ورد في شيء من الحديث ان السيئة تكتب بأكثر من واحدة قال ما سمعت الامعة لتعظيم البلدوا بهر على التعصيم في الازمنة والامكنة لكن قد تنفاوت في العظم وزاد مسلم بعد قوله أو يحمرها ولا يملأ على الله الا هالك أي من أصبر على التجربة على السيئة عزما وقولا فعلا وأعرض عن الحسنات هما وقولا

وقوله قال ابن بطال في هذا الحديث بان فضل الله العظيم على هذه الامة لانه لو لا ذلك كاد لا يدخل الجنة أحد لان عمل العباد للسينئات أكثر من عملهم الحسنات وبؤيد ما دل عليه حديث الباب من الاتابة على الهم بالحسنة وعدم المؤاخظة بالهم بالسيئة قوله تعالى اهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت اذن كسبت في السوء الاتعال الذي يدل على المعالجة والتكاف بخلاف الحسنة وفيه ما يترتب لعدم على هجران لذته وترك شهوته من أجل ربه رغبة في ثوابه ورغبة من عقابه واستدلال به على ان الحفظة لا تكتسب المباح للتعقيد بالحسنات والسينئات وأجاب بعض الشراح ٣٧٩ بأن بعض الآئمة عد المباح من

الحسن وتعتق بان الكلام فيما يترتب على فعله حسنة وليس المباح وان سمى حسنا كذلك نعم قد يكتب حسنة بالنية وليس البحث فيه وفيه ان الله سبحانه وتعالى يفضل وكرمه جعل العدل في السيئة والفضل في الحسنة فضاعف الحسنة ولم يضاعف السيئة بل أضاف فيها الى العدل الفضل فادارها بين العقوبة والعفو بقوله كتبت له واحدة أو يحسوها بقوله فجزاؤه بمثله أو اغفر في هذا الحديث رد على الكعبي في زعمه ان ليس في الشرع مباح بل القاعل اما عاص أو مناب وتعتقوه بما تقدم ان الذي يشاب على ترك المعصية هو الذي قصد تركها رضا الله عز وجل انتهى والحديث أخرجه مسلم في الايمان والنسائي في القنوت والرافق (عن حذيفة رضى الله عنه قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حديثين في ذكر نزول الامانة وفي ذكر رفعها والمراد برفعها

وأما الغنى الذي ليس له حق الضيافة فشكره فيه فيبقى على المنع الاصلي فان صحت ارادته بدليل خاص كقضية فيه اذ لك كان مقبولا وتكون مناسبة ما في اللبن والقاح كمة من الندرة اذ لا يوجد في كل حال مع مسارعة النفس اليها والعرف شاهد بذلك حتى انه يذم من ضيق بهما ويحل وهو خاصة الوجوب فهو من حق المال غير الصدقة وهذا يرج بقاء الحديث على عومه اذ لا معنى للاقتصار مع ظهور العموم وفي المنتهى من فقه الحنابلة ومن مبررة بستان لاحاطة عايمه ولا ناظر فله الاكل ولو بلا حاجة مجانا لا يعود نهجه أو ربه بشئ ولا يحل ولا يابا كل من يجنى مجموع الضرورة وكذا ازرع قائم وشرب لبن ماشية وألحق جماعة بذلك باقلا وحشأ أخضر من المنتهى وهو قوى انتهى وأحاديث الباب مخصصة للحديث المذكور في الباب الاول ومخصصة أيضا للحديث ليس في المال حق سوى الزكاة وهو من حديث فاطمة بنت قيس مع انه قد ثبت في الترمذى من حديثها باللفظ في المال حق سوى الزكاة بدون لفظ ليس ومن جملة المخصصات الحديث ليس في المال حق سوى الزكاة ما ورد في الضيافة وفي سدر من المسلم ومنها أو تواتر يوم حساده

#### \* (باب ما جاء في الضيافة) \*

(عن عتبة بن عامر قال قال رسول الله انك تبعنى فنزل بقوم لا يقر ولا يخافنى فقال ان زلتهم بقوم فاحر والكم بما ينبغي الضيف فاقبلوا وان لم يقره لوالاخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغي لهم \* وعن أبي شريح الخزاعى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فاجب كرم ضيفه جائزته قالوا وما جائزته يا رسول الله قال يوم وليته والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يشوى عنده حتى يجرجه متفق عليه \* وعن المقدام أبي كريمة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليلة الضيف واجبة على كل مسلم فان أصبح بضائه محروما كان دينا له عليه ان شاء اقتضاه وان شاء تركه وفي لفظ من نزل بقوم فعليه ان يقره فان لم يقره فله ان يعقبهم بمثل قراه واهما أحدا أو بواحدة \* وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أيا ضيف نزل بقوم فاصبح الضيف محروما فله ان

اذهبها بحيث يكون الامين معدوما وشبه المعدم (رأيت أحدهما وانا انتظر الاخر حدثنا ان الامانة) التي هي ضد الخيانة أو هي التكاليف (نزلت في جذر) بفتح الجيم وكسر هاء وسكون الذال المجمة الاصل (قلوب الرجال ثم حلوا) بعد نزولها في أصل قلوبهم (من القرآن ثم علوا من السنة) اى ان الامانة لهم بحسب القنطرة ثم بطريق الكسب من الشريعة والظاهر ان المراد بالامانة التكليف الذي كلف الله تعالى به عباده والعهد الذي أخذهم عليهم وقال صاحب التحرير المراد بها الامانة المذكورة في قوله تعالى اناعرضنا الامانة على السموات والارض والحيال فابين أن يهملها قال الرضاج اعلمنا الله تعالى انه اتفق بنى آدم على ما اقترضه عليهم من طاعة واتقن السموات والارض والحيال على طاعته والخضوع له فأما هذه الاجرام فأنطعن

الله ولم تجعل الامانة اى ادم او كل من خان الامانة فقد احقرها (وحدثنا) صلى الله عليه وآله وسلم (عن رفعها) اى رفع الامانة (قال) بنام الرجل النومة فتقبض الامانة من قلبه فيظل أثرها) برفع (مثل أثر الوكت) النقطة فى الشيء من غير لونه أو هو السواد البير أو اللون المحدث الخالف للون الذى كان قبله (ثم بنام النومة فتقبض) الامانة (فيبقى أثرها مثل الجمل) النفخات التى تخرج فى الايدى عند كثرة العمل فهو الناس (يكثر دحرجه على رجله فتغبط) بكسر الفاء (فتراهم متبيرا) اى مرتفعوا وقال أبو عبيد بن نطة ٢٨٠ (وليس فيه شئ) والمعنى ان الامانة تزول عن الذنوب شيئا فشيئا فاذا زال أول

جزء منها زال نورها وخلفتها ظلمة كالوكت وهو اعتراض لون مخالف للون الذى قبله فاذا زال شئ آخر صار كالجمل وهو أثر محكم لا يكاد يزول الا بعد مدة وهذه الظلمة فوق التى قبلها وشبهه زوال ذلك النور بعد وقوعه فى القلب وخروجه بعد استقراره فيه واعتقاب الظلمة اياه بجسمه مريد حرجه على رجله حتى يذثر فيها ثم يزول الجردى فى النقط قاله صاحب التحرير وذكر النقط اعتبارا بالعضو وتم فى قوله ثم بنام لتراخى فى الرتبة وهى تقبضة ثم فى قوله ثم علوا من القرآن ثم علوا من السنة (فيصيح الناس يتبايعون فلا يكاد أحد) وفى لفظ أحد هم (يؤدى الامانة فيقال ان فى بنى فلان رجلا أميناً ويقال للرجل مأعقلا وما أظرفه وما أجلداه وما فى قلبه متقال حبة فردل من ايمان) ذكر الايمان لان الامانة لازمة للايمان وليس المراد منها ان الامانة هى الايمان قال حذيفة (واقدها فى على

ياخذ بقدر قراءة ولا حرج عليه رواه أحمد) حديث المتقدم سكت عنه أبو داود هو والمذرى قال الحافظ فى التلخيص واسناده على شرط الصحيح وله أيضا من حديثه ايمان رجل أضاف قومافاضج الضيف محرومافان فصره حق على كل مسلم حتى ياخذ بقوى له من زرعه وماله قال الحافظ واسناده صحيح وعن أبي هريرة عن عبد الله بن داود والحكم بن عدي بن محمد بن عيسى بن النخعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الضيف ثلثة أيام فاسوى ذلك فهو صدقة وعن شعبة بن مسلمة عن الطبرانى فى الاوسط قال دخلنا على سلمان فدعا بما كان فى البيت وقال لولان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التكلف للضيف لتكلفت لكم وحديث أبي هريرة المذكور فى الباب قال فى مجمع الزوائد رجال أحد ثقات وفى الباب عن عائشة أشار اليه الترمذى قوله لا يقرونا بفتح أوله من القروى اى لا يضيفونا قوله عما ينبغى للضيف أى من الاكرام بما لا يدمنه من طعام وشرب وما يتحقق بهما قوله فخذوا منهم حق الضيف الخ قال الخطيب انما كان يلزم ذلك فى زمنه صلى الله عليه وآله وسلم لم حيث لم يكن بيت مال وأما اليوم فارزاقهم فى بيت المال لاحق لهم فى أموال المسلمين وقال ابن بطال قال أكثرهم انه كان هذا فى أول الاسلام حيث كانت المواساة واجبة وهو من دوح وقوله جازته كفى حديث الباب قالوا والجائزة تفضل لا واجب قال ابن رسلان قال بعضهم المراد ان لكم أن تأخذوا من أعراض من لم يضيفكم بأستئذكم وتذكروا للناس أوزمهم والعيب عليهم وهذا من المواضع التى يباح فيها الغيبة كما ان القادر الما اطل بالدين مباح عرضه وعقوبته وحله بعضهم على ان هذا كان فى أول الاسلام وكانت المواساة واجبة فلما انتعج الاسلام نسخ ذلك قال النووي وهذا تأويل ضعيف وأباطل لان هذا الذى ادعاه قائله لا يعرف انتهى وقد تقدم ذكر قائله قريبا فقه دليل الضعف أو البطلان بعدم معرفة القائل بضعف أو بطلان بل الذى ينبغى عليه التعويل فى ضعف هذا التأويل هو ان تخصص ما شرعه صلى الله عليه وآله وسلم لأئمة بزم من الافمان أو حال من الاحوال لا يقبل الابدال ولم يرقم ههنا دليل على تخصصه هذا الحكم بزم من النبوة وليس فيه مخالفة للقواعد الشرعية لان مؤنة الضيف بعد شرعها قد صارت لازمة للضيف اسكل نازل عليه فلما نزل المطالبة به هذا الحق الثابت شرعا كالمطالبة بسائر الحقوق فاذا أساء اليه

واعتدى

زمان وما أبالى أن يكذبوا

كان نصرانيا رده على (ساعيه) واليه الذى أقيم عليه بالامانة فيه صنفى منه ويستخرج حتى منه والمراد الذى يتولى قبض الجزية يعنى انه كان يعامل من شاء غير باحث عن حاله ونوقا بامانته فانه ان كان له ما فدينه يمتعه من الخيانة ويحمله على أداء الامانة (فأما اليوم) فذهبت الامانة فقلت أئنى اليوم بأحد أئقته (فما كنت أباع الا فلا وما فلانا) اى افراد من الناس قلائل وذكر النصرانى على سبيل القتل والا قاله يهودى أيضا كذلك كما صرح به ما فى مسلم والحديث أخرجه بسنده ومثله فى كتاب القتل وأخرجه مسلم فى الايمان وكذا ابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه) ما قال (رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم (يقول انما الناس) في أحكام الدين سواء لافضل فيه الشريف على مشروف ولا لرفع على وضع  
(كلا بل المائة) التي لا تكاد تجد فيها راحلة وهي التي ترحل وتركب والراحلة فاعلة بمعنى مفعولة والها فيه المبالغة أي  
كلها محولة لتصل للعمل ولا تصلح للرحل والركوب عليها أو المعنى ان الناس كثير والمرضى منهم قليل قال ابن بطال وغير المرضى  
هو من ضيع الفرائض أو المعنى ان الزاهد في الدنيا الكامل فيه الراغب في الآخرة قليل كقوله الراحلة في الابل قال الخطابي  
والعرب تقول للمائة من الابل ابل فية قولون فلان ابل أي مائة بعير ٢٨١ ولقلان الابلان أي مائتان ولما كان

مجرد لفظ الابل ليس مشهور  
الاستعمال في المائة ذكر  
المائة للتوضيح وقوله كلابل  
المائة كما قال ابن مالك النعت  
بالعدد وقد حكى سيدي عن  
بعض العرب أخذوا من بني  
فلان ابلا مائة والحديث بهذا  
السند من أفراد البخاري  
ورواه مسلم بلانظ تجدون  
الناس كابل مائة لا تجدون  
فيها راحلة قال في الفتح رواية  
مسلم من طريق معمر عن  
الزهري بلانظ تجدون الناس  
كابل مائة لا تجدون فيها راحلة  
قيل ان الرواية بغير ألف ولام  
وبغير يكاد فالمعنى لا تجد في مائة  
ابل راحلة تصلح للركوب ينبغي  
ان يكون وطأهم لالانقياء  
وكذا لا تجد في مائة من الناس  
من يصلح للصعبة بأن يعاون  
رفيقه ويلين جانبه والرواية  
بأنبات لا يكاد أولى لما فيها من  
زيادة المعنى ومطابقة الواقع  
وان كان المعنى الاول يرجع الى  
ذلك ويحمل التقى المطلق على  
المبالغة وعلى النادر والنادر

واعتمدى عليه باهمال حقه كان له مكافأته بما أباح له الشارع في هذا الحديث وجزاء  
سبعة مائة فعلمها في اعتدلى عليكم فاعده واعليه بمثل ما اعتدلى عليكم قوله من كان  
يؤمن بالله الخ قيل المراد من كان يؤمن بالايمان الكامل المنجى من عذاب الله الموصول  
الى رضوانه ويؤمن بيوم القيامة الآخر استعدله واجتهد في فعل ما يدفع به أهواله  
ومكارهه فبأمر به وينتهي عما نهى عنه ومن جملة ما أمر به اكرام الضيف وهو  
القادم من السفر التازل عند المقيم وهو يطبق على الواحد والجمع والذكر والانثى قال ابن  
رسلان والضيافة من مكارم الاخلاق ومحاسن الدين وليست واجبة عند عامة العلماء  
خلافا لثبوت بن سعد فانه أوجب البيلة واحدة وحجة الجمهور لفظ جائزته المذكورة فان  
الجائزته هي العطية والصلة التي أصلها على الذنب وقلنا يستعمل هذا اللفظ في الواجب  
قال العلماء معنى الحديث الاهتمام بالضيف في اليوم والليله واتحافه بما يمكن من بر  
والطاف انتهى والحق وجوب الضيافة لأمور الاول اباحة العقوبة بأخذ المال ان  
ترك ذلك وهذا لا يكون في غير واجب والثاني التأكيد بالغ يجعل ذلك فرع الايمان  
بالله واليوم الآخر ويقدر أن فعل خلافه فعل من لا يؤمن بالله واليوم الآخر وهو يعلم  
أن فروع الايمان أمور بها انتم تعلق ذلك بالاكرام وهو أخص من الضيافة فهو دال  
على لزومها بالاولى والثالث قوله فما كان وراء ذلك فهو صدقة فانه صريح ان ما قبل  
ذلك غير صدقة بل واجب ثم قال الخطابي يريد انه يكافئ له في اليوم الاول ما تنسح له  
من بر والطاف ويقدم له في اليوم الثاني ما كان يحضرته ولا يريد على عادته فما جاوز  
الثلاث فهو معروف وصدقة ان شاء فعل وان شاء ترك وقال ابن النير الجائزته العطية  
أي يقرضه ثلثة أيام ثم يعطيه ما يجوز به مسافة يوم وليلة والرابع قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم ابله الضيف حق واجب فهذا نص صريح بالوجوب لم يأت ما يدل على تأويله  
والخامس قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المقدام الذي ذكرنا فان نصره حق على  
كل مسلم فار ظاهر هذا وجوب النصرة وذلك فرع وجوب الضيافة اذا تقرر وهذا تقرر  
ضعف ما ذهب اليه الجمهور وكانت أحاديث الضيافة مخصوصة لأحاديث حرمة الاموال  
الابنية الا لافس والحديث ليس في المال حق سوى الزكاة ومن التمسكات حل أحاديث  
الضيافة على سد الرق فان هذا مما لم يقم عليه دليل ولادعت اليه حاجة وكذلك تخصيص

لاحكم له قال القرطبي الذي يناسب التقييم ان الرجل الجواد الذي يحمل ائمال الناس والمالات عنهم ويكشف كرمهم عزيز  
الوجود كالراحلة في الابل الكثيرة وقال ابن بطال المراد بالناس في الحديث من يأتي بعد القرون الثلاثة الصحابة والتابعين  
وتابعهم حيث يصيرون يخوفون ولا يؤمنون ونقل الكرماني هذا عن مغلطاي فطامنه انه كلامه ان يكون له لم يعرفه فقال لا حاجة  
الى هذا التخصيص لا فقال ان يراد ان المؤمنين قليل بالنسبة الى الكفار والله أعلم عن جندب رضي الله عنه قال قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم من سمع الله به قال المنذرى من أظهر عمله للناس رياء أظهر الله نيته الفاسدة في عمله يوم  
القيامة وفضحه على رؤس الاشهاد وقال في المصايح هو على الجواز من جنس العمل أي من شهر عمله سمعه الله فوابه ولم

يعطيه اياد وقيل من اسمع الناس عملهم الله ايادو كان ذلك حظه من الثواب وقال غيره أي من قصد بعمله الجاه والمزلة عند الناس ولم يرد به وجه الله فان الله يجعل له حد يشاء عند الناس الذين أراد نيل الميزة عندهم ولا ثواب له في الآخرة (و) كذلك (من يراقى رفاق الله به) فلا يظن من رفاقه الا بفضيخته واطهار ما كان يظنه من سوء الطوبى نعوذ بالله من ذلك ولا بن المبارك في الزهد من حديث ابن مسعود من سمع مع الله به ومن رأى رأى الله به ومن تناول طعاما خضعه الله ومن تواضع تحتها مازعه الله وفي حديث جابر عند ٣٨٢ الطبراني في آخر هذا الحديث ومن كان ذا لسانين في الدنيا جعل الله له لسانين

من نادر يوم القيامة وليعلم ان الرياء يكون بالبدن كما طراقه رأسه ليرى أنه متخضع والهيئة كبقية آثار السجود والنياب كلبسه خشية ثم اوقصرها جدا والقول كالوعظ وحفظ العلوم الجدل وتحريرك شفعية بحضور الناس وكل واحد منها قد يراى به باعتبار الدين وباعتبار الدنيا وحكم الرياء بغير العبادات حكم طالب المال والجاه وحكم محض الرياء بالعبادة ابطالها وان اجتمع قصد الرياء وقصد العبادة أعطى الحكم للاقوى فيصنعه على الوجهين في اسقاط القرض به والمصر على اطلاق الغير على عبادته ان كان لغرض ديني كفضائه الى الاحترام أو شبهه فهو مذموم وان كان لغرض آخرى كالتفرح باظهار الله جلاله وسعته فيجبه أو لرجاه الاقتداء به فمدوح وعليه يعمل ما يجهده الا كابر من الطاعات وليس من الرياء استمر المعصية بل بمدوح وان عرض له الرياء في اثناء العبادة ثم زال قبل فراغها لم يضر متى علم من نفسه القوة اظهر القربة وقد قيل اعمل ولو خفت عجباً مستغفراً منه

الوجوب بأهل الوردون أهل المدن استدل بالامباروى ان الضيافة على أهل الورد قال النووي وغيره من الحفاظ انه حديث موضوع لا أصل له قوله ان ينوي بفتح أوله وسكون المثلثة أى يقيم قوله حتى يحرجه بضم أوله وسكون الحاء المهملة أى يوقعه في الحرج وهو الاثم لانه قد يكرهه فيقول هذا الضيف ثقيل أو قد نقل علينا بطول اقامته أو يتعرض لهما يؤذيه أو يظن به ما لا يجوز قال النووي وهذا كله محمول على ما اذا أقام بعد الثلاث بغير استدعائه وما اذا استدعاه وطلب منه اقامته أو علم وطن منه بحجة الزيادة على الثلاث او عدم كراهته فلا بأس بالزيادة لان النهي انما جاء لاجل كونه يؤذيه فلو شك في حال المضيف هل تكره الزيادة ويطعمه به مخرج أم لا لم يحل له الزيادة على الثلاث اظاهر الحديث قوله له الضيف أى ويومه بدليل الحديث الذى قبله قوله بفتاته بكسر الفاء وتخفيف النون مدودا وهو المتسع امام الدار وقيل ما استمعن جوانب الدار بجمعه أفضية قوله انه ان يعقبهم الخ قال الامام أحمد في تفسيره ذلك أى للضيف أن يأخذ من أرضهم وزرعهم بقدر ما يكفيه بغير انهم وعنده رواية أخرى ان الضيافة على أهل القرى دون الامصار واليه ذهبت الهادوية وقد تقدم تحقيق ما هو الحق

#### \*(باب الادهان تصحيح النجاسة)\*

عن ميمونة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فارة وقعت في سمن فانت فقال ألقوها وما حولها وما ركواهم شكهم رواه أحمد والبخارى والنسائي وفي رواية سئل عن الفأرة تقع في السمن فقال ان كان جامدا فالقوها وما حولها وان كان مائعا فلا تقربوه رواه أبو داود والنسائي وعن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن فارة وقعت في سمن فانت فقال ان كان جامدا فخذوها وما حولها ثم كالوا ما بقي وان كان مائعا فلا تقربوه رواه أحمد وأبو داود) حديث أبي هريرة قال الترمذي هو حديث غير محفوظ سمعت محمد بن اسمعيل يعنى البخارى يقول هذا خطأ قال والصحيح حديث الزهري عن عبد الله عن ابن عباس عن ميمونة يعنى الحديث الذى قبله قال في الفتح وجزم الذهلي بأن الطريقتين صحيحتان وقد قال أبو داود في روايته عن الحسن بن علي

قال والحديث أخرجه مسلم في آخر الكتاب وابن ماجه في الزهد قال في الفتح وفي الحديث استحباب اخفاء العمل الصالح لكن قد يستحب اظهاره من يقتدى به على ارادة الاقتداء به وقد وذلك بقدر الحاجة قال الطبري كان عمرو بن مسعود وجماعة من السلف يشهدون في مساجدهم ويتظاهرون بمحاسن اعمالهم ليعتدي بهم فمن كان يستعمله عالم بالله عليه قاهرا لسيطانه استوى ما ظهر من عمله وما خفى اعصمه تصدده ومن كان بخلاف ذلك فالاخفاء في حقه افضل وعلى ذلك عمل السلف فمن الاول حديث محمد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يترأى ويرفعه فوبه بالذكر قال انه أواب

قال فاذا هو المقداد بن الاسود اخرج به الطبري ومن الشافعي حديث الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال قام رجل يصلي فجهر بالقراءة فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تسمعني فاستمع ربك اخرج احمد وابن خزيمة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم الله تعالى يقول) قال الكرماني هذا من الاحاديث القدسية ووقع في بعض طرقه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث به عن جبريل عن الله تعالى وذلك في حديث انس رضي الله عنه وقد تقدم القول في الاحاديث القدسية (من عادى لي وليا) فعيل بمعنى مفعول ٣٨٣ وهو من يتولى الله سبحانه وتعالى امره قال الله تعالى وهو يتولى الصالحين ولا يكله الى نفسه لحظة بل يتولى الحق رعايته او هو فعيل مبالغة من التفاعل وهو الذي يتولى عبادة الله وطاعته فعباداته تعجري على التوالي من غير ان يتخللها عصيان وكلا الوصفين واجب حتى يكون الولي وليا بحسب قيلمه بحقوق الله على الاستقصاء والاستبصار ودوام حفظ الله اياه في السراء والضراء ومن شرط الولي ان يكون مخفوطا كما ان من شرط النبي ان يكون معصوما من كل من كان للشرع عليه اعتراض فهو مقرر مخدع قال القشيري والمراد بكون الولي مخفوطا ان يحفظه الله تعالى من غيابه في الزلل والخطا ان وقع فيه ما بان يلهمه التوبة فيتموب منها والافهما لا يقدر احدا في ولايته حكام القسطلاني وفي رواية احمد من آذى لي وليا قال في الفتح المراد بالولي العالم بالله المواطب على طاعته المخلص في عبادته وقد

قال الحسن وربما حدث به معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبيد الله عن ابن عباس عن ميمونة وأخرجه أبو داود وأيضاً عن أحمد بن صالح عن عبد الرزاق وكذا أخرجه النسائي عن خشيش بن أصرم عن عبد الرزاق وذكر الاسماعيلي ان الليث رواه عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال بلغنا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن فارة وذكر الحديث وأما الزيادة في حديث ميمونة التي زادها أبو داود والنسائي فتحققها ابن حبان وغيره قوله فماتت استدل بهذا الحديث لاحدى الروايتين عن أحمد أن المانع اذا حدث فيه النجاسة لا ينفس الابالتغير وهو اختيار البخاري ووجه الاستدلال ما قاله ابن العربي متمسكاً بقوله وما حو لها على انه كان جامداً قال لانه لو كان مائعاً لم يكن له حول لانه لو نقل من جانب خلفه غير في الحال فيصير عاصوله فيحتاج الى القائه كما غابني الا اعتبار ضابط كل في المانع وهو التغير ولكنه يدفع هذا ما في الرواية الاخيرة من حديث ميمونة وما في حديث أبي هريرة المذكور من التفرقة بين الجامد والمائع وتبيين حكم كل واحد منهما مواضبات المانع عند الجمهور ان يترا ديسرعة اذا اخذ منه شيء واستدل بقوله فماتت على ان تأثيرها انما يكون بغيرها فلو وقعت فيه وخرجت بالاموت لم يضر وما عدا الفارة ملحق بها وكذلك ما يشابه السمن ملحق فلا عمل به فهو مهم او جند ابن حزم على عادته قال فلو وقع غير جنس الفارة من الدواب في مائع لم ينفس الابالتغير ولم يرد في طريق صحة تقدير ما يلقي وقد أخرج ابن أبي شيبة من مرسل عطاء بن يسار انه يكون قدر الكف وسنده جيد لولا ارساله وأما ما أخرجه الطبراني عن أبي الدرداء من فروع من التقييد في الماخوذ منه بثلاث عرفات بالكيفية فسنده ضعيف ولو ثبت لكان ظاهراً في المانع واستدل بقوله في المانع فلا تقر بوجه انه لا يجوز الانتفاع به في شيء فيحتاج من أجاز الانتفاع به في غير الاكل كالشفعية أو أجاز بيعه كالخفية الى الجواب عن الحديث فانهم احتجوا به في التفرقة بين الجامد والمائع وأما الاحتجاج بما عند البيهقي من حديث ابن عمر بلفظ ان كان السمن مائعاً فمائعاً وهو لا تأكلوه وعنده من رواية ابن جريح مثله فالصحيح انه موقوف وعند البيهقي أيضاً عن ابن عمر في فارة وقعت في زيت فقال استصحبوا به وادهنوا به أدهكم وهذا السند على شرط الشيخين لانه من طريق الثوري عن أيوب عن نافع عنه الا انه موقوف واستدل بالحديث على ان الفارة طاهرة

استشكل وجود أحد مبادئه لان المعاداة انما تقع من الجانبين ومن شأن الولي الخلق والصحة عن مجهول عليه وأجيب بان المعاداة لم تنص في الخصومة والمعاملة الديونية مثلاً بل قد تقع عن بغض ينشأ عن التعصب كالرائضي في بغضه أبا بكر والمبتدع في بغضه لاسنن في تقع المعاداة من الجانبين أمان جانب الولي لله تعالى وفي الله وأمان جانب الآخر فلما تقدم وكذا القاسق المتجاهر ببغضه الولي ويبغضه الاستر لا ينكاره عليه ولا زمته لانيه عن شهادته وقد تطلق المعاداة ويراد بها الوقوع من أحد الجانبين بالفعل ومن الاستر بالقوة قال ابن هبيرة في الايضاح قوله من عادى لي ولياً أي اتخذ عدواً ولا أرى المعنى الا انه عاداه من أجل ولايته وهو وان تضمن التحذير من ايذاء تلويب أو إياه الله ليس على الاطلاق بل يستثنى منه ما اذا كانت

الحال تقتضي نزاعين وليين في خاصة أو محامكة ويرجع الى استخراج حق أو كشف غامض فانه جرى بين أبي بكر وعمر  
مشاجرة وبين العباس وعلى الى غير ذلك من الوقائع انتهى وتعبه الفا كهاني بان معاداة الولي لكونه وليا لا يفهم الا اذا  
كان على طريق الحسد الذي هو قتي زوال رايته وهو بعيد جداني حق الولي فتأمل له قلت والذي قدمته أولى ان يعقد قال  
ابن هبيرة ويستند من هذا الحديث تقدم الاعذار على الاثا وهو واضح انتهى (فقد آذنته) بعد الهمزة ورفع المجمة  
وسكون النون أي أعلمه والايدان ٢٨٤ الاعلام ومنه أخذ الأذان (بالحرب) أي عمل به ما يعمل العدو والمحاب

العين وأغرب ابن العربي فخمي عن الشافعي وأبي حنيفة انه انجسة

• (باب آداب الاكل) •

عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا أكل أحدكم طعاما فليقل  
بسم الله فان نسي في أوله فليقل بسم الله على أوله وآخره وأحد وأود وأود ابن ماجه  
والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا النسائي وهو من حديث عبد الله بن عبيد  
عن امرأته منهم بسم يقال لها أم كلثوم عن عائشة ولم يقل الترمذي عن امرأته منهم أمما  
قال عن أم كلثوم ووقع في بعض رواياته أم كلثوم اللقيمة وهو الاشبه لان عبيد بن عمر  
ليثي وقد أخرج أبو بكر بن أبي شيبة هذا الحديث في مسنده عن عبد الله بن عبيد بن  
عمر عن عائشة ولم يذكر فيه أم كلثوم وفي الباب عن جابر عند مسلم وأبي داود  
والنسائي وابن ماجه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا دخل الرجل بيته فذكر  
الله عند دخوله وعند طعامه قال الشيطان لا مبيت لكم ولا عشاء واذا دخل فلم يذكر  
الله عند دخوله قال الشيطان أدركتم المبيت فاذا لم يذكر الله عند طعامه قال أدركتم  
المبيت والعشاء وعن حذيفة بن اليمان عند مسلم وأبي داود والنسائي قال كذا اذا  
حضرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما لم يضع أحدنا يده في الطعام حتى يبدأ  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانا حضرنا معه طعاما فجاء اعرابي كأنه يدفع فذهب  
ليضع يده في الطعام فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده ثم جات جارية كأنها  
تدفع فذهبت لتضع يدها في الطعام فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيدها  
وقال ان الشيطان ليسجل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه وانه جاءهم هذا الاعرابي  
ليسجل يده فاخذت يده وجاءهم هذه الجارية ليسجل يدها فاخذت يدها والذي  
نفسى يده ان يده لفي يدي مع أيديهما وأخرج الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يأكل طعاما في شتم من أصحابه فجاء اعرابي فاكل بلمتين فقال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امانا انه لو سمى لكنتي اياكم وقال حديث حسن وأخرج  
ابن السني عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من نسي ان يذكر  
الله في أول طعامه فليقل حين يذكر بسم الله وأول آخره فانه يستقبل طعاما جديدا ويضع

من الايداء ونحوه فالمراد لازمه  
وفيه تمديد شديد لان من حاربه  
أهله كما قال الفا كهاني هو من  
الجازا البليغ لان من كره من  
أحب الله خالف الله ومن خالف  
الله عانده ومن عانده أهله كما  
واذا ثبت هذا في جانب المعاداة  
ثبت ضده في جانب الموالاة فمن  
والى أولياء الله أكرمه الله وفي  
رواية بحرب منكرا وفي حديث  
مميونة فقد استحل محاربي وفي  
رواية وهب بن منبه موقوفا  
قال الله تعالى من أهان ولي  
المؤمن فقد استحققتي بالحاربة  
وفي حديث معاذ قد بارز الله  
بالحاربة وفي حديث أبي امامة  
وأنس فقد بارزني والمعنى قد  
تعرض لأهلاكي اياه فاطلق  
الحرب وأراد لازمه قال العوفي  
لما كان ولي الله من تولى  
الله بالطاعة والتقوى وتولاه الله  
بالحفظ والنصرة وقد أجرى الله  
تعالى العادة بان عدو العدو  
صديق وصديق العدو عدو  
فقد قولى الله عدو الله فمن عاداه  
كان كمن حاربه ومن حاربه

فكأنما حارب الله وشرع الاسلام أحد بن تيمية رحمه الله كتاب في الفرق بين أولياء الرحمن وأولياء  
الشیطان واقتضى القضاء الرباني محمد بن علي العيني الشوكاني رحمه الله كتاب سماه قطر الولي في معرفة الولي وهما كتابان  
نفيسان جدا اشتملا على مباحث الباب اشتمالا لطيفا حقيقة بأن يتخذ عوزة وتيمية عند معاركة الاختلاف فعليك بهما ان  
كنت عن حب الانصاف وبالله التوفيق (وما تقرب الى عبدى بشئ أحب الى مما اقترضته عليه) ويدخل تحت هذا اللفظ جميع  
فرائض العين والكفاية وظاهر الاختصاص بما ابتدأ الله فرضيته وفي دخول ما وجبه المكاف على نفسه نظر للقييد  
بقوله اقترضت عليه الآن يؤخذ من جهة المعنى الاعم وبسته فتقدمته ان أداء الفرائض أحب الاعمال الى الله قال الطوفي

الامر بالفرائض جانبهم ويتبع بتركها المعاقبة بخلاف النقل في الامرين وان اشتترك مع الفرائض في تحصيل الثواب فكانت  
الفرائض أكمل فكانت احب الى الله تعالى واشد تقريرا فالقروض كالاصل والاس والنقل كالفرع والبناء وفي الاتيان  
بالقروض على الوجه المأمور به امتثال الامر وتعظيمه بالانقياد اليه واطاها وعظمة الربوبية وذلل العبودية وكان التقرب بذلك  
اعظم العمل والذي يؤدي القرض قد يفعله خوفا من العقوبة ومؤدى النقل لا يفعله الا لئلا يثار للخدمة فيجأزى بالعبادة التي  
هي غاية مطلوب من يتقرب بخدمة الله (وما زال يتقرب الى بالنوافل) مع القرائض ٣٨٥

العبد من ربه يقع ولا باعانة ثم  
باحسانه وقرب الرب من العبد  
بما يخصه في الدين ان عرفانه وفي  
الاشارة من رضوانه وفيما بين  
ذلك وجوه اطنه وامتنانه ولا  
يتم قرب العبد من الحق الا بعباده  
عن الخلق قال وقرب الرب بالعالم  
والقدرة عام للناس وبالا لطف  
والنصر خاص بالخواص  
وبالتأنيص خاص بالاولياء وفي  
حديث ابي امامة يتعبد بدل  
يتقرب وكذا حديث ميمونة  
(حتى احبته) قال في الفقه المراد  
بالقرب بالنوافل ان تقع مع من  
ادى القرائض لا بمن اخل بها كما  
قال بعض الاكابر من شغلته  
الفرض عن النقل فهو معذور  
ومن شغلته النقل عن الفرض  
فهو مغرور وايضا فقد جرت  
العادة ان التقرب انما يكون  
غالبا بغير ما وجب على التقرب  
كالهدية والخدمة بخلاف ما يؤدي  
ما عليه من خراج او يقضي ما عليه  
من دين وايضا من جهة ما شرعت  
له النوافل جبر القرائض كما صرح  
في حديث مسلم انظر واهل العبد

الطيب مما كان يصيب منه وفي الباب أيضا عن عمر بن أبي سلمة وسأني وفي هذه  
الاحاديث دليل على مشروعية التسمية لاداء كل وان النامى يقول في اثنا عشر بسم الله على  
أوله وآخروا وكذا التارك للتسمية عدل اشترع له التدارك في اثنا عشر قال في الهدى والصحيح  
وجوب التسمية عند الاكل وهو أحد الوجهين لاصحاب أحدوا حديث الامر بها الصحيح  
صريح لا معارض لها ولا اجماع يسوق مخالفتها ويخرجها عن ظاهرها وتاركها يشركه  
الشيطان في طعامه وشربه اهـ والذي عليه الجمهور من السلف والخلف من المحدثين  
وغيرهم ان كل الشيطان محمول على ظاهره وان للشيطان يدين ورجلين وفيهم مذكروا في  
وانه يا كل حقيقة بيده اذ لم يدفع وقيل ان اكلهم على الجواز والاستعارة وقيل ان اكلهم  
ثم واسترواح ولا ملجئ الى شئ من ذلك وقد ثبت في الصحيح كما ساقى ان الشيطان ياكل  
يشماله ويشرب بشماله وروى عن وهب بن منبه انه قال الشيطان اجناس فخالص الجن  
لا يا كونه ولا يشربون ولا يتناكحون وهم ریح ومنهم جنس يفعلون ذلك كله ويتوالدون  
وهم السهالى والغيلان ونحوهم (وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لا يا كل أحدكم يشماله ولا يشرب بشماله فان الشيطان ياكل بشماله ويشرب بشماله رواه  
أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال البركة تنزل في وسط الطعام فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه رواه أحمد  
وابن ماجه والترمذي وصححه وعن ابن عمر بن أبي سلمة قال كنت غلاما في حجر النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وكانت يدي تطيش في الصحفة فقال لي يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما  
يليك متفق عليه وعن أبي حنيفة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما ان افلا  
أكل متكئا رواه الجماعة الامسما والنسائي قوله لا يا كل أحدكم يشماله فيه النهي  
عن الاكل والشرب بالشمال والنهي حقيقة في التحريم كما تقر في الاصول ولا يكون لمجرد  
الكراهة فقط الاجازة مع قيام صارف قال النووي وهذا اذا لم يكن عذرا فان كان عذر  
يمنع الاكل أو الشرب باليمين من مرض أو جراحة أو غير ذلك فلا كراهة في الشمال قوله  
فان الشيطان يا كل الخ اشارة الى انه ينبغي اجتناب الافعال التي تشبه افعال الشيطان  
وقد تقدم الخلاف هل ذلك على الحقيقة أم على الجواز قوله البركة تنزل في وسط الطعام

٤٩ نيل سا من تطوع فتكمل به فريضته الحديث بمعناه (فاذا احببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر  
به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها) وفي حديث عائشة عن عبد الله بن مسعود في الزهد وفؤاده الذي يعقل به ولسانه الذي  
يتكلم به وفي حديث أنس ومن احببته كنت له سمعا وبصرا ويدا ومقيدا وهو مجاز وكناية عن نصرة العبد وتأييده واعانته حتى  
كانه سبحانه ينزل نفسه من عبادة منزلة الآلات التي يستعين بها ولذا وقع في رواية في يسمع ويبي بصري يبطش ويبي يمشي قاله  
العوفي وان سمعه سمعي سموعه لان المصدر قد جاء بمعنى المفعول مثل فلان أملى بمعنى ما مولى والمعنى انه لا يسمع الا ذكرى ولا  
يأخذ الا بتلاوة كتابي ولا يأنس الا بمناجاتي ولا ينظر الا في عجايب ملكوتي ولا يعيده الا فيافي رضاءي ورجله كذلك قاله الفنا كمانى

وقال الاتحادية انه على حقيقة وان الحق عين العبد محجبين بجي مجبر بل عليه السلام في صورة دحية الكلبي وللشيخ قطب الدين القسطلاني كتاب في الرد على اصحاب هذه المقالة اثابه الله وعن ابي عثمان الهري أحد أئمة الصوفية عما اسنده عنه السبني في الزهد قال معنى الحديث كنت اسرع الى قضاء حوائجه من معي في الاستماع وعينه في النظر ويده في اللمس ورجله في المشي فلاحول ولا اتحاد تعالى العلي عن ذلك قال في الفتح وقد استشكل كيف يكون الباري جل وعلا سمع العبد وبصره الخ والجواب من اوجه احدها انه واراد على سبيل التمثيل والمعنى ٣٨٦ كنت كسمعه وبصره في اثاره امرى فهو يجب طاعته ويؤثر خدمته كما يجب هذه الجوارح ثانيه ان المعنى

انظروا أي داود اذا اكل أحدكم طعاما فلا يأكل من أعلى الصخرة ولكن ليأكل من أسفلها فان البركة تنزل من اعلاها وفيه مشروعية الاكل من جوانب الطعام قبل وسطه قال الرافعي وغيره بكرة ان يأكل من أعلى التريد ووسط القصعة وان يأكل مما يلي اكله ولا بأس بذلك في الفواكه ونحوه الاستوى بان الشافعي نص على التحريم فان لفظه في الام فان أكل مما يليه ومن رأس الطعام اثم بالذهل الذي فعله اذا كان عالما واستدل بالنبي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم وانذار الى هذا الحديث قال الغزالي وكذا لا يأكل من وسط الرغيف بل من استدارته الا اذا قل الخبز فليكسر الخبز والعلة في ذلك ما في الحديث من كون البركة تنزل في وسط الطعام قوله طيش بكسر الطاء وبعدها مثناة تحتية ساكنة أي تترك وتقتد الى نواحي الصخرة ولا تقتصر على موضع واحد قال النووي والصخرة دون القصعة وهي ما تسع ما يبيع خمسة والقصعة تسع عشرة كذا قاله السكاكي في احكام الجوهري وغيره عنه وقبل الصخرة كالقصعة وجعلها صحاف قال النووي أيضا وفي هذا الحديث ثلاث سنن من سنن الاكل وهي التسمية والاكل باليمين وقدم سبق يمينه ما والاثة الاكل مما يليه لان اكله من موضع بد صاحبه - وعشرة وترك مروءة قديقة ذكره صاحبه لاسيما في الامراق وشبهها وهذا في التريد والامراق وشبههما فان كان غمرا واجناسا فقد تفلوا اباحة اختلافي الايدي في الطبق ونحوه والذي ينبغي تعميم التمسح لالتمسح على عرومه حتى يثبت دلل يخصه والله أعلم بقوله اما ان افلا اكل متكئا سبب هذا الحديث قصة الاعرابي المذكور في حديث عبد الله بن بسر عند ابن ماجه والطبراني باسناد حسن قال أهديت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم شاة فخفي على ركبتيه ياكل فقال له اعرابي ما هذا الجاهل فقال ان الله جعلني عبدا لربما لم يجعلني جبارا عندا قال ابن بطال انما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك تواضعا لله ثم ذكر من طريق أبي أيوب عن الزهري قال ألقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملكا لم يانه قبلها فقال انزرك بك خير بك بين أن تكون عبدا لنبيا أو ملكا يا قال فنظر الى جبريل كالمستشير له فأومأ اليه أن تواضع فقال بل عبد نبيا قال فأتاك كل متكئا اه قال الحافظ وهذا من رسل أو معضل وقد وصله النسائي من طريق الزيد بن أبي عدي عن الزهري عن محمد بن عبد الله بن عباس قال كان ابن عباس يحدث فذكر نحوه وأخرج أبو داود

ان كلبته مشغولة في فلا يصحني بسهمه الا الى ما يرضيني ولا يرى بصره الا ما امرته به ثالثها المعنى اجعل له مقاصد لانه يناله بسهمه وبصره الخ رابعها كنت له في النصرة كسمعه وبصره ويده ورجله في المداونة على عدوه خامسها ما تقدم عن النكاحات وسبقه الى معناه ابن هبيرة قال الطوفي اتفق العلماء على تعدد بقوله على ان هذا مجاز وكناية عن نصرة العبد ونأي يده الى آخر ما تقدم وقال الخطاطي هذا مثال والمعنى توفيق الله لعبده في الاعمال التي يشرها به هذه الاعضاء وتيسير الحجة له في ما بان يحفظ جوارحه عليه ويعصمه من موافقة ما يكره الله من الاصغاء الى الله وبسهمه ومن النظر الى ما نهى الله عنه بصره ومن البطش فيما لا يحل له يده ومن السعي الى الباطل برجله والى هذا النخالة اودى ومثله للكلاباذي سابعها قال الخطاطي وقد يكون غير ذلك عن سرعة

اجابة الدعاء والنجح في الطلب وذلك ان مساعي الانسان كلها انما تكون في هذه الجوارح المذكورة وقال بعضهم من لا تقصر له جارحة الا في الله والله فهي كلها تعمل بالحق للحق وهذا من تزعم مما تقدم ووجه بعض متاخرى الصوفية على ما ذكرناه من مقام الفتاة والهو والله الغاية التي لا شيء وراءها وهو ان يكون قائما بما قامه الله سبحانه له ناظرا بانظره له من غير ان يتي معه بقية ناظرا باسم اويقة على رسم او يتعلق بامر او يوصف بوصف ومعنى هذا الكلام انه يشهد باقامة الله له حين قام ومحبته حين احبه ونظره الى عبده حين اقبل ناظرا اليه بقلبه ووجه بعض اهل الزيف على ما يدعون من ان العبد اذا لازم العبادة الظاهرة والباطنة حتى يرضى من الكدورات انه بصير في معنى الحق تعالى عن ذلك وأنه يرضى عن نفسه جملة حتى يشهد بان الله هو الذي اكر لنفسه المولد لنفسه وان هذه الاسباب والرسم تصير عدا ماصير فاني منهم ودهوان تعدد في الخارج وعلى الوجة كاهلا فلا تملك

فيه لا اتحاد ولا لفظا لئلا يخلو بالوحدة المطابقة لقوله في بقية الحديث وان سألني واثن اسمه ما ذني فانه كالمصرح في الرد عليهم اه حاصله  
(وان سألني) زاد عبيد الواحد عبيدي (لا عطية) ما سأل (واثن اسمه ما ذني لاعتدته) اي مما يخاف وفي حديث ابي امامة عند  
الطبراني والبيهقي في الزهد اذا اقصى نصرته وفي حديث حذيفة عند الطبراني ويكون من اوليائي واصفيائي ويكون  
جاري مع النبيين والصديقين والشهداء في الجنة قال في القبح وقد استشكل بان جماعة من العباد والصلحاء دعوا ابو القوام  
يجابوا والجواب ان الاجابة تتنوع فتارة يقع المطلوب بعينه على النور وتارة ٢٨٧ يقع ولكن يتأخير الحكمة فيه وتارة قد

من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال ما روى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا كل  
متكئا قط وأخرج ابن أبي شيبة عن مجاهد قال ما اكل النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
متكئا الا مرة ثم نزع فقال اللهم اني عبدك ورسولك وهذا امر سل ويمكن الجمع بان تلك  
المرة التي في أثر مجاهد ما اطاع عليه عبد الله بن عمرو وقد أخرج ابن شاهين في تاريخه من  
مسند عطاء بن يسار ان جبريل رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأكل متكئا فنهاه  
ومن حديث انس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأكل متكئا جبريل عن الاكل متكئا لم  
ياكل متكئا بعد ذلك واختلاف في صفة الاتكئة ف قيل ان يتكئ في الجلوس لا اكل على  
أي صفة كان وقيل ان يعمل على أحد شقيه وقيل ان يعتمد على يده اليسرى من الارض  
قال الخطابي بحسب العامة ان المتكئي هو الاكل على أحد شقيه وليس كذلك بل هو  
الاعتماد على الوطء عند الاكل لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال اني اذم فعل من يستكئ من  
الطعام فاني لا آكل الا الباغية من الزاد فلذلك أقعد مستوفزا وفي حديث انس انه صلى  
الله عليه وآله وسلم أكل غزاوه ومقع والمراد الجلوس على وركيه غير متكئا وأخرج  
ابن عدي بسند ضعيف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يعتمد الرجل على يده اليسرى  
عند الاكل قال مالك هو نزع من الاتكئة قال الحافظ وفي هذا الاشارة من مالكا الى كراهة  
ما بعد الاكل فيه متكئا ولا يختص بصفة بعينها ويجزم ابن الجوزي في تفسير الاتكئة  
بانه الميل على أحد الشقين ولم يلتفت لانتكأ الخطابي ذلك وحكى ابن الاثير في النهاية ان  
من فسر الاتكئة بالميل على أحد الشقين تأوله على مذهب الطب بانه لا يتحد في مجاري  
الطعام من الاكل ولا يسميه هنيئا واختلاف السلف في حكم الاكل متكئا فزعم ابن القصاص  
ان ذلك من الخصائص النبوية وتعبه البيهقي فقال يكره لغيره ايضا لانه من فعل  
المتكئين وأما له ما خوذ من ملوك الهيم قال فان كان بالمر مانع لا يمكن معه الاكل  
الامتكئا لم يكن في ذلك كراهة ثم ساق عن جماعة من السلف أنهم أكلوا كذلك وأشار  
الى ذلك في الضرورة وفي الحل نظر وقد أخرج ابن أبي شيبة عن ابن عباس  
وخالد بن الوليد وعبيدة السلماني ومحمد بن سيرين وعطاء بن يسار والزهري جواز ذلك  
مطلقا واذا ثبت كونه مكروها أو خلاف الاولى فالمتكئ في صفة الجلوس لا كل أن  
يكون جائزا على ركبته وظهور قدميه أو نصب الرجل اليمنى ويجلس على اليسرى  
من كان وأيضا كان فقد كان عمر رضي الله عنه رأس المومنين مع ذلك فكان وعباراى الراى فيخبره بعض الصحابة بخلافه  
فيرجع اليه ويترك رأيه فظن أنه يكتفي بما يقع في خاطره عما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد ارتكب اعظم  
الخطايا وامتن بالغ منهم فقال حدثني قاضي عن أبيه وأشد خطاؤه لا يأمن ان يكون قباة انما حدثه عن الشيطان والله  
الاستعانة قال الطوفي هذا الحديث أصل في الملوك الى الله والوصول الى معرفته ومحبتة وطريقه أداء المقروضات الباطنة  
وهي الايمان والظاهرة وهي الاسلام والركب منهم ما هو الاحسان فيهما كما تضمنه حديث جبريل والاحسان يتضمن مقامات  
السالكين من الزهد والاخلاص والمراقبة وغيرها وفي الحديث ان من اتى بما وجب عليه وقرب بالنوافل لم يرد عاوزه

لوجود هذا الوعد الصادق المؤكد بالقسم وقد تقدم الكلام مما يختلف من ذلك وفيه ان العبد ولو بلغ أعلى الدرجات لم يحق  
بكره محبوب الله لا يقطع عن الطلب من الله لما فيه من الخضوع واطهار العبودية (وما ترددت من شيء أنا فاعله برتددي  
عن نفس المؤمن) أي ما ترددت رسلتي في شيء كترديدي إليهم في نفس المؤمن كما في قصة موسى عليه السلام وما كان من لطمه  
عين ملك الموت وتردده اليه مرة بعد أخرى وأضاف تعالى ذلك إلى نفسه لأن ترددهم عن أمره قال الخطابي التردد في حق  
الله تعالى غير جائز والبدو عليه في الامور ٣٨٨ غير سائغ ولكن له تاويلان أحدهما ان العبد قد يشرف على الهلاك

واستثنى الغزالي من كراهة الاكل مضطجعا أكل البقلة واختلف في علة الكراهة  
وأقوى ما ورد في ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابراهيم التيمي قال **كأنوا**  
يكرهون أن يأكلوا تكاثر الخفاة أن تعظم بطونهم وإلى ذلك بشيرة رقية ما ورد من الاخبار  
دووجه الكراهة فيه ظاهر وكذلك ما أشار إليه ابن الاثير من جهة الطب (وعن أنس ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا طعم طعماً لمالعق اصابعه الثلاث وقال اذا وقعت لقمة  
أحدكم فليعط عنها الاذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان وأمرنا ان نسل القصة وقال  
انكم لا تدرؤن في أي طعم امكم البركة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن  
المغيرة بن شعبة قال ضفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فامر بجنب فشوى قال  
فاخذ الشفرة فجعل يحترق بها منه رواه أحمد وعن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وآله وسلم أتى بعض حجر فاستأذنه فدخل ثم أذن لي فدخلت فقال هل من غداء فقالوا نعم فأتى  
بثلاثة أفرصة فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرصاً فوضعه بين يديه وأخذ قرصاً  
آخر فوضعه بين يديه ثم أخذ الثالث فكسره باثنين فجعل نصفه بين يديه ونصفه بين يدي ثم  
قال هل من ادم قالوا لا الا شيء من خل قال ها توهم فتم ادم هو رواه أحمد ومسلم) حديث  
المغيرة بن شعبة أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي وابن ماجه ولفظ أبي داود في باب ترك  
الوضوء مما ست النار عن المغيرة بن شعبة قال ضفت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات  
يوم ليلة فامر بجنب فشوى فاخذ الشفرة فجعل يحترق بها منه قال فجاء بلال فآذنه  
بالصلاة قال فأتى السكين وقال ما له تربت يده وقام يصلي زاد الانباري وكان يشاري وفاء  
فقصة على سؤال أو قال أقصه لك على سؤال القول لعق أصابعه فيه استحباب لعق الأصابع  
محافظة على بركة الطعام وتنظيفاً وسيأتي تمام الكلام على ذلك وفيه استحباب الاكل  
بثلاث أصابع ولا يضم إليها الرابعة والخامسة الا عند ريان يكون مرعاً أو غيرة مما لا يمكن  
بثلاث وغير ذلك من الاعذار قوله فليط عن الاذى فيه مذكورة أكل اللقمة الساكنة  
بعد مسح أذى يصبها هذا اذا لم تقع على موضع نجس ولا بد من غسلها ان أمكن فان تعذر  
قال النووي اطعمها حياً وانا لا يتركها للشيطان قوله ان نسلت القصة قال الخطابي  
سلت القصة تنبغ ما بقي فيها من الطعام وفيه ان لعق القصة مشروع والعلة

في أيام عمره من داء يصيبه وفاقة  
تنزل به فيدعو الله فيشفه منها  
ويدفع عنه مكر وهاتها فيكون  
ذلك من فعله كتردد من يريد  
أمران في دوله فيتركه ويعرض  
عنه ولا بد له من لقائه اذا بلغ  
الكتاب أجله لان الله تعالى قد  
كتب الغناء على خلقه واستأثر  
بالبقاء لنفسه والثاني ما تقدم  
من قصة موسى وقال الكلاباذي  
عبر عن صفة الفعل بصفة الذات  
أي عن التردد بالتردد ووجه  
متعلق التردد باختلاف أحوال  
العبد من ضعف ونصب إلى أن  
تنتقل محبته في الحياة إلى محبته  
للموت فيقبض على ذلك قال  
وقد يحدث الله تعالى في قلب  
عبد من الرغبة فيما عنده  
والشوق اليه والمهبة للاقائه  
ما يشا منعه إلى الموت فضلاً  
عن إزالة الكراهة عنه فاخبر  
انه يكره الموت ويسوم فيكره  
الله تعالى مسامته فيزيل عنه  
كراهة الموت فيأتيه الموت  
وهو له مؤثر واليه يشفق  
وجوزا الكرماني احتمالاً آخر

وهو ان المراد انه يقبض روح المؤمن بالآفة والتدريج بخلاف سائر الامور فانما يحصل بمجرد قول كن  
سريعا دفعة انتهى وفي هذا الاحتمال نظر لقوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وهو من العموم  
بمكان لا ينجي (يكره الموت) لما فيه من الالم العظيم (وانا كثره مسامته) قال الجنيدي الكراهة هنا لما يلقي المؤمن من  
الموت وصعوبته وليس المعنى أن يكره الموت لان الموت يورده إلى رحمة الله تعالى وصفة زنة وقال غيره لما كانت مفارقة  
الروح الجسد لا تحصل الا بالتمتع عظيم جدا والله تعالى يكره أذى المؤمن أطلق على ذلك الكراهة ويحتمل أن تكون المسامة  
بالنسبة إلى طول الحياة لانها تؤدي إلى أرذل العمر وتفسد الخلق والرد إلى أسفل سافلين وفي ذلك دلالة على شرف الاولياء

ورفعه لغيرهم حتى لو أتى أنه تعالى لا يذيقهم الموت الذي حقه على عباده للفعل ولهذا المعنى ورد لفظ التردد كما ان العبد اذا كان له امر لابد له أن يفعله بحبيبه لكنه يؤلمه فان نظرا الى ألمه انكف عن الفعل وان نظرا الى انه لابد منه أن يفعله لم ينفعه أقدم عليه فيعبر عن هذه الحالة في قلبه بالتردد فخطاب الله الخلق بذلك على حسب ما يعرفون ودلهم به على شرف الولي عنده ورفعة درجته ذكره القسطلاني قال الشيخ أبو الفضل بن عطاء في هذا الحديث عظم قدر الولي لكونه خرج عن تدبيره الى تدبيره وعن انتصاره لنفسه الى انتصار الله له وعن حوله وقوته بصديق ٣٨٩

توخا القطواني قال الذهبي في الميزان قال أبو داود صدوق وقال أحمد له منا كبير وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وقال ابن سعد منكر الحديث مفرط التشيع وذكره ابن عدي ثم ساق له عشرة أحاديث استنكرها وعما انفرد به ما رواه البخاري في صحيحه عن ابن كرامة عنه وذكر حديث الباب من عادي لي وليا الخ ثم قال فهذا حديث غريب جدا لولا هيئة الجامع الصحيح لعدمه في منكرت خالو ذلك لغاية لنظمه ولأنه ما انفرد به شريك وليس بالحافظ ولم يرو هذا المتن الا بهذا الاسناد ولا يخرج منه من عدا البخاري ولا أظنه في مسند أحمد انتهى وتعبه الحفاظ ابن حجر فقال انه ليس في مسند أحمد جرما واطلاق انه لم يرو الا بهذا الاسناد امر دود وبأن شريكا شيخ شيخ خالفيه مقال أيضا لكن الحديث طرق يدل مجموعها على ان له أصلا لا هناعن عائشة أخرجه أحمد في الزهد وابن أبي

في ذلك ما ذكرناه عقبه من انه لم لا يدرون في أي طعامهم البركة أي ان الطعام الذي يحضر الانسان فيه بركة ولا يدري هل البركة فيما كل أو فيما بقي على أصابعه أو فيما بقي في أسفل القصعة أو في اللقمة الساظفة فينبغي ان يحافظ على هذا كله لتحصل البركة وأصل البركة الزيادة وثبوت الخير والامتناع به قال النووي والمراد هنا والله اعلم ما تحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى وقوى على طاعة الله وغير ذلك وسيأتي حديث استغفار القصعة قريبا وهو صالح للتعديل به قوله ضقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكسر الصاد المجمة من ضاف يضيف مثل باع ويبيع قال في النهاية ضقت الرجل اذا نزلت به في ضيافته وقال في النهاية اذا تعرض به لضيافته قال في النهاية واضفته اذا نزلته وقضيتها اذا نزلت به قوله فاخذ الشفرة بفتح اليم يفتح في النهاية دليل على جواز قطع اللحم بالسكين وقد أخرج أبو داود عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا تقطعوا اللحم بالسكين فانه من صنع الاعاجم وانهم شوهه فانه أهنا وأمرأ ويؤيد حديث الباب ما رواه البخاري وغيره من حديث عمرو بن أمية الضمري انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحنز من كتف شاة فذهب الى الصلاة فالتى السكين فضلى ولم يوضأ على ان حديث عائشة المذكور في اسناده أبو معشر السندي المدني وإسناده صحيح كان يحيى ابن سعيد القطان لا يحدث عنه ويستضعفه جدا ويضعك اذا ذكره غيره قال المنذرى وتكلم فيه غير واحد من الأئمة وقال النسائي أبو معشر له أحاديث منا كبر منها هذا ومنها عن أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبله وأما أحمد بن حنبل فتقال صدوق وعلى كل حال فحديث عائشة لا يعدل ما عارضه من حديث عمرو بن أمية وحديث الباب ويزيد عن الامام أحمد انه سئل عن حديث عائشة فقال ليس يعرف قوله فاخذ فرما الخ فيه استحباب التسوية بين الحاضرين على الطعام وان كان بعضهم أقبل من بعض قوله هل من ادم قال أهل اللغة الا ادم بكسر الهمزة ما يؤتم به يقال ادم الخ يزيد ما بكسر الدال ويجمع الا ادم ادم بضم الهمزة كاهب وأهب وكتب والادم يأسكان الدال مفرد كالادم كذا قال النووي قال الخطابي والقاضي عياض مع في الحديث مدح الاقتصاد في الماء كل ومنع النفس عن ملاذ الاطعمة تدبير الله تدبوا بالخل وما في معناه مما تحف مؤنته ولا يعز وجوده ولا تتأفقوا في الشهوات فانها مقسدة للدين مسقمة للبدن

الديار أبو نعيم في الحلية والبيهقي في الزهد من طريق عبد الواحد بن ميمون عن عروة عنها وذكر ابن حبان وابن عدي انه انفرد به وقد قال البخاري انه منكر الحديث لكن أخرجه الطبراني من طريق يعقوب بن مجاهد عن عروة وقال لم يرو عن عروة الا يعقوب وعبد الواحد ومنها عن أبي امامة أخرجه الطبراني والبيهقي في الزهد بسند ضعيف ومنها عن علي عند الامام علي في مسنده علي وعن ابن عباس أخرجه الطبراني وسنده ضعيف وعن أنس أخرجه أبو يعلى والبخاري والطبراني في مسنده ضعف وعن حذيفة أخرجه الطبراني مختصرا وسنده حسن غريب وعن معاذ بن جبل أخرجه ابن ماجه وأبو نعيم في الحلية مختصرا وسنده ضعيف أيضا وعن وهب بن منبه عطاء أخرجه أحمد في الزهد وأبو نعيم في الحلية انتهى (عن

عبادة بن الصامت رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انه قال من أحب لقاء الله أحب لقاء الله ولئن كرهه  
 لقاء الله كرهه لقاءه قال الخطابي بحجة اللقاء ايثار الجسد الآخرة على الدنيا ولا يجب طول القيام فيها الصلح يستعد  
 للارتحال عنها واللقاء على وجوه منها الروية ومنها البعث كقوله تعالى قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله أى بالبعث ومنها  
 الموت كقوله من كان يرجو لقاء الله فان أجل الله لآت انتهى وقال ابن الاثير المراد باللقاء المصير الى الدار الآخرة وطلب  
 ما عند الله وليس الغرض به الموت لان ٣٩٠ كذا يكرهه من ترك الدنيا أو بغضها أحب لقاء الله ومن آثرها وركن اليها

كره لقاء الله ومحبة لقاءه عليه  
 ارادة الخسر له وانعامه عليه  
 وقال في التكملة كبر فان قات  
 الشرط ليس سببا للجزاء بل  
 الامر بالعكس قات مثله يزول  
 بالاخبار أى من أحب لقاء الله  
 أخبره الله بان الله أحب لقاءه  
 وكذلك الصلح وراثة وقال  
 في الفتح وفي قوله أحب لقاء الله لقاء  
 العدول عن الضمير الى الظاهر  
 تغضبا وتغظيما وفعال التوهم  
 عود الضمير الى الموصول مثلا  
 يتحد في الصورة المبتدأ والخبر  
 ففيه اصل لاح اللفظ لتصح  
 المعنى وأيضا فعود الضمير على  
 المضاف اليه قليل (قالت عائشة  
 أو بعض أزواجه) صلى الله  
 عليه وآله وسلم ورضي عنهن  
 باولئك وجزم سعد بن هشام  
 في روايته عن عائشة بانها هي  
 التي قالت ذلك ولم يتردد (انا  
 لتكره الموت) ظاهره أن المراد  
 بلقاء الله في الحديث الموت وليس  
 كذلك لان لقاء الله غير الموت  
 بل عليه قوله في الرواية الأخرى  
 والموت دون لقاء الله لكن لما

قال النووي والصواب الذي ينبغي ان يجزم به انه مدح للخلل نفسه واما الاقتصاد في  
 المطعم وترك الشهوات فمعلوم من قواعد آخر قال وأما قول جابر فإرات أحب الخلل منذ  
 سمعت من نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كقول أنس ما رأت أحب الدنيا وهذا  
 يؤيد ما قلناه في معنى الحديث انه مدح للخلل نفسه وقد ذكرنا مرات ان تأويل الراوي اذا  
 لم يخالف الظاهر يتعين المصير اليه والعمل به عند جاهير العلماء من الفقهاء والاصوليين  
 وهذا كذلك بل تأويل الراوي هذا هو ظاهر اللفظ في تعيين اعتقاده وقيل وهو الصواب  
 انه ليس فيه تفصيل على اللحم واللبن والعسل والمرق وانما هو مدح له في تلك الحال التي  
 حضر فيها ولو حضر لحم أولي لكان أولى بالمدح منه (وعن أبي معوية بن عروان  
 رجلا من قومه يقال له أبوشعيب صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعاما فإرس الى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم لم آتني أنت وخمسة معك قال فبعث اليه ان آتني في السادس  
 متفق عليه \* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أكل أحدكم  
 طعاما فلا يمسح يده حتى يلعقه أو يامتهام متفق عليه ورواه أبو داود وقال فيه بالمدح  
 \* وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أهر بلعق الاصابع والصفحة وقال انكم  
 لاتدرون في أى طعامكم البركة رواه أحمد ومسلم \* وعن نبيشة الخير ان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال من أكل في قصعة ثم لحسها استغفرت له القصعة رواه أحمد وابن  
 ماجه والترمذي \* وعن جابر انه سئل عن الوضوء مما مده النار فقال لا لقد كفى زمن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم لا نجد مثل ذلك من الطعام الا قليلا فاذا نحن وجدناه لم يكن لنا  
 مناديل الا كفننا وسوا عدنا واندما غنم صلى ولا نتوضأ رواه البخاري وابن ماجه \* وعن  
 أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بات وفي يده غمر ولم يغسله فإصابه  
 نبي فلا يلومن الانفسه رواه الجماعة الا النسائي حديث نبيشة الخير رواه الترمذي من  
 طريق نصر بن علي الجهضمي قال أخبرنا أبو اليمان الملقب بزراد قال حدثني جدتي  
 أم عاصم وكانت أم ولد لسان بن سلمة قالت دخل علينا نبيشة الخير ونحن نأكل في قصعة  
 فحدثنا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكل في قصعة ثم لحسها استغفرت له

كان الموت وسيلة الى لقاء الله عبرته بلقاء الله لانه لا يصل اليه الا بالموت قال حسان بن الاسود الموت جسر القصعة

يوصل الحبيب الى حبيبيه (قال صلى الله عليه وآله وسلم ليس ذلك) بغير لام مع كسر الكاف (ولكن المؤمن اذا حضره  
 الموت بشئ برضوان الله عز وجل (وكرامته) وفي رواية سعد بن هشام بشر برحة الله ورضوانه وجنته) فليس شئ أحب  
 اليه مما اماته) أى يستقبله بعد الموت (فأحب لقاء الله عز وجل) (وأحب لقاء الله) وفي حديث جيد عن أنس المروى عند  
 أحمد والنسائي والبخاري ولكن المؤمن اذا حضر جاءه البشير من الله وليس شئ أحب اليه من أن يكون قد أتى الله فأحب الله  
 لقاء وفي رواية عبد الرحمن بن أبي ليلى حدثني فلان بن فلان انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وفيه ولم يكن

إذا حضر فاما ان كان من المقر بين فرح وريحان وجنة نعيم فاذا بشر بذلك أحب لقاء الله واقله لقائه أحب رواه أحمد  
بسند قوى واجهام الصحابي لا يضر (وان الكافر اذا حضر بشر بعذاب الله وعقوبته) وفي رواية سعد بشر بعذاب الله  
وصخطه وفي رواية حميد عن أنس وان الكافر أو الفاجر اذا جاء ما هو صائر اليه من سوء أو ما يلقى من سوء الخ (فليس  
شيئاً كره اليه مما ماله) مما يستقبل (كره لقاء الله) عز وجل (وكره الله) عز وجل (لقاءه) وفي حديث عائشة عن عبد بن  
حميد مر فوعا اذا اراد الله بعد خير اقبض الله له قبل موته عام لم يكسده ٢٩١ ويوقته حتى يقال مات بغير ما كان

فاذا حضر ورأى قوا به اشتاق  
نفسه فذلك حين أحب لقاء الله  
وأحب الله لقاءه واذا اراد الله  
بعد شر اقبض الله له قبل موته  
بعام شيطانا فاضله وقتنه حتى  
يقال مات بشر ما كان عليه فاذا  
حضر ورأى ما أعد الله له من  
العذاب جزع نفسه فذلك  
حين كره لقاء الله وكره الله لقاءه  
وحديث الباب أخرجه مسلم  
في الدعوات وترمذي في الزهد  
والجنازة والنسائي فيها قال  
الخطابي تضمن حديث الباب من  
التفسير ما هو فيه غنية عن غيره  
قال أبو عبيد بن القاسم بن سلام  
ليس وجهه عندى كراهة الموت  
وشدة لان هذا لا يكاد يخلو عنه  
أحد ولكن المذموم من ذلك  
انبار الدنيا والركون اليها  
وكرامته أن يصير الى الله والدار  
الآخرة وعما بين ذلك ان الله  
نعالي عاب قوم ما يحب الحياة فقال  
ان الذين لا يرجون لقاء ما رزقوا  
بالحياة الدنيا واطمأنوا بها وقال  
الزوي معنى الحديث ان الهبة  
والكرهات التي تعقب شرعها

القصة قال الترمذي هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث المعلى بن راشد وقد  
روى بن يدين هرون وغير واحد من الأئمة عن المعلى بن راشد هذا الحديث ٨١ وحديث  
أبي هريرة عن أبي داود ورجال اسناده رجال الصحيح وأخرجه الترمذي مع اقا  
وأخرجه الضياء من حديث سعيد المقبري عن أبي هريرة وقال غريب وأخرجه أيضا من  
حديث الاعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة وقال حسن غريب لا نعرفه من حديث  
الاعشى الا من هذا الوجه قوله فبعث اليه ان ائذن لي في السادس فيه ان المدعو اذا  
تبعه رجل من غير استدعاء ينبغي له ان لا ياذن له ولا ينهه واذا بلغ باب دار صاحب الطعام  
أعلمه به لياذن له أو ينهه وان صاحب الطعام يستحب له ان ياذن له ان لم يترتب على حضوره  
مفسدة بان يؤذى الحاضرين أو يشيع عنهم ما يكرهونه أو يكون جلوسه معهم من ريبهم  
اشهرته بالفسوق ونحو ذلك فان خيف من حضوره شيء من هذا لم ياذن له وينبغي ان  
يتألف في رده ولو باعطاه شيئا من الطعام ان كان يليق به ليكون رد اجيالا هكذا قال  
الزوي قوله فلا يسح يده يحقل ان يكون اطلق اليد على الاصابع الثلاث لما تقدم  
في حديث أنس باللفظ اعق اصابعه الثلاث وفي مسلم من حديث كعب بن مالك باللفظ يأكل  
بثلاث أصابع فاذا فرغ لعقها ويحقل ان يطاق على جميع أصابع اليد ان الغالب اتصال  
شيء من آثار الطعام بجميدها ويحتمل ان يكون المراد باليد الكف كما قال الحافظ وهو  
الاول فيشمل الحكم من أكل بكنهه كما هو باصابعه فقط أو ببعضها وقال ابن العربي في  
شرح الترمذي يدل على الاكل بالكف كما انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتعرق العظم  
وينش اللحم ولا يمكن ذلك عادة الا بالكف كما قيل وفيه نظر لانه يمكن بالثلاث سلما  
لكن هو معك بكفه كما لا آكل بها سائلا لكن محل الضرورة لا يدل على عموم الاحوال  
ويؤخذ من حديث كعب بن مالك ان السعة الاكل بثلاث أصابع وان كان الاكل بأكثر  
منها جائزا وقد أخرج سعيد بن منصور عن سفيان عن عبيد الله بن يزيد انه رأى ابن عباس  
اذا أكل اعق أصابعه الثلاث قال عياض والاكل بأكثر من الثمينة وسوء الادب  
وتكبير اللقم ولانه غير مضطر الى ذلك لجمعه الاقمة وامساكها من جهاتها الثلاث فان  
اضطر الى ذلك لحقة الطعام وعدم تلبيةه بالثلاث فيدعه بالربعة أو الخامسة قوله  
حتى يلعقها أو يلعقها الاول يفتح حرف المضارعة والثاني يضمها أى يلعقها وزجته أو

التي تقع عند النزح في الحالة التي لا تقبل فيها التوبة حيث تكسفت الحالة للمعتصر ويظهر له ما هو صائر اليه انتهى وفي  
الحديث البداهة باهل الخير في الذكر كشر فهم وان كان اهل الشر اكثر وفيه ان المجاز من جنس العمل فانه قابل الهبة بالهبة  
والكرهات بالكرهات وفيه ان المؤمنين يرون ربهم في الآخرة وفيه نظرا لان لقاء أعم من الرؤية ويحتمل على بعد أن  
يكون في لقاء الله حذف تقدير لقاء الله ونحو ذلك ووجه البعد فيه الاتيان بما قبله لان أحدا من العقلاء لا يكره لقاء  
قواب الله اما لابطائه عن دخول الجنة بالشغل بالنعمات واما لعدم دخولها كالكافر وفيه ان المعتصر اذا ظهرت عليه  
علامات السير وكان ذلك دليلا على انه يسير بالخير وكذا بالعكس وفيه ان محبة لقاء الله لا تدخل في النهي عن تقى الموت

لأنهم يمكنهم مع عدم غنى الموت أو أن النبي عليه محمول على حال الحياة المستمرة وما عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت  
النهي بل هي مستحبة (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رجال من الأعراب) قال في الفتح لم أقف على أسمائهم (جفأة)  
بالجيم وفي لفظ حقاة بالحاء المهملة أعدم اعتنائهم بالملاص قال في الفتح الجيم أكثر لأن سكان البوادي يغلب عليهم الشظف  
وخشونة العيش فحجبوا أخلاقهم غالباً (يأتون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيسألونه عن الساعة) تقوم وذلك لما طرقت  
اسماهم من تكرار قريب في القرآن ٣٩٢ فأرادوا أن يعرفوا تعيين وقتها (نكان) صلى الله عليه وآله وسلم (ينظر إلى

أصغرهم) أحدهم سنا كما  
في مسند لم ينعاه وفيه أيضاً من  
حديث أنس وعنده غلام من  
الأنصار يقال له محمد وفي أخرى  
له وعنده غلام من ازد شنوة  
وفي أخرى له غلام للمغيرة وكان  
من إقراني قال في الفتح ولا تغاير  
في ذلك وطريق الجمع أنه كان من  
ازد شنوة وكان حاميًا للأنصار  
وكان يخدم المغيرة وقوله  
من إقراني أي من إترابي يريدني  
السن وكان سن أنس حينئذ  
مخوسبع عشرة سنة (فيقول)  
صلى الله عليه وآله وسلم (إن  
يعش هذا) الاحداث سنا (لا يدركه  
الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم)  
قال هشام بن عروة يعني وتهم  
لأن ساعة كل إنسان موته فهي  
الساعة الصغرى لا الكبرى  
التي هي بعث الناس للحساب  
ولا الوصل التي هي موت أهل  
القرن الواحد وقال الداودي  
هذا الجواب من معارض  
الكلام لأنه لو قال لهم لأدري  
ابتداء مع ما هم فيه من الجفاء  
وقبل تمكن الإيمان في قلوبهم

لأنهم كانوا مع عدم غنى الموت أو أن النبي عليه محمول على حال الحياة المستمرة وما عند الاحتضار والمعاينة فلا تدخل تحت  
النهي بل هي مستحبة (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رجال من الأعراب) قال في الفتح لم أقف على أسمائهم (جفأة)  
بالجيم وفي لفظ حقاة بالحاء المهملة أعدم اعتنائهم بالملاص قال في الفتح الجيم أكثر لأن سكان البوادي يغلب عليهم الشظف  
وخشونة العيش فحجبوا أخلاقهم غالباً (يأتون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيسألونه عن الساعة) تقوم وذلك لما طرقت  
اسماهم من تكرار قريب في القرآن ٣٩٢ فأرادوا أن يعرفوا تعيين وقتها (نكان) صلى الله عليه وآله وسلم (ينظر إلى

أصغرهم) أحدهم سنا كما  
في مسند لم ينعاه وفيه أيضاً من  
حديث أنس وعنده غلام من  
الأنصار يقال له محمد وفي أخرى  
له وعنده غلام من ازد شنوة  
وفي أخرى له غلام للمغيرة وكان  
من إقراني قال في الفتح ولا تغاير  
في ذلك وطريق الجمع أنه كان من  
ازد شنوة وكان حاميًا للأنصار  
وكان يخدم المغيرة وقوله  
من إقراني أي من إترابي يريدني  
السن وكان سن أنس حينئذ  
مخوسبع عشرة سنة (فيقول)  
صلى الله عليه وآله وسلم (إن  
يعش هذا) الاحداث سنا (لا يدركه  
الهرم حتى تقوم عليكم ساعتكم)  
قال هشام بن عروة يعني وتهم  
لأن ساعة كل إنسان موته فهي  
الساعة الصغرى لا الكبرى  
التي هي بعث الناس للحساب  
ولا الوصل التي هي موت أهل  
القرن الواحد وقال الداودي  
هذا الجواب من معارض  
الكلام لأنه لو قال لهم لأدري  
ابتداء مع ما هم فيه من الجفاء  
وقبل تمكن الإيمان في قلوبهم

أحفظ وقع الامر كذلك فان آخر من بقي من رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو الطفيل عامر بن واثلة كاجرهم به وسلم وغيره وكانت وفاته سنة عشر ومائة من الهجرة وذلك غداة رأس مائة سنة من تلك المقالة وقيل كانت وفاته قبل ذلك فان كان كذلك فيحتمل أن يكون تأخر بعده وبعض من أدرك الزمان وان لم يثبت أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبه احتج جماعة من المحققين على كذب من ادعى الصحبة أو الرؤية من تأخر عن ذلك قال الراغب الساعية جزء من الزمان ويعبر بها عن القيامة شبهها بذلك الساعة لسرعة الحساب قال تعالى وهو أسرع الحاسبين ٢٩٣ وأما به عليه بقوله كأنهم يوم يرون ما يوعدون لم يلبثوا إلا ساعة

من نهار اطلقت الساعة على ثلاثة أشياء الساعة الكبرى وهي بعث الناس للحسابية والوسطى وهي موت أهل القرن الواحد نحو ما روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى عبد الله بن أنس فقال ان يطل عمر هذا الغلام لم يمت حتى تقوم الساعة فنقل أنه آخر من مات من الحسابية فساعة كل انسان موته ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم عند هبوب الريح تخوفت الساعة يعني موته انتهى وما ذكره عن عبد الله بن أنس لم أقف عليه ولا هو آخر من مات من الحسابية جزءا قال ابن الحوزي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكلم بأشياء على القصاص وهو دليل معمول به فكانت الماتات عليه الآيات في تقرب الساعة فقله أني أمر الله فلا تستعجلوه وما أمر الساعة إلا كلم البصر وحل ذلك على انه لا تزيد على مضي قرن واحد ومن ثم قال في الدجال

الحمد لله الذي كفانا راءونا غير مكفي ولا مكفور رواء البخاري وعن أبي سعيد قال كان اذا أكل أو شرب قال الحمد لله الذي أطعمنا وادبنا ما سلمين رواء أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه وعن معاذ بن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أكل طعاما فقال الحمد لله الذي أطعمني هذا أورزقني به من غير حول مني ولا قوة غفر الله له ما تقدم من ذنبه رواء أحمد وابن ماجه والترمذي وقال حديث حسن غريب وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أطعمه الله طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه ومن سقاها الله لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس شيء يجزي مكان الشرب والطعام غير اللبن رواء الخمسة (اللائق) حديث أبي سعيد أخرجه أيضا اللسان وذكره البخاري في تاريخه الكبير وساق اختصار الروايات عنه وقد سكنت عنه أبو داود والترمذي وفي اسناده اسمعيل بن رباح السلي وهو مجهول وحديث معاذ بن أنس أخرجه الترمذي من طريق محمد بن اسمعيل قال حدثنا عبد الله بن يزيد المقبري حدثنا سعيد بن أيوب حديث أبي مرحوم وهو عبد الرحمن بن معمر عن سهل بن معاذ بن أنس عن أبيه وساق الحديث ثم قال هذا حديث حسن غريب وحديث ابن عباس وغيره ولكن انقطع أبي داود اذا أكل أحدكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه واداسق أيضا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه فإنه ليس شيء يجزي من الطعام والشراب إلا اللبن وانقطع الترمذي من أطعمه الله طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه ومن سقاها الله لبنا فليقل اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس شيء يجزي مكان الطعام والشراب غير اللبن وقد حسن هذا الحديث الترمذي ولكن في اسناده على بن زيد بن جندب عن عمر بن حرملة وقد ضعفه علي بن زيد جماعة من الحفاظ وعمر بن حرملة سئل عنه أبو زرعة الرازي فقال بصري لا عرفه الا في هذا الحديث قوله اذا رفع ما تدينه قد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم لم ياكل على خوان قط كما في حديث أنس والمائدة هي خوان عليه طعام فاجاب بعضهم بأن أنسا ما رأى ذلك وراءه غيره والمثبت يقدم على الثاني قال في الفتح وقد تعلق المائدة ويراد به نفس الطعام وقد نقل عن

أن يخرج وانافيكم فانا هججه فجوز خروج الدجال في حياته قال وفيه وجه آخر فذكر نحو ما تقدم قال الحفاظ قلت والاحتمال الذي أبداه به بعد ما وجدنا الذي قبله هو العقدة والفرق بين الخبر عن الساعة والدجال تعيين المدة في الساعة دونه والله أعلم وقد أخبر صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث أخرى حدثهم اخواص أصحابه تدل على ان بين يدي الساعة أمورا عظيمة (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (تكون الارض) اى أرض الدنيا (يوم القيامة خربة واحدة) بضم الخاء المجهمة وسكون الواو فتفتح الزاى بعدها هاها تأنيث وهي الطلعة بضم الطاء وسكون اللام التي توضع في الله فتفتح الميم واللام المشددة المحفرة بعد اداء الفارغ قال النووي المعنى

ان الله يجعل الارض كالطلة والريغ العظيم اه وسله بعضهم على ضرب المثل فشيهم هابلث في الاستدارة والبياض والاولى  
 حله على الحقيقة مهما أمكن وقدرة الله صالحة لذلك بل اعتقاد كونه حقيقة ابلغ ويستفاد منه ان المؤمنين لا يعاقبون بالجرع  
 في طول زمان الموقف بل يقبل الله بقدرة طبع الارض حتى يأكلوا من ثمرها من غير عذاب ولا كرامة  
 والى هذا القول ذهب ابن بركان في كتاب الارشاد كما نقله عنه القوطي في تذكرته وقال الخطابي الخزينة الطلحة وهو عجين يوضع في  
 الحفرة بعد ايقاد النار فيها قال والناس ٢٩٤ يسمونها الملة وانما الملة الحفرة نفسها (يسكنونها) اي يتلهم او يميلها (الجبار)

تعالى (يبد) بقدرة من ههنا  
 الى ههنا ( كما يكنوا ) اي يقاب  
 (أحدكم خبزه) من يد الى يد بعد  
 أن يجعلها في الملة بعد ايقاد النار  
 فيها حتى تستوى (في السفرزلا  
 لاهل الجنة) يا كلونهم في الموقف  
 قبل دخولها او بعده (فأقرب رجل  
 من اهود) الى رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال في الفتح  
 لم أقف على اسمه (فقال بارك  
 الرحمن عليك يا ابا الناس) ألا  
 أخبرك بنزل أهل الجنة يوم  
 القيامة قال صلى الله عليه وآله  
 وسلم (بلى) اخبرني (قال) اليهودي  
 (تكون الارض خبز واحدة كما  
 قال النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم فنظر النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم اليه ثم مضى حتى  
 بدت (ظاهرت) فواجده اذ احببه  
 اخبار اليهودي عن كلامهم بظاير  
 ما خبره النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم من جهة الوحى وقد  
 كان يعجبه موافقة أهل الكتاب  
 فيما ينزل عليه فكيف جوافتهم  
 فيما أنزل اليه والنواحي جميع  
 ناجذ وهو آخر الاضراس وقد

الجنارى انه قال اذا أكل الطعام على شيء ثم رفع قبل رفعت المائدة قوله غير مكفى بفتح  
 الميم وسكون الكاف وكسر الفاء وثـ سيد القميانية قال ابن بطال يحتمل أن يكون من  
 كفت الانام فالمعنى غير مردود عليه انعامه ويحتمل أن يكون من الكفاية أى ان الله غير  
 مكفى رزق عبداً . لانه لا يكتفيهم أحد غيرهم وقال ابن التين أى غير محتاج الى أحد لكنه هو  
 الذى يطعم عباده ويكفيهم هـ اذ قول الخطابي وقال القزائمية ما أنا غير مكفى بنفسى  
 عن كفايته وقال الدادوى معناه لم أكتف من فضل الله ونعمته قال ابن التين وقول  
 الخطابي أولى لان منعه ولا يعنى مفتعل فيه بعد خروج عن انظاره قال في الفتح وهـ اذ  
 كاه على ان الضمير لله ويحتمل أن يكون الضمير للعدو وقال ابراهيم الحارثي الضمير للطعام  
 وهـ مكفى بمعنى مقبول من الاكفاء وهو القلب وذكر ابن الجوزى عن أبى منصور  
 الجواليقي ان الصواب غير مكفاً بالهمز أى ان نعمة الله لا تكفاها هـ وقد ثبت هكذا في  
 حديث أبى هريرة ويؤيده ذلك اللفظ كما نال الواقع في الرواية الاخرى لان الضمير فيه يعود  
 الى الله تعالى بل لا ريب انه هو تعالى هو السكاكى لا المكى وكذا ناله من الكفاية وهو أعم  
 من الشبيح والرى وغيرهما فادوا على هذا من الخاص بعد اتمامه ووقع في رواية ابن  
 السكن وآوانا بالمد من الابواب قوله ولا مودع بفتح الدال الثقيلة أى غير مترك ويحتمل  
 انه حال من القائل أى غير تارك قوله ولا مستغنى عنه بفتح النون وبالتنوين قوله ربنا  
 بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف أى هو ربنا وأعلى انه مبتدأ وخبره متقدم عليه ويجوز  
 التنبه على المدح أو الاختصاص أو اضممار أعنى قال ابن التين ويجوز الجرح على انه بدل  
 من الضمير في عنه وقال غيره على البدل من الاسم في قوله الحمد لله وقال ابن الجوزى ربنا  
 بالنصب على النداء مع حذف اداة النداء قوله ولا مكفورا أى مجود وفضله ونعمته وهذا  
 أيضا مما يهوى ان الضمير لله تعالى قوله اذا أكل أو شرب لفظ أبى داود كان اذا فرغ من  
 طعامه والمذكور في الباب لفظ الترمذى وفي حديث أبى هريرة عند النسائي والحاكم  
 وقال صحيح على شرط مسلم مرفوعا الحمد لله الذى أطعم من الطعام وسقى من الشراب  
 وكسا من العرى وهدى من الضلالة وبصر من العمى وفضل على كثير ممن خلق تفضيلا  
 قوله وزد فامنه هذا يدل على الروايات التى ذكرناها انه ليس في الاطعمة والشرية خبر  
 من اللب وظاهره انه خبر من العمل الذى هو شفاء امكن قد يقال ان اللب باعتبار

يطلق عليها كلها وعلى الايات (ثم قال) اليهودي (ألا أخبرك) يا أبا القاسم وسلم اخبركم (بادامهم) بكسر الهمزة التثنية  
 الذى يأكلون به الخبز (قال) اداهم باللام ونون قالوا (اي العصاية) وما هذا (اي) وما تفسيره (قال) اليهودي (نورون) اي حوت  
 كما حكى النووي اتفاق العلماء عليه قال وما باللام فى معناه اقوال وصحيح منها ما اختاره المحققون انه اللفظة عبرانية معناه  
 النور كما فسرها اليهودي ولو كانت عربية لعرفها بالصاية ولم يحتاجوا الى سؤاله عنها (يا كل من زائدة كبدهما) القطعة  
 المنفردة المتعلقة بكبد هما وهى أطيبه (سبعون ألفا) الذين يدخلون الجنة بغير حساب خصوصا بطيب التزل ولم يرد الحصر بل  
 إراد العدد الكثير قاله القاضي عياض والحديث اخرجه مسلم في التوبة وفي مسند عبد الله بن سلام ان اول طعام يأكله أهل

الجنة زيادة كبدا الحوت وعند ذلك لم يحدث ثوبان تحفة اهل الجنة زيادة كبدا النون وفيه غداؤهم على اثرها ان ينصر لهم نور الجنة الذي كان يأكل من اطرافها وفيه وشراهم عليه من عين تسمى ساسيل (عن سهل بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول يحشر الناس) أي يحشر الله الناس (يوم القيامة على أرض بيضاء عفراء) ليس يأتهم بالانعام أو تضرب إلى الحرة قليلا أو خالصة البياض أو شديدة الأول هو المعقد (كقصة) خبر (نبي) سالم دقيقه من الغش والخال (قال سهل) ٢٩٥ (أو غيره) بالثالث قال في التلخيص انفع على اسم

الغبر (ليس فيها) أي في الأرض المذكورة (معلم) علامة (لاحد) يدل به على الطريق وقال عياض أي علامة سكنى ولا أثر ولا شيء من الالامات التي يهتدى بها في الطرق كالجيل والعصرة البارزة وفيه تعريض بأن أرض الدنيا أهبط وانقطعت العلاقة

منها وقال الداودي المراد أنها لا يجوز أحد مدنها إلا ما أدرك

منها وقال ابو محمد بن أبي جرة في

بهجة النفوس فيه دلائل على

عظم القدرة والاعلام بجزئيات

يوم القيامة ليكون السامع على

بصيرة فيخلص نفسه من ذلك

الهمول لان في معرفة جزئيات

الشيء قبل وقوعه رياضة النفس

وحملها على ما فيه خلاصها

بخلاف مجي الأمر بغيره وفيه

إشارة إلى أن أرض الموقف أكبر

من هذه الأرض الموجودة جدا

والحكمة في الصفة المذكورة

أن ذلك اليوم يوم عدل وظهور

حق فاقضت الحكمة أن يكون

المحل الذي يقع فيه طاهرا عن

كل المعصية والنظم ولكون

تجانيه سبحانه على عباده المؤمنين

على أرض تليق بعظمته ولأن الحكم فيه انما يكون لله وحده فناسب أن يكون المحل خالصا له وحده اه وفيه إشارة إلى أن

أرض الدنيا أضغاث وأعدت وإن أرض الموقف تجدد وقد وقع لاسف خلاف في أن المراد بقوله تعالى يوم تبدل الأرض غير

الأرض والسموات هل معنى تبدلها تغيير ذاتها وصفاتها أو تبدل وصفاتها فقط وحديث الباب يؤيد الأول وأخرج عبد الرزاق

وعبد بن جيد والطبري في تفسيرهم والبيهقي في الشعب عن طريق هرون بن معون عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى يوم تبدل

الأرض قال تبدل الأرض أرضا كأنها فاضة ليس فيها آدم حرام ولم يعمد على أخطيئة الرجال الصالحين وهو موقوف

وأخرجه البيهقي من وجه آخر مرفوعا وقال الموقوف أصح وأخرجه الطبري والحاكم عن طريق عاصم بن زبد بن حبيش عن ابن

التغذي والري - من العسل ومرج عليه والعمل باعتبار اتدأى من كل داء وباعتبار الخلاوة مرج على اللبن في كل منه خاصوصية يفرج بها ويحتمل أن المراد وزنا لثبنا من جنسه وهو ابن الجنة كما في قوله تعالى هذا الذي رزقنا من قبل قوله فإنه ليس يجوز بضم أوله من الطعام أي بدل الطعام كقوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدلا

\*(كتاب الانبئة)\*

\*(باب تحریم الخمر ونسخها بحثا المقدمة)\*

(عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من شرب الخمر في الدنيا لم يقب

منها حرما في الآخرة روى الجماعة إلا الترمذي \* وعن أبي هريرة قال قال رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم من شرب الخمر كعابد وثن روى ابن ماجه \* وعن أبي سعيد قال سمعت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا أيها الناس إن الله يبغض الخمر وأهل الله يستنزل

فيها أمر اخر إن كان عنده من شيء فليؤممه وليتق به قال في البغاة إلا يسير حتى قال صلى

الله عليه وآله وسلم إن الله حرم الخمر فمن أدركته هذه الآية وعنده من شيء فلا يشرب

ولا يبيع قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من شرب الخمر في الآخرة فله

\* وعن ابن عباس قال كان لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صديق من ثقيف ودوس

فلقبه يوم الفتح برحلة أو راوية من خمر يديه إليه فقال يا فلان أما علمت أن الله حرمها

فأقبل الرجل على غلامه فقال أذهب فبعها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن

الذي حرم شربها حرم بيعها فأقرعت في البطحاء رواد أحد مسلم والناس في

رواية لأحمد أن رجلا خرج والخمر - لال فاهدى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

راوية خمر فد كثره وهو دليل على أن الخمر المحرمة وغريها تراق ولا تستحل بتخليل

ولا غير \* وعن أبي هريرة أن رجلا كان يهدي للنبي صلى الله عليه وآله وسلم راوية خمر

فأهداها إليه عاما وقد حرمت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الله قد حرمت وقال

الرجل أفلا أبيعها فقال إن الذي حرم شربها حرم بيعها قال أفلا أكرمها أكرمها أكرمها

الذي حرمها حرم أن يكرمها أكرمها أكرمها أكرمها أكرمها أكرمها أكرمها أكرمها أكرمها

على أرض تليق بعظمته ولأن الحكم فيه انما يكون لله وحده فناسب أن يكون المحل خالصا له وحده اه وفيه إشارة إلى أن

أرض الدنيا أضغاث وأعدت وإن أرض الموقف تجدد وقد وقع لاسف خلاف في أن المراد بقوله تعالى يوم تبدل الأرض غير

الأرض والسموات هل معنى تبدلها تغيير ذاتها وصفاتها أو تبدل وصفاتها فقط وحديث الباب يؤيد الأول وأخرج عبد الرزاق

وعبد بن جيد والطبري في تفسيرهم والبيهقي في الشعب عن طريق هرون بن معون عن عبد الله بن مسعود في قوله تعالى يوم تبدل

الأرض قال تبدل الأرض أرضا كأنها فاضة ليس فيها آدم حرام ولم يعمد على أخطيئة الرجال الصالحين وهو موقوف

وأخرجه البيهقي من وجه آخر مرفوعا وقال الموقوف أصح وأخرجه الطبري والحاكم عن طريق عاصم بن زبد بن حبيش عن ابن

مسعود بن ياقظ أرض بيضاء كأنها سبيكة فضة ورجاله موثقون ولا حديد من حديث أبي أيوب أرض كالفضة البيضاء قال فابن الخلق يومئذ قال هم ضياف الله أن يعجزهم ما لديه ولا طبري من طريق سنان بن سعيد عن أنس مرفوعا بيدها الله بارض من قصة لم يعمل عليها الخطايا وعن علي موقوفاً نحوه من طريق ابن أبي شحج عن مجاهد أرض كأنها فضة والسواك كذلك فيسقطها ويسقطها ويدها مد الأديم العكاظي لا ترى فيها عرجاً ولا أمانة ثم يجر الله الخلق رجوة واحدة فإذا هم في هذه الأرض المبدلة في مثل مواضعهم من الأولى ما كان في بطنها ٣٩٦ كان في بطنها وما كان في ظهرها كان عليها اه وهذا يؤخذ منه أن ذلك يقع

عقب نفخة الصعق بعد الناشر  
الأول ويؤيده قوله تعالى وإذا  
الأرض صدمت وألق ما فيها  
وتخالت وأما من ذهب إلى أن  
التغيير إنما يقع في صفات الأرض  
دون ذاتها فقد عده ما أخرجه  
الحاكم عن عبد الله بن عمرو  
قال إذا كان يوم القيامة مدت  
الأرض مد الأديم وحشر الخلائق  
ومن حديث جابر رفعه قد أمدت الأرض  
مد الأديم لا يكون لابن آدم منها  
الأمم وضع قدميه ورجله ثقات  
إلا أنه اختلف على الزبير في  
مصابيه وفي تفسير الكاظمي عن  
أبي صالح عن ابن عباس في الآية  
قال يزدانها وينقص منها وتذهب  
أصكالها وجبالها وأوديتها  
وتجبرها وتقدم مد الأديم العكاظي  
وعزاه الثعلبي في تفسيره لرواية  
أبي هريرة وحكاها البيهقي عن أبي  
منصور الأزهري وهذا وإن كان  
ظاهراً يخالف القول الأول  
فيمكن الجمع بأن ذلك كله يقع  
لأرض الدنيا لكن أرض الموقف  
غيرها ويؤيده ما وقع في الحديث  
الذي قبله أن أرض الدنيا تصير

الجديدة في مسنده. وعن ابن عمر قال نزل في الخمر ثلاث آيات فأول شيء نزلت بسألونك  
عن الخمر والميسر الآية فقبل حرم الخمر فقبل يا رسول الله تنتفع بها كما قال الله عز وجل  
فكف عنهم ثم أنزلت هذه الآية لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى فقد خلت حرمات الخمر يعنيها  
وهنا رواه رسول الله أنالنا شربهم اقرب الصلاة فكف عنهم ثم نزلت يا أيها الذين آمنوا إنما  
الخمر والميسر والآنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان الآية فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم حرم الخمر رواه أبو داود الطيالسي في مسنده. وعن علي عليه السلام  
قال صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طه ما فداها نوسقنا من الخمر أخذت الخمر منا وقد  
حضرنا الصلاة فقدموني فقرأت قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ونحن نعبد ما  
نعبدون قال فأنزل الله عز وجل يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا  
ما تقولون رواه الترمذي وصححه حديث أبي هريرة الأول أسأله في سنن ابن ماجه هكذا  
حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح قال حدثنا محمد بن سليمان الأصباني عن مهبل  
ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة فذكره ورجال أسأله ثقات الأعمش بن سليمان فصدوق  
لكنه يخطئ وقد ضعفه النسائي وقال أبو حاتم لا بأس به وليس بحجة وحديث علي عليه  
السلام سبأ في الكلام عليه آخر البحث قوله من شرب الخمر في الدنيا ثم لم يقب منها حرمها  
بضم الملهة وكسر الراء الخفيفة من الحرمان ولم يدعوه لم يقب منها أي من شربها الخذف  
المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قال الخطابي والبغوي في شرح السنة. في الحديث  
لا يدخل الجنة لأن الخمر شرب أهل الجنة فإذا حرم شربها دل على أنه لا يدخل الجنة وقال  
ابن عبد البر هذا وعيد شديد على حرمان دخول الجنة لأن الله تعالى أخبرنا في الجنة  
أنها من خير لذات الشاربين وأنهم لا يصدعون عنها ولا ينزفون فلقد علمنا أن فيها  
خيراً وأنه حرمها عقوبة له ولم وقوع الهم والحزن والجنة لا هم فيها ولا حزن وإن لم يعلم  
بوجودها في الجنة ولأنه حرمها عقوبة لم يكن عليه في فقدائها ألم فلهذا قال بعض من  
تقدم أنه لا يدخل الجنة أصلاً قال وهو مذهب غير مرضي قال ويحمل الحديث عند أهل  
السنة على أنه لا يدخلها ولا يشرب الخمر فيها إلا أن عفا الله عنه كافي بقية الكبائر وهو في  
المشقة فلي هذا. في الحديث جزاءه في الاسترة أن يحرمها الحرمانه دخول الجنة إلا أن

شبهة والحكمة في ذلك ما تقدم أنها قد دلت لكل المؤمنين منها في زمن الموقف ثم تصير نزول أهل الجنة وأما ما أخرجه عفا  
الطبري من طريق المنهال بن عمرو عن ابن مسعود قال الأرض كلها تأتي يوم القيامة فاذي قبله عن ابن مسعود أصح ولعل المراد  
بالأرض في هذه الرواية أرض البحر فقد أخرج الطبري أيضاً من طريق كعب الأحبار قال تصير مكان البحر ناراً وفيه نار  
الرياح من أبي بن كعب قال تصير السموات جفاناً وتصير مكان البحر ناراً وأخرج البيهقي في البعث في قوله تعالى وحملت  
الأرض والحبال فدكا كذا واحدة قال تصيران غيرة في وجوه الكفار قلت يمكن الجمع بأن بعضها يصير ناراً وبعضها غباراً وبعضها  
خبرة وأما ما أخرجه مسلم عن عائشة أنها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذه الآية يوم تبدل الأرض غير الأرض أين يكون

الناس حينئذ قال على الصراط وفي رواية الترمذي على جسر - ههم ولا - فمن طريق ابن عباس عن عائشة على من جهنم  
والمسلم أيضا من حديث ثوبان من فوجا تكون في الظلمة دون الجسر فقد جمع بينهما البيهقي بأن المراد بالجسر الصراط وان قوله على  
الصراط مجاز لكونهم يجاوزونه لان في حديث ثوبان زيادة يتعين المصير اليها لثبوتها وكان ذلك عند الزمرة التي يقع عندها  
تقلبهم من ارض الدنيا الى ارض الموقف ويشير الى ذلك قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكاد كادوا جابر بك والملائكة صفافا  
وجي يومئذ ينجيهم واختلف في السموات أيضا فقل تميز جفا كما تقدم ٢٩٧ وقيل انه اذا طويت تذكر شمسه وبقورها

وسائر نجومها وتصير نارة كالمثل  
ونارة كالدهان واخرج البيهقي  
عن ابن مسعود قال السماء  
تكون الوانا كالمثل وكالدهان  
وواحدة وتشتق فتكون حالا  
بعد حال وجمع بعضهم بانها تشتق  
فتصير كالورد وكالدهان وكالمثل  
وتكون الشمس والقمر وسائر  
النجوم ثم تطوى وتضاف الى  
الجنان ونقل القرطبي في التذكرة  
عن ابي الحسن عن حميدة  
صاحب انصاح انه جمع بين هذه  
الاخبار بان تبدل السموات  
والارض يقع مرتين احدهما  
تبدل صفاتها فقط وذلك عند  
النفخة الاولى فتذوق الكواكب  
وتخسف الشمس والقمر وتصير  
السماء كالمثل وتكشط عن  
الرؤس وتسير الجبال وتوج  
الارض وتشتق حتى تصير الهيئة  
غير الهيئة ثم بين النفختين تطوى  
السماء والارض وتبدل السماء  
والارض الى آخر كلامه في ذلك  
والعلم عند الله تعالى وحديث  
الباب أخرجه - لم في التوبة  
(عن ابي هريرة عن النبي صلى

عفا الله عنه قال وجائز ان يدخل الجنة بالعرق ولا يشرب فيها خرا ولا تشتم بها نفسه وان  
علم بوجودها فياوي يؤيده حديث أبي سعيد من فوجا من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في  
الآخرة وان دخل الجنة للبسه أهل الجنة ولم يلبسه وقد أخرجه الطبراني وصححه ابن  
حبان وقرئ منه حديث عبد الله بن عمرو رفعه من مات من أمتي وهو يشرب الخمر  
حرم الله عليه شربها في الجنة أخرجه أحمد بسند حسن وقد زاد عياض على ما ذكره ابن  
عبد البر احقالا وهو ان المراد بجبرانه شربها انه يحبس عن الجنة مدة اذا أراد الله  
عقوبته ومثله الحديث الآخر لم يرح رائحة الجنة قال ومن قال لا يشربها في الجنة بان  
ينساها أو لا يشتمها يقول ليس عليه في ذلك حسرة ولا يكون تركها له عاقبة وبني  
حقه بل هو نقص نعم بالنسبة الى من هو اثم نعم ما منه كما تختلف درجاتهم ولا يلحق من هو  
أفقر درجة بمن هو أعلى درجة منه استغنا بما أعطى واغنياء ما به وقال ابن العربي  
ظاهر الحديث ان لا يشرب الخمر في الجنة ولا يلبس الحرير فيها وذلك لانه استجمل ما أمر  
بتأخيرها وعذبه لحرمه عند ميعاته وفصل بعض المتأخرين بين من شربها متعمدا وهو  
الذي لا يشربها أصلا لانه لا يدخل الجنة أصلا وعدم الدخول يستلزم حرمانه ومن  
شربها عالما بصيرتها فهو محل الخلاف وهو الذي يحرم شربها مدة ولو في حال تعذيبه ان  
عذب أو المعلن ان ذلك جزاؤه ان جوزى وفي الحديث ان التوبة تكفر المعاصي المتكاثرة  
وذلك في التوبة من الذنوب قطعي وفي غيره من الذنوب خلاف بين أهل السنة هل هو قطعي  
أو ظني قال النووي الأقوى انه ظني وقال القرطبي من استغفر الله توبته علم ان الله  
يقبل توبته الصادقين قطعوا للتوبة الصادقة شروطا مدونة في مواطن ذلك وظاهر الوعيد  
أنه يتناول من شرب الخمر وان لم يحصل له السكر لانه رتب الوعيد في الحديث على مجرد  
الشرب من غير تقييد قال في الفتح وهو مجمع عليه في الخمر التخذه من عصير العنب وكذا فيها  
يسكر من غيرها واما ما لا يسكر من غيرها فالأمر فيه كذلك عند الجمهور وقوله مد من  
الخمر كما يدون هذا وعيد شديد وتمديد ما عليه من بدلان عابد الوثن أشد الكافرين  
كفر اقل التشبيه لفاعل هذه المعصية بفاسل العبادة للوثن من أعظم المبالغة والجزل  
كاله قلب أو ألقى السمع وهو شهيد قوله ان الله حرم الخمر اختلاف في بيان الوقت الذي  
حرمت فيه الخمر فقال المصاطي في سيرته بانه كان عام الحديبية والحديبية كانت سنة

الله عليه وآله (وسلم) انه (قال يحشر الناس) قبيل الساعة الى الشام (على ثلاث طرائق) أي فرق فرقة (واغب بن راهبين)  
وهذه الفرقة هي التي اغتصبت القرصة وسارت على فحصة من الظهور ويسر من الزاد راغبة فيما تسبقه راهبة فيما تتدبره  
(و) الفرقة الثانية تقاعدت حتى قل الظهور وضاق عن ان يسرهم لركوبهم فاشترى كوافر كب منهم (اثنا عشر) على بعد ثلاثة على  
بغير أو أربعة على بغير وعشرة (يعتقون) على بغير ويحشر بقيتهم (الغار) لهم زم عن تحصيل ما يركبونه وهي الفرقة الثالثة  
والمراد بالنار هنا نار الدنيا لا نار الآخرة وقيل نار الفتنة وليس المراد نار الآخرة قال الطبري لقوله وتحشر بقيتهم النار فان النار  
هي الحاشية ولو أريد نار الآخرة لقال الى النار لقوله (تقبل) من القبلة أي يستريح معهم حيث قالوا وتبت (من البيوت) من



في القبح قال القرطبي الحشبر الجمع وهو أربعة حشبران في الدنيا وحشبران في الآخرة فالذي في الدنيا المذكور في سورة الحشبر في قوله تعالى هو الذي اخرج الذين كفروا من اهل الكتاب من ديارهم لاول الحشبر والثاني الحشبر المذكور في اشراط الساعة الذي أخرجه مسلم لم من حديث حذيفة بن اسيد رفته ان الساعة لن تقوم حتى تروا قبها عشر آيات فذكره وفي حديث ابن عمر عند ابي يعلى مرفوعا يخرج نار قبل يوم القيامة من حضرموت فتسوق الناس الحديث وفيه فناما نارا قال عليكم بالشام وفي افظ آخر نار يخرج من قعر عدن ترحل الناس الى الحشبر ٣٩٩ قال الحافظ قلت وفي حديث أنس في مسائل

راوى الحديث

• (باب ما يتخذ منه النهران كل مسكر حرام) •

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم النهران من هاتين الشجرتين التخله والعنبة رواه الجماعة الا البزارى • وعن أنس قال ان النحر حرم والنحر يومئذ البسر والقمر متفق عليه وفي لفظ قال حرمت علينا حين حرمت وما نجد خيرا الا عناب الا قليلا وعامة خمرنا البسر والقمر رواه البزارى وفي لفظ لقد أنزل الله هذه الآية التي حرم فيها النحر وما في المدينة شراب الا من يمر رواه مسلم • وعن أنس قال كنت اسقى اباعبيدة وابي بن كعب من فضخ زهرو غمر فجاهم ات فقال ان النحر حرمت فقال أبو طحمة قم يا أنس فاهرقها فاهرقها متفق عليه • وعن ابن عمر قال نزل نحر يميم النحر وان بالمدينة يومئذ ثلاثة أشربة ما فيها شراب العنب رواه البخارى • وعن ابن عمر قال علي منبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما بعد آية الناس انه نزل نحر يميم النحر وهي من خمسة من العنب والقرو والعسل والخنطة والشعير والنحر ما خمر العقل متفق عليه • وعن الثعلب بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من الخنطة خمر او من الشعير خمر او من الزبيب خمر ومن القرو خمر او من العسل خمر او من الخمسة الا القساق زاد أحمد وأبو داود وانا انهم عن كل مسكر • وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه الجماعة الا البخارى وابن ماجه وفي رواية كل مسكر خمر وكل مسكر حرام رواه مسلم والدارقطنى • وعن عائشة قالت سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن البقع وهو نبيذ العسل وكان أهل اليمن يشربونه فقال صلى الله عليه وآله وسلم كل شراب اسكر فهو حرام • وعن أبي موسى قال قلت يا رسول الله اقتنا في شرايين كانهن منهن ما باليمن البقع وهو من العسل ينبذ حتى يشتد والمزرو وهو من الذرة والشعير ينبذ حتى يشتد قال وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد اعطى جوامع الكلام بخواتمه فقال كل مسكر حرام متفق عليه ما وعنه جابر بن جهمان وجيشان وجيشان من اليمن سأل النبي صلى الله عليه وآله

عبد الله بن سلام لما سلم اما اول اشراط الساعة فنار يخرج من الناس من المشرق الى المغرب وفي حديث ابن عمر وعند الحارث كرمه تبعث نار على اهل المشرق فتشربهم الى المغرب تبت معهم حيث بانوا وتقتل معهم حيث قالوا ويكون لهم ما سقط منهم ويحذف تسوقهم سوق الجبل الكبير وقد استشكل الجمع بين هذه الاخبار وظهوره في وجه الجمع ان كونهم يخرج من قعر عدن لا ينافي حشبرها الثابت من المشرق الى المغرب وذلك ان ابتداء اخر وجهها من قعر عدن فاذا خرجت انتشرت في الارض كلها والمراد بقوله لا يحشبر الناس من المشرق الى المغرب ارادة نعميم الحشبر لا خصوص المشرق والمغرب وانما بعد الانتشار اول ما يحشبر اهل المشرق ويؤيد ذلك ان ابتداء الفتنة داعمان المشرق وما جعل الغاية الى المغرب فلان الشام بالنسبة الى المشرق مغرب ويحتمل ان تكون النار في حديث أنس كناية عن الفتنة المنتشرة التي أثارها النمر العظيم والتلويح

كما تذهب الدار كان ابتداءها من قبل المشرق حتى خرب معظمه وانحسر الناس من جهة المشرق الى الشام ومصر وهما من جهة المغرب كما شوهد ذلك من ارامن المغل من عهد جنة كزخان ومن بعدهم والنار التي في الحديث لا تجز على حقيقة ما والله اعلم والثالث حشبر الاموات من قبورهم وغيره ما بعد البعث جميعا الى الموقف قال تعالى وحشرناهم فلم نغادر منهم احدا والرابع الى الجنة او الى النار اهـ ملخصا بزيادات قلت الاول ليس حشبرا مستقلا فان المراد حشبر كل موجود حتى نفسه والاول انما وقع افرقة مخصوصة وقد وقع نظيره مرارا يخرج طائفة من بلادهم لغير اختيارها الى جهة الشام كما وقع ابني أمية اول ما تولي ابن الزبير الخلافة فاخرجهم من المدينة الى الشام ولم يعد ذلك احد حشبرا اهـ وقال الخطابي هذا الحشبر المذكور

في حديث الباب يكون قبل قيام الساعة يحشر الناس احياء الى الشام وأما الحشر من القبر وقال الموقف فهو على خلاف هذه الصورة من الركوب على الابل والتعاقب عليها وانما هو على ما ورد في حديث ابن عباس في الباب حفاة عراة مشاة قال وقوله واثنان على بعير وثلاثة على بعير يردانهم يعتقدون البعير الواحد يركب بعض ويمشي بعض قال الحافظ وانما لم يذكر الحفاة الى العشرة ابجاءوا كثرة ايمانهم كرم الاعداد مع ان الاعتقاد ليس مجزوما به ولا مانع أن يجعل الله في البعير حفاة سوى به لحمل العشرة قال الحافظ فالراجح ان الحشر ٤٠٠ المذكور قبل البعث وهذا غاية البعد ان يحتاج من يساق من الموقف الى الجنة

الى التعاقب على الابعة فالراجح ان ذلك قبل البعث والله أعلم ومن أين يكون للذين يبعثون بعد الموت حفاة عراة - ذاتي حتى يدفعوها في الشوارع (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحشرون حفاة) بضم المهملة وتخفيف الدال اي بلا خف ولا نعل (عراة) أي بلا ثوب ولباس وهذا ظاهره يعارض حديث أبي سعيد المروزي عند أبي داود وصححه ابن حبان انه لما حضره الموت دعا ثياب جدد فلبسها وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الميت يبعث في ثيابه التي يموت فيها لكن جمع بينهم بان بعضهم يحشر عراة وبعضهم مكسبانهم يكسى الانبياء قال من يكسى ابراهيم عليه السلام أو بانهم يخرجون من القبور بانوابهم التي دفنوا فيها ثم تنثر عنهم عند ابتداء الحشر فيحشرون عراة قال من يكسى ابراهيم وحمله بعضهم على العمل كونه تعالى

والله وسلم عن شراب يشربونه بارضهم من الذرة يقال له المزرق قال أمسكركم هو قال نعم فقال كل مسكر حرام ان على الله عهدا من يشرب المسكر ان يسقيه من طينة الخبال قالوا يا رسول الله وما طينة الخبال قال عرق أهل النار وأعراس أهل النار رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل من شرب مسكرا حرام رواه أبو داود وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كل من شرب مسكرا حرام رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وصححه الترمذي وابن ماجه منه من حديث ابن مسعود وحديث معاوية) حديث النعمان بن بشير في اسناده ابراهيم بن المهاجر الجلي الكوفي قال المذري قد تكلم فيه غير واحد من الأئمة وقال الترمذي بعد اخر اخرج غريب اه قال ابن المديني لابراهيم بن مهاجر نحو أربعين حديثا وقال أحمد لا بأس به وقال النسائي والنظان ليس بالقوي وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمذري وهو من طريق محمد بن رافع النيسابوري شيخ الجماعة سوى ابن ماجه قال حدثنا ابراهيم بن عمر الصنعاني وهو ثقة قال سمعت النعمان يعني ابن أبي شعبة عبيد الجندبي وهو أيضا ثقة يقول عن طاوس عن ابن عباس الحديث وقامه عند أبي داود ومن شرب مسكرا اجنت مسلاته أربعين صباحا فان تاب الله عليه فان عاد الرابعة كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال قبل وما طينة الخبال يا رسول الله قال صديد أهل النار ومن سقاها صغيرا لا يعرف حلاله من حرامه كان حقا على الله ان يسقيه من طينة الخبال وحديث جابر المذكور في الباب أخرجه أيضا أبو داود بلفظ ما أسكر كثيره فله حرام وقد حسنه الترمذي قال المذري في اسناده داود بن بكر بن أبي القرات الاشجعي مولا هاشم المدني سئل عنه ابن معين فقال ثقة وقال أبو حاتم الرازي لا بأس به ليس بالمتين قال المذري أيضا وقد روى عنه هذا الحديث من رواية الامام عن أبي طالب رضي الله عنه وسعد ابن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو وعائشة وخوات بن جبير وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها اسنادا فان النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كشمير وقد احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الضحاك بن عثمان وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكير بن عبد الله

ولباس التقوى ذلك خير وثيابتك فظهر على أحد الأقوال وهو قول قتادة وحمل بعضهم حديث أبي سعيد على الشهداء الاشيخ لانهم الذين امر وان ينملوا في ثيابهم ويدفنوا فيها فيحتمل أن يكون أبو سعيد سمعه في الشهداء فحمله على العموم ومن حمله على عمومهم معاذ بن جبل فخرج ابن أبي الدنيا بسنده حسن عن عمرو بن الأسود فنام معاذ بن جبل فامر بهما فكنت في ثياب جدد وقال احسنوا كذا منوناكم فانه يحشرون فيها ويرجع القرطبي الحل على ظاهر الخبر ويتأيد بقوله تعالى واقدحتمقونا قرادى كما خلقناكم أول مرة وقوله تعالى كملها كم تعودون والى ذلك الاشارة في حديث الباب به كقوله تعالى كما بدأنا اول خلق نعيده عقيب قوله حفاة عراة قال أكثر العلماء ومن حيث النظر ان اللباس في الدنيا اموال ولا مال في الآخرة عما كان

في الدنيا لان الذي في النفس مما يكره في الآخرة ثواب الحسن عملها اورجته مبتدأ من الله فاما ملابس الدنيا فلا تغني عنها شيئا قاله الحلبي وذهب الغزالي الى ظاهر حديث أبي سعيد وأورده بن زيادة قال الحافظ لم أجد لها أصلا وهي وإن امتن تخسر في أكلها وسائر الأكل عرا قال الفرطبي فان ثبت حمل على الشهادتين لا تتناقض الأخبار (غرا) جمع أغرل وهو الألف وزنا ومعنى والغرلة القلفة وهو ما يقطع من فروج الذكر وفي حديث ابن عباس زيادة مشافى غير راكبين (قالت فقلت) يارسول الله الرجال والنساء ينظر بعضهم الى (سواء) (بعض فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الامر أشد من أن يهملهم ذلك) بغير لام وكسر الكاف

وبعض النساء التخنانية وكسر الهاء من الرباعي يقال أهمله الامر وجوز ابن التين فتح أوله وضم ثانيه من هـه الشيء اذا آذاه قال في الفتح وهو الأولى ولم يأتناش الامر أشد من ان ينظر بعضهم الى بعض والنسائي والحاكم قلت يارسول الله فكيف بالعمورات قال لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وللترمذي والحاكم من طريق عثمان بن عبد الرحمن القرظي قرأت عائشة واقعد جثمت وافرأى كما خلفناكم أول مرة فقالت واسوأنا الرجال والنساء يحشرون جميعا ينظر بعضهم الى سواء بعض فقال لكل امرئ منهم يومئذ شأن يغنيه وزاد ولا ينظر الرجال الى النساء ولا النساء الى الرجال شغل بعضهم عن بعض والحديث أخرجه مسلم في صفة الحشر والنسائي في الجنائز والتفسير وابن ماجه في الزهد (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يعرف) بفتح

الاشج عن عامر بن سعد بن أبي وقاص وقد احتج البخاري ومسلم به ما في الصحيحين قال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا يعلم روى عن سعد الامن هذا الوجه ورواه عن الضحاك واسناده جماعة عنه منهم الدراوردي والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المديني انتهى قال المنذري ايضا وتابع محمد بن عبد الله بن عمار أبو سعيد عبد الله بن سعيد الاشج وهو عن اتفق عليه البخاري ومسلم واحتج به وحديث أبي هريرة لم يذكر الترمذي لفظه اتخذ كحديث عائشة المذكور في الباب ثم حديث ابن عمر بلفظ كل مسكر حرام ثم قال وفي الباب عن علي وعمر وابن مسعود وأنس وأبي سعيد وأبي موسى والاشج وديلم وميمونة وابن عباس وقيس بن سعد والنعمان بن بشير ومعاوية ووائل بن حجر وقرة المزني وعبد الله بن مغفل وأم سلمة وبريدة وأبي هريرة وعائشة قال هذا حديث حسن وقد روى عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخره وكلاهما صحيح ورواه غير واحد عن محمد بن عمرو وعن أبي سلمة عن أبي هريرة وعن أبي سلمة عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث ابن مسعود ومعاوية اللذين أشار إليهما المصنف هما في سنن ابن ماجه كما قال اما حديث ابن مسعود فلم يكن في اسناده الا أبو بن هاني وهو صدوق وربما يخطئ وهو بلفظ كل مسكر حرام واما حديث معاوية ففي اسناده سليمان بن عبد الله بن الزبرقان وهولين الحديث ولفظه كل مسكر حرام على ككل مؤمن قوله الخلة والعنبة لفظ أبي داود يعني الخلة والعنبة وهو يدل على ان تفسير الشجرتين ليس من الحديث فيحمل رواية من عدا أبا داود على الادراج وليس في هذا نفي الخربة عن نبيذ الخنطة والشعر والذرة وغير ذلك فقد ثبت فيه أحاديث صحيحة في البخاري وغيره قد ذكر بعضهم المصنف كما تری وانما خص بالذكر هاتين الشجرتين لان أكثر الخمر من سماو على الخمر وأنفسه عند أهل من سما وهذا نحو قوام المال الابل أي أكثر وأعمه والخمر عرفات ونحو ذلك فغاية ما هنالك ان مفهوم الخمر المدلول عليه باللام معارض بالمتطوعات وهي أربح بالاخلاق قوله وعامة خمرنا البسر والقرأى الشراب الذي يصنع منهم ما أخرج النسائي والحاكم وصححه من رواية محارب بن ثار عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الزيب والقر هو الخمر وسننه صحيح وظاهره الحصر قال الحافظ لكن المراد المبالغة وهو بالنسبة الى ما كان

٥١ قيل سا الرا (الناس يوم القيامة) بسبب تراكم الاهوال ودنو الشمس من رؤسهم والازدحام (حتى يذهب عرقهم) يجري سائحا (في) وجه (الارض) ثم يغوص فيها (سبعين ذراعا) اي بالذراع المتعارف او الذراع الملكي وللا معا على من طريق ابن وهب عن سليمان بن بلال باعا (ويلبهمهم) من ألجه الماء اذا بلغ فاه (حتى يبالغ آذانهم) ولم ين طريق الداودي عن ثورفانه ليلبغ الى اقواء الناس او الى آذانهم ويشك ثور وساء عن ابن عمر وابن العاص ان الذي يلجمه العرق الكافر أخرجه البيهقي في البعث بسند حسن عنه قال يشد كذب ذلك اليوم حتى يلجم الكافر العرق فيسيل له فاين المؤمنون قال على كراسي من ذهب وتطلل عليهم القيام وبسند قوي عن أبي موسى قال الشمس فوق رؤس الناس يوم القيامة واعمالهم تظلمهم واخرج ابن

المبارك في الزهد وابن أبي شيبة في المصنف واللفظ بسند جيد عن سلمان قال تعطي الشمس يوم القيامة عشرين ثم تدنو من جاجم الناس حتى تكون قباب قوسين فيعرقون حتى يربح العرق في الارض فامة ثم يرتفع حتى يغمر الرجل رجل زاد ابن المبارك في روايته ولا يضر حراها يومئذ مؤمنوا ولا مؤمنة قال القرطبي المراد من يكون كامل الايمان لما يدل عليه حديث المقداد وغيره وانهم يتفاوتون في ذلك بحسب اعمالهم وفي حديث ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي ان الرجل لا يفيض عرقا حتى يسبح في الارض فامة ثم يرتفع حتى ٤٠٢ يبلغ أنفه وفي رواية عنه عند أبي يعلى وصحها ابن حبان ان الرجل لا يلجم

العرق يوم القيامة حتى يقول يا رب ارحني ولوا لي النار ولما اكملوا الزاد من حديث جابر نحوه وهو كما صرح في ان ذلك كله في الموقف وقد ورد ان التفصيل الذي في حديث عقبة والمقداد يقع مثله لمن يدخل النار فخرج من لم يضاف من حديث حمزة رفعه ان منهم من تأخذ هذه النار الى ركبته ومنهم من تأخذها الى حوزته وفي رواية الى حقويه ومنهم من تأخذها الى عنقه وهذا يحصل ان تكون النار فيه مجازا عن شدة الكرب النائي عن العرق فيتحمد الموردان ويمكن أن يكون ورد في حق من يدخل النار من الموحدين فان أحوالهم في التمدد بذهب تختلف بحسب اعمالهم واما الكفار فانهم في العمرات قال الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ظاهر الحديث قديم الناس بذلك ولكن دلت الاحاديث الاخرى على ان ذلك مخصوص بالبعث وهم الاكثر يستغنى الانبياء والشهداء ومن شاء الله فاشهدهم

حينئذ بالمدينة موجودا وقبل ان مراد أنس الرد على من خص اسم الخمر بما يتخذ من العنب وقبل مراده ان التحريم لا يختص بالخمر المتخذ من العنب بل بشرطها في التحريم كل شراب مسكر قال الحافظ وهذا أظهر قال والجمع على تحريمه صير العنب اذا اشتد فانه يحرم تناوله بالاتفاق وحكي ابن قتيبة عن قوم من مجان أهل الكلام ان النبي صمغ الكراهة وهو قول مجمل لا يلتفت الى قائله وحكي أبو جعفر النعمان عن قوم ان الحرام ما اجتمعوا عليه وما اختلفوا فيه فليس بحرام قال وهذا عظيم من القول يلزم منه القول بجل كل شيء اختلف في تحريمه ولو كان الخلاف واهيا ونقل الطحاوي في اختلاف العلماء عن أبي حنيفة ان الخمر حرام قليلا او كثيرا والسكركم من غير هار حرام وليس تحريم الخمر والنبذ المطبوخ لا بأس به من اى شيء كان وعن أبي يوسف لا بأس بالقبع من كل شيء وان غلا الا الزبيب والقر قال كذا احكامه محمد بن أبي حنيفة وعن محمد ما سكر كثيره فاحب الى أن لا أشربه ولا أحرمه وقال النوري أكره نقيع القر ونقيع الزبيب اذا غلغا قال ونقيع العسل لا بأس به انتهى والبسر يضم الموحدة من غير الضل معروف قوله من فضيع بالفاء ثم مجتمعين وزن عظيم اسم البسر اذا شذخ ونذ وأما الزهو فبفتح الزاى وسكون الهاء بعد دهاوا وهو البسر الذي يحمر أو يصفر قبل أن يقطب وقد يطلق القضيخ على خليط البسر والقر ويطلق على البسر وحده وعلى القر وحده قوله فأهرقه الهاء بدل من الهمزة والاصل أرقتها وقد نعت عمل هذه الكامة بالهمزة والهاء مما لا يقع هنا وهو قادر قوله وهي من خمسة من العنب قال في الفتح هذا الحديث أورده أصحاب المسانيد والابواب في الاحاديث المرفوعة لانه عندهم حكم الرفع لانه خبر صحابي شهد التنزيل وأخبر عن سبب وقد خطب به عمر على المنبر بمحضرة كبار الصحابة وغيرهم فلم ينقل عن أحد منهم انكاره وأراد عمر بنزول تحريم الخمر نزول قوله تعالى انما الخمر والميسر الاية فأراد عمر التنبيه على ان المراد بالخمر في هذه الاية ليس خاصا بالمتخذ من العنب بل يتناول المتخذ من غيرها انتهى ويؤيد حديث النعمان بن بشير المذكور في الباب وفي لفظ منه عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الخمر من العصير والزبيب والتمر والحنطة والشعير والذرة ولا حدم من حديث أنس بسند صحيح قال الخمر من العنب والتمر والعسل والحنطة

في العرق الكفار ثم أصحاب الكفار ثم من بعدهم والمسلمون منهم قليل بالنسبة الى الكفار ومن تأمل الحالة والشعير المذكور يعرف عظم الهول فيها وذلك ان النار تحرق بارض الموقف وتدنو الشمس من الرأس قد يصل فكيف تكون حرارة تلك الارض وماذا يروها من العرق حتى يبلغ العرق منها سبعين ذوا مع ان كل احد لا يجد قد موضع قدميه فكيف تكون حاله هؤلاء في عرقهم مع تنوعهم فيه ان هذا الما يهر العقول ويدل على عظم القدرة وبه يقضى الايمان بامور الاخرى وان ليس للعقل فيها اجمال ولا يعتزض علماء العقل ولا قياس ولا عادة وانما يتوخذ بالقبول ويدخل في الايمان بالغيب ومن توقف في ذلك دل على خيبراته وحرماته وقائده الاخبار بذلك أن ينفيه السامع فباخذ في الايمان التي تخلطه من ثقل الاهل والويلاد الى

التوبة من التبعات ويطأ الى الكريم الوهاب في عرفة على اسباب السلامة ويضرع اليه في سلامته من دار الهوان وادخاله  
 دار الكرامة بجمه وكرمه قال في ارشاد الساري وظاهره استواء الناس في وصول العرق الى الاذان وهو متساو في النظر الى  
 العادة فانه قد علم ان الجماعة اذا وقفة وافي ماء على ارض مستوية تقاوتوا في ذلك بالنظر الى طول بعضهم وقصر بعضهم  
 واجيب بان الاشارة بمن يصل الى اذنيه الى غاية ما يصل الماء ولا ينبغي ان يصل الى دون ذلك ففي حديث عقبة بن عامر مر نوعا  
 منهم من يبلغ عرقه عقبه ومنهم من يبلغ نصف ساقه ومنهم من يبلغ ركبتيه ٤٠٣ ومنهم من يبلغ فخذه ومنهم من يبلغ  
 خصره ومنهم من يبلغ فاه ومنهم

والشعر والذرة والذرة بضم المجهمة وتخفيف الراء من الجيوب معروفة قوله والخمر  
 ما خمر العقل أي غطاه أو خالطه فلم يتحرك على حاله وهو مجاز والعقل هو آلة التمييز  
 فلذلك حرم ما غطاه أو غيره لان بذلك يزول الادراك الذي طلبه الله من عباده ليقوموا  
 بحقوقه قال الذكر ماني هذا تعريف بحسب اللغة واما بحسب العرف فهو ما يخامر  
 العقل من عصب والعنب خاصة قال الحافظ وفيه نظر لان عريس في مقام تعريف  
 اللغة بل هو في مقام تعريف الحكم الشرعي فكأنه قال الخمر الذي وقع تحريمه في اسان  
 الشرع هو ما خامر العقل على ان عند أهل اللغة اختلافا في ذلك كما قدمته ولوسلم ان الخمر  
 في اللغة يختص بالمتخذ من العنب فالاعتبار بالحقيقة الشرعية وقد تواتر الاحاديث  
 على ان المسكر من المتخذ من غير العنب يسمى خمر او الحقيقة الشرعية مقدمة على  
 اللغوية وقد ثبت في صحيح مسلم عن أبي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول الخمر من هاتين الشجرتين التخلل والعنب وقد تقدم وقد جعل الطحاوي هذا  
 الحديث معارض الحديث عن المذكور وقال البيهقي ليس المراد الحصر في الامرين  
 المذكورين في حديث أبي هريرة لانه يتخذ الخمر من غيرهما ما وقد تقدم الكلام على ذلك  
 قال الحافظ انه يحتمل حديث أبي هريرة على ارادة الغالب لان أكثر ما يتخذ الخمر من  
 لعنب والتمر ويحتمل حديث عروة ومن وافقه على ارادة استيعاب ذكر ما عدا حديثه  
 انه يتخذ منه الخمر قال الراغب في مفردات القرآن معنى الخمر لكونه خامرا للعقل أي سائرا  
 له وهو عند بعض الناس اسم لكل مسكر وعند بعضهم للعنبر خاصة وعند  
 بعضهم لما يتخذ من العنب والتمر وعند بعضهم لغير المطبوخ ويرجح انه لكل شئ ستر العقل  
 وكذا قال غير واحد من أهل اللغة منهم الدينوري والجوهري ونقل عن ابن الاعرابي  
 قال سميت الخمر لانها تركت حتى اخمرت واختمارها تغير رائحتها او يقال سميت بذلك  
 لخامرتها العقل ثم جزم ابن سبويه في المحكم ان الخمر حقيقة انما هي للعنب وغيره من  
 المسكرات يسمى خمر المجازا وقال صاحب الفائق في حديث اباكم والغبيراء فأنم الخمر  
 العالم هي نبيذ الحبشة يتخذ من الذرة سميت الغبيراء لانها من الغبرة وقال خمر العالم أي  
 هي مثل خمر العالم لا فرق بينا وبيننا وقيل أراد أنهم ما عظم خمر العالم وقال صاحب  
 الهداية من الخفية الخمر ما اعتصر من ماء العنب اذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة

عامة في أولية ما يقضى فيه مطلقا وقوى الاول حديث أبي هريرة المروي في السبق الاربعة مر فوعان اول ما يحاسب  
 العبد عليه يوم القيامة صلاته الحديث لان الاول محمول على ما يتعلق بعاملات الخلق والثاني على ما يتعلق بعبادة الخالق وقد  
 جمع النسائي في روايته في حديث ابن مسعود بن الخبيرين ولفظه اول ما يحاسب العبد عليه صلاته واول ما يقضى بين الناس في  
 الدماء وعن علي قال ان اول من يحشوا للخصومة يوم القيامة يعني هو ورفقاءه جزع عبيده وخصومهم عتبة وشيبة ابنا ربيعة  
 والوليد بن عتبة الذين بارفوا يوم بدر قال ابو ذر فيهم نزلت هذان خصمان اختصموا في ربهم الآية وفي حديث الصور الطويل  
 عن أبي هريرة في أول ما يقضى بين الناس في الدماء ويلقى كل قبيل قد جعل رأسه فيقول يا رب سل هذا فيم قلني الحديث

وفي حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رفعه ياتي المقتول معلق رأسه بأحدى يديه ملبياً قائلاً يهذه الأخرى تشعب أو داجه ما حتى يقفأ بين يدي الله الحديث ونحوه عند ابن المبارك عن ابن مسعود وموقوفا وأخرج ابن ماجه عن ابن عباس رفعه فمن آخر الامم وأول من يحاسب يوم القيامة وقد ورد في التغليط في امر القتل اخبار كثيرة وأما كيفية القصاص فيما عدا ذلك فله من حديث أبي هريرة عند البخاري رفعه ولفظه من كانت عنده مظلة لأخيه فليتحلله منها فإنه ليس ثم دينار ولا درهم من قبل أن يؤخذ لأخيه من حسنة ٤٠٤ فان لم يكن له حسنة أخذ من سبائات أخيه فطرح عليه ورواه الترمذي

ايضا (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم اذا صار اهل الجنة الى الجنة واهل النار الى النار) الذي هو عرض من الاعراض مجسما كما في تفسير سورة مريم يوقى بالموت كهشة كبش الملع وذكركم قائل والكلي في تفسيرهما في قوله تعالى الذي خلق الموت فالا خلق الموت في صورة كبش لا يمر على احد الامات وخلق الحيلة على صورة فرس لا يمر على شئ الا حيي قال القزطابي المحكمة في الايمان بالموت هكذا الاشارة الى انهم حصل لهم القدامه كما في رواية ابراهيم بالكيش وفي الاملح اشارة الى صفى اهل الجنة والنار لان الملع مافيه بياض وسواد وقال الثوري شقي لبشاده وبيعائهم فضلان يدركوه يصائرهم والمعاني اذا ارتفعت عن مدارك الافهام واستعلت عن معارج النفوس لكبر شأنها صيغت لها اقوال من عالم الحس حتى تصور في القلوب

وأهل العلم قال وقيل هو اسم لكل مسكر اقول صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر خمر ولأنه من مخامرة العقل وذلك موجود في كل مسكر قال ولنا اطباء اهل اللغة على تخصيص الخمر بالعنب ولهذا الشتر استعمالها فيه ولان تحريم الخمر قطعي وتحريم ما عدا المتخذ من العنب ظني قال وانما يسمى الخمر خرا تخميره لا تخميره العقل قال ولا ينافي ذلك كون الاسم خاصا فيه كما في النجم فانه مشتق من الظهور وهو خاص بالثريا انتهى قال في الفتح والجواب عن الحجة الاولى ثبوت النقل عن بعض اهل اللغة بأن غير المتخذ من العنب يسمى خرا وقال الخطابي زعم قوم ان العرب لا تعرف الخمر الا من العنب فيقال لهم ان العصابة الذين سموها غير المتخذ من العنب خمر اعرب فصحاء فنولم يكن هذا الاسم صحيحا لما اطلقوه وقال ابن عبد البر قال الكوفيون الخمر من العنب لقوله تعالى أعصم خرا قالوا فدل على ان الخمر هو ما يصبر لا ما ينبذ قال ولا دليل فيه على الحصر قال أهل المدينة وسائر المجازيين وأهل الحديث كلهم كل مسكر خمر وحكمه حكم ما اتخذ من العنب ومن الحجة لهم ان القرآن لما نزل بتحريم الخمر فهم العصابة وهم أهل اللسان ان كل شئ يسمى خرا يدخل في النهي ولم يخصه وذلك بالتخمين العنب وعلى تقدير التسليم فاذا ثبت تسمية كل مسكر خمر ان الشرع كان حقيقة شرعية وهي مقدمة على الحقيقة القولية والجواب عن الحجة الثانية ان اختلاف مشتركين في الحكم لا يلزم منه افتراقهما في التسمية كالزنا مثلا فانه يصدق على من وطئ أجنبية وعلى من وطئ امرأة جاره والثاني أغلظ من الاول وعلى من وطئ محرما وهو أغلظ منها ما دام الزنا مع ذلك شامل للثلاثة وايضا فلا يحكم التسمية لا تشترط فيه الادلة القطعية فلا يلزم من القطع بتحريم المتخذ من العنب وعدم القطع بتحريم المتخذ من غيره ان لا يكون حراما بل يحكم بتحريمه وكذا تسميته خرا وعن الثالثة ثبوت النقل عن أعلم الناس بلسان العرب كما في قول عمر الخنجر ما خامر العقل وكان مسقوفا ما ادعاء من انفساق أهل اللغة فيحصل قول عمر على الجواز لكن اختلف قول أهل اللغة في سبب تسمية الخمر خرا فقال ابن الانباري لانها تخامر العقل أي تخالطه وقيل لانها تخمر العقل أي تستره ومنه خمار المرأة لانه يستتر وجهها وهذا خص من التسمية الاول لانه لا يلزم من المخالطة التغطية وقيل سميت خرا لانها تخمر أي تترك كما يقال خرت العين أي تركته ولا مانع من صحة هذه الاقوال

وتستقر في النفوس ثم ان المعاني في الدار الاخرة تنكشف للنظارين انكشف الصور في هذه الدار

القانية فلذا جى بالموت في هيئة كبش (حتى يجعل بين الجنة والنار) وفي الترمذي من حديث أبي هريرة فموقف على السور الذي بين الجنة والنار (ثم يذبح) لم يسم من يذبحه ونقل القزطابي عن بعض الصوفية ان الذي يذبحه يحيى بن زكريا بمحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشارة الى دوام الحياة وعن بعض التصانيف انه جبريل قال في الفتح قلت هو في تفسيره اسمعيل بن أبي زياد الشامي احد الضعفاء في آخر حديث الصور الطويل فقال فيه فيصبي الله ملك الموت وجبريل ومكائيل واسرافيل ويجعل الموت في صورة كبش الملع فيسند في جبريل الكبش وهو الموت قال في المصابيح على تقدير كونه يحيى في اختصاصه من بين

الانبياء عليهم الصلاة والسلام بذلك الطيقة وهي مناسبة احمد لاعدام الموت وليس فيهم من اسمه يحيى غيره فالمناسبة فيه ظاهرة  
وعلى تقدير كونه جبريل فالمناسبة لا اختصاصه بذلك لا تحته ايضا من حيث هو معروف بالروح الامين وليس في الامانة من  
يطلق عليه ذلك غيره فجعل اميناً على هذه القضية المهمة وتولى الذبح فكان في ذبح الروح للموت المضاد لها مناسبة حسنة  
يمكن دعائها والاشارة به الى بقاء كل روح من غير طرد الموت عليها بشارة للمؤمنين وحسرة على الكافرين (ثم ينادى مناد)  
قال في الفتح انف على تسميته وظاهره ان الذبح يقع بعد النداء والذي هنا ٤٠٥ يقتضى ان النداء بعد الذبح ولا منافاة

بينهما فان النداء الذي قبل  
الذبح للتنبية على ارادته الذي  
بعد دمه للتنبية على اعدامه وانه  
لا يعود (يا اهل الجنة لاموت)  
(يا اهل النار لاموت فيزداد  
اهل الجنة فرحاً الى فرحهم  
وزداد اهل النار حزناً الى حزنهم)  
والحديث اخرجه مسلم في صفة  
اهل الجنة والنار ووقع في حديث  
أبي سعيد فنادى مناد يا اهل  
الجنة فيشربون وينظرون  
فيقال هل تعرفون هذا فيقولون  
نعم وكاهم قد رآه وعرفه وذكر في  
اهل النار مثله قال فيذبح ثم  
يقول أي المأدى يا اهل الجنة  
خلود فلأموت الحديث وفي آخره  
ثم قرأوا نذرهم يوم الحسرة الى  
آخر الآية وعند الترمذي في  
آخر حديث أبي سعيد فلوان  
احد امانات فرحات اهل الجنة  
ولوان احدا مات حزناً مات اهل  
النار ووقع عند ابن ماجه وفي  
صحيح ابن حبان من وجه آخر  
عن أبي هريرة فيوقف على  
الصراط فيقال يا اهل الجنة  
فيطلعون خائفين ان يخرجوا

كاهل الشبوتها عن اهل اللغة وأهل المعرفة باللسان قال ابن عبد البر الواجبه كلها  
موجودة في الخبر وقال القرطبي الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحته وكثرتها  
تبطل مذهب الكوفيين القائلين بان الخمر لا يكون الا من العنب وما كانت من غيره فلا  
تسمى خمر او لا يتناولها اسم الخمر وهو قول مخالف للغة العرب والسنة الصحيحة والاصحابة  
لانهم لما نزل تحريم الخمر فهو ما من الامر باحتساب الخمر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين  
ما يتخذ من العنب وبين ما يتخذ من غيره بل سواينهم ما حرموا كل نوع منهما ولم  
يتوقفوا ولا استقصوا ولم يشكك عليهم شيء من ذلك بل بادروا الى اتلاف ما كان من غير  
عصير العنب وهم اهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن فلو كان عندهم فيه تردد لوقتوا عن  
الاراقة حتى يستكشفوا ويستقصوا ويحققوا التحريم لما كان قد تقرروا عندهم من  
النهي عن اضاءة المال فلما لم يفعلوا ذلك بل بادروا الى اتلاف الجميع علمنا انهم فهموا  
التحريم ثم انضاف الى ذلك خطبة عمر بن الخطاب في ذلك ولم يشكر عليه أحد من الصحابة  
وقد ذهب الى التعميم على عليه السلام وعمر وسعد وابن عمر وأبو موسى وأبو هريرة وابن  
عباس وعائشة ومن التابعين ابن المسيب وعروة والحسن وسعيد بن جبير وآخرون وهو  
قول مالك والاوزاعي والثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحق وعامة اهل  
الحديث قال في الفتح ويمكن الجمع بأن من أطلق ذلك على غير المتخذ من العنب حقيقة  
يكون أراد الحقيقة الشرعية ومن نفي أراد الحقيقة اللغوية وقد أجاب به هذا ابن عبد  
البر وقال ان الحكم انما يتعلق بالاسم الشرعي دون اللغوي وقد تقرر ان نزول تحريم  
الخمر وهي من البصر اذ ذلك فيلزم من قال ان الخمر حقيقة في ماء العنب مجاز في غيره  
أن يجوز إطلاق اللفظ الواحد على حقيقة ومجازه لان الصحابة لما بلغهم تحريم الخمر  
اراقوا كل ما يطلق عليه لفظ الخمر حقيقة ومجازاً وهو لا يجوز ذلك فصح ان الكل خمر  
حقيقة ولا انفكاك عن ذلك وعلى تقدير ارضاء العنان والتسامح بان الخمر حقيقة في ماء  
العنب خاصة فاما ذلك من حيث الحقيقة اللغوية فاما من حيث الحقيقة الشرعية  
فالكل خمر حقيقة لحديث كل مسكر خمر فكل ما اشتد كان خمر او كل خمر محرم قليله  
وكثيره وهذا يخالف قولهم وبالله التوفيق قال الخطابي انما عد عمر الخمسة المذكورة  
لأشعاراً أو سماتاً في زمانه ولم تكن كاهلها توجب المدينة الوجود العام فان الخطبة كانت بها

من مكانهم الذي هم فيه ثم يقال يا اهل النار فيطلعون فرحين مستبشرين ان يخرجوا من مكانهم الذي هم فيه وفي آخره ثم يقال  
للقريتين كلاماً اخذوا الحديث وفي رواية الترمذي فيقال لاهل الجنة واهل النار هل تعرفون هذا فيقولون قد عرفناه هو  
الموت الذي وكل بنا فيه فصيح ويذبح ذبها على السور قال القرطبي وفي هذه الاحاديث التصريح بان خلود اهل النار فيها لا الى غاية  
أمدوا فامتهم فيها على الدوام بلا موت ولا حياة فافهم ولا راحة كما قال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا ولا يصف عنهم من عذابهم  
قال تعالى كلما أرادوا ان يخرجوا منها اعيدها فيها فنزعهم يخرجون منها وانما تبقى خالية وانما تبقى وتزول فهو خارج  
عن مقتضى ما جاء به الرسول واجمع عليه اهل السنة اه قال في الفتح قلت جمع بعض المتأخرين في هذه المسئلة سبعة أقوال

احدها هذا الذي نقل فيه الاجماع والثاني يعذبون فيه الى أن تنقلب طبيعتهم فتصير نارية حتى يبلذذوا به المرافقة طبعهم وهذا قول بعض من يتسبب الى التصوف من الزنادقة والثالث يذبحها اقوم ويخلفهم آخرون كما ثبت في الصحيح عن اليهود وقد كذبهم الله تعالى بقوله وما هم بخارجين من النار الرابع يخرجون منها وتسقره في حالها الخامس تنفي لان احادته وكل حادث ينفي والسادس تنفي حر كاتم البتة وهو قول ابي الهذيل العلاف من المعتزلة السابع يزول عذابهم او يخرج اهلها منها جاء ذلك ٤٠٦ عن بعض الصحابة أخرجه عبد بن حميد في نفسه من رواية الحسن عن عمر قوله

وهو منقطع ولنظرة لوليت اهل النار في النار عند رمي عاجل لكان اهل يوم يخرجون فيه وعن ابن مسعود لسانين هما زمان ليس فيها احد قال عبيد الله بن معاذ راويه كان اصحابنا يقولون يعني به الموحدين قلت وكذا الاثر من عمر لو ثبت حمل على الموحدين وقد مال بعض المتأخرين الى هذا القول السابع وقصيره بعدة أوجه من جهة النظر وهو مذهب ردي مرود وعلى قائله وقد أظن السبكي الكبير في بيان وجهه فاجاداه في (عن ابي سعيد الخدري رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تبارك وتعالى يقول لاهل الجنة يا اهل الجنة يقولون ابيك ثم انا ربه ذلك) زاد سعيد ابن داود وعبد العزيز بن يحيى كلاهما عن مالك عند الارطقي في الضراب والخير في يدك (فيقول) جل وعلا (هل رضيتم) وفي حديث جابر عند البزار وصححه ابن حبان هل تشبهتم شيئا (فيقولون وما لنا لا نرضى

عزيرة وكذا العسل بل كان أعز فعد عمر ما عرف منها وجعل ما في معناه مما يتخذ من الارز وغيره يخرج ان كان مما يتخامر العقل وفي ذلك دليل على جواز احداث الامم بالقياس واخذه من طريق الاشعقاني وذكر ابن حزم ان بعض الكوفيين احتج بما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عمر وسند جيد قال أما الخمر فحرام لا يسيل اليها أو ما عداها من الاشربة فكل مسكر حرام قال وجوابه ان ثبت عن ابن عمر وانه قال كل مسكر خمر لا يلزم من تسمية المتخذ من العنب خمر الشخص ارمم الخمر فيه وكذا احتجوا به حديث ابن عمرو أيضا حرمت الخمر وما بالمدينة منة من انشئ مراده المتخذ من العنب ولم يرد ان غيرها لا يسمى خمرًا قوله من العنب والخمر هذان مما وقع الاجماع على تحريمهما حيث لم يطبخ حتى يذهب ثلثاه وقوله والعسل هو الذي يسمى البتع وهو خمر اهل اليمن وقوله والشعير يفتح الشين المحجمة وكسرهما لغة وهو المسمى بالزرداد أبو داود والذرة وهي بضم الذال المحجمة وتخفيف الراء المهملة كما سبق ولا مهابا محذوفة والاصل ذروا وذرى المحذوفت لام الكلمة وعوض عنها الها في قوله عن البتع بكسر الموحدة وسكون المثناة فوق وهو ما ذكره في الحديث قوله كل شراب أسكر فهو حرام هذه اوجه للقائلين بالتعميم من غير فرق بين خمر العنب وغيره لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يمسأله السائل عن البتع قال كل شراب أسكر فهو حرام فعلمنا ان المسئلة انما وقعت على ذلك الجنس من الشراب وهو البتع ودخل فيه كل ما كان في معناه مما يسمى شرابا مسكرا من أي نوع كان فان قال اهل الكوفة ان قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شراب أسكره يعني به الجزء الذي يحدث عقبه السكر فهو حرام فالجواب ان الشراب اسم جنس فيقتضي أن يرجع التحريم الى الجنس كله كما يقال هذا الطعام مشبع والماء مروي يذبه الجنس وكل جزء منه يذبه ذلك الفعل فاللحمة تشبع العصفور وما هو أكبر منها يشبع ما هو أكبر من العصفور وكذلك جنس الماء يروي الحيوان على هذا الحد كذلك القبيذ قال الطبري يقال لهم أخبرونا عن الشرية التي يعقبها السكر أي التي أكثرت صاحبها دون ما تدمها من الشراب أم أكثرت باجتماعها مع ما تقدم وأخذت كل شربة بمخطة هان الاسكار فان قالوا نعمًا أحدث له السكر الشرية الآخرة التي وجد خيل العقل عقبها قبل لهم وهل هذه التي أحدثت له ذلك الا كبعض ما تدم من الشرية قبلها في انهم لو انفردت دون ما قبلها

وقد اعطينا ما لم تعط احد من خلقك وفي حديث جابر وهل شيء افضل مما اعطينا (فيقول) سبحانه كانت وتعالى (انا اعطيكم افضل من ذلك قالوا يا رب وای شيء افضل من ذلك فيقول) بل وعلا (احل) اي انزل (عليكم وضواني فلا امضط عليكم بعده أبدا) وفي حديث جابر عند البزار قال وضواني أكبر قال في الفتح وفيه تلخيص بقوله تعالى ووضوان من الله أكبر لان رضاه سبب كل فوز وسعادة وكل من علم ان سببه راض عنه كان أقرب له منه وأطيب قلبه من كل نعيم لما في ذلك من التظيم والتكريم وفي هذا الحديث ان النعيم الذي حصل لاهل الجنة لا من يد عليه انتهى وهذا معنى ما قاله في الكشف وقال الطبري أكبر اصناف السكرامة رتبة الله تعالى وتكرير وضوان في التنزيل ارادة التقليل ليدل على ان شعبا بهيرامن

الرضوان خير من الجنان وما فيها قاله صاحب المفتاح والانساب أن يجعل على الله عليهم وأكبر على مجرد الزيادة مبالغة لوصفه بقوله من الله ورضوان عظيم يلحق أن يقرب إلى من اسمه الله معطى الجزيل ومن عطاياه الرزوة وهي أكبر اصناف البركة فحينئذ يناسب معنى الحديث الآية حيث أضافه إلى نفسه وأبرزه في صورة الاستعارة وجعل الرضوان كالجائزة للوفود النازلين على الملك الأعظم والحديث أخرجه البخاري أيضا في التوحيد ومسلم والترمذي في صفوة الجنة والنسائي في الدعوات (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله ٤٠٧) (وسلم قال ما بين منكبي الكافر) بكسر الكاف

تثنية منكب وهو مجتمع العضد والكف (مسيرة ثلاثة أيام للراكب المسرع) ليُعظم عذابه ويضاعف ألمه وفي مسند الحسن بن سعيدان من طريق يوسف بن عيسى عن الفضل بن موسى بسنده المذكور منها خمسة أيام ومنه حديث ابن عمر في رواية يعظم أهل النار في النار حتى أن بين شجرة أذن أحدهم إلى عاتقه مسيرة سبع مائة عام وللبهي في البعث عن ابن عباس - مرة سبعين خريفا ولابن المبارك في الزهد عن أبي هريرة قال ضرب من الكافر يوم القيامة أعظم من أحد يعظمون أقتل منهم وليذوقوا العذاب وسنده صحيح ولم يصرح برفعه لكن له حكم الرفع لأنه لا مجال للرأي فيه وقد أخرج أوله مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا وزاد غلط جلدته مسيرة ثلاثة أيام وأخرجه البزار من وجه ثالث بسند صحيح عن أبي هريرة بلفظ غلط جلد الكافر وكثافة

كانت غير مسكرة وحدها وانما أسكرت باجتماعها واجتماع عملها حدث عن جميعها السكر قوله والنزول بكسر الميم بعدها أي ثم رآه قوله من جيشان بفتح الجيم وسكون الباء تحتها نقطتان وبالشين المعجمة وبالنون وهو جيشان بن عبدان بن حجر بن ذى رعين قاله في الجامع قوله من طينة الخبال بفتح الخاء المعجمة والواو الحدة المخفضة يعني يوم القيامة والخبال في الأصل الفساد وهو يكون في الأفعال والأبدان والعقول والخليل بالسكين الفساد (وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر حرام وما أسكر الفرق منه قل الكذب منه حرام رواه أحمد وأبو داود والترمذي وقال حديث حسن) وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أسكر كثيره فقليله حرام رواه أحمد وابن ماجه والدارقطني وصححه ولا يداود وابن ماجه والترمذي مثله سواء من حديث جابر وكذا الأحمد والنسائي وابن ماجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وكذلك للدارقطني من حديث الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قليل ما أسكر كثيره رواه الفسافي والدارقطني وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراه قوم فقالوا يا رسول الله اننا ننبذ النجاسة فنشر به على غدا نذاعثا تنافعا لشره فكل مسكر حرام فقالوا يا رسول الله اننا نكسره بالماء فقال حرام قليل ما أسكر كثيره رواه الدارقطني وعن معوية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبذوا في الدباب ولا في المزق ولا في القير ولا في الجرار وقال كل مسكر حرام رواه أحمد وعن أبي مالك الأشعري أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس من أمان من أمق الخمر ويهونها بغيره يراهها رواه أحمد وأبو داود وقد سبق وعن عبادة بن الصامت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تسجلن طائفة من أمق الخمر باسم يسمونها إياه رواه أحمد وابن ماجه وقال تشرب مكان تسجل وعن أي إمامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تذهب الليالي والأيام حتى تشرب طائفة من أمق الخمر ويسمونها بغيره يراهها رواه ابن ماجه وعن ابن محيريز عن رجل

جلده اثنتان وأربعون ذراعا يذراع الجبار وأخرجه البيهقي قال أراد بذلك التحويل بل في بلفظ الجبار قال ويحتمل أن يريد جبارا من الجبابرة إشارة إلى عظم الذراع وجوز ابن حبان لما أخرجه في صحيحه بأن الجبار ملك كان باليمن وفي مرسل عبيد ابن عمير عند ابن المبارك في الزهد بسند صحيح وكثافة جلدته سبعون ذراعا وهذا يؤيد الاحوال لأن السبعين تطلق للمبالغة وللبهي من طريق عطاب بن يسار عن أبي هريرة ونجدة مثل ورقان بفتح الواو وسكون الراء بعدها كاف جبل معروف بالجبان والريذة وكان اختلاف هذه المقادير محمول على اختلاف تعذيب الكفار في النار قال القرطبي في المفهم انما أعظم خلق الكافر في النار أعظم عذابه ويضاعف ألمه قال وهذا انما هو في حق البعض بدليل الحديث الآخر ان الله يكره

يخبرون يوم القيامة امثال الذر في صور الرجال يساقون الى جهنم يقال له بولس ولا شك ان الكفار متقاوون في العذاب كما علم من الكتاب والسنة ولا نعلم على القطع ان عذاب من قتل الانبياء وقتل في المسلمين وانفس في الارض ليس مساويا للعذاب من مكفر فقط واحسن معاملة المسلمين مثلا قال الحافظ قلت اما الحديث المذكور فخرجه الترمذي والنسائي بسند جيد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ولا حجة فيه لدعاه لان ذلك انما هو في أول الامر عند الحشر وأما الاحاديث الاخرى فمحمولة على ما بعد ٤٠٨ الاستقرار في النار واما ما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفعه ان

من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يشرب ناس من أمي الخرويسه ونهوا بغير اسمها رواه النسائي حديث عائشة رواه كلهم صحيح بهم في الصحيحين سوى أبي عثمان عمرو ويقال عمرو بن سالم الانصاري مولا لهم المدني ثم انظر اساني وهو مشهور في القضاء بمرو وأرى عبد الله بن عمر بن الخطاب وعبد الله بن عباس وسبع من القاصم بن محمد بن أبي بكر الصديق وروى عنه غير واحد قال المنذري لم أر أحدا قال فيه كلاما وقال الحاكم هو معروف بكهنته وأخرجه أيضا ابن حبان وأعله الدارقطني بالوقف وحديث جابر الذي أشار إليه المصنف حسنه الترمذي وقال الحافظ رجاله ثقات انتهى وفي اسناده داود بن بكر بن أبي الفرات الاشجعي مولا لهم المدني سئل عنه ابن معين فقال ثقة وقال أبو حاتم الرازي لأبأس به ليس بالمتين وحديث عمرو بن شعيب وما بعده أشار الى البعض منها الترمذي قال بعد اخراج حديث جابر وفي الباب عن سعد وعائشة وعبد الله بن عمرو وابن عمرو وخوات بن جبير وقال المنذري بهذا الكلام على حديث جابر ما نصه وقد روى هذا الحديث من رواية الامام علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو وحديث سعد بن أبي وقاص أجودها اسنادا فان النسائي رواه في سننه عن محمد بن عبد الله بن همار الموصلي وهو أحد الثقات عن الوليد بن كثير وقد احتج به البخاري ومسلم في الصحيحين عن الفضال بن عثمان وقد احتج به مسلم في صحيحه عن بكير بن عبد الله الانجي عن عامر بن سعد بن أبي وقاص وقد احتج البخاري ومسلم بهما في الصحيحين وقال أبو بكر البزار وهذا الحديث لا نعلم روى عن سعد الا من هذا الوجه ورواه عن الفضال وأسند جماعة منهم الدراوردي والوليد بن كثير ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المدني انتهى وتابع محمد بن عبد الله بن همار أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشج وهو من أئمة البخاري ومسلم على الاحتجاج به وأخرجه أيضا البزار وابن حبان قال الحافظ في التلخيص حديث علي في الدارقطني وحديث خوات في المستدرک وحديث سعد في النسائي وحديث ابن عمرو في ابن ماجه والنسائي وحديث ابن عمر في الطبراني وحديث مغيرة في اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل وحديثه حسن وفيه ضعف قال في مجمع الزوائد وبقيته رجاله رجال الصحيح وستأتي الاحاديث الواردة في معناه في باب الاوعية المنهي عن الاتباض فيها وانما ذكره

الكتاب ليس بصعب لسانه القريح وانقرضين يتوطؤه الناس وسنده ضيف وأما تفاوت الكفار في العذاب فلا شك فيه ويدل عليه قوله تعالى ان المتنافقين في الدرك الاسفل من النار وقد قدم الحديث في أهون أهل النار عذابا انتهى قال القسطلاني والاختيار في ذلك كثيرة لا تطيل يسردها وحديث الباب أخرجه مسلم في صفة النار أعادنا الله منها بوجهه الكريم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يخرج قوم من أهل النار بعد ما مسهم منها سفع) بفتح السين وسكون الفاء بعد هاهن مهملة سواد فيه ذرة أو صفرة يقال سفعه النار اذا قمعت ففبرت لون بشرته والسوافع لوايح السموم وفي رواية أبي سعيد بلقظ قد امتصوا وعادوا حمما وعند مسلم انهم يصيرون خما وفي حديث جابر حمما ومعانيها متقاربة (فيدخلون الجنة فيسبحهم أهل الجنة الجهنميون) وفي حديث عمران بن حصين بلقظ يخرج قوم من النار بشاعة محمد المصنف

صلى الله عليه وآله وسلم فيدخلون الجنة ويسمون الجهنميون وثبتت هذه الزيادة في رواية أنس عند البخاري في التوحيد وزاد جابر في حديثه عند ابن حبان والبيهقي فيكتب في رقابهم عقاب الله من النار فيسبحون فقما الجهنميون وأصله في مسلم والنسائي من رواية عمرو بن أبي عمرو عن أنس فيقول لهم أهل الجنة هؤلاء الجهنميون فيقول الله هؤلاء عقاب الله وأخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي سعيد وزاد في دعون الله فيذهب عنهم هذا الاسم وفي حديث حذيفة عند البيهقي في البعث من رواية حماد ابن أبي سليمان عن ربي عنه يقال لهم الجهنميون فذكر لي انهم استمعوا الله من ذلك الاسم فأعياهم وزعم بعض النحراج ان

هذه التهمة ليست تنقص الهم بل للاستند كارتعمة الله لزدادوا بذلك شكرا كذا قال وسوالهم اذهب هذا الاسم عنهم  
يخضع في ذلك وحديث الباب أخرجه أيضا البخاري في التوحيد (عن النعمان بن بشير الانصاري رضي الله عنه قال  
سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان أهون أهل النار عذابا يوم القيامة رجل) هو أبو طالب كما في مسلم من حديث  
ابن عباس واقطعه أهون أهل النار عذابا أبو طالب (على أخص) ما لا يصل الى الأرض من باطن القدم عند المشي (قدمه  
جرتان يغلي منهما دماغه) من حرارتها (كما يغلي الرجل) بكسر الميم ٤٠٩ وسكون الراء وفتح الجيم القدر من الناس

أو من أي صنف كان (والقمة قم)  
بقافين مضمومتين وميمين من  
آنية العطار أو آناهضيق الرأس  
يسخن فيه الماء من نحاس وغيره  
فارسي معرب ويقال روي وهو  
معرب وقد يؤث فيقال قفمة  
وفي رواية بالقمة م وصوب  
القاضي عياض ~~ك~~ كونه بالواو  
لأبالموعدة وقال غيره بمجمل أن  
تكون الباء بمعنى مع وعند  
الاسماعيلي كما يغلي الرجل أو  
القمة بالشك وقال السهيلي من  
باب النظم وفي حكمة الله تعالى  
ومشاكلة الجزاء لا عمل ان أبا  
طالب كان مع رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم بمجملته ثم جزأ  
له الا انه كان متقبلا بدمه على  
ملة عبد المطلب حتى قال عند  
الموت انه على ملة عبد المطلب  
فسلط الله العذاب على قدميه  
خاصة لتذيقه آياها ما على ملة  
آبائه وعند البخاري عن أبي سعيد

المصنف ههنا قوله في آخره كل مسكر حرام وحديث أبي مالك الاشعري قد تقدم في باب  
ما جاء في آله الله وقد صححه ابن حبان قال في الفتح وله شاهد كثير ثم ساق من ذلك عدة  
احاديث منها حديث أبي امامة المذكور في الباب وسكت عنه ومنها حديث ابن محيرز  
المذكور أيضا وقد أخرجه أيضا أحمد وابن ماجه من وجه آخر بسند جيد وحديث  
عبادة في اسناده عنه ابن ماجه الحسين بن أبي السري العسقلاني وهو مجهول وحديث  
ابي امامة رواه ابن ماجه من طريق العباس بن الوليد الدمشقي وهو صدوق وقد ضعف  
عن عبد السلام بن عبد القدوس وهو ضعيف وبقي رجال اسناده ثقات وحديث ابن  
محيرز اسناده عند النسائي صحيح قال أخبرنا محمد بن عبد الاعلى عن خالد وهو ابن الحرث  
عن شعبة قال سمعت أبا بكر بن حفص يقول سمعت ابن محيرز يذكره ولعل الرجل المبهم  
من الصحابة هو عبادة بن الصامت فان ابن ماجه روى حديث عبادة المتقدم من طريق  
ابن محيرز والاحاديث الواردة في هذا المعنى يقوى بعضها بهدضا قوله الفرق بفتح الراء  
وسكونها والفتح أشهر وهو مكسب يسع ستة عشر رطلا وقيل هو بفتح الراء كذلك  
فاذا سكنت فهو مائة وعشرون رطلا قوله غل الكف منه حرام في رواية الامام أحمد في  
الاشربة بافظ فالواقعة منه حرام وذكره مل الكف أو الواقفة في الحديث على سبيل  
التشليل وانما العبرة بأن التشليل شامل للقطرة ونحوها قوله ما سكر كثيره فقليله حرام  
قال ابن رسلان في شرح السنن أجمع المساو على وجوب الحد على شاربها سواء شرب  
فملا أو كثيرا ولو قطرة واحدة قال واجمعوا على أنه لا يقتل شاربها وان تكرر قوله  
لا تنبذوا في الداء الى آخر الحديث سيأتي تفسير هذه اللفاظ في باب الاوعية المنهى عن  
الانتباذ فيها قوله ليشير بن بفتح الباء الموحدة ونون التوكيد قوله ويسعون بافعالها  
يعني يسعون الداء الذي بداهمه ملة وبعد الالف ذالمججمة قال الازهري هو حب  
يطرح في النيد فيشتمد حتى يسكرا ويسعون بالطلاء وقد تقدم الكلام على هذا في باب  
ما جاء في آله الله

(باب الاوعية المنهى عن الانتباذ فيها ونسخ تحريم ذلك) \*

(عن عائشة ان وفد عبد القيس قدموا على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألوه عن  
النبيذ فنهأهم أن ينبذوا في الدباء والمقير والمزق والحتم \* وعن ابن عباس ان رسول

أي اصله ومياه قوامه أو جلد رقيقة تحيط بالدماغ والضمضاح مارق من الماء على وجه الأرض الى نحو الكعيبين فاستعمل  
لنار واستشكل هذا مع قوله تعالى فما تشفعهم شفاعة الشافعين وأجيب بأن منفعته الآية بالأخراج من النار وفي الحديث  
بالتحفيف وبه جزم القرطبي أو يخص عموم الآية بالحديث أو أن أبا طالب لما بالغ في كرام النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم والذب عنه جوزي بالتحفيف وأطلق على ذلك شفاعته أو أن جزاء الكافر من العذاب يقع على كفره وعلى معاصيه فيصور  
أن يضع الله عن بعض الكفار بعض جزاء معاصيه تطيب القلب الشافع لأن أبا الكافر لان حسنة صارت بؤنة على الكفر

هيا من نور السكينة قد يفتقرون فمن كانت له حسنات من عتق أو مواساة مسلم ليس كمن ليس له ذلك فيجتمل أن يجازى بالتحفة بما  
 بقدر ما عمل لكنه معارض بقوله تعالى ولا تحف عنهم من عذابها وأطال الحفاظ في الفتح في بيان ذلك (عن أبي هريرة  
 رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل أحد الجنة الأرى) بضم الهمزة وكسر الراء (مقعداه) بالنصب  
 مقعول أرى (من النار) وعند ابن ماجه بسند صحيح عند أبي هريرة أن ذلك يقع عند المسئلة في القبر وفيه فيخرج له فرجة قبل  
 النار فينظر اليها فيقال له انظر الى مقعدك ١٠ من النار زاد أبو داود وفيه قال له هذا بيتك كان في النار ولكن الله عملك

ورحمك وفي حديث أبي سعيد  
 عند أحمد يفتح له باب الى النار  
 فيقول كان هذا منزلك لو كثرت  
 برئك فاما ما آمنت فهذا منزلك  
 فيفتح له باب الى الجنة فيريد أن  
 يمشى اليه فيقول له اسكن  
 ويقصحه في قبره (لأساه) أى  
 لو عمل في الدنيا بلا سيئات بأن كفر  
 فصار من أهل النار (يزداد  
 شكرا) أى فرح ورضا به برحمته  
 بلازمه لان الراضى بالشيء يشكر  
 من فعل له ذلك وهذا الشكر ليس  
 على سبيل التكليف بل على سبيل  
 التامد (ولا يدخل النار أحد الا  
 أدى مقعده من الجنة لو أحسن)  
 لو عمل علة حسنة وهو الاسلام  
 (ليكون عليه حسنة) زيادة على  
 تعذيبه وعند ابن ماجه بسند  
 صحيح عن أبي هريرة أيضا يلفظ  
 ما منكم من أحد الا وله منزلان  
 منزل في الجنة ومنزل في النار فاذا  
 مات تدخل النار ورث أهل الجنة  
 منزله وذلك قوله تعالى أولئك هم  
 الوارثون وقال جمهور المفسرين  
 في قوله تعالى وقالوا الحمد لله الذي  
 صدقنا وعده وأورثنا الارض

الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو فد عبد القيس انما لكم عما ينبت في الدباء والنقيير والخنثى  
 والمزفت \* وعن انس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبتوا في الدباء ولا في  
 المزفت \* وعن ابن أبي أوفى قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن نبت الجرار الخضر  
 \* وعن الامام علي رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تنبتوا  
 في الدباء والمزفت متفق على تحسنت \* وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم قال لا تنبتوا في الدباء ولا في المزفت وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى  
 عن المزفت والخنثى والنقيير قيل لابي هريرة ما الخنثى قال الجرار الخضر \* وعن ابي  
 سعيد ان وفد عبد القيس قالوا يا رسول الله ماذا يصلح لنا من الاشربة قال لا تشربوا  
 في النقيير فقالوا جعلنا الله هذا وتدرى ما النقيير قال نعم الجذع ينقر في وسطه  
 ولا في الدباء ولا في الخنثى وعليكم بالموكي رواه أحمد ومسلم \* وعن ابن عمر بن عباس  
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الدباء والخنثى والمزفت \* وعن ابي  
 هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لو فد عبد القيس انما لكم  
 الدباء والخنثى والنقيير والمقير والمزادة الجوبة ولا يمكن انتم بفي سقائك وأوصى  
 رواه ما مسلم والنسائي وابوداود \* وعن ابن عمر بن عباس قال حرم رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم نبت الجرار رواه أحمد ومسلم والنسائي وابوداود \* وعن ابن عمر قال  
 نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخنثى وهي الجربة ونهى عن الدباء وهي  
 القرعة ونهى عن النقيير وهي أصل الخضيل ينقر نقرا وينبع لها ونهى عن المزفت  
 وهو المقير وأخر أن ينبت في الاسقية رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي وصححه  
 \* وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت نهيتكم عن الاشربة  
 الا في ظروفي الادم فاشربوا في كل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا رواه أحمد ومسلم وابو  
 داود والنسائي وفي رواية نهيتكم عن الظروفي وان ظركم لا يحل شيئا ولا يحرمه وكل  
 مسكرا حرام رواه الجماعة الا البخاري وابوداود \* وعن عبد الله بن عمر قال لما نهى النبي

الائمة المراد أرض الجنة التي كانت لاهل النار لو دخلوا الجنة وهو موافق لهذا الحديث وقد مر  
 أرض الدنيا لانها صارت حرة فاكلوها كما تقدم وقال القرطبي يجهل أن يسمى المحصول في الجنة وراثته من حيث اختصاصهم  
 بذلك دون غيرهم فهو وارث بطريق الاستعارة والله أعلم (عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه ما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم جوضي) قال في الصحاح الجوض واحد الاحواض والجياض قال ابن قريظ قول الجوض حيث تستقر المياه أى  
 تجتمع لتشرب منها الا بل انتهى والوارد على الجوض يكون بعد نصب الصراط والمروء عليه وظاهر الحديث ان الجوض  
 بجانب الجنة نصب فيه المياه من النهر الذي داخلها وفي حديث ابن مسعود عند أحمد وفيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

أبو الحسن القاسبي الصحيح ان الحوض قبل الصراط قال القرطبي والمعنى بقضيه وقال آخرون انه بعد الصراط ومنبع  
الضاري مشعر بذلك وفي الترمذي عن حمزة رفعه ان لكل نبي حوضا وأشار الى أنه اختلف في وصفه وأرساله والمرسل أصح  
فانخص به بنفسه صلى الله عليه وآله وسلم الكوثر الذي يصب من مائه في حوضه ولم ينقل نظيره غيره. ولذا امكن الله عليه به  
في التنزيل وقال انا اعطيتك الكوثر وهو تر في الجنة على ما هو المشهور والمستفاد من عند السلف والخلف وقيل الأولاد  
وتيل الخير الكثير وقيل غير ذلك مما ذكره القسطلاني في المواهب اللدنية ٤١١ والاول أولى وقد تواتر حديث الكوثر

من طرق تفيد القطع عند كثير  
من أئمة الحديث وكذلك أحاديث  
الحوض وعن ابن مسعود عند  
الضاري عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم ان فوطكم على الحوض  
 أي سابقكم اليه وفيه بشارة  
 عظيمة لهذه الأمة الحمد لله زادها  
 الله شرفا وعنده في حديث ابن عمر  
 رفعه امامكم حوض كباين جرباه  
 واذرح وهما قر يتان بالشام  
 بينهما مسيرة ثلاث ليال فانه في  
 النهاية وتقع به الصلاح الهلاني  
 فقال هذا غلط بل بينهما غلوة  
 سهم وهما معروفتان بين  
 القدس والكرك ولا يصح  
 التقدير بالثلاث لخالفتهما  
 الروايات الآتية لاسيما وقد قال  
 الحافظ الضياء المقدسي في حروته  
 في الحوض ان في سياق انظها غلطا  
 لاختصاصه وقع في سياق الحديث  
 من بعض الرواة ثم ساقه من  
 حديث أبي هريرة وأخرجه من  
 فوائد عبد الكريم الدبر عافولي  
 بسند حسن الى أبي هريرة مرفوعا  
 في ذكر الحوض فقال فيه عرسه  
 مثل ما ينسبكم وبين جرباه واذرح

صلى الله عليه وآله وسلم عن الاوعية قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كل الناس  
 يجسد سقا فخصهم في الجرباء المرفقة متفق عليه وعن أنس قال سمى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم عن النبي في الدباء والنفير والحتم والمزفة ثم قال بعد ذلك ألا  
 كنت نهيتمكم عن النبي في الاوعية فاشربوا فيها شقتم ولا تشربوا مسكرا من شاء أو كى  
 سقا على اثم \* وعن عبد الله بن مغفل قال انما شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 حين نهي عن نبي الجرباء وانشأته حين رخص فيه وقال واجتنبوا كل مسكر واهما  
 أحمد حديث أنس أخرجه أيضا أبو يعلى والبراقوني اسناده يحيى بن عبد الله الجابري  
 ضعفه الجمهور وقال أحمد لا بأس به وبقيته رجاله ثقات وحديث عبد الله بن مغفل رجال  
 اسناده ثقات وفي أبي جعفر الرازي كلام لا يضر وقد أخرجه الطبراني في الكبير  
 والوسط في الباب عن جماعة من الصحابة غير من ذكره المصنف قوله في الدباء يضم الدال  
 المهملة وتشديد الباء وهو القرع وهو من الآتية التي يسرع الشراب في الشدة اذا  
 وضع فيها قوله والنفير هو فعيل بمعنى مفعول من تفرقة قروا كانوا يأخذون أصل النخلة  
 فيتمرونه في جوفه ويحمله اناه بنته ومنه لان له تأني في شدة الشرب قوله والمزفة  
 اسم مفعول وهو الاناء المطلي بالزفت وهو نوع من القار قوله والحتم بفتح الحاء المهملة  
 جرار خضر مدهونة كانت تحمل الحرقم الى المدينة ثم اتسع فيها فقلل الخرف كما حتم  
 واحدها خنقة وهي أيضا ما تسرع فيه الشدة قوله عن نبي الجرباء بفتح الجيم وتشديد الراء  
 جمع جربة كتر جمع قمر وهو بمعنى الجرباء الواحدة جربة ويدخل فيه جميع أنواع الجرباء من  
 الحتم وغيره وروى أبو داود عن سعيد بن جبيرة أنه قال لابن عباس ما الجرباء فقال كل شيء  
 يصنع من المدر فهذا تصريح ان الجرباء يدخل فيه جميع أنواع الجرباء المتخذة من المدر  
 الذي هو التراب والطين يقال مدرت الحوض أمدره اذا صلمته بالمدر وهو الطين من  
 التراب قوله والمقير يضم الميم وفتح القاف والياء المشددة وهو المزفت أى المطلي بالزفت  
 وهو نوع من القار كما تقدم وروى عن ابن عباس انه قال المزفت هو المقير حكى ذلك  
 ابن رسلان في شرح السنن وقال انه صح ذلك عنه قوله والمزادة هي السقاء الكبير  
 سميت بذلك لانه يزاد فيها على الجلاء الواحد كذا قال النسائي والمجوبة بالجيم بعدها

قال الضياء فظهر مما ذكرناه انه وقع في حديث ابن عمر حذف تقديره كباين مقامي وبين جرباه وأذرح فسقط مقامي وبين وقال  
 الهلاني ثبت المقدار المحذوف عند الدارقطني وغيره بلفظ ما بين المدينة وجرباه واذرح انتهى وقد اختلفت الروايات في ذلك  
 ففي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص حوض مسيرة شهر وفي حديث أنس كباين أيلة وصنعاء من اليمن وفي حديث حارثة  
 ابن وهب أيضا كباين المدينة وصنعاء وفي حديث أبي هريرة أبعدهن ايلة الى عدن وهي تسامت صنعاء وكلها اصطفا بة لانها  
 كلها نحو شهر أو تزيد أو تنقص وفي حديث عقبة بن عامر عند أحمد كباين ايلة الى الحفة وفي حديث جابر كباين صنعاء الى المدينة  
 وكلها اصطفا بة ترجع الى نصف شهر أو تزيد على ذلك قال الأوزاعي وأقل ما ورد في ذلك عند مسلم قر يتان بالشام بينهما مسيرة

ثلاثة أيام فقبل في الجمع ان هذه الاقوال صارت على وجه بأنه صلى الله عليه وآله وسلم خاطب أهل كل جهة بما يعرفون من  
المواضع وهو غثيل ونقريب لكل أحد عن خطابه بما يعرفه من تلك الجهات وبأنه ليس في ذكر المسافة القليلة ما يدفع الكثير  
فالاكثر ما ثبت بالحديث الصحيح فلا معارضة فاخبر أولا بالمسافة البسيطة ثم اعلم الله بالطويلة فاخبر بما فضل الله به عليه  
بأنساعه شيئا فشيئا فالاعتماد على أطولها وأما قول بعضهم الاختلاف انما هو بالنظر الى الطول والعرض فردود يحدث  
ابن عمرو وزواياه سواء وحديث النواس ٤١٣ وغيره طوله وعرضه سواء ومنهم من جعله على السيرة المسرع والبطي ولكن

في حله على أقوالها هو الثلاث  
نظر اذ هو عسير جدا لا سيما مع  
ما سبق والله الموفق ذكره  
القسطلاني (مسيرة شهر) زاد  
مسلم من هذا الوجه زواياه سواء  
أي لا يزيد طوله على عرضه (ماؤه  
أيض من اللبن) قال النووي  
أيض لغته وان كانت قليلة  
الاستعمال وجهه ابن مالك من  
الحكموم بشذوذه والحديث  
يدل على صحته اقال الحافظ ويحتمل  
أن يكون ذلك من تصرف الرواة  
فقد وقع في رواية أبي ذر عند مسلم  
بأنه أشد بياضا من اللبن وكذا  
لابن مسعود عند أحمد وكذا لابي  
امامة عند ابن أبي عاصم بلانظ  
أشد بياضا من اللبن (ورويحه  
أطيب من المسك) زاد مسلم من  
حديث أبي ذر نوبان واحلى من  
العسل وفادأحمد من حديث ابن  
مسعود أبر من الثلج (وكثرانه  
يكنجوم السماء) أي في الانشراق  
والكثرة ولا حدم رواية الحسن  
عن أنس أكثر من عدد نجوم  
السماء وفي حديث المسنود  
فيه الإثنية مثل الكواكب

محدثان بينهما واولا وقال عماض ضبطناه في جميع هذه الكتب بالجيم والباء الموحدة  
المكررة ورواه بعضهم الخنونة بخا مبهمة ثم نون وبعدها ثمانية كلمة أخذ من  
اختصاص الاسمية المذكورة في حديث آخر ثم قال وهذه الرواية ليست بشيء والصواب  
الاول انما بالجيم وهي التي قطع رأسها فاصارت كالذن مشقة من الحب وهو القطع لسكون  
رأسها يقطع حتى لا يبقى لها رقبة نو كي وقيل هي التي قطعت رقبتها وليس لها عزلا أي فم  
من أسنناتها يتنفس الشراب منها فيصير شرابها مسكرا ولا يذرى به قوله وأوكه بفتح  
الهمزة أي واذا فرغت من صب الماء واللبن الذي من الجلد فاوكه أي سدر رأسه بالوكاه  
يعني بالخط لئلا يدخله حيوان أو يسقط فيه شيء قوله ينسج نسجا بالحاء المهملة عند  
أكثر الشيوخ وفي كثير من نسخ مسلم عن ابن مهران بالجيم وكذا في الترمذي وهو تصحيف  
ومعناه القشر ثم الحفر قوله الاتي ظروف الادم بفتح الهمزة والذال جمع أديم ويقال  
أدم بضمهم ما هو القياس ككذب وكتب وبريد وبرذ والاديم الجلد المدبوغ قوله  
فاشربوا في كل وعاء فيه دليل على نسخ النسي عن الانتباذ في الاوعية المذكورة قال  
الخطابي ذهب الجمهور الى أن النسي انما كان أولا ثم نسخ وذهب جماعة الى أن النسي  
عن الانتباذ في هذه الاوعية باق منهم ابن عمرو وابن عباس وبه قال مالك وأحمد وإسحق  
كذا اطلق قال والاول أصح والمعنى في النسي أن العهد باباحة الخمر كان قريبا فلما اشتهر  
التحريم ابيح لهم الانتباذ في كل وعاء بشرط ترك شرب المسكر وكان من ذهب الى استقرار  
النسي لم يبلغه الناسخ وقال الحارثي لمن نصر قول مالك أن يقول ورد النسي عن الظروف  
كأها ثم نسخ منها ظروف الادم والجرار غير المرفقة واستمر ما عداها على المنع ثم تعقب  
ذلك بما ورد من التصريح في حديث بريدة عند مسلم كافي حديث الباب قال وطريق  
الجمع أن يقال لما وقع النسي عاما شكوا اليه أن كاهم لا يجد ذلك فرخص لهم في ظروف الادم  
ثم شكوا اليه أن كاهم لا يجد ذلك فرخص لهم في الظروف كأها وقال ابن بطلال النسي  
عن الاوعية انما كان قطعا للذر بعة فلما قالوا لا نجد بها من الانتباذ في الاوعية قال  
انتبذوا وكل مسكر حرام وهذا الحكم في كل شيء نهي عنه به في النظر الى غيره  
فانه يقطع للاضرورة كالتنهي عن الجلوس في الطرقات فلما قالوا لا نجد بها من الانتباذ قالوا أعطوا  
الطريق حقا

ولمسلم عن ابن عمر فيه أباريق كنجوم السماء (من شرب منها) من الكيزان (فلا ينظما أبدا) وعند ابن أبي  
الدنيا عن النواس بن سمعان أول من يرد عليه من يسقي كل عطشان وحديث الباب أخرجه مسلم في الحوض أيضا (عن  
ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال امامكم) بفتح الهمزة فقد أمكم (حوضي كما بين جربا) بفتح  
الجيم بالمد وقال أبو عبيد البكري وعياض بالتصريح وصوبه الزوري في شرح مسلم وقال ان المد خطا وهو في البخاري بالمد وقال  
الرشاطي الجرباء على أنظ تأنيث الجرب قرية بالشام (وأدرج) بفتح الهمزة وضم الراء بعدها حاء مهملة قال الصلاح العلافي  
هما قرينتان بينهما ما غلوة سهم وهما قرنتان بين القدس والكر لندوة قدم الكلام فيه مما قرى بالحدوث أخرجه مسلم

(باب

في الفضائل (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن قدر حوضي كما بين أيلة) بفتح الهمزة فتحمة ساكنة فلام مفتوحة بعدها هاء تانيث مدنية كانت عامرة بطرف بحر القلزم من طرف الشام وهي الآن خراب يمر بها الحاج من مصر فتكون من شمالهم ويمر بها الحاج من غزوة وغيرها فتكون امامهم واليهاتسب العقبة المشهورة عند أهل مصر وبينها وبين المدينة نحو الشهر يسيرا لئلا يقال إن اقتصرنا كل يوم على مرحلة والأفدون ذلك وهي من مصر على أكثر من النصف من ذلك قال في الفتح ولم يصب من قال إنهم على النصف عما ٤١٣ بين مصر ومكة بل هي دون الثلث فانها اقرب الى مصر والمراد بأيلة هي

الموصوفة آنفا وقد ثبت ذكرها في صحيح مسلم في قصة غزوة تبوك وفيه ان صاحب أيلة جاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وصاحبه (وصنعا من اليمن) والتقي بهما لين يخرج صنعا الشام والاصل فيها صنعا اليمن ولما هاجر أهل اليمن في زمن عمر عند فتوح الشام نزل أهل صنعا في مكان من دمشق فسمى باسم بلدهم وعلى هذا من في قوله من اليمن ان كانت ابتداء فيكون هذا اللفظ مرفوعا وان كانت بيانية فيكون مدرجا من قول بعض الرواة والظاهر انه الزهري وفي حديث جابر بن سمرة كما بين صنعا وأيلة وفي حديث حذيفة مثله لكن قال عد بن صنعا وفي حديث أبي هريرة أبعده من أيلة الى عدن وعدن بفقتين بلدة على ساحل البحر في آخر سواحل اليمن وأوائل سواحل الهند وهي تسمت صنعا وصنعا في جهة الجبال وفي حديث أبي ذر ما بين عمان الى أيلة وعمان بضم المهملة

### \*(باب ماجاء في الخليطين)\*

(عن جابر عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه نهى أن ينبذ القمح والزبيب جميعا ونهى أن ينبذ الرطب والبسر جميعا ورواه الجماعة الا الترمذي فان له منه فصل الرطب والبسر \* وعن أبي قتادة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تنبذوا الزهو والرطب جميعا ولا تنبذوا الزبيب والرطب جميعا ولكن انبذوا كل واحد منهما على حدته متفرقا عليه لكن للجاري ذكر القريدل الرطب وفي انظر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن خلط القمح والبسر وعن خلط الزبيب والتمر وعن خلط الزهو والرطب وقال انبذوا كل واحد على حدته ورواه مسلم وأبو داود \* وعن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التمر والزبيب ان يخلط بينهما وعن التمر والبسر ان يخلط بينهما يعني في الاتخاذ ورواه أحمد ومسلم والترمذي وفي لفظهما ان يخلط بسرا يقرأ أو يبيبا يقرأ أو يبيبا يسر وقال من شربه منكم فليشر به زبيبا فردا أو بسرا فردا ورواه مسلم والنسائي \* وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنبذوا القمح والزبيب جميعا ولا تنبذوا القمح والبسر جميعا وانبذوا كل واحد منهن وحده ورواه أحمد ومسلم \* وعن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلط القمح والزبيب جميعا وان يخلط البسر والتمر جميعا \* وعنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يخلط الخبز بالزهو ورواه مسلم والنسائي \* وعن الخمار بن لاذل عن أنس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يجمع بين شئتين فينبذا يعني أحدهما على صاحبه قال وسأله عن الفضيخ فنهى عنه قال كان يكره المذنب من البسر مخافة أن يكون شئتين في مكانة \* ورواه النسائي \* وعن عائشة قالت كانت تبتذل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سقاء فناخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فظروا حهما ثم نصب عليه الماء فنبذوه غدوة فبشر به عشيقة ونبذوه عشيقة فبشر به غدوة ورواه ابن ماجه) حديث أنس ورواه النسائي من طريق سويد بن نصر وهو ثقة عن عبد الله بن المبارك الامام الكبير عن

وتخفيف الميم بلدة على ساحل البحر من جهة البحرين وتقدم وجه الجمع قال القرطبي ظن بعض القاصرين ان الاختلاف في قدر الحوض اضطراب وليس كذلك ثم قيل كلامه باض و زاد وليس اختلافا بل كما هي قبيد أنه كبير متسع متباعدا للجوانب ثم قال وأصل ذكر الجهات المختلفة بحسب من حضره من يعرف تلك الجهة فيخاطب كل قوم بالجهة التي يعرفونها وأجاب الغزوي بأنه ليس في ذكر المسافة القابلة ما يدفع المسافة الكثيرة فالأكثر ثابت بالحديث الصحيح فلا معارضة وحاصله أنه يشير الى أنه أخبر ألا بالمسافة القليلة ثم أعلم بالمسافة الطويلة فالعلم بها كان الله تفضل علمه بانساعه شيئا بعد شيئا فيكون الاعتماد على ما يدل على أطولها مسافة (وان فيه) أي في الحوض (من الإباريق كمدد نجوم السماء) والحديث أخرجه مسلم في فضائل النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال بينا أنا قاهم) أى على الحوض (فاذا امره) بضم الزاى أى جماعة (حتى اذا عرفتهم خرج رجل) أى ملك موكل بذلك لم يسم (من بينى وبينهم فقال) لهم (هلم) أى تعالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت أين) تذهب بهم (قال) الملك اذهب بهم (الى النار والله قلت) له (وما شأنهم) حتى تذهب بهم (الى النار) قال الملك (انهم اردوا بعدك على أدبارهم القهقري) مقصود هو الرجوع الى خلف وفى النهاية المثنى الى خلف من غير أن يعيد وجهه الى جهة ١١٤ مشيه قبل انه من باب القهر وفى العيني الرجوع الى الدبر وحكى أبو عبيد عن

أبي عمرو بن العلاء القهقري الاحصاري قال قهقهه وتقهقر والقهقري مصدر (ثم اذا امره) جماعة (حتى اذا عرفتهم) مخرج رجل من بينى وبينهم فقال لهم (هلم) تعالوا (قلت) له (أين) تذهب بهم (قال الى النار والله قلت) له (وما شأنهم) قال انهم اردوا بعدك على أدبارهم القهقري (هو رجوع مخصوص كالمرو قبل هو العدو الشديد) فلا راء (بضم الهـ مزة) أى لا اظن أنه (يخلص) بضم اللام (منهم) أى من هؤلاء الذين دنوا من الحوض وكانوا يردونه فصدوا عنه من النار (الامثل همل النعم) يفتح الهاء والميم ضوال الابل واحدها هامل أو الابل بلا راء ولا يقال ذلك فى الغنم يعنى ان الناجى منهم قليل فى قلة النعم الضالة وهذا يشعر بانهم صنفان كفار وعصاة وفى حديث أنس عند البخارى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليردن على ناس من أصحابي الحوض حتى اذا عرفتهم اختلجوا دوني فاقول أصحابي فيقول لا تدرى ما أحدوا بعدك

ورقاه وهو صدوق عن المختار بن ذلق وهو ثقة عن أنس وقد أخرجه أيضا احمد بن حنبل من طريق المختار بن ذلق عنه وحديث عائشة رجا له عند ابن ماجه رجال الصحيح الاتبالة بنت يزيد الراوية له عن عائشة قاهم ايجوهلة وقد أخرجه أيضا أبو داود عن صفية بنت عطيبة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسألتها عن عمرو والزبيب فقالت كنت آخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالقيته فى اناء فامرسه ثم أسقىه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفى اسناده أبو يعز عبد الرحمن بن عثمان البكر اوى البصرى المنذرى ولا يحتج بحديثه قال أبو حاتم وليس هو بالقوى واخرج أبو داود أيضا عن امرأة من بنى أسد عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان ينتبذ زبيب فى باقى فيه تمر او تمر فى باقى فيه زبيب وفيه هذه المرأة المجوهلة قوله باب ما جاء فى الخليطين أصل الخلط تداخل أجزاء الاشياء بعضها فى بعض قوله والبسر بضم الموحدة نوع من تمر النخل معروف قوله الزهو بفتح الزاى وضعها الغتان مشهـ ورتان قال الجوهري أهل الجاز يسمون يعنى وغيرهم يفتح الزهو وهو البسر الملون الذى يدافيه حمر أو صفرة وطاب وزعت تزهى زهوا وأزعت تزهى وانسكر الاصمعى أزعت بالالف وانسكر غيره زعت بلا أنف ورجع الجهور زعت وقال ابن الاعرابي زعت ظهرت وأزعت اجرت أو اصفرت والا كثرون على خلافه قوله على حديثه بكسر الحاء المجهولة وفتح الدال أى وحديثه خذفت الواو من أوله والمراد ان كل واحد منهما يبتذله فترد عن الآخر قوله المبلج بفتح الموحدة وسكون اللام ثم حاء مهملة وفى القاموس وشمس العلوم بفتحهما هو أول ما يربط من البسر واحده بلجة قوله وسأته عن الفضيل قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله كان يكبره المذهب بذا ل معجمة فنون شديدة مكسورة ما بدأ فيه الطبيب من ذنبه أى طرفه ويقال له أيضا التذنوب قوله نقطه أى انفصل بين البسر وما بدأ فيه واختاف فى سبب النهى عن الخليطين فقال النووي ذهب أصحابنا وغيرهم من العلماء الى أن سبب النهى عن الخليط ان الاسكار يسرع اليه بسبب الخلط قبل ان يشتد فيظن الشارب انه لم يبلغ حد الاسكار وقد بلغه قال ومذهب الجهور ان النهى فى ذلك للتنزيه وانما يحرم اذا صار مسكرا ولا تخفى علامته وقال بعض المالكية هو التحريم واختلاف فى خلط نبيذ البسر الذى لم يشتمع مع نبيذ التمر الذى لم يشتمع عند الشرب هل يتمتع أو

واخرجه أيضا مسلم فى المناقب وفسر القسطلانى الاصحاب فى هذه الرواية بالأمه وفى حديث أبي سعيد الخدرى يختص عند البخارى أيضا عنه صلى الله عليه وآله وسلم فاقول انهم فى فيقال انك لا تدرى ما أحدوا بعدك فاقول صحة ما نرى غير بعدى وفى حديث أسماء بنت أبي بكر انها قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى على الحوض حتى أنظر من يرد على منكم وسـ وخذنا من من دوني فاقول يا رب منى ومن أمى فيقال هل شعرت ما عملوا بعدك والله ما رجوعون على أعقابهم فكان ابن أبي مليكة يقول اللهم انا نعوذ بك أن ترجع على أعقابنا وتفقد ديننا قال فى التذكرة قال علماؤنا كل من ارتفع عن دين أو أحدث فيه ما لا يرضاه الله ولم ياذن فيه فهو من الطارقين عن الحوض المحدثين عنه وأشدهم طردا من خالف جماعة



خدا العز ومعه المذاق في الامور ويتناول امور الدنيا والاخرة ومعه ان كل شيء لا يقع في الوجود الا وقد سبق به علم الله ومشيئته وانما جاءها في الحديث غايه لذلك للاشارة الى ان افعالنا وان كانت معلومة لنا امر اذ لا يقع مع ذلك من الايمان الله وهذا الذي ذكره طائوس من فروع امور وقوف ما سبق لقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فان هذه الآية نص في ان الله خالق كل شيء ومقدره وهو انص من قوله تعالى خالق كل شيء وقوله والله خالقكم وما تعملون واشتهر على السنة السلف والخلف ان هذه الآية نزلت في القدرية واخرج مسلم ٤١٦ من حديث أبي هريرة جاء مشر ~~ك~~ وقريب من يحاصرون النبي صلى الله

عليه وآله وسلم في القدر فزلزلت والايان بالقدر من أركان الايمان ومذهب السلف قاطبة ان الامور كلها بتقدير الله تعالى كما قال تعالى وان من شيء الا عندنا خزائنه وما ننزله الا بقدر معلوم وفي فتوح الغيب القدر هو التقدير والقضاء هو التخصيص والتقطع فالقضاء اخص من التدبر لانه الفصل بين التدبر والقدر كالاساس والقضاء هو التخصيص وذكر بعضهم ان القدر بمنزلة المعبد للكيل والقضاء بمنزلة الكيل وله ذماما قال أبو عبيد قلعهم رضى الله عنه لما أراد الفرار من الطاعون بالشام انصرف من القضاء قال افر من قضاء الله الى قدر الله تنبيه على أن القدر ما لم يكن قضاء فارجو أن يدفعه الله فاذا قضى فلا مدفع له ويشهد لذلك قوله تعالى وكان امره مقضيا وكان على ربك حقا مقضيا تنبها على أنه صار بحيث لا يمكن تلافيه (عن عمران بن حصين رضى الله عنه قال قال رجل

صحيح وحديثه الثاني عزاء المذنب في مختصر السنن الى مسلم وهو كما قال في صحيح مسلم ورجال اسناده في سنن أبي داود ثقات وأخرجه الترمذي من طريقين وقال الثانية أصح وحديث أبي سعيد أشار اليه الترمذي قال وفي الباب عن جابر وعائشة وأبي سعيد وابن مسعود وابن عمر وفي افظ للترمذي عن أنس عن أبي طهة انه قال يابى الله وفي افظ آخر كما في الكتاب قوله قال لا فيه دلائل للجهنم وروى عن أبي طهة انه قال لا يجوز تخليل الحجر ولا نظهر بالتخليل هذا اذا خللها بوضع شيء فيها اما اذا كان التخليل بالنقل من الشمس الى الظل أو نحو ذلك فاصح وجهه عن الشافعية انه يتحل وتطهر وقال الاوزاعي وأبو حنيفة تطهر اذا خللت بالقائه شيء فيها وعن مالك ثلاث روايات أحسنها أن التخليل حرام ولو خللها معصى وطهرت قال القرطبي كيف يصح لابي حنيفة القول بالتخليل مع هذا الحديث ومع سببه الذي خرج عليه اذ لو كان جائزا لكان قد ضيع على الایتمام ما لهم ولوجب الضمان على من أراقه عليه م وهو أبو طهة قوله اهرقها به كون القاف ~~ك~~ سر الرافعه دليل على أن الحجر لا تخل بل يجب اراقته في الحال ولا يجوز لاحد الانتفاع به الا بالاراقة قال القرطبي وقال بعض أصحابنا ذلك وليس بصحيح ولفظ أحمد في روايته ان أبا طهة سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال عذبي خور لا ينال فقال راقها قال الاخلها قال لا

• (باب شرب العصير ما لم يقل أو بات عليه ثلاث وما يطبخ قبل غلبانه فذهب ثلثاه) •  
(عن عائشة قالت كأنني ذر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في سقاء يوكى أعلاه وله عزلاء نبتة غدوة فيشربه عشيا ونبتة غدوة فيشربه غدوة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينبذه أول الليل فيشربه اذا أصبح يومه ذلك والليله التي تحبى والغد والليله الاخرى والغد الى العصر فاذا بقي سقاء الخدام أو أمر به فصب رواه أحمد ومسلم وفي رواية كان يتقعه الزبيب فيشربه اليوم والغد وبعد الغد الى مساء الثالثة ثم يأمر به فيسقى الخدام أو يهرق رواه أحمد ومسلم وأبو داود وقال مع في يسقى الخدام يادربه القساء وفي رواية كان ينبذ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيشربه يومه ذلك والغد اليوم الثالث فان بقي شيء

يا رسول الله) هو عمران بن حصين كما بينه مسدد في مسنده (أبعر أهل الجنة من أهل النار) أي عيسى منه ويقرب بينه ما يجب قضاء الله وقدره (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (نعم قال) عمران يا رسول الله (فلم يعمل العاملون) أي اذا سبق القلم بذلك فلا يحتاج العامل الى العمل لانه سيصير الى ما قدر له (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (كل يعمل لما للذي خلق له وما يسير له) بضم أوله وكسر السين المهملة المشددة وفي لفظ ييسر قال الحافظ ابن حجر وقد جاء هذا الكلام الاخير عن جماعة من الصحابة بهذا اللفظ يزيدون على العشرة منها حديث أبي الدرداء عند أحمد بسند حسن باللفظ كل امرئ همها ما خلق له وفي الحديث اشارة الى أن المال محبوب عن المكاف فعلى المكاف ان يدأب في الاعمال الصالحة فان عمله أماره الى ما ينزل

اليه أمره بالبور بك يفعل ما يشاء وان كان بعضهم قد يختم به غير ذلك كما في حديث ابن مسعود وغيره لكن لا اطلاع له على ذلك فعليه أن يذل جهده ويجاهد نفسه في عمل الطاعة ولا يترك وكولا إلى ما بول اليه أمره فيلام على ترك المأمور ويستحق العقوبة وقد ترجم ابن حبان هذا الحديث بما يجب على المومن التمسير في الطاعات وان جرى قبلها ما يكره الله من المخطورات انتهى فالعبد ملوكه يتصرف فيه بما يشاء لا يستل عما يفعل لاله الا هو عليه نوكات وبوجهه الكريم استعير من عذابه الاليم وأسأله جنات النعيم انه الجواد الرحيم وهذا ٤١٧ الحديث أخرجه المواقف أيضا في التوحيد

ومسلم في القدر وأبو داود في السنة والنسائي في التفسير وأبو داود في السنة والنسائي في التفسير وأبو داود في السنة والنسائي في التفسير  
أرأيت ما يعمل الناس اليوم  
أنتى قضى عليهم ومضى فيهم من  
قدر قد سبق أو فيما يتقربون  
أناهم به نبيهم وثبتت الحجة عليهم  
فقال لا بل شئى قضى عليهم  
ومضى فيهم وتصدق ذلك  
في كتاب الله عز وجل ونفس  
وما سواها فالههها بخورها  
وتقواها وفيه قصة لابي الاسود  
الدبلي مع عمران وفيه قوله يكون  
ذلك ظلمنا فقال لا كل شئ خلق  
الله وملاك يده فلا يسل عما يفعل  
قال عياض أور: أبو الاسود على  
عمران شبهة القدرية من  
تصوهم على الله تعالى  
ودخلهم بأرائهم في حكمه  
فلما أجابه بما دل على ثباته في  
الدين قوامه كرا لا ية وهي حد  
لأهل السنة وقوله كل شئ خلق  
الله وملوكه يشعراى ان المسالك  
الحقبة الاعلى الخالق الاصر  
لا يعترض عليه اذا تصرف في  
ملكه بما يشاء وانما الاعتراض

منه اهراقه أو أمره فاهريق رواء النسائي وابن ماجه \* وعن أبي هريرة قال علمت ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصوم قسيت فطره بنبيذ صنعت في دباء ثم أتيته  
به فاذا هو ينش فقال اضرب به هذا الحائط فان هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر  
رواه أبو داود والنسائي وقال ابن عمر في العيصا شر به عالم يأخذ شيطانه قيل وفي كم  
يأخذ شيطانه قال في ثلاث حكاه أحمد وغيره \* وعن أبي موسى انه كان يشرب من  
الطلا ما ذهب ثلثاه وبقى ثلثه رواء النسائي وله مثله عن عمرو أبي الدرداء وقال البخاري  
رأى عمرو وأبو عبيدة قوما عا ذر شرب الطلاء على الثلث وشرب البراء وأبو جحيفة على النصف  
وقال أبو داود سألت أحمد عن شرب الطلاء اذا ذهب ثلثاه وبقى ثلثه فقال لا بأس به  
فقلت انهم يقولون يسكر قال لا يسكر لو كان يسكر ما أحله عمر رضي الله عنه) حديث  
عائشة تقدم في باب ماجاء في الخليطين واخرج أبو داود أيضا عن عائشة انها كانت تنبذ  
لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غدوة فاذا كان من العشاء تمعشى شرب على عشاءه  
وان فضل شئ صبته أو فرغته ثم تنبذ به الليل فاذا أصبح تمعدى فشرب على غدائه  
فالت نفسل السقاء غدوة وعشاء فقال لها أي مرتين في يوم قالت نعم وحديث أبي هريرة  
أخرجه ابن ماجه وسكت عنه أبو داود والبخاري ورجال اسناده ثقات وقد اختلف  
في هشام بن عمار ولكنه قد أخرج له البخاري وأما قوله وله مثله عن عمر فهو ما أخرجه  
النسائي من طريق عبد الله بن يزيد الخطمي قال كتب عمر اطبخوا شرابكم حتى يذهب  
نصيب الشيطان اثنين ولكم واحد مع هذا الحائط في الفخ وأخرج مالك في الموطأ  
من طريق محمود بن لبدة الانصاري ان عمر بن الخطاب حين قدم الشام شكى اليه أهل  
الشام وباء الارض وثقلها وقالوا لا يصلحنا الا هذا الشراب فقال عمر اشرابوا العسل  
قالوا ما يصلحنا العسل فقال رجل من أهل الارض هل لنا أن نجعل من هذا الشراب  
شيا لا يسكر فقال نعم فطبخوا حتى يذهب منه الثلثان وبقى الثلث فأنوا به عمر فادخل فيه  
اصبعه ثم رفع يده فقبعها فتنطط فقال هذا الطلاء مثل طلاء الابل فأمرهم عمر أن  
يشربوه وقال اللهم اني لأحل لهم شئ أحرمته عليهم واخرج سعيد بن منصور بن  
طريق أبي مجلز عن عامر بن عبد الله قال كتب عمر الى عامر ما بعد فانه جاءني غير محمل

٥٣ تيل سا على المخلوق المأمور وقال بعضهم الانفصال عن شبهة القدرية أن الله أمرنا بالعمل  
فوجب علينا الامتنال وغيب عنا المقادير لقيام الحجة ونصب الاعمال علامة على ما سبق في مسبقته فن عدل عنه فسل وناه  
لان القدر من أسرار الله لا يطلع عليه الا هو فاذا دخل أهل الجنة الجنة كشف لهم عنه ذكره الحافظ في الفخ (عن  
ذيفة وصى الله عنه قال لقد خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطبة مترك فيها) أى في الخطبة (شيا) هو كائن من  
الامور المقسدية (الى قيام الساعة الا ذكره علمه من علمه وجهه من جهه) ولمسلم من رواية جري عن الامش حفظه من  
حفظه ونسبه من نسبه (ان كنت لارى الشئ قد نسب فاعرفه كما يعرف الرجل الرجل اذا غاب عنه فراه فعره) اى الذى

كان غاب عنه نفسه صورته ثم اذ ارآه عرفه والحديث أخرجه مسلم في العتق وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال لا يأتي ابن آدم النذر بشئ لم يكن قد قدرته ولكن ببقية القدر (أي الى النذر) وقد قدرته (استخرج) بلفظ المتكلم من المضارع (به من الخيل) قال ابن فرحون في اعراب العدة الباقية به باء الالة والحديث من افراد وفي حديث ابن عمر رضي الله عنهما عند البخاري قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النذر أي عن عقده أو التزامه وقال انه لا يرشد أي من القدر ٤١٨ انما يستخرج به من الخيل أي لانه لا يتصدق الا بعوض يستوفيه أولا

والنذر قد يوافق القدر فيخرج من الخيل ما لو لم يكن يريد أن يخرج منه ولمسلم لا تنذر أو ان النذر لا يفي من القدر شيأ وفي قوله يستخرج دلالة على وجوب الوفاء به والمنهى عنه النذر الذي يعتقد انه يفي عن القدر بقية كما يزعم كثير من الجهال وكما من جماعة يعتقدون ذلك لما شاهدوا من غالب الاحوال حصول المطالب بالنذر وأما اذا نذرت واعتقد ان الله هو الضار والنافع والنذر كالوسائل فالوفاء به طاعة وهو غير منهي عنه وجزم القرطبي في المفهم بحمل ما ورد في الاحاديث من النهي على نذر الجأزة فقال هذا النهي محله أن يقول مثلا ان شئني الله مريض فملي صدقة ووجه الكراهة انه لما وقف فعلى القرية المذكورة على حصول الغرض المذكور ظهر انه لم تتمحض له نية التقرب الى الله تعالى عما صدق منه بل سلك فيها سلك المعارضة ويوضحه انه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما

شربا أسود كانه طلاء الابل فذكر وانهم يطبخونه حتى يذهب ثلثاه الاخيشان ثلث بريجه وثلث يفيجه فمر من قبله أن يشربوه ومن طريق سعيد بن المسيب ان عمر أحل من الشرب ما يطبخ فذهب ثلثاه وبقي ثلثه وأثر أبي عبيدة ومعاذ أخرجه أبو مسلم الكجى وسعيد بن منصور بلفظ يشربون من الطلاء ما يطبخ على الثلث وذهب ثلثاه قال في الفتح وقد رافق عمر ومن ذكره على الحكم المذكور أبو موسى وأبو الدرداء أخرجه النسائي عنه وماز على وأبو امامة وخالد بن الوليد وغيرهم أخرجهما ابن أبي شيبة وغيره ومن التابعين ابن المسيب والحسن وعكرمة ومن الثقات الثوري واللبث ومالك وأحمد والجهور وشروط تناوله عندهم ما لم يسكروا وكره طائفة ثورعا وأثر البراء أخرجه ابن أبي شيبة من رواية عدي بن ثابت عنه انه كان يشرب الطلاء على النصف أي اذا طبخ فصاعدا على النصف وأثر أبي جيفة أخرجه أيضا ابن أبي شيبة ووافق البراء بأبي جيفة جرير ومن التابعين ابن الحنفية وشريح واطلق الجميع على انه ان كان يسكر حرم قال أبو عبيدة بلغني ان النصف يسكر فان كان كذلك فهو حرام والذي يظهر ان ذلك يختلف باختلاف اعصاب البلاد فقد قال ابن حزم انه شاهد من العصر ما اذا طبخ الى الثلث ينعقد ولا يصير مسكرا أما ما ومنه ما اذا طبخ الى النصف كذلك ومنه ما اذا طبخ الى الربع كذلك بل قال انه شاهد منه ما لو طبخ حتى لا يبقى غير ربعه لا ينفك عنه السكر قال فوجب ان يحتمل ما ورد عن الصحابة من أمر الطلاء على ما لا يسكر بعد الطبخ واخرج النسائي من طريق عطاء بن ابن عباس بسند صحيح انه قال ان النذر لا تحل شيأ ولا تحرمه وأخرج النسائي أيضا من طريق أبي ثابت عن علي قال كنت عند ابن عباس فجاءه رجل يسأله عن العصير فقال اشربه ما كان طريا قال اني طبخت شرايا وفي نفسي قال كنت شاربها قبل أن تطبخه قال لا طال فان النار لا تحل شيأ أقدم حرم قال الحافظ وهذا يتقدم ما أطلق في الامار الماضية وهو ان الذي يطبخ انما هو العصير الطري قبل أن يتخذ مرأما لو صار خرا فطبخ فان الطبخ لا يحله ولا يظهره الاعلى رأى من يجوز تخليه الخمر والجهور على خلافه واخرج ابن أبي شيبة والنسائي من طريق سعيد بن المسيب والشمعي والنخعي اشربوا العصير ما لم يغفل وعن الحسن البصري ما لم يتغير وهذا قول كثير من السلف انه اذا بداه فيه التغير تمتنع وعلامة ذلك ان يأخذ في الغليان وبهذا قال

عاقبه على شفاعته وهذه حالة الخيل فانه لا يخرج من حاله شيأ الا بعوض عاجل يزيد على ما يخرج غالباً وهذا أبو المعنى هو المشار اليه بقوله وانما يستخرج به من الخيل قال وقد ينضم الى هذا اعتقاد جاهل يظن أن النذر يوجب حصول ذلك الغرض أو ان الله تعالى يفعل معه ذلك الغرض لاجل ذلك النذر واليهما الاشارة في الحديث بقوله فانه لا يرشد أي والحالة الاولى تقارب الكفر والثانية خطأ سرج قال الحافظ بل تقرب من الكفر ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة قال والذي يظهر لي انه على التصريح في حق من خاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون اقامه على ذلك محرم ما والكراهة في حق من لم يعتد ذلك قال الحافظ وهو تفصيل حسن ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث

في النهي عن النذر فانهم في نذر الجحازة وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال **صكافوا** يندرون طاعة الله تعالى من الصلاة والصيام والزكاة والطبج والعمره وما انترض عليهم فسماهم الله ابراراً وهذا صريح في ان النماء وقع في غير نذر الجحازة وقد يشعر التعبير بالجل ان المنهى عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من الجحازة لكن قد يوصف بالجل من تكاسل عن الطاعة كما في الحديث المشهور بالجل كل البخل من ذكرت عنده فلم يصل على أخرجه النسائي وصححه ابن حبان وأشار إلى ذلك العراقي في شرح الترمذي وقد نقل القرطبي ٤١٩ الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر الجحازة

لقوله صلى الله عليه وآله وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ولم يفرق بين المعلق وغيره قال الحافظ والاتفاق الذي ذكره مسلم **صكن** في الاستدلال بالحديث المذكور ولو وجوب الوفاء بالنذر للمعلق نظر قال الشوكاني في نيل الاوطار قلت لانظر اذا لم يصححه اعطاء فاسد لان اخراج المال في القرب طاعة والنجيل يحصر على المال فلا يخرج به الا في نحو نذر الجحازة ولا تتيسر طاعته المالية الا بمثل ذلك أو ما لا بد منه كالزكاة والنفقة فلو لم يلزمه الوفاء لاسقر على نفسه ولم يسهل قهر الاخراج المذكور انتهى (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما استخاف خليفة الا له بطانان بطانة) امم جنس يشمل الواحد والجماعة وبطانة الرجل خاصته الذين يسلطهم في الامور ولا يظهر غيرهم عليها مشتقة من البطن والباطن دون الظاهر وهذا كما استعاروا

أبو يوسف وقبل اذا انتهى غلبانه وابتدأ في الهدوء بعد الغليان وقيل اذا سكن غلبانه وقال أبو حنيفة لا يحرم عصر العنب الى أن يغلي ويذهب بالزبد فاذا غلي وقذف بالزبد حرم وأما المطبوخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فلا يمنع مطلقاً ولو غلي وقذف بالزبد بعد الطبخ وقال مالك والشافعي والجمهور يمنع اذا صار مسكراً شرب قليلاً وكثيره سواء على أم لا لانه يجوز أن يبلغ حد الاسكار بأن يغلي ثم يسكن غلبانه بعد ذلك وهو مراد من قال حد منع شربه أن يتغير وأخرج مالك بسند صحيح ان عمر قال اني وجدت من فلان ربيع شراب فزعم انه شرب الطلاء واني سألت عما شرب فان كان يسكر جلدته فإخذه عمر الحد تاماً وفي السياق حذف والتقدير سال عنه فوجده يسكر جلدته وأخرج سعيد بن منصور عنه نحوه وفي هذا رد على من احتج بعمر في جواز المطبوخ اذا ذهب منه الثلثان ولو اسكر بأن عمر اذا نذر في شربه ولم يفهمه ونعقب بان الجمع بين الاثرين ممكن بأن يقال سال ابنه فاعترف بأنه شرب كذا فسال غيره عنه فأكبره انه يسكر أو سال ابنه فاعترف أنه يسكر وقال أبو الليث السمرقندي شارب المطبوخ اذا كان يسكر أعظم ذنباً من شارب الخمر لان شارب الخمر يشربه او هو عالم انه عاص بشربه او شارب المطبوخ يشرب المسكر ويراه حلالاً وقد قام الاجماع على ان قليل الخمر وكثيره حرام وثبت قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل مسكر حرام ومن استعمل ما هو حرام بالاجماع كفر قوله يوكي أي يشد بالوكاء وهو غير مهموز وقوله عزلاء بفتح العين المهملة واسكان الزاي وبالمد وهو النقب الذي يكون في أسفل المزاة والقربة قوله فيشربه عشاء قال النووي هو بكسر العين وفتح الشين وضبطه بعضهم بفتح العين وكسر الشين وزيادة ياء مشددة قال القرطبي هذا يدل على أن أقصى زمان الشرب ذلك المقدار فانه لا يخرج حلاوة القمراً والزبيب في أقل من ليلة أو يوم والحاصل انه يجوز شرب النبيذ مادام - لو اغبره اذا اشتد الحرام مرع اليه التفريق في زمان الحردون زمان البرد قوله الى مساء الثالثة قال النووي مساء الثالثة يقال بضم الميم وكسر هاء الفتان مشهورتان والضم أرجح قوله فيسقي الخادم هذا محمول على انه لم يكن قد بلغ الى حد الاسكر لان الخادم لا يجوز أن يسقي المسكر كما لا يجوز له شربه بل توجه اراقته قوله أو يهرق بضم أوله لانه اذا صار مسكراً حرم شربه وكان نجساً نيراق قوله فحسنت فطره أي طلبت حين فطره قوله صنعته في دباه أي فرغ قوله يش

الشعاب والدار في ذلك قال الشاعر أوائل خلاصاتي ثم وبطانتي \* وهم عيتي من دون كل قريب (تأمره بالخير وتحضه عليه وبطانة تأمره بالشرو وتحضه عليه والمعصوم من عهم الله) بأن حاه من الوقوع في الهلاك أو ما يجزى اليه والحديث أخرجه البخاري أيضاً في الاحكام والنسائي في البيعة والسير (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كثيرا ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحلف لا) أفعل أو لا ترك (و) حق (مقلب القلوب) وهو الله عز وجل قاله القلوب بيد الله يقابها كيف يشاء ومعناه تظليل قلب العبد عن اتيار الايمان الى اتيار الكفر وعكسه وكل فعل الله عدل فعن أضل وخذل لانه لم يمههم حقاً وجب عليه لهم وورد في الباب أربعة ألفاظ احدها والذي نفسي بيده وكذا انفس محمد بيده

فبعضهم صدر بالفظ لاوبعضهم بالفظ ايم ثانيا الاومقلب القلوب ثالثاها والله رابعها ورب الكعبة وأما قوله لاها الله اذا فيؤخذ منه مشروعيته من تقريره لا من لفظه والاول أكثرها ورودا وفي سياق الثاني اشعار بكثرة أيضا وقد جزم ابن حزم وهو ظاهر كلام المالكية والخنفية بأن جميع الاسماء الواردة في القرآن والسنة الصحيحة كذا الصفات صريح في اليمين تنعقده وتجب بمخالفتها الكذارة وهو وجه غريب عند الشافعية ويتحقق به ومثله والذي فلق الحبة وامثله والذي أعبد أو أعبد له أو أصبل له فصرح ٤٢٠ جزموا في الحديث دلالة على أن أعمال القلب من الارادات والدواهي

وسائر الاعراض بخلاف الله تعالى وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته ولا نزاع في أصل ذلك وإنما الخلاف في أي صفة تنعقدهم اليمين والتعقيق انها مختصة بالتي لا يشرككم فيها غيره كقلب القلوب قال القاضي أبو بكر بن العربي في الحديث جواز الحلف بأفعال الله تعالى اذا وصف بها ولم يذكر اسمه تعالى قال الراغب ت قلب الله القلوب والابصار صرفها عن رأى الى رأى والتقلب التصرف قال ابن العربي القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله لانسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقوامة ووكله ملكا يأمر بالخير وينهى عن الشر فاعقل بنوره يديه والهوى بظلمته يغويه والقضاء والقدر مسيطر على الكل والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيدة والامة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمفوظ

يفتح الياء الضميمة وكسر النون أى اذا غلى يقال نشأت الخمر تنش نشيتا اذا غلت قوله اضرب بهذا الحائط أى اصيبه وأرقه في البستان وهو الحائط قوله في ثلاث فيه دليل على ان النبي بعد الثلاث قد صار مظنة كونه مسكرا فيتوجه اجتنابه قوله من الطلاء بكسر الميم حلة والمدشبه بطلاء الابل وهو في تلك الحال غالب الا ليسكر

### \*(باب آداب الشرب)\*

(عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتنفس في الاناء ثلاثا متفق عليه وفي لفظ كان يتنفس في الشرب ثلاثا ويقول انه أروى وابرا وأمرأ رواه أحمد ومسلم \* وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الاناء متفق عليه \* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان يتنفس في الاناء أو ينفخ فيه رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذى \* وعن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن النفخ في الشرب فقال رجل القذبة أراها في الاناء فقال أرقها فقال انى لا أروى من تنفس واحد قال فابن القديح اذا عن قتيك رواه أحمد والترمذى وصححه) قوله كان يتنفس في الاناء ثلاثا محل بعضهم هذه الرواية على ظاهرها وأنه يقع التنفس في الاناء ثلاثا وقال فعل ذلك ليعين به جواز ذلك ومنهم من عال جواز ذلك في حقه عليه السلام بأنه لم يكن يتنفس منه شي بل الذي يتنفس من غيره يستطاب منه فانهم كانوا اذا برق أو تنفخ يدلكون بذلك واذا وضأ اقتتلوا على فضله وضوئه الى غير ذلك مما في هذا المعنى قال القرطبي وحمل هذا الحديث على هذا المعنى ليس بصحيح بدليل بعبته فانه قال انه أروى وأمرأ وفي لفظ لادى داود وأبرأ وهذه الثلاثة الامور انما تحصل بأن يشرب ثلاثة اقداس خارج القديح فأما اذا تنفس في الماء وهو يشرب فلا يأمن الشرقة وقد لا يروى وعلى هذا المعنى حمل الحديث الجوز ونظر الى المعنى ولبقية الحديث واللهى عن التنفس في الاناء في حديث أبي قتادة وحديث ابن عباس وقوله في حديث أبي سعيد فابن القديح اذا اولاشك ان هذا من مكالم الاخلاق ومن باب النظافة وما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يأمر بشئ ثم لا يفعله وان كان لا يستنقذه منه واهنا وأمرأ من قوله تعالى فكلوه هنيا أمر يأمره في الحديث كان اذا

من حفظه الله تعالى كذا في الفتح والحديث أخرجه أيضا في التوحيد والاثمان والندور والترمذى شرب في الايمان وكذا النسائي وابن ماجه في الكفارات

(بسم الله الرحمن الرحيم) \* (كتاب الايمان) \* يفتح الهمزة جمع بين لاف اليسار وأطلقت على الحلف لانهم كانوا اذا تعاضوا أخذ كل عين صاحبه وقيل لحفظها المحلوف عليه كلفظ اليمين وتسمى ألية وحلفا وفي الشرع حقيقة الامر المحفل أو تو كيد به كرامهم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته هذا ان قصد اليمين الموجبة للكفارة والافيزاد أو ما أقيم مقامه ليدخل نحو الحلف بالطلاق أو العتق وهو مانع أو منع أو تصديق وخرج بالتحقيق في حق اليمين بأن سبق لسانه الى ما لم

يقصد به أو إلى إفظها كقوله في حال غضبه أو صلته كلام لا والله نارة وبلى والله أخرى وبالحمل غيره كقوله والله لا موت  
 أولا صعد إلى السماء فليس بين الامتناع الحث فيه بذاته بخلاف والله لا صعدن السماء فإنه عين يلزم به ~~ال~~ كفارة حالا  
 (والنذور) جمع نذر وهو مصدر نذر بفتح الذال نذر بضمها وكسرها والنذر في اللغة الوعد بخير أو شر وشرا التزام قرينة غير  
 لازمة بأصل الشرع وزاد بعضهم مقصودة وقيل لا يجب ما ليس بواجب لحدوث أمر ومنهم من قال أن يلزم نفسه بشئ تبرعا  
 من عبادة أو صدقة أو نحوهما أو ما قوله صلى الله عليه وآله وسلم من نذر ٤٢١ أن به صلى الله عليه وآله فاعلم أنه نذرا

باعتبار الصورة كما قال في الخبر  
 وبأنه مانع بطلان البيع ولذا  
 قال في الحديث لا تنزل نذر  
 في معصية (عن عبد الرحمن  
 ابن حمزة رضى الله عنه قال قال  
 لي النبي صلى الله عليه وآله  
 (وسلم) يا عبد الرحمن بن حمزة  
 ابن حبيب وقيل كان اسمه عبد  
 كلال فإنه رضى النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال البخاري له صحبة  
 وكان اسمه يوم الفتح وشهد  
 غزوة تبوك واقتنح حبسستان  
 وغيره في خلافة عثمان ثم نزل  
 البصرة وليس له في البخاري  
 الا هذا الحديث (لائس  
 الامارة) بكسر الهمزة  
 مصدر أمر ولا فاعلة وتسال  
 مجزوم بالتهى والامارة مفعول  
 به والفاعل مستتر يعود على  
 عبد الرحمن وكسرت اللام  
 لاتقاء الساكنين أى لا تسال  
 لولاية (فانك ان أوتيتها عن  
 مسألة وكات إليها) يقال وكاه  
 إلى نفسه وكلاو وكولاوه هذا  
 الامر وكول إلى أى ان الإمارة  
 امر شاق لا يخرج من عهدتها

نرب تنفس في الشرب من الاناء ثلاثا ومعنى أروى أى أكثر يا وأبرأ مهموز رأى  
 أسلم من مرض أو أذى يحصل بسبب الشرب في نفس واحد أو أمراً أى اكمل انسياغا  
 وقيل اذا نزل من المرى الذى في رأس المعدة إليها فمرى في الجسد منها وفي رواية لابي  
 داود بن زيادة هنا وكل ما لم يأت بشقة ولا عذاء فهو هنى ويقال هنا الطعام فهو هنى أى  
 لا اثم فيه ويحتمل ان يكون أهنا في هذه الرواية بمعنى أروى قال ابن رسلان في شرح  
 السنن وفي هذا الحديث إشارة إلى ما يدعى للشارب به عقب الشرب فيقال له عقب  
 الشرب هنى أمراً أو أذى يحصل في الدعاء للشارب صحة ~~بكسر~~ الهاء ادفع له أجله أو صلافي  
 السنة مسطورا بل نقل في بعض طلبة المشقيين عن بعض مشايخه أنه صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال لا تشرب دمه أو بوله صحفة فان ثبت هذا فلا كلام انتمى قوله فلا يتنفس  
 في الاناء انتهى عن التنفس في الذي يشرب منه لئلا يخرج من القم براق يستقذره  
 من شرب بعده منه أو تحصل فيه رائحة كريهة تتعلق بالماء أو بالاناء وعلى هذا فاذا لم  
 يتنفس في الاناء فلا يشرب في نفس واحد قاله عز بن عبد العزيز وأجاز جماعة منهم ابن  
 المسيب وعطاء بن أبي رباح ومالك بن أنس وكره ذلك جماعة منهم ابن عباس ورواية  
 عكرمة وطاوس وقالوا هو شرب الشيطان والقول الاول أظهر وأقوله في حديث الباب  
 للذى قال له انه لا يروى من نفس واحد ابن القدرح عن فيك وظاهره انه أباح له الشرب في  
 نفس واحد اذا كان يروى منه وكلا لا يتنفس في الاناء لا يتجشأ فيه بل يتخيم عن فيه مع  
 الحمد لله ويرد إلى فيه مع التسمية فيتنفس ثلاثا بحمد الله في آخر كل نفس ويسمى الله في  
 أوله قوله أو ينفخ فيه أى في الاناء الذي يشرب منه والاناء يشمل اناء الطعام والشرب  
 فلا ينفخ في الاناء لذهب ما في الماء من قذاة ونحوها فانه لا يخلو النفع غالباً من براق  
 يستقذره منه وكذا لا ينفخ في الاناء لتبريد الطعام الحار بل يصبر إلى ان يبرد كما تقدم ولا  
 يأكله حار فان البركة تذهب منه وهو شرب أهل النار (وعن أبي سعيد ان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما رواه أحمد ومسلم \* وعن قتادة عن أنس ان  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب قائما قال قتادة فقلنا لا لكل قال لا للشرب  
 وأخبر رواه أحمد ومسلم والترمذي \* وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

الا افراد من الرجال لا تسالها عن تشرف نفس فانك ان سألتها تركت معها فلا يعينك الله عليه اوحية فلا يكون فيه  
 كفاية لها ومن كان هذا شأنه لا يولى (وان أوتيتها من غير مسألة اذعت عليها واذا حلفت على) مخلوف (يعين فرايت غيرها خيرا  
 منها فكفر عن عينك وانت الذي هو خير) ظاهره تقديم التكفير على اتيان المخلوف عليه والرواية الثانية تأخير مذهب  
 الشافعي ومالك والجمهور جواز التقديم على الحث لكن يستحب كونه بعده واستثنى الشافعي التكفير بالصوم لانه عبادة  
 بدنية فلا تقدم قبل وقتها كصوم رمضان واستثنى بعض أصحابه حث المعصية كان حلف لا يرنى إلى التقديم من الاعانة على  
 المعصية والجمهور على الاجزاء لان البين لا يحرم ولا يحال ومنع أبو حنيفة وأصحابه وأصحاب من المالكية التقديم وللشافعي

قوله فكفر عن عيذك واثت الذي هو خير وفي رواية أبي داود والنسائي فكفر عن عيذك ثم اثت الذي هو خير وفي صحيح مسلم من حديث عدي بن حاتم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ احلف أحدكم على عين فرأى غير ما خبر منها فليكفرها وليأت الذي هو خير وفي هاتين الروايتين دليل على جواز اخراج الكفارة قبل الحنث ويجمع بينهما وبين سائر الروايات المصرحة بتأخير الكفارة عن الحنث ويعكر على هذه الرواية المصرحة بالتعريب بلفظ ثم فانما تدل على ان تقديم الكفارة على الحنث متعمد ولا تعارضها رواية تأخير ٤٢٣ الكفارة لانها بالواو والواو ملحق بالجمع ولا تدل على التعريب وهذه

الروايات المصرحة بتأخير الكفارة معارضة لما ذكرنا من حديث عدي بن حاتم بأنه قدم الكفارة في هذه الرواية وآخر الحنث كما قدم الحنث في تلك الروايات وآخر الكفارات والسلك بلفظ الواو التي اطلق الجمع فتبقى رواية الترتيب بثم خاصة عن المعارض وقد صحهما ابن حجر في بلوغ المرام وأخرج الطبراني من حديث أم سارة بلفظ فليكفر عن عيذك ثم ليفعل الذي هو خير فهذه الأحاديث متعاضدة على تقديم الكفارة على الحنث قال ابن المنذر رأى أربعة والأوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الامصار غير أهل الرأي يعني الخنفية ان الكفارة تجزى قبل الحنث الا ان الشافعي استثنى الصيام فقال لا يجزى الا بعد الحنث قال وعن مالك روايتان ووافق الخنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم وذكر عياض انه من قال بجواز تقديم الكفارة من الصحابة أربعة

والله وسلم لا يبشر من أحدهم منكم قائما فن نسي فليستقي رواه مسلم \* وعن ابن عباس قال شرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائما من زعفران متفق عليه \* وعن الامام علي رضي الله عنه انه في رحبة الكوفة شرب وهو قائم قال ان ناسا يكرهون الشرب قائما وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صنع مثل ما صنعت رواه أحمد والبخاري \* وعن ابن عمر قال كنا نأكل كل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نشرب ونحن قيام رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه ظاهره النهي في حديث أبي سعيد وابي هريرة ان الشرب من قيام حرام ولا سيما بعد قوله فن نسي فليستقي فانه يدل على التشديد في المنع والمبالغة في التحريم ولكن حديث ابن عباس وحديث علي يدلان على جواز ذلك وفي الباب احاديث غير ما ذكره المصنف منها ما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان عن أبي هريرة بلفظ لو يعلم الذي يشرب وهو قائم لاسيتقاه ولا حسد من وجه آخر عن أبي هريرة انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا يشرب قائما فقال له قال لا يسر لك ان يشرب معك الهر قال لا قال قد شرب معك من هو شر منه الشيطان وهو من رواية شعبة عن أبي زياد الطلعان مولى الحسن بن علي عنه رضى الله عنه ما أو أبو زياد لا يعرف اسمه وقد وثقه يحيى بن معين ومنها عدم مسلم عن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زجر عن الشرب قائما قال المازري اختلف الناس في هذا فذهب الجمهور الى الجواز وكرهه قوم فقال بعض شيء وخالفه العلي بن أبي بصير فذهبوا الى انهم يباحون بشربه قائما قبلهم استبعد ادأبه وخر وجاعن كون ساقى القوم آخرهم شربا قال وأيضا فان الحديث تضمن المنع من الاكل قائما ولا خلاف في جواز الاكل قائما قال والذى يظهر لى ان احاديث شربه قائما يدل على الجواز واحاديث النهي تجعل على الاستعجاب والحنث على ما هو أولى وأكل قال ويحمل الامر بالنهي على ان الشرب قائما يحرم لانه لا يكون الا في دوامه ويؤيده قول النخعي انما نهي عن ذلك لانه البطون وقد تكلم عياض على احاديث النهي وقال ان مسلما أخرج حديث أبي سعيد وحديث أنس من طريق قتادة وكان شعبة يثني من حديث قتادة ما لا يصرح فيه بالتحديث قال واضطرار قتادة فيه مما بعلم مع مخالفة الاحاديث الاخرى والاعمال وأما حديث أبي هريرة ففي سنده عمر بن حنظلة

عشر صحابيا قال وتبعهم علماء الامصار الا باحقيقة كذا في السبل الجرار للشوكاني وقال الحافظ ابن حجر ولا قال ابن المنذر واحتج الجمهور بان اختلاف ألقاظ حديثي أبي موسى وعبد الرحمن لا يدل على تعيين أحد الأمرين وانما أمر الحافظ بأمرين فاذا اتى بهم ما جيعا فقد فعل ما أمر به واذا لم يدل الخبر على المنع فلم يبق الا طريق النظر فاحتج الجمهور بان عقدا يمين لما كان يعله الاستثناء وهو كلام لا يسهل الكفارة وهو فعل مالى أو بدنى أولى ويرجح قولهم أيضا بالكثره قال في نيل الاوطار وقد عرفت ان المنوجه العسل برواية الترتيب المدلول عليه بلفظ ثم ولولا الاجماع الهك على جواز تأخير الكفارة عن الحنث لكان ظاهر الدليل ان تقديم الكفارة واجب انتهى فان قلت ما مناسبة هذه الجملة اعنى قوله واذا

حلفت على عين الخ لسابقة أجيب بأن الممتنع عن الامارة قد يؤدى به الحال الى الحلف على عدم القبول مع كون المصلحة في ولايته والحديث أخرجه البخارى أيضا في الاحكام وفي المكفارات ومسلم في الايمان وأبو داود في الخراج والترمذى في الايمان وأخرج النسائى قصة الامارة في القضاء والسير وقصة اليقين في الايمان **ع** عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نحن الآخرون (المتأخرون) وجودا في الدنيا (السابقون) الامم (يوم القيامة) حسابا ودخولا للجنة (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والله لا يبلغ من الجحاج ٤٢٣ وهو الاصرار على الشئ مطلقا أى لان

يتبادى (أحدكم بينه) أى الذى حلفه (فى) أمر بسبب (أهله) وهم يتضررون بعدم حلفه ولم يكن معصية (أثم له) أى أشدنا للعالم المتبادى (عند الله من أن) يحنث (ويعطى كفارة التى افترضها) (الله) عز وجل (عليه) فينبغى له أن يحنث ويفعل ذلك ويكفر فان تورع عن ارتكاب الحنث خشية الاثم أخطأ بأدامة الضرر على أهله لان الاثم في الجحاج أكثر منه في الحنث على زعمه أو نوره - مه وقال ابن المنذر وهذا من جوامع الكلام وبدائعه ووجهه انه انما تحرجوا من الحنث والحلف بعد الوعد المؤكد باليمين وكان القياس يقتضى ان يقال للجحاج أحدكم آثم لمن الحنث ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل عن ذلك الى ما هو لازم الحنث وهو الكفارة لان المقابلة بينهما وبين الجحاج ألحم للخصم وأدل على سوء نظر المنتطح الذى اعتدته تحرج من الاثم وانما

ولا يصح مل منه مثل هذا المخالفة غيره والصحيح انه موقوف انتهى ملخصا قال النووي ما ملخصه - هذه الاحاديث اشكل معناها على بعض العلماء حتى قال فيها أقوا الإباطلة وزاد حتى تجلس ورام ان يصف بعضها ولا وجهه لاشاعة الغلط بل يذكر الصواب ويشار الى التصحيح من الغلط وليس في الاحاديث اشكال ولا فيه اضعف بل الصواب أن انتهى فيها محمول على التنزيه وشربة قائم اليان الجواز وأما من زعم نسخا أو غيره فقد غلط فان النسخ لا يصار اليه مع امكان الجمع لو ثبت التاريخ ونفعه صلى الله عليه وآله وسلم لبيان الجواز لا يكون في حقه مكروه وأما ما كان يفعل الشئ للبيان مرة أو مرات ويواطىء على الافضل والامر بالاستفتاء محمول على الاستحباب فيستحب ان يشرب قائما ان يستقنى لهذا الحديث الصحيح فان الامر اذا تضرع له على الوجوب يحتمل على الاستحباب وأما قول عياض لاختلاف بين أهل العلم ان من شرب قائما ليس عليه أن يقيم أو أشار به الى تضعيف الحديث فلا يلتفت الى اشارته وكون أهل العلم لم يوجبوا الاستفتاء لا يمنع من الاستحباب فمن ادعى منع الاستحباب بالاجماع فهو مجازف وكفى تترك السنة الصحيحة بالتهجمات والدعاوى والتهرات قال الحافظ ليس في كلام عياض التضرع للاستحباب أصلا بل ونقل الاتفاق المذكور وانما هو في كلام المازرى كما مضى وأما تضعيف عياض للاحاديث فلم يتشغل النووي بالجواب عنه قال فأما اشارته الى تضعيف حديث أنس يكون قد ساد مداسا فيجاء عنه بأنه صرح في نفس هذا الحديث بما يقتضى السماع فانه قال قلنا لانس قال كل الخ وأما تضعيف حديث أبي سعيد بأن أبا عباس غير مشهوره وقول سبق اليه ابن المدينى لانه لم يرو عنه الاقتادة ليكن وثقه الطبري وابن حبان ودعوا ما اضطرابه مردودة فقد تابعه الاعشى عن أبي صالح عن أبي هريرة كمار واه أحمد وابن حبان فالحديث صحيح موع طارقه صحيح قال النووي والعراقي في شرح الترمذى ان قوله من نسى لاحتماله بل يستحب ذلك له امد أيضا بطريق الاولى وانما خص الناسى بالذکر لكون المؤمن لا يقع ذلك منه بعد انتهى غالبا لاننا قال القريطى في المفهم لم يصرا - حدالى ان انتهى فيه التحريم وان كان القول به جاريا على أصول الظاهرية وتعقب بأن ابن حزم منه - م حزم بالتحريم وتعد من لم يقل بالتحريم بالاحاديث المذكورة في الباب وفي الباب عن سعد بن أبي

تحرج من الطاعة والصدقة والاحسان وكما اجتهد مع في الكفارة وله - ذاعظم شأنه بقوله التى افترض الله عليه واذا صح ان الكفارة خير له ومن لوازمه الحنث صح ان الحنث خير له لان يبلغ أحدكم بينه في أهله أى لا يصح أحدكم في قطيعة أهله ورجحه بسبب بينه التى حلفها على ترك برهم آثم له عند الله من كذا انتهى وفي الحديث ان الحنث في اليمين أفضل من القادى اذا كان في الحنث مصلحة ويختلف باختلاف حكم الحلف عليه فان حلف على ارتكاب معصية كترك واجب عيني وفعل حرام عصى بجملة وزنه - حنث وكفارة لانه يمكن له طريقين سواء والا فلا كالحلف لا ينفق على زوجته فان له طريقين بأن يعطى من صدقاتها أو يرضها ثم يبرئهم لان الغرض حاصل مع بقاء التعظيم وان حلف على ترك مباح أو فعله

كذلك دخل داروا كل طعام ولا يسئ ثوب سن ترك حنثه لما فيه من تعظيم اسم الله نعم ان تعلق بتركه أو فعله فرض ديني كان حلف  
 أن لا يس طيبا ولا يلبس ناعما فقل عين مكرهه وقيل عين طاعة اتباعا لسان في خشونة العيش وقيل يختلف باختلاف  
 أحوال الناس وتصودهم وفراغهم قال الرافعي والنووي وهو الاصح وان حلف على ترك مندوب كسنة ظهروا وفعل  
 مكروه كالاتفات في الصلاة من حنثه وعليه الكفارة أو فعل مندوب أو ترك مكروه كحنثه وعليه بالحلف ككفارة كذا  
 في القسطاني (عن عبد الله بن هشام رضى الله عنه) ٤٢٤ القرشي التيمي له ولاية حجة قال البغوي سكن المدينة

(قال كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أخذ بيد عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فقال له عمر يا رسول الله) والله لا أنت أحب الى من كل شيء الا من نفسي) ذكر حجة لنفسه بحسب الطبع (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم له لا يكمل ايمانك) والذي نفسي بيده حتى أكون أحب اليك من نفسك) أى لا يكفي ذلك بل لوغ الرتبة العليا حتى يضاف اليه ما ذكر وعن بعض الزهاد لا تصدق في حبي حتى تؤثر مصابي على هوانك وان كان فيه الهلاك (فقال له) صلى الله عليه وآله وسلم (عمر) رضى الله عنه لما علم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو السبب في نجاة نفسه من الهلكات (فأنه الآن والله) يا رسول الله (لا أنت أحب الى من نفسي) فأخبر بما اقتضاه الاختيار بسبب توسط الاسباب (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (الآن) عرفت فنطق بما يجب عليك (يا عمر)

وقاص أخرجه الترمذي وعن عبد الله بن أنيس أخرجه الطبراني وعن أنس أخرجه البزار والترمذي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه الترمذي وحسنه وعن عائشة أخرجه البزار وأبو علي الطوسي في الاحكام وعن أم سليم أخرجه ابن شاهين وعن عبد الله بن السائب أخرجه ابن أبي حاتم وثبت الشرب فأما عن عمر أخرجه الطبري وفي الموطان عمر وعثمان وعليهما كانوا يشربون قيساما وكان سعد وعائشة لا يريان بذلك بأسا وثبت الرخصة عن جماعة من التابعين وسئل العلماء في ذلك فقالوا أحدهما الترجيح وان أحاديث الجواز أثبت من أحاديث النهي وهذه طريقة أبي بكر الاثرم فقال حديث أنس يعني في النهي جديدا لاسناد دول لكن قد جاء عنه خلافه يعني في الجواز قال ولا يلزم من ككون الطريق اليه في النهي اثبت من الطريق اليه في الجواز أن لا يكون الذي يقابله أقوى لان الثبوت قد يروى من هو دونة الشيء فيخرج عليه فقد رجع نافع على سالم في بعض الاحاديث عن ابن عمر وسالم مقدم على نافع في الثبوت وقدم شريك على الثوري في حديثين وسفيان مقدم عليه في جله أحاديث ويروى عن أبي هريرة انه قال لا بأس بالشرب فأما قال فدل على ان الرواية عنه في النهي ليست بشائنة والامسا قال لا بأس به قال ويدل على وهانة أحاديث النهي أيضا اتفاق العلماء على انه ليس على أحد شرب ان يستقئ المسالك الثاني دعوى النسخ والهاجخ الاثرم وابن شاهين فقررا ان أحاديث النهي على تقدير ثبوتها منسوخة بأحاديث الجواز بقريضة عمل الخلفاء الراشدين ومعظم الصحابة والتابعين بالجواز وقد عكس ابن حزم قاضي نسخ أحاديث الجواز بأحاديث النهي متصفا بأن الجواز على وفق الاصل وأحاديث النهي مقرررة لحكم الشرع فن ادعى الجواز بعد النهي فعليه البيان فان النسخ لا يثبت بالاحتمال وأجاب بعضهم بأن أحاديث الجواز متأخرة لما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم في حجة الوداع كاتقدم ذكره في حديث الباب عن ابن عباس واذا كان ذلك الاثر من فعله صلى الله عليه وآله وسلم دل على الجواز ويأيد فعل الخلفاء الراشدين المسالك الثالث الجمع بين الاخبار بضرب من التأويل قال أبو الفرج الثقي الرازي بالقيام هنا المشي يقال قف في الاسر اذا مشيت فيه وقت في حاجتي اذا سمعت فيها وقضيتها ومنه قوله تعالى الامامت عليه فأما أى مواظبا بالمشي عليه وجنح الطهاوى الى تأويل آخر وهو

وهذا الحديث ذكره في المناقب بعين هذا السند لكنه اقتصر منه على قوله وهو أخذ بيد عمر فقط وهو مما انفرد البخاري بأخراجه (عن أبي ذر رضى الله عنه قال انتهيت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقول في ظل الكعبة هم الاخسر ورب الكعبة هم الاخسر ورب الكعبة) مرتين قال أبو ذر (قلت ماشائي) ما حالي (ابرى) بضم التحتية (في شيء) أى ايقظ في نفسي ثوب يوجب الاخسرية وفي لفظ أبرى بالتحسية المفتوحة في شيء أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ماشائي) ما حالي (جلست اليه) صلى الله عليه وآله وسلم (وهو يقول غما استطعت ان أسكت ونفثاني ماشاء الله ففقت من هم بأى أنت وأهى) مفدى (يا رسول الله قال الا كثرون أموا الا لمن قال هكذا وهكذا

وهكذا ثلاث مرات أى الامن أنفق ماله اماما وعينا وشمالا على المستحقين فعبى عن الفعل بالقول والحديث أخرجه البخارى مقطعا فى الزكاة بل هذا تهمة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال والذى نفسى بيده أو والذى لا اله غيره أو كما حلف ما من رجل يكون له ابل أو بقرة أو غنم لا يؤدى حقها الا أنى بها يوم القيامة الحديث وأخرجه مسلم فى الزكاة والترمذى وقال حسن صحيح (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يموت لاحد من المسلمين ثلاثة من الولد) زاد فى الجناز من حديث أنس لم يبلغوا الحنث (عنه النار لا تحل له القسم) ٤٢٥ أى تحلها قال فى الكواكب المراد بالتقسيم

ما هو مة - د فى قوله تعالى وان منكم الا واردها أى والله ما منكم والمستثنى منه عمه لانه فى حكم البدل من لا يموت فكانه قال لا تمس النار من مات له ثلاثة الا بقدر الورود والحديث أخرجه أيضا فى الجناز (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تجاوز لامى عما وسوست أو) قال (حدثت به أنفسها) أى بغير اختيارها كقوله تعالى ونصل ما توسوس به نفسه (ما لم تعمل به) بالذى وسوست أو حدثت (أو تكلم) بلفظ الماضى بفتح الميم وقال الكرماني وتبعه العمى بالجزم قال وأراد ان الوجود الذهبى لا أثر له وانما الاعتبار بالوجود القولى فى القوليات والعمل فى العمليات ومرااد البخارى الخلق ما يترتب على التسيان بالعباد لانه من متعلقات عمل القلب وظاهر الحديث ان المراد بالعمل على الجوارح لان المفهوم من لفظ ما لم تعمل يشعر بان كل شئ

حل النهى على من لم يسم عند شربه وهذا ان لم له فى بعض الفاظ الاحاديث لم يسم له فى بقيته وسلمت آخرون فى الجمع يحمل احاديث النهى على كراهة التنزيه واحاديث الجواز على بيانه وهى طريقة الخطاى وابن بطال فى آخرين قال الحافظ وهذا أحسن المسالك واسماها وأبعدا من الاعتراض وقد أشار الاثرم الى ذلك آخر افعال ان ثبتت الكراهة جلت على الاشراد والتأديب لاعلى التحريم وبذلك جزم الطبري وأيده بأنه لو كان جائزا لم حرمه أو كان حراما لم جوز له ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك ما ناوا ضافا تعارضت الاخبار فى ذلك جعنا بينهما م - ذ اوقيل ان النهى عن ذلك انما هو من جهة الطب مخافة وقوع ضرره فان الشرب قاعداً ممكن وابعده من الشرع وحصول الوجع فى الكبد والخلق وكل ذلك قد لا يأم من شربه قائما بقوله شرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قائما لمن زعم فى روايه لابن ماجه من وجه آخر عن عامر فذكرت ذلك لعكرمة فخاف انه ما كان حينئذ الا راكبا وعند أبي داود من وجه آخر عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على بعيره ثم اتاه به بطوافه صلى ركعتين فلعله حينئذ شرب من زعم من قبل ان يعود الى بعيره ويخرج الى الصفاء بل هذا هو الذى يتعين المصير اليه لان عمدة عكرمة فى انكاره كونه شرب قائما انما هو ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم طاف على بعيره وخرج الى الصفاء على بعيره وسعى كذلك لكن لا بد من تحلل ركعتي الطواف بين ذلك وقد ثبت انه صلاهما على الارض فما المانع من كونه شرب حينئذ من سقاية زعم قائما كما حفظه الشعبي عن ابن عباس قوله فى رحبة الكوفة الرحبة بفتح الراء المهملة وفتح الواو حدة المكان المتسع والرحب بضم الميم المهملة المتسع أيضا قال الجوهرى ومنه أرض رحبة أى متسعة ورحبة المسجد بالتحريك وهى ساحته قال ابن التين فعل هذا يقرأ الحديث بالسكون ويحتمل انه صادرت رحبة الكوفة بمنزلة رحبة المسجد فىقرأ بالتحريك وهذا هو الصحيح قوله صنع كما صنعت أى من الشرب قائما وصرح به الاسماعيلي فى روايته فقال شرب فعله وضوئه قائما كما شربت (وعن أبي سعيد قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الاسقية ان يشرب من أفواهها متفق عليه وفى رواية واختناث ان يقلب رأسها ثم يشرب منه أخرجاه وعن أبي هريرة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى ان

٥٤ نيل سا فى الصدر لا يؤخذ به سواء توطن أو لم توطن وفى الحديث إشارة الى عظم قدر الامة المحمدية لاجل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم لقوله بحجوز لائق واختصاصها بذلك والحديث أخرجه فى الطلاق والعتاق أيضا (عن عائشة رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قدر ان يطيع الله عز وجل كان يصلى الظهر مثلاً فى أول وقتها أو يصوم مثلاً كيوم الخميس ونحوه من المستحب من العبادات البدنية والمالية (فليطعه) الامر الوجوب ومقتضاه ان المستحب ينقلب بالنذر واجبا وتقيده بما تقدم به النادر (ومن قدر ان يعصيه) كثير النحر (فلا يعصه) والمعنى من نذر طاعة الله وجب عليه الوفاء بنذره ومن نذر ان يعصيه حرم عليه الوفاء بنذره لان النذر يفهم منه التبرع بإيجاب المباح وهو انما يفهم

في الطاعات وأما المعاصي فلا يس فيها شيء مباح حتى يجب بالندرة ولا يتحقق فيه الندرة قال القسطلاني فيه دليل على أن من نذر طاعة يلزمه الوفاة ولا يلزمه الكفارة فلا نذر موم العبد لا يجب عليه شيء ولو نذر نحر ولده فباطل والمذهب مالك والشافعي فاما اذا نذر مطلقا كأن قال على نذر لم يسم شيئا فعليه كفارة العين وكذا ان نذر شيئا لم يطقه والحديث أخرجه أبو داود في النذر وكذا الترمذي والشافعي وأخرجه ابن ماجه في الكفارات (عن سعد بن عباد رضى الله عنه انه استفتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على امه) عمرة ٤٤٦ (فتوفيت قبل ان تقضى) والندرة المذكور قيل كان صاعدا وقيل كان عتقا وقيل

صدقة وقيل نذرا مطلقا أو كان معينا عند صدقات الحافظ وهو الظاهر من حديث الجباب (فتاها) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يقضيه عنها) قال الزهري في كانت سنة بهدأى صار قضاء الوارث ما على الوروث طرفة شريعة وهو أهم من أن يكون وجوبا أو ندبا قاله في الفتح تبعاً للسكواكب قال العيني - في التركيب ليس كذلك وإنما عنه فكانت فتوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سنة يعمل بها بعد افتائه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي الحديث قضاء الحق وق الواجبة عن الميت والجهور على ان من مات وعليه نذر ما لم يمت يجب قضاؤه من رأس ماله وان لم يوص الا ان وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث بشرط الملكية والمنفعة ان يوصى بذلك مطلقا واستدل للجهور بقصة ام سعد - ذه ويحفل أن يكون سدا قضى نذرا منه من تركها ان كان ماليا أو تبرع به والحديث أخرجه في الحبل أيضا

يشرب من في السقاء رواه البخاري وأحمد وقد قال أبو ب فأنبت ان رجلا شرب من في السقاء فخرجت حية وعن ابن عباس قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من في السقاء رواه الجماعة الا مسما وعن عبد الرحمن بن أبي عمرة عن جده كبتة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنشرب من في قربة معاة فأنما وقعت الى فيها فقطعت يده رواه ابن ماجه والترمذي وصححه وعن ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي البيت قربة معلقة فنشرب منها وهو قائم فقطعت فاهما فانه لعنذي رواه أحمد حديث ام سلمة أخرجه أيضا ابن شاهين والترمذي في الشمائل والطبراني والطحاوي في معاني الآثار وفي الباب عن عبد الله بن أنيس عند أبي داود والترمذي قوله عن اختناث الاسقية بانحاء المججمة ثم المختة من فوق بعدها فون وبعد الاف مثله افتعال من الخنث بانحاء المججمة والنون والمثلة وهو في الاصل الانطواء والتكسر والافتعال والاسقية جمع سقاء والمراد به المخذ من الادم صغيرا كان أو كبيرا وقيل القربة قد تكون صغيرة وقد تكون كبيرة والسقاء لا يكون الا صغيرا قوله واختناث الخ هو مدرج وقد جزم الخطاطي ان تفسير الاختناث من كلام الزهري قوله وزاد فقال أبو ب الخ هذه الزيادة زادها أيضا ابن أبي شيبة وانقطعت شرب رجل من سقاء فأنساب في بطنه حينما فتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وكذا أخرجه الاسماعيلي قوله من في السقاء قال النووي انه قوا على ان النهي هنا للتنزيه لا للتحريم كذا قال وفي الاتفاق نظره فقد نقل ابن التين وغيره عن مالك انه أجاز الشرب من افواه القرب وقال لم يباح في فيه شيء قال الحافظ لم أر في شيء من الاحاديث المرفوعة ما يدل على الجواز الا من فعله صلى الله عليه وآله وسلم وأحاديث النهي كلها من قوله فهي أرجح وإذا نظرنا الى هذه النهي عن ذلك فان جميع ما ذكره العلماء في ذلك يقتضي انه مأمون منه صلى الله عليه وآله وسلم اما ولا فلعصته وطيب نكهته وأما دخول شيء في فم الشارب فهو يقتضي انه لو لا السقاء وهو يشاهد الماء الذي يدخل فيه ثم ربطه بطا حكاكم شرب منه لم يقتضاه النهي وقد أخرج الحاكم من حديث عائشة بنسبة قدوى بالفظ نهى ان يشرب من في السقاء لان ذلك يقتضيه ان يكون النهي خاصا بمن يشرب

وفيه استفتاء الاهل وفضل بر الوالدين بعد الوفاة والتوصل الى برهما ما في ذمتهم وقد اختلف أهل الاصول في الامر فيقتضى بعد الاستئذان هل يكون كالامر بعد الخطر أو لا فخرج صاحب المحصول انه مثله فالراجح فيه انه لا يباحه كارجح جماعة في الامر بهذا الخطر انه للاستصحاب (عن ابن عباس رضى الله عنه ما قال بينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطيب) أي يوم الجمعة كما عند الخطيب في المهمات (اذا هو برجل قائم) زاد أبو داود في الشمس (فسال) صلى الله عليه وآله وسلم (عنه) أي عن امه أو عن حاله (فقالوا) هو (أبو اسرائيل) قيل اسمه ثبير مصغرا أو ثبير مصغرا أيضا وقيل قيل يصغر باسم ملان الروم وقيل بالسین مصغرا أيضا وقيل بغير راء في آخره أو اذ الخطيب في مهماته فقال انه رجل من غريش وقال ابن الأثير في الصحابة كعبه انه انصاري

قال في الفتح والاول اولى يعنى كونه قرشيا ولا يشترك احد من العصاة في كنيته (نذر ان يقوم ولا يقعد ولا يستظل) من الشمس (ولا يستكلم ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم امره) أى صرايا امره اقبل ولا في داود وهو (فليستكلم وليستظل) من الشمس (وليقعد وليصوم) لانه قربة بخلاف البواقي والظاهر انه صلى الله عليه وآله وسلم علم منه ان الصوم لا يشق عليه والحديث أخرجه ابو داود في الايمان وابن ماجه في الكفارات وفيه ان كل شئ تأذى به الانسان ولو لماله لم يرد بشروعيته كتاب ولا سنة كالشئ حافيا والجووس في الشمس ليس من طاعة الله ٤٢٧ تعالى فلا ينعقد النذر به فانه صلى الله

عليه وآله وسلم أمر ابا اميرئيل باتمام الصوم دون غيره قال القرطبي في قصته هذه اوضح حجة للجمهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية او مالا طاعة فيه فقد قال مالك لما ذكره ولم يمنع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امره بكفارة كذا في الفتح

(اسم الله الرحمن الرحيم)

• (كتاب الكفارات) •

اي كفارات الايمان جمع كفارة من الكثرة وهو الستر لانها ستر الذنب ومنه السكافة لانه يستر الحق ويسمى الليل كافر لانه يستر الاشياء عن العيون ومنه قيل للزراع كافر لانه يغطي البذر قال الراغب الكفارة ما يغطي الحانث في الجاهل واسم يعمل في كفارة القتل والظهار وهي من التكفير وهو ستر النعل وتغطيته فيصير بمنزلة من لم يعمل قال ويصح ان يكون اسما له ازالة الكفر نحو التريض في ازالة المرض قال تعالى ولو ان أهل الكتاب آمنوا واتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم اى

فيمنه من داخل السقاء أو باشر به من السقاء اما من صب من القم الى داخله من غير عمامة فلا ومن جلة ما علل به النهي ان الذي يشرب من قم السقاء قد يقلبه الماء فينصب منه أكثر من حاجته فلا يضمن ان يشربه أو يبل ثيابه قال ابن العربي واحدة من هذه العلل تكفي في ثبوت الكراهة ومجموعها تقوى الكراهة جدا قال ابن أبي جيرة الذي يقتضيه الفقه انه لا يبعد ان يكون النهي لمجموع هذه الامور وفيها ما يقتضى الكراهة وفيها ما يقتضى التحريم والعادة في مثل ذلك ترجح ما يقتضى التحريم وقد جزم ابن حزم بالتحريم لثبوت النهي وحل أحاديث الرخصة على أصل الإباحة واطلق أبو بكر الأثرم صاحب أحد ان أحاديث النهي ناسخة للإباحة لانهم كانوا أولا يقهون ذلك حتى وقع دخول الحية في بطن الذي شرب من قم السقاء ففسخ الجواز قال العراقي لو فرق بين ما يكون العذر كان تكون القرية معلقة ولم يجز المحتاج الى الشرب ان لم يتمكن من تناول بكفه فلا كراهة حينئذ ذوى هذا تحمل الأحاديث المذكورة وبين ما يكون لغیر عذر فتحمل عليه أحاديث النهي قال الحافظ ويؤيده ان أحاديث الجواز كلها فيها ان القرية كانت معلقة والشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب من مطلق القرية ولا دلالة في أخبار الجواز على الرخصة مطلقا بل على تلك الصورة وحدها وسجلها على حالة الضرورة جمع بين الخبرين اولى من جعلها على النسخ والله أعلم قال وقد سبق ابن العربي الى ما أشار اليه العراقي فقال ويحتمل أن يكون شربه صلى الله عليه وآله وسلم في حال ضرورة اما عند الحرب واما عند عدم الاناء ومع وجوده لكن لا يمكن تفرغ السقاء في الاناء ثم قال ويحتمل أن يكون شرب من اداة والنهي محمول على ما اذا كانت القرية كبيرة لانها مظنة وجود الهوام قال الحافظ والقرية الصغيرة لا يمنع وجود شئ من الهوام فيها والضرر يحتمل به ولو كان حقرا اه وقد عرفت ان كبشة وام سليم صرحا بان ذلك كان في البيت وهو مظنة وجود الآنية وعلى فرض عدمها فاخذ القرية من مكانها وانزلها او الصب منها الى الكفين أو أحدهما يمكن فدعوى ان تلك الحالة ضرورية لم يدل عليها دليل ولا شك ان الشرب من القرية المعلقة أخص من الشرب مطلقا والصحيح لا فرق في تجوز العذر وعدمه بين المعلقة وغيرها وليت المعلقة مما يصاحب العذر دون غيرها حتى يستدل بالشرب منها على اختصاصه بحال الضرورة وعلى

اذا ما هو يسمى السحاب الذي يستر الشمس كافر وتكفر الرجل بالسلاح اذا تستر به (عن السائب بن زيد) الكندي ويقال للبي و يقال الا زدي المديني (رضي الله عنه قال كان الصاع على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدا وثلاثا بعدكم اليوم) فمن يذيقه أى في الصاع في زمن عمر بن عبد العزيز قال ابن بطال كانت له في الفتح هذا يدل على أن مدهم حين حدث به السائب كان أربعة أرطال فاذا زيد عليه ثلثه وهو رطل وثلاث قام منه خمسة أرطال وثلاث وهو الصاع بدليل ان مدهم صلى الله عليه وآله وسلم رطل وثلاث وصاعه أربعة امداد ثم قال وامام قد امتاز بديقه في زمن عمر بن عبد العزيز فلا نفعه وانما الحديث يدل على ان مدهم ثلاثة امداد بعد اه قال في الفتح ومن لازم ما قال ان يكون مدهم ستة عشر رطلا لكنه اعلم ان مدهم قد ايرطال

عندهم اذذاك اه والمد كما مر طرل وثلاث البغدادى وهو مائة وثمانية وعشرون ذرهما واربعة اسباع درهم وحينئذ يكون الصاع سقانة درهم وخسعة وثمانين وخسعة اسباع درهم كما صححه النووي وعدا أى خفيفة رجه الله ان الصاع ثمانية اربطال قال القسطلانى لما نقل الخلاف عن السلف بالمدينة وهم اعرف بمثل ذلك كما قال مالك مستدلا به على ابي يوسف في مناظرته له بمضرة الرشيد فرجع ابو يوسف في ذلك اليه والحديث أخرجه البزارى في الاعتصام ايضا والتساقى في الزكاة وعند البزارى عن نافع مولى ابن عمر ان ابن عمر كان ٤٢٨ يهطى زكاة رمضان وكفارة اليقين عبد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المد الاول بالجر

كل حال قاله ايسل أخص من الدعوى فالاولى الجمع بين الاحاديث بحمل الكراهة على التنزيه ويكون شربه صلى الله عليه وآله وسلم يانا للصواني (وعن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبنا فضض وقال ان له سمارا واحدا وهو البضارى \* وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلبن قد شيب بهما وعن عيينة اعرابي وعن يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الاعرابى وقال الايمن قالين رواء الجماعة الا الله ساقى \* وعن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن عيينة غلام وعن يمينه الاشياخ فقال لله لأم اتاذن لى ان أعطى هؤلاء فقال الغلام والله يارسول الله لا آثرت بصيبي منك أحد اقبله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يده فمحق عليه \* وعن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ساقى القوم آخرهم شربا رواه ابن ماجه والترمذى وصححه حديث أبي قتادة أخرجه أيضا ابوداود قال المنذرى ورجال الاسنادة ثقات وقد أخرجه مسلم في حديث أبي قتادة الانصارى الطويل قلت لا اشرب حتى يشرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الساقى آخرهم قوله فضض فيه مشروعة المضمضة به فشرب اللبن وقد روى أبو جعفر الطبرى من طريق عقيل عن ابن شهاب بالنظر فمضمضوا من شراب اللبن والعلة الدسومة الكائنة في اللبن والتعديل بذلك يشربان ما كان له دسومة من ما كول أو مشروب فأنشأ شرع له المضمضة قوله قد شيب بهما أى مزج بالماء وانما كانوا يمزجون بالماء لذلك قوله ثم أعطى الاعرابى وقال الايمن فالايمن يجوز أن يكون قوله الايمن مبتدأ خبره محذوف أى الايمن مقدم وأحق ويجوز أن يكون منصوبا على تقدير قدموا الايمن أو أعطوا وفيه دليل على انه يقدم من على يمين الشارب في الشرب وهم يجرأ وهو مستحب عند الجمهور وقال ابن حزم يجب ولا فرق بين شراب اللبن وغيره كما في حديث سهل بن سعد وغيره ونقل عن مالك انه خصه بالماء قال ابن عبد البر لا يصح عن مالك وقال عياض يشبهه أن يكون مراده ان السنة ثبتت نصاب الماء خاصة وتقديم الايمن في غير شراب الماء يكون بالقياس قال ابن العربى كان اختصاص الماء بذلك لكونه قد قيل انه لا يلائم بخلاف سائر المشروبات ومن ثم اختلف

صفة لازمة لمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واراد نافع بذلك انه كان لا يهطى بالماء الذى احذته هشام قال ابن بطال وهو أكبر من مد النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشئى مذهب الحافظ وهو كما قال فان المد الهشامى رطلان والصاع منه ثمانية اربطال قال قتيبة وقال مالك مدنا به فى المد فى أعظم من مدمكم به فى البركة الحاصلة بعداء النبي صلى الله عليه وآله وسلم لها فهو أعظم من مدهشام ثم فسر مالك مراده بقوله ولا ترى الفضل الا فى مد النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى وان كان مدهشام افضل بحسب الوزن (عن أنس بن مالك رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اللهم بارك لهم) أى اهل المدينة (فى مكائهم وصاعهم ومدهم) البركة بمعنى النماء والزيادة قال النووي الظاهر ان المراد البركة فى نفس المكمل بالمدينة بحيث يمكن المد فمع امن لا يكفيه فى غيرها قال القسطلانى قلت وقد رأيت من

ذلك فى سنة خمس وتسعين وثمانمائة المحب الجهاب قاله تعالى بوجهه الكريم يردى اليها ردا جليلا ويجعل هل وفانى بها على الكتاب والسنة فى عافية بلا محنة ويعتق رقبتي من النار بمنه وكرمه اه واقادعوا ايضا هم هذه الدعوة تقبلها الله تعالى حتى قبول احسنا قال ابن المنير يحتمل ان تختص هذه الدعوة بالماء الذى كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث به بده ويجعل أن تم كل مكمل لاهل المدينة الى الابتداع والظاهر الثانى كذا قال وكلام مالك ينجح الى الاول قال فى الفقه وهو المد قد وجد في غير مكمل فى المدينة بعد عصر الامام مالك والى هذا الزمان وقد وجد صدق الدعوة بان يورث مدهم وصاعهم حيث اعتم عليهم كقوتهم الامصار ومقلدوهم الى اليوم فى غالب التكفارات والى ذلك اشار المذهب والله تعالى اعلم

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ كتاب الفرائض  
 فيها من السهام المقدرة فقلت على غيرها والفرض لغة التقدير قال الراغب الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه وخصت  
 الموارد باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا مقروضا أي مقدرا ومعلوما أو مقطوعا عن غيرهم وهو شرط ما نصيب مقدرا للوارث  
 ثم قيل لعلم مسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضي وفي الحديث أفرضكم زيد أي أعلمكم بهذا النوع وعلم الفرائض كما  
 نقل من أصحاب الشافعي ينقسم إلى ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم النسب ٤٢٩ وعلم الحساب والأنصبا المقدرة في كتاب الله

تعالى ستة النصف ونصفه  
 ونصف نصفه والثلاث ونصفه  
 ونصف نصفه (عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال ألحقوا  
 الفرائض بأهلها) المستحقين  
 لها بنص القرآن أي أوجبوا  
 الفرائض لأهلها واحكموا بها  
 لهم وجاءت العبارة في أعلى درجات  
 الفصاحة واسفي غايات البلاغة  
 مع استعمال المجاز فيه إلا أن المعنى  
 ينطوها بهم والصحة واستحقها  
 فأعطوا كل ذي فرض فرضه  
 المسمى له في الكتاب والسنة (فما  
 بقى) بعد الفرائض وما بشرطية  
 في موضع رفع على الابتداء والخبر  
 قوله بقى (فهو ولاوى) جواب  
 الشرط أي أقرب (رجل ذكر)  
 في النسب إلى المورث دون الأبعد  
 والوصف بالذكورة مع أن الرجل  
 لا يكون إلا ذكر التوكيد والتبينة  
 على أن الرجولية ليست هي  
 المعبرة بل مطلق الذكورة حتى  
 يدخل الصغير والتبينة على سبب  
 الاستحقاق بالعصوبة وسبب  
 الترجيح في الأثر لكون الذكر

هل يجري الربا فيه وهل يقطع في مرقته اه ولا يخفى أن حديث أنس نص في الميراث  
 وحديث سهل بن سعد يعم الماء وغيره فتأويل قول مالك بأن السنة ثبتت في الماء لا يصح  
 قوله أنا نأذرك في أن أعطى هؤلاء نظاير في أنه لو أذن له لا أعطاهم ويؤخذ منه جواز الأيثار  
 بمثل ذلك وهو مشكل على ما شتهر من أنه لا يثار بالقرب وبعبارة أمام الحرمين في هذا  
 لا يجوز التبرع في العبادات ويجوز في غيرها وقد يقال أن القرب أعم من العبادة وقد  
 أورد على هذه القاعدة تجوز جذب واحد من النصف الأول ليصلي معه فان خروج  
 المجدوب من النصف الأول قصد تحصيل فضله للعباد وهو الخروج من الخلاف في  
 بطلان صلاته ويمكن الجواب بأنه لا يثار إذ حقيقة الأيثار إعطاء ما استحقه غيره وهذا  
 لم يعط الجاذب شيئا وانما خرج مصلحته لأن مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس  
 فيها إعطاء وما كان يحصل للعبد ولو لم يوافقه قوله فله بقض المئنان من فوق وتشدديد  
 اللام أي وضعه وقال الخطابي وضعه بدنف وأصله من الرعى على التل وهو المكان العالي  
 المرتفع ثم استعمل في كل شيء رعى به وفي كل القاء وقيل هو من التل بلام ساكنة بين  
 المئنانين المفتوحين وآخره لام وهو العنق ومنه قوله للعبين أي صرعه فالتى عنقه  
 وجعل جبينه إلى الأرض والتفسير الأول اليقيني في حديث الباب وقد أنكر بعضهم  
 تقييد الخطابي الوضع بالنصف وظاهر هذا أن تقديم الذي على العيين ليس لمعنى فيه بل  
 لمعنى من جهة العيين وهو فضله على جهة اليسار فيؤخذ منه أن ذلك ليس ترجيحاً لمن  
 هو على العيين بل هو ترجيح بلهة العيين وقد يعارض حديث أنس وسهل المذكورين  
 حديث سهل بن أبي حنيفة الذي تقدم في القسامة بلفظ كبير وكذلك حديث ابن عباس  
 الذي أخرجه أبو يعلب بسند قوي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سقى قال  
 ابدؤا بالأكبر ويجمع بالفتح محمول على الحالة التي يجلسون فيها متساوين ما بين يدي الكبير  
 أو عن يساره كلهم أو خلفه قال ابن المنير يؤخذ من هذا الحديث أنه إذا تعارضت فضيلة  
 الفاضل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة قوله ساقى القوم آخرهم شرباً فيه دليل  
 على أنه بشرع لمن تولى ستابة قوم أن يتأخر في الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم وفيه إشارة  
 إلى أن كل من ولي من أمور المسلمين شياً يجب عليه تقديم أصلاحهم على ما يخص نفسه  
 وأن يكون غرضه إصلاح حالهم وجر المنفعة إليهم ودفع المضار عنهم والنظر لهم في دق  
 أمورهم وجلها وتقديم مصلحتهم على مصلحته وكذلك من يفرق على القوم فأكهة فيبدأ

مثل حظ الاثنين لأن الرجال لثقتهم مؤن كثيرة بالقتال والقيام بالضيقات والعيال ونحو ذلك وللتبينة على نفي بؤهم اشتراك  
 الاتي ولا يخفى بعده وأنه خرج بخارج الغالب ولا يخفى فساد ذلك لأن الغالب فيه الذكورة وقال الخطابي المعنى  
 أقرب رجل من العصبة وقال ابن بطال المراد به أن الرجال من العصبة بعد أهل الفروض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت  
 إصطفى دون من هو أبعد فان استواءا اشتروا وقال ابن التين إنما المراد الم مع العمه وابن الأخ مع بنت الأخ وابن العم مع بنت  
 العم فان الذكور يفرقون دون الإناث وخرج من ذلك الأخ مع الأخ وابن الأخت لابن الأخت وابن الأخت لابن الأخت وابن الأخت لابن الأخت  
 وإن كانوا أخوة رجالاً ونساءً فلهذا كمثل حظ الاثنين وكذلك الأخوة لأم فانهم يشتركون هم والأخوات لأم لقوله تعالى فليعلم

عندهم اذ ذلك اه والمد كما مر رطل وثلاث البغدادي وهو مائة وثمانية وعشرون درهما واربعة اسباع درهم وحشيشة فيكون  
الصاع سقانة درهم وخمسة وثمانين وخمسة اسباع درهم كما صححه النووي وعند أبي حنيفة رحمه الله ان الصاع ثمانية ارجل  
قال القسطلاني لما نقل الخلاف عن السلف بالمدينة وهم اعرف بمثل ذلك كما قال مالك مستدلا به على أبي يوسف في مناظرته  
للمصنف الرشيد فرجع أبو يوسف في ذلك اليه والحديث أخرجه البزار في الاعتماد أيضا والنسائي في الزكاة وعند البزار  
عن نافع مولى ابن عمر ان ابن عمر كان ٤٢٨ يهبط زكاة رمضان وكفارة العين بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم المد الاول بالجر

كل حال فالمد ليس أخص من الدعوى فالاولى الجمع بين الاحاديث بحمل الكراهة على  
التنزيه ويكون شربه صلى الله عليه وآله وسلم ينافي الجواز (وعن ابن عباس ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم شرب لبنا ففضض وقال ان له سمارا واحدا - ودوا البزاري  
• وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بلبن قد شرب به جماعة وعن عبيدة عن ابن عمر  
يساره أبو بكر فشرب ثم أعطى الاعرابي وقال الايمن قال لا تأمن رواء الجماعة الا انك تأمن  
• وعن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتى بشراب فشرب منه وعن عبيدة  
غلام وعن ياراه الاشباح فقال للام اتا اذن لي ان اعطى هؤلاء فقال الغلام والله  
يا رسول الله لا آترب بصبي منك أحد فقل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يده متفق  
عليه • وعن أبي قتادة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ساق القوم آخرهم شربا  
رواه ابن ماجه والترمذي وصححه) حديث أبي قتادة أخرجه أيضا أبو داود قال المنذري  
ورجاله - ناداه ثقات وقد أخرج - لم في حديث أبي قتادة ان انصار الطويل قلت لا  
اشرب حتى يشرب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الساق آخرهم قوله فضض  
فيه مشروعية المضمضة بعد شرب اللبن وقد روى أبو جعفر الطبري من طريق عقيل  
عن ابن شهاب باللفظ نفسه من شرب اللبن والعلة الدسومة الكائنة في اللين والتعديل  
بذلك يشربان ما كان له دسومة من ما كول أو مشروب فأنشأه في المضمضة قوله قد  
شرب بهما أي مزج بالماء وانما كانوا يمزجون بالماء لان اللبن يكون عند حلبه حارا وثلاث  
البلاد في الغالب حارة فكانوا يمزجون بالماء لذلك قوله ثم أعطى الاعرابي وقال الايمن  
قال الايمن يجوز ان يكون قوله الايمن مبتدأ خبره محذوف أي الايمن مقدم أو لاحق ويجوز  
أن يكون منصوبا على تقدير قدموا الايمن أو أعطوا وفيه دليل على انه يقدم من علي بن  
الشارب في الشرب وهم يجرأ وهو مستحب عند الجمهور وقال ابن حزم يجب ولا فرق بين  
شراب اللبن وغيره كما في حديث سهل بن سعد وغيره ونقل عن مالك انه خصه بالماء قال ابن  
عبد البر لا يصح عن مالك وقال عياض يشبهه أن يكون مراده ان السنة ثبتت نصافي  
الماء خاصة وتقدير الايمن في غير شرب الماء يكون بالقياس قال ابن العربي كان  
اختصاص الماء بذلك لكونه قد قيل انه لا يعلل بخلاف سائر المشروبات ومن ثم اختلف

صحة لازمة ماد النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم اراد نافع بذلك  
انه كان لا يهبط بالماء الذي احذره  
هشام قال ابن بطال وهو أكبر  
من مد النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم بشي مد فالخاف وهو كما  
قال فان المد الهاشمي رطلان  
والصاع منه ثمانية ارجل قال  
قتيبة وقال مالك مدنا به في  
المد في أعظم من مدكم به في في  
البركة الحاصلة بدعاء النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم لها فهو أعظم  
من مد هشام ثم فسر مالك مراده  
بقوله ولا ترى الفضل الا في مد  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي  
وان كان مد هشام افضل بحسب  
الوزن (عن أنس بن مالك رضى  
الله عنه ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال اللهم بارك  
لهم أي اهل المدينة (في ميكا لهم  
وصاعهم ومدهم) البركة بمعنى  
النماء والزيادة قال النووي  
الظاهر ان المراد البركة في نفس  
الميكيل بالمدينة بحيث يكفي المد  
فيما من لا يكفيه في غيرها قال  
القسطلاني قلت وقد رأيت من

ذلك في سنة خمس وتسعين وثمانمائة الهجاء فانه تعالى بوجه الكريم يردى اليه ارجاءه لا ويجعل هل  
وفاق بها على الكتاب والسنة في عافية بلا مخنة ويعتق رقبتي من النار عنه وكرمه اه وانما دعوا ايضا في هذه الدعوة تقبلها الله  
تعالى متى قبول احسن قال ابن المنير يحفل ان تختص هذه الدعوة بالماء الذي كان حينئذ حتى لا يدخل المد الحادث بعده ويحتمل  
أن تم كل ميكا لاهل المدينة الى الابد قالوا والظاهر الثاني كذا قال وكلام مالك ينجح الى الاول قال في الفقه وهو المعقد وقد  
تفسيرت الميكال في المدينة بعد عصر الامام مالك والى هذا الزمان وقد وجدته صدق الدعوة بان يولي مدهم وصاعهم  
حيث اعني قدر هيا كثر فنهض الامصار وقد يهضم الي اليوم في غالب الكفارات والى ذلك اشار المصنف رحمه الله تعالى اعلم

ق (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفرائض) ١٠ اى مسائل فقه الموارث جمع فرائض بمعنى مقروضة اى مودعة  
 قه من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والفرض لغة التقدير قال الراغب الفرض قطع الشيء الصلب والتأثير فيه وخصت  
 الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيب ما قروضواى مقدرا ومعلوم او مقطوعا عن غيرهم وهو شرعا نصيب مقدرا للوارث  
 ثم قيل لعلم مسائل الميراث علم الفرائض وللعالم به فرضى وفي الحديث أفرضكم زيد أى اعلمكم بهذا النوع وعلم الفرائض كما  
 نقل من أصحاب الشافعى ينقسم الى ثلاثة علوم علم الفتوى وعلم النسب ٤٢٩ وعلم المساب والانصبااء المقدرة فى كتاب الله

تعالى ستة النصف ونصفه  
 ونصف نصفه والثلاثان ونصفه  
 ونصف نصفه (عن ابن عباس  
 رضى الله عنهما عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال ألحقوا  
 الفرائض بأهلها) المستحقين  
 اهائىص القرآن أى أوجبوا  
 الفرائض لأهلها واحكموا بها  
 لهم وجاءت العبارة فى أعلى درجات  
 الفصاحة واسقى غايات البلاغة  
 مع استعمال المجاز فم الان المعنى  
 يظواهرهم والصنوهاء تحقيقها  
 فاعطوا كل ذى فرض فرضه  
 المسمى له فى الكتاب والسنة (فما  
 بقى) بعد الفرائض وما ندرطية  
 فى موضع رفع على الابتداء والخبر  
 قوله بقى (فهو ولأولى) جواب  
 الشرط اى اقرب (رجل ذكر)  
 فى النسب الى المورث دون الابعد  
 والوصف بالذكورة مع ان الرجل  
 لا يكون الا ذكرا للتوكيد والتلخيص  
 على أن الرجولية ليست هى  
 المعبرة بل مطلق الذكورة حتى  
 يدخل الصغير والتنبية على سبب  
 الاستحقاق بالعضوية وسبب  
 الترجيح فى الارث لكون الذكر له

هل يجرى الرباقه وهل يقطع فى مرقته اه ولا يخفى ان حديث أنس نص فى ابن  
 وحديث سهل بن سعديم الماء وغيره فتأويل قول مالك بان السنة ثبتت فى الماء لا يصح  
 قوله أنا نأذرنى ان اعطى هو لا يظهر فى انه لو أذن له لا عطاها ويؤخذ منه جواز الاشارة  
 بمثل ذلك وهو مشكل على ما شتهر من انه لا يشار باقرب وعبارة امام الحرمين فى هذا  
 لا يجوز التبرع فى العبادات ويجوز فى غيرها وقد يقال ان اقرب أعم من العبادة وقد  
 أورد على هذه القاعدة تجوز جذب واحد من الصف الاول ليصلى معه فان خروج  
 المجدوب من الصف الاول اقصى تحصيل فضيلة للجاذب وهى الخروج من الخلاف فى  
 بطلان صلته ويمكن الجواب بانه لا يشار اذ حقيقة الاشارة عطاء ما استحقه غيره وهذا  
 لم يعط الجاذب شيئا وانما رجع مصلحته لان مساعدة الجاذب على تحصيل مقصوده ليس  
 فيه اعطائه ما كان يحصل للمجدوب لولم يوافقه قوله فله بقض المنة من فوق وتشديد  
 اللام أى رضعه وقال الخطاى وضعه بدنف وأصله من الرى على التل وهو المكان العالى  
 المرتفع ثم استعمل فى كل شئ رعى به وفى كل القاء وقيل هو من التل بلام سا كنه بين  
 المنة بين المفتوحين وآخره لام وهو العنق ومنه وتله للعبين أى صرعه فالى عنقه  
 وجهل جبينه الى الارض والتفسير الاول اليق بفتح فى حديث الباب وقد أنكر بعضهم  
 تقييد الخطاى بالوضع بالنصف وظاهر هذا ان تقديم الذى على العين ليس لمعنى فيه بل  
 لمعنى من جهة العين وهو فضله على جهة اليسار فيه يؤخذ منه ان ذلك ليس ترجيحاً لمن  
 هو على العين بل هو ترجيح لجهة العين وقد يعارض حديث أنس وسهل المذكورين  
 حديث سهل بن أبى حمزة الذى تقدم فى القسامة بلفظ كبير كبير وكذلك حديث ابن عباس  
 الذى أخرجه أبو يعلى بسند قوى قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سقى قال  
 ابدوا بالاكبر ويجمع بانه محمول على الحالة التى يجلسون فيها متساوين اما بين يدي الكبير  
 أو عن يساره كلهم أو خلفه قال ابن المنبر يؤخذ من هذا الحديث انه اذا تعارضت فضيلة  
 القاضل وفضيلة الوظيفة اعتبرت فضيلة الوظيفة قوله ساق القوم آخرهم شربا فيه دليل  
 على انه يشرع لمن تولى سقاية قوم ان يأخرفى الشرب حتى يفرغوا عن آخرهم وفيه اشارة  
 الى ان كل من ولى من أمور المسلمين شربا يجب عليه تقديم اصلاهم على ما يخص نفسه  
 وأن يكون غرضه اصلاح حالهم وجر المنفعة اليهم ودفع المضار عنهم والنظر لهم فى دق  
 امورهم وجلها وتقديم مصلحتهم على مصلحته وكذا من يفرق على القوم فأكبره فيبدأ

مثل حظ الاثنين لان الرجال ثلثتهم مؤن كثيرة باقتال والقيام بالضيقان والعمال ونحو ذلك والتنبية على نفي توهم اشتراك  
 الاثنى ولا يخفى بعده وانه خرج مخرج الغالب ولا يخفى فساد لان الرجل ذكر لان الغالب فيه الذكورة وقال الخطاى المعنى  
 أقرب رجل من العصبة وقال ابن بطل المراد به ان الرجال من العصبة بعد اهل الفروض اذا كان فيهم من هو أقرب الى الميت  
 استحق دون من هو أبعد فان استروا اشتركوا وقال ابن التين انما المراد العم مع العمه وابن الاخ مع بنت الاخ وابن العم مع بنت  
 العم فان الذكور يوفون دون الاناث وخرج من ذلك الاخ مع الاخت لا بين اولاد فانهم يشتركون بقص القرآن قوله تعالى  
 وان كانوا اخوة رجالا ونساء فلهذا كرميل حظ الاثنين وكذلك الاخوة لام فانهم يشتركون هم والاخوات لام لقوله تعالى فلهن

واحدة منهم ما السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث ويستثنى من ذلك من يجب كالاخ للاب مع البنت والاخت  
 الشقيقة وكذا يخرج الاخ والاخت من الام قال في نسل الاوطار للشوكاني ووصف الرجل بأنه ذكر زيادة في البان وقال ابن  
 التين أنه للتوكيد وثمة القربى بان العرب تعتبر - صول فائدة في التوكيد ولا فائدة هنا - يؤكد ذلك ما صرح به أئمة المعاني من  
 أن التأكيده لا يذهب من فائدة وهي امدفع توهم التجوز أو السهو وعدم الشمول وقيل ان الرجل قد يطلق على مجرد النجدة  
 والقوة في الامر فيحتاج الى ذكر ذكر ٤٣٠ وقيل قد يراد برجل معنى الشخص فيعم الذكر والانثى وقال ابن العربي فائدة

بشيء كبير القوم أو بمن عن عيونه الى آخرهم وما بقي شره ولا معارضة بين هذا الحديث  
 وحديث ابي بن قيس لان ذلك عام وهذا خاص فيبقى العام على الخاص

### • (أبواب الطب) •

### • (باب اباحة التداوي وتركه) •

(عن اسامة بن شريك قال جاء عرابي فقال يا رسول الله انت تداوي قال نعم فان اقمه لم ينزل  
 داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهه من وجهه له من جهله رواء أحمد وفي لفظ قالت الاعراب  
 يا رسول الله انت تداوي قال نعم عباد الله تداووا فان الله لم يضع داء الا وضع له شفاء أو  
 دواء الا داء واحد قالوا يا رسول الله وما هو قال الهرم وروا ابن ماجه وأبو داود  
 والترمذي وصححه وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لكل داء دواء فاذا  
 أصيب دواء الداء بري باذن الله تعالى رواء أحمد ومسلم • وعن ابن مسعود قال قال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله لم ينزل داء الا انزل له شفاء علمه من علمه وجهه من جهله  
 رواء أحمد • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أنزل الله من داء  
 الا أنزل له شفاء رواء أحمد والبخاري وابن ماجه • وعن أبي خزيمة قال قال رسول الله  
 أرايت رقي نسا ترقها ودواء تداوي به وتداوة تتقها هل ترد من قدر الله شيئا قال هي من  
 قدر الله رواء أحمد وابن ماجه والترمذي • وقال حديث حسن ولا يعرف لابي خزيمة غير  
 هذا الحديث • وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يدخل الجنة من  
 أمقي سبعةون ألفا غير حساب هم الذين لا يسترقون ولا يتطربون ولا يكتوون وعلى ربهم  
 يتوكلون • وعن ابن عباس ان امرأة سوداء أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت  
 اني اصارع واني اتركشف فادع الله لي قال ان شئت صبرت ولا الجنة وان شئت دعوت  
 الله ان يعافيك فقالت اصبر وقالت اني اتركشف فادع الله ان لا اتركشف فدعاها  
 متفق عليه • ما) حديث أسامة أخرجه أيضا النسائي والبخاري في الادب المفرد وصححه  
 أيضا ابن خزيمة والحاكم وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا النسائي وصححه ابن حبان  
 والحاكم وحديث أبي خزيمة وهو مكررة وزاى خزيمة أخرجه أيضا الترمذي

هي أن الاطاحة بالمعراث جميعه  
 اعتمادكون للذكر والانثى واما  
 البنت المقردة فاخذها للمال  
 جميعه بيبين الفرض والرد  
 وقيل احتزبه عن الخنثى وقيل  
 انه قد يطلق الرجل على الانثى  
 تغليبا كما في حديث من وجد  
 متاعا عند رجل وحديث ابي  
 رجل ترك ما لا وقال السهلي ان  
 ذكر اصفه اقوله أولى لاقوله رجل  
 واحمال الكلام في تقوية ذلك  
 وتضعيف ما عداه وتبعه الكرماني  
 وقيل غير ذلك والحديث يدل على  
 أن الباقي بعد استيفاء أهل  
 القروض المقدرة لقروضهم  
 تكون لا قرب العصبية من  
 الرجال (عن أبي موسى رضى  
 الله عنه انه سئل عن ابنة وابنة  
 ابن واخت فقال) مجيبا (للابنة  
 النصف وللأخت النصف وأت  
 ابن مسعود) عبد الله رضى الله  
 عنه فله وقال ذلك استقبانا  
 (فسيبنا بى) على ذلك فانه ظنا  
 منه لانه اجتهد في ذلك (فمسئل  
 ابن مسعود وأخير بقول أبي  
 موسى فقال) مجيبا (لقد ضلت

إذا) ان قالت بجرمان بنت الابن (وما تأمن المهتدين) أى ما تأمن الهدى في شئ (أنتضى فيها بما قضى النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم) الابنة النصف ولابنة الابن السدس (تكملة الثاني وما بقى) وهو الثالث (فلما اخت فاخير ابو موسى بقول  
 ابن مسعود فقال لتسا لوفى مادام هذا الخبر فيكم) الخبر يقع الحاء المهمة وهو يكون الموحدة ورجح الجوهرى كسر الطاء به جزم  
 القراء وقال انه يعنى باسم الخبر الذى يكتب به وقال أبو عبيد الهروى هو العالم بتفسير الكلام وتجيير متحسينه وهو بالفصحى  
 رواية جميع المحدثين وأنكر الكسب أبو الهيثم ولا خلاف بين الفقهاء فيما رواه ابن مسعود وفي جواب أبي موسى هذا الشعار  
 ما قاله الحديث أخرجه أبو داود في الفرائض وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه قال في الفقه وكانت هذه القضية

في زمن عثمان لانه هو الذي امر ابا موسى على الكوفة وكان ابن مسعود قبل ذلك أميرها ثم عزل قبل ولاية أبي موسى عليها قال ابن بطال فيسه ان العالم يجهل اذا ظن أن لانس في المسئلة ولا يتولى الجواب عن ذلك الى أن يبعث عنها وفيه ان الحجة عند التنازع سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيجب الرجوع اليها وفيه ما كانوا عليه من الانصاف والاعتراف بالحق والرجوع اليه وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة وتثبت أبي موسى في القضايا حين دل على من ظن انه اعلم منه قال ابن العربي يؤخذ من قصة أبي موسى وابن مسعود جواز ١٣١ العمل بالقيام قبل معرفة الخبر والرجوع الى الخبر بعد معرفته ونقض

الحكم اذا خالف النص قال الحافظ ابن حجر ويؤخذ من منيع أبي موسى انه كان يرى العمل بالاجتهاد قبل البحث عن النص وهو لا يثق به بعمل بالعام قبل البحث عن التخصيص وقد نقل ابن الحاجب الاجماع بمنع العمل بالعموم قبل البحث عن التخصيص وقد عقب بان أبو يوحى الاسفراييني والشيخ الرازي حكيا الخلاف وقال أبو بكر الميرفي وطائفة وهو المشهور عن الحنفية يجب الاتقياد للعموم في الحال وقال ابن سريج والفهال يجب البحث قال ابو حامد وكذا الخلاف في الامر والمضى المطلق اهـ (عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مولى القوم) أى عتيقهم (من انفسهم) في النسبة اليهم والميراث منه او كما قال (وعنه) أى عن أنس (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن أخت القوم منهم) لانه ينسب الى بعضهم

من طريقين احدهما عن ابن أبي عمير عن سفيان عن الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه والنسائية عن سعيد بن عبد الرحمن عن سفيان عن الزهري عن ابن أبي خزيمة عن أبيه قال وقد روى عن ابن عيينة كاتا الروايتين وقال بعضهم عن أبي خزيمة عن أبيه قال بعضهم عن ابن أبي خزيمة عن أبيه قال وقد روى هذا الحديث غير ابن عيينة عن الزهري عن أبي خزيمة عن أبيه وهذا أصح ولا يعرف لأبي خزيمة عن أبيه غير هذا الحديث اهـ كلامه وقد صرح بانه حديث حسن وهو كما قال قوله فان الله لم ينزل داء المراد بالانزال انزال العلم ذلك على لسان الملك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم مثلاً والمراد به التقدير قوله عبد الله تدوا والفظ الترمذي قال نعم يا عبد الله تدوا والداء الداء كلاهما يقع الدال المهملة بالمداوى حتى كسر الدال الدوا وقوله والهزم استغناء لكونه شبيها بالموت والجامع بينهما اتقضى الصحة وألقر به من الموت وأفضائه اليه ويحتمل ان يكون الاستغناء منقطعاً والتقدير لكن الهرم لا دوا له وفي انقطاع الاسماء مهملة متخفنا وهو الموت ولعل التقدير الاداء السام أى المرض الذى قد روى صاحبه الموت قوله عامه من عامه فيه إشارة الى ان بعض الادوية لا يعلم كل واحد في أحاديث الباب كلها اثبات الاسباب وان ذلك لا ينافى التوكل على الله لمن اعتقد ان الله باذن الله ويتقديره وانها لا تتجوز بذواتها بل بما قدره الله فهم او ان الدوا قد ينشأ داء اذا قدر الله ذلك واليه الإشارة في حديث جابر حيث قال باذن الله فقد رزقناه كاه على تقدير الله وارادته والتداوى لا ينافى التوكل كما لا ينافيه دفع الجوع والعطش بالاكل والشرب وكذلك تجب المهلكات والدعاء بالعافية ودفع المضار وغـير ذلك قوله وجهله من جهله فيه دليل على انه لا بأس بالتداوى لمن كان به داء قد اعترف الاطباء بانه لا دوا له وأقره بالهجرة عنه قوله رقى نسترقى الخ سبأ فى الكلام على الرقية قوله وقناة فتقيها أى ما نتقى به ما يراد علينا من الامور التى لا نريد وقوعها بنا قوله قال هى من قدر الله أى لمخالفة بينهم لان الله هو الذى خلق تلك الاسباب وجعل لها خاصية في الشفاء قوله لا يسترقون الخ سبأ فى الكلام على الرقية والسكى وأما التطبير فهو من الطيرة بكسر الطاء المهملة وفتح المثناة التحتية وقد تسكن وهى التشاؤم بالشرى وكان ذلك يصددهم عن معاصدهم فتقاء الشرع وأبطاله ونهى عنه والاحاديث فى الطيرة متعارضة وقد وضعت فيها رسالة مستقلة وقد استدل بهذا الحديث والذى بعده على انه يكره التداوى

وهى أمه فيهم نوزيت ذوى الارحام على القول به (او) قال (من انفسهم) فى المعاونة والا تساروا البروا الشفقة ونحو ذلك لافى الميراث وعسك به من قال بان ذوى الارحام يرون كثرت العصابات وهو قول الحنفية وغيرهم والشك من الرازي واورد الحديث هنا مختصراً وتعلمنا مناقب قرىش في باب ابن أخت القوم منهم قال فى الفتح وكان البخاري رمز الى الجواب بباراد هذا الحديث لانه لو صح الاستدلال بقوله ابن أخت القوم منهم على ارادة الميراث لصح الاستدلال به على أن العتيق يرث من أعتقه لو روى مثله فى حقه فدل على أن المراد بقوله من انفسهم وكذا منهم فى المعاونة ونحو ذلك كما تقدم لافى الميراث وقال ابن أبي جرة الحكمة فى ذلك ابطال ما سكتوا عليه فى الجاهلية من عديم الالتفات الى اولاد البنات فبطلان اولاد الاخوات حتى قال قائلهم

بنونا بنونا بنونا بنونا \* بنوهن ابنا الرجال الابعاد فارادهم هذا الكلام التصريض على الالفه بين الاقارب قلت واما القول في الموالي فالحكمة فيه جواز نسبة العبد الى مولاه بلا يلفظ البنوة لما ورد من الوعيد الثابت لمن انتسب الى غير ابيه وجواز نسبته الى نسب مولاه بلفظ النسبة وفي ذلك جمع بين الادلة وبالله تعالى التوفيق (عن سعد بن ابى وقاص رضي الله عنهم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ادعى الى غير ابيه وهو يعلم انه غير ابيه فالجنة عليه حرام) ان استعمل ذلك وهو محمول على الزجر والتغليظ ٤٣٢ للتفسير عنه واستشكل بان جماعة من خيار الامة انتسبوا الى غير آبائهم كالمقداد بن

الاسود اذ هو ابن عمرو واجيب بان الجاهلية كانوا لا يستنكرون أن يتنفي الرجل عن ابيه الذي يخرج من صلبه فينسب اليه ولم يزل ذلك في أول الاسلام حتى نزل وما جاءه من ادعاءكم ابناكم ونزل ادعواهم لا آبائهم ثم فغلب على بعضهم النسب الذي كان يدعى به قبل الاسلام فصار انما يذكرونه بالاشهر من غير أن يكون من المدعى وقول عن نسبته الحديثي فلا يقتضيه الوعيد اذ الوعيد المذكور انما يتعلق بانتساب الى غير ابيه على علم منه بأنه ليس بأباه (فذكر) أي أبو عثمان النهدي (ذلك) الحديث (لا بى بكرة) تنبىح (فقال وأنا سمعته اذ نأى ووعاه قاضي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) والحديث أخرجه البخاري أيضا في غزوة خيبر أيضا (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ترغبوا عن آبائكم فمن يرغب عن أبيه وانتسب لغيره فهو كافر) وفي

واجيب عن ذلك باجوبة قال الثوري لا مخالفة بل المدح في ترك الرقي المراد به الرقي التي هي من كلام الكفار والرقي المجهولة والتي بغير العربية وما لا يعرف معناه فهذه مذمومة لاحتمال ان معناه كسر أو قرب منه أو مكرره وأما الرقي بآيات القرآن وبالأدكار المعروفة فلا تنسب فيه بل هو سنة ومنهم من قال في الجمع بين الحديثين ان الواردة في ترك الرقي للافضلية وبيان التوكل وفي فعل الرقي لبسان الجواز مع ان تركها أفضل وبهذا قال ابن عبد البر وحكاها عن حكاها والتمتدأ الاول وقد نقلوا الاجماع على جواز الرقي بالآيات واذكار الله تبارك وتعالى قال المازري جميع الرقي جائزة اذا كانت بكتاب الله أو بذكره ومنه من عمن اذا كانت بالجمعة أو بما لا يدري معناه لجواز أن يكون فيه كذرو وقال الطبري والمازري وطائفة انه محمول على من يعتقد ان الادوية تنفع بطبعها كما كان أهل الجاهلية يعتقدون قال عياض الحديث يدل على ان للسبعين ألفا ضربة على غيرهم وفضله انفرادهم بها ممن يشاركهم في أصل الفضل والديانة ومن كان يعتقد ان الادوية تؤثر بطبعها أو يستعمل رقي أهل الجاهلية ونحوها فليس مسلمانا لم يسم هذا الجواب وأجاب المداودي وطائفة ان المراد بالحديث الذين يحتنبون فعل ذلك في الصحة خشية وقوع الداء وأما من يستعمل الدواء بعد وقوع الداء فلا واجب الجلبى بأنه يحتمل أن يكون المراد به مولاه المذكورين في الحديث من غفل عن أحوال الدنيا وما فيها من الاسباب المعدلة لدفع العوارض فهم لا يعرفون الاكتواء ولا الاستمرار وليس لهم ملها فيما يعتريهم الادعاء والاعتصام بالله والرضا بقضائه فهم غافلون عن طب الاطباء ورقي الرقاة ولا يحتشون من ذلك شيئا وأجاب الخطابي ومن تبعه بان المراد بترك الرقي والكي الاعتقاد على الله في دفع الداء والرضا بقدره لا القدح في جواز ذلك وثبوت وقوعه في الاحاديث الصحيحة وعن السلف الصالح لكن مقام الرضا والتعليم اعلى من تعاطي الاسباب قال ابن الاثير هذا من صفة الاولياء المعروضين عن الدنيا واسبابها وعلاقتها وهو لا يهم خواص الاولياء ولا يرده عليه وقوع مثل ذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلا وأمر الانه كان في أعلى مقامات العرفان ودراجات التوكل فكان ذلك منه للتشريع وبيان الجواز ومع ذلك فلا ينقص من توكله لانه كان كامل التوكل يقينا فلا يؤثر فيه تعاطي الاسباب شيئا بخلاف غيره ولو كان كثير التوكل فكان من ترك الاسباب

رواية فقد كثر رأى كثر النعمة فليس المراد الكفر الذي يستحق عليه الخلود في النار بل كفر حق ابيه أي ستر وفوض حقه أو المراد التغليظ والتشنيع عليه اعظما ما لذلك والافضل حتى شرى اذا ستر ستره كثر ولم يعبر في كل ستر على حق بهذا اللفظ وانما عبر به في المواضع التي يقتضيها الذم البالغ ونقطة الحق المستور والحديث أخرجه البخاري في مناقب قريش قوله بعض النحرا سبب اطلاق الكفر هنا انه كذب على الله تعالى كانه يقول خلقني الله من ماء فلان وليس كذلك لانه انما خلقه من ماء غيره واستدل به على ان قوله في الحديث الماضي قريشا بن أخت القوم منهم ومولى القوم من أنفسهم ليس على عومه اذ لو كان على عومه لما كان في نسب الى خاله من لا وكان مخالفا للحديث الباب المبرح بالوعيد الشديد ففعل

ذلك فعرف انه خاص والمراد انه منهم في الشفة والبر والمعافاة ونحو ذلك كذا في الفتح

\*(بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الحدود) جمع - وهو الحاجز بين الشبثين يمنع اختلاط أحدهما بالآخر والمذكور فيه هنا الزنا والسرقة وحده الزنا والخمر سمي به لكونه مانعا لما عليه عن معاودة مثله ما نفع غيره ان بذلك مساهمة وقد حصر بعض العلماء ما قيل بوجوب الحد فيه في سبعة عشر شيئا فن المتفق عليه الردة والحاربة قبل التوبة والزنا والقذف وشرب الخمر سواء أسكر أم لا والسرقة ومن اختلف فيه ٤٣٣ العارية وشرب ما يسكر كثير من غير الخمر

وفوض وأخلص ارفع مقاما قال الطبري قبل لا يستحق اسم التوكل الا من لم يخاطب قلبه خوف من شيء البتة حتى السبع الضاري والعدو العادي ولا يسي في طلب رزقه ولا في مداواة أو والحق ان من وثق بالله واثق ان قضاءه عليه ماض لم يقدر في توكله تعاطيه الاسباب اتباعا لسنة وسنة رسوله فقد ظاهر صلى الله عليه وآله وسلم لم يبن درعين وليس على رأسه المغفر واقعد الرماة على فم الشعب وخندق حول المدينة وأذن في الهجرة الى الحبشة والى المدينة وهاجر هو وتعاطى أسباب الاكل والشرب وادخر لاهله قوتهم ولم ينظر ان ينزل عليه من السماء وهو كان أحق الخلق أن يحصل له ذلك وقال للذي سأله ابعل ناقة - أوتوكل اعقلها وتوكل فأشار الى أن الاحد ترا لا يدفع التوكل قوله فقالت اني أصرع الصرع نعوذ بالله منه علم تمنع الاعضاء الرئيسة عن استعمالها منعاً غير تام وسببه ريح غليظة تنجس في منافذ الاماغ وبخار ردي يرتفع اليه من بعض الاعضاء وقد يتبعه تسنج في الاعضاء ويقذف المصروع بالزبد الغليظ الرطوبة وقد يكون الصرع من الجن ويقع من النفوس الخبيثة منهم امالا - قصصان بعض الصور الانسية والايقاع الاذية به والاول هو الذي يشبهه جميع الاطباء ويذكرون علاجه والثاني يجده كثير منهم وبعضهم يفتيه ولا يعرف له علاج الا يجذب الارواح الخسيرة اللووية لدفع آثار الارواح الشريرة السنبلية وتبطل أفعالها وعن نص على ذلك بقراط فقال بعد ذكر علاج المصروع انما ينفع في الذي سببه اختلاط وأما الذي يكون من الارواح فلا قوله وانما تكشف بثلاثة من فوق وتشديد الشبث المجبهة من التكشف وبالنون الساكنة المخففة من الانكشاف والمراد انها خشيت أن تظهر عورتها وهي لا تشعر وفيه ان الصبر على بلايا الدنيا يورث الجنة وان الاخذ بالشدّة أفضل من الاخذ بالرخسة لمن علم من نفسه الطاقة ولم يضعف عن التزام الشدة وفيه دليل على جواز ترك التداوى وان التداوى بالدعامع الاتصاء الى الله انجح وأنفع من العلاج بالقاهرة ولكن انما ينفع بأمرين أحدهما من جهة العليل وهو صدق القصد والاخر من جهة المداوى وهو توقيه قلبه الى الله وتوقيه بالتقوى والتوكل على الله تعالى

\*(باب ما جاء في التداوى بالهرمات) \*

٥٥ نيل سا قد شرب) خرا يحفل ان يكون هو النعمان أو عبد الله الذي كان يلقب جارا والثاني أقرب (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لم يذ كر عددا فليل لانه لم يكن محدودا بعدد مخصوص حينئذ (قال أبو هريرة) رضى الله عنه (فما الضارب يده والضارب بطنه والضارب بنبوه) أي بعد قتله للابلام (فما انصرف) من الضرب (قال بعض القوم) قبل ان يهرضى الله عنه (أخر الله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقولوا هكذا) أي لا تدعوا عليه بالخزي وهو الذل والابوان (لا تعينوا عليه الشيطان) لان الشيطان يريد تزيينه له المعصية أن يحصل له الخزي فاذا دعوا عليه بالخزي فكأنهم قد حصلوا مقصود الشيطان وقال البيضاوي لا تدعوا عليه بهذا الدعاء فان الله اذا انجزه استحوذ عليه

الشیطان أولاته اذا جمع منكم انهم في المعاصي وحمل البجاجة والغضب على الاصرار فيه صبر الدعاء واصله ومعوته في اغوائه وتسويله والحديث أخرجه أبو داود في الحدود قال في الفتح وقد أشار بذلك الى أنه لا يشترط الجلد وقد اختلف في ذلك على ثلاثة أقوال وهي أوجه عند الشافعية أحدها يجوز الجلد بالسوط ويجوز الاقتصار على الضرب بالأيدي والنعال والسياب ثلثها يتعين الجلد ثلثها يتعين الضرب ووجه الرابع انه فعل في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يثبت نسخه والجلد في عهد الصحابة قد دل على جواز وجه ٤٣٤ الاخران الامام الشافعي قال في الاموال قام عليه الجدل بالسوط فثبت

وجبت الدية فتدوى بينه وبين ما اذا زاد قد دل على ان الاصل الضرب بغير السوط وبه صرح أبو الطيب ومن تبعه بأنه لا يجوز بالسوط وصرح القاضي حسين بتعيين السوط واحتج بأنه اجاع العصاة ونقل عن النص في القضاء ما وافقه ولكن في الاستدلال باجاع العصاة نظر فقد قال النووي في شرح مسلم اجعوا على الاكتفاء بالمسريد والنعال والسياب ثم قال والاصح جوازه بالسوط وشذ من قال هو شرط وهو غلط من ابدل الاحاديث الصحيحة قلت وتوسط بعض المتأخرين فعين السوط للمقردين واطراف الشياطين والنعال للضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم وهو متبعه ونقل ابن دقيق العيد عن بعضهم انه معنى قوله نحو ما من أربعين مرة تقدير أربعين ضربة بجماع مثلا لان المراد عدد معين ولذلك وقع في بعض طرق عبد الرحمن بن أزهر ان أبي بكر سأل

(عن وائل بن حجر ان طارق بن سويد الجعفي سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الخمر انتهاء عنها فقال انما أصنعها للدواء قال انه ليس بدواء ولكنه داء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والترمذي وصححه وعن أبي الدرداء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله أنزل الدماء والدواء وجعل لكل داء دواء فتداوا ولا تتداوا بالجرام رواه أبو داود وقال ابن مسعود في المسكر ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ذكره البخاري وعن أبي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الدواء الخبيث يعني السم رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وقال الزهري في أبواب الابل قد كان المسلمون يتداون بها فلا يرون بها بأسا رواه البخاري) حديث أبي الدرداء في استناده اسمعيل بن عياش قال المنذرى وفيه مقال انتهى وقد عرفت غير مرة انه اذا حدث عن أهل الشام فهو ثقة وانما يضاف في الطائفتين وهو هنا حدث عن ثقه بن مسلم الخثعمي وهو شامي ذكره ابن حبان في الثقات عن أبي عمران الانصاري مولى أم الدرداء وقائدها وهو أيضا شامي قوله ليس بدواء ولكنه داء فيه التصريح بأن الخمر ليست بدواء فيحرم التداءى بها كما يحرم شربها وكذلك سائر الامور نجسة أو الهرمة واليه ذهب الجمهور قوله ولا تتداوا والجرام أى لا يجوز التداءى بما حرم الله من النجاسات وغيرها مما حرمه الله ولو لم يكن نجسا قال ابن رسلان في شرح السنن والصحيح من مذهبننا يعني الشافعية جواز التداءى بجميع النجاسات سوى المسكر لحديث العرينيين في الصحيحين حيث أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بالشراب من ابوال ابل للتداوى قال وحديث الباب محمول على عدم الحاجة بان يكون هناك دواء غيره يغني عنه ويقوم مقامه من الطاهرات قال البيهقي هذا الحديثان انهما محمولان على النهي عن التداءى بالمسكر والتداوى بالحرام من غير ضرورة لجمع بينهما وبين حديث العرينيين انتهى ولا يخفى ما في هذا الجمع من التعسف فان ابوال ابل انما يمنع انصافها بكونها حراما ونجسا وعلى فرض التسامح فالواجب الجمع بين العام وهو تحريم التداءى بالحرام وبين الخاص وهو الاذن بالتداوى بأبوال ابل بان يقال يحرم التداءى بكل حرام الا ابوال ابل هذا هو القانون الاصولي قوله عن الدواء الخبيث ظاهره تحريم التداءى

من حضر ذلك الضرب فتدوى أربعين ضربا أبو بكر أربعين قال وهذا عندى خلاف الظاهر ويعد به بكل قوله في الرواية الاخرى جلد في الخمر أربعين قلت ويعد التأويل المذكور ما في حديث أنس فامر عشرين رجلا فجلد كل واحد جلدتين بالجريد والنعال انتهى وقال الامام الشوكاني في السيل الجرد انما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بثبوتها متواتر الاشك فيه ولا شبهة حد شارب الخمر لكن لم يقع الاتفاق على مقدار معين بل حاصل ما روى انه صلى الله عليه وآله وسلم جلد في الخمر بالجريد والنعال كافي الصبيح وغيرهما من حديث أنس وفي رواية لمسلم وغيره من حديثه انه جلد بجر يدتين نحو أربعين وفي البخاري وغيره من حديث حنيفة بن الحرث انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر من كان في البيت ان يضربوه

فضر به بالجر يدو النعال وفي البخاري أيضا وغيره من حديث السائب بن يزيد قال كانوا في الشارب في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي امرأة أبي بكر ومدر من امرأة عمر فتقوم اليه فضر به بايديها ونعالا واردا فبنا حتى كان مدر من امرأة عمر فخلد فيه أربعين حتى اذا اعتوا فيه اوفستوا جلده ثمانين وفي البخاري أيضا وغيره من حديث أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فيمن أتى به وقد شرب الخمر اضر به قال أبو هريرة في الضارب يسهو والضارب يتعلم والضارب يشوبه وفي الباب أحاديث وليس فيها أنه ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حد ٤٣٥ الشرب مقدار معين واختلاف اجتihad

الصحابه في التقدير فكان  
الواجب مجرد الضرب بالجر يد  
والنعال والسياب والايدي  
والمرجع في ذلك الى نظر الامام  
فان رأى أن يجلده عددا معينا  
الى حد الثمانين الجلدة له بما  
وقع من الصباية أسوة وان رأى  
ان يامر بطلق الضرب له من  
غير تعيين فله برسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أسوة وان  
رأى زيادة الضرب الى حد  
الثمانين على من أسد ترسل في  
شربه وتخفيف الضرب الى حد  
الاربعين أو دونها على من لم  
يستترسل في شربه اكان لذلك  
افتداه بما وقع من عرفي محضر  
الصباية فعرفت بجهده وع  
هذا أن حد الشرب ثابت  
مع تفويض مقداره الى الامام  
والحاكم وقد قيل انه لم يقع  
الاجماع على وجوب هذا الحد  
كما وقع الاجماع على وجوب سائر  
الحدود كما حكى ابن جرير  
وابن المنذر عن بعض أهل  
العلم انه لا حد على شارب المسكر

بكل خبيث والتفسير بالسهم مدرج لاجتماعه ولا ريب ان الحرام والنجس خبيثان قال  
المأوردى وغيره السعوم على أربعة اضر من مائة يقتل كثيره وقليله فأكاه حرام  
للتداوى وغيره لقوله تعالى ولا تملقوا ايديكم الى التهلكة ومنها ما يقتل كثيره ودون  
قليله فكل كثيره الذي يقتل حرام للتداوى وغيره والقليل منه ان كان مما ينفع في  
التداوى جازا كانه تداوى ومنها ما يقتل في الاغلب وقد يجوز أن لا يقتل لحكمه كما قبله  
ومنها ما لا يقتل في الاغلب وقد يجوز أن يقتل فذكر الشافعي في موضع اباحة كاهه وفي  
موضع تحريم كاهه فجعل له بعض اصحابه على حالين خفيت اباح كاهه فهو اذا كان  
للتداوى وحديث حرم كاهه فهو اذا كان غير منفع به في التداوى

• (باب ما جاء في الكي) •

(عن جابر قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى أبي بن كعب طبيباً فاقطع منه  
عرقاً ثم كواه رواه أحمد ومسلم • وعن جابر أيضاً ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كوى  
سعد بن معاذ في كحل مري رواه ابن ماجه • ومسلم • • • وعن أنس ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم كوى أسعد بن زرارقة من الشوكه رواه الترمذي وقال حديث حسن  
غريب • وعن المغيرة بن شعبه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال من اكنوى أو  
أسد ترقي فقد بري من التوكل رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه • وعن ابن عباس  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الشفا في ثلاثة في شرطة محجم أو شربة عسل  
أو كية بنار وأنهى أمتي عن الكي رواه أحمد والبخاري وابن ماجه • وعن عمران  
ابن حصين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ينس عن الكي فاكثروا فأنافا فلحن  
ولا يجعن رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي وقال قاتلنا ولا نجعتنا • حديث  
أنس أخرجه الترمذي من طريق حميد بن مسعدة حدثنا بردة بن زريع أخبرنا • • •  
عن الزهري عن أنس واسدناه حسن كما قال • • • حديث المغيرة • • • أيضاً ابن حبان  
والحاكم قوله فقطع منه عرقاً فاستدل بذلك على ان الطبيب يداوى بما ترجح عنده قال  
ابن رسلان وقد اتفق الاطباء على انه متى أمكن التداوى بالأخف لا ينتقل الى ما فوقه  
فمتى أمكن التداوى بالغذاء لا ينتقل الى الدواء متى أمكن البسيط لا يعدل الى

واكن هذا مدفوع بموافاة السنة وباجماع الصحابة ومن بعدهم فلا تغات اليه ولا تعويل عليه والاجماع ثابت قبل وجود  
قائله وبعبده انتهى • (عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال ما كنت لاقم حداً على أحد فيوت فاجد في نفسي) أي  
فاخرن عليه (الاصحاب الخمر) أي شاربوه وهو بالنصب ويجوز الرفع والاستثناء منقطع أي لكن أحد من شارب الخمر  
اذا مات ويحتمل ان يكون التقدير ما أجند من موت أحد بقيام عليه الحد شيئاً الا من موت شارب الخمر فيكون الاستثناء  
متصلاً قاله الطيبي كذا في الفتح (فانه لو مات ودتيه) تخفيف الدال أي اعطيت ديتيه لمن يستحقه او هذا للنسائي وابن ماجه  
من رواية الشعبي عن عمار بن سفيان قال سمعت علياً يقول من أقتاع عليه حداً فمات فلا دية له الا من ضر به في الخمر (وقال

ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يسنه) أى لم يقدر فيه حدا مضبوطا وقد اتفقوا على ان من وجب عليه حد فجاءه الامام أو جلاده الحد الشرعى فقات فلا دية فيه ولا كفارة على الامام ولا على جلاده ولا في بيت المال الا في حد النحر فمن على ما تقدم وقال الشافعى ان ضرب بغير السوط فلا ضمان وان ضرب بالسوط ضمن قيل الدية وقيل قدر تفاوت ما بين الجلد بالسوط وبغيره والدية في ذلك على عاقلة الامام وكذلك لو مات فيأزاد على الاربعين وقال الطيبى بحقل ان يراد بقوله لم يسنه الحد الذى يؤدى الى التعزير كما في حديث ٤٣٦ أنس ومشاررة عمر عمارضى الله عنهم قال وتخصص المعنى انه انما يخاف

من سنة منها امر وقواها برأى  
هل لا ما سنه رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم والحديث  
أخرجه مسلم في الحدود وكذا  
أبو داود وابن ماجه (عن  
عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
ان رجلا كان على عهد النبي  
صلى الله عليه وآله (وسلم)  
أى زمنه (كان اسمه عبد الله  
وكان يقب حمارا) باسم  
الحبوان المعروف (وكان  
يفضلك رسول الله صلى الله عليه  
وآله (وسلم) بأن يفعل أويقول  
في حضرته المقدسة ما يفضلك  
منه وعند أى يعلى من طريق  
هشام بن سـ هـ عن زيد بن أسلم  
بسنه الباب ان رجلا كان  
يلتج حمارا وكان يهدى لرسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
الحكمة من العسل والعسل فاذا  
جاء صاحبه يتقاضاه جاعبه الى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فقال اعطه هـ ذا مناعه فليزيد  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
على ان يتبسم ويامر به فيعطى

المركب ومتى أمكن بالدوا لا يبعـ دل الى الحجابة ومتى أمكن بالحجارة لا يبعـ دل الى قطع  
الدرق وقد روى ابن عدى في الكامل من حديث عبد الله بن جواد قطع العروق مسقمة  
كما في الترمذى وابن ماجه ترك الشاء مهزمة وانما كواه بعد القطع لينقطع الدم  
الخارج من العرق المقطوع قوله كوى سعد بن معاذ الكى هو أن يحصى حد ويوضع  
على عضو مملول يحرق ويحبس دمه ولا يخرج أوله ينقطع العرق الذى خرج منه الدم  
وقد جاء النهى عن الكى وجاءت الرخصة فيه والرخصة له هـ ايمان جوازه حيث  
لا يقدر الرجل أن يداوى العلة بدواء آخر وانما ورد النهى حيث يقدر الرجل على أن  
يداوى العلة بدواء آخر لان الكى فيه نهـ ذب بالنار ولا يجوز أن يذهب بالنار الاربع  
النار وهو الله تعالى ولان الكى يبق منه أثر فاحش وهذان نوعان من أنواع الكى  
الاربعة وهما النهى عن الفعل وجوازه والثالث الشاء على من تركه كحديث السبعين  
الثاني الذين يدخلون الجنة وقد تقدم والرابع عدم محبته كحديث العيصين وما أحب أن  
اكتوى فعدم محبته يدل على ان الاولى عدم فعله والثناء على تركه يدل على ان تركه أولى  
فتمين انه لا تعارض بين الاربعة قال الشيخ أبو محمد بن حزمه علم من مجموع كلامه في الكى  
ان فيه نقعا وان فيه مضرة فلما نهى عنه علم ان جانب المضرة فيه أغلب وقرب منه  
اخبار الله تعالى ان في النحر منافع ثم حرمها لان المضار التي فيها اعظم من المنافع انتهى  
ملخصا قوله من اشوكة هي دامة معروف كما في القاموس قال في النهاية هي حزمة تملأ  
الوجه والجسد يقال منه شـ بك فهو مشوك وكذا اذا دخل في جسمه شوكة ومنه  
الحديث واذا شـك فلا تنقش أى اذا شاكته شوكة فلا تدرك على اتقانها او هو اخر اجها  
بالنقش قوله فقـ درى من النوك قال في الهدى أحاديث الكى التي في هذا الباب قد  
أضمت أربعة أشياء أحدها فعله ثانيها عدم محبته ثالثها الشاء على من تركه رابعها  
النهى عنه ولا تعارض فيه اجمعه د الله فان فعله يدل على جوازه وعدم محبته لا يدل على  
المنع منه والثناء على تاركه يدل على ان تركه أفضل وانتهى عنه اما على سبيل الاختيار  
من دون علة أو عن النوع الذى يحتاج منه الى كى انتهى وقيل الجمع بين هذه الاحاديث  
ان المنهى عنه هو الاكراه ابا سـ د قبل حدوت العلة كما يفعله الاعاجم والمباح هو  
الاكراه بعد حدوث العلة قوله في شرطة محجم بكسر الميم وسكون المهملة ورفع الجيم

وقى حديث عبد الله بن عمرو بن حزم وكان لا يدخل المدينة طرفة الا اشترى منها ثم جاء فقال يا رسول  
الله هذا أهديته لك فاذا جاء صاحبه بطلب عنه فقال اعطه هذا الثمن فيقول ليس عندى فيضرك ويامر  
لصاحبه بقتله قال وقد وقع نحوه ذل النعمان فيما ذكره الزبير بن بكارى كتاب الفـ كاهة والمزاح (وكان النبي صلى الله عليه  
وآله (وسلم) قد جلد في الشراب) أى بسبب نهره الشراب المسكر (فاقى به يوما) وقد شرب المسكر وكان في غزوة خيبر كما قاله  
الواقدي (فأمر) صلى الله عليه وآله (وسلم) به بخاد) وللاوقدي فامر به بنحوق بالنعال وحينئذ فيكون معنى الجلد أى ضرب  
ضربا يصاب به الجلد (فقال رجل من القوم) وعنه الواقدي فقال عمر رضى الله عنه (اللهم العنه يا أكرمنا يؤق به) أى ما أكرم

اثباته وللو اقدى ما كرم بضرب وفي رواية معمر ما كرم ما يشرب وما كرم ما يجلد فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)  
لا تلعنوه فوالله ما علمت) أى الذى علمت (أنه يحب الله ورسوله) وفي رواية الوافدى فإنه يحب الله ورسوله ولا اشكال فيها  
لانتم اجابتم تعليلا لقوله لا تفعل وفي الحديث الرد على من زعم ان مرتكب الكبيرة كافر لثبوت النهى عن لعنه والامر  
بالدعاء له وفيه انه لا تنافي بين ارتكاب النهى وثبوت محبة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم في قلب المرتكب لانه صلى الله  
عليه وآله وسلم اخبر بان المذكور يحب الله ورسوله مع ما صدر عنه وكراة لعن ٤٢٧ شارب الخمر وقبل المنع في حق من

أقيم عليه الحد لان الحد كفر عنه  
الذنب وقيل المنع مطلقا في حق  
ذو الزلة والجواز مطلقا في حق  
المجاهرين وصوب ابن المنير  
ان المنع مطلقا في حق المعينين  
والجواز في حق غير المعين لانه في  
حق غير المعين زجر عن تعاطي  
ذلك الفعل واحتج بالماضي على  
جواز لعن المعين بالحديث  
الوارد في المرأة اذا دعا عن زوجها  
الى فراشه فابت لعنتها الملائكة  
حتى تصبح وتعقبه بعضهم بان  
اللاعن لها الملائكة فيتعقب  
الاستدلال به على جواز التامى  
بهم ولأن سلمان في الحديث

تسميتها وأجيب بان الملك معصوم  
والتامى بالمعصوم مشروع  
والحديث من افراد البخارى  
قال في الفتح ويؤخذ عنه ان نفي  
الايان عن شارب الخمر لا يراد به  
زيد بالكلية بل نفي كماله ويحتمل  
أن يكون استقرار ثبوت محبة  
الله تعالى في قلب العاصي عقيدا  
بما اذا ندم على وقوع المعصية  
أو أقيم عليه الحد كفر عنه

قوله أو شربة عسل قال في الفتح العسل يذكر ويؤنث واسماؤه تزيد على المائة وفيه من  
المنافع ما لمعه الموفق البغدادي وغيره فقالوا يجلي الاوساخ التي في العروق والامعاء  
ويدفع الفضلات ويقبل المعدة ويسخنها من غير اعتدلا و يفتح افواه العروق ويشد  
المعدة والكبد والكلى والمثانة وفيه تحليل للرطوبات الكلا وطلاوة وتغذية وفيه حفظ  
للمجموعات وازهاب لكيفية الادوية المستكرهة وتنقية للكبد والصدر وادوار البول  
والطمث وينفع لعمال الكائن من الباطن والامر بجملة الباردة واذا اخضع اليه الخل  
تنفع أصحاب الصفراء ثم هو غذاء من الاغذية وادوية من الادوية وشراب من الاشربة  
ولوا من الخلاوات وطلاوة من الاطعمة ومفرح من المفرحات ومن منافعها انه اذا شرب  
حاراً بدهن الورد نفع من غش الحيوان واذا شرب وحده بدهن نفع من عضه الكلب  
الكلب واذا جعل فيه اللحم الطري حفظ طراوته ثلاثة اشهر وكذا الخمار والقرع  
والباذنجان واللبون ونحو ذلك واذا طبخ به البدن للقتل قتل القمل والصفبان وطول  
الشعر وحسنه ونعمه وانما كحل به جلاظمة البصر وان استن به صقل الاسنان وحفظ  
صحتها وهو عجيب في حفظ جملة الموفى فلا يسرع اليها البلاء وهو مع ذلك مأمون الغائلة  
قليل المضرة ولم يكن يعول قدما الاطباء في الادوية المركبة الاعليه ولا ذكر للسكر  
في أكثر كتبهم أصلا وقد أخرج أبو نعيم في الطب النبوي بسند ضعيف من حديث أبي  
هريرة رفعه وابن ماجه بسند ضعيف من حديث جابر رفعه من لعق العسل ثلاث غدوات  
من كل شهر لم يصبه عظيم من البلاء قوله وانسى أمتي عن البكى قال النووي هذا الحديث  
من يدعي الطب عند أهله لان الامراض الامتلائية دموية أو صفراوية أو سوداوية أو  
بلغمية فان كانت دموية فشاؤها اخراج الدم وان كانت من الثلاثة الباقية فشاؤها  
بالامهال بالامهال الا انى بكل خلط منها فكم كان به صلى الله عليه وآله وسلم بالعسل  
على المسهلات وبالطبخ على اخراج الدم بهار بالنصد ووضع العلق وما في معناها وذكر  
البكى لانه يستعمل عند عدم نفع الادوية المشروبة ونحوها فآخر الطب البكى والنهى  
عنه اشارة الى تاخير العلاج بالبكى حتى يضطر اليه ما فيه من استعجال الالم الشديد  
في دفع ألم قد يكون أضعف من ألم البكى قوله نسي عن البكى فاكثروا قال ابن رسلان  
هذه الرواية فيها اشارة الى انه يباح البكى عند الضرورة بالابتلاء بالامراض المزمنة التي

الذنب المذكور بخلاف من لم يقع منه ذلك فإنه يحسب بترك الذنب ان يطعم عن قلبه حتى يسلب منه ذلك نسأل الله العفو  
وفيه ما يدل على نسخ الامر الواردي بقتل شارب الخمر اذا تكرر منه الى الرابعة أو الخامسة فقد ذكر ابن عبد البر انه أتى به أكثر  
من خمسين مرة وأطال الحافظ في بيان الامر المنسوخ وتكامل على أحاديثه قال وقد عمل بالتابع بعض الصحابة فاخرج عبد  
الرزاق بسندين عن عمر بن الخطاب انه جلد أباحج بن النقي في الخمر ثم أتى مراراً ورد نحو ذلك عن سعد بن أبي وقاص  
واخرج حاد بن سلمة في مصنفه من طريق أخرى رجاء اثبات ان عمر جلد أباحج في الخمر أربع مرار ثم قال له أنت خاسع  
فقال اما اذا خلعتني فلا أشربها أبدا انتهى قال القرطبي ان السكر بمجرد وجوب للدول بقص هل سكر من ماء عنب أو

غيره ولا هل شرب قليلا أو كثيرا ففيه نجة للجمهور وعلى الكوفيين في التفرقة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده) فيه جواز لعن غير المعين من العصاة لأنه لعن الجنس مطلقا ويحتمل أن يكون خبرا يرتدع من معصية السرقة ويحتمل أن لا يراد به حقيقة اللعن بل التنفير فقط وقال في شرح المشكاة للعالمين هذا اللفظ واللفظان كأنه قيل لما استعمل اعزني عنده في أحقر شيء أخذته الله حتى قطع (ويسرق الحبل فتقطع يده) قال الأعمش كانوا ٤٣٨ يرون أنه يبيض الحديد والحبل كانوا يرون أنه منها ما يسوي دراهم أي ثلاثة و

كانه نظر إلى أن أقل الجمع ثلاثة قال أبو محمد بن قتيبة فيما حكاه ابن بطال فقال احتج الخوارج بهذا الحديث على أن القطع يجب في قليل الأشياء وكثيرها ولا نجة لهم فيه وذلك أن الآية لما نزلت قال صلى الله عليه وآله وسلم لم ذلك على ظاهر ما نزل ثم أعلم الله تعالى أن القطع لا يكون إلا في أربع دينار فكان بيان لما أجمل فوجب المصير إليه قال وأما قول الأعمش أن البيضة في هذا الحديث بيضة الحديد التي تجع في الرأس في الحرب وإن الحبل من حبال السفن فهذا تأويل لا يجوز عند من يعرف صحيح كلام العرب لأن كل واحد من هذين أي بيضة الحديد التي تجع في الرأس في الحرب وحبل السفن يبلغ دنانير كثيرة وهذا ليس موضع تكثير لما يسرقه السارق ولأن عادة العرب والجمع أن يقولوا قبح الله فلانا عرض نفسه للضرب في عقد

لا يجمع فيما إلا السكي ويخاف الهلاك عنه تركه الالتزام كوى سعدا لما لم يقطع الدم من جرحه وخاف عليه الهلاك من كثرة خروجه كما يكوى من تقطع يده أو جرحه ونهى عمران ابن حصين عن السكي لأنه كان به بأس وروى كان موضع خطرافهم عن كيه فنعين أن يكون انتهى خصاصهم به مرض مخوف ولأن العرب كانوا يرون أن الشافي لما لاشفاء له بالادواء هو السكي ويعتقدون أن من لم يكن ذلك فثمهم عنه لأجل هذه النية فإن الله تعالى هو الشافي قال ابن قتيبة السكي جفسان كي الصحيح ثلاثا يعزل فهذا الذي قيل فيه لم يتوكل من اكتوى لأنه يريد أن يدفع القدر عن نفسه والثاني كي الجرح إذا لم يقطع دمه باسراق ولا غيره والعضو إذا قطع في هذا الشفاء بتقدير الله وأما إذا كان السكي للتدوير الذي يجوز أن ينجح ويجوز أن لا ينجح فإنه إلى المكراهة أقرب وقد تضمنت أحاديث السكي أربعة أنواع كما تقدم قوله فما أظن ولا أنجح هكذا الرواية الصحيحة بنون الألف فيها بمعنى تلك السكيات التي اكتوى بها من وخالفنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في فعلهم وكيف يفعل أو ينجح شيء خوفا فيه صاحب الشريعة وعلى هذا التقدير فما كتوبنا كان لا وجاع فما أظن ولا أنجح وهو أولى من أن يكون المحدث الفاعل على تقدير فما أظن السكيات ولا أنجح لأن حذف المفعول الذي هو فضله أقوى من حذف الفاعل الذي هو عمدة ورواية الترمذي كما ذكره المصنف رحمه الله فيكون الفلاح والنجاح مسندا فيها إلى المتكلم ومن معه وفي رواية لابن ماجه فما أظن ولا أنجحت بسكون ناء التانيث بعد الحاء المفتوحة

#### • (باب ما جاء في الخجامة وأوقاتها) •

(عن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انكس في شيء من أدويتكم خبير في شرطة يحجم أو شربة غسل أو لذة نار توافق الداء وما أحب أن أكتوى متفق عليه وعن قتادة عن أنس قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحجم في الأخدعين والكاهل وكان يحجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين رواء الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتجم لسبع عشرة وتسع عشرة وأحدى وعشرين كان شفا من كل داء

جوهر وتعرض للعقوبة بالغلول في جرابه وانما العادة في مثل هذا أن يقال لعنه الله تعرض لقطع رواء اليد وحبل رث أو كبة شعر أو رداء مخلوق وكل ما كان نحو ذلك كان المبلغ انتهى وتبعه الخطابي وعبارته تأويل الأعمش هذا غير مطابق للحديث ويخرج الكلام وذلك أنه ليس بالشائع في الكلام أن يقال في مثل ما ورد فيه الحديث من اللوم والتعريب أخرى الله فلا تعرض نفسه للتلقي في مال له قد روى في عرض له قيمة انما يضرب المنزل في مثله بالنبي الذي لا روى له ولا قيمة هذا حكم العرف الجاري في مثله وانما وجه الحديث وتأويله ذم السرقة وتجهين أمرها وتحذير من معاقبتها فيما قلنا وكثر من المال يقول ان سرقة الشيء اليسير الذي لا قيمة له كالبيضة الذي يقيم الحبل الخلق الذي لا قيمة له إذ تعاطاها فاسقرت به العادة

لم يشب ابن بوديه ذلك الى سرقة ما فوقه - ما حق - يلخ قدرنا قطع فيه اليد قطع يده يقول فليحذر هذا القول وايته ووقه قبل ان غلبك العادة وتجرن عايم الياسلم من سوء عقبتة ووخيم عاقبتة انتهى لكن اخرج ابن ابي شيبة عن حاتم بن اسمعيل عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي انه قطع يد سارق في بيضة - ديد غنار ربع دينار قال في النخ رجاله ثقات مع انقطاعه ولعل هذا مستند التأويل الذي اشار اليه الاعمش وقال الكرماني غرض الاعمش انه لا قطع في الشيء القليل بل النصاب كربع دينار والحديث أخرجه مسلم في الحدود والتساق في القطع وابن ماجه في الحدود ٤٣٩ (عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

صلى الله عليه وآله وسلم قال تقطع اليد أي يد السارق

(في سرقة ربع دينار) ذهباً

(فصاعداً) وهذا مما يحتج به

لشافعية في التصديق بربع

الدينار والحديث أخرجه

مسلم وأبو داود والترمذي وابن

ماجه في الحدود ونصب فصاعداً

على الحال المذكورة وقال تعالى

والسارق والسارقة فاقطعوا

أيديهم - ما أي يديهما والمراد

اليمين قال الشوكاني في السيل

الجرار قد دل القرآن على قطع

اليدين وهي حقيقة في جميعها ثم

ورد البيان من السخنة بأن

القطع لليد هو قطع الكف من

الكوع كما أخرجه أبو الشيخ

عن ابن عمر أن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم وان أبابكر ومعه

كانوا يقطعون السارق

من المفصل وأخرج البيهقي

عن عمر مثله ويؤيد مما أخرجه

أهل السنن عن فضالة بن عبيد

قال أتى رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم بسارق فقطعت يده

رواه أبو داود وهو عن ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إن خير

ما نتجهمون نية يوم سبع عشرة وتسع عشرة واحد - دى وعشرين رواه الترمذي وقال

حديث حسن غريب - وعن أبي بكر أنه كان ينهى أهله عن الخبامة يوم الثلاثاء ويرغم

عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يقرأوا

أبو داود - وروى عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - لم الخبامة

يوم الثلاثاء - سبع عشرة من الشهر ورواه لدا السنن - وأمر ابن عباس الكرماني

صاحب أحد وليس اسناده بذلك - وروى الزهري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

من احتجم يوم السبت أو يوم الأربعاء فاصابه وضع فلا يلومن الانفسه ذكره أحمد

واحتج به قال أبو داود وقد أسند ولا يصح وكراهه ابن راهويه الخبامة يوم الجمعة

والأربعاء والثلاثاء الا اذا كان يوم الثلاثاء - سبع عشرة من الشهر وأتسع عشرة او

احدى وعشرين - حديث أنس أخرجه أيضاً ابن ماجه من وجه آخر وسنده ضعيف

والطريق التي رواها الترمذي منها هي ما في سننه قال حدثنا عبد القدوس بن محمد حدثنا

عمرو بن عاصم حدثنا - مامو جري بن حازم قال - حدثنا قتادة عن أنس فذكره وقال

النسوي عند الكلام على هذا الحديث رواه أبو داود باسناد صحيح على شرط البخاري

ومسلم وصححه الحاكم أيضاً ولكن ليس في - حديث أبي داود المذكور الزيادة وهي قوله

وكان يحتجم - سبع عشرة الخ وحديث أبي هريرة سكت عنه أبو داود والمذري وهو من

رواية سعيد بن عبد الرحمن بن عوف الجمعي عن سهل بن أبي صالح وسعيد وثقة الاكثر

وابنه بعضهم من قبل - حظه وله شاهد مذكور في الباب - حديث ابن عباس

أخرجه أيضاً أحمد قال الحافظ ورجاله ثقات لكنهم معلول انتهى واسناده في سنن

الترمذي هكذا - حدثنا عبد بن حميد أخبره النضر بن شميل - حدثنا عبد بن منصور قال

سمعت - كرمه فذكره - وحديث أبي بكر في اسناده أبو بكر بن عمار بن عبد العزيز بن

أبي بكر قال يحيى بن معين ضعيف ليس - حديثه بشئ وقال ابن عدي أرجوانه لا بأس به

وهو من جملة الضعفاء الذين يكتب حديثهم وحديث معقل بن يسار أشار اليه الترمذي

وقد ضعف المصنف اسناده ولكن شهد ما قبله وقد أخرجه أيضاً زرين وفي الباب

ثم أمرهم فعلق في عنقه وفي اسناده الحجاج بن ارباط وهو ضعيف وله - كنه قد حسنه الترمذي وأما كون الكف التي تقطع هي اليمين فليبيان النبوي واقراء ابن مسعود والسارق والسارقة فاقطعوا ايماهما انتهى قال القرطبي أول من حكم بقطع يد السارق في الجاهلية الوايد بن المغيرة وأمر الله تعالى بقطعه في الاسلام فكان أول سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الاسلام من الرجال الخياط بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الاسلم بن مخزوم وقطع أبو بكر يد الفقي الذي سرق العقد وقطع عمر بن عبد الله بن مسعود - بن مسعود - والمبرقة بفتح السين وكسر الراء ويجوز أن كانهما مع فتح السين وكسر ها وهي أخذ مال خفية ليس لأخذ أخذ من حرمة فلا يقطع بمثل منتهى

وجاء لصور دبعة وعند الترمذي مما يحسنه ليس على الخنفس والمنتهب والخائن قطع واما السارق فشرطه ان يكون ملتزما  
للاحكام عالم بالتصريم مختارا بغير اذن وامسالة فلا يقطع حربي ولو معاها داولا صبي ولا يجنون ولا مكره وما ذون له واصل  
وجاهل بالتصريم قرب عهده بالاسلام او بعد عن العلم او يقطع مسلم وذمي بمسلم وذمي واما المسروق فاختلاف في كم  
يقطع فعند الشافعية في ربع دينار خالص او قيمته وعند المالكية يقطع بسرقة طئيل من حرفة ثلثه بان يكون في دار اهله او  
بربع دينار ذهب انصاعدا او ثلاثة ٤٠ دراهم فضة فاكثر فان نقص الاقطع وعند الحنفية عشرة دراهم او ما قيمته عشرة

دراهم مضروبة وقال الخنابلة  
يقطع بجمع عارية وسرقة ملج  
وتراب واحجار وابن وكتلا  
وسرجين طاهر وثلج وصيد  
لا يسرق ماء وسرجين نجس  
ويقطع طراد وهو الذي يسط  
الجيب وغيره وياخذ منه او  
بعده سقوطه نصابا وبسرقه  
مجنون ونائم وانجمي لا يميز ولو  
كان كبيرا وقطع على من الكف  
وعند الدارقطني موصولان  
عليهما قطع من المفصل وذكر  
الشافعي في كتاب الاختلاف ان  
عابا كان يقطع من يد السارق  
الخنصر والبصر والوسطى  
خاصة ويقول استصحبني من  
الله ان اتركه بلا عمل وعند  
الدارقطني عن عمرو بن شعيب  
عن ابيه عن جده ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم امر بقطع  
السارق الذي سرق ردا صقوان  
من المفصل أي مفصل الكوع  
قال ابن الرزعة وادعى الماوردي  
انه فعل بجمع عليه والمعنى فيه  
ان البطش بالكف وما زاد من

عن ابن عمر عند ابن ماجه رفعه في اثناء حديث وفيه فاحتجموا على بركة الله يوم الخميس  
واحتجموا يوم الاثنين والثلاثاء واحتجموا الجمعة يوم الاربعاء والجمعة والسبت  
والاحد أخرجه من طريقين ضعيفين وله طريق ثالث ضعيفه أيضا عند الدارقطني  
في الافراد وأخرجه بنده جده عن ابن عمر موقوفات نقل الخلال عن أحمد انه كره الجمعة  
في الايام المذكورة وان كان الحديث لم يثبت وحكى ابن رجب الاحتجم يوم الاربعاء  
فما صابه برص لا يكونه ثم اورد الحديث قال في الفتح ولكون هذه الاحاديث لم يصح منها شيء  
قال خنبل بن ابي اسحق كان أحمد يحتجم أي وقت حاج به الدم وأي ساعة كانت ومن احاديث  
الباب في الجمعة حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كان  
في شيء مما تداؤ بتم به خيرا فاجعله أخرجه أبو داود وابن ماجه وعن سبلى خادمة رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت ما كان أحد يشتكي الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وجهه في رأسه الا قال احتجم ولا وجهه في رجله الا قال اخضب ما أخرجه أبو  
داود والترمذي وابن ماجه وقال الترمذي حديث غريب انما يعرف من حديث قائد  
وقائد هذا هو مولى عبيد الله بن علي بن أبي رافع وثقه يحيى بن معين وقال أحمد وأبو حاتم  
الرازي لا بأس به وفي اسناده أيضا عبيد الله بن علي بن أبي رافع مولى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال ابن معين لا بأس به وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج بحديثه وقد أخرجه  
الترمذي من حديث علي بن عبيد الله عن جده وقال وعبيد الله بن علي أصح وقال غيره  
علي بن عبيد الله بن أبي رافع لا يعرف بحال ولم يذكره أحد من الأئمة في كتاب وذكره  
حديث عبيد الله بن علي بن أبي رافع هذا الذي ذكرناه وقال فانظر في اختلاف اسناده  
وتدبر لفظه هل يجوز ان يدعى السنة أو ينسب الى العلم أن يحتج بهذا الحديث على  
هذا الحال ويتخذ سنة وحجة في غضاب اليد والرجل وعن جابر ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم احتجم على وركبته من وث كان به أخرجه أبو داود والنسائي والوث  
بالمثناة الوجه قوله أو لدعة بنار بذال مبهمة ساكنة وعينه مهمله اللدع هو الخفيف من  
حرق النار واما اللدع بالذال المهمل والغين المبهمة فهو ضرب أو عض ذات الدم وقد  
تقدم الكلام على حديث جابر هذا قوله في الاخذعين قال أهل اللغة الاخذعان  
عرقان في جانبي العنق يحتجم منه والكاهل ما بين الكفتين وهو مقدم الظهر قال ابن  
القيم في الهدى للجمامة على الاخذعين تنفع من أمراض الرأس وأجزائه كالوجه

والاسنان

الذراع تابع ولذا يجب في الكفة

اليد وفيما زاد حكمه وقال قتادة فيما روى له الامام أحمد في تاريخه كما قاله معاوية في شرحه في امر أقسرت فقطعت شمالها  
ليس الا ذلك أي فلا يقطع بعد ذلك يمينها والجهور على ان أول شيء يقطع من السارق اليد اليمنى لقراءة ابن مسعود وشاذة  
فاقطعهوا أيمانهم والقراءة الشاذة كغير الواحد في الاحتجاج بما قلناه قول باجاء الشمال مطلقا شاذ كما هو ظاهر ما نقل هنا  
عن قتادة في الموطان كان عهدا وجب القصاص على القاطع ووجب قطع اليد وان كان خطأ وجبت الدية وتجزى عن  
السارق وكذا قال أبو حنيفة وعن الشافعية لو قال مستحق يمين الجاني الحر العاقل أخرجهما فخرج يسارا سواء كان عالما بها

وبعدم اجرائها لا وقصد اباحتها فقطعها المستحق فهدرة سواء علم القاطع انها اليسار لا وقصد جعلها عن اطلاقها  
اجزائها وأخر جهادها وظنناها اليقين أو ظن القاطع الاجراء فدية للب لا لانه لم يميز ذلكا بما نالها فلا قود لها تسلط مخرجهما  
بجعلها عوضا في الاولى ولادعته القرينة في مثل ذلك في الثانية بقصدها ويقي قود اليقين في المسائل الثلاثة لانه لم يستوفه  
ولا عفا عنه لكنه يزخر حتى تندمل يساره الا في ظن القاطع الاجراء عن ان لا قود لها بل يجب لها دية وهذا كله في القصاص  
فلو كان اخراج اليسار وقطعها في حد السرقة اجزأت عن اليقين اذا ٤٤١ فعل المقطوع ذلك لدعشته أو ظن اجرائها

عن اليقين فلو قصد بان اخرجها  
اناحتها لم يقع حدا كذا استدركه  
اقاضي حسين على الاصحاب  
وحل طلاقهم عليه ورتبه عليه  
في الوجيز والحماوى واطلاق  
الاصحاب يقتضى وقوعه حدا  
مطلقا لان القصد منه التمكن  
وقد حصل بخلاف القصاص  
فان منبأه على المماثلة انتهى  
ما في القاطع في (وعنها) أى  
عن عائشة (رضي الله عنها) أن  
يد السارق لم تقطع على عهد  
النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) الا في ثمن مجن (مفعول  
من الاجتنان وهو الاستتار  
والاختفاء مما يحاذره المستتر  
وكسرت ميمه لانه آلف في ذلك  
(بحفظة) وهي الدرقة وتكون  
من خشب أو من عظم ونفاث  
بالجلاد (أو ترس) يضم التاء وهو  
كالخففة الا انه يطابق فيه بين  
جلادين والشك من الراوى  
والغالب أن ثمنه لا ينقص عن  
ربع دينار والحديث أخرجه  
مسلم في الحدود وفي حديثها  
الاخر قالت لم تكن تقطع يد

والاستئذان والاذنين والعينين والانف اذا كان حدوث ذلك من كثرة الدم أو فساد  
أو منه ما جعلا قالوا والجحامة لاهل الجباز والبالاد الحماوى لان دماهم رقيقة وهى  
أميل الى ظاهر أربابهم بل يذب الحرارة الخارجة الى سطح الجسد واجتماعها في فواحي  
الجلد ولا تفسد أربابهم واسعة ففي الفصل لهم خطر قوله كان شفا من كل داء هذا  
من العام المراد به الخصوص والمراد كان شفا من كل داء سببه غلبة الدم وهذا الحديث  
موافق لما أجمعت عليه الأطباء أن الجحامة في النصف النشائي من الشهر أنفع مما قبله  
وفي الربع الرابع أنفع مما قبله قال صاحب القانون في الطب فانها في الساعة الثانية  
أو الثالثة وتكره عند دهم الجحامة على السجدة ردت سدد أو امر اضار ديثة  
لا سيما اذا كان الغذاء رديا غليظا والجحامة عن طريق دواء وعلى الشبيع داء واختيار  
هذه الارقات للجحامة فيما اذا كانت على سبيل الاحتراز من الاذى وحفظ الصحة وأما  
في مداواة الامراض بخفية او بعد الاحتياج اليها وجب استعمالها قوله ان يوم الثلاثاء  
يوم الدم أى يوم يكتر فيه الدم في الجسم قوله وفيه ساعة لا يرقأهم من آخره أى لا ينقطع  
فيها دم من احتجم أو أفنصدا ولا يسكرن وربما يهلك الانسان فيها بسبب عدم  
انقطاع الدم وأخفيت هذه الساعة لتترك الجحامة في ذلك اليوم خوفا من مصادفة ذلك  
الساعة كما أخفيت ليلة القدر في أواخر العشر الاواخر ليحتمل الدم في جميع أوتاره  
ليصادف ليلة القدر وكما أخفيت ساعة الاجابة في يوم الجمعة وفي رواية رواها رزين  
لا تفحصوا الدم في ساططه ولا تستعملوا الحديد في يوم ساططه وزاد أيضا اذا صادف يوم  
سبع عشرة يوم الثلاثاء كان دواء السنن احتجم فيه وفي الجحامة منافع قال في  
الفتح والجحامة على السكاك تنفع من وجع المكعب والحلق وتنوب عن فصد السالقي  
والجحامة على الاخذعين تنفع من امراض الرأس والوجه كالاذنين والعينين والاسنان  
والانف والحلق وتنوب عن فصد القفال والجحامة تحت الذقن تنفع من وجع الاسنان  
والوجه والحلق وتنوب الرأس والجحامة على القدم تنوب عن فصد الصان وهو عرق  
تحت المكعب وتنفع من قروح الغنذين والساقين وانقطاع الطمث والحكة العارضة  
في الاثنيين والجحامة على أسفل الصدر نافعة من دما ميل الفخذ وبحربه وينوره ومن  
النقرص والبواسير وداء الفيل وحكة الظهر ومحل ذلك كله اذا كان عن دم هائج

٥٦ نيل ما السارق في ادنى من حفنة أو ترس كل واحد منهم ما ذو ثمن أى عن رغب فيه احتراز  
عن النسيء التافه وليس المراد ترس سبعينه ولا حفنة بعينها وإنما المراد الجلس واقطع كان يقع في كل شيء يبلغ قدر ثمن الجبن  
سواء كان ثمن الجبن كثيرا أو قليلا لا الاعتداد بما هو على الاقل فيكون نصابا فلا تقطع فيما دونه (عن ابن عروضة) الله  
عنه ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم أى فضة وادخل التاء في ثلاثة لانه عدد مذكر  
والثمن في الاصل ما يقابل به الشيء في عقد البيع وله ضابط في الفقه مشهور وليس المراد حقيقة بل ما ذكر في الرواية الاخرى  
وهو القيمة واطلق عليها ثمننا مجازيا أو لساويناها في ذلك الوقت أو في ظن الراوى أو باعتبار الغاية والديا هم جمع درهم بكسر

الدال وفيه ثلاث لغات أفضح الهاء والثاني كسر هاء والثالث درهم واختلف في القدر الذي يقطع به السارق على مذاهب قال الشوكاني في السمل الجرار اعلم ان القرآن الكريم يدل على مطلق قطع يد السارق بالمسرة قال الله سبحانه وتعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما فلولم يرد البيان من السنة لكان الواجب القلع في كل مسروق قليلا كان أو كثيرا ولا يمكنه قد جاء البيان الشافي الكافي الوافي في السنة المطهرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي أرسله الله سبحانه ليسين للناس منازل اليوم فثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم ٤٤٢ في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يقطع يد السارق في ربيع دينار فصاعدا وهذه العبارة تدل على انه كان يعتد بهذا المقدار في المسروق كما تقرر في الاصول وفي رواية من حديثها هذا المسلم واحد والله اني وابن ماجه بالقط لا يقطع يد السارق الا في ربيع دينار فصاعدا وهذا صريح في انه لا يقطع فيما دون ذلك وقد رفعته عائشة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي لفظ من حديثها هذا عند البخاري والنسائي وابي داود ت قطع يد السارق في ربيع دينار وفي لفظ عنها البخاري ت قطع اليد في ربيع دينار فصاعدا وفي لفظ من هذا الحديث لا حد اقطعوا في ربيع دينار ولا تقطعوا فيها وادنى من ذلك وأخرج النسائي من حديث عائشة أيضا قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقطع فيما دون ثمن الجن قبل لعائشة ما ثمن الجن قالت ربيع دينار فهو هذا الحديث قد تضمن البيان للكتاب العزيز فلا تقطع الا في ربيع

وصاف وقت الاحتياج اليه والحاجة على المعمة فتنتفع الامعاء وفساد الخيض انتهى قال هل العلم بالفصد فصد البالد ايق ينفع حرارة الكبد والطحال والرئة ومن الشوصة وذات الجنب وسائر الامراض الدخوية المعارضة من أسفل الركبة الى الورك وفصد الاكل ينفع الامتلاء المعارضة في جميع البدن اذا كان دمه وبياضه ان كان قد فسد وفصد القلب ينفع من علل الرأس والرقبة اذا كثرت الدم أو فسد وفصد الودجين لوجع الطحال والربو قال أهل المعرفة ان الخياط بأحاديث الجمامة غير الشيوخ لقلة الحرارة في أيديهم وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن ابن سيرين قال اذا بلغ الرجل أربعين سنة لم يحتجهم قال الطبري وذلك لانه يصير من حيث في اتقاص من عمره وانخلال من قوة جسمه فلا ينبغي أن ين يده وهذا باخراج الدم انتهى وهو محمول على من لم تتعين حاجته اليه وعلى من لم يعتده وقد قال ابن سينا في أرجوزته

ومن يكن تعود الفصاده \* فلا يكن يقطع تلك العاده

ثم أشار الى انه يقل ذلك بالتدريج الى أن يقطع جملته في عشر الفسائين وقال ابن سينا في أبيات أخرى

ووفر على الجسم الدماء فانها \* لصحة جسم من أجل الدعائم

قال الموفق البغدادي بعد أن ذكر أن الجمامة في نصف الشهر الاخر ثم في ربعه الرابع أنشع من أوله وآخره وذلك لالاخلاط في أول الشهر وفي آخره تسكن فأولى ما يكون الاسهال ثم راغ في اثباته \* والحاصل ان احاديث التوقيت وان لم يكن ثبوتها على شرط الصحيح الا أن المحكم كوم عليه به عدم الصحة انما هو في ظاهرها لا في الواقع فيمكن أن يكون الصحيح ضعيفا والضعيف صحيحا لان الكذب قد يصدق والصدق قد يكذب فاجتناب ما أرشد الحديث الضعيف الى اجتنابه واتباع ما أرشد الى اتباعه من مثل هذه الامور ينبغي لكل عارف واعا الممنوع اثبات الاحكام الكلية قيمة أو الوضعية أو نفيها بما هو كذلك

\*(باب ما جاء في الرقي والقائم)\*

(عن ابن مسعود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرقي والقائم والتولة شرك رواء أحمد وأبو داود وابن ماجه والتولة ضرب من السحر قال الاصحى

هو وأله وسلم سارقه كما أخرجه البيهقي والطحطاوى من حديث ابن عباس قال كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقوم عشرة دراهم وهذه الرواية وان كان في اسنادها مقال فقد أخرج نحوها النسائي وأخرج أبو داود ان ثمنه كان ديناراً أو عشرة دراهم ووجه عدم المنافاة أنه حكى الراوى قيمة الجن الذي قطع سارقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فعلى تسليم ان تكون قيمة عشرة دراهم كما قدره بعض الصحابة فقد قدره البعض الاخر ربيع دينار وليس في حديث القطع في الجن الذي في الصحيحين وغيرهما من حديث ابن عمر الا انه صلى الله عليه وآله وسلم قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم فهذا الجن الذي قطع فيه

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قيمته هذه القيمة وهي ثلاثة دراهم وربع الدينار صرفة ثلاثة دراهم ولا يعارض ذلك كون قيمة الجن قد تكون عشرة دراهم فان الجاهن تحتلف بزيادة القيمة وتقصاها وليس الحجة قائمة الا فيما قطع فيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقدروا وقت عائشة ابن عمر في تقويم الجن بثلاثة دراهم لانها قالت كانت قد سلم قيمته ربع دينار وضرب الربع الدينار ثلاثة دراهم وماني الصبيح اقدم مما في غيره مما ومع هذا فلم يرد ما يدل على انه لا قطع فيما دون ثمن الجن الا في تلك الرواية المتقدمة عن عائشة وليست من رواية الصحيح وعلى تقدير ٤٤٣ انهم الصحيحة فهي مقدمة بما قدرته به وهو

الربع الدينار فان ترفع الاشكال وانفذت الاحاديث على القطع في ربع دينار ولم يرد ما يخالف ذلك من وجه تقوم به الحجة الا ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فنهد الحبل فحدث ان صح تأويله بما رواه في الصحيحين وغيرهما عن الاعمش انه قال كانوا يرون انه يض الحبل كالويل كالويل ان منها ما يساوي دراهم فذلك وظاهر قوله يرون انه يريد الصباية وان لم يصح هذا التأويل فتأويل من قال انه اراد صلى الله عليه وآله وسلم تحقير شأن السارق وخسارة ربحه وتأويل من قال انه اراد التنذير عن السرقة وجعل ما لا قطع فيه بتزلة ما فيه القطع وان لم يصح التأويل فاعلم ان القطع اقدم على قطع عضو معه وبمعصية الاسلام فلا يحمل الا على الاشياء فيه ولا احتمال

هو تحميم المرأة الى زوجها \* وعن عتبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من تعلق قيمه فلا تلم الله له ومن تعلق ودعة فلا ودع الله له رواه احمد \* وعن عبد الله بن عمرو قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ما أبلى ما ركبت أو ما أتيت اذا أنا شربت ترياخا أو تعلقت قيمة أو قات الشعر من قبل نفسي رواه احمد وأبو داود وقال هذا كان للثني صلى الله عليه وآله وسلم خاصة رقدر خص فيه قوم يعني الترياق \* وعن أنس قال رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الرقية من العين والحمة والفلة رواه احمد ومسلم والترمذي وابن ماجه والفلة قروح تخرج في الجنب \* وعن الشافعي عبد الله قال دخل علي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا قد حفرته فقال لي ألا تعين هذه رقبة الفلة كما علمت الكتاب رواه احمد وأبو داود وهو دليل على جواز علم الله ما لا يكتبه وعن عوف بن مالك قال كنت في الجاهلية فقلت يا رسول الله كيف ترى في ذات فقال عرضوا علي رقما كلابا س بالرقى مالم يكن فيه شرك رواه مسلم وأبو داود \* وعن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الرقى لجفاء آل عمرو بن حزم فقالوا يا رسول الله انما كانت عندنا رقبة ترقى بها من العقرب وانك نهيته عن الرقى قال فعرضوها عليه فقال ما أرى بأسا فكن استطاع منكم أن يتبع أخاه فليقبل رواه مسلم \* وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مرض أحد من أهله نثت عليه بالمعوذات فلما مرض مرضه الذي مات فيه جهات أنثت عليه وامسحه بيده فمسه لانها أعظم بركة من يده فشفق عليه حديث ابن مسعود أخرجه أيضا الحسن بن علي بن فضال وهو من رواية ابن أخي زينب امرأة ابن مسعود عن ابن مسعود قال المنذري والراوي عن زينب مجهول وحديث قبة بن عامر قال في جمع الزوائد أخرجه احمد وأبو يعلى والطبراني ورجالهم ثقات انتهى وحديث عبد الله بن عمرو في استناده عبد الرحمن بن رافع التميمي قاضي افريقية قال البخاري في حديثه منا كبير وحكى ابن أبي حاتم عن أبيه نحوه هذا وحديث الشافعي عنه أبو داود والمنذري ورجال استناده رجال الصحيح اذا ابراهيم بن مهزي

فيجب الوقوف على ما ثبت من نفي القطع فيما دون الربع الدينار وفيما دون ثمن الجن ويكون ذلك كاشفاً به عما دونه وهذا المذهب الذي قررناه هو مذهب جمهور السلف والخلف ومنهم من لا يصلح له مذهب به - فلا وفي المسئلة أحد عشر مذهبا هذا اربعة او قد استوفيت هاتين نرحمنا للمنتقى واستوفيت هججه او قد - في الحافظ ابن حجر في الفتح عشر من مذهبنا والله أعلم انتهى \* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المحار بين) \* بكسر الراء أي من أهل الذكروا الرد وقول الله تعالى انما جاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو يمضوا أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض وقد استوفيت هججه هذه الآية في فتح البيان للانطوال الكلام بهذا كرهه في (عن أبي بردة) هاتين بن دينار

الاموي (رضي الله عنه) انه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يجلد أحد في الفخ بصيغة النبي وفي رواية بصيغة النبي لا يجلدوا (فوق عشر جلدات) بفتحان معصما عليه في القرع كله وفي رواية لا عقوبة فوق عشر ضربات (الافى حدم من حدود الله) عز وجل والا لا عقوبة مفرغ والتقدير الافي موجب حدم من حدود الله قال في الفخ ظاهره ان المراد بالحد ما ورد فيه من الشارع عد من الجلد أو الضرب مخصوص أو عقوبة تخمصة وذهب بعضهم الى ان المراد ٤٤٤ بالحد في حديث الباب - حق الله تعالى قال ابن دقيق العيد بلغني ان

بعض العصر بين قرر هذا المعنى بان تخصيص الحد بالمقدرات أمرا اصطلاحيا من الفقهاء وان عرف الشرع اول الأمر كان يطلق الحد على كل معصية كبرت أو صغرت وتعتبه ابن دقيق العيد بأنه خروج عن الظاهر ويحتاج الى نقل والاصل عدمه قلت والعصرى المنار اليه أظنه شيخ الاسلام ابن تيمية وقد نزل صاحبه ابن القيم رحمه الله المقالة المذكورة فقال الصواب في الجواب ان المراد بالحد ودونها الحقوق التي هي أوامر الله تعالى ونواهيه وهي المراد بقوله تعالى ومن تعد حدود الله ناولكهم الظالمون وفي أخرى فقد ظلم نفسه وقال تلك حدود الله فلا تقربوها وقال ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً قال فلا يزال على العشر في التاديب التي لا تتعلق بمعصية ككذب الوالد ولد الصغير قلت ويحق ان يفرق بين مراتب المعاصي فما ورد فيه تقدير لا يزال وهو

البيد ادى لم يصح ووثقة وقد أخرجه النسائي عن ابراهيم بن يعقوب عن علي بن المدني عن محمد بن بشر عن حماد بن عمار عن ابي داود قوله ان الرقي بضم الراء وتخفيف القاف مع العصر جمع رقبة كدعي جمع دمية قوله وانقام جمع نعمة وهي خرزات كانت العرب تعلقها على اولادهم ينعون بها العين في زعمهم فابطل الاسلام قوله والتولة بكسر التاء المشاة فوق وفتح الواو المنقطة قال الخليل التولة بكسر التاء ونهها شبيه بالهجر وقد جاء تفسير التولة عن ابن مسعود كما أخرجه الحاكم وابن حبان ومصححاه انه دخل على امرأة في عنقه هاشي ثم قود فجذبه فقطعه ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الرقي وانقام والتولة شرك قالوا يا ابا عبد الله هذه القمام والرقي قد عرفناها والتولة قال شيء يصنعه النساء فيخبين الى أزواجهن يعني من السحر قبل هو خيط يقرأ فيه من السحر أو قرطاس يكتب فيه شيء منه يعصب به النساء الى قلوب الرجال أو الرجال الى قلوب النساء فاما ما تعصب به المرأة الى زوجها من كلام مباح كما يسمى الفخ وكما تلبسه الزينة أو تطعمه من عقار مباح كله أو أجزا محبوبة ما كحل مما يعتقد انه يسبب الى محبة زوجها الماء أو دمع الله تعالى فيه من الخصية بتقدير الله لانه يفعل ذلك بذاته قال ابن رسلان فانظروا هنا - ذا جازلا أعرف الآن ما يعتد في الشرع قوله شرك جعله - هذه الثلاثة من الشرك لا اعتقادهم ان ذلك يؤثر بنفسه قوله فلا أتم الله فيه الدعاء على من اعتقد في القمام وعلقها على نفسه بضد قتله وهو عدم القيام لما قصده من التعليق وكذلك قوله فلا دمع الله فانه دعاء على من فعل ذلك وودع ماضى يدع مثله وذم ماضى يذر قوله أو ما أتيت بفتح الهاء مزة والقاء الاولى أى لا كثر بشئ من أمر ديني ولا أهتم بما فعلته ان أنا فعلت - هذه الثلاثة أو شيأتم او هذه مبالغة عظيمة وتمديد شديد في فعل شيء من هذه الثلاثة أى من فعل شيأ مما هو غير مكثرت بما يفعله ولا يبالى به هل هو حرام أو حلال وهذه اوان أضافه النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى نفسه فالمراد به اعلام غير بالحكم وقد سئل عن تعليق القمام فقال ذلك شرك قوله ترابا بالنساء أو الدال أو الظاهر في قوله مكررات أو معصومات فهذه ست لغات أو جهنم بمشاة مكسورة روى عن العرب والمراد به هنا ما كان مخفيا بطحوم الاغنى بطرح مناراً - أو أذناهما أو يستعمل أو ساطها في الترياق وهو

المستثنى في الاصل وما لم يرد فيه تقدير فان كان كبيرة جازت الزيادة فيه واطلق عليه اسم الحد كما في محرم الايات المشار اليها والحق بالمستثنى وان كان صغيرة فهو المقصود بمنع الزيادة فهذا يدفع ايراد الشيخ تقي الدين على العصرى المذكور وان كان ذلك مراده وقد أخرج ابن ماجه من حديث ابي هريرة بلفظ لا تعزروا فوق عشرة أسواط وقد اختلف السلف في مدلول هذا الحديث فاحذفوا بظاهره اللبس وأخذوا في المشهور عنه واصحوب وبعض الشافعية وقال مالك والشافعي صاحباني حنفية تجوز الزيادة على العشرة ثم اختلفوا فقال الشافعي لا يبلغ ادنى الحد وودع في الاعتبار يحد الحر والعبد قولان وقال الآخرون هو الى رأى الامام بالغاما بلغ واجابوا عن ظاهر الحديث بوجود ذكرها القسطلاني مع الجواب عنها

والحديث أخرجه مسلم في الحدود وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ونقل القرطبي ان الجمهور قالوا بما دل عليه حديث الباب واعتذر له اودى فقال لم يبلغ مال كاهذا الحديث فكان يرى العقوبة بقدر الذنب وهو يقتضى انه لو بلغه ما عدل عنه فيجب على من بلغه ان يأخذ به (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمعت أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم) يقول من قذف مملوكا وهو برى مما قال) سببه عنه وعند الامام علي من قذف عبده بشئ (جلد) السيد (يوم القيامة) يوم الجزاء عند زوال ملك السيد المجازى وانقراد البارئ تعالى بالملك الحقيقي ٤٤٥ والتكافؤ في الحدود ولا فاضلة حينئذ الا

بالتقوى (الا أن يكون) المملوك (كما قال) السيد عنه فلا يجلد وعند النسائي من حديث ابن عمر من قذف مملوكا كان لله في ظهره حديث يوم القيامة ان شاء أخذه وان شاء عفا عنه وظاهره انه لا حد على السيد في الدنيا اذ لو وجب عليه لذكره وهذا الحديث أخرجه مسلم في الايمان والتذوق وأبو داود في الادب والترمذي في البر والنسائي في الرجم قال المهلب اجمعوا على ان الحر اذا قذف عبدالم يجب عليه الحدود قال في الفقه وفي نفسه الاجماع نظره قد أخرج عبد الرزاق عن نافع - سئل ابن عمر عن قذف أم ولد لا - خر فقال يضرب الحد صاغرا وهذا سند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن قذف أم الولد فقال الامام مالك وجعاعة يجب فيه الحد وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد وكذا كل من يقول انه اعتقت بموت السيد وعن الحسن البصري انه كان لا يرى الحد على قاذف أم

محرم لانه نجس وان اتخذ الترياق من أشياء طاهرة فهو طاهر لا بأس بأكله وشربه ورخص مالك فيما فيه شئ من لحوم الاغني لانه يرى اباحة لحوم الحيات وأما اذا كان الترياق نباتا أو جرجرا فلا مانع منه قوله أو قلت الشعر من قبل نفسي أى من جهة نفسي فخرج به ما قاله لان نفسه بل ما يكاله عن غيره كما في الصحيح - ترك كلة قالها الشاعر كلة السيد يخرج منه أيضا ما قاله لاعي قصد الشعر نجاء موزنا قوله كان لاني خاصة يعنى وأما في حق الامة فالقائم وانشاء الشعر غير حرام قوله في الرقية من العين أى من اصابة العين قوله والحمة بضم الحاء الملهمة - له - وفتح الميم الخفة وأصلها حوا وحى بوزن صدر والهاء فيه عوض من الواو والحدوفة والياء مثل سمة من الوسم وهذا على تخفيف الميم أما من شدد فالاصل عنده حمة ثم أدغم كما في الحديث العالم مثل الحمة وهى عين ماء حاريلاد الشام يستشفى بها المرضى وأنكر الازهرى تشديد الميم والمراد بالحمة السم من ذوات السموم وقد تسمى ابرة العقرب والزنبور ونحوهما حمة لان السم يخرج منها فهو من المجاز والعلاقة الجسارية قوله الانعاب بضم أوله وتشديد اللام الممسوسة هذه يعنى حفصة ورقية الخلة بفتح الخون وكسر الميم وهى قروح تخرج من الجانب أو الجنبين ورقية الخلة كلام كانت له العرب تستعمله يعلم كل من سمعه انه كلام لا يضر ولا ينفع ورقية الخلة - له - التى كانت تعرف بينهم أن يقال للعروس تحفقل وتحفضب وتككل وكل شئ يشعل غير ان لاتعصى الرجل فأراد صلى الله عليه وآله وسلم بهذا المقال تأنيب حفصة والتأديب لها انه رضى الله عنه ألقى اليها سرا فافشته على ما شهد به التنزيل في قوله تعالى وإذا أسرا النبي الى بعض الآية قوله كما علمتها للكتابة فيه دليل على جواز تعليم النساء للكتابة وأما حديث لاتعلموهن الكتابة ولا تسميهن - وهن الغرف وعلموهن سورة النور فالنهي عن تعليم الكتابة في هذا الحديث محمول على من يخشى من تعليمها الفساد قوله لا بأس بالرق ما لم يكن فيه شئ من الشرك المحرم وفيه دليل على جواز الرقى والتطبيب بما لا ضرر فيه ولا منفع من جهة النمرع وان كان بغير اسماء الله وكلامه لكن اذا كان منه وهو مالان لا يفهم لا يؤمن أن يكون فيه شئ من الشرك قوله من استطاع أن ينفع أخاه فليفعل قد عمدا قوم بهذا العموم فأجازوا كل رقية جربت منفعتها ولو لم يعقل معناها ~~لكن~~ دل حديث عوف انه يمنع ما كان من الرقى

الولد وقال مالك والشافعي من قذف حرا فظنه عبد اوجب عليه الحد انتهى (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الديات) بخصيف التهنئة جمع دبة وهى المال الواجب بالحنسية على الخرفى نفس أو فيما دونها وهاؤها عوض عن فاء الكلمة وهى مأخوذة من الودى وهو دفع الدية يقال وذيت القتل اديه وديا وفي الامرد القتل بدل مكسورة حسب فان وقفت قلت ده (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يزال المؤمن في فسحة) بضم الفاء وسكون السين أى سعة (من دينه) بكسر الدال وسكون النجمة بعد داتون (ما لم يصب دما حراما) بان يقتل نفسا بغير حق فانه يضيق عليه دينه لما أوعده الله على القتل عدا بغير حق مما توهبه الكافر وأخرج الطبراني في المعجم الكبير من حديث ابن مسعود بسند

رجاله ثقات الآن فبما انقطع اعما مثل حديث ابن عمر وزاد في آخره فاذا اصاب دمار امان نزع منه الحيا وفي رواية من ذنبه بزال  
 مجعته بدل ذنبه أي يصير في ضيق بسبب ذنبه لاستعباده العفو عنه لاستقراره في الضيق المذكور في القصة في الذنب قبوله  
 للغفران بالتوبة فاذا وقع انقراض القبول قاله ابن العربي قال في الفتح وحاصله أنه فسره على رأي ابن عمر في عدم قبول  
 توبة القاتل انتهى والحديث من افراد البخاري (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 لا تعداد المعروف بابن الاسود) اذا كان رجلا مؤمنا (في رواية رجل من) (يخفى ايمانه مع قوم كفار فاعطاه رايه)

فتناله) ٣ قال الكرماني فان  
 قلت كيف يقطع يده وهو ممن  
 يكتم ايمانه والجواب انه فعل  
 ذلك ففعلا لا ماثلا (فيكذلك كنت  
 أنت تخفى ايمانك بمكة من قبل)  
 وهذا التعليق وصله البزار  
 والطبراني في الكبير (عن  
 عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال من حل علينا السلام)  
 أي فاقبلنا (فليس منا) ان  
 استباح ذلك أو اطلق ذلك للنظر  
 مع احتمال ارادة انه ليس على  
 الله للمبالغة في الزجر والتحذير  
 وقوله علينا يخرج به ما اذا حله  
 للعامة لانه يحمله لهم لا عليهم  
 (عن عبد الله بن مسعود  
 رضي الله عنه عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال لا يحل  
 دم امرئ مسلم يدان لاله الا  
 الله وأنا رسول الله) هي صفة  
 ثانية ذكرت لبيان أن المراد  
 بالمسلم هو الآتي بالشهادتين  
 أو هي حال مقيدة للموصوف  
 اشعارا بان الشهادة هي المدة  
 في حق دم ابن آدم وهذا رحمه

يؤدي الى الشرك وما لا يعقل معناه لا يؤمن أن يؤدي الى الشرك فيمنع احتسابا وقال  
 قوم لا تجوز الرقية الا من العين والحمة كافي حديث عمران بن حصين لارقية الا من عين  
 أوحمة وأجيب بأن معنى الحصر فيه أنه ما أصل كل محتاج الى الرقية فيخلق بالعين  
 جوارز رقية من به من أو نحوه لا شترك ذلك في كون كل واحد يشأ عن أحوال  
 شيطانية من انسي أو جني ويلحق بالسم كل ما عرض له من من قرح ونحوه من  
 المواد السمية وقد وقع عند أبي داود في حديث أنس مثل حديث عمران وزاد أودم  
 وكذلك حديث أنس المذكور في الباب زاد فيه النملة وقال قوم المنهى عنه من الرقي  
 ما يصح كون قبل وقوع البلاء والمأذون فيه ما كان به وقوعه كره ابن عبد البر  
 والبيهقي وغيرهما وفيه نظر وكأنه مأخوذ من الخبر الذي قرئت فيه القاسم بالرقى كما  
 في حديث ابن مسعود المذكور في الباب قوله ثبت النفث نفخ الطيف بالريق وفيه  
 استحباب النفث في الرقية قال النووي وقد أجمعوا على جوازها واستحبها الجمهور من  
 الصحابة والتابعين ومن بعدهم قال القاضي وأما كبر جماعة النفث في الرقي وأجازوا  
 فيها النفث بالريق قال وهو هذا هو المذهب قال وقد اختلف في النفث والنقل فقبل هما  
 بمعنى ولا يكون الريق وقال أبو عبيد بن ترطوف في التذلل رين يسير ولا يكون في النفث  
 وقبل عكسه قال وسئل عائشة عن نفث النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الرقية  
 فقالت كما نفث آكل الزبيب لالريق معه ولا اعتبار بما يخرج عليه من بله ولا يقصد  
 ذلك وقد جاء في حديث الذي رقى به نائحة الكتاب لجعل يجمع براقه ويتنقل قوله  
 بالمعوذات قال ابن التين الرقي بالمعوذات وغيرها من أسماء الله تعالى هو الطب الروحاني  
 اذا كان على لسان الابرار من المخلوق حصل الشفاء بإذن الله فاعز هذا النوع فزع  
 الناس الى الطب الجسماني وتلك الرقي المنهى عنها التي يستعملها المعز وغيره ممن يدعى  
 تسخير الجن له تأتي بامور مشبهة مركبة من حق وباطل يجمع الى ذكر الله وأسمائه  
 ما يشوبه من ذكر الشياطين والاستعانة بمردتهم ويقال ان الحمية لعاداتهم الا ان  
 بالطبع نصادق الشياطين ليكونهم أعداء بني آدم فاذا عزم على الحمية بأسماء الشياطين  
 أجابت وخربت فذلك كره من رقى مالم يكن بذكر الله وأسمائه خاصة وباللسان  
 العربي الذي يعرف عناءه ليكون برياً من شوب الشرك وعلى كراهة الرقي بفريق كتاب

الطبري والطبري واحتج بحديث اسامة كيف صنع بلاه الا الله الاباحدي ثلاث) وعند مسلم والنسائي الله  
 زيادة في أوله وهي قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال والذي لا اله الا الله غيرة لا يحل وظاهر قوله لا يحل اثبات اباحة قتل  
 من استغنى وهو كذلك بالنسبة لغيرهم وان كان قتل من ابغى قتلهم منهم واجبا في الحكم وفي رواية الثوري  
 الثلاثة نفر (النفس بالنفس) فيحلب قتلها قصاصا بالنفس التي قتلها عدوا وظالما وهو مخصوص بولي الدم لا يحل قتلها  
 لاحد سواها ولو قتلها غيره لزمه القصاص والبراء في قوله بالنفس للمقابلة واستبدل بقوله النفس بالنفس على تساوي النفوس  
 في القتل العمدة فيقتل كل مقتول من قتله سواء كان حرا ام عبدا وتمسك به الحنفية وادعوا ان آية المائدة ناهية لا تة البقرة

كتب عليكم القصاص في القتلى الحر بالحر والعبد بالعبد ومنهم من فرق بين عبداً الحاني وعبداً غيره فاقاد من عبداً غيره دون عبداً نفسه قال الجمهور آية البقرة مفسرة الآية السادسة قتل العبد بالحر ولا يقتل الحر بالعبد انما هي ليس بين العبد والحر قصاص الا ان يشاء الحر واجتبه هو وريان العبد سبعة فلا يجب فيه الاقامة كالوقته لخطا واستدل به جموعه على جواز قتل المسلم بالكافر المستامن والمعاهد كذا في الفتح (والذنب) أي المحسن المكلف الحر ويطاق الذنب على الرجل والمرأة بشرط التزوج والدخول (الزاني) يحل قتله بالرجم وقد وقع ١٤٧ في حديث عثمان عند النسائي بلفظ رجل زنى

بعداً حصانه فعليه الرجم فلو قتله مسلم غير الامام فالظاهر عند الشافعية لاقصاصه على قتاله لا باحة دمه (والمارق) الخارج (من الدين) وفي رواية مسلم والتارك لدينه المارق للجماعة (التارك للجماعة) أي جماعة المسلمين أي الذي ترك جماعتهم وخرج من جملتهم وانفرد عن زميرتهم ولفظ الفتح أي فارقهم وتركهم بالارتداد فهي صفة

للتارك أو المارق لصفة مستقلة والا كانت الخصال اربعا وهي كقوله قبل ذلك مسلم يشهدان لا اله الا الله فانهم صفة مفسرة لقوله مسلم وليست قبده فيه اذ لا يكون مسلماً الا بذلك وبزيده ما وقع في حديث عثمان أو يكفر بعداً اسلامه أخرجه النسائي بسند صحيح وفي لفظه صحيح أيضاً ارتد بعداً اسلامه وله من طريق عمرو بن غالب عن عائشة أو كثر بعداً اسلام وفي حديث ابن عباس عن عبد الطبراني مرئد بعداً يمان قال ابن دقيق العبد الردة سبب لا باحة دم المسلم

الله علماء الاممة وقال القرطبي الرقي ثلاثة أقسام أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية ما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤدي الى الشرك الثاني ما كان بكلام الله أو بأسمائه فيجوز فان كان مأثوراً فيسحب الثالث ما كان بأسماء غير الله من ملك أو صالح أو معظم من المخلوقات كالعرش قال فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المنعوع الذي يتضمن الاتجار الى الله والتبرك بأسمائه فيكون تركه أولى الا ان يتضمن تعظيم الرقي به فينبغي أن يجتنب كالحلف بغير الله قال الربيع سألت الشافعي عن الرقية فقال لا بأس أن ترقى بكاتب الله وبما تعرف من ذكر الله قلت أيرقى أهل الكتاب المسلمين قال نعم اذ ارقوا بما يعرف من كتاب الله وبذكر الله قوله وأما صفة يده نفسه في رواية رأسه بيده نفسه

#### • (باب الرقية من العين والاسهال منها) •

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا من أن اسه ترقى من العين مئتي عليه • وعن أسماء بنت عيسى انها قالت يا رسول الله ان بني جعفر تصيبهم العين أفنت ترقى لهم قال نعم فلو كان شيء سبق القدر لسبقته العين رواه أحمد والترمذي وصححه • وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العين حق ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين وإذا استغسلتم فاعسلوا رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه • وعن عائشة قالت كان يؤمر العائن فيتوضأ ثم يغسل منه العين رواه أبو داود • وعن سهل بن حنيف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خرج وسار معه نحو مكة حتى اذا كانوا بشعب الخرا من الحنفية اعتدل سهل بن حنيف وكان رجلاً أبيض حسن الجسم والجلد فنظر اليه عامر بن ربيعة أحده بني عدي بن كعب وهو يغتسل فقال ما رأيت كاليوم ولا جلد مخبأة فلبط سهل فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقيل يا رسول الله هل للشيء سهل والله ما يرفع رأسه قال هل تقيمون فيه من أحد فالتوا نظر اليه عامر ابن ربيعة فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عامر فغطيظ عليه وقال على ما يقتل أحدكم أخاه هلا اذا رأيت ما يعجز بك بركت ثم قال له اغتسل له فغسل وجهه ويديه

بالاجماع في الرجل واماً المرأة ففيها خلاف وقد استدل به الحديث للجموع وفي ان حكمها حكم الرجل لاستواء حكمهما في الزنا وتعب بانها لالة اقتران وهي ضعيفة وقال الطيبي التارك لدينه ضقة مؤكدة لا ارق أي الذي ترك جماعة المسلمين وخرج من جملتهم قال وفي الحديث دليل لمن زعم أنه لا يقتل أحد دخل في الاسلام بشئ غير الذي عدد كترك الصلاة ولم يتفصل عن ذلك والحديث آخر جهه مسلم وأبو داود في الحسد ودوا الترمذي في الديار والنسائي في الحاربة قال في الفتح قال ابن دقيق العبد قد يوذخ من قوله للمارق للجماعة ان المراد الخسافة لاهل الاجماع فيكون متمسكاً بقول مخالف الاجماع ككافر وقد نسب ذلك الى بعض الناس وليس ذلك بالبين فان المسائل الاجماعية تارة يصعب التواتر بالنقل عن صاحب النمرع كوجوب

الصلاة مثلا وتارة لا يصحها التواتر فالاول يكفر بجاحده لخالفه التواتر لا يخالفه الاجماع والثاني لا يكفر به قال شيخنا في شرح الترمذي الصحيح في تكفير من ذكر الاجماع تقييده بانكار ما به لم وجوبه من الدين بالضرورة كما صلاوات الخمس ومنهم من عبر بانكار ما لم بالتواتر ومنه القول بحدوث العالم وقد حكى عياض وغيره الاجماع على تكفير من يقول بعدم العالم وقال ابن دقيق العيد وقع هذا من يدعي الحدوث في المعقولات ويعيب على الفلاسفة فظن ان الخفاف في حدوث العالم لا يكفر لانه من قبيل مخالفة الاجماع وقد ثبت بقولنا ان منكر ٤٤٨ الاجماع لا يكفر على الاطلاق حتى يثبت النقل بذلك متواترا

عن صاحب الشرع قال وهو تكفير ساقط اما نحن في البصيرة او نعم لان حدوث العالم من قبيل ما اجتمع فيه الاجماع والتواتر بالنقل وقال النووي قوله التارك لادنه عام في كل من ارتد بآي ردة كان فيجب قتله ان لم يرجع الى الاسلام وقوله المفارق للجماعة يتناول كل خارج عن جماعة المسلمين وان لم يرتد لكن يمنع من اقامة الحد عليه اذا وجب ويقتل عن ذلك كما هو البني وقطاع الطريق والمخارج من الخوارج وغيرهم قال فيتناولهم لم نلفظ المفارق للجماعة بطريق العموم ولو لم يكن كذلك لم يصح الحصر لانه يلزم أن ينفي من ذكر ودمه حلال فلا يصح الحصر وكلام الشارع صلى الله عليه وسلم منزه عن ذلك فدل على أن وصف المفارقة للجماعة بهم جميع هؤلاء قال وتحقيقه ان كل من فارق الجماعة ترك دينه غير ان المرتد ترك كله والمفارق بغير ردة ترك بعضه اه قال وفيه

ومر فتيه وركبته وأطراف رجله ودخله ازار في قدح ثم صب ذلك الماء عليه يصبه رجل على رأسه وظهره من خلفه ثم يكفأ القدح ورأه ففعل به ذلك فراح سهل مع الناس ليس به بأس رواه أحمد) حديث أسماء بنت عيسى أخرجه أيضا النسائي ويشمله حديث جابر المتقدم في الباب الاول وحديث عائشة سكنت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات لانه عن عثمان بن أبي شيبة عن جرير عن الاعمش عن ابراهيم عن الاسود عن واحد حديث سهل أخرجه أيضا في الموطأ والنسائي وصححه ابن حبان من طريق الزهري عن أبي أمامة بن سهل عن أبيه ووقع في رواية ابن ماجه من طريق ابن عيينة عن الزهري عن أبي أمامة ان عامر بن ربيعة مر بسهل بن حنيف وهو بفصل فذكر الحديث قوله يا مرنى أن استعفى من العين أي من الاصابة بالعين قال المازري أخذ الجمهور بظاهر الحديث وأنها كرهوا اتفاق من المبتدعة لغير معنى لان كل شيء ليس محالا في نفسه ولا يؤدي الى قلب حقيقة ولا فساد دليل فهو من تجوزات العقول فاذا أخبر الشرع بوقوعه لم يكن لا تنكاره معنى وهل من فرق بين انكارهم هذا وانكارهم ما يخبر به في الآخرة من الامور قوله فلو كان شيء سبق القدراسة بقتله العين فيه رد على من زعم من المتصوفة ان قوله العين حق يريد به القدر أي العين التي تجري منها الاحكام فان عين الشيء حقيقة والمعنى الذي يصيب من الضرر بالعادة عند نظر الناظر انما هو بقدر الله السابق لاشيء بمقدوره الناظر في المنظور ووجه الرد ان الحديث ظاهر في المغايرة بين القدر وبين العين وان كانتا تقدير العين من جملة المقدور لكن ظاهرا اثبات العين التي تصيب اما بما جعل الله تعالى فيها من ذلك وأودعها اياها واما بما جراه العادة بحدوث الضرر عند تحديد النظر وانما جرى الحديث مجرى المبالغة في اثبات العين لانه يمكن ان يرد القدر اذا القدر عبارة عن سابق علم الله وهو لا راد لامره أشار الى ذلك القرطبي وحاصله لو فرض ان شبهه قوة بحيث يسبق القدر لسكان العين لكنهم لا تسبق فكيف غيرها وقد أخرج البزار من حديث جابر بسند حسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أكثر من يموت من امتي بعد قضاء الله وقدره بالانفس قال الراوي يعني بالعين قوله العين حق أي شيء ثابت موجود من جملة ما تحقق كونه قوله واذا استفسلت فاعسلوا أي اذا طلبتم للاغتسال فاعسلوا

أطرافكم

الارتماء فلا بد من وجوده والمفارق بغير ردة لا يسمى مرتدا

فيلزم الخلف في الحصر والتحقيق في جواب ذلك ان الحصر فيمن يجب قتله عينا وامان ذكرهم فان قتل الواحد منهم انما يباح اذا وقع حال المحاربة والمقاتلة بدليل انه لو اسير لم يجز قتله صرا اتفاقا في غير المحاربين وعلى الراجح في المحاربين أيضا لكن يرد على ذلك قتل تارك الصلاة قد تعرض له ابن دقيق العيد فقال استدللهم بالحديث على أن تارك الصلاة لا يقتل بتركه الكونه ليس من الامور الثلاثة قال وبذلك استدلل شيخنا والدي الحافظ أبو الحسن بن الفضل المقدسي في آياته المشهورة ثم ساقها قال فهذه من المالكية اختار خلاف مذهبه وكذا ثبت كله امام الحرمين من السلفية قلت تارك الصلاة اختلف فيه فذهب

أجدوا صحتهم وبعض المالكية ومن الشافعية ابن خزيمة وأبو الطيب بن سلمة وأبو عبيد بن حريو به ومنصور الفقيه وأبو جعفر  
الترمذي إلى أنه يكفر بذلك ولو لم يجده وجوبه وأذهب الجمهور إلى أنه يقتل حداً وذهب الحنفية ووافقه سم المزني إلى أنه  
لا يكفر ولا يقتل ومن أقوى ما يستدل به على عدم كفره حديث عباد بن رافع عن خمس صلوات كتبهن الله على العبد الحديث  
وفيه ومن لم يأت بهن فليس له عند الله عهد إن شاء عذبه وإن شاء أدخله الجنة أخرجه مالك وأصحاب السق وصبغة ابن حبان  
وابن السكن وغيرهما وتساك أحد ومن وافقه بطا واهر أحاديث وردت ٤٤٩ في تكفيره وحملها من خالفهم على الاستحلال

جمع بين الأخبار وقال ابن دقيق  
العبد وأراد بعض من أدركا  
رضه أن ينزل الاشكال فاستدل  
بحديث امرئ أن أقاتل الناس  
حتى يشهدوا أن لا إله الا الله  
ويقوموا الصلاة ويؤتوا الزكاة  
ووجه الدليل منه أنه وقف  
العصمة على المجموع والمزتب  
على أشياء لا يحصل الا بمحصل  
بمجموعها ويتسنى باتفاق بعضها  
قال وهذا ان كان قصدا للاستدلال  
بمنطوقه وهو أقاتل الناس الخ  
فانه يقتضي الامر بالقتال إلى  
هذه الغاية فقد ذهل عن الفرق  
بين المقاتلة على الشيء والقتل  
عليه فان المقاتلة مفاعلة تقتضي  
الحصول من الجانبين فلا يلزم  
من إباحة المقاتلة على الصلاة  
إباحة قتل الممتنع من فعلها  
اذ لم يقاتل وليس النزاع في أن  
قوموا لتر كوا الصلاة ونصبوا  
القتال انه يجب قتالهم وانما  
النظر فيما إذا تركها انسان  
من غير نصب قتال هل يقتل أولا  
والفرق بين المقاتلة على الشيء  
والقتل عليه ظاهر وان كان

أطرافكم عند طلب المعيون ذلك من العائن وهذا كان أمرا معلوما عندهم فأمرهم  
أن لا يمتنعوا منه إذا اريد منهم وأدنى ما في ذلك دفع الوهم وظاهر الامر الوجوب وحكي  
المازري فيه خلافا وصحح الوجوب وقال مق خشى الهلاك وكان اغتسال العائن عما  
جرت العادة قاله فانه يمتنع وقد قررناه يجبر على بذل الطعام لاه ضطر وهذا أولى  
ولم يبين في حديث ابن عباس صفة الاغتسال قوله بشعب الخراب عجمه ثم مهملتين قال  
في القاموس هو موضع قرب الخفة قوله فليط بضم اللام وكسر الموحدة لبط الرجل  
فهو ملبوط أي صرع وسقط إلى الأرض قوله ودخله تزاره يحتمل أن ير يد بذلك  
الفرج ويحتمل أن ير يد طرف الازار الذي يلي جسده من الجانب الايمن وقد اختلف في  
ذلك على قولين ذكرهما في الهدى وقد بين في هذا الحديث صفة الغسل قوله ثم يكفأ  
القدح ورامه زاذ في رواية على الأرض قال المازري هذا المعنى مما لا يمكن تعليله ومعرفة  
وجهه من جهة العقل فلا ير ذلك لكونه لا يعقل معناه وقال ابن العربي ان توقف فيه  
متشرع قلناه الله ورسوله أعلم وقد صدقته التجربة وصدقته المعاني قال ابن القيم  
هذه الكيفية لا ينتفع بها من أنكرها ولا من صغر منها ولا من شك فيها أو فعلها بغيرها  
غير معتد وإذا كان في الطبيعة خواص لا يعرف الاطباء علمها بل هي عندهم خارجة  
عن القياس وانما يفعل بالخاصة في الذي يشكر جهلهم من الخواص الشرعية هذا  
مع أن في المعالجة بالاغتسال مناسبة لاناباها العقل والصحيحة فهذا تر ياقسم الحمية  
يؤخذ من لها وهذا علاج النفس الغضبية بوضع اليد على بدن الغضب بان يمسك  
فكأن أن ترك العين شعلة نار ووقت على جسد المعيون في الاغتسال اطفاء تلك  
الشعلة ثم لما كانت هذه الكيفية الخبيثة تظهر في المواضع الرقيقة من الجسد الشديدة  
التفوذ فيها ولا شيء أرق من العين فكان في غسلها ابطال لعملها ولا سيما للارواح  
السيطانية في تلك المواضع وفيه أيضا وصول أثر الغسل إلى القلب من أرق المواضع  
وأسرعها فإذا انتظفت تلك النار التي أثارها العين بهذا الماء وهذا الغسل المأمور به  
ينفع بعد استحكام النظرة فاما عند الإصابة وقبل الاستحكام فقد أرشد الشارع  
إلى ما يدفعه بقوله في قصة سهل بن حنيف المذكورة الأبركت عليه وفي رواية ابن ماجه  
فليدع بالبركة ومثله عند ابن السني من حديث عامر بن ربيعة وأخرج البزار وابن

٥٧ نيل ما اخذ من آخر الحديث وهو ترتب العصمة على فعل ذلك فان مفهومه يدل على أنها لا ترتب  
على فعل بعضها فان الامر لانها دالة مفهوم ومخالفه في هذه المسئلة لا يقول بالمفهوم وامان يقول به فله أن يدفع حجة بانه  
عارضه دالة المنطوق في حديث الباب روى أرجح من دلالة المفهوم فتقدم علم واستدل به بعض الشافعية لقتل تارك الصلاة  
لانه تارك الدين الذي هو العمل وانما يقولوا بقتل تارك الزكاة لامكان انتزاعها منه قهرا ولا يقتل تارك الصيام لامكان  
منعه المفطرات فيحتاج هو ان ينوى الصيام لانه يعتمد وجوبه واستدل به على ان الحر لا يقتل بالعبد لان العبد لا يرجع اذا  
وفي ولو كان ثيبا حكامه ابن التين قال وليس لاحد منهم ان يفرق ما بين الله تعالى الا بدليل من كتاب أو سنة قال وهذا بخلاف

الخلاصة الثالثة فان الاجماع انه قد على ان العبد والحرفي الردة سواء فكأنه جعل ان الاصل العمدة بدلالة الاقتران ما لم يأت دليل بخلافه قال شيخنا في شرح الترمذي استثنى بعضهم مع الثلاثة قتل الصائل فانه يجوز قتله لا يدفع وأشار بذلك الى قول النووي يخص من عموم الثلاث الصائل ونحوه فيما حقه قتل الدافع وقد يجاب بأنه داخل في المافوق للجماعة أو يكون المراد لايجل لعدم قتله الا بدافعة بخلاف الثلاثة واستحسنه الطيبي قال وهو أول من تقرر بالبيضاوي لانه فسر قتل النفس بالنفس بجل قتل النفس قصاصا للنفس ٤٥٠ التي قتلها عدوا فافاقضى خروج الصائل ولولم يقصد الدافع قتله قات

والجواب الثاني هو المعقد وأما الاول فتقدم الجواب عنه وفي الحديث جواز وصف الشخص بما كان عليه ولو اتى قتل عنه لاستتابة المرتد من المسلمين وهو باعتبار ما كان اتمى كلام الفتح والله أعلم (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان أبغض الناس الى الله ثلاثة) أبغض أن فعل التفضيل بمعنى في المفعول من البغض وهو شاذ ومثله اعدام من العدم اذا افتقر وانما يقال فعل من كذا للمفاضلة في الفعل الثلاثي وقال في الصحاح قولهم ما أبغضه الى شاذ لا يقاس عليه والبغض من الله ارادة ابطال المكروه والمساواة ان المسلمين قال المهلب وغيره المراد بهؤلاء الثلاثة انهم أبغض أهل المعاصي الى الله فهو كقولهم أكبر الكبائر والا فالشرك أبغض الى الله تعالى من جميع المعاصي (ملحد) مائل عن القصد وهذه الصيغة في العرف مستعملة للخارج عن الدين فاذا وصف به

الشيء من حديث أنس رفعه من رأى شيئا فاجبه فقال ماشاء الله لا قوة الا بالله لم يضره وقد اختلف في القصاص بذلك فقال القرطبي لو أنف العائن شيئا ضمه ولو قتل فعليه القصاص أو الدية اذا تمكرر ذلك منه بحيث يصير عادة وهو في ذلك كالساحر قال الحافظ ولم يتعرض الشافعية للقصاص في ذلك بل منعه وقالوا انه لا يقتل غالبا ولا يعدمها سكا وقال النووي في الروضة ولادية فيه ولا كفارة لان الحكم اغايتة تب على مضطرب عام دون ما يختص ببعض الناس في بعض الاحوال مما لا يضبط له كيف ولم يقع منه فعل أصلا وانما اغايتة حسد وتقر لزال النعمة وأيضا فالذي ينشأ عن الاصابة حصول مكروه لذلك الشخص ولا يتعين المكره في زوال الحياة فقد يحصل له مكروه بغير ذلك من أثر العين وقتل ابن بطال عن بعض أهل العلم انه ينبغي للإمام منع العائن اذا عرف بذلك من مد أخله الناس وان يلزم يمتنه فان كان فقيرا رزقه ما يقوم به فان ضرره أشد من ضرر المجزوم الذي أمر عمر بن الخطاب من مخالطة الناس وأشد من ضرر النجوم الذي منع الشارع آكاه من حضور الجماعة قال النووي هذا القول صحيح متعين لا يعرف عن غيره نصريح بخلافه

• (أبواب الايمان وكفارتها) •

• (باب الرجوع في الايمان وغيره من الكلام الى الغيبة) •

(عن سويد بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعنا وائل بن حجر فاخذ عدوله فصرح القوم ان يحرقوا وحلفت انه أخى تخلى عنه فأتينا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك له فقال انت كنت أبرهم وأصدقهم صدقت المسلم أخو المسلم ورواه أحمد وابن ماجه وفي حديث الاسراء المتفق عليه مرحبا بالاخ الصالح والنبي الصالح وعن أنس قال أقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة وهو مردف أبابكر وأبو بكر شيخ يعرف ونبي الله شاب لا يعرف قال فيلحق الرجل أبابكر فيقول يا أبابكر من هذا الرجل الذي بين يديك فيقول هذا الرجل يدين السبيل فيسب الحاسب انه اغايتة في الطريق وانما يعني سبيل الخير ورواه أحمد والبزار) وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمينك على

ما

من ارتكب معصية كان ذلك اشارة الى عظمها (في الحرم) المبكى اراده بالجملة الاممية

يفيد نبوت الاحاد ودوامه والنزول للتعظيم فيكون في ذلك اشارة الى عظم الذنب قال ابن كثير أي بهم فيه بأمر قطيع من المعاصي البكر وعن ابن مسعود ما من رجل بهم بسيئة فتبكت عليه ولو أن رجلا بعدن ابنهم أن يقتل رجلا بهذا البيت لا ذافه الله من عذاب أليم واسناده صحيح على شرط البخاري كما قال الحافظ ابن كثير ووقعه أشبهه من رفعه واستشك كل فان ظاهره ان فعل الصغيرة في الحرم المبكى أشد من فعل الكبيرة في غيره وأجيب بان الاحاد في العرف مستعمل في الخارج عن الدين فاذا وصف به من ارتكب معصية كان في ذلك اشارة الى عظمها وقد يؤخذ ذلك من سياق قوله تعالى ومن يرد فبه

بالحاد بظلم نذقم من عذاب أليم فإن الاتيان بالجله الاسمية بقيس بثبوت الاسناد ودوامه والتنوين للتعظيم فيكون اشارة الى  
عظم الذنب وقال ابن كثير اى بهم فيه بأمر فطبع من المعاصي الكبار وقوله بظلم أى عامدا فاصدا انه ظلم ليس بمأول وقال  
ابن عباس بظلم بشرك وقال مجاهد ان بعد غيراته وهذا من خصوصيات الحرم فانه يعاقب الشاوي فيه الشرا اذا كان عازما  
عليه ولولم يوقعه (و) ثانی الثلاثة الذين هم أبغض الناس الى الله (مبتغ) طالب (في الاسلام سنة الجاهلية) اى هم جنس يرم  
جميع ما كان عليه أهل الجاهلية من الطاعة والكهانة والنوح واخذ ٥١ الجار بجواره والخلف بخلقهم ونحو ذلك

ويلاحظ بذلك ما كانوا يعقدونه  
وان يكون له الحق عنه شخص  
فطالب به من غيره من لا يكون له  
فيه مشاركة كوالده أو ولده  
أو قريبه وقيل المراد من يريد  
بقائه مرة الجاهلية واشاعها  
وتبنيها وقد اخرج الطبراني  
والدارقطني من حديث ابن شريح  
رفعه ان اعق الناس على الله  
من قتل غير قاتله أو طاب بدم  
الجاهلية في الاسلام قال الحافظ  
فيكون ان يفسر به سنة الجاهلية  
في هذا الحديث (ومطلب دم امرئ  
بغير حق) مفعول من الطالب أى  
المسكف للطالب المبالغ فيه والمراد  
الطالب المترتب عليه المطالب  
لايجز رد الطالب أو ذكر المطالب  
ليجزم الزجر والفعل بطريق  
الارنى وقوله بغير حق احتراز  
عن يقع له مثل ذلك لكن بحق  
كطلب القصاص مثلا (ليبرنى  
دمه) وقد تمسك به من قال ان  
العزم المصمم يؤاخذ به وهذا  
الحديث من افساد البخارى  
(عن أبي هريرة رضى الله عنه  
قال سمعت رسول الله صلى الله

ما يصدق به صاحبك رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذى وفي الفاظ اليمين على ينة  
المستخفاف رواه مسلم وابن ماجه وهو محمول على المستخفاف المظلوم) حديث سويد بن  
حظلة أخرجه أيضا أبو داود وسكت عنه ورجاله ثقات وله طرق وهو من رواية ابراهيم  
ابن عبد الاعلى عن جده عن سويد بن حظلة وعزاه المنذرى الى مسلم لم ينظر في صحة  
ذلك قال المنذرى أيضا وسويد بن حظلة لم ينسب ولا يعرف له غير هذا الحديث انتهى  
وأخوه الذى هو محل الحجة وهو قوله المسلم لم أخو المسلم هو متفق عليه بالفاظ المسلم أخو  
المسلم لا يظلم ولا يسلم وكذلك حديث انصر أخاك ظالما أو مظلوما فانه متفق عليه  
وليس المراد به هذه الاخوة الاخوة الاسلام فان كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم  
الاخوة ويشترك في ذلك الحرو والعبد وبيرو الخالف اذا حلف ان هذا المسلم أخوه ولا سيما  
اذا كان في ذلك قرينة كما في حديث الباب ولهذا استحسنت ذلك على الله عليه وآله وسلم  
من الخالف وقال انت كنت أبرهم وأصدقهم ولهذا قبل ان في المعارض لمندوحة وقد  
أخرج ذلك البخارى في الادب المفرد من طريق قتادة عن مطرف بن عبد الله عن عمران  
ابن حصين وأخرجه الطبري في التذييب والطبراني في الكبير قال الحافظ ورجاله ثقات  
وأخرجه ابن عدى من وجه آخر عن قتادة عن فروعا وهما أبو بكر بن كامل في فوائده  
وأخرجه البيهقي في الشعب من طريقه كذلك وأخرجه ابن عدى أيضا من حديث على  
قال الحافظ وسنده واه أيضا وأخرج البخارى في الادب من طريق أبي عثمان النهدي  
عن عمر قال أما في المعارض ما يكتفى المسلم من الكذب قال الجوهري المعارض هى  
خلاف التصريح وهى التورية بالشئ عن الشئ وقال الراغب التعريض هو لوجهان  
في صدق وكذب أو باطن وظاهر والمندوحة السعة وقد جعل البخارى في صحيحه هذه  
المقالة ترجمة باب فقال باب المعارض مندوحة قال ابن بطال ذهب مالك والجمهور الى  
ان من أكره على يمين ان لم يحلفها قتل أخوه المسلم انه لا حنت عليه وقال الكوفيون  
بحنت قوله من حبا بالاخ الصالح فيه دلائل على صحة إطلاق الاخوة على بعض الانبياء  
من بعض منهم والجهة الجامعة هى النبوة قوله ونبي الله شاب فيه جواز إطلاق اسم  
الشاب على من كان في نحو الخمسين السنة فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند مهاجرة  
قد كان مناهز الخمسين ان لم يكن قد جاوزها وفي ثبات الشيوخة لابي بكر والشباب

عليه وآله وسلم يقول لو اطلع في بيتك أحد ولم تأذن له) احتراز عن اطلع باذن (تخذه) أى رتبته (بجهاة) بين اصحابك  
(فثقات عينه) شققها (لم يكن عليك جناح) أى خرج وعن ابن عيينة عند ابن أبي عاصم الفاظ ما كان عليك من حرج  
وفي مسلم عن أبي هريرة من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتوا عينه قال في الفقه فيه رد على من حل الجناح  
هنا على الاثم ورتب على ذلك وجوب الدية اذ لا يلزم من رفع الاثم رفعه لان وجوب الدية من خطاب الوضع ووجه الدلالة ان  
اثبات الحل يمنع ثبوت القصاص والدية وعند أحمد وابن أبي عاصم والنسائي وصححه ابن حبان والبيهقي كاهم من رواية بشير  
ابن نهيك عن أبي هريرة رضى الله عنه من اطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقتل عينه فلا دية ولا قصاص وفي رواية من هذا الوجه

فهو هذا هو هذا امر صحيح في ذلك وفي هذا الحديث فوائد كثيرة واستدل به على جواز رعي من يجلس فلولم يندفع بالشئ الخفيف  
 نازرا النقيض وأنه ان أصيبت نفسه أو بعضه فهو هدر وقال المالكية بالقصاص وأنه لا يجوز قصد العين ولا غيرها واعتلوا بان  
 المعصية لا تندفع بالمعصية واجاب الجمهور بان المأذون فيه اذا ثبت الاذن لا يسمى معصية وان كان الفعل لو تجرد عن هذا  
 السبب بعدم معصية وقد اتفقوا على جواز دفع المائل ولو أتى على نفس المذنوع وهو بغير السبب المذكور معصية فهذا  
 ملحق به مع ثبوت النص فيه واجابوا ١٥٢ عن الحديث بأنه ورد على سبيل التغليظ والارهاب وهل يشترط الاتذار قبل

الرعي الاصح عند الشافعية لا وفي  
 حكم التطلع من خلف الباب  
 النظر من كوة من الدار وكذا  
 من وقف في الشارع فنظر الى  
 حريم غيره ولوروماء بمجرته قبل  
 أو سمع مثلا تعانق به القصاص  
 وفي وجهه لاشعاعا مطلقا ولولم  
 يندفع الا بذلك جاز والحديث  
 أخرجه أيضا في كتاب بدء السلام  
 قال في الفتح ووافى في الجمهور  
 منهم ابن تافع وقال به يحيى بن  
 عمر منهم ولعل المالكية يبلغه الخبر  
 وقال القرطبي في المفهم ما كان  
 عليه الصلاة والسلام بالذي  
 بهم أن يفعل ما لا يجوز أو يؤذى  
 الى ما لا يجوز والعمل على رفع  
 الاثم لا يتم وجود النص برفع  
 الحرج وليس مع النص القياس  
 واعتدل بعض المالكية أيضا  
 بالاجماع على ان من قصد النظر  
 الى حرة الاخر ظاهر ان ذلك  
 لا يبيح فقط عينه ولا سوط  
 ضما من فقاها فكذا اذا  
 كان المنظور في نفسه وتجسس  
 الناظر الى ذلك ونازع القرطبي  
 في ثبوت هذا الاجماع وقال ان

لنبي صلى الله عليه وآله وسلم اشكال لان أبابكر اصغر من النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فانه عاش بعده ومات في السن التي مات فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يمكن  
 ان يقال ان أبابكر ظهرت عليه حقيقة الشيوخه من الشيب والنحول في ذلك الوقت  
 والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يظهر عليه ذلك ولهذا وقع الخلاف بين الرواة في وجود  
 الشيب فيه عند موته صلى الله عليه وآله وسلم وفي هذا التعريض الواقع من أبي بكر  
 غاية اللطافة قوله على ما يصدقك به صاحبك فيه دليل على ان الاعتبار بقصد الخلف  
 من غير فرق بين ان يكون الخلف هو الخلفاكم أو الغير ومن أن يكون الخلف ظاهرا  
 أو مظلوما صادقا أو كاذبا وتدل هو مقيد بصدق الخلف فيما ادعاه أمالو كان كاذبا كان  
 الاعتبار بنية الخلف وقد ذهب الشافعية الى أن يخص بصاحب الحديث بكون الخلف  
 هو الخلفاكم واقتض صاحبك في الحديث يرد عليهم وكذلك ما ثبت في رواية لمسلم بلفظ العيين  
 على نية المستخلف قال النووي أما اذا حلف بغير اختلاف وورد في متنه التورية ولا  
 بحث في حلف بغير تورية من غير تحليف أو لاقه غير القاضي أو غير توريته في ذلك ولا  
 اعتبار بنية المستخلف بكسر اللام غير القاضي وحاصله ان العيين على نية الخلف في كل  
 الاحوال الا اذا استخلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه قال والتورية وان  
 كان لا يبحث بها فلا يجوز فعلها حيث يطل بها حق المستخلف وهذا يجمع عليه انتهى  
 وقد حكى القاضي عياض الاجماع على ان الخلف من غير اختلاف ومن غير تعلق حق  
 بينه وبينه يقبل قوله وأما اذا كان غيره حق عليه فلا خلاف انه يحكم عليه بظاهر  
 يمينه سواء حلف متبرعا أو باس اختلاف انتهى لمخاضا واذ اصبح الاجماع على خلاف  
 ما يفتى به ظاهر الحديث كان الاعتداء عليه ويمكن القول لذلك بحديث سويد بن  
 حنظلة المذكور في الباب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم له بالبرق عينه مع انه  
 لا يكون بارا بالاعتبارية نفسه لانه قصد الاخوة الهاربة والمستخلف له قصد الاخوة  
 الحقيقية ولعل هذا هو مستند الاجماع

• (باب من حلف فقال ان شاء الله) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف فقال ان شاء الله لم  
 يحنث ورواه أحمد والترمذي وابن ماجه وقال ذه نبيه والنسائي وقال فقد استثنى

الخبر يتناول كل مطلع قال واذ تناول مطلع في البيت مع المطقة فتناول الحق أولى قال الحافظ قلت  
 وفيه نظر لان التطلع الى ما في داخل البيت لم يخص في النظر الى شئ معين كحورة الرجل مثلا بل يشمل استكشاف الحريم  
 وما يقصد صاحب البيت ستره من الادوار التي لا يجب اطلاع كل أحد عليهم او من ثبت النهي عن التجسس والوعيد عليه  
 حسما لاذلك فلو ثبت الاجماع المدعى لم يستلزم رد هذا الحكم الخاص ومن المعلوم أن العاقل يشتد عليه ان الاجنبى يرى  
 وجه زوجته أو بنته ونحو ذلك وكذا في حال ملاعبة أهله أشد مما لو رأى الاجنبى ذكره من كنهه والذى أقره القرطبي صحيح  
 في حق من يروم النظر فيه فبعبه المنظور اليه ويستثنى من ذلك من له في تلك الدار زوج أو محرر أو متاع فأراد الاطلاع عليه

فيمتنع زعميه للشبهة وقيل لافرق وقيل يجوز ان لم يكن في الدار غير حريمه فان كان فيها غيره لم يندرقان انتهى والاجاز لو لم يكن في الدار الا رجل واحد وهو مالكه أو ساكنه لم يجز لرمي قبل الانذار لان كان مكشوف العورة وقيل يجوز مطلقا لان من الاحوال ما يكره الاطلاع عليه كاتقدم ولو تصر صاحب الدار بان ترك الباب مفتوحا وكان الناظر مجتازا فانه نظر غير قاصد لم يجز فان تعدد الناظر فوجهان أحدهما لا يلتحق به هذا من نظر من سطح بيته ففيه اختلاف وقد توسع أصحاب الفروع في نظائر ذلك قال ابن دقيق العيد وبه بعض تصرفاتهم مأخوذة من اطلاق ٤٥٣ الخبر الوارد في ذلك وبه ضم من مقتضى

وهذا سواء) في الدية (يعني الخضر  
والابهام) وفي رواية عن شعبة  
الاصابع والاسنان سواء الثانية  
والضرس سواء ولاي داود  
والترمذي أصابع البدين  
والرجلين سواء ولاين واجه من  
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه  
عن جده ورفعه الاصابع سواء  
كلهن فيه عشر عشر من الابل  
وفرقة ابو داود حديثين وسنده  
جيد أي فلا فضل لبعض  
الاصابع على بعض وأصابع  
اليد والرجل سواء كما عليه أئمة  
الفتوى وفي حديث عمرو بن  
حزم عند النسائي وفي كل اصبع  
من أصابع اليد والرجل عشر  
من الابل قال الخطابي وهذا أصل  
في كل جنسية لا تضبط مكيتها  
فاذا فات ضبطها من جهة المعنى  
اعتبرت من حيث الاسم فمتساوي  
ديتها وان اختلف كماله

**هو عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم** من حاف على عيبي فقال ان شاء الله فلا حنت عليه **رواه الخمسة الا ابوداود** وعن عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال والله لا غزوة قر يشاتم قال ان شاء الله ثم قل والله لا غزوة قر يشاتم قال ان شاء الله ثم قال والله لا غزوة قر يشاتم ثم قال ان شاء الله ثم لم يغزهم آخرجه ابوداود حديث أبي هريرة أخرجه أيضا ابن حبان وهو من حديث عبد الرزاق عن معمر بن عمار عن أبي هريرة قال البخاري فيما حكاه الترمذي اخطأ فيه عبد الرزاق واختصره عن معمر من حديث ان سليمان بن داود عليه السلام قال لا طوفن الليلة على سبعين امرأة الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو قال ان شاء الله لم يحنت وهو في الصحيح وله طرق أخرى رواها الشافعي وأحمد وأصحاب السنن وابن حبان والحاكم من حديث ابن عمر كما ذكره المصنف في الباب قال الترمذي لا أعلم أحدا رفعه غير أيوب البصرياني وقال ابن علية كان أيوب تارة يرفعه وتارة لا يرفعه قال ورواه مالك وعبد الله بن عمرو وغير واحد موقوفا قال الحافظ هو في الموطأ كما قال البيهقي وقال لا يصح رفعه إلا عن أيوب مع الله شك فيه وتابعه على إنفذه العمري عبد الله وموسى بن عقبة وكثير بن فرق قد راوا أيوب بن موسى وقد صححه ابن حبان وحديث ابن عمر رجاله رجال الصحيح وله طرق كما ذكره صاحب الاطراف وهو أيضا في سنن أبي داود في الإيمان والنذور كما قال المصنف وحديث عكرمة قال ابوداود انه قد أسنده غيره واحد عن عكرمة عن ابن عباس وقدر رواه البيهقي موصولا ومرسلا قال ابن أبي حاتم في العلل الاشبه ارساله وقال ابن حبان في الضعفاء مرواه مع وثيق أرسله مرثد ووصله أخرى قوله لم يحنت فيه دليل على ان التقيد بمشيشة الله مانع من انعقاد اليمين أو يحل انعقاده ما وقد ذهب إلى ذلك الجوهري ورواه عن علي بن عيسى ابن العربي الاجماع قال أجمع المسلمون على ان قوله ان شاء الله يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا قال ولو جاز منه فضلا كما روى بعض السلف لم يحنت أحد قط في عيني ولم يرجع الي **كفارة** قال واختلفوا في الاتصال فقال مالك والاوزاعي والشافعي والجمهور وان يكون قوله ان شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضرب **كلمة النفس** وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين ان له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه وقال قتادة ما لم يقم

أى الجائرين عن قصد الباغين الذين يردون الحق مع العلم به (عن ابن مسعود رضى الله عنه قال قال رجل يا رسول الله) قال فى الفتح أوف على اسمه (أو اخذ بما علمنا فى الجاهلية) أى أعاقب (قال من أحسن فى الاسلام) بالاستقرار عليه وترك المعاصى (لم يؤخذ بما عمل فى الجاهلية) قال الله تعالى قل للذين كفروا ان ينظروا ان يعفوا لهم ما قد سلف أى من السيئات والمعاصى

لوجه استدلال أبو حنيفة على ان المرتد اذا أسلم يلزمه قضاء العبادات المتروكة (وعن أسامة في الاستسلام) بان ارتد عنه ومات على كفره (أخذ بالاول) الذي علمه في الجاهلية (والآخر) بكسر الخاء الذي علمه من الكفر فكأنه لم يسلم فبعاقب على جميع ما أسلفه قال المهلب معنى حديث الباب من أحسن في الاسلام بالقادى على محافظته والقيام بشرائطه لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أى في عقده بترك التوحيد أخذ بكل ما أسلفه قال ابن بطلان فعرضته على جماعة من العلماء فقالوا لا معنى لهذا الحديث غير هذا ٤٥٤ ولا تكون الاساءة هنا الا الكفر للاجماع على ان المسلم لا يؤخذ بما عمل

في الجاهلية قال في الفتح قلت وبه يحرم الحب الطبري ونقل ابن التين عن الداودي معنى من أحسن جاءت على الاسلام ومن أساءات على غير الاسلام فاما من أساء في الاسلام غاية الاساءة وركب أشد المعاصي وهو مسقر على الاسلام قاله انما يؤخذ بما جناه من المعصية في الاسلام والحديث أخرجه في الايمان أيضا قال عبد الملك البوني معنى من أحسن أى أسلم اسلاما صحه الاتفاق فيه ولا شك ومن أساء أى أسلم رياء وسمعة وبهذا جزم القرطبي وأغيره معنى الاحسان الاخلاص حين دخل فيه ودوامه عليه الى موته والاساءة ضد ذلك فانه ان لم يخلص اسلامه كان منافقا فلا يهدم عنه ما علمه في الجاهلية فبضاف نفاقه المتأخر الى كفره الماضي فبعاقب على جميع ذلك حال الحافظ والحاصل ان الخطأ على جعل قوله في الاسلام على صفة خارجة عن ماهية الاسلام وحمله غيره على صفة في نفس الاسلام وهو أوجه

أوتىكم وقال عطاء قدر حلبة ناقة وقال سعيد بن جبير يصح بعد أربعة أشهر وعن ابن عباس له الاستفتاء أبدأ ولا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق أو بالعناق ان التقييد بالمشيئة يمنع الانعقاد والى ذلك ذهب الجمهور وبعضهم فصل واستثنى أحدا العناق قال الحديث اذا قال انت طالق ان شاء الله تطلق وان قال لعبدك انت حر ان شاء الله فانه حر وقد تقرر به سعيد بن مالك وهو مجهول كما قال البيهقي وذهب المهادوية الى ان التقييد بالمشيئة يعتبر فيه مشيئة الله في تلك الحال باعتبار ما يظهر من الشريعة فان كان ذلك الامر الذي حلف على تركه وقيد الحلف بالمشيئة محجوب بالله فله لم يحث بالفعل وان كان محجوب بالله تركه لم يحث بالترك فاذا قال والله لا تصدقن ان شاء الله حنث بترك الصدقة لان الله يشاء التصديق في الحال وان حلف ليطعن رجه ان شاء الله لم يحث بترك القطع لان الله يشاء ذلك الترك وقال المؤيد بالله معنى التقييد بالمشيئة بقاء الحلف في الحياة وقتما يمكنه الفعل فاذا نفي ذلك القدر حنث الحالف على الفعل بالترك وحنث الحالف على الترك بالفعل والظاهر من احاديث الباب ان التقييد انما يقيد اذا وقع بالقول كما ذهب اليه الجمهور ولا يجوز بالنية الا ما زعمه بعض المالكية عن مالك ان قياس قوله صحة الاستفتاء بالنية وعند المهادوية في ذلك تفصيل معروف وقد بوب البخاري على ذلك فقال باب النية في الايمان قوله ثم سكنت ثم قال ان شاء الله لم يقيد به هذا السكوت بالعدول بل ظاهره السكوت اختيارا لا اضطرارا فيدل على جواز ذلك

• (باب من حلف لا يهدي هدية فصدق) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أنفى بطعام سأل عنه أهديه أم صدقة فان قبل صدقة قال لأصحابه كلوا ولم يأكل وان قبل هدية ضرب بيده رَأ كل معهم) وعن أنس قال اهدت بريرة الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحما فصدق به عليها فقال هو لها صدقة وانما هدية متفق عليهم ما قد تقدم الكلام على معنى الحديثين في كتاب الزكوة المقصود من ايرادهما ههنا ان الحالف بانه لا يهدي لا يحث ذات صدق لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسأل عن الطعام الذي يقرب اليه هل هو صدقة أو هدية وكذلك قال في لحم بريرة هو لها صدقة وانما هدية كما في

حديث

• (بسم الله الرحمن الرحيم • كتاب التعبير) •

أى نفس الرؤيا وهو العبور من ظاهرها الى باطنها وبه جزم الراغب قال وأصله من العبر بفتح ثم سكون وهو التجاوز من حال الى حال وخصوصا تجاوز الماء بالسباحة أو في سفينة أو غيرهما بلافظ العبور بضمين وعبر القوم اذا ماوا كأنهم جاوزوا القنطرة من الدنيا الى الآخرة قال والاعتبار بالهبة الحالة التي يتوصل بها من معرفة المشاهد الى ما ليس بعاشد ويقال هبت الرؤيا بالتحريف اذا فسرتها وبالتشديد للمبالغة في ذلك وأما الرؤيا فهي ما يراه الشخص في منامه وهي بوزن فعلى وقد تسهل الاله مزورة لواحدهى هي في الاصل مصدر كالبشيري فلما جاءت اسمها بتضخيم النون أجريت مجرى الالهاء قال الراغب

والرؤية بالهاء ادراك المرقى بهاسة البصر وتطلق على ما يدرك بالتفصيل نحو ارى ان زيد اسافر وعلى التفكير والنظر نحو انى ارى مالاً تزون وعلى الراى وهو اعتقاد احد النقيضين عن غلبة الظن انتهى وفي الفتح كلام بسيط على ذلك (عن أنس بن مالك رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الرؤيا الحسنة) أى الصالحة (من الرجل الصالح) ركذا المرأة الصالحة غالباً (جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة) بحذف الاحقية لان النبوة انقطعت بموته صلى الله عليه وآله وسلم فهي جزء من النبوة لا يكون نبوة كما ان جزء الصدقة لا يكون صلاة ثم ان وقعت من ٤٥٥ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فهي جزء من

أجزاء النبوة حقيقة وقيل ان وقعت من غيره صلى الله عليه وآله وسلم فهي جزء من علم النبوة لان النبوة وان انقطعت فعلها باق وقول مالك رحمه الله لما سئل ايعبر الرؤيا كل احد فقال أيا النبوة تلعب ثم قال الرؤيا جزء من اجزاء النبوة فلا يلعب بالنبوة أجيب عنه بأنه لم يرد أنها نبوة بادية وانما اراد انها المماشيت النبوة من جهة الاطلاع على بعض الغيب لا يقبض على ان يتكلم فيها بغير علم واما وجه كونها ستة وأربعين جزءاً فابدى له بعضهم مناسبة وذلك ان الله أوحى الى نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في المنام ستة أشهر ثم أوحى اليه بعد ذلك في البقعة بقية مدة حياته ونسبتهما الى الوحي في المنام جزء من ستة وأربعين جزءاً لانه عاش بعد النبوة ثلاثاً وعشرين سنة على الصحيح فالسنة الاثني عشر سنة فهي جزء من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وتعبه الخلق في انه قاله على سبيل الظن اذ لم يثبت في ذلك خبر ولا اثر ولين ساء ان

حدث الباب فدل ذلك على تغير مذهب الهدية والصدقة فاذا حلف من احدهما لم يحث بالآخرى كما ان المفسر قال ابن بطال انما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يأكل الصدقة لانها أوساخ الناس ولان أخذ الصدقة منزلة من الصدقة والانبيا منزلة عن ذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان كما وصفه الله ووجدك عائلاً فاغنى والصدقة لا تحل للاغنيا وهذا بخلاف الهدية فان العادة جارية بالاثابة عليها وكذلك كان شأنه وفي حديث أنس دليل على ان الصدقة اذا قبضها من يحل له أخذها ثم تصرف فيها زال عنها حكم الصدقة وجاز ان حرمت عليه الصدقة ان يتناول منها اذا أهدب له أو يبت

\*(باب من حلف لا يأكل اذا ما جاءه الصدقة)\*

(عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم الا دم الخ لرواه الجماعة الا البخارى ولا احمد وسلم وابن ماجه والترمذى من حديث عائشة مثله وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتدوموا بالزيت وادهنوا به فانه من شجرة مباركة وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سيد ادمكم الملح رواهما ابن ماجه وعن يوسف بن عبد الله بن سلام قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذ كسرة من خبز شعير وضع عليها غيرة وقال هذه ادم هذه رواه أبو داود والبخارى وعن بريدة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سيد ادم أهل الدنيا والآخرة اللهم رواه ابن قتيبة في غريبه فقال حدثنا التوماني حدثنا الاصحعي عن أبي هلال الرازي عن عبد الله بن بريدة عن أبيه فذكره وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكون الارض يوم القيامة خبز واحدة يتكفوها الجبار يده كما يتكفؤ احدكم خبزته في السقر نزل اهل الجنة فأتى رجل من اليهود فقال بارك الرحمن عليك يا أبا القاسم الا أخبرك بنزل اهل الجنة قال بلى قال تكون الارض خبزاً واحدة كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم فظفر النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليما ثم ضحك حتى بدت نواجذه ثم قال الا أخبرك بادامهم قال بلى قال ادمهم بالام وتون قال ما هذا قال نور

هذه المدة محسوبة من اجزاء النبوة لكنه يلحق بها سائر الاوقات التي كان يوحى اليه فيها ما في طول المدة كما ثبت كاروياً في حدود دخول مكة وحينئذ فيمتلئ من ذلك مدة اخرى تزداد في الحساب فيبطل القسمة التي ذكرها واجيب بان المراد وحي المنام المتتابع كواقع في غضون وحي البقعة فهو يسير بالنسبة الى وحي البقعة فهو مغمو في جانب وحي البقعة فله يعتبر به انتهى وأما حصر العدد فيه فقال المازري هو مما أطلع الله عليه نبيه صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن العربي اجزاء النبوة لا يعلم حقيقة الاخي أو ملك وانما القدر الذي أراد صلى الله عليه وآله وسلم أن يبينه ان الرؤيا جزء من اجزائها في الجملة لان فيها الاطلاع على الغيب من وجه ما واما قسمة النسبة فيخص بمعرفة درجة النبوة وقال المازري أيضاً لا يلزم العالم ان يعرف

كل شيء جلة وتفصيل لا تفقد جعل الله هذا يقف عنده فيه ما يعلم المراد به جلة وتفصيل لا منه ما يعلمه جلة لا تفصيل لا وهذا من هذا القبيل وفي مسلم من حديث أبي هريرة عن رجل من خمسة وأربعين ولا يضاعف ابن عمر عن سبعين جزأً ولا يطير إلى عنه جر من ستة وسبعين وسنده ضعيف وعند ابن عبد البر من طريق عبد الله بن يزيد المخزومي عن أنس بن مالك عن جر من ستة وعشرين وعند الطبري في تهذيب الآثار عن ابن عباس عن جر من خمسة وعشرين ولا ترمي جر من أربعين ولا طبري من حديث عبادة بن جر من أربعة وأربعين والمشهور ٤٥٦ سنة وأربعين قال في الفتح ويمكن الجواب عن اختلاف الأعداد أنه بحسب الوقت الذي حدث فيه صلى الله عليه وآله وسلم لم بذلك كأن يكون لما أكل ثلاث عشرة سنة بعد مجيء الوحي إليه حدث بأن الرؤيا جر من ستة وعشرين ان ثبت الخبر بذلك وذلك وقت الهجرة ولما أكل عشرين حدث بأربعين ولما أكل اثنين وعشرين حدث بأربعة وأربعين ثم بعد ذلك حدث بأربعين ثم حدث بستة وأربعين في آخر حياته وأما ما عدا ذلك من الروايات بعد الأربعين فضعيف ورواية الخمسين تحت حمل ان تكون بطبر الكسور ورواية السبعين للمبالغة وما عدا ذلك لم يثبت انتهى قال القسطلاني وقال يصيب مؤول في حصر هذه الاجزاء ولئن وقع له الاصابة في بعضها لماتهم - له الاحاديث المستخرج منها لم يسلم له ذلك في يثبتها قال المهلب التقييد بالصالح جرى على الغالب فقد يرى الصالح الاضغاث ولكنه قادر له تمكن الشيطان منه بخلاف العاصي وحينئذ

وفون يا كل من زائدة كبدها سبهون ألفا متفق عليه والنون الحوت) حديث ابن عمر رجال اسناده في سنن ابن ماجه ثقات الاحسين بن مهدي شيخ ابن ماجه فقال في التريب انه صدوق وعزاه السيوطي في الجامع الصغير ايضا الى الحماكم في المستدرک والبيهقي في الشعب وأخرج ايضا الطبراني في الكبير عن ابن عمر رفوعا اتقدموا بالزيت وادخنوا به فانه يخرج من شجرة مباركة وحديث أنس في اسناده عند ابن ماجه رجل مجهول فانه قال عن رجل اراه موسى عن أنس وقد أخرجه أيضا الحكيمة الترمذي وحديث بريرة أخرجه هذا الاضطرابونع في الطب من حديث علي باسناد ضعيف قوله نعم الادم قال النوري الادم بكسر الهمزة ما يؤتى به يقال ادم الخبز يادمه بكسر الدال وجع الادم ادم بضم الهمزة كاهاب واهب وكاب وكتب والادم باسكان الدال مفرد كالادم قال الخطابي والقاضي عياض معنى الحديث مدح الاقتصاري في المأكول ومنع النفس عن ملاذ الاطعمة وتقديره اتقدموا بالزيت وما في معناه مما تخف مؤتة ولا يعز وجوده ولا ثباته وفي الشهور فانها مفسدة لادين مفسدة للبدن قال النوري والصواب الذي ينبغي ان يجزئ به انه مدح للخل نفسه وأما الاقتصاري في الطعام وترك الشهوات فلهجوم من قواعد آخر وأما قول جابر فما زلت أحب الدابة قال وهذا بما يؤيد من نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو كقول أنس ما زلت أحب الدابة قال وهذا بما يؤيد ما قلنا في معنى الحديث انه مدح للخل نفسه وتأويل الراوي اذ لم يخالف الظاهر بتعين المصير اليه والعمل به عند جماهير العلماء من الفقهاء والاصوليين وهذا كذلك بل تأويل الراوي هنا هو ظاهر اللفظ فيتمتع بعقده قوله اتقدموا بالزيت في نفسه الترتيب في الاتقدم بالزيت مع اللادك بكونه من شجرة مباركة قوله سيد ادمكم الملح قد تقدم ان الادم اسم لما يؤتى به أي يؤكل به الخبز مما يطيب سواء كان مما يصطغ به كالامراق والمائعات أو مما يصطغ به كالامادات من اللبن والبيض والزيتون وغير ذلك قال ابن رسلان هذا معنى الادم عند جماهيرهم ومن الالف والحاء انتهى واهل تسمية الملح بسيد الادم لكونه مما يحتاج اليه في كل طعام ولا يمكن ان يساغ بدونه فقع كونه لا يزال مختلط لكل طعام محتاج اليه لا يفتى عنه من أنواع الادم شيء وهو يفتى عنها بل ربما لا يصح بعض الادم الا بالملح فلما كان به هذا المثل أطلق عليه اسم السيد

فاناس على ثلاثة أقسام الانبياء عليهم السلام ورؤياهم كلها صدق وقد يكون فيها ما يحتاج الى تعبير والاصحابون والاعراب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما لا يحتاج الى تعبير ومن عداهم يكون في رؤياهم الصدق والاضغاث وهم على ثلاثة مسودرون فالغالب استواء الحال في حقهم وفسقة والغالب على رؤياهم الاضغاث ويقل فيها الصدق وكذا رؤياهم الصدق جدا انتهى وعبر بالنظر النبوة دون الرسالة لان الرسالة تزيد على النبوة بالتبليغ بخلاف النبوة المجردة فانها الاطلاع على بعض المغيبات وكذلك الرؤيا والحديث أخرجه النسائي وابن ماجه في التعبير وقد أطل الحافظ في الفتح في شرح تصديت الباب وأنى بما هو الحب الحب فلهذا ذكرنا ما ذكرنا وأغزر علمه وأطول بأه

وان

فلما راجعه من اراده (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا رأى أحدكم رؤيا يحبها فانما هي من الله فليحمد الله عليها وليحدث بها) وفي مسلم فان رأى رؤيا حسنة فليبشر ولا يخبر الامن يحب وفي الترمذي من حديث أبي رزين ولا يصح الا على واذا وفي أخرى ولا يحدث بها الا بالبراءة وحديثه في أخرى لا تقص الرؤيا الا على عالم أو ناصح قيل لان العالم يؤمله على الخير مما أمكنه والناصح يرشد الى ما ينفع واللييب العارف بتأويلها والحبيب ان عرف خبرها قاله وان جهل أو شك سكنت (واذا رأى غير ذلك مما يكره فانما هي من الشيطان) لانه الذي يحتمل فيها أو

انما انما سب صفة من الكذب والتمويل وغير ذلك بخلاف الرؤيا الصادقة فاضمنت الى الله اضافة تشريف وان كان الجميع بخلق الله وتقديره كما ان الجميع عباد الله وان كانوا عصاة قال تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان وباعبادي الذي أسرفوا على أنفسهم (فليست بعد) بالله عز وجل (من شرها) أي شر الرؤيا (ولا يذكرها لاحد) وفي مستخرج أبي نعيم واذا رأى أحدكم شيئا يكرهه فلينبئ ثلاث مرات ويتعوذ بالله من شرها وعند البخاري بالفظ اذا رأى ما يكره فليتبعدوا بالله من شرها ومن شر الشيطان ويقتل ثلاثا ولا يحدث بها أحدا (فانها لا تضره) ومحصله ان الرؤيا الصالحة آدابها ثلاثة حمد الله عليهم وان يستبشروا بها وان يتحدث بها لكن لمن يحب دون من يكره وان آداب الحسنة أربعة التعوذ بالله من شرها ومن شر الشيطان وان يتقل حين يستمع من نومه ولا يذكرها لاحد أصلا وفي حديث أبي هريرة عند البخاري في باب انما عرفت

وان لم يكن سميها بالتسبية الى ذاته لكونه خالدا عن الخلاوة والدمومة ونحوهما قوله فوضع عليها آخرة فيه ان وضع الآخرة على الكسرة جائز ليس بأكروه وان كان الزاقد روى حديثاً كرموا الخبر مع ما في الحديث من المقال فقل هذا لا ينافي الكرامة قوله هذه ايام هذه فيه دليل على ان الجوامد تكون اياما كالخبز والزيتون والبيض والقرود وما هذا قال الشافعي وقال أبو حنيفة ما لا يصطبغ به فليس بايام لان كل واحد منهما يرفع الى القوم منفردا قوله سمي ايام أهل الدنيا الخ فيه تصريح بان العلم حقيق بان يطلق عليه اسم السيادة المعلقة في الدنيا والآخرة ولا جرم فهو بمنزلة لا يملغها شيء من الادم كانتا ما كان فاطلاق السيادة عليه لذاته لا بمجرد الاحتياج اليه كما تقدم في الملح قوله خبرة واحدة بضم الخاء المجهمة وسكون الموحدة بعدها زاي هي في أصل اللغة الظلة والمراد بها هنا المصنوع من الطعام قال النووي مع في الحديث ان الله يجعل للارض كالظلة والرعيف العظيم ويكون ذلك طعاما منزلا لاهل الجنة والله تبارك وتعالى على كل شيء قدير قوله بالام ونون الحرف الاول بام واحدة وبمدح الام مخففة بعد ميم مرفوعة غير منوطة كذا قال النووي قال وفي معناها أقوال مضطربة الصحيح منها الذي اخبره القاضي وضعه من المحققين انما اللفظة عبرانية مع معناها بالعبارة تورولها هذا فسر ذلك به ووقع السؤال ليهود عن تفسيرها ولو كانت عربية لعرفتها الصواب ولم يحتاجوا الى سؤالها عنها فهذا هو المختار في بيان هذه اللفظة قال واما الذين ذهبوا الى ان اللفظة بالام والمراد بقوله يتكفروا أي يميلون الى يدى حتى يتجمع وقسموا لانهم اليست منبسطة كالرفافة ونحوها والنزل بضم النون والزاي ويجوز اسكان الزاي وهو ما بعد اللام في عند نزوله قال الخطابي لعل اليهودي أراد التعمية عليهم فمقطع الهجاء وقدم أحد الحرفين على الآخر وهى لام ألف وياء يمد لى على وزن لما وهو الثور الوحشى فعصف الراوى البلاء المنة فجعلها موحدة قال الخطابي هذا اقرب ما يقع في فيه والمراد بزائدة الكبد قطعة منفردة متعلقة بالكبد وهى أطيبها قوله يأكل منها سبعون ألفا قال القاضي يحتمل انهم السبعون ألفا الذين يدخلون الجنة بغير حساب خصوصا باطياب النزل ويحتمل انه غير بالسبعين الفاعن العدد الكثير ولم يرد الحصر في ذلك القدر وهذا معروف في كلام العرب

(باب ان من حلف انه لا مال له يتناول الزكافى وغيره) \*

٥٨ قيل ساء المنام وليقم فليصل لكن لا يصرح البخاري بوضعه وصرح به مسلم وعند النسائي ولا يحتمل عن جنبه الذى كان عليه والحكمة في التعل كما قال بعضهم طرد الشيطان الذى حضر الرؤيا المكروهة أو اشارة الى استقذاره والصلاة جامعة لما ذكر على ما لا يخفى وعند سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وعبد الرزاق باسانيد صحيحة عن ابراهيم التميمي قال اذا رأى أحدكم في منامه ما يكره فليقل اذا استيقظ اعوذ بما عاذت به ملائكة الله ورسوله من شر رؤياي هذه ان يصيبني منها اما كره في ديني وديناي وفي الناس في من رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال كان خالد بن الوليد يقزع في منامه فقال يا رسول الله انى أروى في المنام فقال اذا اضطجعت فقل بسم الله أعوذ بكلمات الله التامات من غضبه وعقابه وشر عباده ومن هيئزات

الشیاطین وان يحضرون وحديث الباب أخرجه الترمذی والنسائی فی الرؤیا والیوم واللیلۃ (عن أبی هریرة رضی اللہ عنہ قال سمعت النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم یقول لم یبق من النبوة) بالفظ الماضي والمراد الاستقبال وفی حدیث عائشة عند أحمد لم یبق بعدی (الامبشرات) قال فی المصباح یعنی ان الوحي منقطع عونه فلا یبق بعده ما یعلم به ما سیکون غیر الرؤیا الصالحة اه وقیل هو علی ظاہره لانه قال ذلک فی زمانه واللام فی النبوة للعهد والمراد نبوته اى لم یبق بعد النبوة المختصة فی الامبشرات وحديث ابن عباس عند مسلم قال ذلک ٤٥٨ فی مرض موته وفی حدیث انس عند أبی یعلی مر فوعان الرسالة والنبوة

قد انقطعت ولا نبی ولا رسول بعدی ولكن فی المبشرات وهی یکسر الشین المجهمة جمع مبشرة وهی البشرى وقد ورد فی قوله تعالی ا لهم البشرى فی الحیاة الدنیا هی الرؤیا الصالحة أخرجه الترمذی وابن ماجه وصححه الحاکم من رواية أبی سلمة بن عبد الرحمن عن عباد بن الصامت ورواته ثقات الا أن أباسلمة لم یسمعه من عبادة قاله فی الفتح وتعبیه صاحب عمدة القاری فقال لیس كذلك لان البشرى اسم بمعنى البشارة والمبشرة اسم فاعل للمؤث من التبشیر وهی ادخال السرور والترح على الم بشر بفتح المجهمة وعند أحمد من حدیث أبی الدرداء عن النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم فی قوله لهم البشرى فی الحیاة الدنیا وفی الآخرة قال الرؤیا الصالحة یراها المسلم أو ترى له (قالوا) یرسل الله (وما المبشرات قال) صلی الله علیہ وآلہ وسلم (الرؤیا الصالحة) اى یراها الشخص أو ترى له والتعبیر بالمبشرات خرج مخرج

(عن أبی الاحوص عن آیه قال اتیت النبی صلی الله علیہ وآلہ وسلم وعلى شملة أو شملتان فقال هل لکم من مال فقاتلهم قد أتانی الله من کل ماله من خیمه وابله وغنمه ورقمته فقال فاذا آتاکم الله مالا لم یعلی علیکم نعمه فرحت الیه فی حلة وعن سويد بن هبيرة عن النبی صلی الله علیہ وآلہ وسلم قال خیر مال امرئ له مهرة صامورة أو سكة مأبورة أو ما رواه أحمد المأمورة لیکثیرة الفسل والسكة الطریق من الخسل المصطفیة والمأبورة هی الملقعة وقد سبق ان عرف قال یرسل الله أصبت أرضا یخیر لکم أصب ما لا قط أنفس عندی منه وقال أبو طلحة للنبی صلی الله علیہ وآلہ وسلم أحب أموالی الی بیرحاء لما نطلم مسقة قبله المسجد متفق علیہ) حدیث أبی الاحوص أخرجه أيضا أبو داود والنسائی والترمذی والحاکم فی المستدرک ورجال اسناده رجال الصحیح وحديث سويد بن هبيرة أخرجه أيضا أبو سعید والبغوی وابن قانع والطبرانی فی الکبیر والبیہقی فی السنن والاضیاء المقدسی فی الختارة وصححه وأخرجه أيضا عنه من طریق أخرى العسکری وحديث عمر قد سبق فی أول کتاب الوقف قوله فاذا آتاکم الله مالا ذکر النبی صلی الله علیہ وآلہ وسلم اثبات المال مع امره باظهار النعمة علیہ یدل علی انه علة لانه لو لم یکن التعلیل لما کان لاعادة ذكره فائدة وكان ذکره عبثا وكلام الشارع منزه عنه قوله فلیرب بكون لام الامر والباء المثناة التختية مضمومة ویجوز بالمشناة من فوق باعتبار النعم المذکورة ویجوز أيضا بالمشناة من تحت المفتوحة وفيه انه یتحب للغنى أن یلبس من الثياب ما یدل علیه لیکون ذلک اظہار النعمة الله علیہ اذ الملبوس هو أعظم ما یظهر فیه الفرق بین الاغنیاء والفقراء فن لبس من الاغنیاء ثياب الفقراء صراحا بالالهام فی ایام الناظر له انه منهم وذلک رعا کان من کفر ان نعمة الله علیہ ولبس الزهد والتواضع فی لزوم ثياب الفقر والمسکنة لان الله سبحانه أحل لعباده الطیبات ولم یخلق لهم جید الثياب الا لتلبس ما لم یرد النص علی تحريمه ومن فوائد اظہار أثر الغنى ان یعرفه ذوو الحاجات فیکسبوا منه قضاء حاجاتهم وقد أخرج الترمذی حدیث ان الله یحب أن یرى أثر نعمته بالظہر علی عبده وقال حسن فذل هذا علی ان اظہار النعمة من محبوبات النعم یدل علی ذلک قوله تعالی واما بنبوءة ربک فحدث فان الامر منه بجل جلاله اذ لم یکن للوجوب کان للندب وكلا

القالب والاخر الرؤیا ما تكون منذرة وهی صدقة یربها الله تعالی لعبده المؤمن لطفاه فیستعملها یقع قبل القسین وقوعه والحديث من افراد البخاری قال ابن التین معنی الحديث ان الوحي منقطع عوفی ولا یبق ما یعلم منه ما سیکون الا الرؤیا ویرد علیہ الالهام فان فیہ اخبار اجماع سیکون وهو لا یندب الیها بالنسبة لا لوسی کالرؤیا و یقع بغیر الانبیاء کما فی الحديث الوارد فی مناقب عمر رضی اللہ عنہ قد کان فقیه مضی من الامم محدثون وفسر المحدث بفتح الدال بالالمهم بالفتح أيضا وقد أخبر کثیر من الاولیاء عن أمور مغیبة فكانت کما أخبروا والجواب ان الحصر فی المنام لیکونه یسجل أحاد المؤمنین بخلاف الالهام فانه یختص بالبعیض ومع کونه مختصا فانه یأدر و یغادر یرک المنام لشهره وکثرة وقوعه ویشر الی ذلک قوله صلی الله علیہ وآلہ وسلم فان یکن وکان

السيرة في تدوير الالهام في زمته والكثرة من بعده غلبة الوحي اليه صلى الله عليه وآله وسلم في البقعة واردة اظهرها بالمعجزات منه صلى الله عليه وآله وسلم فكان المناسب انه لا يقع لغيره منه في زمانه شيء فلما انقطع الوحي بعونه صلى الله عليه وآله وسلم وقع الالهام لمن اختصه الله تعالى به لا من من اللسرية في ذلك وفي انكار وقوع ذلك مع كثرته واشتهاره مكابرة بمن أنكره والله تعالى أعلم اه ما في الفتح (ومنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من رأى في المنام فسيروا في البقعة زاد مسلم من هذا الوجه أو فكا كما رآني في البقعة هكذا بالشك ٥٩ وعندنا اسمعيلي في الطريق المذكورة فقد

رأى في البقعة بديل قوله فسيروا في ومثله في حديث ابن مسعود عند ابن ماجه وصححه الترمذي وابو عوانة ووقع عند ابن ماجه من حديث أبي يحيى في فكا كما رآني في البقعة فهذه ثلاثة ألفاظ فسيروا في البقعة فكا كما رآني في البقعة فتدرا في في البقعة وجعل أحاديث الباب كاللثة والمعنى يراني يوم القيامة رؤية خاصة في القرب منه أو من رآني في المنام ولم يكن هاجر يوفقه الله للهجرة الى والتشرف بالقاضي ويكون الله جعل رؤيته في المنام عاملي رؤياه في البقعة قال في المصابيح وعلى القول الاول فقيه بشارة لرائيه بأنه يموت على الاسلام وكفى به ابتارة وذلك انه لا يراه في القمامة تلك الرؤية الخاصة باعتبار القرب منه الامن تحققت منه الوفاة على الاسلام حقق الله لنا ولا خلافتنا وأحبائنا وللمسلمين ذلك بمنه وكرمه آمين قال في الفتح كان محمد يعني ابن سيرين اذا قص عليه رجل انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

القصين مما يحبه الله فمن أنعم الله عليه بنعمة من نعمه الظاهرة أو الباطنة فليعلم الغي اظهرها بكل ممكن ما لم يصعب ذلك الاظهار ورواه أوجب أو مكافئة للغير وليس من الزهد والتواضع أن يكون الرجل وصح الثياب شعث الشعر فقد أخرج أبو داود والنسائي عن جابر بن عبد الله قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى رجلا شعثا ففرق شعره فقال اما كارهذا فيجد ما يبيك به شعره ورأى رجلا آخر عليه ثياب وخصه فقال اما كان هذا يجد ما يغني به نوبه والحاصل ان الله جميل يحب الجمال فمن زعم ان رضاه في ايس الخلق والمزروعات وما أفرط في الغلظ من الثياب فقد خالف ما أرشد اليه الكتاب والسنة قوله مهرة مأمورة قال في القاموس وأمر كثر ح امر او امره كثرته فقهوه وأمر والامر اشتد الرجل كثر ما شقته وأمره الله وأمره كنصره فقيه كثر نسله وما شقته قوله سكة قال في القاموس السكة بالسك الكسر حديثة منقوشة يضرب عليها الدراهم والسار من الشعر وحديثة الذندان والطريق المستوي وضربوا يوتهم سكاكا بالسكسر صفا واحدا قوله مأبورة قال في القاموس وأمر كثر ح صلح وذكرنا تأييد الفل اصلاحه وقد تقدم الكلام على ما قاله عمر وما قاله أبو طه في الوقت

\*(باب من حلف عند رأس الهلال لا يفعل شيئا شهر افكان ناقصا)\*

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حلف لا يدخل على بعض اهل شهر او في انظر آتى من نساء شهر افماضى تسعة وعشرون يوما غدا عليهم أو راح فقد لم يارسول الله حلفت أن لا تدخل عليهن شهر افقال ان الشهر يكون تسعة وعشرين متفق عليه وعن ابن عباس قال هجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نساء شهر افماضى تسعة وعشرون أي جبريل عليه السلام فقال تدبرت بينك وقد تم الشهر رواء أحمد قوله فتبيل لم يارسول الله حلفت الخ فيه تذكرة الخالف بعينه اذا وقع منه ما ظاهره نسبته لاسيما من له تعلق بذلك والقائل لم يذلل عاتشة كاندل عليه الروايات الاخرة فانها لما خشيت أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم نسي مقدار ما حلف عليه وهو شهر والشهر ثلاثون يوما وتسعة وعشرون يوما فلما نزل في تسعة وعشرين ظففت انه ذهل عن التسعة وان الشهر لم يزل فاعلم ان الشهر استثنى وان الذي كان الحلف وقع فيه تسعة وعشرون

وآله وسلم قال صلى الله عليه وآله وسلم فان وصف له صفة لا يعرفها قال لم تره وسدده صحيح ووجدت له ما يؤيده فاخرج الحاكم من طريق عاصم بن كليب حدثني ابي قال قلت لابن عباس رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام قال صفه لي قال ذكرت الحسن بن علي فشبهته به قال قد رأيتهم وسدده جسيم ويعارضه ما أخرجه ابن أبي عاصم من وجه آخر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى في المنام فقد رأى في كل مرة وفي سنة صالحه ولى التوأمة وهو ضعيف لاختلاطه وهو من رواية من جمع منه بعد الاختلاط ويمكن الجمع بينهما قال القاضي ابو بكر بن العربي رؤية النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصفتها المأهولة اذ رآه على الحقيقة ورؤيته على غير صفته اذ رآه للصلوات فان الصواب ان الانبياء لا يتغيرهم

الارض ويكون ادراك الذات الكريمة حقيقة وادراك الصفات ادراك المثل قال وشذبه بعض القدرية فقال الرويا لاصفة لها أصلا وشذبه بعض الصالحين فزعم انها تقع بعين الرأس حقيقة وقال بعض المتكلمين هي مدركة بعينين في القلب وقال النووي الصحيح انه من براه حقيقة فقد رآه سواء كانت على صفته المعروفة او غيرها اه وفي حديث أنس عند البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رأى في المنام فقد رأى في قال الكرماني اي من رأى في فخير بان رؤيته حق ليست من اصفات الاحلام وقال في شرح المشكاة ٤٦٠ اي من رأى فقد رأى حقيقة على كمالها الاشبهة ولا ترتيب فيها رأى قال ابن

وفيه تنويه لقول من قال ان عيسى صلى الله عليه وآله وسلم اتفق انها كانت في أول الشهر ولهذا اقتصر على تسعة وعشرين والا لوافق ذلك في اثناء الشهر فالجمهور على انه لا يقع الا بالاثنتين وذهبت طائفة الى الاكتفاء بتسعة وعشرين أخذنا قل ما ينطلق عليه الاسم قال ابن بطال يؤخذ منه ان من حلف على شيء بر فعل أقل ما ينطلق عليه الاسم والقصة مجمولة عند الشافعي ومالك على انه دخل أول الهلال وخرج به فلودخل في اثناء الشهر لم يبر الا بالاثنتين وافية قولا ان الشهر يكون تسعا وعشرين هذه الرواية تدل على المراد من الرواية الأخرى بالفظ الشهر تسعة وعشرون كما في لفظ ابن عمر فان ظاهر ذلك الحصر وهذا الظاهر غير مراد وان وهم فيه من وهم وقد انكرت عائشة على ابن عمر روايته المطلقة ان الشهر تسعة وعشرون قال فذكروا ذلك لما نشئ فقالت يرحم الله أبا عبد الرحمن انما قال الشهر قد يكون تسعا وعشرين وقد أخرج مسلم من وجه آخر عن عمر بهذا اللفظ الأخير الذي جرت به عائشة ويدل أيضا على ذلك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخرج من عيشه بعمر مضى ذلك العدد بل الخبر الواقع من جبريل كما في حديث ابن عباس المذكور

\*(باب الحلف باسماء الله وصفاته والنهي عن الحلف بغير الله تعالى)\*

(عن ابن عمر قال كان أكثر ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحلف لا ومقلب القلوب رواه الجماعة الامسما\* وفي حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لما خلق الله الجنة أرسل جبريل فقال انظر اليها والى ما أعددت لاهلها فيها فظفر اليها فرجع فقال لا وعزتك لا يسبح بها احد الا دخلها وفي حديث لابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يبق رجل بين الجنة والنار فيقول يا رب اصرف وجهي عن النار لا وعزتك لا أسألك غيرهما متفق عليهما\* وفي حديث اغتسلان أيوب بلى وعزتك ولكن لا غنى بي عن بركتك\* وعن قبيلة بنت صبيح انهم ودوا في النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انكم تزدون وانكم تشركون تقولون ما شاء الله وشئت وتقولون والكعبة فامرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا ارادوا ان يحاخذوا ان يقولوا رب الكعبة ويقول أحدهم ما شاء الله ثم ثبت رواه أحمد والنسائي\* وعن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

بطل يريد تصديق تلك الرزا في البقطة وصحتها وخروجهما على الحق وايس المراد أنه يراه في الآخرة لانه سيراه يوم القيامة في البقطة جميعا منه من رآه في النوم ومن لم يره منه -م وقال ابن التميمي المراد من آمن به في حياته ولم يره لكونه حينئذ غائبا عنه فيكون له -م اذا مبشر الكفن من آمن به ولم يره انه لا بد أن يراه في البقطة قبل موته قاله القرطبي قال المناذري ان كان المحفوظ فكأنما رآني في البقطة فعمناه فظاهر وان كان المحفوظ فسيروني احق ان يكون اراد أهـ ل عصره عن لم يهجر اليه فانه اذا رآه في المنام جعل ذلك علامة على انه يراه بعد ذلك في البقطة واوحى الله تعالى بذلك اليه صلى الله عليه وآله وسلم وقال القاضي عياض يحق أن تكون رؤياه في النوم على الصفة التي عرف بها ووصف عليها موجبة تمكيمه في الآخرة وانه يراه رؤيته خاصة من القرب منه او الشفاعة بعلو الدرجة ونحو ذلك من الخصوصيات قال

ولا يعبدان يما قب الله تعالى بعض الذين في القيامة يمنع رؤيته نبيه صلى الله عليه وآله وسلم مدة وجهه ابن أبي جرة سمع على عمل آخر فذكر عن ابن عباس او غيره انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في النوم فبقى بعد ان استيقظ متفكرا في هذا الحديث فدخل على بعض أمهات المؤمنين لعلاها خاتمه بموقة فاخرجت اليه المرأة التي كانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فظفر فيها فرأى صورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم ير صورة نفسه ونقل عن جماعة من الصالحين انهم رأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في المنام ثم رأوه بعد ذلك في البقطة وسألوهم عن أشياء كانوا منها متصرفين فأرشدتهم الى طريق تفرجها فجاء الامر كذلك قلت وهذا مشكل جدا لو حل على ظاهره لكان هو لا بصحابة ولا ممكن بقاء العصبة الى يوم القيامة ويعبر عليه ان جاءه جاراؤه

في المنام ثم ليذكروا احدهم انه راى في البقعة وخبر الصادق لا يثق وقد اشتد انكار القرطبي على من قال من راى في المنام فقد راى حقيقة ثم يراها كذلك في البقعة وقد فطن ابن ابي جرة انها حال بما قال على كرامات الاولياء فان تمكن كذلك تعين العدول عن العموم في كل راء ثم ذكر انه عام في اهل التوفيق واما غيرهم فعلى الاحتمال فان خرق العادة قد يقع للزنيدي بطريق الاملا والاعواء كما يقع للصديين الكرامة والاکرام واما المصطلح المتفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة اه فالخاصل من الاجوبة ستة احدها انه على التشبيه والتمثيل ودل عليه قوله في كتابنا رآني ٤٦١ في البقعة ثانيا ان معناه يسرى في البقعة

ثانيا لها بطريق الحقيقة او التعبير ثالثا انها خاص باهل عصره عن آمن به قبل ان يراه رابعها المراد انه يراه في المرأة التي كانت له ان امكنه ذلك وهذا من ابعاد الحمل خامسها انه يراه يوم القيامة بجزء خصوصية لا مطلق من يراه حينئذ من لم يره في المنام سادسها انه يراه في الدنيا حقيقة وفيه ما تقدم من الاشكال وقال القرطبي قد تقرران الذي يرى في المنام امثلة للامراتيات لانفسها غير ان تلك الامثلة تارة تقع مطابقة وتارة يقع معناها فمن الاول رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وفيه فاذا هي أنت فاخبر انه راى في بقعته ما راى في فومه بعينه ومن الثاني رؤيا البقرة التي تغير والمقصود بالثاني التشبيه على معاني تلك الامور ومن قوائد رؤيته صلى الله عليه وآله وسلم تسكين شوق الرائي لكونه صادقا في محبته ليعمل على مشاهدته صلى الله عليه وآله وسلم والى ذلك الاشارة بقوله فيسواني في البقعة أي من

سمع وهو يحلف بآية فقال ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآياتكم فمن كان خالفا فليحلف بالله أو ليصمت متفق عليه وفي النقط قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان خالفا فلا يحلف الا بالله فكانت قرينة تحلف بآياتهم فقال لا تحلفوا بآياتكم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تحلفوا الا بالله ولا تحلفوا الا وانتم صادقون رواه النسائي حديث قتيلة أخرجه أيضا ابن ماجه وصححه النسائي وحديث أبي هريرة الآخر أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن حبان والبيهقي وفي الصحيحين عن ابن عمر رفعه من كان خالفا فلا يحلف الا بالله وفي الباب عن ابن عمر رفعه من حلف بغير الله فقد كفر أو دأب كفر أخرجه أبو داود والترمذي وحسنه والحاكم وصححه وروى انه قال فقد أشرك وهو عند أحمد من هذا الوجه وكذا عند الحاكم ورواه الترمذي وابن حبان من هذا الوجه أيضا بافظ فقد كفر وأشرك قال البيهقي لم يسمعه سعد بن عبيدة من ابن عمر قال الحافظ قد روى اشعبة عن منصور عنه قال كنت عند ابن عمر ورواه الاعمش عن سعد بن عبد الرحمن السلي عن ابن عمر قوله لاومقلب القلوب لانني للكلام السابق ومقلب القلوب هو المقسم به والمراد بتقلب القلوب تقلب أحوالها لا ذاتها وفيه جواز تسمية الله عائنة من صفاته على وجه يليق به قال القاضي أبو بكر بن العربي في الحديث جواز الحلف بانفعال الله تعالى اذا وصف بها لم يذكر اسم الله تعالى وقرئ الحنفية بين القدرة والعلم فقالوا ان حلف بقدرة الله انقدت بيمينه وان حلف بعلم الله لم تنه فدل ان العلم يعبر به عن المعلوم كقوله تعالى قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا والجواب انه هنا مجازان سلم ان المراد به المعلوم والكلام اغما هو في الحقيقة قال الراغب تقلب الله القلوب والابصار صرفها عن رأي الى رأي قال ويعبر بالقاب عن المعاني التي تختص به من الروح والعلم والشجاعة قولي فقال وعزتك هذا طرف من الحديث الذي فيه ان الجنة حقت بالمسكاره والمار بالشهوات وذكره المصنف رحمه الله هنا للاستدلال به على الحلف بعزة الله قال ابن بطال العزة يحفل ان تكون صفة ذات بمعنى القدرة والعظمة وأن تكون صفة فعل بمعنى القهر لخلقاته والغلبة لهم ولذلك صحت الاضافة قال ويظهر الفرق بين الحلف بعزة الله أي التي هي صفة لذاته والحلف بعزة الله التي هي صفة لفعله بانه يحث في الاول دون الثاني قال الحافظ واذا اطلق الحالف انصرف الى صفة الذات

رأى رؤيته معظم الحرمي ومشتاق الى مشاهدتي وصل الى رؤية محبوبه وظفر بكل مطلوبه قال ويجوز ان يكون مقصود تلك الرواية معنى صورته وهو دينه وشريعته فعبير بحسب ما يراه الرائي من قيادة وتقصان واساعة واحسان قلت وهو جواب سابغ والذي قبله لم يظهر لي فان ظهر فهو ثامن اه ما في الفتح ولا ينقل الشيطان بي هو كالتقييم لاه معنى والتعليل للكم أي لا يحصل للشيطان مثال صوري ولا يتشبه بي فكأن منع الله الشيطان أن يتصور بصورة الكرامة في البقعة كذلك منعه في المنام للثلاث يشبه الحق بالباطل ولا يقال كيف يكون ذلك وهو في المدينة والرأي في المشرق والمغرب لأن الرؤية أعم بخلقه الله تعالى ولا يشترط فيها عقلا مواجهة ولا مقابلة ولا مقاربة ولا خروج شعاع ولا غيره ولذا جاز أن يرى اعمى الصين ببقعة أندلس

(من أني سمعته يقول صلى الله عليه وآله) (وسلم من رأيي فقد رأي الحق) (سواء أراه على صفته المعروفة أو غيرها لكن يكون في الأولى مما يحتاج إلى تعبير والثانية مما يحتاج إلى التعبير) (فإن الشيطان لا يتكلم في شيء لا يتكلمون كوني بخلاف المضاف ووصل المضاف إليه بالفعل يعني أن الله تعالى وإن أمكنه من التصور في أي صورة أراد فإنه لم يمكنه من التصور في صورة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والحديث من أفراد البخاري وفي رواية أبي هريرة لا يتكلم في صورتي وفي حديث جابر بن عبد الله سلم وابن ماجه أن الشيطان ٤٦٢ لا يستطيع أن يتكلم بي وفي حديث أبي قتادة أن الشيطان لا يتكلم بي ومعهما

لا يستطيع أن يصير مرئياً بصورتي وفي رواية يترأى بي ويربعه بعض الشراح أي لا يظهر في شيء ومعه في لا يتكلم في لا يتكلم به في وأما قوله في صورتي فعنه لا يصير كاتباً في مثل صورتي والجواب راجع إلى معنى واحد قال في الفتح الصواب التعميم في جميع حاله بشرط أن تكون صورته الحقيقية في وقت ما سواء كان في شبابه أو رجولته أو كهولته أو آخره وقد يكون المضاف ذلك تعبير يتعلق بالرائي قال بعضهم الحديث مجمل على ظاهره والمراد أن من رآه فقد أدركه ولا مانع يمنع من ذلك ولا عقل يحمله حتى يحتاج إلى صرف الكلام عن ظاهره وأما كونه قد يرى على غير صفته أويرى في مكانين مختلفين معاً فإن ذلك غلط في صفته وتخييل على غير ما هو عليه وقد يظن بعض الخبيثات من ثباته كون ما يقتضيه من تطاير في العادة فتكون ذاته صلى الله عليه وآله وسلم مرتبة وصفاته متغيرة

وانه قد ثبت اليقين قوله لا وعزتك لا أسألك غير هذا هذا طرف من الحديث الطويل في صفة الحشر ومحل الخجة منه هذا لا لفظ المذكور فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ذلك مقروناً له فمكان دليله على جواز الحلف بذلك قول أبي وعزتك هو طرف من حديث طويل وأوله أن أياكم كان يغتسل فغسل عليه جرد من ذهب ووجه الدلالة منه أن أياكم عليه السلام لا يحلف إلا بالله وقد ذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك عنه وأقره قوله ولا تكن لأعني في عن ركعتك بكسر الغين الموحدة والتصريح كذا لا كثر وقوعه لابي ذر عن غير الكشي معني بفتح أوله والمد والاول أولى فإن معنى الغناء بالغنى والمد الكفاية يقال ما عند فلان غناء أي ما يغني به قوله ثم تدرون أي تجبه لكون الله انداداً وتشركون أي تجبه لكون الله شركاء وفيه النهي عن الحلف بالكعبة وعن قول الرجل ماشاء الله وشئت ثم أمرهم أن يأبوا عما لا تشاء فيديفونه ولا يشرك فيقولون ورب الكعبة ويقولون ماشاء الله ثم شئت وحكي ابن التين عن أبي جعفر الداودي أنه قال ليس في الحديث شيء عن القول المذكور وقد قال الله تعالى وما تقوموا إلا أن اغناهم الله ورسوله من فضله وقال تعالى واذ تقول للذي أنعم الله عليه وأنعمت عليه وغير ذلك وتعبه بأن الذي قاله أوجه من ليس بظاهر لأن قوله ماشاء الله وشئت تشريك في مشيئة تعالى وأما الآية فأنما أخبر الله أنه اغناهم وأن رسوله اغناهم وهو من الله حقيقة لأنه الذي قدر ذلك ومن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حقيقة باعتبار تعاطي الفعل وكذا الانعام أنعم الله على زيد بن حارثة بالاسلام وأنعم الله على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعق وهذا بخلاف المشاركة في المشيئة فإنها منقردة لله سبحانه وتعالى بالحقيقة وإذا نسبت لغيره فبطريق المجاز قوله أن الله ينهما كم أن تحلفوا يا أيها الذين آمنوا في رواية للترمذي من حديث ابن عمر أنه سمع رجلاً يقول لا والله الكعبة فقال لا تحلف به غير الله فأنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من حلف بغير الله فقد كفر واشترك قال الترمذي حسن وصححه الحاكم والتعبير بقوله كفر واشترك لأنه بالغ في الزجر والتغليظ في ذلك وقد فسلك به من قال بالتحريم قوله فليحلف بالله أو ليصمت قال العلماء الصريح في النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بالشئ يقتضي تعظيمه والعظمة في الحقيقة إنما هي لله وحده فلا يحلف إلا بالله وذاته وصفاته وعلى ذلك اتفق الفقهاء واختلاف هل الحلف بغير الله حرام أم هو كرواهة للمكينة

مرتبة والادراك لا يشترط فيه تقدير البصر ولا قرب المسافة ولا كون المرتبة ظاهرة على الأرض أو مدفونة والخيالة وانما يشترط كونه موجوداً ولم يتم دلائل على فنا جسمه صلى الله عليه وآله وسلم بل جاء في الخبر الصحيح ما يدل على بقاءه صلى الله عليه وآله وسلم ويكون غيرة اختلاف الصفات اختلاف الدلالات كما قال بعض علماء التعبير أن من رآه شيئاً فهو عام سلم أو شأناً فهو عام حرب ويؤخذ من ذلك ما يتعلق بأقواله كالأول أنه قد يراه بقل من لا يحل قبله فإن ذلك يحمل على الصفة المتخيلة لا المبرئية وقال الطبري المعنى من رأيي في المنام بأي صفة كانت فليس مشرويه ولم أنه قد رأى الرؤيا الحق التي هي من الله تعالى وهي مباشرة لا الباطل الذي هو الحلم المنسوب للشيطان فإن الشيطان لا يتكلم بي وكذا قوله فقد رأى الحق أي برؤية الحق لا الباطل

وذكر الشيخ أبو محمد بن أبي جرة ما ملخصه انه يؤخذ من قوله فان الشيطان لا يمثل بي ان من غفلت حورته صلى الله عليه وآله وسلم في خاطره من أرباب القلوب وتصور له في عالم سره انه يكلمه ان ذلك يكون حقا بل ذلك أصدق من مرأى غيرهم لما من الله تعالى بهم عليهم من تنوير قلوبهم اه قال الحافظ ابن حجر وهذا الذي أشار إليه هو الإلهام وهو من جملة أصناف الوحي الى الأنبياء ولكن لم أرفق شيئا من الأحاديث وصفته بما وصفت به الرؤيا انه جزء من النبوة وقد قيل بالفرق بينهما ان المنام يرجع الى قواعد مقررة وله تأويلات مختلفة ويقع لكل أحد بصفلاف الإلهام فانه لا يقع اللغواص ٤٦٣ ولا يرجع الى قاعدة غير ما بينه وبينه

الشيطان وتعقب بان أهل المعرفة بذلك ذكر وأن الخاطر الذي يكون من الحق يستقر ولا يضطرب والذي يكون من الشيطان يضطرب ولا يستقر فهذا ان ثبت كان فارقا واضحا ومع ذلك فقد صرح الأئمة بان الأحكام الشرعية لا تثبت بذلك قال ابو المظفر السمعاني في القواطع بعد ان سكت عن أبي زيد الديلمي من أئمة الحنفية أن الإلهام ماحرك القاب لعل يدعوا الى العمل به من غير استدلال والذي عليه الجمهور انه لا يجوز العمل به اى بالإلهام الا عند فقد الحجج كما في باب المباح وعن بعض المبتدعة انه حجة واحتج بقوله تعالى فاهمها فجورها وتقواها وبقوله تعالى وادع الى الخل اى الهمها حتى عرفت مصالحها فيؤخذ منه مثل ذلك لا دعى بطريق الاولى وذكر ظواهر أخرى من الحديث قوله صلى الله عليه وآله وسلم اتقوا فراسة المؤمن وقوله لو ابصرت حاله في صدرك قد عده وان اقولك

والجوابه قولان ويجعل ما حكاه ابن عبد البر من الإجماع على عدم جواز الخلف بغير الله على ان مراده بنى الجواز الكراهة أعم من التحريم والتزيه وقد صرح بذلك في موضع آخر وجهور الشافعية على انه مكروه تنزيها ويزعم ابن حزم بالتحريم وقال امام الحرمين المذهب القطع بالكراهة وجزم غيره بالتفصيل فان اعتمد في المخوف به ما يعتد في الله تعالى كان بذلك الاعتقاد كافرا ومذهب الهادوية انه لا يتم في الخلف بغير الله ما لم يسبق بينه وبين الله في التعظيم أو كان الخلف متضمنا كثيرا أو قسما وسببه في الكلام على من يكثر بحججه قال في الفتح وأما ما ورد في القرآن من القسم بغير الله فقيه جوابان أحدهما أن فيه حذف والتقدير ورب الشمس ونحوه والثاني ان ذلك يختص بالله فاذا اراد تعظيم شيء من مخلوقاته أقسم به وليس غيره ذلك وأما ما وقع مما يخالف ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا اله الا الله فليعلم أن ما صدق فقد أجيب عنه بالجوابية الاولى الطعن في صحة هذه اللفظة كما قال ابن عبد البر انه غير محفوظة وزعم ان اصل الرواية أفلم والله فصحها بعضهم والثاني ان ذلك كان يقع من العرب ويجرى على ألسنتهم من دون قصد للتقسيم والنهي انما ورد في حق من قصد حقيقة الخلف قاله البيهقي وقال النووي انه الجواب المرضي والثالث انه كان يقع في كلامهم على وجهين للتعظيم والتأكيد والنهي انما وقع عن الاول والرابع ان ذلك كان جائزا ثم نسخ قاله الماوردي وقال السهيلي أكثر الشراح عليه قال ابن العربي وروى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحلف بآية حتى نسي عن ذلك قال السهيلي ولا يصح لانه لا يظن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يحلف بغير الله ويحجب بانه قبل النبي عنه غير ممنوع عليه ولا سيما بالاقسام القرآنية على ذلك النقط وقال المذري دعوى النسخ ضعيفة لاسكان الجمع ولعدم تحقق التاريخ والخامس انه كان في ذلك حذف والتقدير أفلم ورب آية قاله البيهقي والسادس انه لا تجيب قاله السهيلي والسابع انه خاص به صلى الله عليه وآله وسلم وتعقب بان الخصائص لا تثبت بالاحتمال وأحاديث الباب تدل على أن الخلف بغير الله لا يعتد لان النبي يدل على فساد المنهى عنه واليه ذهب الجمهور وقال بعض المتأخرون ان الخلف بغير الله صلى الله عليه وآله وسلم يعتد وتجب الكفارة

• (باب ما جاء في واثم الله ولعمر الله وأقسم بالله وغير ذلك) •

الفتوى وقوله قد كان في الامم محدثون فثبت به اذان الإلهام حق وانه وحى باطن وانما حرمه العاصي لاسية لا وحى الشيطان عليه قال وجهه اهل السنة الآيات الدالة على اعتبار الحجة والحث على التفكير في الآيات والاعتبار والنظر في الأدلة وزم الأمانى والهواجس والظنون وهي كثيرة مشبهة وبان الخاطر قد يكون من الله تعالى وقد يكون من الشيطان وقد يكون من النفس وكل شيء أحق أن لا يكون حقا لم بوصف بانه حق قال والجواب عن قوله تعالى فاهمها فجورها وتقواها ان معناه عرفها طريق العلم وهو الحجج وأما الوحي الى الخلق فنظيره في الآدمي فيما يتعلق بالصنائع وما فيه صلاح المعاش وأما الفراسة ففسادها يمكن لا ينجع الى شهادة القاب بجهة لانها لا يتحقق كونها من الله تعالى أو من غيره اه ملخصا قال ابن السمعاني وانما كثر الإلهام

مرقد و يجوز أن يفعل الله بعد ما بكرمه به ولكن التمييز الحق والباطل في ذلك ان كلما استقام على الشريعة الحمدية ولم يكن في الكتاب والسنة ما يرده فهو مقبول والا فرد يقع من حديث النفس ووسوسة الشيطان قال ونحن لا نتكسر ان الله تعالى بكرم عبده بن يادة نور منته براديه نظروه وقوى به رأيه وانما تشكر أن يرجع الى قلبه بقول لا نعرف أصله ولا نعلم انه حجة شرعية وانما هو نوري يخص الله تعالى به من بشا من عباده فان وافق الشرع كان الشرع هو الحجة ١١ ويؤخذ من هذا ان النائم لو رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٤٦٤ يأمره بشيئ هل يجب عليه امتثاله ولا بد أو لا بد من ان يعرضه على الشرع الظاهر

فالثاني هو المعتقد ١١ كلام الفتح  
 (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدخل على أم حرام) بفتح الحاء (بنت ملهان) بكسر الميم وكانت خالته صلى الله عليه وآله وسلم من الرضاع (وكانت تحت عبادة بن الصامت) أي زوجته (فدخل عليها) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يوما) فاطمته وجعلت تفل رأسه (أي تفنش شعر رأسه لتستخرج هوامه) فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (عندها) ثم استيقظ وهو يغصك (فرحا وسرورا) قالت (أم حرام) فقلت (له) ما يضحكك يا رسول الله (قال) ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله يريدون نبيج هذا البحر) بثلاثة وموعدة مقتوحين آخره جيم وسطه او هو له (ملوكا على الاسرة) قال ابن عبد البر في الجنة وقال النووي أي برصكون مراكب الملوك في الدنيا لثلاثة حالهم واستقامة أمرهم (أو) قال (مثل الملوك على الاسرة)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال سليمان بن داود لا طوفن الليلة على نساء من امرأه كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله فقال له صاحبه قل ان شاء الله فلم يقل ان شاء الله فطاف عليهن جميعا فلم يحمل منهن الا امرأة واحدة فجاءت بشق رجل وايم الذي تنس محمد بيده لو قال ان شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فمرسانا بجمعون وهو حجة في أن الحاق الاستثناء ما لم يطل الفصل ينفع وان لم ينوه وقت الكلام الاول \* وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال في زيد بن حارثة وايم الله ان كان خليقا لا اماراة متفق عليهما وفي حديث متفق عليه لما وضع عمر على سريره جاء أمير المؤمنين علي رضي الله عنه فترحم عليه وقال وايم الله ان كنت لا ظن أن يجعل لك الله مع صاحبك وقد سبق في حديث الخزومية وايم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرت لقطع محمد بيدها وقول عمر لغيلان بن سلمة وايم الله لتراجعن نساءك وفي حديث الاول فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستعذ من عبد الله بن أبي فقام أسيد بن حضير فقال لسهدين بعبادة لعمر والله لنفقلنه وهو متفق عليه \* وعن عبد الرحمن بن صفوان وكان صديقا لالعباس انه لما كان يوم الفتح جاء به الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله يا بعة على الهجرة فابى وقال انه لا هجرة فاذا طلق الى العباس فقام العباس معه فقال يا رسول الله قد عرفت ما بيني وبين فلان وانك تأبى به لتبابعه على الهجرة فايت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا هجرة فقال العباس أقسمت عليك لتبابعه قال فبسط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يده فقال هات ابره عني ولا هجرة رواه أحمد وابن ماجه \* وعن أبي الزاهرية عن عائشة ان امرأة أحد بني النخعي أتت في طبع فأكات بعضه وبني بعضه فقالت أقسمت عليك الا أكات بعبته فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم أبرها فان الاتم على المنشر رواه أحمد \* وعن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس منكم من حلف بالامانة رواه أبو داود) حديث الخزومية تقدم في باب ما جاء في السارق يوجب السرقة بعد وجوب القطع أو يشفع فيه وقول عمر لغيلان تقدم في باب من أسلم ونهضة أخناتن أو أكثر

شك اسحق بن عبد الله بن أبي طلحة (قالت) أم حرام (فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم فدعاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بذلك (ثم وضع رأسه) فنام (ثم استيقظ وهو يضحك فقلت ما يضحكك يا رسول الله قال) ناس من أمي عرضوا على غزاة في سبيل الله كما قال في الاولى (من العرض ولكن قال يريدون نبيج هذا البحر) فقلت يا رسول الله ادع الله أن يجعلني منهم قال أنت من الاولين أي الذين يريدون نبيج البحر (فركبت البحر في زمان) غزوة (معأوبية بن أبي سفيان) رضي الله عنه سماني خلافة عثمان مع زوجها في اول غزوة كانت الى الروم (فصبرت عن دأيتا حين خرجت من البحر فهلكك) في الطريق (يا جارية) من غزوة وهم من غير مباينة للقتال والحديث أخرجه أيضا في الجهاد والاستبذان وأخرجه مسلم في الجهاد

قال في الفتح ذكر ابن التين ان بعضهم زعم ان في الحديث دليل على صحة خلافة معاوية لقوله في الحديث فركبت البحر من معاوية وفيه نظر لان المراد بن من زمن امارته على الشام في خلافة عثمان مع انه لا تعرض في الحديث الى اثبات الخلافة ولا تنفيها بل فيه اخبار عامسكون فكان كما خبر ولو وقع ذلك في الوقت الذي كان معاوية يدعى خليفة لم يكن في ذلك معارضة لحديث الخلافة بعدى ثلاثون سنة لان المراد به خلافة النبوة واما معاوية ومن بعده فكان أكرهم على طريقة الملوك ولو هو اخلفاه والله تعالى أعلم ٨١ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ٤٦٥ صلى الله عليه وآله وسلم اذا اقترب الزمان)

بان يعقدها ليله ونه ساره وقت  
اعتمد الالطباع الاربعة غالباً  
وافتاق الازهار وادوال الثمار  
(لم تكذب رؤيا المؤمن تكذب)  
قال القسطلاني التقييد بالمؤمن  
يعكس على تأويل الاقتراب  
بالاعتدال اذ لا يختص به المؤمن  
وايضاً الاقتراب يقتضي التفاوت  
والاعتدال يقتضي عدمه  
فكيف يفسر الاول بالنافي  
وصوب ابن بطال ان السراد  
باقتراب الزمان انتم امدته اذا  
ذنا قيام الساعة لما في الترمذي  
من طريق معمر عن أيوب في هذا  
الحديث في آخر الزمان لم تكذب  
رؤيا المؤمن وأصدقه رؤيا  
أصدقه حديثنا قال تعالى هذا  
فالعلمي اذا اقتربت الساعة وقبض  
أكثر أهل العلم ودرست معالم  
الديانة بالهرج والفتنة فكان  
الناس على مثل الفترة محمدين  
الى ذكر ووجب دلهما درس من  
الدين كما كانت الامم تذكر بالانبياء  
فما كان نبينا خاتم الانبياء وما  
بعد من الزمان يشبهه فمن  
الفترة عوضوا عن النبوة بالرؤيا

من أربع وحديث عبد الرحمن بن صفوان قال ابن ماجه في اسناده حدثنا أبو بكر بن أبي  
شيبه حدثنا محمد بن فضيل وحدثنا محمد بن يحيى حدثنا الحسن بن الربيع حدثنا ابن ادریس  
جميعاً عن يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الرحمن بن صفوان فذكره ثم قال حدثنا محمد  
ابن يحيى حدثنا الحسن بن الربيع عن عبد الله بن ادریس عن يزيد بن أبي زياد باسناده  
نحوه وقال يزيد بن أبي زياد يعني لا هجرة من دار من قد أسلم أهلها ٨١ وحديث أبي  
الزاهر قال في مجمع الروا اذ رجال أحمد رجال الصحيح ويشهد بحديث الاحاديث الاثنية  
في ابرار القسم وحديث بريدة سكنت عنه أبوداود والمذري ورجال اسناده ثقات وأخرج  
الطبراني في الاوسط باسناد رجاله ثقات من حديث ابن عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
سمعت رجلاً يخلف بالامانة فقال الست الذي يخلف بالامانة قوله لا طوفن اللام جواب  
القسم كأنه قال والله لا طوفن ويرشد الى ذلك ذكر الحنف في قوله لم يخلف كما في رواية  
قوله على تسعين بتقديم التاء الفوقية على السين قوله وايم الله بكسر الهمزة وقفهما  
والميم مضعومة وحكى الاخفش كسرهما مع كسر الهمزة وهو اسم عند الجمهور ورورف  
عند الزجاج وهمزة همزة وصل عند الأكثر وهمزة قطع عند الكوفيين ومن وافقهم لانه  
عندهم جمع عين وعند سيبويه ومن وافقه انه اسم مفرد واحتجوا بجواز كسر همزة ونفخ  
معه قال ابن مالك فلو كان جمعاً لم تكسر همزته وقد ذكر في فتح الباري في اللغات عديدة  
وقال غيره أصله عين الله ويجمع على ايمان فيقال وايمان الله حكاه أبو عبيدة وأشد زهير بن  
أبي سلى فيجمع ايمان منكم المقسمة تمور بها الدماء  
فقالوا عند القسم وايمان الله ثم كثر حذفوا النون كما حذفوها من لم يكن فقالوا المين ثم  
حذفوا الياء فقالوا الم الله ثم حذفوا الالف فاقصر واعي الميم مفتوحة ومضمومة  
ومكسورة وقالوا أيضاً الم الله بكسر الميم وضعها واواجزوا في ايمان فتح الميم وضعها واو كذا في أيم  
ومنهم من وصل الالف وجعل الهمزة فزائدة ومسهلة وعلى هذا ما تبلغ اغنام عشر بن قال  
الجوهري قالوا ايم الله وربما حذفوا الياء فقالوا الم الله وربما بقوا الميم وحدها مضعومة  
فقالوا الم الله وربما كسروها لانها صارت حرفاً واحداً فيهم وهما بالياء قال وألفها ألف  
وصل عند أكثر النحويين ولم يحمي ألف وصل مفتوحة غيرهما وقد يدخل اللام لنا كيد  
فيقال ايمان الله قال الشاعر

٥٩ نيل - الصالحة الصادقة التي هي جزء من أجزاء النبوة الاثنية بالبشارة والنداء وقيل المراد بالاقتراب  
نقص الساعات والايام والايام بالمرأع مرورها وذلك قرب قيام الساعة في مالم يتقارب الزمان حتى تكون السنة كالشهر  
والشهر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة والساعة كاحتراق السعة فيبلى يريد أن ذلك يكون من خروج المهدي عند  
بسط العدل وكثرة الامن وبسط الخير والرزق فان ذلك الزمان يستمر لاستدانة فتقارب اطرافه وأشار صلى الله عليه وآله  
وسلم بقوله لم تكذب رؤيا المؤمن الى غلبة الصدق على الروي لكن الراجح في الكذب عنها أصلاً لان حرف النفي الداخلة  
على كاذب يقتضي قرب حصوله والنافي لقرب حصول الشيء أدل على نفيه نفسه ويدل عليه قوله تعالى اذا أخرج يدك من بكبيرها طاله

الطبي في شرح المشكاة قال القرطبي في المفهم المراد والله تعالى أعلم بآخر الزمان المذكور في هذا الحديث زمان الطائفة الباقية مع عيسى بن مريم بعد قتله الجبال يؤذ كرمسلم في حديث ابن عمر ومات فيه بعث الله عيسى بن مريم فيكث في الناس سبع سنين ليس بين اثنين عدوة ثم يرسل الله رجلا باردا من قبل الشام فلا يبقى على وجه الارض احد في قلبه شئ قال زينة من خير ايمان الا قبضة الحديث قال وكان أهل هذا الزمان أحسن هذه الامة حالا بعد الصدا لاول وأصدقهم أقوالا فكانت رؤياهم لا تكذب ومن ثم قال عقب هذا وأصدقهم رؤيا ٤٦٦ أصدقهم حديثا وانما كان كذلك لان من كثرة صدقه وتدور قابله وقوى ادراكه

فانتهت فيه المعاني على وجه الصحة وكذلك من كان غالب حاله الصدق في يقظته استصعب ذلك في نومه فلا يرى الا صدقا وهذا بخلاف الكاذب والخلط فانه يسود قلبه ويظلم فلا يرى الا بخلط واضحا فلو قد يندر المنام احيا فافترى الصادق مالا يصح والكاذب ما يصح ولكن الغالب الاكثر ما تقدم وهذا يؤيد ان الرؤيا لا تكون من اجزاء النبوة الا ان صدرت من مسلم صادق صالح ومن ثم قد بذلك في حديث رؤيا المسلم جرة فانه جاء مطلقا مقتصر على المسلم فاخرج الكائنات وجامع مقيد بالاصالح نارة وبالصالح وبالخفة وبالصادقة فيصل المطلق على المقيد وهو الذي يناسب حاله حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكرم بما أكرم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الاطلاع على شئ من الغيب فاما للكافر والمنافق والكاذب والخلط وان صدقت رؤياهم في بعض الاوقات فانها لا تكون من الوحي ولا من النبوة

فقال فريق القوم لما سمعتم • نعم وفريق لعن الله ما ندري وذهب ابن كيسان وابن درستويه الى ان ألفها ألف قطع وانما خذفت همزها وطرحت في الوصل لكثرة الاستعمال وحكى ابن التين عن الداودي انه قال ليم الله معناه اسم الله بابدال السين ياء وهو غلط فاحش لان السين لا تبدل ياء وذهب المبرد الى انه عوض من واو القسم وان معنى قوله وايم الله واقه لافعلن ونقل عن ابن عباس ان عيسى الله من اسماء الله ومنه قول للمري القيس

فقلت عيسى الله ابرح فاعدا • ولو قطع وارأى ليدك وأوصالي

ومن ثم قالت المالكية والخنفية انه عيسى وعند الشافعية ان نوى اليمين انه عتدت وان نوى غير اليمين لم تنعقد عينا وان اطلق فوجهان اصحهما لا تنعقد الا ان نوى وعن أحمد روايتان اصحهما لا انعقاد وحكى الغزالي في معناه وجهين أحدهما انه كقوله بالله والثاني انه كقوله احلف بالله وهو الراجح ومنهم من سوى بينه وبين لعمر الله وفرق الداودي بان لعمر الله شاع في استعماله عرفا بخلاف ايم الله واحتج به من قال منهم بالانعة قادم مطلقا بان معناه عيسى الله وعيسى الله من صفاته وصفاته قد جزم النوى في التهم ذيب ان قوله وايم الله كقوله وحق الله وقال انه ينعذبه اليمين عند الاطلاق وقد استغربه قوله لعمر الله بفتح العين المهملة وسكون الميم هو العمر بضم العين قال في النهاية ولا يقال في القسم الا بالفتح وقال الراغب العمر بالضم وبالفتح واحد ولكن خص الحلف بالثاني قال المشاعر عمر الله كيف يلقين ما أي سألت الله ان يطيل عمرك وقال أبو القاسم الزجاجي العمر الحيا فتن قال لعمر الله بكائه قال احلف بقاء الله واللام للتوكيد والخبر محذوف أي ما أقسم به ومن ثم قالت المالكية والخنفية تنعقد بغير اليمين لان بقاء الله تعالى من صفته ذاته وعن الامام مالك لا يجزئ الحلف بذلك وقد أخرج اسحق بن راهويه في مصنفه عن عبد الرحمن بن أبي بكره قال كانت عيسى بن أبي العاص لعمرى وقال الامام الشافعي واسحق لا يكون عينا الابالية لانه يطلق على العلم وعلى الحق وقد يراد بالعلم المعلوم والحق ما أوجبه الله تعالى وعن أحمد كالمذهبيين والراجح عنه كالشافعي وأجابوا عن الآية التي فيها القسم بالعمر بان الله تعالى يقسم بأشياء من خلقه وليس ذلك لفعله لثبوت النبي عن الحلف بغير الله تعالى وقد عد الاثمة ذلك

اذ ليس كل من صدق في شئ ما يكون خبره ذلك نبوة فقدية قول الكاهن كلمة حق ويجدس المفهم فيصيب ولكن كل ذلك في على التدوير والقله وقال ابن أبي جرة معنى كثر رؤيا المؤمن في آخر الزمان لا تكاد تكذب انها تقع غالب على الوجه المرئي لا يحتاج الى تدوير فلا يدخلها الكذب بخلاف ما قبل ذلك فانه لا يدعي ثبوتها بل يهاجمها بالعار فلا تقع كما قال فصدق دخول الكذب فيها بهذا الاعتبار قال والحكمة في اختصاص ذلك بآخر الزمان ان المؤمن في ذلك الوقت يكون غريبا كما جافى الحديث بهذا السلام غريبا وسعيدا غريبا أخرجه مسلم فيقول أنيس المؤمن ومعينه في ذلك الوقت فيكرم بالرؤيا الصادقة قال ويمكن أن يؤخذ من هذا بسبب اختلاف الاجاديت في عدد اجزاء النبوة بالنسبة لرؤيا المؤمن فيقال كلما قرب الامر وكانت الرؤيا صادقا

لعل على أقل عدد ورد وعكسه وما بين ذلك قال الحافظ وحاصل ما اجتمع من كلامه - م في معنى قوله اذا اقترب الزمان لم تكذبوا  
 المؤمن تكذب ان المراد بان الزمان ثلاثة اقوال احدها ان العلم بامور الديانة لما ذهب غالبه بذهاب غالب أهله وتعددت النبوة  
 في هذه الامة عوضا بالمرافق الصادقة ليجدد لهم ما قد درس من العلم والثاني ان المؤمنين لما يقل عددهم ويغلب الكفر والجهل  
 والفسق على الموجودين يؤنس المؤمن ويعان بالرويا الصادقة اكرامه وتسليه وعلى هذين القولين لا يتخص ذلك بزمان معين  
 بل كلما قرب فراغ الدنيا واخذ امر الدين وأهله في الاضمحلال كثر رويًا ٤٦٧ المؤمن الصادق وأصدق الثالث ان ذلك

خاص بزمان عيسى بن مريم  
 واولها واولاها والله أعلم اه  
 (وروي المؤمن بوجه من ستة  
 وأربعين جزءا من النبوة) أي من  
 علمها وقد تقدم شرحه مستوفى  
 قريبا (وما كان من النبوة فانه  
 لا يكذب) قال في الفقه هذه من  
 قول ابن سيرين لا مرفوعة (عن  
 ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 رأيت كأن امرأة سوداء نائرة  
 الرأس) منتقاة من راسها من  
 نار الشئ اذا اقتنر وعند أحمد  
 من رواية ابن أبي الزناد عن موسى  
 ابن عقبة نائرة الشعر والمراد شعر  
 الرأس وزاد قوله أي كهيئة  
 الراتحة (خرجت من المدينة)  
 النبوية (حتى نزلت بمكة) بفتح  
 الميم وسكون الهاء وفتح التثنية  
 والعين المهملة بعد هاءا ثانيا  
 وفسر هاء في آخر الحديث بقوله  
 وهي الخفصة (فتأولتها ان وباء  
 المدينة نقل) منها (الى مهيعة  
 وهي الخفصة) بتقديم الجيم على  
 المهملة مبقات أهل مصر قال  
 في الفقه وأظن قوله وهي الخفصة

في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان الله تعالى اقسم به حيث قال لعمر كائن من  
 سكرتهم يعمهون وأيضا فان الامم ليست من ادوات القسم لان محصورة في الواو والماء  
 والياء وقد ثبت عند البخاري في كتاب الرقاق من حديث لقيط بن عمرو ان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال لعمر الاهل وكرها هو عند عبد الله بن أحمد وعند غيره قوله اقسمت  
 عليك قال ابن المنة ذكر اختلاف فيمن قال اقسمت بالله أو اقسمت بجزءا فقال قوم هي  
 عين وان لم يقصد ومن روى عنه ذلك ابن عمر وابن عباس وبه قال القاضي والثوري  
 والكوفيون وقال الاكثرون لا يكون عينا الا ان نوى وقال الامام مالك اقسمت بالله عين  
 واقصد بجزءا لا يكون عينا الا ان نوى وقال الشافعي المجردة لا تكون عينا أصلا ولو  
 نوى واقصد بالله ان نوى يكون عينا وكذا لو قال اقسم بالله وقال يصحون لا يكون عينا  
 أصلا وعن الامام أحمد كالأول وعنه كلثافي وعنه ان قال قسما بالله فيعين جزما لان التقدير  
 اقسمت بالله قسما وكذا لو قال آليت بالله قال ابن المنذر لو قال اقسم بالله عليه لان لقمة من  
 فقال نعم هل يلزمه اليمين بقوله نعم وتجب الكفارة ان لم يفعل قال وفي ذلك نظر قوله  
 ليس مناهي حاف بالامانة قال في النهاية يشبهه أن تكون الكراهة فيه لاجل أنه أمر  
 أن يحلف باسمه الله وصفاته والامانة أمر من أموره فمنه وعنها من أجل انه حو به بينها  
 وبين أسماء الله كأنه وان يحلفوا بأبائهم قال واذا حال الحالف وامانة الله كانت عينا عند  
 أي حنيفة والشافعي لا بعد هاء عينا قال والامانة تنفع على الطاعة والعبادة والودعة  
 والتقيد والامان وقد جاء في كل منها حديث

• (باب الامر بابرار القسم والرخصة في تركه لذكر) •

(عن البراء بن عازب قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسبع امرنا بعبادة  
 المريض واتباع الجنائز وتشميت الماطس وابرار القسم أو المقسم ونصر المظلوم واجابة  
 الداعي واقضاء السلام • وعن ابن عباس في حديث روي أنها أبو بكر ان أبا بكر قال  
 اخبرني يا رسول الله باني أنت واعي أصبت ام اخطأت فقال أصبت بعبادتنا وخطأت بعبادتنا  
 قال فوالله لقد دني بالذي اخطأت قال لا تقسم متفق عليه • ما) قوله وابرار القسم أي  
 بفعل ما أراد الحالف ليصير بذلك أبا قوله أو المقسم اختلف في ضبط السين فانه موزون  
 انه بالفتح وضم الميم على أنه اسم فاعل وقيل بفتح السين أي الاقسام والمصدر قد باني

مدرج من قول الراوي والمعه نقل منها اليها بعد وان اهلها واذ اهل للناس وكانوا يهودا وهذه الرويا كما قاله المهلب من قسم  
 الرويا المعبره وهي محاضر به المثل ووجه التمثيل انه شق من اسم السوداء والموالد فتأول خروجها بما جمع اسمها وتأول  
 فوران شعر رأسها ان الذي يسومو بشعر الشعر يخرج من المدينة وقيل لما كانت الحبي مشيرة لبدن بالاشعر ادوار تقاع الشعر  
 عبر عن حالها في انوم بارتفاع شعر رأسها فكانت قيل الذي يسومو بشعر الشعر يخرج من المدينة وظاهره ان فاعل الاخبار  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكأنه نسبة اليه لانه دعاه حيث قال اللهم حبب اليك المدينة وانتقل جهاها الى الخفصة (عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما - ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من تعلم بجل) بتشديد اللام من باب التفعّل والحلم بضم اللام

وسكونها (لم يره) صفة لقوله بقل (كلم) بضم الكاف وثبت اللام المكسورة وزاد الترمذي من حديث علي يوم القيامة (أن يعقدين شعيرتين ولن يفعل) ذلك لان افعال احادهم بالآخرى غير ممكن عادة وهو كناية عن استمرار التعذيب ولا دلالة فيه على جواز التكايف بما لا يطابق لانه ليس في دار التكليف وعند أحمد من رواية عباد بن عباد عن أيوب عن عذبة بن عبد بن شعيرتين وليس عاقدا وعنده في رواية همام عن قتادة من تحمل كاذبا دفع اليه شعيرة وعذب حتى يعقدين طرفيهما وليس بها عقد وفي اختصاص الشعيرة ثلاث دون غيره ٤٦٨ لما في المنام من الشعور بمبادل عليه فخصات المناسبة بين ما من جهة الاشتقاق

وانما استدل الوعيد في ذلك مع أن الكذب في الحقيقة قد يكون أشد مفسدة منه ان قد تكون شهادة في قتل أو حد لان الكذب في المنام كذب على الله انه اراه عالم يره والكذب على الله أشد من الكذب على الخلق قال الله تعالى ويقول الانبياء هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الآية وانما كان كذبا على الله الحديث الرؤيا جرة من النبوة وما كان من أجزائه النبوة فهو من قبيل الله قاله الطبري فيما نقله عنه في التفسير (ومن استمع الى حديث قوم وهم له) لمن استمع (كاهرون) لا يريدون استماعه (أو يفرون منه) بالشك من الراوى وعند احمد وهم يفرون ولم يشك (ص) في أذنه (الآنك) الرصاص المذاب (يوم القيامة) جزاء من جنس عمله (ومن صور صورة) حيوانية (عذب وكلف أن يشفع فيها) الروح (وليس بنافع) أي وليس بقادر على الشفع فعد ذنبه يسقرا لانه فاع الخلق في قدرته وهذا الحديث اشقل على ثلاثة أحكام أولها

للمفعول مثل أدخلته مدخلا غيره في الادخال وكذا أخرجه قوله في حديث رؤيا قصها هذا من كلام المصنف قوله لا تقسيم أي لا تخلف وهذا طرف من حديث طويل قد ساقه البضاري مستوفى في كتاب التعجب من قوله وابرار القسم ظاهر الامر الوجوب واقتراحه ببعض ما هو متفق على عدم وجوبه كانشاء السلام قرينة صادقة عن الوجوب وعدم ابراره صلى الله عليه وآله وسلم القسم أي بكر وان كان خلاف الاحسن لكنه صلى الله عليه وآله وسلم فله البيان عدم الوجوب ويمكن ان يقال ان الفعل منه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض الامر الخاص بالامة كما تقر في الاصول وما نحن فيه كذلك وبقيته ما اشتمل عليه الحديث موضعه غير هذا

• (باب ما يدكره في حال هو يومى أو نهى انى ان فعل كذا) •

(عن ثابت بن الضحاة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين بئله غير الاسلام كاذبا فهو كما قال رواه الجماعة الأبا داود وعنه بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال انى يرى من الاسلام كان كاذبا فهو كما قال وان كان صادقا لم يعد الى الاسلام سالما رواه احمد والنسائي وابن ماجه) حديث بريدة هو من طريق الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه وقد صححه النسائي قوله بئله غير الاسلام الله يتكسر الميم وتشديد اللام الدين والذريعة وهى منكورة في سياق الشريطة فجمع المثل من أهل الكتاب كاليهودية والنصرانية ونحوهما من الجوسمية والصابئة وأهل الاوثان والدرية والمهالة وعبداء الشياطين والملائكة وغيرهم قال ابن المنذر اختلف فيمن قال اكفر بالله ونحوه انفعات ثم فعل فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجهود فقها الامصار لا كذارة عليه ولا يكون كافرا الا ان اضمر ذلك بقلبه وقال الاوزاعي والثوري والخنفية وأحمد وأصحق هو بين وعابه الكفارة قال ابن المنذر والاول أصح اقوله صلى الله عليه وآله وسلم من حلف باللات والعزى فليقل لا اله الا الله ولم يذكر كفاره زاد غيره وكذا قال من حلف بئله سوى الاسلام فهو كاذب قال فاراد التغليظ في ذلك حتى لا يهتري أحد عليه وقتل ابن القصار من المالكية عن الخنفية انه لم احتجوا بالإيجاب الكفارة بان في اليمين الامتناع من الفعل ونقض كلامه بما ذكر تعظيما للاسلام وتعقيب

الكذب على المنام ثانيا استماعه حديث من لا يريد استماعه ثالثا التصوير قال ابن أبي جرة انما سمعها حيا ولم يسمعه ذلك رؤيا لانه ادعى انه رأى ولم ير شيئا فكان كاذبا والكذب انما هو من الشيطان وفي قتادة وما كان من الشيطان فهو غير حق فصدق ببعض الحديث بعضا وفي الحديث ان من خرج عن وصف العبودية استحق العقوبة بقدر جرمه وفيه تنبيه على أن الجاهل بذلك لا يعد مذنبه وكذا من تأول فيه تأويلات لا يلزم الاذى في الخبرين من يعلم وبين من لم يعلم (عن ابن عمر رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان من أقرى القرى) أنقل فضيل أي أعظم الكذبات والقرى جمع قرية الكنية العظيمة التي يجب منها أي أعظم الكذب قاله ابن بطال (ان يرى) الشخص (عينه ما لم تر) أي ينسب الى عينيه

انهم ما رأوا يخبر عنهم سبأ ذلك والحديث من افرادهم (عن ابن عباس رضي الله عنهم انه كان يحدث ان رجلا قال في الفتح لم أقف على اسمه (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي مسلم من طريق سليمان بن كثير عن الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عمايتنول لاصحابه من رأى منكم رجلا فليتبصم أعبرها الجمار رجل وعنده أيضا من رواية سفيان بن عيينة جابر رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم منصرفه من أحد (فقال) يا رسول الله (ان رأيت الليلة في المنام ظلة) يضم الظاء المحجمة وتشديد اللام صحابة لانها تظل ماتحتهم وزاد الدارمي من طريق ٤٦٩ سليمان بن كثير وابن ماجه من طريق

سفيان بن عيينة بين السماء والارض (تنطف) يسكون النون وضم الطاء المهملة وكسرها تنطر (السمن والعسل) فأرى الناس يتكفون (أى يأخذون باكتفهم) منها فاستكفتم أى فتم المستكفتم في الأخذ (و) منهم (المستقل) فيه أى منهم الأخذ كثيرا والأخذ قليلا (واذا سب) جمل (واصل) من الارض الى السماء (فأراد) يا رسول الله (أخذت به فعلوت) وفي رواية سليمان بن كثير فاعلاك الله (ثم أخذ به) أى بالسبب (رجل آخر فغلبه ثم أخذ به رجل آخر) فأنقطع ثم وصل (بضم الواو وكسر الصاد) (فقال أبو بكر يا رسول الله بأبى أنت) مقصدي (والله لا دعنى) أى لتعرفنى (فأعبرها) بضم الموحدة وفتح الراء وسليمان في روايته وكان من أعبر الناس للرواية بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (ولم لا أعبر قال) أبو بكر

ذلك بانهم قالوا فيمن قال وحق الاسلام اذا حنث لا يجب عليه كفارة فاسقطوا الكفارة اذا صرح بتعظيم الاسلام وأثبتوها اذا لم يصرح قال ابن دقيق العيد الحلف بالشيء حقيقة هو القسم به وادخال بعض حروف القسم عليه كقوله والله وقد يطلق على التعليل بالشيء يمين كقولهم من حلف بالطلاق فالمراد تعاقب الطلاق واطلاق عليه الحلف لمشابهة اليمين في اقتضاء الحنث أو المنع واذا اقرر ذلك فيجوز أن يكون المراد الله في الثاني اقله كاذبا والكذب يدخل القضية الاخبارية التي يقع مقتضاها تارة ولا يتبع أخرى وهذا بخلاف قولنا والله وما اشبهه فليس الاخبارية بل هى لانشاء القسم فتكون صورة الحلف هنا على وجهين أحدهما ان تتعلق بالمستقبل كقوله ان فعل كذا فهو يوم دى والثاني تتعلق بالماضى كقوله ان كان كذا فهو يوم دى وقد يتعاقب - زامن لم يرفيه الكفارة لكونه لم يذ كرفيه كفارة بل جعل المرتبة على كذبه قوله فهو كما قال قال ولا يكون في صورة الماضى الا ان قصد التعظيم وفيه خلاف عند الحنفية لكونه تخييلا - في فصار كقولهم هو يوم دى ومنهم من قال اذا كان لا يعلم انه يمين لم يكفروا ان كان به لم انه يكفر بالحنث به ككفر بكونه ضى بالكفر حيث أقدم على الفعل وقال بعض الشافعية ظاهرا الحديث انه يحكم عليه بالكفر اذا كان كاذبا والتحقق التفصيل فان اعتقد تعظيم ما ذكر كفروا ان قصد حقيقة التعاقب فينظر فان كان أراد أن يكون منه فبذلك كفى لان ارادة الكفر كفروا ان أراد البعد عن ذلك لم يكفرا لكن هل يحرم عليه ذلك أو يكره تنزيها الثاني هو المشهور قوله كاذبا زاد في البخارى ومسلم متعمدا قال عياض تفرد به هذه الزيادة سفيان الثوري وهى زيادة حكمة فيستفاد منها ان الحلف متعمدا ان كان معطى القلب باليمين وهو كاذب في تعظيم ما لا يعتد به تعظيمه لم يكفروا ان قاله معتقدا لليمين بتلك الله لكونه احدا كفروا قاله الجهر بالتعظيم لها احق قال الحافظ وينقدح بان يقال ان أراد تعظيمها باعتبار ما كانت قبل النسخ لم يكفر أيضا قال ودعواه سفيان تفرد بها ان أراد بالنسبة الى رواية مسلم فعسى فانه أخرجهما من طريق شعبة عن أبوب وسفيان عن خالد الحذاء جميعا عن أبي قلابه قوله في الحديث الاستخفاف وكما قال قال في الفتح يحتمل أن يكون المراد به هذا الكلام التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم كان قال فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال وتطيره من ترك

الصدق رضي الله عنه (اما الظلة فالاسلام) لان الظلة نعمة من نعم الله على أهل الجنة وكذلك كانت على بنى اسرائيل وكذلك كان صلى الله عليه وآله وسلم تظله الغمامة قبل نبوته وكذلك الاسلام بقى الاذى وينعم به المؤمن في الدنيا والاخرة (واما الذى ينطف من العسل والسمن قاله القرآن حلاوته تنطف) قال تعالى في العسل شفاء للناس وفي القرآن شفاء الى الصدور ولا ريب أن تلاوة القرآن تحلوى لاسماع حلاوة العسل في المذاق بل أحلى (فالمستكفتم من القرآن والمستقل) منه (واما السبب الواصل من السماء الى الارض فالخق الذى أنت عليه تأخذه فيملك الله) أى يرفعك به (ثم يأخذه رجل من بعدك فيعجلوه) فسر بالصدق رضي الله عنه لانه يقوم بالخق بعده صلى الله عليه وآله وسلم فى أمته (ثم يأخذ رجل آخر) هو عمر بن الخطاب (فيعجلوه)

ثم ياخذ رجل آخر (هو عثمان بن عفان رضي الله عنه) فينقطع به ثم يوصل له فيعلمونه) يعني ان عثمان كاد ينقطع عن الحق  
بما حجب به سبب ما وقع له من تلك القضايا التي انكروها عنه بانقطاع الحبل ثم وقعت له الشهادة فاقبل فالتحق بهم (فاخبرني  
يا رسول الله يا بني أنت) مفقدي (أصبت) في هذا التعبير (أم أخطأت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) له (أصبت بهما  
وأخطأت بهما) قيل خطأ في التعبير ليكون غير بحضور صلى الله عليه وآله وسلم اذ كان صلى الله عليه وآله وسلم أحق  
بتعبير ما وقيل أخطأ بعبادته تعبيرا ٤٧٠ قبل أن يأمر به وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أذن له في ذلك وقال اعبرها

وأجيب بأنه لم يأذن له ابتداء  
بل بأدرو بال سؤال أن يأذن له في  
تعبيرها فاذن له وقال أخطأت في  
مبادرتك للسؤال أن تتولى  
تعبيرها لكن في إطلاق الخطأ على  
ذلك نظر فافظاها أنه أراد الخطأ  
في التعبير لا يكونه النفس التعبير  
وقال ابن هبيرة إنما أخطأ لكونه  
أقسم أنه غير ما يحضرته صلى الله  
عليه وآله وسلم ولو كان أخطأ  
في التعبير لم يقره عليه وقيل  
أخطأ لكونه عبر السمع والعسل  
بالقرآن فقط وهما شيان وكان  
من حقه أن يعبرهما بالقرآن  
والسنة لا من بيان الكتاب المنزل  
عليه وبما تنبأ الأحكام كتمام  
الذمة به ما وقيل وجه الخطأ ان  
الحوادث في التعبير ان الرسول  
صلى الله عليه وآله وسلم هو الظلة  
والسمع والعسل القرآن والسنة  
وقيل يحتمل ان السمع والعسل  
العلم والعمل وقيل الفهم والحفظ  
وتعقب ذلك في المصابع فقال  
لا يكاد ينقضى العجب من هؤلاء  
الذين تعرضوا الى تبين الخطأ في  
هذه الواقعة مع سكوت النبي

الصلاة فقد كثر أي استوجب عقوبة من كفر وقال ابن المنذر ليس على إطلاقه في نسبته  
الى الكثرة بل المراد انه كاذب كذب المعظم تلك الجهة

• (باب ما جاء في اليمين الغموس والغوايبين) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خمس ليس لهن كفارة الشرك  
بالله وقتل النفس بغير حق وبهت مؤمن والفرار يوم الزحف ويمين صابرة يفتتح بها مالا  
بغير حق • وعن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رجل فعلت كذا قال  
لا والذي لا اله الا هو ما فعلت قال فقال له جبريل عليه السلام قد فعل واسكن الله عز وجل  
غربة بقوله لا والذي لا اله الا هو • وعن ابن عباس قال اختصم الى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم رجلان فوقعت اليمين على أحدهما فخاف بالله الذي لا اله الا هو ما له عنده شيء  
قال فترك جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انه كاذب ان له  
عنده حقه فامر ان يعطيه حقه وكفارة يمينه معرفته ان لا اله الا الله او شهادته رواه  
أحمد ولا يداود الفالت بنحوه • وعن عائشة قالت أنزل الله الآية لا يؤخذكم الله  
بالغويب أيما لكم في قول الرجل لا والله وبلى والله أخرجه البخاري) حديث أبي هريرة  
أخرجه أيضا أبو الشيخ ويشهد له ما أخرجه البخاري من حديث ابن عمر وقال جاء عرابي  
الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما السكائر فقد ذكر الحديث وفيه اليمين  
الغموس ونبيه قلت وما اليمين الغموس قال الذي يفتتح بها مال امرئ • سلم هو فيها  
كاذب وحديث ابن عباس أخرجه أيضا النسائي وفي مسنده عطاء بن السائب وقد تكلم  
فيه غير واحد وأخرج له البخاري حديثا مشروفا بن بشر قوله ليس لهن كفارة أي لا يعبر  
الانتم الماصون بسببهم شيء من الطاعات اما الشرك بالله فلا والله تعالى ان الله لا يغفر ان  
يشرك به ويفقر ما دون ذلك ان يشاء واما قتل النفس فعلى الخلاف في قبول توبة السائب  
فيه وقد تقدم الكلام فيه والمراد بهت المؤمن ان يغتابه بما ليس فيه واليمين الصابرة  
أي التي ألزمها وصبر عليها وكانت لازمة لاصحابها من جهة الحكم والظاهر ان هذه  
الامور لا كفارة لها الا التوبة منها ولا توبة في مثل القتل لا بتسليم النفس للقتل قوله  
وكفارة يمينه الخ هذه ايماء عرض حديث أبي هريرة لانه قد نفي الكفارة عن الخمس التي من

صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وامتناعه منه بعد سؤال أبي بكر له في ذلك حيث (قال فوالله يا رسول الله لقد نفي جملتها  
بالذي أخطأت) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تقسم) فكيف لا يسع هؤلاء من السكوت ما وسع النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وماذا يترتب على ذلك من الباقية قال سكوت عن ذلك هو المتعين اه وحكي ابن العربي ان بعضهم سئل عن بيان الوجه  
الذي أخطأ فيه أبو بكر فقال من الذي يعرفه وان كان تقدم أبي بكر بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم للتعبير خطأ فالتقدم  
بين يدي أبي بكر ليعين خطئه أعظم وأعظم فالذي يقضيه الدين الكذب عن ذلك وأجاب في السكوت كذبهم انما قدموا على  
تبيين ذلك مع صلى الله عليه وآله وسلم لم يبينه لان هذه الاحتمالات لا يحرم فيها أولا لانه كان يلزم في بيانه مفسد للناس واليوم

زال ذلك ١١ قال الحافظ ابن حجر انبأ الله تعالى جميع ما ذكر من لفظ الخطأ ونحوه انما أحكيه عن قائله ولست راضيا  
بإطلاقه في حق الصديق رضي الله عنه ١٢ وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقسم بعد أقسام أبي بكر رضي الله عنه أي لا تكفر  
بيمينك قال النووي قبل انبأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قسم أبي بكر لان ابرار القسم مخصوص بما اذ لم يكن هناك  
مفسدة ولا مشقة ظاهرة فان وجد ذلك فلا ابرار والحديث أخرجه مسلم في التعبير وأبو داود في الايمان والنذور والنساف  
وابن ماجه في الرؤيا وفي الحديث من القوائد ان الرؤيا ليست لاول عابر ٤٧١ قال ابن التين فيه ان الامر باررار القسم

خاص بما يجوز الاطلاع عليه  
ومن ثم لم يبر قسم أبي بكر لكونه  
سأل ما لا يجوز الاطلاع عليه  
الحل أحد قال في الفتح يحتمل أن  
يكون منعه ذلك المسألة جهارا  
وان كان أعلم بذلك سرا وفيه  
الحث على علم الرؤيا وعلى تفسيرها  
وترك اغفال السؤال عنه  
وفيهما ما اشتغل عليه من  
الاطلاع على بعض الغيب  
وامرار الكائنات قال ابن هبيرة  
وفي السؤال من أبي بكر أولا وأخرا

وجواب النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم دلالة على انبساط أبي  
بكر معه وادلاله عليه وفيه أن  
لا يعبر الرؤيا الا عام ناصح أمين  
حبيب وفيه ان العبرة قد يخطئ  
وقد تصيب وان للعامة بالتعبير ان  
يستكت عن تأويل الرؤيا ويضعها  
عند رجحان التهمة ان على الذكر  
قال المهلب ومجمله اذا كان في ذلك  
عوم فاما لو كانت مخصوصة بواحد  
مثلا فلا بأس ان يخبره بعد الصبر  
ويكون على أهبة من نزول  
الحادثة وفيه جواز اظهار العالم  
بما يحسن من العلم اذا خلصت

جلتها اليمن الفاجرة في اقتطاع حق وهذا ثبت له كفارة وهي التكلم بكلمة الشهادة  
ومعرفة لها وما يجمع بينهما ما بان النبي عام والاثبات خاص قوله باللغو الآية قال الراغب  
هو في الاصل ما لا يعتد به من الكلام والمراد به في الايمان ما يورد عن غيره روية فيجوز  
يجري اللغو هو صوت العصافير قوله لا والله أخرجه أبو داود عن امر فوعا باللفظ قالت  
عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هو كلام الرجل في بيته كالأول والله وبلى  
والله وأخرجه أيضا البيهقي وابن حبان وصحح الدارقطني الوقوف ورواه البخاري والشافعي  
ومال عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة موقوفا ورواه الشافعي من حديث عطاء  
أيضا موقوفا قال أبو داود ورواه غيره واحد عن عطاء عن عائشة موقوفا وأخرج الطبري  
من طريق الحسن البصري مرفوعا في قصة الرماة وكان أحدهم اذا رمى خلفه انه أصاب  
فيظهر انه خطأ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ايمان الرماة لغو لا كفارة لها ولا  
عقوبة قال الحافظ وهذا لا يثبت لانهم كانوا لا يعتقدون مراسيل الحسن لانه كان يأخذ  
عن كل أحد وقد تمسك بتفسير عائشة المذكور في الباب الشافعي وقال انه قد جزم بان  
الآية تنزلت في قول الرجل لا والله وبلى والله وهي قد شهدت التنزيل وذهبت الحنفية  
والهادوية الى ان لغو اليمين ان يحلف على الشيء يظنه ثم يظهر خلافه وفيه قال ربيعة  
ومالك ومكحول والاوزاعي والليث وعن أحمد وروايتان قال في الفتح ونقل ابن المنذر  
 وغيره عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وعن القاسم وعطاء والشعبي  
وطاوس والحسن بنحو ما دل عليه حديث عائشة عن أبي قلابة لا والله وبلى والله لغة من  
لغات العرب لا يراد بها اليمين وهي من حلة الكلام ونقل اسمعيل القاضي عن طاوس ان  
لغو اليمين ان يحلف وهو غضبان ونقل أقوالا أخر من بعض التابعين وجعله ما يتحصل من  
ذلك ثمانية أقوال من جهات يقول ابراهيم الضحى ان اللغو هو ان يحلف على الشيء لا يفعله  
ثم ينسى فيه فله أخرجه الطبري وأخرج عبد الرزاق عن الحسن بن مثله وعنه هو كقول  
الرجل والله انه اكذب وهو يظن انه صادق ولا يكون كذلك وأخرج الطبري من طريق  
طاوس عن ابن عباس ان يحلف وهو غضبان ومن طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس  
ان يحرم ما أحل الله وفيه هو ان يدعو على نفسه ان يفعل كذا ثم يفعله وهذا هو عين  
المعصية قال ابن العربي القول بان لغو اليمين هو المعصية باطل لان الحالف على ترك

بينه وأمن العجب وكلام العالم يحضر من هو أعلم منه اذا اذن له في ذلك صريحا او ما قام مقامه ويؤخذ منه جواز منعه في  
الاقسام والحكم وان للتلميذ ان يقسم على عمله ليقدمه الحكم والله اعلم قال القسطلاني ومن آداب المعبر ما أخرجه عبد الرزاق  
عن معمر انه كتب الى أبي موسى اذا رأى أحدكم رؤيا فقصها على أخيه فليقل خير لنا وشرا لاعدائنا وشرا لجاله ثقات لكن  
سند منقطع وعند الطبراني والبيهقي في الدلائل من حديث ابراهيم بن الجهمي وهو بكسر الزاي وسكون الميم بعدها لام قال  
كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى الصبح قال هل رأى أحد منكم شيئا قال ابن زمل فقلت انابا رسول الله قال خير انقام  
وشرا اتقوا وخيرا نأشروا لاعدائنا والحمد لله رب العالمين اقصي رؤياك الحديث وسنده ضعيف جدا

«(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الفتن)» تجمع فتنة وهي الهنة والعذاب والشدة وكل مكروه وآيل اليه كالكفر والاثم والفضيحة والنجور والمصيبة وغيرها من المكروهات فان كانت من الله فهي علي وجه الحكمة وان كانت من الانسان بغیر امر الله فهي مذمومة فقد ذم الله الانسان بايقاع الفتنة كقوله تعالى والفتنة أشد من القتل وان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات الآية قال الراغب أصل الفتن ادخال الذهب النار لانه يظهر جوده من رداته وبسببه عمل في ادخال الانسان النار ويطلق علي العذاب كقوله وقد فتنناكم ٤٧٢ وعلى ما يحصل من قوله العذاب كقوله الا في الفتنة سقطوا وعلى الاختبار

كقوله وقد فتنناكم وانا فيها يدفع اليه الانسان من شدة ورشا وفي الشدة أظهر معنى وأكثر استعمالا قال تعالى ونبليكم بالشئ والشر والخير فتنة ومنه قوله سبحانه وان كانوا ليقتنوا أي يوقعونك في بلية وشدة في صرفك عن العمل بما أوحى اليك انتهى وقال تعالى واقفوا فتنة لا تصيب الذين ظلموا منكم خاصة أي اتقوا ذنبا يعصمكم اثره كاتقارار المنكر بين أظهركم والمداهنة في الامر بالمعروف واقتراق الحكمة وظهور البدع والنكاح في الجهاد وعند أحمد بسند حسن من حديث عدي بن عبيدة سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله لا يهذب العامة بعمل الخاصة حتى يروا المنكر بين ظهرانيهم وهم قادرون على ان ينكروه فلا ينكروه فاذا فعلوا ذلك عذب الله الخاصة والعامة (عن ابن عباس رضي الله عنهما ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كره من أمير شيئا من أمر

المصيبة به قد عيینه ويقال له لاتفعل وكفر عن عيذك فان خالف واقدام على الفعل اثم وور في عيینه قال ومن قال انما عيّن الغضب يردّه فثبت في الاحاديث يعني المذكورة في الباب ومن قال دعاء الانسان على نفسه ان فعل لم يقبل قالوا نعم في طريق الكفارة وهي تنعقد وقد يؤخذ بها الثبوت انتهى عن دعاء الانسان على نفسه ومن قال انها اليقين التي تسكف فلا تمتلئ له فان الله تعالى رفع المؤاخذه عن اللغو مطلقا فلا اثم فيه ولا كفارة فكيف يفسر اللغو بما فيه الكفارة وثبوت الكفارة يقتضي وجود المؤاخذه وقد أخرج ابن أبي عاصم من طريق الزبيدي وابن وهب في جامعه عن يونس وعبد الرزاق في مصنفه عن معمر كاهم عن الزهري عن عروة عن عائشة لغو العيّن ما كان في المراء والهزل أو المراجعة في الحديث الذي لا يقد عليه القلب وهذا موقوف ورواية يونس تقارب الزبيدي واقتض معمر انه القوم يتدارون بقول أحدهم لا والله وبلى والله وكلا والله ولا يقد الحلف وليس بخالف الاول وأخرج ابن وهب عن الثقة عن الزهري بهذا السند وهو الذي يحلف على الشئ لا يريده الا الصدق فيكون على غير ما حلف عليه وهذا يوافق القول الثاني لكنه ضعيف من أجل هذا المذهب شاذ لخالفته من هو أوثق منه وأكثر عددا والحاصل في المسئلة ان القرآن الكريم قد دل على عدم المؤاخذه في عيّن اللغو وذلك يعم الاثم والكفارة فلا يجب أيها المتوجه الرجوع في معرفة معنى اللغو الى اللغة العربية وأهل عصره صلى الله عليه وآله وسلم اعرف الناس بمعاني كتاب الله تعالى لانهم مع كونهم من أهل اللغة قد كانوا من أهل الشرع ومن المشاهدين للرسول صلى الله عليه وآله وسلم والحاضرين في أيام النزول فاذا صح عن أحدهم تفسير لم يرد منه ما يربح عليه أو يساويه وجب الرجوع اليه وان لم يوافق ما نقله أمة اللغة في معنى ذلك اللفظ لانه يمكن أن يكون المعنى الذي نقله اليه شرعا لا لغويا والشرع مقدم على اللغوي كما تقر في الاصول فكان الحق فيما نحن بصدده هو ان اللغو ما قلته عائشة رضي الله عنها وفي حديث الباب تعرض لذكر بعض الكبار والكلام في شأنه اطويل الذي لا يتسع له لسطه الامواف حافل وقد ألف ابن حجر في ذلك مجلدا ضخما سماه الزواجر فيالكابر فغن رام الاستقصاء مرجع اليه واما حصره في عدم معين فليس ذلك الا باعتبار الاستقراء لا باعتبار الواقع فغن جعل عددها أوسع فلكثرة ما استقر أممها

الدين (فليس صبر) على ذلك المكروه ولا يخرج عن طاعة السلطان (فانه من خرج من السلطان) أي من (باب طاعته ووقع عند مسلم فانه ليس أحدهم الناس يخرج من السلطان وفي الرواية الاخرى من فارق الجماعة (شبرا) أي قد وشهر كناية عن معصية السلطان ومحاربتها ولوادني شئ قال ابن أبي جرة المراد بالمارقة السعي في حل عقد البيعة التي حصلت لذلك الامر ولوادني شئ فكيف عنيما بعدار الشعلان الاخذ في ذلك يؤدي الى سفك الدماء بغیر حق (مات ميتة جاهلية) وفي الرواية الاخرى مات الامات ميتة جاهلية وفي رواية مسلم فبينة ميتة جاهلية وعنده في حديث ابن عمر رفته من خلع يدا من طاعة الله ولا جهة له ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية والميتة بكسر الميم كالجلسة بيان لهيئة الموت وحالته التي يكون عليها أي كما يموت أهل الجاهلية من الضلالة والفرقة وليس لهم امام يطاع لانهم كانوا لا يعرفون ذلك وليس المراد انه يموت

كفر ايل عاصيا وقال القسطلاني وفي الحديث ان السلطان لا يعزل بالفسق اذ في عزله سبب للفسقة واراقة الدماء وتفرق  
 دات البين فالفسدة في عزله أكثر من ثبات بقائه والحديث أخرجه البخاري في الاحكام أيضا ولم في المغازي انتهى (وفي رواية  
 أخرى عنه) أي عن ابن عباس رضي الله عنهما (قال) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (من رأى من أميره شيئا يكرهه  
 فلم يصبر عليه فانه) أي فان الشان (من فارق الجماعة) أي جماعة الاسلام وخرج عن طاعة الامام (شبرا) أي ولو باد في شئ  
 (فجات الامات ميتة جاهلية) أي على هيئة كان يموت عليها أهل الجاهلية ٤٧٣ لانهم كانوا لا يرجعون الى طاعة أمير  
 ولا يتبعون هدى امام بل كانوا

مستكفين عن ذلك مستعبدين  
 بالامور وقال الكرماني الاستثناء  
 هنا بمعنى الاستثناء من الانكار  
 أي ما فارق الجماعة احدا لا يرى  
 له كذا قال في الفتح يحتمل ان  
 يكون التشبيه على ظاهره  
 ومعناه انه يموت مثل موت  
 الجاهلي وان لم يكن هو جاهليا  
 وان ذلك ورد في الزجر والانتقير  
 وظاهره غير مراد ويؤيدان  
 المراد بالجاهلية التشبيه قوله صلى  
 الله عليه وآله وسلم في الحديث  
 الآخر من فارق الجماعة شبرا  
 فكنا من اخرج ربة الاسلام من  
 عنقه أخرجه الترمذي وابن خزيمة  
 وابن حبان معصمان حديث  
 الحرث بن الحرث الاشعري في  
 أثناء حديث ماويل وأخرجه  
 البزار والمايراني في الاوسط من  
 حديث ابن عباس وفي سنده  
 خلد بن دعلج وفيه مقال وقال  
 من رأسه بذكر عنقه قال ابن  
 بطال في هذا الحديث بحجة في ترك  
 الخروج على السلطان ولو جاز  
 وقد اجتمع الفقهاء على وجوب

باب اليمين على المستقبل وتكفيرها قبل الخشب وبعده \*

(عن عبد الرحمن بن سعرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حلفت على يمين  
 فرأيت غيرها خيرا منها فأتها الذي هو خير وكفر عن يمينك وفي لفظ فكفر عن يمينك وأت  
 الذي هو خير متفق عليهم وفي لفظ اذا حلفت على يمين فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو  
 خير روى النسائي وأبو داود وهو صريح في تقديم الكفارة وعن عدي بن حاتم قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا حلف أحدكم على يمين فرأى غيرها خيرا منها  
 فليكن هو خيرا وليأت الذي هو خير روى مسلم وفي لفظ من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا  
 منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه روى أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه  
 \* وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على يمين فرأى غيرها  
 خيرا منها فليكن هو خيرا وليكفر عن يمينه وليفعل الذي هو خير روى أحمد ومسلم والترمذي وصححه وفي  
 لفظ فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه روى مسلم \* وعن أبي موسى عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال لا أحلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها الا أتيت الذي هو خير  
 وتحللها وفي لفظ الا كفرت عن يميني وفعلت الذي هو خير وفي لفظ الا أتيت الذي هو  
 خير وكفرت عن يميني متفق عليهم \* وعن عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تذر ولا يمين في الاثم ولا في معصية ولا في قطيعة رحم روى  
 النسائي وأبو داود وهو محمول على نفي الوفا بها \* وعن ابن عباس قال كان الرجل يقول  
 أهله قوتاني سعة وكان الرجل يقول أهله قوتاني شدة فترأت من أوسط ما تطعمون  
 أهليكم روى ابن ماجه \* وعن أبي بن كعب وابن مسعود أنهما قرأا قصصا ثلاثا أيام  
 متتابعات حكاهما أحمد ورواه الأثرم بإسناده حديث عمرو بن شعيب ذكر النبي أنه  
 لم يثبت وتغامره ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها وليأت الذي هو خير  
 فان تركها كفرها قال أبو داود الاحاديث كلها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وليكفر عن يمينه الاملا بعبارة قال الحافظ في الفتح ورواه لا بأس بهم لكن اختلف في  
 سنده على عمرو بن بهز طرقه عند أبي داود ولا في معصية وأثر ابن عباس رجال اسناده

٦٠ نيل سا طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه وان طاعته خير من الخروج عليه لما في ذلك من حقن  
 الدماء وتسكين الدماء وحجتم هذا الخبر وغيره بما يساء له ولم يستثنوا من ذلك الا اذا وقع من السلطان الكفر الصريح  
 فلا تجوز طاعته في ذلك بل يجب مجاهدته بل قد روي عن علي بن الحارثي (عن عباد بن الصامت رضي الله عنه  
 قال دعانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة العقيقة فبايعنا) روى يعقوب بن العيينة واسكنها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم  
 (فعلنا خذ علينا) أي اشترط (أن يايعنا على السمع والطاعة) (له) في منشطنا ومكرها) مصدران ميميان أي في حالة نشاطنا  
 وليللة التي تكون فيها عاجزين عن العمل بانفسهم وقال الداهودي ان المراد الاشياء التي يكرهونها قال ابن التين الظاهر

انه اراد في وقت الكسل والمشقة في الخروج ليطابق قوله من شأننا قال في الفتح ويؤيده ما وقع عند أحمد بل يلفظ في النشاط والكسل (وعسرنا ويسرنا) وفي رواية اسمعيل بن عبيد وعلى النذقة في العسر والبسر وزاد على الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (وأثره علينا) بفحشاته أو بضم الهمزة أي اينار الامراء يحفظونهم واختمه اصمهم اياها بانفسهم قال في الفتح والمراد ان طواعيتهم ان يتولى عليهم لا يتوقف على افعالهم حقوقهم بل عليهم الطاعة ولو منعهم حقهم (وأن لا تنازع الامر) أي الملك والامارة (أهله) قال في شرح المشكاة ٤٧٤ هو كالبائس لسابقه لان معنى عدم المنازعة هو الصبر على الاثرة

وزاد أحمد من طريق عمير بن هاني عن عبادة وان رأيت ان لك أي وان اعتقدت ان لك في الامر حقا فلا تعمل بذلك الظن بل اسمع وأطع الى ان يصل اليك بغير خروج عن الطاعة وعند ابن حبان وأحمد من طريق أبي النضر عن جنادة وان كانوا مالك وضربوا ظهره وزاد في رواية الوالد بن عبادة عن أبيه وأن تقوم بالحق حينما كنا لانتخاف في الله لومة لائم (الان) تروا كفرا بواحا) ظاهرا يجهر ويصرح به من قولهم باح بالشيء يوح به بوحوا وواحا اذا دأبه وأظهره قاله الخطابي ووقع عند الطبراني من رواية أحمد بن صالح عن ابن وهب في هذا الحديث كفرا صراحا وفي رواية حبان أبي النضر الان تكون معصية الله بواحا وعند أحمد من طريق عمير بن هاني عن قتادة مالم يأمروك بأثم بواحا وعند أحمد والطبراني والحاكم من روايته عن أبيه عن عبادة سبلي أو ورعكم من بعدى رجال

في سنن ابن ماجه رجال الصحيح الاسلميان بن أبي المغيرة العباسي ولكنه قد وثقه ابن معين وقال في التقریب صدوق وأثر أبي بن كعب أخرجه الدارقطني وصححه قوله فأت الذي هو خير فيه دلائل على ان الحديث في اليمين أفضل من القسادي اذا كان في الحنث مصلحة ويختلف باختلاف حكم المخلوف عليه فان حلف على فعل واجب أو ترك حرام ففيه طاعة والتمادي واجب والحنث معصية وعكسه بالعكس وان حلف على فعل نفل ففيه طاعة والتمادي معصية والحنث مكروه وان حلف على ترك مندوب فيه كس الذي قبله وان حلف على فعل مباح فان كان يتجاوز به عن الفعل أو الترك كما لو حلف لا يأكل طيبا ولا يلبس ناعسا فقه عند الشافعية خلاف وقال ابن الصباغ وصوبه المتأخرون ان ذلك يختلف باختلاف الاحوال وان كان مستوى الطرفين فالاصح ان التماسي أولى لانه قال فليأت الذي هو خير قوله فكفر عن يمينك ثم أت الذي هو خير هذه الرواية صححها الحافظ في بلوغ المرام وأخرج نحوها أبو عوانة في صحيحه وأخرج الحاكم عن عائشة نحوها وأخرج أيضا الطبراني من حديث أم سلمة بلفظ فأكفر عن يمينك ثم ليفعل الذي هو خير وفيه دليل على ان الكفارة يجب بتسديدها على الحنث ولا يعارض ذلك الرواية المذكورة في الباب قبلها بلفظ فأت الذي هو خير وكفر لان الواو لا تدل على ترتيب التماسي لمطلق الجمع على ان الواو لو كانت تقيده ذلك لكأن الرواية التي بعدها بلفظ فكفر عن يمينك وأت الذي هو خير تحذفها وكذلك بقية الروايات المذكورة في الباب قال ابن المنذر رأى ربيعة والاوزاعي ومالك والليث وسائر فقهاء الامصار غير أهل الرأي ان الكفارة تجزى قبل الحنث الا ان الشافعي استثنى الصيام فقال لا تجزى الا بعد الحنث وقال أصحاب الرأي لا تجزى الكفارة قبل الحنث وعن مالك روايتان ووافق الحنفية أشهب من المالكية وداود الظاهري وخالفه ابن حزم واحتج له الطحاوي بقوله تعالى ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم فان المراد اذا حلفتم فحنثتم وردة محالفوه فقالوا بل التقدير فأردتم الحنث قال الحافظ وأولى من ذلك ان يقال التقدير أعم من ذلك فليس أحد التقديرين بأولى من الآخر واحتجوا أيضا بان ظاهر الآية ان الكفارة وجبت بنفس اليمين وردة من أجازها بانهم لو كانت بنفس اليمين لم تسقط عن لم يحنث اتفاقا واحتجوا أيضا بان الكفارة بعد

يعرفونكم ماتنكرون وينكرون عليكم ماتعرفون فإطاعة لمن عصى الله وعند أبي بكر بن أبي شيبة الحنث من طريق ازهر بن عبد الله عن عبادة رفعه سبكون عليكم امرأ يا امرؤنكم بما لا تعرفون ويفعلون ماتنكرون فليست لاولئك عليكم طاعة وأخرج مسلم من حديث أم سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سبكون امرأ فتعرفون منهم وتنكرون فمن عرف برئ ومن أنكره لم يأثم ومن تابع قالوا لا نقاتلهم قال لا ما ملأوا وأخرج مسلم أيضا من حديث عوف بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيارا ثم كنتم الذين يحبونهم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم وشرا يا أيها الذين آمنتم الذين يفضونهم ويغضونكم وتلغونهم ويلغونكم قال قلنا أفلا يتأذونهم يا رسول الله

قال لا ما قاموا الصلاة قال العلامة الحق ابن علان في شرح رياض الصالحين للنووي فيؤخذ منه ان ترك اقامة الصلاة كالكفر البواح وبه يتبين تفسيرنا بذهبهم لان تفسير السنة بالسنة أولى وفي المصباح نأذنه بالحرب كاشفته اياها حاربته انتمى (عندكم من الله فيه برهان) أى نص آية أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل ومقتضاه انه لا يجوز الخروج عليهم مادام فعلهم يحتمل التأويل والحديث أخرجه مسلم في المغازي قال النووي المراد بالكفر هنا المعصية ومعنى الحديث لا تنازعوا ولاية الامور في ولايتهم ولا تعترضوا عليهم الا ان تروا منهم منكرا ٤٧٥ محقة تعاونه من قواعد الاسلام فاذا رأيت

ذلك فاذكر واعلمهم وقولوا بالحق حينما كنتم انتمى وقال غيره المراد بالاثم هنا والمعصية الكفر فلا يعترض على السلطان الا اذا وقع في الكفر الظاهر قال في الفتح والذي يظهر من رواية الكفر على ما اذا كانت المنازعة في الولاية فلا يشارعه بما يردح في الولاية الا اذا ارتكب الكفر وحمل رواية المعصية على ما اذا كانت المنازعة فيما عدا الولاية فاذالم يردح في الولاية فازعه في المعصية بان ينكر عليه برفق ويتوصل الى تبين الحق بغير عنف ومحمل ذلك اذا كان قادرا والله أعلم ونقل ابن التبيين عن الداودي قال الذي عليه العلماء في امر الجور ان قدر على خلعه بغير فتنة ولا ظلم وجب والا فالواجب الصبر وعن بعضهم لا يجوز عقد الولاية لفاسق ابتداء فان احدث جورا بعد ان كان عادلا فاختلقوا في جوار الخروج عليه والصحيح المنع الآن يكثر فيجب الخروج عليه عن ابن مسعود رضي

الحسن فرض وانما حقه تطوع فلا يقوم التطوع مقام المفروض وانفصل عنه من اجازاته بشرط ارادة الحث والافلا تجزى كما في تقديم الزكاة وقال عياض انفقوا على أن الكفارة لا تجب الا بالحنث وانه يجوز تأخيرها بعد الحنث واستحب الامام مالك والشافعي والاوزاعي والنوري تأخيرها بعد الحنث قال عياض ومنع بعض المالكية تقديم كفارة حنث المعصية لان فيه اعانة على المعصية ورواه الجوهري قال ابن المنذر واحتج للجههور بان اختلاف ألفاظ الاحاديث لا يدل على تعيين أحد الاخرين والذي يدل عليه انه امر الحالف بأمرين فاذا أتى بهما جميعا فقد فعل ما أمر به واذا دل الخبير على المنع فلم يبق الا طريق النظر فاحتج للجههور بأن عقداً بين لما كان بحله الاستثناء وهو كلام فلا نحل الكفارة وهي فعل مالي أو بدني أو ربحي قولهم أيضاً بالكثرة وذكر عياض وجاعة ان عدة من قال بجواز تقديم الكفارة أربعة عشر صحابياً وبعدهم فقهاء الأمصار الا بأحنية وقد عرفت مما سلف ان المتوجه العمل برواية الترتيب المدلول عليه بالمقضى ثم ولولا الاجماع المحكي سابقا على جواز تأخير الكفارة عن الحنث لكان ظاهر الدليل ان تقديم الكفارة واجب كما سلف قال المازري للكفارة ثلاث حالات أحدها قبل الحلف فلا تجزى اتفاقاً ثانيها بعد الحلف والحنث فتجزى اتفاقاً ثالثها بعد الحلف وقبل الحنث فقبح الخلاف والاحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الكفارة مع اتيان الذي هو خير وفي حديث عمرو بن شعيب المذكور بعضها في الباب ما يدل على ان ترك العيّن واتباع الذي هو خير هو الكفارة وقد ذكرنا ذلك ذكرنا أن داود قال انه ما ورد من ذلك الا ما لا يعايناه قال الحافظ كانه يشير الى حديث يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة رفعه من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منه اذ لم يأت الذي هو خير فهو كفارة ويحيى ضعيف جدا وقد وقع في حديث عدي بن حاتم عنده سلم ما يؤيد ذلك فانه أخرجه عنه بالمقضى من حلف على عين فرأى غير ما خيرا منه اذ لم يأت الذي هو خير وليترك عينه هكذا أخرجه من وجهين وليذكر الكفارة ولكن أخرجه من وجه آخر بالمقضى فرأى غير ما خيرا منه اذ لم يأت الذي هو خير ومداره في الطرق كلها على عبد العزيز بن رفيع عن عقيم بن طرفة عن عدي والذي زاد ذلك حافظ فهو انه قد قيل كان الرجل يقول آله الخ فيه ان الاوسط المنصوص عليه في الآية انكرية

الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من شرار الناس من تذرهم الساعة وهم احياء قال ابن بطال هذا وان كان اقضه لفظ العموم فالترادف المخصوص ومعناه ان الساعة تقوم في الاكثر والاعظم على شرار الناس بدليل قوله لا تزال طائفة من أمتي على الحق حتى تقوم الساعة فدل هذا الخبر على ان الساعة تقوم أيضا على قوم فضلا قال في الفتح قلت ولا يتعين ما قال فقد جاء ما يؤيد العموم المذكور كقوله في حديث ابن مسعود ايضا رفعه لا تقوم الساعة الا على شرار الخلق أخرجه سلم واسلم ايضا من حديث أبي هريرة رفعه ان الله يبعث رجلا من آلين من الحريرة لاندع احدا في قلبه من مقال ذرتم ايمان الا قبضته يله في آخر حديث الثوراس بن معمر الطويل في قصة الدجال وعيسى بن مريم باجوج وما جوج اذ بعث

الله رجحنا طيبة فتقبض الروح كل مؤمن وقتئذ يشرار الناس يثار جوث تهاجر لهم فاعلمهم تقوم الساعة ومعنى يثار جوث يتسافدون وقيل يثأورون والذي يظهر انه هنا بمعنى يتقاتلون أو الاعم من ذلك ويؤيد حمله على القتال حديث الباب ومسلم لم أيضا لا تقوم الساعة على أحد يقول الله الله وهو عند أحد بلطف على أحد يقول لا اله الا الله والجمع بينه وبين حديث لا تزال طائفة حل الغاية في حديث لا تزال طائفة على رقت هبوب الرياح الطيبة التي تقبض روح كل مؤمن ومسلم فلا يبقى الا الشرار فتعجم الساعة عليهم ٤٧٦ بغنة انتهى (عن أنس بن مالك رضي الله عنه وقد شكى اليه ما في الناس

من الجحاج) بن يوسف الشافعي  
الامير المشهور ومن ظله وتبعه به  
(قال اصبروا) عليه فانه لا يأتي  
عليكم زمان الا الذي بعده شر  
منه حتى تلقوا ربكم) أي حتى  
تموتوا وقد ثبت في صحيح مسلم  
في حديث آخر واعلم انكم  
ان تروا ربكم حتى تموتوا وعند  
الطبراني بسند صحيح عن ابن  
مسعود قال امس خيبر من اليوم  
واليوم خيبر من غد وكذلك حتى  
تقوم الساعة (سمعت من نبيكم  
صلى الله عليه وآله وسلم) قال  
ابن بطال هذا الخبر من اعلام  
النبوذة لاخباره صلى الله عليه  
وآله وسلم بقساد الاحوال وذلك  
من الغيب الذي لا يعلم بالراى  
وانما يعلم بالوحى انتهى وقد  
استشكل هذا الاطلاق مع ان  
بعض الامنة تكون في النردون  
التي هي قبلها ولولم يكن في ذلك  
الا زمن عمر بن عبد العزيز وهو  
بعد زمن الجحاج يسير وقد استقر  
الخبر الذي كان في زمنه بل لو قيل  
ان الشر اضمحل في زمانه لما  
كان بعد انضلاله ان يكون

هو المتوسط ما بين قوت الشدة والسمعة قوله انه ما قرأ فصيام ثلاثة أيام متتابعات قراءة  
الا حاد منزلة منزلة اخبار الا حاد صالحة لثمة يد المطلق وتخصيص العام كما تقر في  
الاصول وخالف في وجوب المتتابع عطا ومالك والشافعي والمحاملي

\*(كتاب النذر)\*

\*(باب نذرا طاعة مطلقة ومعلقة بشرط)\*

(عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن  
نذر ان يعصيه فلا يعصه رواء الجماعة الامسا \* وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم عن النذر وقال انه لا يرشد شيئا وانما يسخر به من الجحيل رواه  
الجماعة الا الترمذي والجماعة الا ابا داود مثل معناه من رواية أبي هريرة) لفظ حديث  
أبي هريرة لا يأتي ابن آدم النذر بشئ لم يكن قدرته وان كان يلقيه الله في القدر  
فيسخره الله فيؤتيه عليه ما لم يكن يؤتيه عليه من قبل أي يعطيه قوله فليطعه  
الطاعة اعم من أن تكون واجبة أو غير واجبة ويتصور النذر في الواجب بان يؤتته  
كن نذرا ان يصلي الصلاة في أول وقتها فيجب عليه ذلك بقدر ما أفتته وأما المستحب من  
جميع العبادات المالية والبدينية فينبغي قلب بالنذر واجبا وبتقدير ما يقبض به الناذر والخبر  
صريح في الامر بالوفاء بالنذر اذا كان في طاعة وفي النهي عن الوفاء اذا كان في  
معصية وهل تجب في الثاني كفارة عين أو لا فيه خلاف يأتي ان شاء الله قوله انه لا يرشد  
شيء فيه اشارة الى تعميل النهي عن النذر وقد اختلف العلماء في هذا النهي فذهب من  
سلكه على ظاهره ومنهم من تأوله قال ابن الاثير في النهاية تكرر النهي عن النذر في  
الحديث وهو تأكيدي لا حرمي وتحذير عن التهاون به بعد ايجابه ولو كان معناه الزجر عنه  
حتى لا يفعل لكان في ذلك ابطال حكمه واسقاط لزوم الوفاء به اذ يصير بالنهي معصية  
فلا يلزم وانما وجه الحديث انه قد أعلمهم ان ذلك الامر لا يجزأ اليهم في العاجل نفعا  
ولا يصرف عنهم ضررا ولا يغير قضاء فقال لا تنذروا على انكم تدركون بالنذر شيئا لم  
يقدر الله لكم أو تصرفون به عنكم ما قدره عليكم فاذا نذرتم فاحر جوا بالوفاء فان الذي  
نذروا لم يلزم لكم اتهمى وقال أبو عبيد الله عن النذر والتشديد فيه ليس هو ان

شر من الذي قبله وقد حله الحسن البصري على الاكثر الاغلب فسنل عن وجود عمر بن عبد العزيز فقال لابد  
لناس من تقبيل واجب بعضهم ان المراد بالتقبيل تقبيل مجموع العصر على مجموع العصر فان عصر الجحاج كان فيه كثير من  
العصاة في الاحياء وفي عصر عمر بن عبد العزيز انقروا والزمان الذي فيه العصاة خيبر من الزمان الذي بعده لقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم خير الترون قرني وهو في العصاة وقوله اعصاني امنة لا متني فاذا ذهب اعصاني اتي آمني ما بعدون أخرجه مسلم  
قال الحافظ ابن حجر ثم وجدته عن ابن مسعود التصریح بالمراد وهو أولى بالتباعد فاخرج يعقوب بن أبي شيبة من طريق  
الحري بن خضر عن زيد بن جهم قال سمعت ابن مسعود يقول لا يأتي عليكم يوم الا وهو شر من اليوم الذي كان قبله حتى تقوم

الساعة ليست اعنى رضاء من العيش بصيحه ولا نافية بده ولكن لا باقى عليكم يوم الا وهو اقل علم من اليوم الذى مضى فاذا ذهب العلماء استوى الناس فلا يمازرون بالعرف ولا يتهنون عن المنكر فعد ذلك تم لكون ومن طريق ابي اسحق عن ابي الاحوص عن ابن مسعود الى قوله شر منه قال فاصابتناسه خصب فقال ليس ذلك اعنى انما اعنى ذهاب العلماء ومن طريق الشعبي عن مسروق عنه لا باقى عليكم زمان الا وهو اشدهما كان قبله اما فى الاعنى امير اخيرا من امير ولا عما خيرا من عام ولكن علماؤكم وقفوهاؤكم يذهبون ثم لا تجدون منكم خلفا ربحى قوم ٤٧٧ يقتون رأيهم وفى اقظ عنه من هذا الوجه

وما ذلك بكثرة الامطار وقلتها  
ولكن بذهاب العلماء ثم يحدث  
قوم يقتون الامور برأيهم فيتلون  
الاسلام ويهدمونه وأخرج  
الدارى الاول من طريق الشعبي  
بلفظ ليست اعنى عاما خصب من  
عام والباقي مثله وزاد وخياركم  
قبل وقفهاؤكم واستشكلوا  
ايضا زمان عيسى بن مريم بعد  
زمان الدجال واجاب الكرماني  
بان المراد الزمان الذى يكون  
بعد عيسى أو المسراد جنس  
الزمان الذى مات فيه الامراء  
والا فلعلم من الدين بالضرورة  
ان زمان النبي المعصوم لا شر فيه  
قلت ويحتمل أن يكون المراد  
بالا زمنة ما قبل وجود الامارات  
العظام كالرجال وما بعده ويكون  
المراد بالا زمنة المتفاضلة فى  
الزمن من زمن الطحان فما بعده  
الى زمن الدجال وما من عيسى  
عليه السلام فله حكم متانف  
والله أعلم ويحتمل ان يكون  
المراد بالا زمنة المذكورة  
ا زمنة العصاة بناء على انهم هم  
الخاطبون بذلك فيخص بهم

يكون ما عاشوا لو كان كذلك ما أمر الله تعالى أن يوفى به ولا جد فاعله ~~ولكن~~ وجهه  
عندى تعظيم شأن النذر وتغليظ أمره لئلا يستهان بشأنه فيقرط في الوفا به ويترك  
القيام به ثم استدلل على الخت على الوفا به من الكتاب والسنة والى ذلك أشار المازرى  
بقوله ذهب بعض علماءنا الى أن الغرض من هذا الحديث التحفظ في النذر قال وهذا  
عندى بعيد من ظاهر الحديث ويحتمل عندى أن يكون وجه الحديث ان الناذر يأتى  
بالقرينة مستتة لا الهام الماصرات عليه - مضربة لازب وكل ملزوم فانه لا يفسط للفعل نشاط  
مطابق الاختيار ويحتمل أن يكون سببه ان الناذر لم يبدل القربة الا بشرط أن  
يقبل له ما يريد صار كالمعاوضة التى قدح فى شبه المتقرب قال ويشعر الى هذا التأويل  
قوله انه لا يأتى بخير وقوله انه لا يقرب من ابن آدم شيئا يمكن الله قدره له وهذا كالنص  
على هذا التعليل انتهى والاحتمال الاول يتم أنواع النذر والثانى يخص نوع المجازاة  
وزاد القاضى عياض فقال ان الاخبار بذلك وقع على سبيل الاعلام من انه لا يقابل  
القدر ولا يأتى الخير بسببه واللهى عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك فى ظن  
بعض الجهلة قال ومحصل مذهب الامام مالك انه مباح الا اذا كان مؤبدا التكرره عليه  
فى أوقات فقد يشغل عليه ففعله فينهله بالكف من غير طيبة نفس وخاصية قوله  
انه لا يرش شيئا يعنى مما يكرهه الناذر وأوقع النذر استدفاعا له وأعم من هذه الرواية  
ما فى البخارى وغيره بلفظ انه لا يأتى بخير فانه قد ينذر استعجالا بالنفع أو استدفاعا للضرر  
والنذر لا يأتى بذلك المطلوب وهو الخير الكائن فى النفع أو الخير الكائن فى اندفاع  
الضرر قال الخطابي فى الاعلام هذا باب من العلم غريب وهو أن ينهى عن فعل شئ  
حتى اذا فعل كان واجبا وقد ذهب أكثر الشافعية ونقل عن نص الشافعى ان النذر  
مكروه وكذا عن المالكية وجزم الحنابلة بالكراهة وقال النووي انه مستحب صرح  
بذلك فى شرح المذهب وروى ذلك عن القاضى حسين والمتولى والغزالي وجزم القرطبي  
فى المقهم بمعمل ماورد فى الاحاديث من النهى على نذر المجازاة فقال هذا النهى محله أن  
يقول مثلا لان شئ الله مريض فعلى صدقة ووجه الكراهة انه لما وقف ففعل القربة  
المدكورة على - حول الغرض المذكور ظهر انه لم يتعمد لنية التقرب الى الله تعالى  
بما صدر منه بل سلك فيها مسالك المعاوضة ويوضحه انه لو لم يشف مريضه لم يتصدق بما

قام من بعدهم فلم يتصد فى الخبر المذكور ولكن العصابى فهم التعميم ولذلك اجاب من شكى اليه الخلاج بذلك وأمرهم بالصبر  
وهم أوجله من التابعين واستدل ابن حبان فى صحيحه بان حديث أنس ليس على عمومه بالا حاديث الواردة فى المهدي فانه  
علا الأرض عدلا بعد أن ملئت جورا ثم وجدت عن ابن مسعود ما يصلح ان يفسره الحديث وهو ما أخرجه الدارى بسند  
حسن عن عبد الله قال لا باقى عليكم عام الا وهو شر من الذى قبله اما فى لست اعنى عاما انتهى وحديث الباب أخرجه  
الترمذى فى الفتوى (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يشيرا احدكم على أخيه بالسلاح)  
ننى يعنى النهى وروى لا ينير بانظ النهى قال فى الفتوى وكلاهما جائز (فانه) أى الذى يشير (لا يدرى) أى الشيطان يزعج فيه

يقع الخمسة وكسر الزاى بينهم ما نون ساكنة آخره عين مهملة أى يقلعه من يده فيصيب به الآخر أو بشدة فيهضيه ولا ي  
 ذرع عن الكسعين يترغ يقع الزاى بعدها غين مججمة أى يحمل بعضهم على بعض بالفساد (فيقع) في معصية تقضى به إلى أن  
 يقع (في حفره من النار) يوم القيامة وفيه انتهى عما يقضى إلى المخذور وان لم يكن المخذور محققا سواء كان ذلك في جدار أو زل  
 وهذا الحديث أخرجه مسلم في الأدب ووقع في حديث أبي هريرة عند ابن أبي شيبة وغيره من فروع ما من رواية ضمرة بن أبي ربيعة  
 عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عنه الملائكة ٤٧٨ تلعن أحدكم إذا أشار إلى الآخر بحديدة وإن كان أخاه لآيه وأمه

علقه على شفاثه وهذه حالة البخل فانه لا يخرج من ماله شيئا إلا بعوض عاجل يريد على  
 ما أخرج غالبا وهذا المعنى هو المشار إليه بقوله وانما يستخرج به من البخل قال وقد  
 ينضم إلى هذا الاعتقاد جاهل ظن ان النذر يوجب حصول ذلك الغرض أو ان الله تعالى  
 يفعل معه ذلك الغرض لأجل ذلك النذر واليه ما لا إشارة في الحديث بقوله فانه لا يرد  
 شيئا والحالة الأولى تقارب الكفر والثانية خطأ صريح قال الحافظ بل تقرب من  
 الكفر ثم نقل القرطبي عن العلماء حمل النهي الوارد في الخبر على الكراهة قال والذي  
 يظهر لي انه على التحريم في حق من يخاف عليه ذلك الاعتقاد الفاسد فيكون اقدامه  
 على ذلك محرما والكراهة في حق من لم يمتد ذلك قال الحافظ وهو تفصيل حسن  
 ويؤيده قصة ابن عمر راوى الحديث في النهي عن النذر فانما في نذر المجازاة وقد أخرج  
 الطبري بسند صحيح عن قتادة في قوله تعالى يوفون بالنذر قال كانوا ينفذون طاعة الله  
 تعالى من الصلاة والصيام والزكاة والصدقة وما افترض عليهم فسماهم الله تعالى  
 أبرارا وهذا صريح في أن النذر وقع في غير نذر المجازاة وقد يشعر التعبير بالبخل ان  
 المنهى عنه من النذر ما فيه مال فيكون أخص من المجازاة لكن قد يوصف بالبخل من  
 تكامل عن الطاعة كما في الحديث المشهور بالبخل من ذكره عنده فلم يصل على آخرجه  
 النسائي وصححه ابن حبان أشار إلى ذلك العراقي في شرح الترمذى وقد نقل القرطبي  
 الاتفاق على وجوب الوفاء بنذر المجازاة لقوله من نذر أن يطيع الله فليطعه ولم يفرق  
 بين المعلق وغيره قال الحافظ والاتفاق الذي ذكره مسلم لكن في الاستدلال بالحديث  
 المذكور ولو وجوب الوفاء بالنذر المعلق نظر قلت لا نظر إذ لم يصحبه اعتقاد فاسد لان  
 إخراج المال في القرب طاعة والخيل يحرص على المال فلا يخرج به إلا في نحو نذر  
 المجازاة ولا تيسر طاعته المسألة لا يمتثل ذلك أو ما لا بد له منه كالزكاة والفطرة فلو لم  
 يلزمه الوفاء لاستقر على بطله ولم يتم الاستخراج المذكور

• (باب ما جاء في نذر المباح والمعصية وما أخرج بخروج اليمين) \*

(عن ابن عباس قال بينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخطاب اذهبوا عنكم فاسأل  
 عنه فقالوا أبو اسير ائبل نذر أن يتوم في الشمس ولا يقع ولا يستظل ولا يشكلم وإن

وأخرجه الترمذى أيضا من وجه آخر أيضا عن أبي هريرة  
 موقوفا من رواية أيوب عن ابن  
 سيرين عنه وأخرج الترمذى  
 أصله من فروع ما من رواية خالد  
 الحذاء عن ابن سيرين عنه بلفظ  
 من أشار إلى أخيه بحديدة  
 لعنته الملائكة وقال حسن  
 صحيح غريب وكذا صححه أبو  
 حاتم من هذا الوجه وقال في  
 طريق ضمرة منه كروا وأخرج  
 الترمذى بسند صحيح عن جابر  
 قال نهى رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ان يتعاطى  
 السيف مسلولا ولا جدوا العزاز  
 من وجه آخر عن جابر ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم مرقوم  
 في مجلس يسألون سفيان بعاطونه  
 بينهم غير مغمود فقال المازجر  
 عن هذا إذا سئل أحدكم السيف  
 فليغمده ثم ليحطه أخاه ولا جد  
 والطبراني بسند حسن عن أبي  
 بكره نحوه وزاد ولعن الله من  
 فعل هذا إذا سئل أحدكم سيفه  
 وأراد ان يتأوله أخاه فليغمده  
 ثم يتأوله قال ابن العربي إذا

استحق الذي بشر بالحديدة اللعن فكيف الذي يصيبهم وانما يستحق اللعن إذا كانت إشارة تهديد يصوم  
 سواء كان جادا أم لاعبا كائنه دم وانما أخذ بالألعاب لما أدخله على أخيه من الروع ولا يخفى ان اثم الهازل دون اثم الجداد  
 وانما نهى عن تعاطى السيف مسلولا لما يخاف من الغنلة عند تناول فيسة طفيوذى (وعنه) أى عن أبي هريرة  
 (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تكونون فتن) بصيغة الجمع (القاعد فيها) أى في زمن الفتن  
 عنها (خير من القائم والقائم فيها خير من المائى والمائى فيها خير من السامى) زاد الامام عيسى بن طريق الحسن بن اسمعيل  
 الكلبي عن ابراهيم بن سعد بسنده فيه في أوله القائم فيها خير من اليعظان واليعظان فيها خير من القاعد والحسن بن اسمعيل

المذكور وثقه النسائي وهو من شيوخه ثم وجدت هذه الزيادة عند مسلم أيضا من رواية أبي داود الطيالسي عن ابراهيم ابن سعد وكان آخر جده أو لامن طريق يعقوب بن ابراهيم بن سعد عن أبيه كرواية محمد بن عبد الله شيخ البزار في نسخة فكان ابراهيم بن سعد يذكره تاما وانما وقع في حديث خرشة بن الحر عند أحمد وأبي يعلى مثل هذه الزيادة فشهدا من حديث ابن مسعود عند أحمد وأبي داود باللفظ المتقدم فيها خبر من المضطجع وهو المراد باليقظان في الرواية المذكورة لانه قاله بالقاعد وفي حديث ابن مسعود أيضا باللفظ الماضي ٤٧٩ فيها خبر من الراكب والراكب فيها خبر من الجري قتلها كلها في الزاير

ولمسلم من حديث أبي بكره والماتشي فيها خبر من الساعي اليها وزاد الاغراضات فن كانت له ابل فليطق بابل الحديث قيل المراد بالقائم الذي لا يستشرفها وبالماتشي من عشي في اسبابه لامر سواها فربما يقع بسبب مشبه في امر يكرهه وحكي ابن التين عن الداودي ان الظاهر ان المراد من يكون مباشرا لها في الاحوال كلها هي في ان بعضهم في ذلك أشد من بعض فاعلاهم في ذلك الساعي فيها بحيث يكون سببا لآثارها ثم من يكون قائما بسببها وهو الماتشي ثم من يكون مباشرا لها وهو القائم ثم من يكون مع النظارة ولا يقاتل وهو القاعد ثم من يكون محسنا لها ولا مباشر ولا ينظر وهو المضطجع اليقظان ثم من لا يقع منه شيء من ذلك ولكنه راض وهو التائم والمرام بالافضل في هذه الخبرية من يكون أقل شرا من فوقه على التفصيل المذكور (من

يصوم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مروءة فليس بكم وليس بكم وليقعد وليتم صومه رواه البزارى وابن ماجه وأبو داود \* وعن ثابت بن الضحاك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ليس على الرجل نذر فيما لا يملك متفق عليه \* وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نذرا لانيما يتنهي به وجه الله تعالى رواه أحمد وأبو داود \* وفي رواية ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نظر الى اعرابي قائما في الشمس وهو يحط بفقار ما شئت قال نذرت يا رسول الله ان لا أزال في الشمس حتى تفرغ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس هذا نذرا انما النذر ما يتنهي به وجه الله رواه أحمد \* وعن سعيد بن المسيب ان أخو بن من الانصار كان بينهما ميراث فسأل أحدهما صاحبه القسمة فقال ان عدت نسائي القسمة فكل مالي في رواج الكعبة فقال له عمران الكعبة غنية عن مالك كفر عن عيذك وكلم أخاك سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يمين عليك ولا نذر في معصية الرب ولا في قطيعة الرحم ولا فيما لا يملك رواه أبو داود \* وعن ثابت بن الضحاك ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نذرت أن أنحر ابلاي وائة فقال كان فيها ثم من أو فان الجاهلية يعبد قالوا لا قال فهل كان فيها عبيد من أعيادهم قالوا لا قال أو فبذلك فانه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم رواه أبو داود \* وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين رواه الترمذي واحتج به أحمد واسحق \* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين رواه أبو داود \* وعن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفارة النذر كفارة يمين رواه أحمد ومسلم حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وأورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقد أخرجه باللفظ أحمد الطبراني قال في مجمع الزوائد فيه عبد الله بن نافع المدني وهو ضعيف ولم يكن في أسناده أبي داود لانه أخرجه عن أحمد بن عبد الله الضبي عن المغيرة بن

أنشرف) أي نطلع (لها) بان يتصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها (تستشرفه) بالجزم تهلك بان يشرف منها على الهلاك يقال اشرف المريض اذا شفى على الموت يريد من اتصبا لها انتصبت له ومن اعرض عنها اعرضت عنه وحاصله ان من اطلع فيه بشخصه قابله بشرها ويحتمل ان المراد من خاطره فيما بنفسه أهلكته ونحوه قول القاتل من غالبها غلبته (فن وجد فيها ملجأ) أي مرضعا بالتحبي اليه من شرها (او معاذا) بفتح الميم وضهها بمعنى الملاجئ (فله عذبه) أي لم يعزل فيه ليسلم من شر القاتلة وفي رواية فليس بعد وقوع نفسه عند مسلم في حديث أبي بكره ولفظه فاذا تزات فن كان له ابل فليطق بابل وذ كرا الغنم والارض قال رجل يا رسول الله ايا بنت من لم يكن له قال يعمده الى سيفه فليدق على جده الجرح ثم ليخن ان استطاع وفيه التعذير من القنفة

ولم يأت على اجتناب الدخول فيه او ان شرها يكون بحسب التعاقبها والمراد بالفتنة ما ينشأ من الاختلاف في طلب الملك حيث لا يهـ لم من المبتلى قال الطبري اخلف السلف فحمل بعضهم ذلك على العموم وهم من قعد عن الدخول في القتال بين المسلمين مطلقا كسعد وابن عمرو ومحمد بن مسلمة وابي بكر في آخرين وغيرهم كرواية غير هاتم اخلف هؤلاء فقالت طائفة يلزم البيوت وقالت طائفة يل بالدخول عن بلاد الفتى أصلا ثم اخلفوا عنهم من قال اذا هم عليه شيء من ذلك يكف يده ولو قتل ومنهم من قال يدفع عن نفسه ٤٨٠ وعن ماله وعن اهله وهو معذور ان قتل أو قتل أو قال آخرون اذا

بغت طائفة على الامام فامتنعت من الواجب عليهم او نصبت الحروب وجب قتالها وكذلك لو تخارب طائفتان وجب على كل قادر الاخذ على يد المخطئ ونصر المصيب وهذا قول الجمهور وقيل آخرون فقالوا كل قتال وقع بين طائفتين من المسلمين حيث لا امام للجماعة فالقتال حينئذ مذنوب وتنزل الاحاديث التي في هذا الباب وغيره على ذلك وهو قول الاوزاعي قال الطبري والصواب ان يقال ان الفتنة اصلها الابتلاء وانكار المنكر واجب على من يقدر عليه فمن اعان الحق اصاب ومن اعان المخطئ اخطا وان اشكل الامر فهي الحسالة التي ورد النهي عن القتال فيها وذهب آخرون الى ان الاحاديث وردت في حق فاس مخصوصين وان النهي مخصوص عن خطب بذلك وقيل ان احاديث النهي مخصوصة باخر الزمان حيث يحصل الهزج والتعقيب ان المقاتلة انما هي في طلب الملك وقد وقع في حديث

عبد الرحمن عن أبيه عبد الرحمن بن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديث سعيد ابن المسيب حديث صالح سكت عنه أبو داود والحاظ وهو من طريق عمرو بن شعيب ولكن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمرو بن الخطاب فهو منقطع وروى نحوه عن عائشة انها سئلت عن رجل جعل ماله في رواج السكبة ان كام ذات رابة فقالت يكفر عن الامين أخرجه مالك والبيهقي بسند صحيح وصححه ابن السكن وحديث ثابت بن الضحاك أخرجه أيضا الطبراني وصححه الحافظ اسناده وأخرج نحوه أبو داود ومن وجه آخر عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس ورواه أحمد في مسنده من حديث عمرو بن شعيب عن ابنة كردم عن أبيها بنحوه وفي لفظ لابن ماجه عن ميمونة بنت كردم وحديث عائشة قال الترمذي بعد اخراجه لا يصح لان الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة وكذلك قال غيره قالوا وانما سمعنا من سليمان بن أرقم وسليمان مقلون وقال أحمد ليس بشيء ولا يساوي فلسا وقال البخاري تركوه وتكلم فيه جماعة أيضا منهم عمرو بن علي وأبو داود وأبو زرعة والنسائي وابن حبان والدارقطني وقال الخطابي لوضع هذا الحديث لكان القول به واجبا والمصير اليه لازما لان أهل المعرفة بالحديث زعموا انه حديث مقبول وهم فيه سليمان بن الأرقم ورواه النسائي والحاكم والبيهقي من حديث عمران بن حصين ومداور علي محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عنه ومحمد ليس بالقوي وقد اختلف عليه فيه ورواه ابن المبارك عن عبد الوارث عن أبيه ان رجلا حدثه انه سأل عمران بن الحصين فذكر فيه رجلا يجهول ورواه أحمد وأصحاب السنن والبيهقي من رواية الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال الحافظ واسناده صحيح الا انه مع لول بأنه منقطع وذلك لان الزهري لم يروه عن أبي سلمة ورواه ابن ماجه من حديث سليمان بن بلال عن حريش بن عتبة ومحمد بن أبي عتيق عن الزهري عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران فرجع الى الرواية الاولى ورواه عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني حنيفة وأبي سلمة كلاهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو مع كونه مرسلا فالحق هو محمد بن الزبير المتقدم فانه لما حكم وقال ان قوله من بني حنيفة تصحيف وانما هو من بني حنظلة وله طريق أخرى عن عائشة عند

الدارقطني

ابن مسعود قلت يا رسول الله متى ذلك قال ايام الهرج قلت ومتى قال حين لا يامن

الرجل جلس به (عن سلمة بن الاكوع رضى الله عنه انه دخل على الخجاج بن يوسف الثقفي الظالم السفاح لما ولي امره ايجاز بعد قتل ابن الزبير فسار من مكة الى المدينة وذلك في سنة أربع وسبعين (فقال له يا ابن الاكوع ارتدبت على عقبيك) وكان ذلك من جفاء الخجاج حيث خاطب هذا العصاة الجليل بمذات الخطاب الفج من غير ان يستكشف من غيره يقال انه اراد قتله فبين اطبة التي يريد ان يجعله مستحقا للقتل به او قد اخرج الطبراني من حديث جابر بن سمرة رفته عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد هجرته الا في فتنة فان البدو وغيرهم من المقام في الفتنة (تعبت) أي تكلفت في صبر وورق ان ابرأ يريدها لئلا يجمع في

الهجرة التي فعلها الوجه الله تعالى بخروجك من المدينة فتسحق القتل وتكسب من رجع بعد الهجرة الى موضعه بغير عذر  
يجعله لو كان تروى حديث ابن مسعود عند النسائي رفعه عن الله آكل الربا وموكله الحديث وفيه والمراد بعد هجرته اعرايا  
(قال) ابن الاكوع جميعا للعجاج (لا) لم يسكن البادية رجوعا عن هجرته (ولكن) بتشدد التوب (رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم اذن لي) في الإقامة (في البدو) وعن سلمة انه استأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البدوة فاذن له  
أخرجه الامام علي من طريق حماد بن مسعدة عن يزيد بن ابي عبيد عنه ٤٨١ وفي نسخة استأذنت النبي صلى الله عليه

وآله وسلم (عن ابن عمر رضي  
الله عنهم) قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم (إذا نزل  
الله تعالى بقوم عذابا) أى  
عقوبة لهم على سيئ أعمالهم  
(أصاب العذاب من كان فيهم)

وفي رواية أصاب به من بين أظهرهم  
أخرجه الامام علي من طريق  
ابن النعمان عن ابن المباركة  
والمراد من كان فيهم عن ليس هو

على رأيهم ومن من صيغ العهوم  
فاللعن ان العذاب يصيب حتى  
الصالحين منهم (ثم بعثوا على)

حسب (أعمالهم) ان كان  
صالحا فبقا صالحا والافسيحة  
فيكون ذلك العذاب طهرة  
لصالحين ونقمة على الفاسقين

وفي صحيح ابن حبان عن عائشة  
مرفوعا ان الله اذا أنزل سطوته  
على اهل نقمته وفيهم الصالحون

قبضوا معهم ثم بعثوا على نياتهم  
وأعمالهم وأخرجهم البهيقي في  
الشعب فلا يلزم من الاشتراك  
في الموت الاشتراك في الثواب

أو العقاب بل يجازى كل أحد  
بعمله على حسب نيته وهذا من  
الحكم العدل لان أعمالهم الصالحة انما يجازون بها في الآخرة وأما في الدنيا

فهما أصابهم من بلا كان تكفيراً لما قدموا من عمل سيئ كترك الأمر بالمعروف وللبيهيقي في الشعب من طريق الحسن بن محمد  
ابن علي بن أبي طالب عن عائشة مرفوعا اذا ظهر السوء في الارض أنزل الله بأسه فيهم قيل يا رسول الله وفيهم اهل طاعته قال نعم  
ثم يبعثون الى رحمة الله تعالى قال ابن بطال هذا الحديث بين حديث زينب بنت جحش حديث قالت اخي لان وفيها الصالحون  
قال نعم اذا كثرت الخبيث فيكون اهلاك الجميع عند ظهور المنكرو والاعلان بالمعاصي قال في الفتح الذي يناسب كلامه الاخير  
حديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الناس اذا رأوا منكروا لم يفعلوه

الدارقطني من رواية غالب بن عبد الله الجزري عن عطاء عن عائشة مرفوعا بانظ  
من جعل عليه نذرا في معصية فكفارته كنذارة عيسى وغالب متر وله طريق أخرى  
عند أبي داود من حديث كريب عن ابن عباس واسنادها حسن فيها طلبة بن  
يحيى وهو مختلف فيه وقال أبو داود وقفوا بعني وهو أصح وقال النووي في الروضة  
حديث لا نذرا في معصية وكفارته كنذارة عيسى ضعيف باتفاق الحديثين قال الحافظ قلت قد  
صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن فابن الاثير في حديث ابن عباس قد تقدمت  
الاشارة اليه انه من طريق كريب عنه وله نظره في سنن أبي داود عن ابن عباس ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر نذرا لم يسمعه فكفارته كنذارة عيسى ومن نذر نذرا في  
معصية فكفارته كنذارة عيسى ومن نذر نذرا لا يطبقه فكفارته كنذارة عيسى ومن نذر نذرا  
أطاعه فليدفعه وسماي وقد تقدم انه موقوف على ابن عباس وان الموقوف أصح  
وأخرجه ابن ماجه وفي اسناد ابن ماجه من لا يعتمد عليه وليس فيه من نذر نذرا في  
معصية قوله أبو اسرائيل قال انططب هو رجل من قر يش ولا يشارك أحد من الصحابة  
في كنيته واختلف في اسمه فقيل قشير بن قيس بن مغيرة وقيل يسير بن مغيرة  
مغيرة وقيل قيس بن مغيرة وقيل بالسين المهملة بدل الصاد وقد جزم ابن الاثير  
وغيره بأنه من الصحابة وفيه دليل على ان كل شيء يتأذى به الانسان مما يرد بشر وعينه  
كتاب ولاسته كل شيء حاقبا والجلوس في الشمس ليس من طاعة الله تعالى فلا ينفذ  
النذرية فانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر أناس اسرائيل في هذا الحديث باتمام الصوم دون  
غيره وهو محمول على انه علم انه لا يشق عليه قال القرطبي في قصة أبي اسرائيل هذا أعظم  
حجة للجهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو مالا طاعة فيه قال مالك  
لم أسمع ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمره بكفارة قوله ليس على الرجل نذرا فيما  
لا يملك فيه دليل على ان من نذر مالا يملك لا ينفذ نذره وكذلك من نذر معصية كما في بقية  
أحاديث الباب واختلف في النذر بمعصية هل تجب فيه الكفارة أم لا فقال الجمهور  
لا وعن أحمد والثوري واسحق وبعض الشافعية والحنفية نعم ونقل الترمذي اختلاف  
الصحابة في ذلك واتفقوا على تحريم النذر في المعصية واختلافهم انما هو في وجوب  
الكفارة واحتج من أوجبها بحديث عائشة المذكور في الباب وما ورد في معناه وأجيب

٦١ نيل سا الحكم العدل لان أعمالهم الصالحة انما يجازون بها في الآخرة وأما في الدنيا  
فهما أصابهم من بلا كان تكفيراً لما قدموا من عمل سيئ كترك الأمر بالمعروف وللبيهيقي في الشعب من طريق الحسن بن محمد  
ابن علي بن أبي طالب عن عائشة مرفوعا اذا ظهر السوء في الارض أنزل الله بأسه فيهم قيل يا رسول الله وفيهم اهل طاعته قال نعم  
ثم يبعثون الى رحمة الله تعالى قال ابن بطال هذا الحديث بين حديث زينب بنت جحش حديث قالت اخي لان وفيها الصالحون  
قال نعم اذا كثرت الخبيث فيكون اهلاك الجميع عند ظهور المنكرو والاعلان بالمعاصي قال في الفتح الذي يناسب كلامه الاخير  
حديث ابي بكر الصديق رضي الله عنه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الناس اذا رأوا منكروا لم يفعلوه

أوشك أن يعمهم الله بعقاب أخرجه الأربعة وصححه ابن حبان فأما حديث ابن عمر وحديث زينب بنت جحش فمتناسبان وقد أخرجه مسلم عقبه ويجمعه مان الهلاك يوم الطائع مع العاصي وزاد حديث ابن عمر الطائع عند البعث يجازى به عمله ومنه حديث عائشة مرفوعا العجب أن ناسا من امتي يؤمنون هذا البيت حتى إذا كانوا بالبيداء خسف بهم فقلنا يا رسول الله إن الطريق يقبضهم الناس فقال نعم فيهم المستبصر والمجبور وابن السبيل يهلكون مهلكا أو بصدرون مصادر شق يعمهم الله على نياتهم أخرجه مسلم وله من ٤٨٢ حديث اسماء نحوه واقظه فقلت يا رسول الله فكيف ينبغي أن يكون كارها

قال يخسف به معهم ولكنه يبعث يوم القيامة على نيتهم وله من حديث جابر رفعه يبعث كل عبد على ما مات عليه فكان العذاب المرسل في الدنيا على الذين ظلموا يتناول من كان معهم ولم ينكر عليهم فكان ذلك جزاء الله -م على مداخنتهم -م ثم يوم القيامة يبعث كل منهم -م فيجازى به عمله فأما من أصر ونهى فلا يرسل الله عليهم العذاب بل يدفع الله بهم العذاب ويؤيده قوله تعالى وما كأمهلهم القرى إلا أهلها باظالمون ويدل على التعميم لمن لم ينه عن المنكر وإن كان لا يتعاطاه قوله فلا تقعدوا عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره أنكم إذا أنزلهم ويستفاد من هذا مشروعية الهرب من الكفار ومن الظلة لأن الإقامة معهم -م من إلقاء النفس إلى الهلكة هذا إذا لم يعنهم ولم يرخص بأفعالهم فإن أعان أو رضى فهو منهم ويؤيده أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالامراع في الخروج من ديار غور قال في بهجة النفوس وفي

بأن ذلك لا يفتض للاحتجاج لما سبق من المقال واحتج أيضا بما أخرجه مسلم من حديث عقبة بن عامر بالفظ كثارة النذر كفارة اليمين لأن عمومهم يشمل نذرا المعصية وأجيب بأن فيه زيادة تمنع العموم وهي أن الترمذى وابن ماجه أخرجا حديث عقبة بالفظ كثارة النذر إذا لم يسم **ك** كثارة يمين هذا الفظ الترمذى والفظ ابن ماجه من نذر نذر لم يسمه وحديث ابن عباس المذكور في الباب أيضا قد سبق ما فيه من المقال واستدل بالحديث الباب على أنه يصح النذر في المباح لأنه لما نفي النذر في المعصية بقي ما عداه ثابتا ويدل على أن النذر لا ينعقد في المباح الحديث المذكور في أول الباب عن ابن عباس والحديث الذي فيه انما النذر ما يتبع به وجه الله ومن جهله ما استدلل به على أنه يلزم الوفاء بالنذر المباح قصة التي نذرت الضرب بالدف وأجاب المصنف بأنه يمكن أن يقال إن من قسم المباح ما قد يصير بالقصد مندوبا كالنوم في القائه للثقة على قيام الليل وأكالة السهر للثقة على صيام النهار فيمكن أن يقال إن إظهار الفرح بعد عود النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المدينة معنى مقصود يحصل به الثواب قوله في راجع الكعبة بجمعه -م فثمنه فوقية فجم بعد الداف هو في اللغة الباب وكفى به هنا عن **ك** كعبة نفسها قوله يروا بضم الموحدة وبعد الألف نون قال في التلخيص موضع بين الشام وديار بكر قال أبو عبيدة وقال البغوي أسند مكثون يالم وقال المنذرى هضبة من وراعي فبع ومنه -م في النهاية وسياق الكلام على حديث ثابت بن الضحاك

• (باب من نذر نذر لم يسمه ولا يطبقه) •

• (عن عقبة بن عامر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثارة النذر إذا لم يسم كثارة يمين رواه ابن ماجه والترمذى وصححه • وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من نذر نذر لم يسمه فكثارته كثارة يمين ومن نذر نذر لم يسمه فكثارته كثارة يمين رواه أبو داود وابن ماجه وزاد ومن نذر نذر أطلقه فليخف به • وعن أنس أب النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى شيخا يدي بين يديه فقال ما هذا قالوا نذران يمتن قال إن الله عن تعذيب هذا نفسه الغنى وأمره أن يركب رواه الجماعة إلا ابن ماجه وللنساء في رواها نذران يمتن إلى بيت الله • وعن عقبة بن عامر قال نذرت

الحديث تحذير عظيم لمن سكت عن النهي فكيف بمن داهن فكيف بمن رضى فكيف بمن أعان  
نسأل الله العافية والسلامة وفي القسط لاني وأعلم أنه قد تقوم كثرة رؤية المنكرات فمقلادة كلهم في سلب القلوب نور الله والاعتكاف لأن المنكرات إذا كثرت على القلب دودها وتكررت في العين فهو هذا ذهبت عظمته من القلوب شيئا فشيئا إلى أن يراها الإنسان فلا يخطر بباله أنه لمنكرات ولا يمر بفكره أنها معاص لما أحدث تكررهما من تأت القلوب بها وفي قوت القلوب لا ي طالب المكي عن بعضهم أنه مر بوما في السوق فترأى يدعة فبال الدم من شدة انكاره لها بقلبه وتغير من راحه لرؤيتها فلما كان اليوم الثاني من فرأها فبال دما صافيا فلما كان اليوم الثالث من فرأها فبال بوله المعتاد لأن حدة الانكار

التي اثمرت في يقينه ذلك الاثر ذهبت فعاد المزاج الى حاله الاول وصارت البدعة كأنها ما لوفته عنده معروفة وهذا امر مستقر لا يمكن جوده والله تعالى أعلم (عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال انما كان النفاق على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) موجودا (فاما اليوم فانما هو الكفر به - بدو الايمان) قال السفاقي كان المنافقون على عهد صلى الله عليه وآله وسلم آمنوا بالسنة ولم يؤمن قلوبهم وامان جاء بعدهم فانه ولد في الاسلام وعلى فطرته فن كفرة منهم فهو مرئو لذلآ اختلاف احكام المنافقين والمرتين انتهى قال في الفتح والذي يظهر ٤٨٣ ان حذيفة لم يردني الوقوع وانما ارادني

اتفاق الحكم لان اتفاق اظهار الايمان واخفاء الكفر ووجود ذلك ممكن في كل عصر وانما اختلاف الحكم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتألفهم ويقبل ما ظهره من الاسلام ولو ظهر منهم احتمال خلافه وامان بعده فن اظهر شيأ فانه يؤاخذ به ولا يترك للصحة التالف لعدم الاحتياج الى ذلك وقيل غرضه ان الخروج عن طاعة الامام جاهلية ولا جاهلية في الاسلام أو تفريق الجماعة فهو خلاف قول الله تعالى ولا تفرقوا وكل ذلك غير مستور فهو كالكفر بعد الايمان وفي حديث حذيفة الاخر عند البخاري ان المنافقين اليوم شر منهم على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يمتدبسون واليوم يجهرون فيخرجون على الأئمة ويقعون الشر بين الفسوق فيتمعدى شرهم لا يخبرهم وعد الباز من طريق عاصم عن أبي وائل قالت لحذيفة النفاق اليوم شرأمر على عهد رسول الله صلى

الله صلى الله عليه وآله وسلم فامرني ان استفتي لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيته فقال لعش واتركب متفق عليه ولم فيه حافية غير مخمرة وفي رواية نذرت اخي أن غشي الى الكعبة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله اغنى عن مشي التركب ولتم بدنة رواء أحمد \* وفي رواية ان اخنسه نذرت أن غشي حافية غير مخمرة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان الله لا يصنع بشقاء اخنك شيأ مراهافا لخنه مر واتركب واتصم ثلاثة أيام رواء النخسة \* وعن كريب عن ابن عباس قال جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله ان اخي نذرت ان تصح ماشية فقال ان الله لا يصنع بشقاء اخنك شيأ تخرج را كبة ولتكفر عن يمينها رواء أحمد وأبو داود \* وعن عكرمة عن ابن عباس ان عقبة بن عامر سال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان اخن نذرت أن غشي الى البيت وشكاليه مضعفها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله غنى عن نذرا خنك فمتركب ولتم بدنة رواء أحمد \* وفي لفظ ان اخن عقبة بن عامر نذرت ان غشي الى البيت وانما لا تطيق ذلك فامرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تركب وتمدى هديا رواء أبو داود) حديث عقبة الاول هو في صحيح مسلم بدون زيادة اذا لم يسر واخرجه أيضا أبو داود والنسائي وحديث ابن عباس الاول قال الحافظ في بلوغ المرام اسناده صحيح الا أن الحافظ رجحوا وقنه وقد تقدم الكلام عليه والرواية الاخرى من حديث عقبة التي فيها ولتصم ثلاثة أيام حسن الترمذي ولكن في اسناده عبد الله بن زحر وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة وحديث كريب عن ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذرى ورجالهم رجال الصحيح وحديث عكرمة عن ابن عباس سكت أيضا عنه أبو داود والمنذرى ورجالهم رجال الصحيح وقال الحافظ في التلخيص اسناده صحيح والرواية الاخرى اوردها أبو داود وسكت عنها هو والمنذرى قوله لم يسر فيه دليل على أن كفارة اليمين انما تجب فيما كان من المنذر غير مسمى قال النووي اختلاف العلماء في المراد به هذا الحديث فحله جهورا مهابنا على نذر البعاج فهو مخير بين الوفاء بالنذر أو الكفارة وحله مالا وكثيرون أو لا كثرون على النذر المطلق كقوله على نذري حله

الله عليه وآله وسلم قال فضر ب يده على جبهته وقال او هو اليوم ظاهر انهم كانوا يستغفون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحديث (عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من ارض الحجاز) أى تنفجر منها قال القسطلاني في التذكرة قد خرجت نار بالحجاز بالدينة وكان بدوها زلزلة عظيمة في ليلة الاربعاء بعد العدة الثالث من جادى الاخرة سنة أربع وخسين وسقانة واستمرت الى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت وظهرت انوار بقرة يظنة بطرف الحرة ترى في صورة البلد العظيم على سور محيط عليه شرايف وابراج وما تذن ويرى رجال يقودونها لانقر على جبل الادكة وأذا بته ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأندق له دوى كدوى الرعد يأخذها الصوريين يديه

في انتهى الى محط الزكيات العراق واجتمع من ذلك زدم صار كالجبل العظيم فانتهت النار الى قرب المدينة ومع ذلك كان باقي المدينة نسيم بارد وشهد هذه النار عليان كغليان البحر وقال لي بعض اصحابنا رأيت ما عايناه في الهواء من نحو خمسة أيام وسمعت انهم صاروا يتعن مكة ومن جبال بصرى وقال النوى نواتر العالم بخروج هذه النار عند جميع أهل الشام وقال أبو شامة في ذيل الروضة وردت في اوائل شعبان سنة اربع وخمسين كتب من المدينة الشريفة فيها شرح امر عظيم حدث به انهم اتصدين الى ما في الصحيحين فذكر هذا ٤٨٤ الحديث قال فاخبرني بعض من أثق به من شاهدها انه بلغه انه كتب على

صوئها الكتيب فذكر نحو ما تقدم ومن ذلك ان في بعض الكتب ظهر في أول جمعة من جمادى الآخرة في شرقي المدينة نار عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الارض وسال منها اود من نار حتى حاذى جبل أحد وفي كتاب آخر انجبت الارض من الحرة بنار عظيمة يكون قدرها مثل مسجد المدينة وهي رأى العين من المدينة وسال منها واد يكون مقداره اربع فراعخ وعرضه اربعة اميال تجري على وجه الارض ويخرج منها هاد وجبال صفار وفي كتاب آخر ظهر ضوءها الى أن رأوها من مكة قال ولا قدر اصف عظمها وها دوى وقال أبو شامة ونظم الناس في ذلك اشعارا ودام أمرها انهم اثم خذت قال في الفتح والذي يظهر لي ان النار المذكورة في حديث الباب هي التي ظهرت بنواحي المدينة كما فهمه القرطبي وغيره وأما النار التي تحترق الناس فمنا أخرى وقد وقع في بعض بلاد الجزائر في الجاهلية

اجتماع من فقها الحديث على جميع أنواع النذر وقالوا هو مخير في جميع أنواع المذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة اليمين انتهى والظاهر اختصاص الحديث بالنذر الذي لم يسم لان حمل المطلق على المقيد واجب وأما النذر والمهابة ان كانت طاعة فان كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين وان كانت مقدورة وجب الوفاء بها سواء كانت متعلقة بالبدن أو بالمال وان كانت معصية لم يجز الوفاء بها ولا يلزم فيها الكفارة وان كانت مباحة مقدورة فإظهار الانقضاء لزوم الكفارة لوقوع الامر بها في احاديث الباب في قصة الناذرة بالمشي وان كانت غير مقدورة ففيها الكفارة لعدم ومن نذر نذر لم يطق هذا خلاصة ما يستفاد من الاحاديث الصحيحة وقال ابن رشد في نهاية المجهت ما حمله انا وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال اذا كان في سبيل البر وكان على جهة التلويح وان كان على جهة الشرط فقال مالك يلزم كالتلويح ولا كفارة يمين في ذلك الا أنه اذا نذر بجميع ماله لزمه ثلث ماله اذا كان مطلقا وان كان معين لزمه وان كان جميع ماله أو أكثر من الثلث وسواء في الخلاف فيمن نذر بجميع ماله قال واذا كان النذر مطلقا أي غير مسمى ففيه الكفارة عند كثير من العلماء وقال قوم فيه كفارة الظاهر وقال قوم فيه أقل ما ينطبق عليه الاسم من القرب صيام يوم أو صلاة ركعتين قوله ومن نذر نذر لم يطقه فكفارته كفارة يمين ظاهره سواء كان النذر به طاعة أو معصية أو مباحا اذا كان غير مقدور ففيه الكفارة الا أنه يخص من هذا العموم ما كان معصية بما تقدم ويقتضي ما كان طاعة أو مباحا وسواء كان غير مقدور شرعا أو عقلا أو عادة قوله ومن نذر نذر اطاقه الخ ظاهره العموم والله منه يخص منه نذر المعصية بما سلف وكذلك نذر المباح لزوم الكفارة وأما النذر الذي لم يسم فغير اخل في عموم الطاعة وعدمها لان انضاف النذر بأحد الوصفين فرع معرفته ومالم يسم لم يعرف قوله اقش ولتركب فيه ان النذر بالمشي ولو الى مكان المشي اليه طاعة فانه لا يجب الوفاء به بل يجوز الركوب لان المشي نفسه غير طاعة انما الطاعة الوصول الى ذلك المكان كالبيت العتيق من غير فرق بين المشي والركوب واللهذا سوغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركوب للناذرة بالمشي فكان ذلك دالا على عدم لزوم النذر بالمشي وان دخل تحت الطاعة قال في الفتح وانما امر الناذرة في حديث أنس

ان نحو هذه النار التي ظهرت بنواحي المدينة في زمن خالد بن سنان العنسي فقام في امرها حتى اخذها ومات عقب ذلك في قصة ذكرها ابو عبيدة معمر بن المثنى في كتاب المجاهم وأوردتها الحاكم في المستدرک من طريق معلى ابن مهدي عن ابي عوانة عن ابي يونس عن عكرمة عن ابن عباس ان رجلا من بني عيسى يقال له خالد بن سنان قال لقومه اني اطلق عنكم نار الحسد ان فذكر القصة وفيها فانطلق وهي تحترق من شق جبل من حرة يقال لها حرة السبع فذكر القصة في دخولها النار كأنه اجبل سقر فضرهم ابغصا حتى ادخلها وخرج وقد اوردت هذه القصة طرقي في جملة في كتابي في العصابة انتهى ما في الفتح (تضي أعناق الابل يصري) أي يجعل على أعناق الابل شوا أو بصري مدينة

معرفة بالشام وهي مدينة حوران يقيم أو بين دمشق نحو ثلاث مائة أهل وفي كامل ابن عدي من طريق عمر بن سعيد الشنقي  
عن ابن شهاب عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن عمر بن الخطاب رفعه لا تقوم الساعة حتى يسيل وأمن أودية  
البحار بالنار رضي الله عما قاله الأبل يصري قال في الفتح وعمر ذكره ابن حبان في الثقات ولبنه ابن عدي والمدار قطن وهذا ينطبق  
على النار المذكوورة التي ظهرت بالمدينة في المائة السابعة قال القطب القسطلاني في كتابه جمل الإيجاز في الإيجاز  
بنار الجواز وتقدمها زلزلة اضطرب الناقلون في تحقيق اليوم الذي ٤٨٥ ابتدأت فيه فالأكثر أن ابتداءها كان يوم

الأحد من شهر جمادى الآخرة  
من سنة أربع وخمسين وستمائة  
وقيل ابتدأت ثالث الشهر وجمع  
بان القائل بالأول قال كانت  
خفية إلى ليلة الثلاثاء يومها  
ثم ظهرت ظهورا اشترك فيه  
الخاص والعام واشتدت حركتها

وعظمت رجفاتها وارتجت الأرض  
بمن عليها وهجت الأصوات  
لبارتها تنوسل ان ينظر إليها  
ودامت حركة بعد حركة حتى ايقن

أهل المدينة بالهلكة وزلزلوا  
زلزالا شديدا فلما كان يوم الجمعة  
في نصف النهار ثارت في الجودخان  
مزاميرهم من فقاقم ثم شاع  
شعاع النار وعلا حتى غشى

الابصار وحكى لي جمع من حضر  
ان النفوس سكرت من حلول  
الوجل ونبت من ارتقاب زلزل  
الاجل وعج الجاورون في الجوار  
بالاستغفار وعزموا على الاقتلاع

عن الأصرار والتوبة عما اجتروا  
من الأذوار وفزعوا إلى الصدقة  
بالأموال فصرفت عنهم النار  
ذات العين وذات الشعاع وظهر  
حسن بركة نبينا صلى الله عليه

أن تركب جرما أو صرحت عقبة ان غشي وان تركب لان الناذر في حديث أنس كان  
شيئا ظاهرا للجزع وأخت عقبة لم يوصف بالجزع فكانه أمرها ان غشي ان قدرت وتركب  
ان عجزت وبمذا ترجم البيهقي الحديث وأورد في بعض طرق من رواية عكرمة عن ابن  
عباس ما ذكره المصنف رحمه الله وأخرج الحاكم من حديث ابن عباس بالنظر جازجل  
فقال يا رسول الله ان أخى حلفت ان غشي الى البيت وأنه يشق عليها المشي فقال مرها  
فلما كسب اذا لم تستطع ان غشي فما أغنى الله أن يشق على أخيك وأحاديث الباب  
مصرحة بوجوب الكفارة ونقل الترمذي عن البخاري انه لا يصح فيه الهدى وقد  
أخرج الطبراني من طريق أبي عبيد الله الجبلي عن عقبة بن عامر في هذه القصة نذرت ان  
غشي الى الكعبة حافية حاضرة وفيه تركب والباس وتضم وللطحاوي من طريق أبي  
عبد الرحمن الجبلي عن عقبة بن جهم وأخرج البيهقي بسند صحيح عن أبي هريرة بيمين رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسير في جوف الليل اذ بصير بجبال فقتر منه الابل فاذا  
أمرأة عريانة نافضة شعرها فقالت نذرت ان أجمع عريانة نافضة شعري فقال مرها فلنلبس  
ثيابا ولترقى فما وأورد من طريق الحسن بن عمران رفعه اذ نذرت أحدكم ان يجمع ماشيا  
فلا يهدى ولا يركب وفي سنده انقطاع وقد استدل بهذه الأحاديث على صحة النذر  
بأنه ان البيت الحرام لم يبرح ولا عمرة وعن أبي حنيفة اذا لم ينوحوا ولا عمرة لم ينعقد ثم ان  
نذرها بتركها فلم يمتدحى لزم، دم لتوفر مؤنة الركوب وان نذرت ماشيا لزمه من حيث أحرم  
الى ان يفتنى الحج أو العمرة ووافقه أصحابه فان ركب لعد نذرا جازا ولم يمتدحى في أحد  
القولين عن الشافعي مثله واختلاف هل يلزمه بدنة أو شاة وان ركب بلا عد نذره الدم  
وعن المالكية في العاجز يرجع من قابل فيمنى ما ركب الا ان يجهز مطلقا فيلزمه  
الهدى وعن عبد الله بن الزبير لا يلزمه شيء مطلقا قال القسطلاني زيادة الامر بالهدى  
رواها ثقات وعن الهادي أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشي فاذا جهز جاز  
الركوب ولزمه دم قالوا ان الرواية وان جاءت مطلقة فقد قيدت برواية العجز ولا يفتنى  
ما في أكثر هذه التفاصيل من المخالفة لأمير مع الدليل ويرد قول من قال بأنه لا كفارة  
مع العجز ولزمه ما وقع في حديث عكرمة عن ابن عباس وفي الرواية التي بعده  
فانما مصرحان بوجوب الهدى مع ذكر ما يدل على العجز من الضعف وعدم الطاقة

وآله وسلم في أمته وبين طاعته في رفقته فقد ظهر أن النار المذكوورة في حديث الباب هي النار التي ظهرت بنواحي المدينة  
كأفهمه القسطلاني وغيره ويبقى النظر هل هي من داخل كاتنفس أو من خارج كما عرفت من الظاهر الأول ولعل التنفس  
حصل من الأرض لما تزلزلت وترايلت من مر كثرها الأول وتخلخلت وقد تضمن الحديث في ذكر النار ثلاثة أمور خروجها  
من الجوار وسيلانها ومنه النار وقد وجدوا ما الثالث وهو اضافة اعناق الابل يصري فقد جاء من خبره فاذا ثبت هذا  
فقد هتت الامارات وتمت العلامات وان لم يثبت فيجعل اضافة اعناق الابل يصري على وجه المبالغة وذلك في لغة العرب اتيق  
وفي باب التشبيه في البلاغة بالغ وللعرب في التصريف في الجواز ما يقضى لاقتهما بالسبق في الإيجاز وعلى هذا يكون القصد بذلك

الاعظم اسامه او التظيم لكانها والتحذير من قورائهم او غلبانها وقد وجد ذلك على وفق ما خبر وقد جاء من اخباره ابصرها من نجا وبصرى على مثل ما هي من المدينة في البعد فحين انهم المراد وارتفع الشك والعتاد واما النار التي تحترق الناس فنار اخرى وحديث الباب من افراد البخاري انتهى ما في القسطاني وقصة هذه النار قد ذكرها جمع جم من اهل التاريخ في كتبهم منهم صاحب وفاة الوفاء والشيخ عبد الحق الفقيه الحنفي في جذب القلوب وغيرها في غيرهما والله التوفيق (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال ٤٨١ رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يوشك) بكسر الشين المعجمة يقرب

(القصرات) النهر المشهور وناره مجرورة على المشهور (ان يحصر) يفتح الباب وكسر السين يكشف (عن كثر من ذهب فن حضره فلا يأخذ منه شيئا) يجزم يأخذ على النهي وانما هي عن الاخذ منه لما يشاع الاخذ من الفتنة والقتال عليه وفي مسلم يحصر القرائن عن جبل من ذهب فيجب على عالمه الناس فيقتل من المائة تسعة وتسعون ويقول كل رجل منهم لم اعلى اكون أنا الذي انجو والاصل ان يقول أنا الذي افوز فعدل الى قوله انجو لانه اذا تجامن القتل ففر بالمال وماله وتسميته كثر باعبار حاله قبل ان يتكشف وتسميته جلالا للاشارة الى كثرته وبويدة ما أخرجه مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة رفعه في الارض افلاذ كبدها امثال الاسطوان من الذهب والفضة فيجي القاتل فيقول في هذا قتلت ويحيى اسار فيقول في هذا قطع يدي ثم يدعونه فلا يأخذون منه شيئا قال ابن التين انما هي عن الاخذ

والرجل المذكور في حديث انه يهدي بين ابنيه قبل هو ابو اسرائيل المذكور في الباب الاول روى ذلك عن الخطيب حكى ذلك عنه مغطاي قال الحافظ وهو تركب منه وانما ذكر الخطيب ذلك في رجل آخر مذكور في حديث لابن عباس

«(باب من نذر وهو مشرك ثم أسلم أو نذر بحيا موضع معين)»

عن عمر قال نذرت نذرا في الجاهلية فسالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما أسلمت فأمرني ان أوفي بنذري رواه ابن ماجه وعن كردم بن سفيان انه سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نذره في الجاهلية فقال له لوثن أو انصب قال لا ولكن الله فقال أوف لله ما جعلت له النحر على بوانة أو أوف بنذرك رواه أحمد \* وعن ميمونة بنت كردم قالت كنت ردفي أبي فسمعت به يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله اني نذرت ان أنحر يومه فانه قال أيم اوثن أو طاغية قال لا قال أوف بنذرك رواه أحمد وابن ماجه وفي لفظ لاجد اني نذرت ان أنحر عددا من الغنم وذ كرمه ماء وفيه دالة على جواز نحر ما يذبح \* وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان امرأة قالت يا رسول الله اني نذرت ان أنحر بكان كذا وكذا مكان كان يذبح فيه أهل الجاهلية قال لاصم قالت لا قال لوثن قالت لا قال أوف بنذرك رواه أبو داود حديث عمر بن الخطاب في سنن ابن ماجه رجال الصحيح وهذا اللفظ اهله أحد روايات حديثه الصحيح المتفق عليه بلفظ انه قال قالت يا رسول الله اني نذرت في الجاهلية ان اعتكف ليلة في المسجد الحرام قال أوف بنذرك وزاد البخاري في رواية فاعتكف وحديث ميمونة بنت كردم رجال اسناده في سنن ابن ماجه رجال الصحيح وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي قد أخرج له مسلم وقال فيه يحيى بن معين صالح وقال أبو حاتم ليس بالقوي وقال في التقریب صدوق يخطئ وقد أخرجه ابن ماجه من طريق أخرى من حديث ابن عباس وبنيته أحاديث الباب قد تقدم تخريج بعضها في باب ما جاء في نذر المباح عنه ذكر المصنف رحمه الله حديث ثابت بن الضحالة الذي بعثها ههناك وفي حديث عمر دليل على انه يجب الوفاء بالنذر من الكافر متى أسلم وقد ذهب الى هذا بعض أصحاب الشافعي وعند الجمهور لا ينعقد النذر من الكافر وحديث عمر حجة عليهم وقد أجابوا عنه بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم للماعرف ان

منه لانه للمسلمين فلا يؤخذ الا به فقه قال ومن اخذه وكثر المال ندم لا خذ مما لا ينفعه واذا ظهر عمر من ذهب كسد الذهب قال في الفتح قلت وليس الذي قاله يمين والذي يظهر ان النهي عن اخذ من الفتنة والقتال عليه وقوله واذا ظهر رجل من ذهب كسد الذهب في مقام المنع وانما يتم ما ذكره من التكسبان لو اقتسمه الناس بينهم بالسوية ووسعهم كلهم فاستغنوا أجعين حينئذ تطل الرغبة فيه واما اذا حواه قوم دون قوم فحرص من لم يحصل له نبي ثاق على حاله ويحصل ان تكون الحكمة في النهي عن الاخذ منه لكونه يقع في آخر الزمان عند الحشر الواقع في الدنيا وعند عدم الظهور أو قلته فلا ينفع عتائهم ثم ظهر لي رجحان الاحتمال الاول لان متعلي آخر ج هذا الحديث أيضا من طريق أخرى عن

أى هزيمة بالغة يحسر القرات عن جبل من ذهب فيقتل عليه الناس فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون ويقول كل رجل منهم اعلأكون أنا الذى انجو وأخرج مسلم أبضا عن أى بن كعب قال لا تزال الناس محتاجة أعناقهم في طلب الدنيا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوشك أن يحسر القرات عن جبل من ذهب فإذا سمع به الناس ساروا إليه فيقتول من عنده لئن تركنا الناس يأخذون منه لذهب به كله قال فيقتلون عليه فيقتل من كل مائة تسعة وتسعون فيقتل ما تخيله ابن التين وتوجه التعقب عليه ووضع السبب في النهى عن الأخذ منه ٤٨٧ ما يترتب على طلب الأخذ منه من الاقتتال

فصلا عن الأخذ ولا مانع أن يكون ذلك عند خروج الناس للعشر لكن ليس ذلك السبب في النهى عنه وأخرج ابن ماجه عن ثوبان رفعه قال يقتل عند كثركم ثلاثة كلهم ابن خليفة فذكر الحديث في المهدي فهذا ان كان المراد بالكنز فيه الكنز الذى في حديث الباب دل على انه انما يقع عند ظهور المهدي وذلك قبل نزول عيسى وقبل خروج النازح وما والله أعلم انتهى والحديث أخرجه مسلم في الفتن وأبو داود في الملاحم والترمذي في صفة الجنة (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى تقتل فقتان عظيمتان) المراد بهما على ومن معه ومعاه وية ومن معه (تكون بينهما مقتلة عظيمة) ذكر ابن خزيمة ان الذى قتل من النصر يقي سبعون ألفا وقيل أكثر (دعوتهم ما واحدة) كل واحدة منهم تدعو الى الاسلام وتناول

عمر قد تبرع بفسل ذلك اذن له به لان الاعتكاف طاعة ولا يخفى ما في هذا الجواب من مخالفة الصواب وأجاب بعضهم بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمره بالوفاء استجابة لا جوابا ويرد بان هذا الجواب لا يصلح لمن ادعى عدم الانعقاد وقد تقدم الكلام على حديث عمر في باب الاعتكاف قوله كردم بفتح الكاف والدال وفيه دليل على انه يجب الوفا بالصدق في المكان المعين اذ لم يكن في التعيين معصية ولا مقسدة من اعتقاد تعظيم جاهلية أو نحوه وبوانة قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله قال الصنم قالت لا قال لوثن قال في النهاية الفرق بين الوثن والصنم ان الوثن كل ملة جنة معمولت من جواهر الارض أو من الخشب والحجارة كصورة الأدمى تعمل وت نصب فتعبدوا الصنم الصورة بالجنة ومنهم من لم يفرق بينهما وأطلقها على المعنيين وقد يطلق الوثن على غير الصورة ومنه حديث عدى بن حاتم قدمت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي عنق صليب من ذهب فقال ألق هذا الوثن عنك انتهى

\*(باب ما يذكر في نذر الصدقة بما له كاه)\*

(عن كعب بن مالك انه قال يا رسول الله ان من توبى أن الخلع من مالى صدقة الى الله ورسوله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك قال قلت انى أمسك سمى الذى يخبر متفق عليه وفيه افظ قال قلت يا رسول الله ان من توبى الى الله ان أخرج من مالى كله الى الله ورسوله صدقة قال لا قلت فنهقه قال لا قلت فثامه قال نعم قلت فانى سأمسك سمى من خير رواه أبو داود وعن الحسين بن السائب ابن أبي البابية ان أبا البابية بن عبد المنذر سأل أبا الله عليه قال يا رسول الله ان من توبى أن أهب دار قومي وأسا كنك وان الخلع من مالى صدقة لله عز وجل ورسوله فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجوز عنك الثلث رواه أحمد) رواية أبي داود في اسنادها محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وحديث أبي البابية أو رده الحافظ في الفتح وعزم الى أحمد وابن داود وسكت عنه وأخرج أبو داود من طريق أبي عيينة عن الزهري عن ابن كعب بن مالك عن أبيه انه قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث وفيه وان الخلع من مالى كله صدقة قال يجوز عنك الثلث قوله أن الخلع بنون وخاء موحدة

كل فرقة انما حقة وبوخذ منه الرد على الظوارج ومن معهم في تكفيرهم كلام من الطائفتين ودل حديث تفعل عمار الفتنة الباغية على ان عليا كان المصيبة في تلك الحروب لان أصحاب مقلوبة قتلوه وقد أخرج البزار بسند جيد عن زيد بن وهب قال كنا عند حديثه فقال كيف أنتم وقد خرج أهل دينكم مضرب بعضهم وجوه بعض بالسيف قالوا انا مرامنا قال انظروا الى القرعة التي تدعو الى امر على قالزموها فانها على الحق وفي رواية دعواهما واحدة أى دينهما واحد فلكل مسلمون بدعوة الاسلام عند الحرب وهي شهادة أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان سبب تقابل الطائفتين ما أخرجه يعقوب بن سفيان بسند جيد عن الزهري قال لما بلغ معاوية غلبة على أهل الجبل دعا الى الطلب بدم عثمان

رضي الله عنه فاجابه اهل الشام فقالوا ليس على رضى الله عنه فالتقى باصفيين وذكري بن سليمان الجعفي احد شيوخ  
 البصري في كتاب صفيين من ثابته بسند جيد عن ابي مسلم الخولاني انه قال لما عاينته ائتت تنازع عليا في الخلافة او انت مثله قال  
 لا وانى لا لم انه افضل منى واحق بالامر ولكن ائتت تعلمون ان عثمان رضى الله عنه قتل مظلوما وانا ابن عمه ووليها اطلب  
 بدمه فائتوا عايفة لواله يدفع لنا قتله عثمان فاقوه فكلوه فقال يدخل في البيعة ويحكمهم الى فامتنع معاوية رضى الله عنه  
 فسار على الجليوش من العراق - ٤٨٨ نزوا صفيين وسار معاوية حتى نزل هناك وذلك في ذي الحجة سنة ثلثين وثلاثين

فتراسلوا فلم يتم لهم امر فوقع  
 القتال الى ان قتل من الفريقين  
 من قتل وعند ابن سعد انهم  
 اقتتلوا في غرة صفر فلما كاد اهل  
 الشام ان يغلبوا ردوا المصاحف  
 بشوكة عمرو بن العاص ودعوا  
 الى ما فيه اقال الامر الى الحكيمين  
 فجري ما جرى من اختلافهما  
 واستبداد معاوية بملك الشام  
 واشغال على بالظوارج (و) لا  
 تقوم الساعة (حتى يبعث) يظهر  
 لا البعث بمعنى الرسالة ويستفاد  
 منه ان افعال العباد مخلوقة لله  
 تعالى وان جميع الامور بتقديره  
 قاله الحافظ في الفتح (دجالون)  
 جمع دجال يقال دجل فلان الحق  
 ياطاله أى غطاه ومنه أخذ  
 الدجال ودجله ظهره وقيل سمي  
 الدجال دجالا لقوته على الناس  
 وتليسه يقال دجل اذا قوه  
 ولبس والدجال يطلق في اللغة  
 على اوجه كثيرة منها الكذاب  
 كما قاله الكذابون (كذابون)  
 ولا يجمع ما كان على فعال جمع  
 تكسير عند جاهل اللغة لثلاث  
 يذهب بناء الى اللغة منه فلا يقال

أى أعزى من مالى كما يرى الانسان اذا خلع ثوبه وقد اختلف السلف فيمن نذر ان  
 يتصدق بجميع ماله على عشرة مذاهب الاول انه يلزمه الثلث فقط لهذا الحديث قاله  
 مالك ونوزع في ان كعب بن مالك لم يصرح بلفظ النذر ولا بعنايه بل يحفل انه يجزئ النذر  
 ويحفل ان يكون اراده فاستاذن والاخلاص الذي ذكره ليس بظاهر في صدور النذر منه  
 وانما الظاهر انه اراد ان يؤكده امر ثوبه بالتصدق بجميع ما يملك شكر الله تعالى  
 على ما أنعم به عليه قال ابن المنير لينت كعب الاخلاص بل استشاره هل يفعل أم لا قال  
 الحافظ ويحفل ان يكون استغفهم وحذفت أداة الاستفهام ومن ثم كان الراجح عند  
 الكثير من العلماء وجوب الوفاء من التزم ان يتصدق بجميع ماله اذا كان على سبيل  
 القرية وقيل ان كان ملبا لزمه وان كان فقيرا فعليه كفارة عين وهذا قول الليث ووافقه  
 ابن وهب وزاد وان كان متوسطا يخرج قدر ذكاة ماله والاخير عن ابي حنيفة بغير  
 تفصيل وهو قول ربيعة وعن الشعبي وابن ابي ليلى لا يلزمه شيء أصلا وعن قتادة يلزم  
 الفى العشر والمتوسط السبع والمماق الخمس وقيل يلزم الكل الا نذرا لليجاج  
 فكفارة عين وعن سحنون يلزمه ان يخرج مالا يضر به وعن الثوري والاوزاعي وجماعة  
 يلزمه كفارة عين بغير تفصيل وعن الخفي يلزمه الكل بغير تفصيل واذا قرر ذلك فقد دل  
 حديث كعب انه بشرع لمن اراد التصديق بجميع ماله ان يملك بعضه ولا يلزم من ذلك  
 انه لو لم يجز لم يتصدق بل ان التصديق بجميع المال يختلف باختلاف الاحوال فمن كان قويا  
 على ذلك يعلم من نفسه الصبر لم يمنع وعليه يتنزل فعل ابي بكر الصديق واشارنا لانه اراد على  
 أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن لم يكن كذلك فلا وعليه ينزل لاصدقة الاعن ظهر  
 غنى وفي لفظ افضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى

• (باب ما يجزى من عليه عتق رقبة مؤمنة بنذرا وغيره) •

• (عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الانصار انه جاء به سوداء فقال يا رسول الله  
 ان على عتق رقبة مؤمنة فان كنت ترى هذه مؤمنة اعتقها فقال لها رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم انتم هدين ان لا اله الا الله قالت نعم قال انتم هدين انى رسول الله قالت  
 نعم قال انؤمنين بالبعث بعد الموت قالت نعم قال فاعتقها • وعن ابي هريرة ان رجلا

الادجالون كما قال صلى الله عليه وآله وسلم وان كان قد جاءكم مكسر افهوشاذ كما قال مالك بن انس رحمه الله  
 في محمد بن لهثي انما هو دجال من الدجاله قال عبيد الله بن ادريس الاودى وما علمت ان دجالا يجمع على دجاله حتى سمعتها  
 من مالك بن انس رضى الله عنه وهو لاه الكذابون عددهم (قريب من ثلاثين) وفي حديث هذيفة يكون في أم ق دجالون  
 كذابون سبعة وخمسون منهم أربع نسوة أخرجه أبو نهيم وقال غريب تفريده معاوية بن هشام وأخرجه أحمد بسند جيد  
 وفي حديث ثوبان عن أبي داود الترمذى وصحة ابن حبان وانه سيكون في أمى كذابون ثلاثون (كلهم يزعم انه رسول الله)  
 زانقوبان وأنا حاتم التميمي لاني بعدى ولا جد وأبى يلى عن ابن عمر وثلاثون كذابون أرا كبره عنه عند العامة لاني لا تقوم الساعة

حتى يخرج سبعون كذا باوسند هما ضعيف وعلى تقدير الثبوت فيعمل على المبالغة في الكثرة لا التمهيد. واما رواية الثلاثين بالنسبة لرواية سبع وعشرين فعلى طريق جبر الكسر وقد ظهر ما في هذا الحديث فلو عدم من ادعى الشبهة من فهمه صلى الله عليه وآله وسلم من اشتهر بذلك واستمع جماعة على ضلاله لوجد هذا العدد ومن طالع كتب الاخبار واتوار يخ وجد ذلك والفرق بين هؤلاء وبين الدجال الا خبر انهم يدعون النبوة وذلك يدعى الالهية مع اشتراك الكل في الغربة وادعاء الباطل العظيم قال في الفتح ومن زاد على العدد المذكور يكون كذا بافقط ويدعو الى الضلالة كفلاة الرافضة والباطنية وأهل الوحدة والخالوية وسائر الفرق الدعاة الى ما يعلم بالضرورة انه خلاف ما جاء به محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويؤيده ان في حديث على عند أحدنا قال على لعبد الله بن الكواء وانك لمنهم وابن الكواء لم يدع النبوة وانما كان يغلو في الرفض انتهى (و) لا تقوم الساعة (حتى يقبض العلم) يقبض العلماء وقد وقع ذلك فيبقى الارسمه (وتكثر الزلازل) وقد كثر ذلك في البلاد الشمالية والشرقية والغربية ولكن الذي يظهر ان المراد بكثرتها ٤٨٩ شواها واماها حتى قيل انما استقرت في

بلدة من بلاد الروم التي للمسلمين ثلاثة عشر شهرا وفي حديث سلمة بن نفيل عند أحدنا وبين يدي الساعة سنوات الزلازل وله عن أبي سعيد ذكر الصواعق عند اقتراب الساعة (ويتقارب الزمان) عند زمان المهدي لوقوع الامن في الارض فيستلذ العيش عند ذلك لا تنبسط عدله فقه تقصر مدته لانهم يسبقون مدة أيام الرضا وان طالت ويسقطون أيام الشدة وان قصرت أو المراد يتقارب أهل الزمان في الجهل فيكونون كلهم جهلاء أو المراد الحقيقة بان يعتدل الليل والنهار دائما بان تضطيق منطقة البروج على معدل النهار (وتظهر الفتن) أي تكثر وتشتت فلا

أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجارية سوداء اجمعية فقال يا رسول الله ان على عتق رقية مؤمنة فقال يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اين الله فاشارت الى السماء باصبعها فقال لها من أفاشارت باصبعها الى رسول الله والى السماء أي أنت رسول الله فقال أعتقها رواها أحمد) حديث عبيد الله بن عبد الله رواه أحمد عن عبد الرزاق عن معمر بن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن رجل من الانصار وهذا السناد رجاله أئمة وجهالة الصحابي معتبرة كما تقر في الاصول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا أبو داود ومن حديث عون بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجارية سوداء الحديث وأخرجه الحاشي في المستدرک من حديث عون بن عبد الله بن عتبة حديثي أي عن جدی فذكره وفي اللفظ مخالفة كثيرة وسيأتي أبي داود أقرب الى السياق الذي في الباب وروى نحوه أحمد وأبو داود والنسائي وابن حبان من حديث الثوري بن سويد وأخرجه الطبراني في الاوسط من طريق ابن أبي ليلى عن المنهال والحكم عن سعيد عن ابن عباس بنحو حديث أبي هريرة المذكور في الباب ومن ذلك حديث معاوية بن الحكم السلمي المشهور قوله ان كنت ترى هذه مؤمنة أعققتهم الى آخر ما في الحديثين استدل بالحديثين على انه لا يجزى في كفارة اليمين الارقية مؤمنة وان كانت الآية الواردة في كفارة اليمين تدل على ذلك لانه قال تعالى أو تقرر رقية بخلاف آية كفارة القتل فانما قيلت بالايمان قال ابن بطال حمل الجوهور ومنهم الاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وأصحاب المطابق على المقيد كما حملوا

٦٢ نيل سا تكتم (ويكثر الهرج) بفتح الهاء وسكون الراء بعد هاجيم (وهو القتل) وفي رواية ابن أبي شيبة قالوا يا رسول الله وما الهرج قال القتل وهو صريح في ان تقسمير الهرج مرفوع ولا يعارضه كونه جاء موقوفا في غير هذه الرواية ولا كونه بلسان الحبشة (وحق يكتر فيكم المال فيقبض) أي يكتر حتى يسيل (حق ييم) بضم الياء وكسر الهاء وتشديد الميم يحزن (وبالمال) مال يكم (من) أي الذي (يقبل صدقته) وحتى يعرضه فمقول الذي يعرضه عليه لارب) اي لا حاجة (لنبيه) قال القرطبي في تذكره هذا ما لم يقع بل يكون فيما يأتي وقال في الفتح التقييد بقوله فيكم يشعر بأنه في زمن العصاة فهو اشارة الى ما فتح لهم من الفتوح واقتسامهم اموال الفرس والروم وقوله فيقبض اشارة الى ما وقع في زمن عمر بن عبد العزيز ان الرجل كان لا يجود من يقبل صدقته وقوله حتى يعرضه الخ اشارة الى ما وقع زمن عيسى عليه السلام فيكون فيه اشارة الى ثلاثة أحوال الاولى كثرة المال فقط في زمن العصاة الثانية قبضه بحيث يكتر فيحصل استغناء كل أحد عن أخذ مال غيره ووقع ذلك في زمن عمر بن عبد العزيز الثالثة كثرة وحصول الاستغناء عنه حتى يهم صاحب المال

لكنه لا يجد من يقبل صدقته ويزداد بانه يعرضه على غيره ولو كان يستحق الصدقة فيأبى اخذه وهذا في زمن عيسى عليه السلام ويحصل أن يكون هذا الأخير عند خروج النار واشتغال الناس بالحشر (وحتى يتناول الناس في البنيان) بأن يريد كل من يني أن يكون ارتفاعه أعلى من ارتفاع الآخر والمراد بالمباهلة في الزينة والزخرفة أو أعم من ذلك وقد وجد الكثير من ذلك وهو في ازدياد (وحتى يورل جل بغير الرجل فيقول يا ليتني مكانه) لما يرى من عظيم البلاء ورياسة الجهلاء وخول العلماء واستيلاء الباطل في الاحكام وعموم الظلم واستغلال الحرام والتحكم بغير حق في الاموال والاعراض والابدان كما في هذه الأزمان فقد علا الباطل على الحق وتغلب العيب على الاحرار من سادات الخلق فباعوا الاحكام ورغى بذلك منهم الحكام فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا ملجأ ولا منجى من الله الا اليه (و) لا تقوم الساعة (حتى تطلع الشمس من مغربها) فاذا طاعت وراها الناس آمنوا اجمعون فذلك حين لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا) وفي هذه الآية ٤٩٠ اجزاء حسنة تتعلق بعلم العربية وعلمها اتبني مسائل من أصول الدين

ذكرها الله سبحانه في شرح البخاري لا تطول الكلام بإيرادها هنا وأبدى البيهقي ثم القرطبي أحقا لان الزمن الذي لا ينفع نفسا ايمانها لا يمكن أن يكون وقت طلوع الشمس من المغرب ثم اذا عادت الايام وبعد العهد بذلك الآية عاد نفع الايمان والتوبة قال الحافظ في الفتح وقد بينت وجه الرد عليه يعني البيهقي في كتاب الرقاق قال ثم وقفت على حديث عبد الله بن عمر وذكر فيه طلوع الشمس من المغرب وفيه من يومئذ الى يوم القيامة لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل الآية أخرجه الطبراني والحاكم وهو نص في موضع النزاع انتهى (ولتقوم الساعة

المطلق في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم على المقتدى في قوله تعالى وأشهدوا ذوى عدل منكم وخالفه كوفيون فقالوا يجوز اعناق الكافر ووافقهم أبو ثور وابن المنذر واحتج في كتابه الكبير بأن كفارة القتل مغالطة بخلاف كفارة اليمين وعما يؤيد القول الاول ان المعنى للرقبة المؤمنة أخذ بالاحوط بخلاف المكنت بغير المؤمنة فانه في شك من برائة الذمة

• (باب ان من نذر الصلاة في المسجد الاقصى أجراً أنه أن يصلي في مسجد مكة والمدينة) •  
(عن جابر بن جلال قال يوم الفتح بارسل الله انى نذرت ان فسخ الله عليكم مكة أن أصلى في بيت المقدس فقال صل ههنا فساله فقال صل ههنا فساله فقال شئت أن أذن رواء أحمد وأبو داود ولهما عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بهذا الخبر وزاد فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي بعثت محمد بالحق لو صليت ههنا لقتل عذلك كل صلاة في بيت المقدس • وعن ابن عباس ان امرأة شكت شكوى فقالت ان شفى الله فلا اخرجن فلا صليت في بيت المقدس فبرأت ثم تجهزت تريد الخروج لحاجات ميمونة نسلم عليها فأخبرته بذلك فقالت اجلسي فسكني ما صنعت وصلي في مسجد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول صلاة فيه أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا مسجد الكعبة رواء أحمد ومسلم • وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة في مسجدى خير من ألف صلاة

وقد نشره الرجال فوجهاً لا يتبايعانه ولا يطويانه) وعندنا كما من حديث عقبة بن عامر قال فيما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تطلع عليكم قبل الساعة صابرة سوداء من قبل المغرب مثل الترس فاستأزل ترتفع حتى تملأ السماء ثم ينادى منادياً أيها الناس ثلاثا يقول في الثالثة أي أمر الله قال والذي نفسي بيده ان الرجلين ينشران النوب بينهما فاطويانه الحديث (ولتقوم الساعة وقد انصرف الرجل بلبن لقمه) بكسر اللام اللبون من النوق (فلا يطعمه) أي فلا يشربه (ولتقوم الساعة وهو يلط) بضم الباء وكسر اللام أي يصلح بالطين (حوضه) فيسده شقوقه ليلاءه ويسقي منه ذوابه (فلا يسقى فيه) أي تقوم القيامة قبل ان يسقى فيه (ولتقوم الساعة وقد رفع أكلته) بضم الهمزة لقمته (الى فيه) أكله (فلا يطعمها) أي تقوم الساعة قبل ان يمضغها أو يبلعها وعند البيهقي عن أبي هريرة رفته تقوم الساعة على رجل أكلته في فيه يلو كما فلا يسبغها ولا يلقظها وهذا كله إشارة الى أن القيامة تقوم بغمة وأسرها ورفع اللقمة الى النعم والحديث من افراد البخاري (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاحكام) • جمع حكيم وهو عند الأصوليين

خطاب الله المتعلق بأفعال المكافئين بالاقضاء والتضييع وهم الباغون العاقلون من حيث انهم مكافئون واذا اقرر ان الحكم خطاب الله فلاحكم الله خلافا للمثلة القائلين بتحكيم العقل ومادة الحكم من الاحكام وهو الاتقان للشيء ومنعه من العيب ولفظ الخطاب كما يتناول الخليفة والقاضي قال تعالى اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم اشار البخاري الى ان هذه الآية نزلت في طاعة الامراء خلافا لما قال نزلت في العلماء وقد رجع ذلك أيضا للطبري وقال يزيد بن اسلم هذه في الولاية قال في الفتح والتسكينة في اعادة العادل في الرسول دون اولى الامر مع ان المطاع في الحقيقة هو الله كون الذي يعرفه بما يقع به التكليف هما القرآن والسنة فكان التقدير اطيعوا الله فيما ناص عليكم في القرآن واطيعوا الرسول فيما نهيكم من القرآن وما ينصه عليكم من السنة أو المعنى اطيعوا الله فيما يأمركم به من الوحي المتعبد بشاؤونه واطيعوا الرسول فيما يأمركم به من الوحي الذي ليس بقرآن ومن يدعي الجواب قول بعض التابعين لبعض الامراء من بني أمية لما قال له ليس الله امركم ان تطيعوا في قوله واولى الامر منكم فقال له ليس قد نزلت ٤٩١ هـ عنكم يعني الطاعة اذا خالفتم الحق بقوله فان تنازعتم في شئ فردوه الى

الله والرسول ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر قال الطبري اعاد الفصل في قوله واطيعوا الرسول اشارة الى الاستقلال الرسول بالطاعة ولم يعبده في اولى الامر اشارة الى انه يوجد فيهم من لا يجب طاعته ثمة ذلك بقوله فان تنازعتم في شئ فليس قبل فان لم يعبه ملوا الحق فلا تطيعوهم وردوا ما تنازعتم فيه الى حكم الله ورسوله انتهى ما في الفتح قلت نعم ذات الآية على ان طاعة الامراء واجبة اذا وافقوا الحق فاذا خالفوه فلا طاعة لهم ا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وهذه الآية تنهي على المقلدة ابلغ نهي في تركهم

فيماسوا الا المسجد الحرام رواه الجماعة الا ابا داود ولا احمد وأبي داود من حديث جابر مثله وزاد وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه وكذلك لا احمد من حديث عبد الله بن الزبير مثل حديث أبي هريرة وزاد وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في هذا وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تشد الرحال الا الى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجدي هذا والمسجد الأقصى متفق عليه وسلم في رواية انما يسافر الى ثلاثة مساجد حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وصححه وصححه أيضا ابن دقيق العيد في الاقتراح وحديث بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكت عنه ابو داود والمنذرى وله طرق رجال بعضهم ثقات وقد تقرر ان جهالة الصحابي لا تضر وقيل انه روى الحديث عن عبد الرحمن بن عوف وعن رجال من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث جابر الآخر رواه احمد من حديث احمد بن عبد الملك حدثنا عبد الله بن عمرو عن عبد الكريم الجزري عن عطاء عن جابر رفعه صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه قال الحفاظ واسناده صحيح الا انه اختلف فيه على عطاء وحديث عبد الله بن الزبير أخرجه أيضا ابن حبان والبيهقي وانظره صلاة في مسجدي هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة في مسجدي وفي الباب عن جابر أيضا عند ابن عدي بلفظ الصلاة في المسجد الحرام بمائة ألف صلاة والصلاة في

الاتباع وايمانهم التقليد الذي اتفق أهل الحق على انه من اقبح المحدث واسو الابداع (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمعوا واطيعوا) وفي حديث أبي هريرة رفعه عند البخاري من اطاعني فقد اطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله ومن اطاع أميري فقد اطاعني ومن عصى أميري فقد عصاني (وان استعمل) مبيها للمفعول (عليكم عبد حبشي) أي جعل عاملان امرامارة عامة على البلاد مثلا وأولى فيها ولاية خاصة كالامامة في الصلاة أو جباية الخراج أو مباشرة الحرب فقد كان في زمن الخلفاء الراشدين من يجمع له بين الامور الثلاثة ومن يختص ببعضها ولمسلم من حديث أم الحصين اسمعوا واطيعوا ولو استعمل عليكم عبد يقولكم يكاب الله قال القسطلاني معناه وان استعمله الامام الاعظم على القوم لان العبد الحبشي هو الامام الاعظم فان الامامة من قريش أو الماردية الامام الاعظم على سبيل القرض والتقدير وهو مبالغة في الامر بطاعته والنهي عن شقاقه ومخالفته انتهى ويؤيده رواية حبشي بالنصب على المعهولة والحبشية جميل معروف من السودان وسبق في الصلاة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بد من اسمع واطيع ولو

يلبثي (كان رأسه زرقية) فاختد الزبيب المأكل المعروف السكاثر من العنب اذا جفت وشبه رأس الحبشي بالزرقية  
 فجعلهم ارسوا دسرها ورؤس الحبشة توصف بالصغر وذلك يقتضي الحقايرة وبشاعة الصورة وعدم الاعتبار بهم فهو على  
 سبيل المبالغة في الخس على طاعتهم مع حقارتهم قال الحافظ ونقل ابن بطال عن المهلب قال قوله اجمعوا طيعة والايوب  
 ان يكون المستعمل للعباد الامام قرشي لما تقرر ان الامامة لا تكون الا في قریش وقد اجمع الائمة على انه لا تكون  
 في العبيد ويحتمل أن يكون سماه عبدا باعتبار ما كان قبل العتق وهذا كله انما هو فيما يكون بطريق الاختيار واما لو  
 تغلب عبدا حقيقة بطريق الشؤكة وجبت طاعته اخذها الاثمة ما لم يأمر به عصية وقال الخطابي وقد يضرب المثل بما يقع  
 في الوجود يعني وهذا من ذلك اطلق العبد الحبشي مبالغة في الامر بالطاعة وان كان لا يتصور شرعا ان يلي ذلك انتمى قلت  
 وفي حديث ابن عمر رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزال هذا الامر اى الخلافة في قریش اى  
 يلون ما بقي منهم اثنا عشر البصري ٤٩٢ وله من حديث معاوية بن أبي سفيان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم يقول ان هذا الامر في  
 قریش لا يعادىهم احد الا كبه  
 الله على وجهه ما أقاموا الدين  
 وفي البصري باب الامراء من  
 قریش قال الحافظ هو لفظ  
 حديث أخرجه يعقوب بن  
 سفيان وابو يعلى والطبراني  
 من طريق سكين بن عبد العزيز  
 حدثنا سيار بن سلامة ابو المنال  
 قال دخلت مع ابي على ابي برزة  
 الاسلمي فذكر الحديث الذي  
 أورده انا في أصحح ساء خطأ على  
 أحباء قریش وفيه ان ذلك الذي  
 بالشام ان يقا تل الاعلى الدنيا  
 وفي آخره سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يقول  
 الامراء من قریش الحديث  
 وقد تقدم التنبيه عليه في الفتن  
 في باب اذا قال عند قوم شيئا ثم

مجدى بان صلاة والصلوة في بيت المقدس بجمعة مائة صلاة واسناد ضعيف لانه  
 من حديث يحيى بن أبي حبة عن عثمان بن الاسود عن مجاهد عن جابر في الباب أيضا  
 من حديث أبي الدرداء مرفوعا عند الطبراني في الكبير الصلاة في المسجد الحرام مائة  
 ألف صلاة والصلوة في مسجدى بألف صلاة والصلوة في بيت المقدس بجمعة مائة صلاة  
 وعن أبي ذر عند الدارقطني في العمل والحال في المستدرک صلاة في مسجدى هذا أفضل  
 من أوبع صلوات في بيت المقدس وعند ابن ماجه من حديث ميمونة بنت عبد بن  
 الصلاة في بيت المقدس كالف صلاة في غيره وروى ابن ماجه من حديث أنس فصلاة في  
 المسجد الأقصى بجمعة من ألف صلاة ثم يعنى بيت المقدس قال ابن عبد البر في القهيد من  
 حديث الأرقم صلاة هنا خير من ألف صلاة ثم يعنى بيت المقدس قال ابن عبد البر هذا  
 حديث ثابت وحديث أبي هريرة الآخر هو أيضا متفق عليه من حديث أبي سعيد  
 الخدرى وغيره قوله صل ههنا فيه دليل على ان من نذر صلاة أو صدقة أو نحوهما في  
 مكان ليس بأفضل من مكان النذر فانه لا يجب عليه الوفاء باقاع المندوبة في ذلك  
 المكان بل يكون الوفاء بالفعل في مكان النذر وقد تقدم انه صلى الله عليه وآله وسلم أمر  
 الناذر بان يخبر به وان يفي بنذره بعد ان سأله هل كانت كذا هل كانت كذا فدل ذلك على  
 انه يعين مكان النذر ما لم يكن معصية ولعل الجمع بين ما هنا وما هناك ان المكان لا يعين  
 حقا بل يجوز فعل المندوبة في غيره فيكون ما هنا نال العواز ويمكن الجمع بأنه يعين  
 مكان النذر اذا كان مساويا للمكان الذي فيه النذر وأفضل منه لا اذا كان المكان  
 الذي فيه النذر فوقه في الفضيلة ويشعر به هذا ما في حديث ميمونة من تعليل ما تقدمت

نرجح فقال بخلافه وفي لفظ الطبراني الاثمة بدل الامراء وله شاهد من حديث على رفعه الا ان الامراء من  
 قریش ما أقاموا الدين فلا تأخرجه الطبراني وأخرجه الطيالسي والبخاري في التاريخ عن طريق سعد بن ابراهيم  
 عن أنس بلفظ الائمة من قریش ماذا حكموا فعدلوا الحديث وأخرجه النسائي والبصري أيضا في التاريخ وأبو يعلى من  
 طريق بكير الجزري عن أنس وله طرق متعددة عن أنس منها الطبراني بلفظ ان الملك في قریش الحديث وأخرج أحمد هذا  
 اللفظ مقتصر اعليه من حديث أبي هريرة ومن حديث أبي بكر الصديق بلفظ الائمة من قریش ورجاله رجال الصحيح لكنه  
 في سنده انقطاع وأخرجه الطبراني والحاكم من حديث على بن هذا اللفظ الاخير واليهض منها يقوى بعضها ومعنى حديث  
 معاوية اى لا تنازعهم أحد في الامر الا كان مقهورا في الدنيا معذبا في الآخرة وقوله ما أقاموا الدين اى مدة اقامتهم أمور  
 الشرع ويحتمل أن يكون مقهورا فاذ لم يقو الا يسمع لهم وقيل ان لا يقيم عليهم وان كان لا يجوز باقائهم على ذلك كرهما  
 ابن التين ثم قال وقد اجمعوا انه اى الخليفة اذا دعا الى كفر أو بدعة انه يقام عليه واختلفوا اذا غلب الامر الدوسفين

الدماء وانتهك الحرم هل يقام عليه أولا انتهى قال في الفقه وما ادعاه من الاجماع على القيام فعبا اذا دعا الى البدعة مردود  
 الان حل على بدعة تؤدى الى صريح الكفر والافقة دعا المأمون والمعصم والواق الى بدعة القول بخلق القرآن وعاقبوا  
 العلماء من أجلها بالقتل والحبس والضرب وأنواع الاهانة ولم يقل أحد بوجوب الخروج عليهم بسبب ذلك زدام الامر بضع  
 عشرة سنة حتى ولي المتوكل الخلافة فابطل الخنعة وأمر بإظهار السنة وما نقله من الاحتيال في قوله ما أقاموا الدين خلاف  
 ما يدل عليه الاخبار الواردة في ذلك الدلالة على العمل بعهومهم وانهم اذ لم يقيموا الدين يخرج الامر عنهم وقد ورد في حديث  
 أبي بكر الصديق رضي الله عنه نظيره ما وقع في حديث معاوية ذكره محمد بن اسحق في الكتاب الكبير فذكر قصة سقيفة بني  
 ساعدة وبيعة أبي بكر وفيه افعال أبو بكر وان هذا الامر في قريش ما اطاعوا الله واستقاموا على أمره وقد جاءت الاحاديث  
 على ثلاثة أنحاء الاول وعندهم بالعلم اذ لم يحافظوا على المأمور به حيث قال الامراء من قريش ما فعلوا الا ما حكموا  
 فعدلوا الحديث وفيه من لم يفعل ذلك فعليه لعنة الله وابس في هذا ما يقتضي ١٩٣ خروج الامر عنهم الثاني وعندهم

بان يسلط عليهم من يبالغ في  
 اذيتهم فعند أحد وأبي يعلى  
 من حديث ابن مسعود رفعه  
 بامه شر قريش انكم اهل هذا  
 الامر ما لم تتحدوا فاذا غيبرتم  
 بعث الله عليكم من يلماكم كما  
 يلقي القصب ووجهه ثقات  
 الا أنه من رواية عبيد الله بن  
 عبد الله بن عتبة بن مسعود عن  
 عم أبيه عبد الله بن مسعود هذه  
 رواية صالح بن كيسان عن عبيد  
 الله وخالفه حبيب بن أبي ثابت  
 فرواه عن القاسم بن محمد بن عبد  
 الرحمن عن عبيد الله بن عبد الله  
 ابن عتبة عن ابن أبي مسعود  
 الانصاري ولفظه لا يزال هذا  
 الامر فيكم وأنتم ولاته الحديث  
 أخرجه أحمد وفيه سمع عبيد الله  
 ابن أبي مسعود نظرمبني على

به بيمان افضلية المكان الذي فيه المائدة في الشيء المذمور به وهو الصلاة قوله  
 الا المسجد الحرام هذا فيه دليل على افضلية الصلاة في مسجد صلى الله عليه وآله وسلم  
 على غيره من المساجد الا المسجد الحرام فانه استثناء فاقضى ذلك انه ليس بفضول  
 بالنسبة الى مسجد صلى الله عليه وآله وسلم ويمكن أن يكون مساويا أو أفضل وسائر  
 الاحاديث دللت على انه أفضل باعتبار الصلاة فيه بذلك المقدار قوله لا تشد الرحال الخ  
 فيه دليل على انه يتعين مكان النذر اذا كان أحدا الثلاثة المذكورة وقد ذهب الى ذلك  
 مالك والشافعي وقال أبو حنيفة لا يلزم له أن يصلي في أي محل شاء وانما يجب عنده الشيء  
 الى المسجد الحرام اذا كان يهيج أو عمره وما عدا الامكنة الثلاثة فلا يتعين مكانا للنذر  
 ولا يجب الوفاء عند الجهور وقد تمسك بهذا الحديث من منع السفر وشد الرحل الى  
 غيره من غير فرق بين جميع البقاع وقد وقع لحفيد المصنف في ذلك وقائع يشهدها بين  
 اهل عصره لا يتسع المقام لمسطها

• (باب قضاء كل المنذورات عن الميت) •

(عن ابن عباس ان سعد بن عبادا استفتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان  
 أمي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اقضه عنها رواه أبو  
 داود والشافعي وهو على شرط الصحيح قال البخاري وأمر ابن عمر امرأة جعلت أمها على  
 نفسها صلاة بقاء يعني ثم ماتت فقال صلى الله عليه وآله وقال ابن عباس لم يحوه) حديث ابن  
 عباس في قصة سعد بن عبادا أصله في الصحيحين وقول ابن عباس الذي أشار البخاري بأنه

اختلف في سعة وقائه وله شاهد من مرسل عطاء بن رباح أخرجه الشافعي والبيهقي بسند صحيح الى عطاء ولفظه قال لقريش  
 أنتم أولى الناس بهذا الامر ما كنتم على الحق الا ان تعدلوا عنه فخطبوا كما طعن هذه الجريدة وابس في هذا انصريح بخروج  
 الامر عنهم وان كان فيه اشعار به الثالث الاذن في القيام عليهم وقتالهم والايذان بخروج الامر عنهم كما أخرجه الطبراني  
 والطبراني من حديث ثوبان رفعه استقيموا القريش ما استقاموا اليكم فان لم يستقيموا اليكم فضعوا سيوفكم على عواقبكم  
 فايدوا خضر ادهم فان لم تفعلوا فكونوا عينا في اشيء ورجال ثقات الا ان فيه انقطاعا لان راويه سالم بن أبي الجعد لم يسمع  
 من ثوبان وله شاهد في الطبراني من حديث النعمان بن بشير عنه وأخرج أحمد من حديث ذي الجراحين بكسر الميم وسكون الخاء  
 المعجمة ونفع الموحدة بسند هارم وهو ابن أخي الضماني عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كان هذا الامر في جبر قريظة الله  
 منهم نصير الى قريش رسيد اليهم وسند جديده وهو شاهد قري حديث القمطاني فان جبر جمع نسبها الى قبطان وبه يقرى  
 ان مفهوم حديث معاوية ما أقاموا الدين انهم اذ لم يقيموا الدين يخرج الامر عنهم بترخص من بقية الاحاديث ان خروجهم عنهم

انما يقع بعد ايقاع ما هددوا به من العن أو لا وهو الموجب للغلان وفساد التدبير وقد وقع ذلك في صدور الدولة العباسية ثم التمسيد بتسلطهم من يؤذيهم عليهم ووجد ذلك في غلبة مواليهم بحيث صاروا معهم كالصبي المحجور وعليه يقتنع بلذاته ويأمر بالامور غيره ثم اشد الخطب عليهم فغلب عليهم الدليل فضايقوهم في كل شيء حتى لم يبق للخليفة الا الخطبة واقسم المتفعلون المالك في جميع الاقاليم ثم طرأ عليهم طائفة بعد طائفة حتى انتزع الامر منهم في جميع الاقطار ولم يبق للخليفة الا مجرد الاسم في بعض الامصار وما حديث ابن عمر مابق منهم اثنان فقال ابن مغيرة يحتمل ان يكون على ظاهره وانهم لا يبق منهم في آخر الزمان الا اثنان أمير ومأمور عليه والناس لهم تبع وفي رواية لمسلم مابق من الناس اثنان وفي رواية الاسماعيلي مابق في الناس اثنان وأشار بأصبعيه السبابة والوسطى قال الحافظ في الفتح وليس المراد حقيقة العدد وانما المراد به انتفاء ان يكون الامر في غير قريش ويحتمل ان يحمل المطلق على المقيّد في الحديث الاول ويكون التقدير لا يزال هذا الامر أي لا يسمى بالخليفة الا من يكون من قريش ٤٩٤ الا أن تسمى به أحد من غيرهم غلبة وقهر او اما ان يكون المراد بالانظمة

الامر وان كان لفظه لفظ الخبر ويحتمل ان يكون بقاء الامر في قريش في بعض الاقطار دون بعض فان البلاد اليمنية وهي البجود فيها طائفة من ذرية الحسن بن علي لم تزل ملكة تلك البلاد معهم من اواخر المائة الثالثة واما من بالجزاز من ذرية الحسن بن علي وهم امرأ مكة وأمرأ ينبع ومن ذرية الحسين بن علي وهم امرأ المدينة فانهم وان كانوا من صميم قريش لكنهم تحت حكم غيرهم من ملوك الديار المصرية فبقى الامر في قريش بقطر من الاقطار في الجبل وكبير أولئك يقال له الامام ولا يتولى الامامة فيهم الا من يكون عالما متعزيا بالعدل وقال البركاني لم يحصل الزمان عن

نحو ما قاله ابن عمر أخرجه ابن أبي شيبة بسند صحيح ان امرأ جعلت على نفسها مشيما الى مسجد قباء فماتت ولم تقضه فأفتى عبد الله بن عباس انتم أن تغني عنها وابعاه عن ابن عمر وابن عباس خلاف ذلك فقال مالك في الموطأ انه بلغه ان عبد الله بن عمر كان يقول لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد وأخرج النسائي من طريق أبي أيوب بن موسى عن ابن أبي رباح عن ابن عباس قال لا يصلي أحد عن أحد ولا يصوم أحد عن أحد أحد اوردته ابن عبد البر من طريقه موقوفا ثم قال والنقل في هذا عن ابن عباس مضطرب قال الحافظ ويمكن الجمع بعمل الاثبات في حق من مات والنفي في حق الحي قال ثم وجدت عن ابن عباس ما يدل على تخصيصه في حق الميت بما اذا مات وعليه شيء واجب فعند ابن أبي شيبة بسند صحيح سئل ابن عباس عن رجل مات وعليه نذر فقال يصام عنه النذر وقال ابن المنذر يحتمل أن يكون ابن عمر أراد بقوله صلى عنها العمل بقوله صلى الله عليه وآله وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فعند منها الولدان الولد من كسبه فأعماله الصالحة مكتوبة لوالدهم غير ان ينقص من أجره فمضى صل عنها ان مصلاتك مكتوبة لها ولو كنت انما تنوي عن نفسك كذا قال ولا يخفى تكلفه وحاصل كلامه فخصيص الجواز بالولد الى ذلك ذهب ابن وهب وأبو مصعب من اصحاب الامام مالك وفيه تعقب على ابن بطال حيث نقل الاجماع انه لا يصلي أحد عن أحد فرضا ولا سنة لاعنى حتى ولا عن ميت ونقل عن المهلب ان ذلك لجواز لجاز في جميع العبادات البدنية ولكن الشارع أحق بذلك أن يفعله عن أبيه ولما نهي عن الاستغفار ولعمره لا يبطل معنى قوله ولا تكسب كل نفس الا عليها قال الحافظ وجميع ما قاله لا يخفى وجه

وجود خليفة من قريش اذ في المغرب خليفة منهم على ما قيل وكذا في مصر قلت الذي في مصر لاشك تعقبه في كونه قرشيا لانه من ذرية العباس والذي في صعدة وغيرهما من العن لاشك في كونه قرشيا لانه من ذرية الحسن بن علي واما الذي في المغرب فهو حصص من ذرية حصص صاحب بن نويرة وقد انتسبوا الى عمر بن الخطاب وهو قرشي والحديث ابن عمر شاهد من حديث ابن عباس أخرجه البراء بلغة لا يزال هذا الدين واصبا مابق من قريش عشرون رجلا وقال النووي حكم حديث ابن عمر مستقرا الى يوم القيامة مابق من الناس اثنان وقد ظهر ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم في زمنه الى الان لم تزل الخلافة في قريش من غير من احبهم على ذلك ومن تغلب على الملك بطريق الشوك لا يشكر ان الخلافة في قريش وانما يدعى ان ذلك بطريق النيابة عنهم انتهى وقد اورد عليه ان الخوارج في زمن بني أمية تسموا بالخلافة واحد بعد واحد ولم يكونوا من قريش وكذلك ادعى الخلافة بنو عبيد وخطب لهم مصر والشام والجزاز وبعضهم بالعراق ايضا وانما خلافة يزيد بن عبد الله وكانت مدة بني عبيد بمصر سوى ما تقدم لهم بالمغرب يزيد على مائتي سنة وادعى الخلافة عبد المؤمن صاحب بن

نومرت وليس يقرشي وكذلك كل من جاء بعده بالمغرب الى اليوم والجواب اما عن بن عبيد فانهم كانوا يقولون انهم من ذرية الحسين بن علي ولم يبعوه الا على هذا الوصف والذين اثبتوا نسبهم ليسوا بآدميين من قناده واما سائر من ذكرهم من المتغلبين وحكمهم حكم البغاة فلا عبرة بهم وقال القرطبي هذا الحديث خبر عن المشر وعية اي لا تنفع الامامة الكبرى الا لقرشي منهم واحد وكانه جنح الى انه خبر عني الا مرة فقد ورد الامر بذلك في حديث جبير بن مطعم رفعه قدموا قريشا ولا تنفعدهم وها آخرجه اليهم في وعده الطبراني من حديث عبد الله بن حنطب ومن حديث عبد الله بن السائب مثله وفي نسخة أبي العباس عن شعيب عن الزهري عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حنيفة مرسل انه بلغه مثله وأخرجه الشافعي من وجه آخر عن ابن شهاب انه بلغه مثله وفي الباب حديث أبي هريرة رفعه الناس تبع لقرشي في هذا الشأن أخرجه في الصحيحين من رواية المغيرة بن عبد الرحمن ومسلم من رواية سفيان بن عيينة كلاهما عن الأعرج عن أبي هريرة وأخرجه مسلم أيضا من رواية عطاء بن أبي ربيعة ولا جد من رواية أبي ٤٩٥ سادة عن أبي هريرة مثله لكن قال في هذا

الامر وشاهد عند مسلم عن جابر كالأول وعند الطبراني من حديث سهل بن سعد وعند أحمد وابن أبي شيبة من حديث معاوية وعند البزار من حديث علي وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن الهذيل قال لما قدم معاوية الكوفة قال رجل من بكر بن وائل انتم تفتق قريش ايجع من هذا الامر في جهور من جاهل العرب غيرهم فقال عمرو ابن العاص كذبت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قريش فادة الناس قال ابن المنذر وجه الدلالة من الحديث ليس من جهة تخصيص قريش بالذكرفانه يكون مفهوم لقب ولا جهة فيه عند المحققين وانما الجهة وقوع المبتداه عرفا

تعبه خصوصا ما ذكر في حق الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وأما الآية فعمومها مخصوص انفاقا وقد ذهب ابن حزم ومن وافقه الى أن الوارث يلزمه قضاء النذر عن مورثه في جميع الحالات واختلف في تعيين نذر أم سعد ف قيل كان صوما لما رواه مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال جاء رجل فقال يا رسول الله ان أمي ماتت وعليها صوم شهر فاقتضيه عنها قال نعم الحديث وأجيب بأنه لم يكن فيه ان الرجل سعد وقال ابن عبد البر كان عتقا واستدل بما أخرجه من طريق القاسم بن محمد ان سعد بن عبادة قال يا رسول الله ان أمي هلكت فهل ينفعها أن اعتق عنها قال نعم وقيل كان صدقة لما رواه في الموطأ وغيره ان سعدا خرج مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ف قيل لامه أوصي قالت المال مال سعد فتوفيت قبل أن يقدم فقال يا رسول الله هل ينفعها أن أتصدق عنها قال نعم وليس في هذا والذي قبله انه انذرت قال عياض والذي يظهر انه كان نذرها في مال أو ميمها وظاهر حديث الباب انه كان معينا عند سعد وفي الحديث قضاء الحقوق الواجبة عن الميت وقد ذهب الجوهري الى أن من مات وعليه نذر مالي فانه يجب قضاؤه من رأس ماله وان لم يوص الا ان وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث وشرط المالكية والخنفية أن يوصي بذلك مطلقا

(كتاب الاقضية والاحكام)

(باب وجوب نسيئة ولاية القضاء والامارة وغيرهما)

(عن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل لثلاثة يكونون بفلاة

باللام الجنسية لان المبتداه في الحقيقة ههنا هو الامر الواقع صفة لهذا وهذا الا يوصف الا بالجنس فقط قضاء حصر جنس الامر في قريش فصيبر كانه قال الامر الا في قريش وهو كقوله الشفعة فيما لا يقسم والحديث وان كان بلفظ الخبر فهو بمعنى الامر كانه قال اتقوا بقريش خاصة وبقيمة طرق الحديث تؤيد ذلك ويؤخذ منه ان العصاية اتفقت على افادة المفهوم للمعصر خلافا لما انكر ذلك والى هذا ذهب جهور أهل العلم ان شرط الامام ان يكون قريشيا وقيل كذلك طوائف يعض قريش فقالت طائفة لا يجوز الا من ولد علي وهذا قول الشيعة ثم اختلفوا الاختلاف شديد في تعيين بعض ذرية علي وقالت طائفة لا يختص بولد العباس وهو قول أبي مسلم الخراساني واتباعه ونقل ابن حزم ان طائفة قالت لا يجوز الا في ولد جعفر بن أبي طالب وقالت أخرى في ولد عبد المطلب وعن بعضهم لا يجوز الا في أمية وعن بعضهم لا يجوز الا في ولد عمر قال ابن حزم ولا جهة لاحد من هؤلاء الفرق وقالت الخوارج وطائفة من المعتزلة لا يجوز ان يكون الامام غير قرشي وانما يستحق الامامة من قام بالكتاب والسنة سواء كان غيرهم أم لا وبالغ ضراب بن عمرو وقال نولية غير القرشي أولى لانه يكون اقل عشيرة فاذا عصي كان

أمكن تلخه وقال أبو بكر بن الطيب لم يعرف المسجلون على هذا القول بعد ثبوت حديث الأئمة من قریش وعمل المسجلون به قرابة قرن وانعقد الاجماع على اعتبار ذلك قبل ان يقع الاختلاف قلت قد عمل بقول ضرامن قبل ان يوجد من قام بالخلاف من الخوارج على فائمة كطرى بفتح القاف والطاء المهمة ودامت قنتهم حتى آبادهم المهلب بن أبي صفرة أكثر من عشرين سنة وكذا سمى بأمر المؤمنين من غير الخوارج من قام على الجراح كابن الاشعث ثم تسمى بالخلاف من قام في فطر من الاقطار في وقت ما تسمى بالخلاف وليس من قریش كبنی عباد وغیرهم بالاندلس وكعب بن المؤمن وذو بهیه - بلاد الغرب كلها وهؤلاء ضاهوا الخوارج في هذا ولم يقولوا باقوالهم ولا تذهبوا بانهم بل كانوا من أهل السنة داعين اليها وقال عياض اشتراط كون الامام قرشياً مذهب العلماء كافة وقد عدها في مسائل الاجماع ولم ينقل عن أحد من السلف فيها خلاف وكذلك من بعدهم في جميع الامصار قال ولا اعتداد بقول الخوارج ومن وافقهم من المعترلة لما فيه من مخالفة المسلمين قلت ويحتاج من نقل الاجماع ٤٩٦ الى تأويل ما جاء عن عمر من ذلك فقد أخرج أحمد عن عمر بن عبد

رجاله ثقات انه قال ان أدركني أجلي وأبو عبيدة حتى استخلفته فذكر الحديث وفيه فان أدركني أجلي وقدمات أبو عبيدة استخلفته معاذ بن جبل الحديث ومعاذ بن جبل أنصاري لأنسبه في قریش فيجوز ان يقال لعل الاجماع انعقد بعد عمر على اشتراط ان يكون الخليفة قرشياً أو غير اجتماع عمر في ذلك والله أعلم وأما ما احتج به من لم يعين الخلافة في قریش بتأثير عبد الله ابن رواحة وزيد بن حارثة واسامة بن زيد وغيرهم في الحروب فليس من الامامة العظمى في شيء بل فيه انه يجوز للخليفة استنابة غير القرشي

من الارض الأمر واعليهم أحدهم رواه أحمد \* وعن أبي سعيد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا عليهم أحدهم رواه أبو داود وله من حديث أبي هريرة مثله حديث عبد الله بن عمرو وحديث أبي سعيد قد أخرج نحوهما البزار باسناد صحيح من حديث عمر بن الخطاب بلفظ اذا كنتم ثلاثة في سفر فامروا أحدكم ذلك أميراً رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأخرج البزار أيضاً باسناد صحيح من حديث عبد الله بن عمرو فاعلموا بلفظ اذا كانوا ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم وأخرجه بهذا اللفظ الطبراني من حديث ابن مسعود باسناد صحيح وهذه الاحاديث يشهد بعضها البعض وقد سككت أبو داود والمغذرى عن حديث أبي سعيد وأبي هريرة وكلاهما رجالا صالحا رجال الصحيح الأعلى بن حمر وهو ثقة ولفظ حديث أبي هريرة اذا خرج ثلاثة في سفر فليؤمروا أحدهم وفيه دليل على انه يشترع لكل عدد بلغ ثلاثة فصاعدا ان يؤمروا عليهم أحدهم لان ذلك السلامة من الخلاف الذي يؤدي الى التلاف فمع عدم التأخير يستدرك كل واحد برأيه ويفعل ما يطاق من هواه فيها يكون مع التأخير يقل الاختلاف وتجتمع الكلمة واذا شرع هذا الثلاثة يكونون في فلاة من الارض أو يسافرون فشرعته له - مدأ أكثر يسكنون القرى والامصار ويحتاجون لدفع الظالم وفصل الخصام أولى وأحرى وفي ذلك دليل لقول من قال انه يجب على المسلمين نصب الأئمة والولاة والحكام وقد ذهب الاكثر الى أن الامامة واجبة لكنهم اختلفوا هل الوجوب عقلا أو شرعا فعند المعترلة والاشعرية تجب شرعا وعند الامامية

في حياته والله أعلم واستدل بحديث ابن عمر على عدم وقوع ما فرضه

تجب

الفقهاء من الشافعية وغيرهم انه اذا لم يوجد قرشي يستخلف كان في لم يوجد فبنى اسمعيل فان لم يوجد منهم أحد يستجمع الشرائط فبنى وقومه جرهمى والافن ولد اسحق قالوا وانما فرض الله تعالى ذلك على عادتهم في ذكر ما يمكن ان يقع عقلا وان كان لا يقع عادة أو شرعا قلت والذي حمل قائل هذا القول عليه أنه فهم منه الخبر المحض وخبر الصادق لا يتخلف وأما من حمله على الامر فلا يحتاج الى هذا التأويل واستدل بقوله قدموا قریشا ولا تقدموها وبفسيره من أحاديث الباب على رجحان مذهب الشافعي لو ردد الامر بتقديم القرشي على من ليس قرشياً قال عياض ولا جهة فيها الا ان المراد بالأئمة في هذه الاحاديث الخلفاء والا فتقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم سائما لمولى أبي حذيفة في امامة الصلاة ورواه جماعة من قریش وقدم زيد بن حارثة وابنه اسامة بن زيد ومعاذ بن جبل وعمر بن العاص في التأخير في كثير من البعث والسرايا ومعهم جماعة من قریش وتلقبه النوروي وغيره بأن في الاحاديث ما يدل على ان للقرشي منزلة على غيره فيصيح الاستدلال به

لترجيح الشافعي على غيره وليس مراد المستدل به ان الفضل لا يكون الا للقرشي بل المراد ان كونه قرشياً من اسباب الفضل والتقديم كما أن أسباب الفضل والتقديم الورع والفقه والقامة والسن وغيرها فالشافعي متروك في جميع الخصال اذا اختص أحدهما بفضلة منها دون صاحبه ترجيح عليه فيصع الاستدلال على تقديم الشافعي على من ساروا في العلم والدين من غير قرشي لان الشافعي قرشي وبهيب قول القرطبي في المفهم بعد أن ذكر نحو ما ذكره عياض ان المستدل به هذه الاحاديث على ترجيح الشافعي محبته غفلة فانهم من صمم التقليد طيشة كذا قال واعل الذي أصابته الغفلة من ليه فهم مراد المستدل والعلم عنده الله تعالى انتهى ذكر جميع ذلك الحافظ في الفتح ولنا كتاب اكليل الكرامة في تبين مقاصد الامامة أو مضاعفة كل ما يتعلق بمنصب الخلافة والملك والسلطنة وبينما هو الحق الاحق بالاتباع في هذا الباب والله أعلم بالصواب (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انكم ستقرصون) بكسر الراء وقصها (على الامارة) تدخل فيها الامارة العظمى وهي الخلافة والصغرى وهي الولاية على بعض ٤٩٧ البلاد وهذا الخبر منه صلى الله عليه وآله

وسلم بالشيء قبل وقوعه فوقع كما أخبر (وستكون ندامة) أي لمن لم يعمل فيها بما ينبغي (يوم القيامة) وزاد في رواية شيبان وخسرة ويوضح ذلك ما أخرجه البزار والطبراني بسند صحيح عن هوف بن مالك رضي الله عنه بلفظ أولها لامة وثانيها ندامة وثالثها عذاب يوم القيامة الا من عدل وعن أبي هريرة رضي الله عنه في أو سط الطبراني الامارة أولها ندامة وأوسطها غرامة وآخرها عذاب يوم القيامة وله شاهد من حديث شاذان بن أوس رفعه بلفظ أولها لامة وثانيها ندامة وأخرجه الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفعه نعم الشيء الامارة لمن أخذها بجمعها وحلها وبقي الشيء الامارة ان

تجب عقلا فقط وعند الحافظ والبطني والحسن البصري تجب عقلا وشرا وعند ضرار والاصم وهشام القوطي والتجديدات لا تجب  
 \* (باب كراهية الحرص على الولاية وطلبها) \*  
 (عن أبي موسى قال دخلت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا ورجلان من بني عدي فقال أحدهما يا رسول الله أمرنا على بعض ما ولاه الله عز وجل وقال الآخر مثل ذلك فقال أنا والله لا نولي هذا العمل أحد أباه أو أحد أحرص عليه \* وعن عبد الرحمن بن سمرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا عبد الرحمن بن سمرة لا تسأل الامارة فانك ان أعطيتها عن غير مسئلة أعنت عليها وان أعطيتها عن مسئلة وكنت اليها مستفقا عليها \* وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سأل القضاء وكل الى نفسه ومن جبر عليه ينزل عليه ملك يسدده رواه النسائي \* وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انكم ستقرصون على الامارة وستكون ندامة يوم القيامة فتم المرضعة وبئست القاطمة رواه أحمد والبخاري والنسائي \* وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ثم غلب عدله جوروه فله الجنة ومن غلب جوروه عدله فله النار رواه أبو داود وقد سجل على ما اذا لم يوجد غيره) حديث أنس أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط من رواية عبد الأعلى التلغبي عن بلال بن أبي بردة الاشعري عن أنس مر فوعا بلفظ من طلب القضاء واستعان

٦٣ نيل سا أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة وهذا بقيد ما أطلق في الذي قبله ويقدمه أيضا ما أخرجه مسلم عن أبي ذر قال قلت يا رسول الله ألا تستعمني قال انك ضعيف وانما امانة وانما يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بجمعها وأدى الذي عليه فيها قال النووي هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما ان كان فيه ضعف وهوى حق من دخل فيها بغير أهلية ولم يعدل فانه يندم على ما فرط منه اذا جوزى بالخزي يوم القيامة وأما من كان أهلا وعدل فيها فاجره عظيم كما تظاهرت به الاخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظيم ولذلك امتنع الاكابر منها والله أعلم (فتم المرضعة) الولاية فانما تدبر عليه المنافع من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة وتحصيل اللذات العاجلة الحسية والوهبية حال حصولها (وبئست القاطمة) عند انقضاءها عنها موت أو غيره فانما تنقطع عنه تلك اللذات والمنافع وتبقى عليه الحسرة والتبعة قال في الفتح ألحقفت التاء في بئست دون نعم والحكم فيها اذا كان فاعلها ما مؤثرا جوارزا لا لاحقا فتركه فيرفع التبعة في هذا الوجه بئس ذلك انتهى وذكر القسطلاني وجوها أخرى لترك التامين فعل المدح والاثبات جامع فعمل

الذم وهي من وادي اللطائف لم يدركها هنا وقال في المصاييح شبه على سبيل الاستعارة ما يحصل من تقع الولاية حال ملاستها  
بالرضاع وشبهه بالطعام انقطاع ذلك عنه عند الانفصال عنها ما يموت أو غيره فالاستعارة في الرضعة والفاطمة تبعه قال  
الداودي نعمت الرضعة أي في الدنيا وبقيت الفاطمة أي بعد الموت لأنه يصير إلى الحاسبة على ذلك فهو كالذي ينظم قبل أن  
يستغنى فيكون في ذلك هلاكه وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي وقال حديث غريب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال من ولي القضاء أو جعل قاضيا بين الناس فقد ذبح بغير سكين قال القسطلاني والذبح إذا كان بغير سكين ففيه زيادة  
تعذيب للمذبح بخلاف الذبح بالسكين ففيه إراحة له بتجليل أرواحه وقيل إن الذبح لما كان في العرف بالسكين  
عدل صلى الله عليه وآله وسلم إلى غيره ليعلم أن المراد ما يخاف عليه من هلاك دينه دون بدنه قال التوربشتي وشتان ما بين  
الذبحين فإن الذبح بالسكين عناية ساعة والآخر عناية عمر أو المراد أنه ينبغي أن يعيت جميع دواعيه الخبيثة وشهوته الرديئة  
فهو مذبح بغير سكين وعلى هذا فالقضاء ٤٩٨ مر غوب فيه وعلى ما قبله فأمراد التحذير منه قال المظهر خطر القضاء

كثير وضروعه عظيم لأنه قبال عدل  
القاضي بين الخصمين لأن النفس  
مأذلة إلى من تحبه أو من له منصب  
يتوقع جاهه أو يخاف ساطنته  
ورعاعيل إلى قبول الرشوة وهذا  
الداء العضال وما أحسن قول  
ابن الفضل في هذا المعنى  
ولما أن توليت القضايا  
وقاض الجور من كفيك فيضا  
ذبح بغير سكين وإنا  
لنرجو الذبح بالسكين أيضا  
انتهى ولنا رسالة ظفر اللاضي  
بما يجب في القضاء على القاضي  
أوضحنا فيها ما للقضاة وعليه  
فارجع إليه يتضمن لك الحق وضوحا  
بيننا واما لا تجد مثلها في كتب  
القوم إن شاء الله تعالى وحديث  
الباب أخرجه النسائي في البيعة  
والسير والقضاء (عن معقل

عليه وكل إلى نفسه ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله عليه ملكا يسدده قال  
لا يروى عن أنس إلا بهذا الاسناد تفرد به عبد الأعلى وأخرجه البزار من طريق عبد  
الأعلى عن بلال بن مرداس عن خيمته عن أنس قال ولا يعلم عن أنس إلا هذا الوجه  
وأخرجه الترمذي من الطريقين جميعا وقال حسن غريب وقال في الرواية الثانية  
أصح وأخرجه الحاكم من طريق أسرا تيل عن عبد الأعلى عن بلال عن خيمته وجميعه  
وتعقب أن خيمته لبني يعجب بن معين وعبد الأعلى ضعفه الجمهور وأخرج الحديث ابن  
المذركل في طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إلى نفسه ومن أكره عليه  
أنزل الله ملكا يسدده وحديث أبي هريرة الثاني سكت عنه أبو داود والمنذرى وشبهه  
لامطعن فيه فان أبا داود قال حدثنا عباس العنبري يعني ابن عبد العظيم أبا الفضل شيخ  
الشيخين حدثنا عمر بن يوسف يعني العياشي حدثنا ملازم بن عمرو يعني ابن عبد الله بن بدر  
العياشي وثقه أحمد وابن معين والنسائي حدثني محمد بن فضالة يعني العياشي عن جده بن يزيد بن  
عبد الرحمن يعني الذي يقال له أبو كثير الضبي عن أبي هريرة قد ذكره قوله أو أحدا  
حرص عليه بفتح المهملة والراء قال العلماء والحكمة في أنه لا يولي من يسأل الولاية  
أنه يוכל إليها ولا يكون معه إعانة كما في الحديث الذي بعده وإذا لم يكن معه إعانة  
لا يكون كفوا ولا يولي غير الكف لأن فيه تهمة قوله لا تسأل الامارة هكذا في أكثر  
طرق الحديث ووقع في رواية بالفاظ لاثنين الامارة بصيغة النهي عن القى مؤكدا  
بالنون الثقيلة قال ابن حجر والنهي عن التقي أبلغ من النهي عن الطلب قوله عن غير  
مسئلة أي سؤال قوله وكلت إليها بضم الواو وكسر الكاف مخففا ومشددا وسكون

ابن يسار رضى الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول ما من عبد استعاه)  
استغفله (الله رعية فلم يحطها) بفتح الياء وضم الحاء وسكون الطاء أي فلم يحفظها ولم يتعهد أمرها (بمنجاة الام بجد رائحة  
الجنة) زاد الطبراني من حديث عبد الله بن مغفل وعرفها بوجده يوم القيامة من مسير متسعين عاما وسلم الحرم الله عليه  
الجنة يعني إذا كان مستحلا لذلك أولا يجدها مع الفائزين الأولين لأنه ليس عاما في جميع الأزمان أو خرج مخرج التغليظ  
وقد أخرج الطبراني في الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم علينا عبيد الله بن زياد أمير أمره علينا معاوية غلاما فيها  
يسكن الدماء فكنا شديدا فمينا عبد الله بن مغفل المرتضى فدخل عليه ذات يوم فقال له اتقه عما أراك تصنع فقال له وما أنت  
وذلك قال ثم خرج إلى المسجد فقلنا له ما كنت تصنع بكلام هذا الضيق على رؤس الناس فقال أنه كان عندي علم فاحسب أن  
لا أموت حتى أقول به على رؤس الناس ثم قام فغالبت أن مرض مرضه الذي توفي فيه فأنام عبيد الله بن زياد بعد من ذكره  
حديث الباب قال الحافظ ابن حجر فيتمم حمل أن تكون القصة وقعت للصاحبين وحديث الباب أخرجه في الإعيان

(وعنه) أي عن معقل بن يسار (أي يرضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فأتى من وال) واسلم فأتى من أمير (بلى) ربيعة من المسلمين فيموت وهو غاش لهم الأحرار الله عليه الجنة) واسلم لا يدخل معهم الجنة ولطبراني في الأوسط فلم يعدل فيهم كبه الله على وجهه في النار والمراد أنه لا يدخل الجنة في وقت دون وقت يعني أن الله تعالى أعاد واستمر عامه على عباده ليديم النصيحة لهم لا ليخسبهم فيموت عليه فلما قلب القضية استحق أن لا يجدر رائحة الجنة وقال القاضي عياض المعنى من قلده الله تعالى شيئا من أمر المسلمين واستمر عامه عليهم ونصبه لمصلحتهم في دينهم وأدبناهم فإذا خان فيما أثقن عليه فلم ينصح فقد غشهم حرم الله عليه الجنة انتهى قال ابن بطال وهذا بعيد شديد على أئمة الجور فمن ضيع من استمر عامه الله وأخسبهم أو ظلمهم فقد توجه عليه الطلب عظام العباد يوم القيامة وكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة انتهى زاد القسطلاني نعم يجوز أن يفضل الله عليه فيرضى عنه أخصامه فهو الجواد الكريم الرؤف الرحيم انتهى قال ابن التين يحتمل أن يكون هذا في حق الكفار لأن المؤمن لا بد له من نصيحة قال في الفتح وهذا احتمال ٤٩٩ بعيد جدا والتعليل مردود والكافر أيضا قد يكون ناصحا فيما تولاه ولا يجتمع

من ذلك الكفر وقال غيره يحمل على المستحل والأولى أنه محمول على غير المستحل وأغما ويذهب الزجر والتغليظ انتهى (عن) جندب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول من سمع مع الله يوم القيامة بفتح السين والميم المشددة أي من عمل للسمعة يظهر الله للناس سريره ويعلم أسماهم عما ينطوي عليه وقيل سمع الله به أي يفحصه يوم القيامة وقيل معناه من سمع بعبوب الناس وأذاها أظهر الله عيوبه وقيل سمع الله به أي يفحصه يوم القيامة وقيل أراء الله ثواب ذلك من غير أن يعطيه إياه لكون حسنة عليه وقيل من أراد أن يعلم الناس

اللام وضعي الخفف أي صرفت إليها وكل الأمر إلى فلان صرفه إليه ووكله بالتشديد استهفظة ومعنى الحديث أن من طلب الامارة فاعطها تارك عاقبة عليها من أجل حرصه ويستفاد من هذا أن طلب ما يتعلق بالحكم مكره فيدخل في الامارة القضاء والحسبة ومحو ذلك وإن من حرص على ذلك لايمان ويعارض ذلك في الظاهر حديث أبي هريرة المذكور في آخر الباب قال الحافظ ويجمع بينهما أنه لا يلزم من كونه لايمان بسبب طلبه أن لا يحصل منه العدل إذا ولى أو يحمل الطلب هنا على القصد وهناك على التولية وبالجملة فإذا كان الطالب ملووب الاعانة تورط فدخل فيه وخسر الدنيا والآخرة فلا تحمل تولية من كان كذلك ربما كان الطالب للامارة مرديها الظهور وعلى الإعداء والتسكيل بهم فيكون في توليته مفسدة عظيمة قال ابن التين محمول على الغالب والافقد قال يوسف عليه السلام اجعاني على خزائن الأرض وقال سليمان وهب لي ملكا قال ويحتمل أن يكون في غير الانبياء عليهم السلام انتهى قلت ذلك لوقوف الانبياء بأنفسهم بسبب العصمة من الذنوب وأيضا لا يعارض الثابت في شرعنا ما كان في شرع غيره فإمكان أن يكون الطالب في شرع يوسف عليه السلام سائغا وأما سؤال سليمان فخارج عن محل النزاع إذ علمه سؤال الخلقين لا سؤال الخلق وسليمان عليه السلام أعظم الخلق قوله انكم ستعصرون بكسر الراء ويجوز فتحه أو يدخل في لفظ الامارة العظمى وهي الخلافة والصغرى وهي الولاية على بعض البلاد وهذا الخبر منه صلى الله عليه وآله وسلم بالشي قبل وقوعه فوق كما أخبر قوله وستكون ندامة يوم القيامة أي لمن لم يعمل فيما يحبني ويوضح ذلك ما أخرجه البزار والطبراني بسند صحيح عن

أسمعه الله الناس وكان ذلك حظه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن يشاقق) أي يضر الناس ويحملهم على ما يشق من الأمر أو يقول فيهم أمرا قبيحا أو يكشف عن عيوبهم ومساوئهم (يشق الله عليه) يعذبه (يوم القيامة فقلوا) (أوصنا فقال) حذرب (ان أول ما ينتن) بضم التحتية وسكون النون وكسر القوقية قال في الصحاح تنتن الشيء وأنتن بمعنى فهو منتن ومنتن بكسر الميم اتباعا لكسرة التاء والنتن الرائحة الكريهة (من الإنسان) بعد موته (بطنه) بضمه وصرح به في رواية سليمان ولفظه وأعلموا ان أول ما ينتن من أحدكم إذا مات بطنه (فن استطاع ان لا يأك كل الطيبا) أي حلالا (فليفعل) هكذا وقع في هذا الحديث من هذا الوجه موقوفا وكذا أخرجه الطبراني من طريق قتادة عن الحسن البصري عن جندب موقوفا وأخرجه من طريق صفوان بن محرز وسباقة يحتمل الرفع والوقف فانه صدر بقوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من سمع الحديث وأعلموا ان أول ما ينتن (ومن استطاع أن لا يحال) بضم الباء وعن الدكتور أن لا يحول (بينه وبين الجنة) مل كفه من دم أهراقه) صبه بغير حقه (فليفعل) قال الحافظ في الفتح هكذا وقع هذا المتن موقوفا أيضا وكذا أخرجه الطبراني

[illegible]

فانهم المخرجوا بذلوا السيف  
في المسلمين وقتلوا الرجال والاطفال  
وعظم الابلاء - ثم قال ابن بطال  
المشائقة في اللغة مشيئة من  
الشقاق وهو الخلاف ومنه قوله  
تعالى ومن يشاقق الرسول من  
بعد ما تبين له الهدى والمراد  
بالحديث انتهى عن القول القبيح  
في المؤمنين وكشف مساوئهم -  
وعيوبهم - وترك مخالفة سبيل  
المؤمنين ولزوم جماعتهم والنهي  
عن ادخال المشقة عليهم  
والاضرار بهم وفي حديث عائشة  
اللهم من ولي من امرأتي شيأ  
فشق عليهم فاشقق عليه أخرجه  
مسلم (عن أبي بكره رضي الله  
عنه قال سمعت رسول الله صلى  
الله عليه وآله (وسلم يقول  
لا يقضن حكم بين اثنين) أي حاكم

عوف بن مالك بلفظ أولها ملامة وثانيها ندامة وثالثها عذاب يوم القيامة الا من عدل  
وفي الاوسط للطبراني من رواية شريك عن عبد الله بن عيسى عن ابي صالح عن ابي هريرة  
قال شريك لا أدري رفعه أم لا قال الامارة وأولها ندامة وأوسطها عقوبة وآخرها عذاب  
يوم القيامة وله شاهد من حديث شداد بن أوس رفعه بلفظ أولها ملامة وثانيها ندامة  
آخرجه المبراني وعند الطبراني من حديث زيد بن ثابت رفعه ثم الشيء الامارة  
لمن أخذها بحقها وحلها وبئس الشيء الامارة لمن أخذها بغير حقها ~~فكون~~  
عليه حسرة يوم القيامة قال الحافظ وهذا يقيد ما أطلق في الذي قبله ويقيد أيضا  
ما أخرجه مسلم عن أبي ذر غلت يا رسول الله الاتستعملني قال انك ضعيف وانها أمانة  
وانها يوم القيامة خزي وندامة الا من أخذها بحقها وأدى الذي عليه فيها قال النووي  
هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية ولا سيما لمن كان فيه ضعف وهو من دخل فيها بغير  
أهلية ولم يعدل فانه يتدم على ما فرط منه اذ اجوزى بالتزوي يوم القيامة وأما من كان  
أهلا وعدل فيها فأجره عظيم ~~كما~~ تظاهرت به الاخبار ولكن الدخول فيها خطر  
عظيم ولذلك امتنع الاكابر منها انتهى وسيأتي حديث أبي ذر هذا أقوله فتم المرضعة  
وبئست الفاطمة قال الداودي نعمت المرضعة أي في الدنيا وبئست الفاطمة أي بعد  
الموت لانه يصير الى المحاسبة على ذلك فهو كالذي يقطع قبل أن يستغنى فيكون  
في ذلك هلاكه وقال غيره نعمت المرضعة لما فيها من حصول الجاه والمال ونفاذ الكلمة  
وتحصيل اللذات الحسية والوهبية حال حصولها وبئست الفاطمة عند الانفصال  
عنها موت أو غيره وما يترتب عليها من التبعات في الآخرة قوله ثم غلب عدله جور

وقد يطلق على القوم ما يسند اليه (وهو غضبان) لان الغضب قد يتجاوز بالحاكم الى غير الحق قال  
المهلب وعدها القهطارم هذا المعنى الى كل ما يحصل به تغير الفكر كالوجع والعطش والمنطق وغلبة النعاس وسائر ما يتعلق  
به القلب تعلقا يشغله عن استيفاء النظر وهو قياس مظنة على مظنة وكان الحكمه في الاقتصار على ذكر الغضب لاستيلائه  
على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره وقد اخرج البيهقي بسند ضعيف عن ابي سعيد رفعه لا يقضى القاضي الا وهو  
شيعان بيان وقول الشيخ هو قياس مظنة على مظنة صحيح وهو استنباط معنى دل عليه النص فانه لما لم يأت عن الحكمه حاله  
الغضب فهم منه ان الحكمه لا يكون الا في حال استقامة الفكر فكأن عدل التهي المعنى المشترك وهو تغير الفكر والوصف  
بالغضب يسمى علامته في انه مشغل عليه فالحق به ما في معناه كالجائع قال الشافعي في الام كره الحاكم ان يحكم وهو جائع أو  
تعب أو مشغول الغاب فان ذلك يغير العقل انتهى ونحو ذلك خوف مزيج وقروح شديد ومن مرض عجز ولم مضطرب ومداومة  
حدث ومرض مجع ورد منكمي والحديث أخرجه مسلم في الاحكام وأبو داود في القضاء والترمذي في الاحكام والشافعي في

القضايا وابن ماجه في الاحكام قال في الفتح لو خالف حكم في حال الغضب صح ان صادف الحق مع الكراهة هذا قول الجمهور  
وقد قضى صلى الله عليه وآله وسلم للزبير بترح الحرة بعد ان أغضبه خصم الزبير لكن لا جنة فيه لدفع الكراهة عن غيره  
أعصمته صلى الله عليه وآله وسلم فلا ية قول في الغضب الا كما يقول في الرضا قال النووي في حديث اللقطة فيه جواز الفتوى  
في حالة الغضب وكذلك الحكم وينفذ ولكنه مع الكراهة في حقنا ولا يكره في حقه صلى الله عليه وآله وسلم لانه لا يخاف  
عليه في الغضب ما يخاف على غيره وأبعد من قال يجعل على انه تكلم بالحكم قبل وصوله في الغضب الى تغير الفكر وبؤخذ  
من الاطلاق انه لا فرق بين مراتب الغضب ولا اسمايه وكذا أطلقه الجمهور وروى في امام الحرمين والبقوى بقيد الكراهة  
بما اذا كان الغضب لغیر الله تعالى واستغرب الرواي في هذا التخصيل واستبعد فيه مخالفته لظواهر الحديث وللمعنى الذي  
لا جله نسي عن الحكم حال الغضب وقال بعض الخنابلة لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه والنهي يقتضي  
الفساد وفصل بعضهم بين ان يكون الغضب طرا عليه بعد ان استبان ٥٠١ له الحكم فلا يؤثر والافه ومحل الخلاف وهو

تخصيل معتبر انتهى (حديث  
رواية ومحيصة تقدم في الجهاد  
وزاد هنا ما ان ندوا احكامكم)  
عبد الله بن سهل أي قطع واديته  
واضافه اليه لم يكن وجده  
تمت لابن اليهودي في الاضافة  
تكون بأدنى ملازمة وهذا ان  
كان ندوا بالتاوان كان بالياء  
فظاهر (واما ان تؤذوا يضرب)  
أي تعالوا به أخرج به البخاري  
في صحيحه في باب الشهادة على  
الخط المختوم وما يجوز من ذلك  
وما يضييق عليهم وكتاب الحاكم  
الى عماله وكتاب القاضي الى  
القاضي وقد أطال الحفاظ في  
الفتح في بيان هذه الاحكام الثلاثة  
فن شاء فليراجعه والعمل بالخط  
ثابت بنص الكتاب وأدلة السنة  
كما ينال ذلك في رسالة القضاء وقد

أى كان عدله في حكمه أكثر من ظلمه كما يقال غلب على فلان الكرم أى هو أكثر  
خصاله وظواهره انه ليس من شرط الاجر الذي هو الجنة أن لا يحصل من القاضي جور  
أصل بل المراد أن يكون جوره مغلوبا بعباده فلا يضرم جورا مغلوبا بالعدل  
انما الذي يضرم وجب التماثل يكون الجور غالب بالعدل قيل هذا الحديث محمول  
على ما اذا لم يوجد غير هذا القاضي الذي طلب القضاء معيائنه وبين أحاديث الباب  
وقد تقدم طرف من المجمع وبقي الكلام في استحقاق الامير الاعانة هل يكون بمجرد  
اعطائه امان غير مسئلة كما يدل عليه حديث عبد الرحمن بن مرة المذكور في الباب  
أم لا يستحقها الا بالاكراه والاجبار كما يدل عليه حديث أنس المذكور أيضا قال ابن  
رسلان ان المطلق مقيد بما اذا أكره على الولاية وأجبر على قبولها فلا ينزل الله اليه الملك  
يسدده الا اذا أكره على ذلك جبرا ولا يحصل هذا لمن عرضت عليه الولاية فقبلها من  
دون اكراه كما في لفظ الترمذي من رواية بلال بن مرداس ومن أكره عليه أنزل الله عليه  
ملك يسدده وقال حسن غريب ولا يخفى ما في حديث أنس من المقال الذي قدمناه مع  
اضطراب الفاظه التي أشترنا الى بعضهم وأكثرت الفاظه بدون ذكر الاجبار والا كراه كما  
في سنن أبي داود وغيره على انه على فرض صحته وصلاحيته لامعارضة عينه وبين حديث  
عبد الرحمن بن مرة لان حديث عبد الرحمن فيه ان من أعطى الامارة من غير مسئلة  
اعين عليها وأيسر فيه نزول الملك لتسديد حديث أنس فيه ان من أجبر نزل عليه ملك  
يسدده فمضاهية ان الاعانة تحصل بمجرد اعطاء الامارة من غير مسئلة بخلاف نزول الملك  
فلا يحصل الا بالاجبار فلا معارضة ولا اطلاق ولا تقييد الا في حديث أنس نفسه فيمكن

أخبر الماتن هنا في اختصار الحديث حيث قال وزاد هنا الخ لوقال وقد كتب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى أهل خيبر اما ان  
ندوا الخ لكان واضحا لا على جواز الكتابة وعلى العمل بها الذي هو المقصود من ايراد الحديث في هذا الكتاب (حديث  
عبادة بن الصامت رضى الله عنه بايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة تقدم) وتعلمه في المنشط  
والمكره وان لا تنازع الامر اهله (وزاد في هذه الزاوية وان تقوم أو تقول بالحق حيثما كان) والشك هل هي باليمين أو اللام من  
الراوى (ولا تخافني) نصرت دين (الله لومة لائم) من الناس والومة المنة من اللوم وفيها وفي التفسير مبي القنان كانه قال  
لا تخاف شيئا قط من لوم أحد من اللوم ولومة مصدره ضاف الى فاعله في المعنى وفيه وجوب السمع والطاعة للعاكم سواء  
حكمهم بما وافق الطبع أو يخالفه وعدى بايعنا بهلى تمنعنا منه في عاهدوا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في كل زمان  
ومكان التكرار الصغار لا نأخذهم فيها احدا ولا تخافه ولا نلتفت الى الامعة ونحوهم قال النووي والحديث أخرجه مسلم في الفرائض  
(عن ابن عباس رضى الله عنهما قال ما رأيت شيئا أشبه بالهم) أى بالصغار كالنظرة والقيمة والميسة والغمزة وأصل الهم

خافل وصغرو قيل ان يلبس من غير ان يركبه يقال لم يكذب أي قاريه ولم يخاطمه وقال سعيد بن المسيب عالم على القلاب أي  
 خطر (عما قال أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله كتب قدر (على ابن آدم خطه) نصيبه بما  
 قدر عليه (من الزنادرك ذلك لأعماله) بفتح الميم والحاء المهملة واللام المخففة أي لأحيلة له في التخلص من ادراك ما كتب عليه  
 ولا بد منه (فرنا العين النظر) بشهوة (وزنا الله ان المنطق) أي فيما يستلذه من محادثة ما لا يحل له وفي حديث أبي الصفي  
 عن ابن مسعود عن ابن جرير قال زنا العينين النظر وزنا الشفتين التقبيل وزنا البدن البطش وزنا الرجلين المشي قال ابن  
 بطال مبي النظر والمطاف زنا لأنه يدعو إلى الزنا الحقيقي ولذلك قال (والنفس تفتي وتشغبي والفرج يصدق ذلك كله ويكذبه)  
 واستدل به اشهب من أئمة المالكية أنه اذا قال رجل زنت يدك أو رجلك لا يكون قذفاً لاحد وفي الروضة للإمام النووي  
 اذا قال زنت يدك أو عينك أو رجلك فكناية على المذهب وقال ابن القاسم يحد وجهه الخطأ أي بان الأفعال من فاعلها تضاف  
 إلى الأيدي قال تعالى وما أصابكم من مصيبة ٥٠٢ فما كسبت أيديكم وقوله تعالى بما قدمت يدك وليس المراد في

الآيتين جنابة الأيدي فقط بل  
 جميع الجنابات اتفاقاً فكانه  
 اذا قال زنت يدك وصف ذاته بالزنا  
 لان الزنا لا يتبع بعض انتهى قال  
 الحافظ في الفتح وفي التعليل  
 الأخير نظروا قال في الكواكب  
 فان كانت التصديق والتكذيب  
 من صفات الأخبار فامعناهما  
 هنا واجب بانه لما كان التصديق  
 هو الحكم عطاقة الخبر للواقع  
 والتكذيب الحكم بعدمها  
 فكانه هو الواقع او الواقع فهو  
 تشبيه أو لما كان الایقاع  
 مستلزماً للحكم بما عاده فهو  
 كناية (عن أنس رضي الله  
 عنه انه مر على مبيان) قال في  
 الفتح لم أقف على اسمائهم (فسلم  
 عليهم وقال كان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم بفعله) أي

أن يعمل المطلق من الفاظه عن الاجبار والا كراه بالمقيد بما اذا انتقض لذلك لا يقال  
 ان انزال الملك للتسديد نوع من الاعانة فتثبت المعارضة لانا نقول بعض أنواع الاعانة  
 لا يعارض البعض الآخر

• (باب التشديد في الولايات وما يتخشى على من لم يقدم بحقه اذون القائمه) •

• (عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جعل قاضياً بين الناس  
 فمذبح بغير سكين رواء الخمسة الا الفساق) • وعن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال ما من حكم يحكم بين الناس الا حبس يوم القيامة وملك أخذ بقضائه حتى  
 يقنه على جهنم ثم يرفع رأسه إلى الله عز وجل فان قال الله ألقاه فهو في جهنم  
 أربعين خريفاً واه أحدوا من ما به معناه • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم انه قال ويل للأمرء ويل للعراقيل للأمة لم يقنن أقوام يوم القيامة ان  
 ذواتهم كانت معلة بالثأر ياتذبذبون بين السماء والارض ولم يكونوا عملوا على شيء  
 • وعن عائشة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لثلاثين على نقاض العدل  
 يوم القيامة ساعة يخفى انه لم يقنن بين اثنين في غرة قط • وعن أبي أمامة عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم قال ما من رجل إلى امر عشرة فافوق ذلك الا أتى الله عز وجل يوم  
 القيامة يده إلى عنقه فمكبره أو اوبقه أئمة أو لهام لامة أو وسطها ندامة وآخرها خزي  
 يوم القيامة • وعن عبادة بن الصامت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من

السلام على الصبيان قال ابن بطال في السلام عليهم ثم تدريهم على

آداب الشريعة وفيه طرح الا كبر رداء الكبير وتناول التواضع ولين الجانب قال أبو سعيد المتولي في الثقة من سلم على صبي  
 لم يجب عليه الرد لان الصبي ليس من أهل القرض وكذا قال شيخه انقاضي حسين ورده المستظهر في وقال النووي الاصح  
 لا يجب ولو ابتدأ الصبي بالسلام رجب على البالغ الرد على الصحيح ويستثنى من السلام على الصبي ما لو كان وضيقاً وخشياً  
 من السلام عليه الا فتان فلا يشرع والحديث أخرجه مسلم في الاستئذان وكذا الترمذي وأخرجه النسائي في عمل اليوم  
 والليلة • (من جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في دين كان على أبي) لأبي الشعم  
 اليهودي وكان ثلاثين وسقاً من القمح (فدقت الباب) بما فيمن المدق وعند الامام علي فضربت ولم استأذن وعن الجوزي  
 والمسقي فدفت من الدفيع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من ذا) الذي يدق الباب أو يضربه أو يدفعه أو يستأذن (فقلت)  
 له (انا فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انا انا) الثانية تا كيداً سابقاً (كانه كرهها) أي لفظة انا ولا بد اود الطيالسي في

امير

مسند بن شعبة كرم الله وجهه بالجزم وكذا ذلك لانه اجابه بغير ما يقيد به علم ما سأل عنه فانه صلى الله عليه وآله وسلم أراد ان يعرف من ضرب الباب بعد ان عرف ان ثم ضارب فاخبره انه ضارب فلم يستقدمه المقصود فانه الدودي قال وكان هذا قبل نزول آية الاستئذان قال في القمح وفيه نظر لانه لا تنافي بين القصة وبين ما دللت عليه الآية ولعله رأى أن الاستئذان ينوب عن ضرب الباب وفيه نظر لان الداخل لا يسمع الصوت بمجرد فتح الباب لضرب الباب ليلغفه صوت الذي فيخرج أو يقرب فيستأذن عليه حينئذ وكلامه الاول سببه اليه الخطابي فقال وكان حق الجواب أن يقول ان جابر لم يقع تعريف الاسم الذي وقعت المسئلة عنه وقال المهلب انما كره قول انالانه ليس فيه بيان الا ان كان المستأذن ممن يعرف المستأذن عليه صوته ولا يلتبس بغيره والغالب الالتباس وقبل انما كره ذلك لان جابر لم يستأذن بل فقط السلام وفيه نظر لانه ليس في سياق حديث جابر انه طلب الدخول وانما حاجته فدق الباب ليعلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحجته فلذلك خرج له قال النووي اذا لم يقع التعريف الابان يكنى المرة نفسه لم يكره ذلك وكذا الاباس ان يقول انا الشيخ ٥٠٣ فلان أو القاري فلان أو القاضي فلان اذا لم يحصل التمييز الا بذلك وذكر

ابن الجوزي ان السبب في كراهة قول انا ان فيها نوعان الكبير كان قائمها يقول انا الذي لا احتاج الى أن أذكر اسمي ولا نسبي وتعبه مغلطى بان هذا لا تنافي في حق جابر في مثل هذا المقام وأجيب بانه ولو كان كذلك فلا يمنع من تعاليمه ذلك لئلا يستمر عليه ويعتاده والله أعلم قال ابن العربي في حديث جابر مشروعية دق الباب ولم يقع في الحديث بيان هل كان باكة أو بغير آلة قلت وقد أخرج البخاري في الادب المفرد من حديث أنس ان أبواب النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت تفتح بالانفاير وأخرجه الحاكم في علوم الحديث من حديث

أمير عشرة الاجم به يوم القيامة من لولته يد الى عنقه حتى يطبقه الحق أو يوبقه ومن تعلم القرآن ثم نسيه لئى الله وهو أجد من رواجه أحد وعن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله مع القاضى ما لم يجز فاذا جاز وكله الله الى نفسه ورواه ابن ماجه وفي انظر الله مع القاضى ما لم يجز فاذا جاز تخلى عنه ولزمه الشيطان رواه الترمذى وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن عيسى الرحمن وكذا تاييده بين الذين بعد لدون في حكمهم وأهلهم ومواووا رواه أحمد ومسلم والنسائي حديث أبي هريرة الاول أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي والدارقطني وحسنه الترمذى وصححه ابن خزيمة وابن حبان وله طرق وقد اعلاه ابن الجوزى فقال هذا حديث لا يصح قال الحافظ ابن حجر وليس كما قال وكفاه قوة تخريج النسائي له وقد ذكر الدارقطني الخلاف فيه على سعيد المقبرى قال والمحفوظ عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة قال المنذرى وفي استناده عثمان بن محمدا الا حصى قال النسائي ليس بذلك القوي قال وانما ذكرناه لئلا يخرج من الوسط ويجعل عن ابن أبي ذئب عن سعيد انتهى ولا تتم التقرية باخراج النسائي للحديث كما زعم الحافظ وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا البيهقي في شعب الايمان والبخاري وفي استناده محمد بن سعد وثقه النسائي وضعفه جماعة وحديث أبي هريرة الثاني حسنه البيهقي وحديث عائشة أخرجه أيضا العتيبي وابن حبان والبيهقي قال البيهقي عمران بن حطان الراوى عن عائشة لا يتابع عليه ولا يثبتين سماعه منها ووقع في روايه

المغيرة بن شعبة وهذا محمول منهم على المبالغة في الادب وهو حسن لمن قرب محله من بابيه واممن بعده عنه بحيث لا يبلغه صوت التفرع بالنظر فيستحب ان يصرح بما فوق ذلك بحسبه وذكر الصميلي ان السبب في قرعهم باب بالانفاير ان بابهم لم يكن فيه حلق فلاجل ذلك فعلوه والذي يظهر انهم انما كانوا يفعلون ذلك توقيرا واجلالا وأما انتهى وحديث الباب أخرجه مسلم في الاستئذان وأبو داود في الادب والترمذى في الاستئذان والنسائي في اليوم والليلة وابن ماجه في الادب (عن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه) وفي رواية الليث عند مسلم بلغة النبي المأثر كد بالنون وظاهر النسي التحريم فلا يصرف عنه الاهدليل وزاد ابن جرير عن نافع عن معاذ بن جبل قال قلت لنافع الجعة قال الجعة وغيرها ولفظ الحديث وان كان عامالكنه مخصوص بالجالس المباحة اما على العموم كالساجدة ومجالس الحكماء والعلم وامتنعوا الخصوص كمن يدهوقوا باعيانهم الى منزلة لولية وهو هو اما المجالس التي ليس للشخص فيها شأن ولا اذن له فيها فانه يقام ويخرج منها هو في المجالس العامة ليس على من يخاص بغير الجاهل ومن يحصل منه

الذي كان على النوم الفنى اذا دخل المسجد والحكمة في هذا انتهى منع استنفاص حق المسلم المقتضى للضغائن ولان الناس في المباح كلهم سواء فمن سبق الى صباح استحقه ومن استحق شيئا فاحد منه بغير حق فهو غضب والغضب حرام طاه في جملة النفوس (ولكن نفسه او توسعوا) هذا طرف من حديث آخر عن ابن عمر واظه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى أن يقام الرجل من مجلسه ويجلس فيه آخر ولكن الحديث فوقع التاميق من الماتن وليس كما ينبغي وعند ابن مردويه من رواية قبيصة عن سفيان ولكن ليقل افسهوا وتوسعوا واخر حديث الباب وكان ابن عمر يكره أن يقوم الرجل من مجلسه ثم يجلس مكانه وفي الادب المفرد عن قبيصة عن الثوري وكان ابن عمر اذا قام له الرجل من مجلسه لم يجلس فيه وهذا محمول من ابن عمر على الورع لاحتمال ان يكون الذي قام لاجله استحق منه فقام عن غير طيب قلب فسد الباب ليسلم من هذا قلت وفي القرآن الكريم اذا قيل لكم تفسيحوا في المجلس فافسحوا فافسح الله لكم واذا قيل انشزوا فانشزوا فافسحوا فافسح الله لكم الذين آمنوا ومنكم والذين آمنوا العلم درجات ٥٠٤ والله بما تعملون خبير ومعنى انشزوا انهم ضوا الى التوسعة على

المقبلين وكان ابن مسعود اذا قرأ هذه الآية قال يا أيها الناس افهموا هذه الآية لترغبكم في العلم وقال الجمهور الآية عامة في كل مجلس من مجالس التدبير (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) ما قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقف في الكعبة يكسر القماما عند بجانبها من قبل بابها (محتبها بيده) الكريمة والاحياء هو القرصاء بضم القاف والقاف بينهما ما راء ساكنة وبعد الصاد المهمل ألف مهموز وهوان يجلس على البيت ويصلي فخذه يوطئه ويحتب بيده فيضعهما على ساقيه وقال ابن فارس وغيره الاحتباء أن يجمع ثوبه لظهوره وركبته وقيل القرصاء

الاعتماد على عقبه ومس البيت بالارض (هكذا) زاد في الجزء السادس من فوائد أبي محمد بن ماعد سلبنا فارا فاعلم موضع عينه على يساره موضع الرسغ وفي حديث أبي هريرة عند الزوار ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس عند الكعبة فضم رجله فقامهما واحتب بيده وفي حديث أبي سعيد عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جلس احتب بيده زاد الزوار ونصب ركبته قال في الفتح ويستثنى من الاحتباء بالدين ما اذا كان في المسجد ينتظر الصلاة فاحتب بيده فينبغي أن يعدل أحداهما بالآخرى كما وقعت الإشارة اليه في هذا الحديث من وضع أحدهما على رسغ الآخرى ولا يشك بين أصابعه في هذه الحالة فقد ورد النهي عن ذلك عند أحمد من حديث أبي سعيد بسند لا بأس به والله أعلم قال ابن بطال لا يجوز للصبي ان يصنع بيده شيئا يعرقل الصلاة أو غيرها لان عورته تبدو الا اذا كان عليه ثوب يستتر عورته فيصوز وهذا بناء على ان الاحتباء قد يكون بالدين فقط وهو المعذور ففرق الداودي فيما حكاه عنه ابن التين بين الاحتباء بالقرصاء فقال الاحتباء أن يقيم رجله ويخرج بين ركبتيه ويدرج عليه ثوبا فإنه قد يكون عليه قميص أو غيره فلا ينهي عنه وان لم

الاعلام أحمد من طريقه قال دخلت على عائشة فذا كرتما حتى ذكرنا القاضى فذكره قال في مجمع الزوائد واسناده حسن وحديث أبي امامة حسنه السيوطي وفي معناه أحاديث منها حديث عباد بن كور بعده ومنها حديث أبي هريرة عند البيهقي في السنن بالفظ ما من أمير عشرة الا يوفى به يوم القيامة مغفولا حتى يفسكه العدل أو يوبقه الجور ومنها حديث ابن عباس ما من أمير بؤمر على عشرة الا مثل عنه يوم القيامة أخرجه الطبراني في الكبير واخرج البيهقي حديثا آخر عن أبي هريرة بمعنى حديثه هذا وحديث عباد بن كور أيضا الطبراني في الكبير والبيهقي في الشعب من حديث سعد بن عباد وحديث عبد الله بن أبي أوفى أخرجه أيضا الحاكم في المستدرک والبيهقي في السنن وابن حبان وحسنه الترمذى قوله فقد ذبح بغير سكين بضم الذال المجهمة مبنى للجوهول قال ابن الصلاح المراءى ذبح من حيث المعنى لانه بين عذاب الدينان رشد وبين عذاب الآخرة فسد وقال الخطابي ومن تبعه انما عدل عن الذبح بالسكين ليعلم ان المراد ما يخاف من هلاك دينه دون دينه وهذا أحد الوجهين والثاني ان الذبح بالسكين فيه اراحة للمذبح وبغير السكين كالنق وغيره يكون الألم فيه أكثر فذكره ليكون أبلغ في التحذير قال الحفاظ في التلخيص ومن الناس من فتن بصب القضاء فأخرج عنه عما يقتاد اليه القهم من سياقه فقال انما قال ذبح بغير سكين إشارة الى الرفق به ولو ذبح بالسكين لكان أشق عليه ولا يخفى فسادة انتهى وحكى ابن رسلان في شرح السنن عن أبي العباس أحمد بن القاص انه قال ليس في هذا الحديث عندي كراهية القضاء ودمه اذا ذبح بغير سكين مجاهدة النفس وترك الهوى والله تعالى يقول والذين جاهدوا وانبأ الله دينهم

الاعتماد على عقبه ومس البيت بالارض (هكذا) زاد في الجزء السادس من فوائد أبي محمد بن ماعد سلبنا فارا فاعلم موضع عينه على يساره موضع الرسغ وفي حديث أبي هريرة عند الزوار ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلس عند الكعبة فضم رجله فقامهما واحتب بيده وفي حديث أبي سعيد عند أبي داود انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا جلس احتب بيده زاد الزوار ونصب ركبته قال في الفتح ويستثنى من الاحتباء بالدين ما اذا كان في المسجد ينتظر الصلاة فاحتب بيده فينبغي أن يعدل أحداهما بالآخرى كما وقعت الإشارة اليه في هذا الحديث من وضع أحدهما على رسغ الآخرى ولا يشك بين أصابعه في هذه الحالة فقد ورد النهي عن ذلك عند أحمد من حديث أبي سعيد بسند لا بأس به والله أعلم قال ابن بطال لا يجوز للصبي ان يصنع بيده شيئا يعرقل الصلاة أو غيرها لان عورته تبدو الا اذا كان عليه ثوب يستتر عورته فيصوز وهذا بناء على ان الاحتباء قد يكون بالدين فقط وهو المعذور ففرق الداودي فيما حكاه عنه ابن التين بين الاحتباء بالقرصاء فقال الاحتباء أن يقيم رجله ويخرج بين ركبتيه ويدرج عليه ثوبا فإنه قد يكون عليه قميص أو غيره فلا ينهي عنه وان لم

معني عليه حتى فهو الموقوف عليه. كذا قال قال المافظ ابراهيم والمعهدة فاقدم (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) اذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى رجلان دون الاخر حتى يقتطعا بالناموس) أي حتى يقتطعا الثلاثة بفردهم وهو أهم من أن يكون واحدا فأكبر (أجل) بفتح الهمزة وسكون الجيم بعدها لام مفتوحة كذا استعملته العرب فقالوا أجل قد فعلكم بصدق من أي من أجل (ان يحزنه) من احزن وحزن والعلة ظاهرة لان الواحد اذا بقى فردا وتناجى من عباده دونه احزنه ذلك اما لظنه احتقارهم اياه عن ان يدخلوه في نجواهم واما لانه قد يقع في نفسه ان سرهم في مضرته وهذا المعنى ما مون عند الاختلاط وعدم افرادهم من بين القوم بترك المناجاة فلا يتناجى ثلاثة دون واحد ولا عشرة كما نقل عن أنهم لانه قد ينهى ان يترك واحدا لان المعنى في ترك الجماعة للواحد كترك الاثنين للواحد قال ابن بطال وهذا من أحسن الأدب لثلاثة غرضوا وبقتا طهروا قال المازري ومن تبعه لا فرق في المعنى بين الاثنين والجماعة لوجود المعنى في الواحد اذا القرطبي بل وجوده في العدد الكثير. أكن وأشد ٥٥٥ فليكن المنع أولى وبما يخص الثلاثة بالذكر لانه

سئلنا ويدل على ذلك حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يا أبا هريرة عليك بطريق قوم اذا فرغ الناس امنوا قلت من هم يا رسول الله قال هم قوم تركوا الدنيا فلم يكن في قلوبهم ما يشغلهم عن الله قد أجهدوا أبدانهم ورجعوا أنفسهم في طلب رضا الله فتناهيك به نفسه له وزاني بان قضى بالحق في عبادته أجمع له ذبيح الحق اصحابا اعظم له المشورة امتنانا وقد ذكر الله قصة ابراهيم خذله عليه السلام وقوله يا أي ابي ابراهيم في المنام أني اصبحت فاذا جعلي الله ابراهيم في نسلي له ذبيح وولده معه فافقد جمل ابنه لاستسلامه للذبيح ذبيحا ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم انا ابن الذبيحين يعني ابراهيم وعبد الله فكذلك القاضي عند ما استسلم لحكم الله واصطبر على مخالفة الاباء والاقارب في خصوماتهم لم تأخذ في الله لومة لائم حتى قاده الى مر الحق جعله ذبيحا للحق وبلغ به حال الشهداء الذين لهم الجنة يقاتلون في سبيل الله وقدولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليا ومعاذ وعقل بن يسار فذمهم لما جحدوا في المذبوح وفي كتاب الله الدليل على الترغيب فيه بقوله يحكم بها النبيون الذين أسلموا الى آخر الايات انتهى وحديث أبي هريرة الذي ذكره لا أدري من أخرجه فيبحث عنه وعلى كل حال لحديث الباب وارد في ترغيب القضاة لافي ترغيبهم وهذا هو الذي فهمه السلف والخلف ومن جعله من الترغيب فقد ابدى وقد استخرج كثير من القضاة الى ما ذكره أبو العباس والافان كنت حال قهرير بهذه الاحرف منهم ولكن الله يحب الانصاف وقد ورد في الترغيب في القضاة ما يغني عن مثل ذلك التكلف فانخرج الشيطان من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة اذا اجتمع المسلمون فخطبوا فله أجروا واصاب له أجروا

٦٤ نيل سا لا فرق في المنع بين السفر والحضر وهو قول به دور وخمس ذلك تبعهم بالسفر في الموضع الذي لا يأتى فيه الرجل على نفسه فاما في الحضر والعمارة فلا بأس وقيل ان هذا كان في أول الاسلام فافشا الاسلام وأمن الناس سقط هذا الحكم والعصم بقا الحكم والتعميم وحديث الباب أخرجه مسلم في الاستئذان (عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الاشعري (رضي الله عنه) قال احرق بيت بالدينة المنورة (على أهله) قال في الفتح لم أقف على نسبتهم (من الليل لحدث) منبه الله ليعول (بشأنهم النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) قال ان هذه النار انما هي عبدوكم) أي لانها كما قال ابن العربي تنافي ابدانها وأموالها من افاقة العبد وان كانت لانها من منعة فاطي عليها العداوة لوجود معناها (فانتم تألفتموها عنكم) وفي حديث جابر بن عبد الله عند البخاري انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيرها الآتية واجيئوا الابواب أي اغلقوها وأطفئوا المصابيح فان القوي يستعير القليلة فاحترقت أهل البيت والمراد بالقوي سعة الثروة والمأثور يقتلها في الحلى والحرم سميت بذلك على الاستعارة لظهورها وقيل لانها قدمت الى جمال الضيعة فقطعها وليس في الحيوان أقدس منها الا تاتي على خفيروا لاجل الأهلكتها وأثقلت قال ابن دقيق العيد يؤخذ من حديث

أبى موسى في حديث جابر بإطفاؤه المصابيح فهو من حسن غريب ولو تتبع لحصل منه فوائد قال في القم **وقد أقره أبو حفص المكي** بالتصنيف وهو في المائة الخامسة ووقفت على مختصره وكان الشيخ ما وقف عليه فلذلك نفي لو تتبع قال النووي وهذا الأمر عام يدخل فيه نارا السراج وغيرها وأما القنديل المعلقة في المأجد وغيره أمان خيف حريق بسببها دخلت في الأمر وان آمن ذلك كما هو الغالب فالظاهر أنه لا بأس بها لا تنافي العلة التي عال بها صلى الله عليه وآله وسلم وإذا استغفرت العلة زال المنع انتهى قال ابن دقيق العيد إذا كانت العلة في إطفاء السراج الحذر من جر الفوضىقة القليلة فقتضاء أن السراج إذا كان على هيئة لا تسهل إليها القارة لا يمنع إبقاؤه كالموكل على منارة من نحاس أملس لا يمكن القارة الصعود إليه ويكون مكانه بعيداً عن موضع يحتمل أن تنب منه إلى السراج قال وأما ما ورد من الأمر بإطفاء النيران مطلقاً كما في حديث ابن عمر وأبي موسى فهو أهم من نارا السراج فقد تنطرق منه فسادة أخرى غير جر القليلة كسقوط شيء من السراج على بعض منافع البيت وسقوط المازة ٥٠٦ فينتظر السراج إلى شيء من المنافع فيصرفه فيصالح إلى الاستيناف من ذلك

فإذا استوفى بحيث يقوم  
 معها الاحراق فيزيل الحكم  
 بزوال علمته وهذه الاوامر لم  
 يحملها الاكثر على الوجوب  
 ويلزم أهل الظاهر حملها عليه  
 قال وهذا لا يخفى من بالظاهر بل  
 الحمل على الظاهر الاعراض  
 ظاهر يقول به أهل القياس  
 وان كان أهل الظاهر أوفى  
 بالالتزام به لكونهم لا يفتنون  
 إلى القهومات والمناسبات  
 وهذه الاوامر تنوع بحسب  
 مقاصدها فغناها يحمل على  
 النسب وهو التسمية على كل  
 حال ومنها ما يحمل على الذنب  
 والارشاد معا كافتتاح الابواب  
 من أجل التعليل بان الشيطان  
 لا يفتح بابا غلقا ولان الاحتراف  
 من مخالطة الشياطين مندوب

ورواه الحاكم والمدارقطين من حديث عقبة بن عامر وأبي هريرة وعبد الله بن عمر بلفظ  
إذا اجتمع - الحاكم فاختطفه أجزوان أصاب فله عشرة أجور وفي أسناده فروج بن فضالة  
وهو ضعيف وتابعه ابن الهيثم بغير نقظه ورواه أحمد من طريق عمرو بن العاص بلفظ  
ان أصبت القضاء فلان عشرة أجور وان اجتمعت فتلك حادثة وأسناده  
ضعيف أيضا وأخرج أحمد في مسنده وأبو نعيم في الحلية عن عائشة أنه صلى الله عليه  
وآله وسلم قال السابقون إلى ظل الله يوم القيامة الذين إذا أعطوا الحق قبلوه وإذا  
سئلوا بذلوه وإذا حكموا حكموا وأنكروهم أنكروهم وهو من رواية ابن  
الهيثم عن خالد بن أبي عمران عن القاسم بن محمد - دعها قال أبو نعيم - ثم رده ابن الهيثم عن  
خالد قال الحافظ وتابعه - يحيى بن أيوب عن عبد الله بن زحر عن علي بن زيد عن القاسم  
وهو ابن عبد الرحمن عن عائشة - ورواه أبو العباس بن القاسم في كتاب آداب القضاء  
ومن الأحاديث الواردة في الترهيب حديث عبد الله بن عمر المذکور في الباب ومنها  
حديث ابن عباس إذا جالس الحاكم في مكانه هبط عليه ملكان - يدانه ويوفقانه  
وبرشدانه ما لا يجير فإذا جازع جاوز كما أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن زيد الأشعري  
عن ابن جريج عن عطاء عنه وأسناده ضعيف قال صالح جزرة هذا الحديث ليس له أصل  
وروى الطبراني معناه من حديث وإله بن الأسقع وفي البزار من رواية إبراهيم بن  
خنيس بن هرثمة عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعا من ولي من أمور المسلمين شيئا وكل إليه  
ملكان عن يمينه واحسبه قال وملكان شماله يوفقانه ويدانه إذا أريد به خير ومن  
ولي من أمور المسلمين شيئا فإريد به غير ذلك وكل إلى نفسه قال ولا نقول - بروي - هذا اللفظ

البهوان كان نفسه صالح دينية كالحراسة وكذا ايلاء الله - فاه وتضمير الانا والله  
 أعلم انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما) ما قال رايتني مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) أي رايت نفسي في روضه  
 عليه الصلاة والسلام استعضر الحاله المذكورة فصار شدة علمه بها كأنه يرى نفسه يفعل ما ذكر (ثبت بيدي بينا يكنفي)  
 بضم المثناة التحتية وكسر الكاف وتشديد النون من أكن أي يقيني (من المطر) وجاء بفتح أوله من كن قال أبو زيد الانصاري  
 كنته وأكنفته بمعنى أي سترته وأسرته (ويظنني من الشمس ما أعاني عليه) أي على بناءه (أحد من خلق الله) عز وجل  
 تأكيد لقوله بنيت بيدي وإشارة الى خفة موته والحديث أخرجه ابن ماجه في الزهد قال في الفتح اشار الانصاري بهذا الى ذم  
 التطاول في البناء وفي الاستدلال نظر وقد ورد في ذم تطويل البناء مصرحاً ما أخرجه ابن أبي الدنيا بسند ضعيف مع كونه  
 موقوفاً من رواية عمارة بن عامر اذا وقع الرجل بناء فوق سبعة أذرع نودي يا فاسق الى اين تذهب وفي ذمه مطلقاً حديث  
 خباب يرفعه بن جر الزجلى في نفسه كلها الا التراب أو قال البناء صححه الترمذي وأخرج له شاهدان أنفس بلطف الا البناء  
 فلا خبره وفي المجموع الاوسط من حديث أبي بشير الانصاري اذا أراد الله بعبد شراً انفق ماله في البناء قال في الفتح وهو

مجهول على ما لا تمس الحاجة اليه مما لا بد منه للتوطن وما يمكن من البرد والحر وأخرج أبو داود من حديث ابن عمر بن العاص قال مررت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنا طين حائط فقال الأمر أهمل من ذلك وصححه الترمذي وابن حبان وأخرج أبو داود أيضا من حديث أنس رفعه أما إن كل بناء وبال على صاحبه إلا ما لا إلا ما لا أي ما لا بد منه ورواه مؤلفون إلا الراوي عن أنس وهو طلبة الاسدي فليس يعرفونه شاهد عن والده عند الطبري (نسيه) وهذه الأحاديث الثمانية التي ذكرها المسائق في آخر كتاب الأحكام هي في الأصل من أحاديث كتاب الاستبذان الذي بهد كتاب الآداب في نسخة البضاري وعليه أثرها الحافظ في الفتح والقسطلاني في الإرشاد وهي في الترتيب في الجزء الثامن من الفتح والتاسع من القسم الثاني وهذا ما صححه عنه عماد الله عنه أوهي في نسخته هكذا والله أعلم وكذلك كتاب الدعوات التالى لكتاب الأحكام على ترتيب المسائق فإنه في أصل النسخة وشروحها بعد كتاب الاستبذان في الجزء الثامن من الفتح والجزء التاسع من الإرشاد لافي الجزء الجاهل الذي عليه ختم النسخة فليعلم ذلك وبالله التوفيق

٥٠٧ (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الدعوات)

بفتح الدال والعين المهملتين جمع وهو قد صدر برأيه الدعاء يقال دعوت الله أي سألته قل في افتح الدعوة هي المسئلة الواحدة والدعاء الطلب والدعاء إلى الشيء الحث على فعله دعوت فلانا سألته ودعوتنه استعنته ويطلق أيضا على رفعه القدركت قوله ليس له دعوة في الدنيا ولا في الآخرة كذا قال الراغب ويمكن رده إلى الذي قبله ويطلق الدعاء أيضا على العبادة والدعوى باقصم الدعاء كقوله تعالى وآخر دعواهم والادعاء كقوله فما كان دعواهم أذ جاءهم بآياتنا ويطلق الدعاء على التسمية كقوله لا تحلفوا دعاء الرسول ينكم كدعاء بعضكم بعضا وقال الراغب الدعاء والدعاء واحد

الأم من حديث عراك وإبراهيم ليس بالقوى ومن أحاديث الترخيب حديث عبد الله بن أبي أوفى المذكور في الباب ولكن هذه الترغيبات إنما هي في حق القاصي العادل الذي لم يسأل القضاء ولا استعان عليه بالشعراء وكان لديه من العلم بكتاب الله وسنة رسوله ما يعرف به الحق من الباطل بعد أحر ازمة قد اومن آلتهم ما قد ربه على الاجتهاد في إيراد ما صدقوا وما من كان به كس هذه الأوصاف أو بعضها قد صدق وقع نفسه في مضيق وباع آخره بدينه لأن كل غافل يعلم أن من تساق للقضاء وهو جاهل بالشريعة الطهارة جهلا بسلامة أوجه الأهرام كجاء من كان قاصرا عن رتبة الاجتهاد فلا حائل له على ذلك إلا حب المال والشرف أو أحدهما إذ لا يعجز أن يكون الحاصل من قبيل الذين لأن الله لم يوجب على من لم يتمكن من الحكم بما أنزل من الحق أن يحصل هذا العبء الثقيل قبل تحصيل شرطه الذي يحرم قبوله قبل حصوله فله من هذا أن الحاصل للمقصرين على التفت على القضاء والتوثب على أحكام الله بدون ما بشرطه ليس إلا الدنيا والدين فإياك والاعتذار بقول قوم يقولون بأنهم ما ليس في قلوبهم فاذا بسوا لك أبواب الرياء والتصنع واطهر وأشاعر التفرير والتدليس والتليس وقالوا ما لهم بغير الحق حاجة ولا أرادوا التحصيل الثواب الأخرى فقل لهم دعوا الكذب على أنفسكم بإقتضائه النادر بنص المختار فلو كنتم تخشون الله وتقونه حتى تقاونه لما أنذرتهم على الخماطة بآدي بده بدون إيجاب من الله ولا أكرام من سلطان ولا حاجة من المسكين وقد كثرت التتابع من الجهلة في هذا المنصب الشريف واشتروا بالأموال عن هوأ جهل منهم حتى عت البلوى جميع الاقطار الغنية قوله فهوأ أربعة خريفها قال في النهاية هو

لكن قد يتعذر الداء من الاسم والدعاء لا يكاد يتغير دوا حال الحافظ في الفتح في بيان ذلك قال تعالى ادعوني أستجب لكم ان الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين والدعاء بمعنى العبادة كنعنى القرآن كقوله ان يدعون من دونه الا انانا وقال الشيخ تقي الدين السبكي الأولى على الدعاء في الآية على ظاهره وأما قوله بعد ذلك عن عبادتي فوجه الربط ان الدعاء أخص من العبادة فن استكبر عن العبادة استكبر عن الدعاء وعلى هذا فالوجه عدم انما هو في حق من ترك الدعاء استكبارا ومن فعل ذلك كفر وأما من تركه تصد من المقاصد فلا يتوجه اليه الوعد المذكور وان كثرت ان ملازمة الدعاء والاستكثار منه أخرج من الترك لكثرة الأدلة الواردة في الحظ عليه انتهى وقد تواترت الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالتخيب في الدعاء والحث عليه وفي حديث أبي هريرة رفعه ليس شيء أكرم على الله من الدعاء أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم وحديثه رفعه من لم يسأل الله يغضب عليه أخرجه أحمد والبضاري في الأدب المفرد والترمذي وابن ماجه والحاكم كلهم من رواية أبي صالح الخوزي وهو مختلف نفسه ضعفه ابن معين وقوله أو وزعة وفي حديث ابن مسعود هو د رفته يعلم من فضله فإن الله يحب أن يشتمل أخرجه الترمذي وفي حديث ابن عمر رفعه ان الدعاء ينفع مما نزل وما نزل فعليكم

هذا والله اعلم بالصواب وقد جمعه مع ذلك الحاشية كما وأخرج الطبراني في الدعاء بسند زبالة بثلاث الآن فيه نسخة بثقة  
عن فائقة مرفوعة قال ان الله يحب المتطهرين في الدعاء والابية مشترطة بالاخلاص وهو قوله تعالى فادعوه مجتسما له الذين (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لكل نبي دعوة يدعو بها) على أمته مقطوع فيها  
بالابية وما عداها على رجا الابية زاد في رواية الا عمر عن أبي صالح عن أبي هريرة فتقبل كل نبي دعونه وفي رواية فاستجب  
له (وأريد أن أختي) أي أدخر (دعوتي) المقطوع بابائته وفي رواية أخرجهما البخاري في التوحيد فالربان شاء الله ان أختي  
وزيادة ان شاء الله في هذا الخبر ولمسلم من حديثه أيضا في اختيارات وفي حديث أنس جعلت دعوتي وزاد يوم القيامة وزاد  
أبو صالح فهي فائقة ان شاء الله تعالى من مات من أمي لا يبشر له بالجنة شيئا وكافة صلى الله عليه وآله وسلم أولاد ان يؤخره  
هزم ففعل ورجا وقوع ذلك فاعله الله تعالى به لحزم به (شفاعته لا مقي في الآخرة) في أهم أوقات حاجاتهم وهذا من كمال شفقتة  
على أمته ورافته بهم واعتنايه بالنظر في ٥٠٨ احوالهم فالة النورى جزاء الله عنا أنضل ما جازى نبينا عن أمته وصلى

الله عليه وآله وسلم لم يكتفوا  
واثما أبدا والحديث من أفراد  
قال ابن بطال في هذا الحديث  
بان فضيلة نبينا صلى الله عليه  
وآله وسلم على سائر الانبياء  
حيث أقر أمته على نفسه وأهل  
بيته بدعونه الجارية واليه عمل أيضا  
ذهاب عايم بالهالك كما وقع لغيره  
عن تقدم وقال ابن الجوزي هذا  
من حسن تصرفه صلى الله عليه  
وآله وسلم لانه جعل الدعوة  
فما ينبغي ومن كثرة كرمه انه  
أقر أمته على نفسه ومن جهة  
الظن رآه أنه جعلها للذين من  
أمنه ليكون لهم أوج اليقين  
الذي تضمنه وفي الحديث ابطال  
مذهب المعتزلة الخالفين بيني  
والشعاعة لعنه الله فكيف يؤوله  
تعالى فاستنهم شفاعته

الزمان المعروف من فصول السنة ما بين الصيف والشتاء ويريد به أربعين سنة لأن  
الخريف لا يكون في السنة الا مرة فاذا انقضى أربعون خريفا انقضت أربعون  
سنة قوله وبدا لعرفاء بعضهم العين المحلة وفتح الراء والقاص جمع عريف قال في النهاية  
وهو القسيم بأه والقبيلة والجماعة من الناس بلى أمورهم ويعرف الامير منه  
أحوالهم فعلى معنى فاعل والعرافة عمله وسبب الوعد لهذه الطوائف الثلاث وهم  
الامراء والعرفاء والامناء أنهم يقبلون ويطاعون فيأبأون به فاذا جازوا على الرعايا  
جاءوا وهم قادرون فيكون ذلك سببا القسدي المعقوبة عليهم لان - في شكر النعمة  
التي امتازوا بها على غيرهم أن يعدلوا أو يستعملوا الشفقة والرأفة قوله وأوبقه اغمه  
بالباء الموحدة والقاف قال في النهاية يقال وبقي وبقي بوق بوق اذا هلك وأوبقه غير  
فهو بوق قوله وكل شأيد به عيسى قال في النهاية اي ان يديه تبارك وقعا في بصفة الكيال  
لانقص في واحدة منه لان الشمال تنقص عن اليمين وكل ما جاء في القرآن والحديث  
من اضافة اليد واليدى واليمين وغير ذلك من أسماء الجوارح الى الله فانما هو على سبيل  
الجازوالاستعارة والله منزوع عن التشبيه والجسيم

• (باب المنع من ولاية المرأة والهي ومن لا يحسن القضاء أو يضعف

**عن القيام بحقه \***

(عن أبي بكر: قال لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أهل فارس ملكوا عليه - م - بنت كسرى قال إن يفلح قوم ولوا أمرهم - م - أمر آذروا أحد الجوارى والفتاى والترمذى وصححه \* وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفقوا ذوا

المسلمين وغير ذلك من الآيات وأجيب بأنها في الصحيحين وقد تواترت الأحاديث في إثباتها  
أخرج البخاري عن جابر بن عبد الله يقول سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول يخرج أي قوم بالشفاعت من النار  
وفي حديث أنس بن مالك عند البخاري عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخرج قوم من النار بعد ما هم منهم منها دفع الحديث  
وعنه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال قال رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة فقال لقد ظننت  
بأبي بكر ثم إن لا بأس أني من هذا الحديث أحد أولئك المراتب من خروجك على الحديث بعد الناس بشفاعتك يوم القيامة  
من قال لا إله إلا الله شاعرا من قبل نفسه قال في الصحيحين لا بأس أني من ذلك عند حديثه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله  
وأرجو أن أختد دعوى شفاعته لا في الآخرة وأخرج البخاري عن أنس رضي الله عنه حديثه الطويل في الشفاعت  
الناس بالأنبياء عليهم السلام وفيه ثم يقال لي أرفع رأسك قل بضع وانضع تشفع فارفع رأسي فأجيب بضع  
يعني ثم اشفع فبعد لي حديث أخرجه من النار وأدلتهم الحديث ثم خرجوا فاعلموا أمثلة في الثالثة والرابعة حتى ما بقي  
في النار إلا من حجبهم القرآن في الجنة فاعلموا من حجبهم في الدنيا من حجبهم في الآخرة والاولى بالحق

وهي لراحة الناس من هول الموقف وهي مختصة بشيئنا صلى الله عليه وآله وسلم طالع النوروى قبل وهي المقام المحمود وقال  
الطبري قال أكثر أهل التأويل المقام المحمود هو الذي يقومه صلى الله عليه وآله وسلم ليبرهم من كرب الموقف حديث ابن  
عباس المقام المحمود الشفاعة وحديث أبي هريرة في قوله تعالى عسى أن ينشرك ربك مقاما محمودا قال سئل عنه النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فقال هي الشفاعة قال في الفتح الرابع إن المراد به الشفاعة لكن الشفاعة التي وردت في الأحاديث في المقام  
المحمود نوعان الأول العامة في فصل القضاء والثاني الشفاعة في إخراج المذنبين من النار انتهى • الثانية في إدخال قوم الجنة  
بغير حساب وهم مذمورون أي ضاقي بيننا صلى الله عليه وآله وسلم واستدل لها بقوله تعالى في جواب قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم أي متى أدخل الجنة من أشرك من لا حساب عليه أو الدليل عليه أسئلة صلى الله عليه وآله وسلم الزيادة على السبعين  
ألف الذين يدخلون الجنة بغير حساب فأجيب • الثالثة في إدخال قوم حوسبروا سطعوا العذاب أن لا يعدوا • الرابعة فمن  
دخل النار من المذنبين فقد جازت الأحاديث بأجرهم من النار بشفاعته ٥٠٩ صلى الله عليه وآله وسلم وغيره • الخامسة  
في زيادة الدرجات في الجنة

بأنه من رأس السبعين وإمارة الصبيان رواه أحمد • وعن بريدة عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار فالأول الذي في الجنة  
فرجل عرف الحق ف قضى به ورجل عرف الحق و جاز في الحكم فهو في النار ورجل  
قضى للناس على جهل فهو في النار رواه ابن ماجه وأبو داود وهو دليل على اشتراط كون  
القاضي رجلا • وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أفتى بفتيا  
غير ثبت فاعلمنا أنه على الذي أفتاه رواه أحمد وابن ماجه وفيه نظر من أفتى بفتيا بغير علم  
كان ثم ذلك على الذي أفتاه رواه أحمد وأبو داود • وعن أبي ذر أن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قال يا أباذر إنى أراك ضعيضا وإنى أحب إليك ما أحب الله صلى الله عليه وآله وسلم من على  
أشبه ولا تؤين مال يتيه • وعن أبي ذر قال قال رسول الله الأنسة على قال فضررب  
يده على منكبي ثم قال يا أباذر أنت ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة خزي وندامة إلا  
من أخذها بحيثتها وادى الذي عليه فيها رواه أحمد ومسلم • وعن أم الحصبر الاحسية  
أنها سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اسمعوا وأطيعوا وإن أمر عليكم عبد  
حبشى ما قام فيكم كتاب الله عز وجل رواه الجماعة إلا البخارى وأبو داود • وعن أنس  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد  
حبشى كان رأسه في بيعة رواه أحمد والبخارى وهذا عند أهل العلم محمول على غير ولاية  
الحكم أو على من كان عبدا • حديث أبي هريرة الأول قد أخرج ما يشهد له أحمد من

وسنانه أن يدخل الجنة حديث ابن عباس عند الطبراني قال السابق يدخل الجنة بغير حساب والمقتصد بدرجة الله والقائم  
لنفسه وأصحاب الأعراف يدخلونها بشفاعة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحاب الأعراف قوم استوت حسنتهم وسناتهم  
على الأرجح وشفاعته فيهم قال لا اله الا الله ولم يعمل خيرا قط قال فالوارد على الخمسة أربعة وماعداهلارد كما تزد الشفاعة  
في التفتيق من ملهى القبرين وغير ذلك لكونه من جملة أحوال الدنيا انتهى • ملخصا قاله القسطلاني (عن شداد بن  
أوس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعنا من الأسماء في ترجم البخارى بالاضحية والحديث بلفظ  
المساقفة كانه كما قال في الفتح أشار إلى أن المراد بالسيادة الافضلية والمهنة مستعار من الرئيس المقدم الذي يفتد عليه  
في الخطوب ويرجع إليه في الأمور كهذا الدعاء الذي هو جامع لمعانى التوبة كلها (ان تقول) بصفة المخاطبة وفي الفتح  
ان يقول المبدون في رواية أحمد والنسائي ان سعدة الاستغفار ان يقول المبد (اللهم أنت وفي لا اله الا أنت خلقتني وأنا  
عبدك) أو عبادك (وأنا على عهدك ووعدك) أي لما عهدت عليه وواعده تلك من الإيمان بك وإخلاص الطاعة لك  
(كما استعملت) من ذنوبي ما بينك وبينى من غير عذر ولا حيلة ولا عذر ولا حيلة من ذنوبي ما بينك وبينى من غير عذر ولا حيلة

بطلنا عهد الذي أخذته الله على عباده حيث أخرجهم أمثال الذروراهم دهم على أنفسهم الست بربكم فاقروا له  
 بالربوبية وادعوا بالوحدانية وبالوحد ما قال على لسان نبيه صلى الله عليه وآله وسلم ان من مات لا يشرك بالله شيئا وأذى  
 ما أقرض عليه أنه يدخل الجنة (اعوذ بك من شر ما صنعت أبوء) اعترف (لكن بعمتك على وأبوء بذني) اعترف به وأواجهه  
 برغى فلا استطاع صرفه عنى (اعترى) ولا بد ذر فافترى بزيادة الفاء (فانه لا يغفر الذنوب الا أنت) قال في شرح المشكاة  
 اعترف أولياته انتم عليه ولم يقدره ليشمل كل الذم ثم اعترف بالتقصير وأنه لم يقم بأداء شكرها وعبادة ذنباها الفسدة في التقصير  
 وهضم النفس انتهى قال في الفتح ويحتمل أن يكون قوله وأبوء بذني اعترافا بوقوع الذنب مطلقا ليصح الاستغفار منه لأنه  
 عذما قصر فيه من أداء الذم ذنبا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن قالها) أى الكلمات (من التمارد وقتنا) مخلصا (بها) من  
 قلبه مصداقا لبها (فكان من يومه قبل ان يمسي فهو من أهل الجنة) الداخلين لها ابتداء من غير دخول النار لان الغالب  
 ان المؤمن بحقيقته المؤمن بمضمونها ٥١٠ لا يعصى الله تعالى أو ان الله يعفو عنه ببركة هذا الاستغفار قاله في

الكواكب (ومن قالها من  
 الليل وهو وقن) مخلص (بها)  
 فكان قبل ان يصبح فهو من أهل  
 الجنة ويحتمل أن يكون هذا  
 فيه قالها ومات قبل ان يفعل  
 ما يغفر له ذنوبه وقال في جملة  
 النفوس من شروط الاستغفار  
 صحة النية والتوجه والادب  
 فلان أحدهما أصل الشروط  
 واستغفر بغير هذا اللفظ  
 الوارد واستغفرا آخر به هذا اللفظ  
 الوارد لكن أدخل بالشروط هل  
 يتساويان والذي يظهر ان اللفظ  
 المذكور انما يكون سببا  
 الاستغفار اذا جمع الشروط  
 المذكورة قال وقد جمع هذا  
 الحديث في بديع المعاني وحسن  
 اللفاظ ما يفتى له ان يسمى سيد  
 الاستغفار فقيه الاقصر الله

حدث قيس الغفاري مرفوعا وفيه التهذيب من امانة السلفاء ورجاله رجال الصحيح  
 ومثله أخرجه الطبراني عن عوف بن مالك مرفوعا وفي استناده الناس بن ذهم وهو  
 ضعيف وحديث بريدة أخرجه أيضا الترمذي والنسائي والحاكم وصححه قال الحاكم  
 في علوم الحديث تفرد به الخراسانيون ورواه مرارة قال الحافظ له طرق غير هذه جعلها  
 في جزء مفرد وحديث أبي هريرة لثاني سكت عنه أبو داود والبخاري ورجال استاده أئمة  
 أكثرهم من رجال الصحيح وزاد أبو داود ومن أشار على أخيه بأمر يعلم ان الرشد في غيره  
 فقد خانته وحديث أنس لفظ البخاري أطبعوا السلطان وان عبد احب شيئا كان يبيع قوله  
 ان يبيع قوم الخ فيه دليل على ان المرأ ليست من أهل الولايات ولا يصل لقوم نوابهم  
 لان محجب الامر الموجب لعدم الفلاح واجب قال في الفتح وقد اتفقوا على اشتراط  
 المذكورة في القاضي الا عن الحنفية واستثنوا المدود والحق ابن جرير ويؤيد ما قاله  
 الجمهور ان القضاء يحتاج الى كمال الرأي ورأى المرأة ناقص ولا سيما في محافل  
 الرجال واستدل المصنف أيضا على ذلك بحديث بريدة المذكور في الباب لقوله فيه رجل  
 ر رجل فدل بقه ومعه على خروج المرأة قوله وامارة الصبيان فيه دليل على انه لا يصح  
 ان يكون الصبي قاضيا قال في البحر الاجماع وامره صلى الله عليه وآله وسلم بالاعتوذ  
 من رأس السبعين لعلة لما ظهر فيه من الفتن العظيمة ثم اقتتل الحسين رضي الله عنه  
 ووقعة الحرة وغير ذلك مما وقع في عشر السبعين قوله القضاء ثلاثة الخ في هذا الحديث  
 أعظم وأزع البهلة عن الدخول في هذا المنصب الذي ينتهي بالجاهل والجاهل الى النار  
 وبالجهل فما صنع أحدهم نفسه ما صنع من ضاقت عليه المعاش فزج بنفسه في القضاء

وعدمه بالاهمية والعبودية والاعتراف بأنه الخالق والاعتراف بالعهدة الذي أخذته عليه والرجاء  
 وعدمه والاستعاذة من شر ما جفى العبد على نفسه وإضافة النعماء الى موجداتها وإضافة الذنوب الى نفسه ورغبته في المفرة  
 واعترافه بأنه لا يقدر على ذلك الا هو وفي كل ذلك الاشارة الى الجمع بين الشرعية والحقيقة وان تكاليف الشرعية لا تفصل  
 الا اذا كان في ذلك عون من الله تعالى انتهى وقال في الكواكب لاشك ان في الحديث ذكر الله تعالى باكمل الاوصاف وذكر  
 العبد بنفسه بانخص الحالات وهي أقصى غاية التضرع وتوبة الاستكانة لمن لا يشكها لاهراما الاثر الملائم من  
 الاعتراف بوجود الصانع وتوحيده الذي هو أصل الصفات العدمية المسماة بصفات الجلال والاعتراف بالصفات السبعة  
 الوجودية المسماة بصفات الاكرام وهي القدرة اللازمة من الخلق اللازمة للارادة والعلم والحياة والخامسة الكلام  
 اللازم من الوجود والسمع والبصر اللازمان من المفرة اذا المفرة المسموع والمبصر لا يتصور الا بعد السماع والابصار وأما  
 الثاني فلما فيه ايضا من الاعتراف بالعبودية والنور في مقابلة النعمة التي تقتضي تقصيرا وهو الشكر انتهى والحديث  
 أخرجه النسائي في الاستعاذة وفي اليوم والليلة قاله النسائي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت النبي

صلى الله عليه وآله وسلم يقول والله الى لا استغفر الله واؤوب اليه في اليوم اكثر من سبعين مرة) اى الفعل ذلك الاستغفار  
 اظهار العبودية واقتدار الكرم الربوبية او تعليمه لامتة او من ترك الاولى او قاله نواضة او ارادته صلى الله عليه وآله  
 وسلم لما كان دائم الترقى في معارج القرب كان كلما ارتقى درجة ورأى ما قبلها دونها استغفر من الله الكثر في الفتح ان  
 هذا مفسر على ان العدد المذكور في استغفاره كان مقرفا بحسب تعدد الاحوال وظاهر الفاظ الحديث بخالف ذلك  
 وفي حديث انس الى لا استغفر الله في اليوم سبعين مرة والتعبير بالسبعين قيل هو على ظاهره وقيل المراد التكثير والعرب  
 تضع السبع والسبعين والسبع مائة موضع الكثرة وقوله في حديث الباب اكثر منهم يحتمل ان يفسر بحديث ابي هريرة  
 لا استغفر الله في اليوم مائة مرة وفي حديث الاغر عنده وسلم مر فواته لبغان على قلبى وانى لا استغفر الله كل يوم مائة مرة  
 وقد ذكرنا في الفيز وجوه اخرى من اجله القسط لاني في كتابه المواهب اللدنية قال في الفتح ظاهره انه يطلب المغفرة ويعزم  
 على التوبة والمراد انه يقول هذا اللفظ بعينه ويرجى ٥١١ الثاني ما أخرجه النسائي بسند جيد من

طريق مجاهد عن ابن عمر انه سمع  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول لا استغفر الله الذي لا اله الا هو الى القيوم واؤوب اليه  
 في المجلس قبل ان يقرم مائة مرة  
 وله من رواية محمد بن سوقة عن  
 نافع عن ابن عمر مر بلفظ انا  
 كنت اسمع رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم في المجلس  
 رب اغفر لي وتب علي انك انت  
 التواب الغفور مائة مرة قال  
 عياض المراد بالغفر غفرات عن  
 الذكر الذي شأنه ان يدام عليه  
 فاذا فرغ منه لا حرماء ذلك ذنبا  
 فاستغفر منه وقيل هو شئ  
 يهترى القلب بما يقع من حديث  
 النفس وقيل هو السكينة التي  
 تفشى قلبه والاستغفار لظهور  
 العبودية لله والشكر لما أواه

ليزال من الخطام وأموال الارامل والايام ما يحول بينه وبين دار السلام مع جهله  
 بالأحكام أو جور على من تعديت يديه للخصام من أهل الاسلام قوله من أتى بضم  
 الهمزة وكسر المثناة تصبى الى البحر فاعله فيكون المعنى من افتاء مفت عن غير ثبت مر  
 السكالب والسنة والاستدلال كان انهم على من افتاء بغير الصواب لا على المستحق للمقلد  
 وقد روى بفتح الهمزة والمثناة فيكون المعنى من أتى الناس بغير علم كان انهم على الذي  
 سوغ له ذلك وافتاء بجواز الفتيا من مثله مع جهله واذن له في الفتوى ورخص له فيها  
 قوله أو الرخصة فيه دليل على ان من كان ضعيفا لا يصلح اتولى القضاء بين المسلمين قال  
 أبو علي الكرايسي صاحب الشافعي في كتاب أدب القضاء لا أعلم بين العلماء من سلف  
 خلافا ان أحق الناس ان يقضى بين المسلمين من بان فضله وصدقه وعلمه وورعه وان  
 يكون عارفا بكتاب الله عالما بأحكامه عالما بسنن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 حافظا لا كثرها وكذا أقوال العلماء عالما بالوفاق والخلاف وأقول لفقهاء التابعين يعرف  
 الصحيح من السقيم يتتبع النوازل من الكتاب فان لم يجد في السنة فان لم يجد جعل بما  
 اتفق عليه الصحابة فان اختلفوا فاقوا بجملة ما رآه بالقرآن ثم بالسنة ثم بشيئ أو كابر  
 الصحابة على به ويحكون كثير المذاكرة مع أهل العلم والمشاورة لهم مع فضل وورع  
 ويكون حافظا لسانه ونطقه وقرجه فهو ما الكلام المخصوص ثم لا بد ان يكون عاقلًا مأمنا  
 عن الهوى ثم قال وهذا وان كان له ليس على وجه الارض أحد يجمع هذه الصفات  
 ولكن يجب أن يطلب من أهل كل زمان أن يكملهم وأفضلهم وقال المهلب لا يكفي في  
 استحباب القضاء أن يرى نفسه أهلا لذلك بل ان يراه الناس أهلا له وقال ابن حبيب

وقيل هي حالة خشية واعظام والاستغفار شكرها وقد استشكل وقوع الاستغفار منه صلى الله عليه وآله وسلم وهو  
 موم والاستغفار يستدعي وقوع معصية واجيب بعدة اجوبة منها ما تقدم في تفسير الغين ومنها أقول ابن الجوزي  
 هفوات الطباع البشرية لا يلب منها أحد والانباء وان عصموا من الكبار فلم يصعوا من الصغار ايضا ومنها قول ابن بطال  
 الانبياء أشد الناس اجتهادا في العبادة لما أعطاهم الله تعالى من المعرفة فهم دائبون في شكره معترفون به بالتقصير انتهى  
 ومحصل جوابه ان الاستغفار من التقصير في اداء الحق الذي يجب له تعالى ويحتمل ان يكون لا استغفاره بالامور المباحة من  
 اكل وشرب وجماع او نوم وراحة او مخاطبة الناس والنظر في مصالحهم ومجارية اعدائهم نارة ومدايراتهم اخرى  
 وتاليف المؤلفة تلومهم وعد ذلك ذنبا بالنسبة الى المقام العالي وهو الحضور في حفرة القدس ومنها ان استغفاره تشريع  
 لامته او من ذنوب الامة فهو كالشفاعة لهم والله اعلم بحقيقة الحال (عن عبد الله بن مسعود ورضي الله عنه انه حدث  
 بحديثين احدهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ولم لا يخرج نفسه قال) وهو الحديث الموقوف وبه جزم ابن بطال  
 واتووى (ان المؤمن يرى ذنوبه) مقول يرى الثاني مذهب اى كالجبال بدليل قوله في الاخرة كذباب مر او هو قوله

( كانه فاعده تحت جبل يخاف ان يقع عليه ) لقوة اعتقاده شدة خوفه فلا يامن العقوبة بسبب خوفه والمؤمن دائم الخوف والمراقبة يستغفره الخ الخ ويخاف من صغيره السي قال ابن ابي جرة السبب في ذلك ان قلب المؤمن متور فاذا اراد من نفسه ما يخالف ما توره قلبه عظم الامر عليه خلى والحكمة في القبول بالجميل ان غيره من المملكات قد يحصل التسبب الى التبعات بخلاف الجبل اذا سقط على الشخص لا ينجو منه عادة ( وان الفاجر يرى ذنوبه كذباب ) الطير المعروف ( يمر على انفه ) فلا ياله ولا اعتقاده عدم حصول كبير ضرر بسببه كما ان ضرر الذباب عند سمل وكذلك دفعه ( نقالة ) اي بالذباب ( هكذا ) اي نحوه يده اودنه وهو من اطلاق القول على الله - قالوا هو ابلغ فالقابر اقله علمه بقل خوفه في حين المعصية ودل القتل الاول على غاية الخوف والاحتراز من الذنوب والثاني على غاية قلة المال والاشتغال بهما والتعبد بالذباب فكونه اخف الطير واحقره ولانه يدفع بالقل وبالانف المعاناة في اعتقاده شدة الخوف عند لان الذباب قلبا ينزل على الانف وانما ٥١٢ يقصد غالباً العين وفي اشارته يده ثأ كيد العقوبة ايضا لانه بهذا

القدر اليسير يدفع ضرره قال الهب الطبري انما كانت هذه صفة المؤمن لشدته خوفا من الله ومن عقوبته لانه على يقين من الذنب وليس على يقين من المغفرة والفاجر قليل المعرفة بالله فلذلك قل خوفه واستهان بالمعصية وقال ابن ابي جرة السبب في ذلك ان قلب الفاجر مظلم فوقع الذنب خفيف عنده ولذا تجدد من يقع في المعصية اذ وعظ يقول هذا سمل قال ويستفاد من الحديث ان قلة خوف المؤمن من ذنوبه وخفتها عليه يدل على فجوره وفي الحديث ضرب المثل بما يمكن وارشاد الى الحضي على محاسبة النفس واعتبار العلامات التي على

عن مالك لا بد ان يكون القاضي عالما عاقلا قال ابن حبيب فان لم يكن هلم فعقل وورع لانه بالورع يقف بالعقل يسأل وهو اذا طاب العلم وجدته فاذا طاب العقل لم يجدته انتهى قلت ماذا يصنع الجاهل العاقل عند ورود مشكلات المسائل وغاية ما يفيد العقل التوقف عند كل خصومة ترد عليه وملازمة سؤال اهل العلم عنها والاحتذاء بأقوالهم مع عدم المعرفة لحقها من باطلها وما هذا امر الله عباده فانه امر الحاكم ان يحكم بالحق وبالعدل وبالوسط وبما انزل ومن اين مثل هذا العاقل العاقل عن حكمة الدلائل ان يعرف حقيقة هذه الامور بل من اين له ان يتعقل الحجة اذا جاءته من كتاب او سنة حتى يحكم عدلها من قدره في اختلاف طبقات اهل العلم في الكمال والقصور والانصاف والاعتصاف والتثبت والاستبصار والطيب والوفار والتعويل على الدليل والتنوع بالتقليد فمن اين لهذا الجاهل العاقل معرفة العالي من السافل حتى يأخذ عنه احكامه وينيط به حله وابعاده فهذا شيء لا يعرف بالعقل باتمام العقل فما حال هذا القاضي الا كمال من قال فيه من قال

كبهمة عمياء قاذر ما بها • أجمع على موج الطريق الخائر

قولا لا تأمرن على اثني الخ في هذا التي بعد احراض النصح بقوله صلى الله عليه وآله وسلم انه احب لك ما احب لنفسه ارشاد للعباد الى ترك فعل اعياء الامارة مع الضعف عن القيام بحقوقها من أي جهة من الجهات التي يصدق على صاحبها انه ضعيف فيها وقد قدمنا كلام النووي على هذا الحديث في باب كراهية الحرص على الامارة قوله وان امر عليكم عبد حبشي يقع المهاد له والموحدة بعد هاتين هجمة منسوب الى الحبشة قوله كان

رأيه

بقا نعمة الايمان قال وفيه ان لعبور امر قاضي كالايمان وفيه دليل لاهل السنة لانهم لا يذكرون بالذنب وودعوا على الخوارج وغفروهم عن بكة - بالذنوب وقال ابن بطال يؤخذ منه انه ينبغي ان يكون المؤمن عظيم الخوف من الله تعالى من كل ذنب صغيرا كان او كبيرا لان الله تعالى قد يعذب على القليل فانه لا بد ان لا يتل عياضه - جهانه ( ثم قال ) ابن مسعود قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذا هو الحديث المرفوع قال في القح قال النووي انه افروح والاول قول ابن مسعود وكذا جزم ابن بطال بان الاول هو الموقوف والثاني هو المرفوع وهو كذلك ولم يقف ابن التين على تحقيق ذلك فقال احد الحديثين عن ابن مسعود والاخر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرد في التمرح على الاصل شيئا واغرب الشيخ أبو محمد - دين اي جرة في محتمره فاقر احد الحديثين من الاخر وعرف كل منهما بوجهه من ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وليس ذلك في شيء من نسخ البخاري ولا التمرح برفع الحديث الاول الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من كتب الحديث الا ما قرأت في شرح مغلطاي انه يروي مرفوعا عن طريق وهاها ابو احمد الجرجاني يعني ابن عدي وقد وقع بيان ذلك في الرواية المعلقة وكذا وقع البيان في رواية مسند لم مع كونه

له في حديث ابن مسعود الموقوف واقطعه من طريق جرير عن الامش عن عمارة عن الحارث قال دخلت على ابن مسعود  
اعوده وهو مريض فحدثني حديثين حديثا عن نفسه وحديثا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يقول الله أشد فرحا بالحديث (الله) بلام التاء كيد المفتوحة (افرح) ارضى (بتوبة عبده) واقبل لها  
والفرح المتعارف في نعوت بن آدم غير جازع على الله تعالى لانه اهتز ازطرب بحسبه الشخص في نفسه عند ظفوه بغير من  
يستكمل به نقصانه او يسد به خلته او يدفع به عن نفسه ضررا او نقصا وانما كان غير جازع عليه تعالى لانه الكامل بذاته  
الغنى بوجوده الذي لا يلحقه نقص ولا قصور وانما عناه الرضا والسلف فهو وامنه ومن أشباهه ما وقع الترفع فيه من  
الاعمال والاخبار عن فضل الله واثباته هذه الصفات له تعالى ولم يشتهلوا بتفسيره مع اعتقادهم تنزيهه تعالى عن صفات  
المخلوقين (من رجل نزل منزلا) بكسر الزاي في الثاني (وبه) أي بالتميز (مهلكة) ٥١٢ يفتح الميم واللام تهلكها أومن  
حصل فيه أوفى بعض الفسخ كما في

رأسه زبيبة هي واحدة الزيب المأ كول المعروف الكائن من العنب اذا جف وانما شبه  
رأس العبد بالزبيبة لتجمعها اول يكون شعره اود وهو غنبل في الحفارة وبشاعة الصورة  
وعدم الاعتناء بها وقد حكى الحفاظ في الفسخ عن ابن بطال عن المهلب انه لا تجب  
الطاعة للعبد الا اذا كان المستعمل له اماما قريبا لان الامامة لا تكون الا في قريب  
قال وأجبت الامة على ان لا تكون في العبد وحكي في الجهر عن العترة انه يصح أن  
يكون العبد قاضيا وعن الشافعية والخنفية أن لا يصح أن يكون العبد قاضيا

\*(باب تعليق الولاية بالشرط)\*

(عن ابن عمر قال أقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة موتة زيد بن حارثة وقال  
ان قتل زيد يغفر وان قتل جعفر فبعد الله بن رواحة رواء البخاري ولا جد من حديث  
أبي قتادة وعبد الله بن جعفر نحوه) حديث ابن عمر هو طرف من حديث طويل  
في ذكر غزوة موتة وكذلك حديث أبي قتادة وعبد الله بن جعفر ما في وصف الغزوة  
الذكرورة وقد اشتمل على جميع ذلك كتب الحديث والسيرة فلا يطول بذكره وقد استدلل  
المصنف رحمه الله بالحديث على جواز تعليق الولايات بالشرط المستعمل كافي ولاية  
جعفر قائما بشرطة يقتل زيد وكذلك ولاية عبد الله بن رواحة قائما بشرطة يقتل  
جعفر ولا عرف الا أن دليلا يدل على المنع من تعليق الولاية بالشرط فاعل خلاف من  
خالف في ذلك مستند الى قاعدة فقهية كما يقع ذلك في كثير من المسائل

\*(باب نهى الحاكم عن الرشوة واتخاذ صاحب لباية في مجلس حكمه)\*

٦٥ قيل سأ حديث أنس عند البخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم افرح بتوبة عبده من أحدكم  
سقط على بصره وقد اضل في ارض فلاة زادته لم فانقلت منه وعلم اطعمته وشربته نأيس منها فأتى شجرة فاضطجع في ظلها فنام  
فبينما هو كذلك اذا به افاقة عنده فأنخذ بخطامها ثم قال من شدة الفرح اللهم أنت عبدى وأنا ربك أخطأ من شدة الفرح وفيه  
كما قال النافى عياض ان مثل هذا صدق في حال الدهشة والذهول لا يؤخذ به الانسان وكذا حكاية عنه على وجه العلم أو  
الفائدة الشرعية لا على سبيل الهزول والعبث والله تعالى يعاقبنا من كل مكره ويبدل على ذلك حكاية النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم ذلك ولو كان منكرا محكما قال ابن أبي جرة وفي حديث ابن مسعود من القوائد جواز سفر المرء وحده لانه لا يضرب  
الشروع المثل الا بما يجوز ويحمل حديث النهى على الكراهة جعها ويظهر من هذا الحديث حكمة النهى قال في الفسخ  
والحصر الاول مردود وهذه القصة تؤيد النهى قال وفيه تسمية المفاخرة التي ليس فيها ما يؤكل ولا يشرب مهلكة وفيه أن  
من ركن الى ما سوى الله انقطع به أحوج ما يكون اليه لان الرجل ما نام في الفلاة وحده الا ركونا الى ما معه من الزاد فلما اعتقد  
على ذلك خافه لولان الله لطيفه وأعاد عليه ضالته قال بعضهم من سره أن لا يرى ما يسوءه فلا يتخذ شيئا يخاف به فقد اقال وفيه

ان فرح البشر وعظمهم اغما هو على ما جرى به اثر الحكمة من العوائذ وخذ ذلك من ان الحزن المذكور انما كان على ذهاب  
 راحلته تلوف الموت من أجل فقد زاده وفرحه بها انما كان من أجل وجدانه ما فقد مما تنسب الحياة اليه في العادة وفيه  
 بركة الاستسلام لامر الله تعالى لان المذكور لما ليس من وجدان راحلته استسلم للموت فحق الله عليه برضا لته وفيه ضرب  
 المثل بما يصل الى الافهام من الامور المحسوسة والارشاد الى الخوض على محاسبة النفس واعتبار العلامات الدالات على بقاء  
 نعمة الايمان والله أعلم (عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أخذ مضجعه من  
 الليل وضع يده تحت خده) وفي رواية كان اذا أوى الى فراشه (وقال يا ربك اللهم اموت وأحييا) أي بذكر اسمك احييا ما حيت  
 وعليه أموت أو المراد يا ربك المميت أموت ويا ربك المهي احييا اذ معاني الاسماء الحسنى فاشبه له تعالى فكل ما ظهر في الوجود  
 فهو صادر عن تلك المقتضيات (واذا قام) ٥١٤ وفي رواية واذا استيقظ أي من النوم (قال الحمد لله الذي احيانا بعد

ما أماتنا) أي رداً لنفسنا بعد  
 ان قبضنا عن التصرف بالنوم  
 والنوم أخو الموت قال ابن الاثير  
 معنى النوم موتا لانه يزول معه  
 العقل والملكة تشبها وتشبيها  
 اه قال الله تعالى الله يتوفى  
 الانفس حين موتها أي بسبب  
 ما هي به حية حساسة ذراكية والتي  
 لم تمت في منامها أي وبثوابها  
 حين تنام تشبها للنايمين بالموتى  
 حيث لا يميزون ولا يتصرفون كما  
 ان الموتى كذلك قال أبو بصير  
 الزجاج النفس التي تفارق  
 الانسان عند النوم هي التي للقبز  
 والتي تفارقه عند الموت هي التي  
 للعبادة هي التي تزول معها النفس  
 ويحقل أن يكون المراد بالموت  
 هنا السكون كما قالوا ماتت الريح  
 اذا سكنت فيجوز حمل أن يكون

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعنة الله على الراشي والمرئى  
 في الحكم رواه أحمد وأبو داود والترمذي \* وعن عبد الله بن عمرو قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم اعنة الله على الراشي والمرئى رواه الخمسة الا النسائي وصححه  
 الترمذي \* وعن ثوبان قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الراشي والمرئى  
 والرائش يعني الذي يشي بينهم رواه أحمد \* وعن عمرو بن مرة قال سمعت رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يقول ما من امام أو وال يغلق بابيه دون ذوى الحاجة والمطله والمسكنة  
 الا غلق الله أبواب السماء دون خلقه وحاجته ومسكنته رواه أحمد والترمذي حديث  
 أبي هريرة أخرجه أيضا ابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وقد عزا الحفاظ في بلوغ  
 ارام الى أحمد والاربعة وهو وهم فانه ليس في سني أي داود وغير حديث ابن عمرو  
 المذكور وهوهم أيضا بعض النسخ فقل ان ابا داود زاد في روايته لحديث ابن عمرو فافظ  
 في الحكم وليست تلك الزيادة عند أي داود بل لنظرة لعن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم الراشي والمرئى قال ابن زسلان في شرح السنن وزاد الترمذي والطبراني بإسناد  
 جيد في الحكم وحديث ابن عمرو أخرجه أيضا ابن حبان والطبراني والدارقطني قال  
 الترمذي وقواه الدارقي اه واسناده لا مطعن فيه فان ابا داود قال حدثنا أحمد بن  
 يونس يعني في البربوي حدثنا ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبيد الرحمن يعني في القرشي  
 العامري خال ابن أبي ذئب ذكره ابن حبان في الثقات عن أبي سلمة يعني ابن عبيد الرحمن  
 عن عبد الله بن عمرو بن العاص وحديث ثوبان أخرجه أيضا الحاكم وفي اسناده ليث

أطلق الموت للاحوال الشاقة كانه قروا والذل والسؤال والهزم والمعصية والجهل وقال القرطبي في المفهم النوم والموت ابن  
 يجمعهما انقطاع تعلق الروح بالبدن وذلك قد يكون ظاهرا وهو النوم ولذا قيل النوم أخو الموت وباطنا وهو الموت فاطلاق  
 الموت على النوم يكون مجازا لا شترا كما هو في انقطاع تعلق الروح بالبدن وقال الطيبي الحكمة في اطلاق الموت على النوم ان  
 انتفاع الانسان بالحياة انما هو بهي رضا الله عنه وقصد طمأنينة واجتناب خطئه وعقابه في نام زال عنه هذا الانتفاع وكان  
 كالميت فحمد الله تعالى على هذه النعمة وزوال ذلك المانع قال وهذا التأويل موافق للحديث الاخر الذي فيه وان أرسلتها  
 فاحفظها بما تحفظ به عبد الله الحارث وينتظم معه قوله (واليه التضرع) أي والى الله المرجع في نيل الثواب بما يكتسب في الحياة  
 والنشور البعث يوم القيامة والاحياء بعد الاماتة يقال نشر الله الموتى فنشروا أي احياهم فحيوا والحديث أخرجه البخاري  
 أيضا في التوحيد وأبو داود في الادب والترمذي وأخرجه النسائي في اليوم والليلة وابن ماجه في الدعاء (عن البراء بن عازب  
 رضى الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أوى) بقصر الحمزة (الى فراشه) أي دخل فيه (نام على شقه الايمن)  
 بكبير الشين المعجمة (ثم قال اللهم اسبغ نفسي) ذاتي (البك) أي جعلت نفسي متقاة تابعة لحكمك اذ لا قدر لي على تدبيرها

ولا على جلب ما ينفعها اليها ولا على دفع ما يضرها عنهم (ووجهت وجهي) قصدي (اليك وفوضت أمري اليك) اذ لا قدرة لي على صلاحه (والجأت ظهري اليك) أي توكلت عليك واعتمدت في أمري كما يعتمد الانسان بظهوره الى ما يستدعيه (رغبة) فطعمها في نوابك (ورغبة اليك) خوفا من عقابك (لا ملجأ) بالهمز (ولا منجأ) بغير همز وفتح الميم فهما (منك) الا اليك آمنت بتكاليك الذي أنزلت اسم جنس شامل لكل كتاب سماوي (ونبيك الذي أرسلت) قال صلى الله عليه وآله وسلم لمن قالهن ثم مات تحت ايمانه مات على الفطرة قال الكرمانى وهذا الذكر مشغل على الايمان بكل ما يجب به الايمان اجمالا من الكتب والرسل من الالهيات والنبوات وعلى اسناد الكل الى الله من الذوات ويدل عليه الوجه ومن الصفات ويدل عليه الامور ومن الافعال ويدل عليه اسناد الظاهر مع ما فيه من التوكل على الله والرضا بقضائه وهذا بحسب المماش وعلى الاعتراف بالثواب والعقاب خيرا وشرأ وهذا بحسب المهادي (عن ابن عباس رضى الله عنهما) قال ثبت عند سمينة ٥١٥ بنت الحرث الهلالية أم المؤمنين خالة ابن عباس رضى الله عنهما (وذكر

الحديث وقد تقدم) ولفظه فقام الذي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى حاجته غسل وجهه ويديه ثم نام ثم قام فأتى القرية فاطلق شناقها بكسر الشين المجمة أى وباطها ثم نوضا وضوا بين وضوا لم يكن وقد بلغ فصلى فقامت فقطبت كراهية أن يرى أنى كنت أرقبه فتوضأت فقام يصلى فقامت عن يساره فاخذ باذني فادارني عن يمينه فتقامت ضلالتة ثلاث عشرة ركعة ثم اضطجع فنام حتى نفع وكان اذا نام نفخ فاذنه بلال بالسلامة فصلى ولم يتوضأ (قال وكان في دعائه اللهم اجعل في قلبي نورا) يكشف لي عن الله لومات (وفي بصرى نورا) يكشف المبصرات

ابن أبي سليم قال البزار انه تفرد به وقال في مجمع الزوائد انه أخرجه أحمد والبزار والطبراني في الكبير وفي اسناده أبو الخطاب وهو مجهول اه وفي الباب عن عبد الرحمن ابن عوف عند الحاكم وعن عائشة وأم سلمة أشار اليه ما الترمذي قال في التلخيص ينظر من أخرجهما حديث عمرو بن مرة أخرجه أيضا الحاكم والبزار وفي الباب عن أبي مريرم الأزدي مرفوعا أخرجه أبو داود والترمذي بلفظ من تولى شيئا من أمر المساكين فاحتجب عن حاجتهم وفقيرهم احتجب الله دون حاجته قال الحافظ في الفتح ان سمينة جدي وعن ابن عباس عند الطبراني في الكبير بلفظ أي أمرا احتجب عن الناس فاعلمهم احتجب الله عنه يوم القيامة قال ابن أبي حاتم هو حديث منكر قوله على الراشعي هو دافع الرشوة والمرثعي القاض لها والراشعي هو ما ذكره في الرواية التي في الباب قال ابن رسلان ويدخل في إطلاق الرشوة الرشوة للعالم والعامل على أخذ الصدقات وهي حرام بالاجماع اه قال الامام المهدي في الجبر في كتاب الاجارات منه مسئلة وتحرر رشوة الحاكم اجماعا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لعن الله الراشعي والمرثعي قال الامام يحيى ويفسق للوعيد والراشعي ان طالب باطلاعه الخبير قال المنصور بالله وأبو جعفر وبعض اصحاب الشافعي وان طلب بذلك حقا مجمعا عليه جازية لظاهر المذهب المنع لعدم الخبير وان كان محتثا فافيه فكالباطل اذ لا تأثير له كونه اه قلت والقصة بحسب لطالب الحق يجوز تسليم الرشوة منه للعالم لا أدري بأي شخص والحق التحريم مطلقا أخذ به عموم الحديث ومن زعم الجواز في صورة من الصور فان جاءه دليل مقبول والا كان تخصيصه رد عليه فان الاصل في مال المسلم التحريم ولانما كوا أموالكم بينكم بالباطل لا بجل مال

(وفي معنى نورا) مظهر السموعة (ومن يميني نورا وعن يساري) وفي رواية وعن شمالي (نورا) وخص القلب والبصر والسمع بني الظرفية لان القلب مقر الفكر في آلاء الله والبصر مسارح آيات الله المصونة والسمع مرامي أنوار وحى الله ومحط آياته المنزلة وخص العين والشمال بهن ايذا بتجاوز الانوار عن قلبه وسمعه وبصره الى من عن يمينه وشماله من اتباعه قاله الطيبي والتشوين في نور التعظيم أي نور اعظما (ونور في نور) ونور في نور (واما نور او خلق نورا) ثم أجل ما فعله بقوله (واجعل لي نورا) فذلك لانه لو كبد الله وقد سأل صلى الله عليه وآله وسلم النور في أعضائه وجهاته ليزداد في أفعاله وتصرفاته ومقتلحاته نورا على نورفه ودعا به واما ذلك فانه كان حاصلا له لا محالة أو هو تعام لامته قال في الفتح وقد اقتصر في هذه الرواية على ذكر القلب والسمع والبصر والجهات الست وقال في آخره واجعل لي نوراً ولم يرد عظم لي نورا بتشديد الفاء المجمة ولا في يعلى وأعظم لي نورا وكذا الابي عوانق من رواية أبي حذيفة عن سفيان ولم يرد في رواية شعبة عن سلمة واجعل لي نوراً أو قال واجعل لي نورا هذه رواية تخند عن شعبة وفي رواية النصير رواية عن شعبة واجعل لي نوراً ولم يشك والطبراني في الدعاء من طريق المنهال بن عمرو عن علي ابن عبد الله بن عباس عن أبيه عن جده في آخره واجعل لي يوم القيامة نورا اه وأبى الشيخ أكل الدين لكل نور معنى ووصفا

ذكره القسطلاني قال وتحقيق هذا المقام يقتضي بما المصريح عن غرض الاختصار (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا أوى أحدكم إلى فراشه) أي إذا أتى إليه لينام عليه (فإنه ينفذ فراشه) قبل أن يدخل إليه (بداخله أزاره) طرفه الذي يلي جسده ولفظ الفتح الحاشية التي تلي الجلد وفي رواية فليزغ قال القسطلاني وحكمة ذلك أنه ليرطبي يمنع من قرب بعض الحيات استأثر السارح بعلمه وقال البيضاوي إنما أمرنا بالتفرض به لأن المتحول إلى فراشه يحل بينه وبينه أزاره وتبقى الدخلة معلقة فينفذ بها قال الكرماني وينفذ ويدهم سورة بطرف أزاره فلا يحصل في يده مكروه إن كان شيء خياله قال في الفتح وهو حكمة النفذ بطرف الثوب دون البدل لخصوص الدخلة وقال القرطبي في المفهم حكمة النفذ قد ذكرت في الحديث (فانه لا يدرى ما خلفه) بفتح الخاء المعجمة واللام أي حدث (عليه) بعده فيه من المؤذيات كقرب أوجية أو المستقذرات ٥١٦ قال الطيبي أي لا يدرى ما وقع على فراشه بعد ما خرج منه من تراب أو قذارة أو هوام (ثم يقول يا الله ربني وضعت جنبي وبك أرفعه) أي بك استعين على وضع جنبي وعلى رفعه قالبا للاستعانة (إن استكنت نفسي) توفيتا (فارحها) وإن أوسلتها) رددتها (فاحفظها) بما تحفظ به عباده الصالحين قال الكرماني الامساك كناية عن الموت والرحمة والمغفرة تناسبه والارسال كناية عن استقرار البقاء والحفظ يناسبه وعند الناسق ومعه ابن حبان من حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر رجلا إذا أخذ مضجعه أن يقول اللهم أنت خالق نفسي وأنت تتوفاهما لك موتها ومحياها إن أحييتها فاحفظها وإن أمتها فاعفها قال ابن بطال في هذا الحديث

أمرني مسلم الأبطيقي من نفسه وقد انضم إلى هذا الأصل كون الدافع عنه دفعه لاحد أمرين إما لئلا يبال به حكم الله أن كان محقا وذلك لا يحل لأن المدفوع في مقابلة أمر واجب أو جب الله عز وجل على الحاكم الصدق في فكيف لا يفعل حتى يأخذ عليه شيئا من الخطأ وإن كان الدفع للمال من صاحبه إنما يبال به خلاف ما شرعه الله أن كان مبالا لذلك أقيح لأنه مدفوع في مقابلة أمر يحظوظه وأشد تحريما من المال المدفوع للبني في مقابلة الزنا بما لأن الرشوة يتوصل بها إلى كل مال الغير الموجب لأجراح صدره والأضرار به بخلاف المدفوع إلى البني قاله وتوصل به إلى شيء محرم وهو الزنا لكنه مملد لافعال والمفعول به وهو أيضا ذنب بين العبد وربيه وهو أجمع الفرما ليس بين العاصي وبين المغفرة إلا التوبة ما بينه وبين الله وبين الأمرين بون بعيد ومن الأدلة الدالة على تحريم الرشوة ما حكاه ابن رسلان في شرح السنن عن الحسن وسعيد بن جبيرة أنهم سموا قوله تعالى أكلون السحت بالرشوة وحكي عن مسروق عن ابن مسعود أنه لما مثل عن السحت أنه الرشوة فقال لا ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون والظالمون والفاسقون ولكن السحت أن يستعينك الرجل على مظلمته فيهدى لك فإن أهدى لك فلا تقبل وقال أبو وائل شقيق بن سلمة أحد أئمة التابعين القافى إذا أخذ الهدية فقدأ كل السحت وإذا أخذ الرشوة بلغت به الكفر ورواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح اه ما حكاه ابن رسلان ويدل على المنع من قبول هدية من استعان بهم على دفع مظلمة ما أخرجه أبو داود عن أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شفع لأخيه شفاعته فأهدى له هدية علم أبقها فقد أدى بآبائنا عظيم من أبواب الربا في أسناده القاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن

أدب عظيم وقد ذكر حكمة في الخبر وهو خشية أن يأوى إلى فراشه بعض الهوام الصارفة فيؤذيه وقال الاموي القرطبي يؤخذ من هذا الحديث أنه ينبغي أن أراد المنام أن يسبح فراشه لاحتمال أن يكون فيه شيء من رطوبة أو غيرها وقال ابن العربي هذا من الخدرة ومن النظر في أسباب دفع سوء التدبر هو من الحديث لا تحرقها أو توكل (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن أحدكم) هل النسي للتحريم والتزويه خلاف وجه النووي على الثاني قال في الفتح الاول أولى واليه نحا ابن عبد البر فقال لا يجوز لاحد أن يقول اللهم أعطني ان شئت وغير ذلك من أمور الدين والديانة كلام مستحيل لأوجه له لأنه لا يفعل إلا ما شاء (اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت) لأن هذا يتعلق صورته صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه (ليعزم المسألة) أي فليقطع بالسؤال ولا يقل ان شئت كالمستغنى فلو قال ذلك لتبرك بالاستغناء فلا يكره (فانه لا مكره له) تعالى فيذ في الاجتهاد في الدعاء وأن يكون الدعاء على رجاه الاجابة ولا يقتط من رحمة الله تعالى فانه يدعو كرماء ولا يستثنى بل يدعو دعاء البائس الفقير وفي الترمذي عن أبي هريرة مرفوعا قال حدثني غريب ادعوا الله وانتم موقنون بالاجابة واعلموا ان الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه قال التوربشتي

أدب عظيم وقد ذكر حكمة في الخبر وهو خشية أن يأوى إلى فراشه بعض الهوام الصارفة فيؤذيه وقال الاموي القرطبي يؤخذ من هذا الحديث أنه ينبغي أن أراد المنام أن يسبح فراشه لاحتمال أن يكون فيه شيء من رطوبة أو غيرها وقال ابن العربي هذا من الخدرة ومن النظر في أسباب دفع سوء التدبر هو من الحديث لا تحرقها أو توكل (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يؤمن أحدكم) هل النسي للتحريم والتزويه خلاف وجه النووي على الثاني قال في الفتح الاول أولى واليه نحا ابن عبد البر فقال لا يجوز لاحد أن يقول اللهم أعطني ان شئت وغير ذلك من أمور الدين والديانة كلام مستحيل لأوجه له لأنه لا يفعل إلا ما شاء (اللهم اغفر لي ان شئت اللهم ارحمني ان شئت) لأن هذا يتعلق صورته صورة الاستغناء عن المطلوب والمطلوب منه (ليعزم المسألة) أي فليقطع بالسؤال ولا يقل ان شئت كالمستغنى فلو قال ذلك لتبرك بالاستغناء فلا يكره (فانه لا مكره له) تعالى فيذ في الاجتهاد في الدعاء وأن يكون الدعاء على رجاه الاجابة ولا يقتط من رحمة الله تعالى فانه يدعو كرماء ولا يستثنى بل يدعو دعاء البائس الفقير وفي الترمذي عن أبي هريرة مرفوعا قال حدثني غريب ادعوا الله وانتم موقنون بالاجابة واعلموا ان الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل لاه قال التوربشتي

اي كونوا عند الدعاء على حالة تستحقون فيها الاجابة وذلك بانتم انتم المعروف واجتناب المنكر وغير ذلك من مراعاة اركان الدعاء وآدابه حتى تكون الاجابة على القلب أغلب من الرد أو المراد ادعوه معتقة - دين وقوع الاجابة لان الداعي اذا لم يكن متحققا في الرجا لم يكن رجاؤه صادقا واذا لم يكن الرجا صادقا لم يكن الرجا خالصا والداعي مخلصا فان الرجا هو الباعث على الطلب ولا يتحقق القرع الا بتحقق الاصل وحديث الباب أخرجه أبو داود في الصلاة والترمذي في الدعوات وقال ابن عينة لا يمنع أحد الدعاء ما يعلم في نفسه يعني من التقصير فان الله تعالى قد أجاب دعاء من خلقه ابليس حين قال رب انظرني الى يوم يبعثون وقال الداودي معنى قوله لا يعزم المسئلة أي يجتهد ويبلغ ولا يقل ان شئت كالمسئلة تنفي ولكن دعاء البائس الفقير قال الحافظ في الفتح وكأنه أشار بقوله كالمسئلة الى انه اذا قاله على سبيل التسبيل لا يكره وهو جيد (وعنه) أي عن أبي هريرة (وروى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يستجاب لاحدكم ٥١٧ ما لم يهمل) قال في الكواكب الاستجابة بمعنى الاجابة أي يجاب دعاء كل واحد منكم اذا القرد المضاف يفيد العموم على الاصح (يقول دعوت فلم يستجب لي) قال ابن بطال المعنى يسأم فيترك الدعاء فيكون كالمسان بدعائه والله أي بما يستحق به الاجابة فصار كالمجمل للرب الكريم الذي لا يهجزه الاجابة ولا ينقصه العطاء وفي رواية مسلم والترمذي لا يزال يستجاب لاحدكم ما لم يدع بائس أو قطيعة رحم وما لم يستهمل قبل وما الاستهمال قال يقول قد دعوت وقد دعوت فلم أرى يستجاب لي فيستحسر عند ذلك ويدع الدعاء مرة في يستحسر ينقطع وهو بمهمات استهمل من حصر اذا أعيا وتعب وتكرار دعوت للاستمرار اي دعوت مرارا

الاموي مولاهم الشامي وفيه مقال ويدل على تحريم قبول مطلق الهدية على الحاكم وغيره من الامراء حديث هدايا الامراء لخلع أخرجه البيهقي وابن عدي من حديث أبي حمزة قال الحافظ واسناده ضعيف ولعل وجه الضعف انه من رواية اسمعيل بن عمار عن أهل الخراز أخرجه الطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة قال الحافظ واسناده أشد ضعفا وأخرجه سيف الدين داود في تفسيره عن عبيدة بن سليمان عن اسمعيل بن مسلم عن الحسن بن جابر واسمعيل بن عمار وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه من حديث أنس باللفظ هدايا العمال صحت وقد تقدم في كتاب الزكاة في باب العاملين عليها حديث بريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باللفظ من استعملناه على عمل فرفقنا به رزقا فانا اخذناه بعد ذلك فهو لخلع أخرجه أبو داود وقد يوب الجماري في أبواب القضاء باب هدايا العمال وذكر حديث ابن التيمية المشهور والظاهر ان الهدايا التي تمدى للقضاء ونحوهم هي نوع من الرشوة لان المهدى اذا لم يكن معتادا للاهداء الى القاضي قبل ولا بعده لا يهدى اليه الا لغرض وهو ازالة التوقي به على باطله او التوصل له بدية له الى حقه والكل حرام كما تقدم وأقل الاحوال أن يكون طالبا القرية من الحاكم وتغذيته ونفوذ كلامه ولا غرض له بذلك الا الاستطالة على خصومه أو الامن من مطالبتهم له فيجتنه من له حق عليه ويخافه من لا يخافه قبل ذلك وهذه الاغراض كلها تنول الى ما آتت اليه الرشوة فلا يهدى الحاكم المتحفظ لدينه المسئلة للوقوف بين يدي ربه من قبول هدايا من أهدي اليه بعد توقيه للقضاء فان الاحسان تأثير في طبع الانسان واللوب مجبولة على حب من أحسن اليها نرى بما مات نفسه الى المهدى اليه مما لا يؤثر الميل عن الحق عند عرض

كثيرة قال المظهر من كان له ملالة من الدعاء لا يقبل دعاؤه لان الدعاء عبادة حصلت الاجابة او لم تحصل فلا ينبغي للمؤمن أن يعل من العبادة وتأخير الاجابة امالانه لم يأت وقتها فان لكل شيء وقتا واما لانه لم يقدر في الاول قبول دعائه في الدنيا يعطى عوضه في الآخرة واما ان يؤخر القبول للطمع ويبلغ في ذلك فان الله تعالى يحب الاخلاص في الدعاء مع ما في ذلك من الانقياد والاستسلام واطهار الافئدة ومن يكثر قرع الباب يوشك أن يفتح له ومن يكثر الدعاء يوشك أن يستجاب له قال في الفتح وفي هذا الحديث ادب من آداب الدعاء هو انه يلزم الطلب ولا يباس من الاجابة لما في ذلك من الانقياد والاستسلام واطهار الافئدة فارقى قال بعض السلف لاننا أشد خشية ان احرم الدعاء من ان احرم الاجابة وكأنه اشار الى حديث ابن عمر رفعه من فتح له منكم باب الدعاء ففتح له أبواب الجنة الحديث أخرجه الترمذي بسندين وأخرجه الحاكم في صحيحه قال الداودي يخشى على من خاف أو قال قد دعوت فلم يستجب لي أن يصير الاجابة اه والحاديد شدة على ان دعوة المؤمن لا تزودها اما ان يهمل له الاجابة واما ان يدفع عنه من السوء مثلها واما ان يدخره في الآخرة خير مما سأل وأشار الداودي الى ذلك واليه اشار ابن الجوزي بقوله ان دعاء المؤمن لا يرد عليه انه قد يكون الاول له تأخير الاجابة أو يعرض بها هو أولى عاجلا أو آجلا فينبغي للمؤمن أن لا يترك الطلب من

فيه فانه متعبد بالدعاء كما هو متعبد بالتسليم والتقوى ومن جملة آداب الدعاء تحري الاوقات الفاضلة كالسجود وعند الاذان ومنها تقديم الموضوع والصلوة واستقبال القبلة ورفع اليدين وتقديم التوبة والاعتراف بالذنوب والاخلاص وافتتاحه بالمحمد والثناء والصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والسؤال بالاسم الحسنى اه وفي القسطلانى وأن يختم الدعاء بالطابع وهو آمين ولا يخص نفسه بالدعاء بل يتم ليدرج دعاءه وطالبه في تضاعيف دعاء الموحدين ويخط حاجته بما جرت به اعماله أن تقبل بمركتهم وتنجب وأصل هذا كله ورأسه اتفاقه الشهاب فضلا عن الحرام وفي حديث مالك بن يسار مرعوا إذا سألتم الله فاسألوه يظنون أن كفكم ولا تسألوه بظهورها فإذا فرغتم فامسحوا بوجوهكم رواء أبو داود ومن عادة من يطلب شيئا من غيره أن يدع كفه اليه فالداهي يسطر كفه الى الله متواضعا متخشعا وحكمة مسح الوجه بهما التقاؤل بالصلاة ما طلب وتبر كبايصاله الى وجهه الذي هو رأس الاعضاء وأولها ٥١٨ فنه يسرى الى سائر الاعضاء والحديث أخرجه مسلم في الدعوات أيضا أبو داود

في الصلاة والترنم الذي وابن ماجه في الدعاء (عن ابن عباس رضى الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول عند الكبر) أى عند قوله وإسلم من روى يونس بن عبد الله ابن الحرث عن أبي العباس كان إذا حزنه أمر أى هجم عليه وغلبه وله أيضا من روى يونس بن أبي عمرو بن قتادة كان يدعو حين ويقولون عند الكبر وفي حديث على عند التسلق وصحبه لما تم فى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هؤلاء الكلمات وأمرني أن نزل في كبر أو شدة أقولها يقول (لا اله الا الله العظيم) المطلق البالغ أقصى مراتب العظمة الذي لا يتصوره عقل ولا يحيط بكنهه بصيرة

الخاصة بين المهدي وبين غيره ولقضى لا يشعر بذلك ويظن أنه لم يخرج عن الصواب بسبب ما قد زرعه الاحسان في قلبه بالرشوة لا تفعل زيادة على هذا ومن هذه الحقيقة امتنعت عن قبول الهدايا بعد دخولي في القضاء ممن كان يهدى الى قبل الدخول فيه بل من الاقارب فضلا عن سائر الناس فكان في ذلك من المنافع ما لا يتسع المقام لمسطه اسأل الله أن يوجه له خالص الوجهه وقد ذكر المغربي في شرح بلوغ المرام في شرح حديث الرشوة كلاما في غاية السقوط فقال ما معناه انه يجوز أن يرشى من كان يتوصل بالرشوة الى نيل حق أو دفع باطل وكذلك قال يجوز للمرثى أن يرثى إذا كان ذلك في حق لا يلزمه فعله وهذا أعم مما قاله المنصور بالله ومن معه كما قدمت الحكاية لذلك عنهم لانهم خصوا الجواز بالرأى وهذا أعمه في الرأى والمرثى وهو تخصيص بدون تخصص ومعارضه اعموم الحديث بمعنى الرأى الذي ليس عليه آثاره من علم ولا يفتقر بمثل هذا الامن لا يعرف كقيمة الاستدلال والقائل رحمه الله كان قاضيا بقوله والخلعة في النهاية الخلعة بالفتح الحاجة والفتر فيكون العطف على ما قبله من عطف العام على الخاص وفي الحديث دليل على انه لا يحل الاحتجاب أولى الامر عن أهل الحاجات قال الشافعي وجماعة انه ينبغي للحاكم أن لا يتخذ حاجبا قال في الفقه وذهب آخرون الى جواز وجعل الاول على زمن سكوت الناس واجتماعهم على الخير وطوا عيتم للحاكم وقال آخرون بل يستحب الاحتجاب حينئذ اقترب الخصوم ومنع المستطيل ودفع الثروة قبل ابن التين عن الدودي قال الذي أحدثه القضاة من شدة الاحتجاب وادخال بطائق من الخصوم لم يكن من فعل السلف اه قلت صدق لم يكن من فعل السلف ولكن من لنا بمثل رجال

(الحليم) الذي لا يستغزى غضب ولا يحمله غيظ على استجبال العقوبة والمساومة الى الانتقام (لا اله الا الله رب السلف العرش العظيم) ووصف العرش بالعظيم لانه اعظم خلق الله مطافا لاهل السماء وقيله للدعاء (لا اله الا الله رب السموات ورب الارض ورب العرش الكريم) وصف العرش بالكريم لان الرحمة تنزل منه أولنسبته الى اكرم الاكرمين وقد صدر هذا التناء بذكر الرب اينما دب كشف الكبر لانه مقتضى الترية ووصف الرب تعالى بالعظمة والحلم وهما صفتان مستلزمان لكل القدرة والرحمة والاحسان والتجاذف ووصفه بكل ربوبية الشاملة للعالم العلوى والسفلى والعرش الذي هو سقف الخلوقات واعظمها وحملته يستلزم كمال رحمته واحسانه الى خلقه فعلم القلب ومعرفته بذلك يوجب محبته واجلاله وتوحيده فيحصل له من الابتاج والذو والسرو وما يدفع عنه ألم الكبر والههم والغم فإذا قابلت بين ضيق الكبر وسعة هذه الاوصاف التي تضمنها هذا الحديث وجدته في غاية المناسبة لتفريع هذا الضيق وخروج القلب عنه الى سعة البهجة والسرو وانما يصدق هذه الامور من اشرف فيه أنوارها وباشرف قلبه حقائقها أشار اليه في زاد المعاد وقال في الكواكب فان قلت هذا ذكر لدعاء قلت هو ذكر يستفتح به الدعاء يكشف كربه وعن سفيان بن عيينة اما علمت ان الله قال من شغل ذكرى عن مسألتي أعطيتة أفنيل مأعطى

لساتلين ومن دعوات الكرب مارواه ابو داود وصحبه ابن حبان عن أبي بكره رفعه اللهم رحمتك أرجو فلا تكلني الى نفسي طرفة عين وأصلح لي شأني كله لا اله الا أنت ومنه الله الذي لا شريك له شيئا رواه أصحاب السنن الا الترمذي من حديث أسماء بنت عميس قالت قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا اعلمك كلمات تقوين عنك الكرب ولا ين أبى الدنيا كتاب الفرج بعد الشدة فأتيت في معناه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ) تعبدوا وتواضعوا وتعلموا لامتة (من جهد البلاء) بفتح الموحدة مع المد ويجوز الكسر مع القصر والجهد بفتح الجيم وبضعها وهو الحالة التي يتخبط فيها الانسان وتشتق عليه بحيث يتخبط في الموت ويختاره عليه ما وعى ابن عمر جهد البلاء قلة المال وكثرة العيال (و) من (درلك الشقاء) الدرلك بفتح الدال والراء وقد تسكن الراء للحاق والوصول الى الشيء والشقاء بفتح الشاء الهلاك وقد يطلق على السب المؤدى الى الهلاك (و) من (سوء القضاء) ما يسوء الانسان ويوقعه ٥١٩ في المكروه ولفظ السوء ينصرف الى

المقتضى عليه دون القضاء وهو كما قال النووي شامل للسوء في الدين والدنيا والبدن والمال والاهل وقد يكون في الخاتمة أسأل الله تعالى العافية وأسأله بوجهه وجهه الكريم أن يختم لي وبان أخلفه وللصالحين بختمة الحسنى ويرفعنا الى المهل الاسنى ويلحقنا بالرفيق الاعلى بمنه وكرمه (و) من (شهادة الاعداء) وهي فرح العدو وميلته تنزل عن بهاديه (قال سفيان بن عيينة) (وهو) أحد رواة هذا الحديث الحديث ثلاث زدت أنا واحدة) من قبل نفسي (لا أدري أين هي) (وقد) أخرج الامم على الحديث من طريق ابن أبي عمير عن سفيان فبين فيه ان المصلحة المزيدة هي شهادة الاعداء وله سفيان

السلامة في آخر الزمان فان الناس اشتغلوا بالندوة بعضهم بعضا فلم يحجب الحاكم لدخل عليه المصوم وقت طعامه وشربه وخلوه باهله وصلاه الواجبة وجميع أوقات ليله ونهاره وهذا ما لم يتعبد الله به أحد من خلقه ولا جعله في وسع عبد من عباده وقد كان المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم يحجب في بعض أوقاته وقد ثبت في الصحيح من حديث أبي موسى انه كان يوابا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم لما جاس على قف البئر في القصبة المشهورة واذا جعل لنفسه بوابا في ذلك المكان وهو منفرد عن أهله خارج عن بيته فبالا ترى التخاذل من البيت وبين الاهل وقد ثبت أيضا في الصحيح في قصة حادثة صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يدخل على نسائه شهران عراستة له الاسود لما قال ليارياح استأذن لي فذلك دليل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتخذ لنفسه بوابا ولو لذلك لاستأذن عمر لنفسه ولم يتجج الى قوله استأذن لي وقد ورد ما يخالف هذا في الظاهر وهو ما ثبت في الصحيح في قصة المرأة التي وجدها تبكي عند قبر لحاتم الى باب فلم تجد عليه بوابا والجمع ممكن اما أولا فلان النساء لا يجعلن عن الدخول في الغالب لان الامر الاهم من التخاذل الحاجب هو منع دخول من يخشى الانسان من اطلاقه على ما لا يحل الاطلاع عليه وامانا ثانيا فلان النبي للعاجب في بعض الاوقات لا يستلزم النبي مطلقا وغاية ذلك انه لم يكن له صلى الله عليه وآله وسلم حاجب راتب قال ابن بطال الجمع بينهما انه صلى الله عليه وآله وسلم اذا لم يكن في شغل من أهله ولا فتر ادبشي من أمره رفع حجاب بيته وبين الناس وبغير طاب الحاجب وبشده قال الكرماني وقد ثبت في قصة عمر في منازعة أمير المؤمنين علي والعباس في ذلك انه كان له حاجب يقال له يرقا قال ابن التين

كان اذا حدث ميزانهم طال الامر فطرا عليه التسمية فحفظ بعض من سمع تعيينه امنه قبل أن يطرأ عليه التسمية ثم كان بعد ان خفي عليه تعيينه يذكر كونه من يدينه مع ابيهم لها والحديث أخرجه البخاري أيضا في القدر ومسلم في الدعوات والنسائي في الاستعاذة وفي الحديث ان الكلام المسجوع لا يكره اذا صدر عن غير قصد له ولا تكلف قاله ابن الجوزي قال وفيه مشروعة الاستعاذة ولا يعارض ذلك كون ما سبق في القدر لا يرد لاحتمال ان يكون مما قضى فقد يقضى على المرء مثلا بالبلاء ويقضى انه ان دعا كشف فاقضاء محقق للدافع والمدفوع اليه وفائدة الاستعاذة والدعاء اظهار العبد لفاقته له وتضرعه كذا في الفتح (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم فإيا ما مؤمن سبته) أي ان كنت سببت مؤمنا ولمسلم اللهم اني اتخذت عندك عهدا لن تخلفني فإيا ما مؤمن سبته أو جلدته وله بلفظ اللهم انما أنا بشر فإيا رجل من المسلمين سبته أو اعنته أو جلدته وله فإيا مؤمن آذيت سبته له مخته جلدته وله بلفظ اللهم انما محمد بشر فإيا رجل من المسلمين سبته أو اعنته أو جلدته وله فإيا مؤمن آذيت ومن حديث عائشة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلان فكلما بهشي لا أدري ما هو فاغضباه فسميها راعها فلما جازت له فقال أو ما عبت ما شاربط

لهيئة في قلت اللهم انما انا بشر فاني المسلم لعنته او شتمه او سببته (فاجعل ذلك) السب او غيره مجازا كرا (له قرينة) تقربه بها  
 (اليوم القيامة) وفي رواية فاجعل ذلك كفارة له يوم القيامة وفي أخرى فاجعلها له زكاة ورواية فاجعلها له صلاة  
 وزكاة وقرينة تقربه به اليك يوم القيامة وفي حديث عائشة فاجعلها له زكاة وأجر او في حديث أنس عند مسلم أيضا انما أنا  
 بشر ارضي كما يرضى البشر وأغضب كما يغضب البشر فاجعل ما أحسد دعوت عليه من أمي بدعوة ليس لها باهل أن تجعلها له طهورا  
 وزكاة وقرينة تقربه به يوم القيامة وقوله ليس لها باهل أي عندك في باطن أمره لا في ظاهر ما يظهر منه. حين دعاني عليه  
 فكانه يقول من كان باطن أمره عندك انه من ترضى عنه فاجعل دعوتي عليه التي اقتضاها ما ظهر لي من مقتضى حاله حينئذ  
 ظهورا وزكاة وهذا ما عني صحيح لا حال فيه لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان متعبا بالظواهر وحساب الناس في البواطن  
 الى الله تعالى وفي الحديث كمال شدة قتله ٥٢٠ على أمته وجعل خلقه وكرم ذاته حيث قصد مقابلة ما وقع منه بالخير والتكريم

قال في الفتح وهذا كله في حق  
 المعين في زمانه وواضع واما ما وقع  
 منه بطريق التعميم لغير معين  
 حتى تناول من لم يدرك زمانه  
 صلى الله عليه وآله وسلم فاعطاه  
 يشمله اهـ والحديث أخرجه  
 مسلم في الادب (عن سعد بن  
 أبي وقاص رضى الله عنه ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم كان يأمر بهؤلاء الكلمات  
 اللهم اني أعوذ بك من البخل  
 ضد الكرم وأعوذ بأقط الخمر  
 ومعناه الدعاء قالوا وفي ذلك  
 تحقيق الطاب كما قيل في غفر الله  
 لك بأنظ الماضي قال الواحدى  
 البخل في كلام العرب عبارة عن  
 منع الاحسان وفي الشرع منع  
 الواجب (وأعوذ بك من الخبز)  
 ضد الشجاعة وهي فضيلة قوة

متعقبنا ما نقله عن الداودى في كلامه لمن تقدم ان كان مراده البطائق التي فيها الاخبار  
 بما جرى فصحح بمعنى انه حادث وان كان مراده البطائق التي يكتب فيها الله سبحانه بقى ليدأ  
 بالنظر في خصوصية من سبق فهو من العدل في الحكم اهـ قلت ومن العدل والتفتت  
 في الحكم أن لا يدخل الحاكم جميع من كان يبايه من المتخاصمين الى مجلس حكمه دفعة  
 واحدة اذا كانوا جمعا كثيرا ولا سيما اذا كانوا مثل أهل هذه الديار اليمنية فانه لم اذا  
 وصلوا الى مجلس القاضي صرخوا بما فيه شوش فهمه ويتغير ذهنه فيقل تدبره وتفتنه  
 بل يجعل يبايه من يرقم الواصلين من الخصوم الاول فالاول ثم يدعوهم الى مجلس حكمه  
 كل خصم على حدة فالخصم يصح لعموم المنع مثل ما ذكرناه معلوم من كتابات الشريعة  
 وجرتباتهم مثل حديث نهى الحاكم عن القضاء حال الغضب والتأذى بأمر من الامور  
 كما سبأ في وكذلك أمره بالتفتت والاستقاع لجملة كل واحد من الخصمين وكذلك أمره  
 باجتماع الرأى في الخصومة التي تعرض قال بعض أهل العلم وظيفة البواب أو  
 الحاجب ان يطالع الحاكم بحال من حضر ولا سيما من الاعيان لاحفال ان يجي  
 مخاصما والحاكم يظن انه جاء زائرا فيعطيه حقه من الاكرام الذي لا يجوز لمن يجي  
 مخاصما انتهى ولا شك في انه يكره دوام الاحتجاب ان لم يكن محرما لما في حديث الباب  
 قال في الفتح واتفق العلماء على انه يستحب تقديم السابق فالسابق والمأخر على المقيم  
 ولا سيما ان خشى فوات الرفقة وان من اتخذوا بابا واجبا أن يتخذوا ميمنا ثقة عفيها  
 عارفا حسن الاخلاق عارفا بقادير الناس انتهى

• (باب ما يلزم اعتقاده في أمانة الوكلاء والاعوان) •

الغضب وانقيادها للعقل (وأعوذ بك أن ارد) بضم الهمزة وفتح الراء والدال المهملة المشددة (الى ارضل العمر) (عن  
 أخيه) يعني الهرم والخرف (وأعوذ بك من فتنة الدنيا يعني فتنة الدجال) وهذا التفسير من كلام عبد الملك بن عبد الرحمن  
 الحديث قال الحافظ وفي اطلاق الدنيا على الدجال اشارة الى ان فتنة أعظم الفتن الكائنة في الدنيا وقد ورد ذلك صريحا في  
 حديث أبي امامة قال خطبنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث وفيه انه لم تكن فتنة في الارض منذ ذرأ الله نبيه آدم  
 أعظم من فتنة الدجال أخرجه ابوداود وابن ماجه (وأعوذ بك من عذاب القبر) الواقع على الكفار ومن شاء الله من عصاة  
 الموحدين أعادنا الله من كل مكروه والحديث أخرجه البخارى أيضا والنسائي في الاستسنة اذ هو اليوم والليل (عن عائشة  
 رضى الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول) عبودية منه أو تعليما لأمته (اللهم اني أعوذ بك من الكسل) وهو  
 الفتور عن الشيء مع القدرة على عمله ايشار الراحة البدن على التعب (و) من (الهرم) وهو الزيادة في كبر السن المؤدية الى ضعف  
 الاعضاء (والأمم) ما يوجب الان (والمغرم) أي الدين فيعلا لا يجوز (ومن فتنة القبر) سؤال منكرو ونكير (وعذاب القبر) وهو  
 ما يترب بعد فتنته على المجرمين فالاول كالمقدمة للثاني وعلامة عليه (ومن فتنة النار) هي سؤال الخزنة على سبيل التوبيخ

والله الاشارة بقوله تعالى كلما أنى فيها فوج سألهم خزنتها ألم يأتكم نذير (وعذاب النار) - هـ فتنهم (ومن شرفة الغنى) كالبطر والطغيان وعدم تادية الزكاة (وأعوذ بك من فتنة الفقر) كأن يجعله الفقر على اكتساب الحرام أو التلطف بكلمات مؤدية الى الكفر وانما زاد لفظ الشرفى الغنى ولم يذكروا فقره في الفقر ونحوه لانه تصرف عام يعم من الشرب وانما مفرته أكثر من مضرة غيره أو تغليظا على الأغنياء حتى لا يغتروا بغناهم ولا يغفلوا عن مفاسده أو إيماء الى ان صورة أخواته لا خير فيها بخلاف صورته فانها قد تكون خيرا قاله في البكوا كب رة فقهه في الفتح بان هـ ذا كاه غنله عن الواقع فان الذى ظهر لى ان لفظه شرفى الاصل ثابتة فى الموضوعين وانما اختصره بعض الرواة وسبأى بعد قليل فى باب الاستعاذه من أرذل العمر عن هشام بسنده هـ ذا بالفظ وشرفته الغنى وشرفته الفقر قال وسبأى بعد أبواب أيضا من رواية سـ لام بن ابى مطيع عن هشام بسند شرفى الموضوعين والتميم فى الغنى والفقر بالشرب لا بد منه لان كلامه - افيه خير باعتباره فى الاستعاذه منه بالشرب يخرج ما فيه من الخير سواء قل أم كثر اه وتعبه الغنى فقال هذا غفلة له منه ٥٢١ حيث بدى اختصار بعض الرواة بغير دليل على ذلك ولا كرماني أن يقول

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من خاف من خافه في باطل وهو يعلم لم يزل في خط الله حتى ينزع وفي لفظ من اعان على خصومة بظلم فقد باء بغضب من الله رواه اأبو داود وعن أنس قال ان قيس بن سعد كان يكون بين يدي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة صاحب الشرطة من الأمير رواه البخاري) حديث ابن عمر أخرجه أبو داود بأسنادين الاسناد الاول لامطعن فيه لانه قال حدثنا أحمد بن منبى يعنى الربيعى حدثنا زهير حدثنا عمار بن غزيرة عن يحيى بن راشد يعنى الدمشقى الطويل وهو ثقة قال جلسنا للعبد الله بن عمر فذكره والاسناد الثانى قال حدثنا على بن الحسين ابن ابراهيم يعنى العامرى وثقه انسافى حدثنا عمر بن يونس يعنى العامرى وهو ثقة حدثنا اعاصم بن محمد بن زيد العمري يعنى ابن عبد الله بن عمر حدثنا المثنى بن يزيد قال المنذرى هو مجهول انتهى وقد أخرج له النسافى فى عمل اليوم والليلة عن مطر بن ابن طهمان الخراسانى الوراق قال المنذرى ضعفه غير واحد انتهى وقد أخرج له - سلم فى مواضع عن نافع عن ابن عمر فذكره بهناه قوله من خاف من خافه فى الغزاة الى الخصومة بلجاف فى الكلام اية تنوفى بها مال أو حق مقصود وتارة تكون ابتداء وتارة تكون اعتراضا والمراد لا يكون الاعتراضا على كلام سابق قال بعضهم بالثبوت والخصومة فانه اتفق الدين ويقال ما خصم قط وورع قوله لم يزل فى سخط الله هـ ذا ذم شديد لشرطان أحدهما ان تكون الخاصة فى باطل والثانى أن يعلم أنه باطل فان اختل أحد الشرطين فلا وعبد وان كان الاولى تزل الخاصة ما وجد اليه سبيل لا قوله من أعان على خصومة بظلم فى معنى

٦٦ نيل سا فى البخارى فى باب ما يقول به التكبير فى أداتل صفة الصلاة بالماء والتلج والبرد قال التور بشتى ذكر أنواع المطهرات المنزلة من السماء التى لا يمكن حصول الطهارة الكاملة الا بها بالانواع المغفرة التى لا يخلص من الذنوب الا بها أى طهرنى من الخطايا بانواع مغفرتك التى هى فى تحصيل الذنوب بمثابة هذه الانواع الثلاثة فى ازالة الارجاس والاصاب ورفع الجنابة والاحداث وقال الطيبي ويمكن أن يقال ذكر التلج والبرد بعد الماء المطلوب منها مشمول أنواع الرحمة بعد المغفرة لاطراف حرارة عذاب النار التى هى فى غاية الحرارة لان عذاب النار يقابله الرحمة فيكون التلج كسب من باب قوله متقددا سيقا ورحما اى اغسل خطاياى بالماء اى اغفرها وورد على الغفران مشمول الرحمة (ونفى قلبى من الخطايا كما نقيت الثوب الأبيض من الدنس) أى الوضوء هو نأ كيد للسابق ويجازى عن ازالة الذنوب ومحو أثرها (وبعد) أبعد (ينى وبين خطاياى كما يبعدت) أى كبتك (بين الشرق والغرب) أى حل بينى وبينها حتى لا يلقى لها منى اقتراب بالكلية قال فى الفتح وهذا الحديث قد رواه الترمذى عن عروة وقد جاء بالصلاة ولفظه كان يدعوى فى الصلاة وهو فى الدعاء قبل السلام اه (عن

أنس رضي الله عنه قال كان أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وآله (وسلم اللهم) وفي رواية اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة قال القرطبي الذي عليه أكثر أهل العلم أن المراد بالتحسين نعيم الدنيا والآخرة قال وهذا هو الصحيح فإن اللفظ يقتضي هذا كله فإن حسنة ذكرت في سياق الدعاء فهو محمول على كل حسنة من الحسنات على البدل وحسنة الآخرة الجنة بإجماع أهل القول عياضاً كما كان يكثر الدعاء بهذه الآية لجمعهما معاً في الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة (وقد أعذب النار) أي أحفظنا من عذاب جهنم قال في النسخ قال الشيخ عماد الدين بن كثير الحسنة في الدنيا أشهل كل مطلوب دنيوي من عافية ودار رحمة وزوجة حسنة وولد بار ورزق واسع وعمل نافع وعمل صالح ومركب هنيء وثنا جميل إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم فانهم أكملها من درجة تحت الحسنة في الدنيا وأما الحسنة في الآخرة فاعلاها دخول الجنة وتوابعه من الأمن وأما الوقاية من عذاب النار فهو يقتضي تيسير أسبابه في الدنيا من اجتنب المحارم وترك الشهوات أو العفو ومحضها ومراحه بقوله وتوابعه ما يتحقق به في الذكر ٥٤٢ لا ما يتبعه حقيقة (عن أبي موسى) الأشعري رضي الله عنه عن النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم أنه كان يدعو اللهم اغفر لي خطيئتي ذنبي (وجهلي) ضد العلم (واسرائي) مجاوزي الحد في أمرى وما أنت أعلم به مني اللهم اغفر لي هزلي) ضد الجد (وجدي) بكسر الجيم ضد الهزل (وخطئي وعدي) ضد السهو (وكل ذلك) المذكور (عندي) موجود أو ممكن أي أنا متصف بهذه الأشياء فأغفره لي قاله صلى الله عليه وآله وسلم تواضعوا وعضا بالنفسه وشكروا الرب لماعلم أنه قد غفر له أو عفوات الكمال وترك الأولى ذنوباً أو أراد ما كان عن سهو أو ما كان قبل النبوة قال القرطبي في المفهوم وقوع الخطيئة من الانبياء ما نزلهم مكلفون فيخافون وقوع ذلك

ذلك ما أخرجه الطبراني في الكبير من حديث أسوس بن شرحبيل أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مشى مع ظالم لم ينج منه وهو يعلم أنه ظالم فقد خرج من الإسلام وأما ما ورد في الحديث الصحيح بالنظر أن نصر الظالم أو مظلوماً فقد وردت تفسيره في آخر الحديث أن نصر الظالم كشفه عن الظلم قوله فقد دبا بغضب من الله أي انقلب ورجع بغضب لازم له ومعنى الغضب في صفات الله إرادته العقوبة وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للعالم إذا رأى مخالفاً أو معيئاً على خصومة بتلك الصفة أن يجره ويردعه لينتهي عن غيبه قوله أن قيس بن سعد يعني ابن عبادة الأنصاري الخزرجي قوله كان يكون قال الكرماني فائدة تذكر أنظر الكون إرادة بيان الدوام والاستقرار وقد وقع في رواية الترمذي وابن حبان والبيهقي وأبو نعيم وغيرهم بالنظر أن قيس بن سعد لم يلح قوله بنزلة صاحب الشرط زاد الترمذي لم يلبس من أموره وقد ترجم ابن حبان لهذا الحديث فقال أحسن المصطفى من المنكر كين في مجلسه إذا دخلوا وقد روى الاسماعيلي أن سعداً سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قيس أن يصرفه عن الموضع الذي وضعه فيه مخافة أن يقدم على شيء فصرفه عن ذلك والشرط بضم الميم والراء والنسبة إليه بشرط بضمين وقد يقع الراء فيهم ما أعوان الأمير والمراد بصاحب الشرط كبيرهم فقبل سموها بذلك لأنهم رذالة الجنة ومنه في حديث أنس كذا المنة تقدم ولا الشرط التهمة أي ردى المال وقيل لأنهم الأشداء لا يؤا من الجند ومنه في حديث الأحمد ويتشرط شرط الموت أي يتعاقدون على أن لا يفر أو لو ما قال الأزهري شرطه لكل شيء خياريه ومنه الشرط لأنهم من جهة الجنة وقيل هم أول طائفة تقدم الجيش وقيل هو الشرط لأنهم

ونبتة وذون منه قال الحاسبى الانبياء والملائكة أشد خوفاً من دونهم وخوفهم أجلال وأعظام علامات واستغفارهم من التقصير لأن الذنب المحقق (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الملك له الحد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل) بفتح العين أي مثل ثواب اعتاق (عشر رقاب) وكتب له مائة حسنة ومحبت عنه مائة سنة وكانت له حرز من الشيطان (أي حصناً) يومه ذلك حتى يسى ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به (الارجل عمل أكثر منه) فإنه يزيد عليه وفي رواية عمرو بن ميمون من قال عشر كان كمن أعنت رقبة من ولده أو عيل ولم يكن كمن أعنت أربعة أنفس من ولده أو عيل أي حصل له من الثواب ما لو اشتري ولده من أولاد أو عيل وأعتقه وإنما خصه لأنه أشرف الناس (عن أبي أيوب الأنصاري وابن سعد ورضي الله عنهم ما قال في هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عشر كان كمن أعنت رقبة من ولده أو عيل) قال في النسخ واختلاف الروايات في عدد الرقاب مع اتحاد المخرج يقتضي الترجيح بينهما فالأكثر على ذكر أربعة ويجمع بينهما حديث أبي هريرة كثره

كذلك ولها مائة يكون مقابل كل عشر مرات رقية من قبل المضافه فيكون لكل مائة مائة رقية وهي مع ذلك المطلق الرقاب ومع وصف كون الرقية من ولد اسمعيل يكون مقابل العشرة من غيرهم أربعة منهم لأنهم أشرف من غيرهم من العرب فضلا عن الهجوم وأما ذكر رقية بالافراد في حديث أبي أيوب فنادوا الحق ووطأ ربة وقال في الفتح أيضا لما كان الذي كرون في ادراكهم وفهمه ومهمه مختلفة كان نواحيهم بحسب ذلك وعلى هذا ينزل اختلاف مقادير الثواب في الاحاديث فان في بعضها نواحيهم يتجدد ذلك الذي كرهه في رواية أخرى أكثر أو أقل كما اتفق في حديث أبي هريرة وأبي أيوب قالت اذا تعددت مخارج الحديث فلا بأس بهذا الجمع واذا التحدث فلا وقد يعين الجمع الذي تقدم ويحتمل فيما اذا تعددت أيضا أن يختلف المقدار بالزمان كالتهنئة بما بعد صلاة الصبح مثلا وعدم التهنئة ان لم يحتمل المطلق في ذلك على المقيد ويستفاد منه جواز استرقاق العرب خلافا لما منعه ذلك قال عياض ذكر هذا العدد من المائة دليل على أنه غاية للثواب المذكور (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال سبحان الله وبحمده) الواو للعالم ٥٢٣ أي سبحان الله متلبسا بحمدي له من أجل توفيقه لي للتسبيح (في يوم مائة مرة) متفرقة بعضها أول النهار وبعضها آخره ومتواليه وهو أفضل خصوصا في أوله ومعنى قوله سبحان الله تنزيهه الله عن كل ما لا يليق به من كل نقص فيلزم في الشريك والخاصة والولد وجميع الرذائل ويطلق التسبيح ويراد به جميع ألفاظ الذكر ويطلق ويراد به الصلاة المضافة بذلك وأما صلاة التسبيح فسميت بذلك لكثرة التسبيح فيها كذا في الفتح وفي القسط لاني وسبحان اسم مصدر وهو التسبيح وقيل بل سبحان مصدر وقال الحافظ في الفتح وسبحان اسم منصوب على أنه واقع موضع المصدر ليعمل محذوف تقديره سبحت سبحانا كسبحت الله تسبيحا ولا يستعمل

علامات يعرفون بها في اللباس والهيئة وهو اختصار الاصحى وقيل لأنهم أعدوا أنفسهم لذلك يقال اشترط فلان نفسه لأمرك كذا اذا أعدها قاله أبو عبيد وقيل مأخوذ من الشريط وهو الحبل المبروم لما يهيم من الشدة وفي الحديث جواز اتخاذ الاعوان لدفع ما يراد على الامام والحاكم

باب النهي عن الحكم في حال الغضب الآن يكون يسيرا يشغل

(عن أبي بكره قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يقض حاكم بين اثنين وهو غضبان روى الجماعة) وعن عبد الله بن الزبير عن ابيه أن رجلا من الانصار خاضم الزبير عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شراج الحرة التي يسهون بها النخل فقال الانصاري سرح الماعير فاني عليه فاختصم عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يزبیر اسق يا زبیر ثم ارسل الى جارك فغضب الانصاري ثم قال يا رسول الله ان كان ابن عمك فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسلم ثم قال لا يزبیر اسق يا زبیر ثم احبس الماعير حتى يرجع الى الجدة وقال الزبير والله اني لاحسب ان هذه الآية نزلت الا في ذلك فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكمه ولو في شجر بينهم الآية روى الجماعة لكنه للخدمة الا انه في من رواه عبد الله بن الزبير لم يذكر فيه عن ابيه وللبخاري في رواية قال خاضم الزبير رجلا وذكروه وزاد فيه فاستوى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حينئذ لا يزبیر حقته وكان قبل ذلك قد أشار على الزبير

غالب الامضا فاهو مضاف الى المفعول أي سبحت الله ويجوز أن يكون مضافا الى الفاعل أي نزه الله نفسه والمشهور الاول (حطت عنه خطايا) التي بينه وبين الله (وان كانت مثل زبد البحر) وهذا وأمثاله نحو ما طلعت عليه الشمس كتابات عبيد عن الكثرة وقد يشعر هذا بان التسبيح أفضل من التلليل من حيث ان عدد زبد البحر أضغاف المائة المذكورة في مقابلة التلليل واجيب بان ما جعل في مقابلة التلليل من عتق الرقاب يزيد على فضل التسبيح وكثير الخطايا النور دان من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار فعمل به هذا الحق تكفير جميع الخطايا عموما بعد ما ذكره خصوصا مع زيادة مائة درجة ويؤيده حديث أفضل الذكر التلليل وأنه أفضل ما قاله هو واليه من قبله ولان التلليل صريح في التوحيد والتسبيح منتهى له وهو بطريق سبحان الله تنزيهه وهو توحيد ومنطوق لاله الا الله توحيد ومفهومة تنزيهه فيكون أفضل من التسبيح لان التوحيد أصل والتنزيه ينشأ عنه والحديث أخرجه الترمذي في الدعوات والنسائي في الايام والبيهقي في نواب التسبيح وأخرج البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه

قال كلمتان خفيقتان على اللسان فقيمتان في الميزان حبيبتان الى الرحمن سبحان الله العظيم سبحان الله وصحده (عن ابي موسى رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل الذي يذكرك ربه والذي لا يذكرك ربه (مثل الحي والميت) شبهه الذّاكر بالحي الذي يزين ظاهره بتورط طاعة واشراقها فيه وبالتعريف التام فيما يريد وباطنه بنور العلم والافهم والادراك كذلك الذّاكر من يزين ظاهره بنور العلم والطاعة وباطنه بنور العلم والمعرفة فقلبه مستقر في حظيرة القدس وسره في مخدع الوصل وغير الذّاكر عاقل ظاهره وباطل باطنه قاله في شرح المشكاة وقسم بعض العارفين الذّاكر الى اقسام سبعة ذكر العبد بالعبادة والاذنين بالاصغاء واللسان بالثناء واليد بالعطاء والبدن بالوفاء والقلب بالخوف والرجاء والروح بالتسليم والرضا والمراد بذكر الله تعالى هنا الاتيان بالفاظ التي ورد الترغيب في قولها والاكتفاء منها كالباقيات الصالحات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر وما يلحق به من الحوقلة والوسيلة والبسطة والاستغفار ونحو ذلك والدعاء بخيري الدنيا والاخرة وبما في ذكر الله أيضا وراويه ٥٢٤ المواظبة على العمل بما أوجبه أو تدب اليه كتلاوة القرآن والحديث

ورمداة العلم والتمتع بالصلاة ومناظرة العلماء وهل يشترط استحضار الذّاكر لمعنى الذّاكر لا المنقول ان الذّاكر يؤجر على الذكر باللسان وان لم يستحضر معناه نعم يشترط أن لا يقصد به غير معناه والاكمل ان يتفق الذكر بالقلب واللسان واكمل منه استحضار معنى الذّاكر وما اشتمل عليه من تعظيم المذكور وفي النقص عنه تعالى فان وقع ذلك في عمل صالح مما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرهما ازداد الكمال فان صحح التوجه وأخلص لله تعالى في ذلك فهو وابلغ الكمال ذكر جميع ذلك في الفتح وورد في فضل الذّاكر أحاديث منها ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة قال قال النبي صلى

برأى فيه سعة له ولا انصاري فلما حفظ الانصاري رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استوى للزبير حقه في صريح الحكم قال عروة قال الزبير فوالله ما حسب هذه الآية نزات الا في ذلك فلا وربك الآية رواه أحمد كذلك لكن قال عن عروة بن الزبير ان الزبير كان يحدث انه خاصم رجلا وذكروه فله من مائة وزاد البخاري في رواية قال ابن شهاب فقد رت الانصار والناس قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اسويان يبرئ احبس الماء حتى يرجع الى الجسد فكان ذلك الى السكينة وفي الخبر من الفقه جواز الشفاعة للغصم والعفو عن التعزير قوله لا يقصد من الخ قال المهلب سبب هذا ان الحكم حالة الغضب قد تجاوز بالحكم الى غير الحق فنع وبذلك قال فقهاء الامصار وقال ابن دقيق العيد انتهى عن الحكم حالة الغضب لما يحصل بسببه من التغفيل الذي يحتل به النظر فلا يحصل استيفاء الحكم على الوجه قال وعده الفقهاء به هذا المعنى الى كل ما يحصل به تغير الفكر كالجوع والعطش والمفرطين وغلبة النعاس وسائر ما تعاني به القلب فعلمنا بشغله عن استيفاء النظر وهو قياسي مظنة على مظنة وكان الحكم في الاقترار على ذكر الغضب لاستلزامه على النفس وصعوبة مقاومته بخلاف غيره وقد أخرج البيهقي بسند ضعيف عن أبي سعيد رفته لا يتقاضى الا وهو شعبان ريان انتهى وسبب ضعفه ان في استناده القابم العمري وهو متهم بالوضع وظاهر انتهى التحريم ولا موجب لصرفه عن معناه الحق في الكراهة فلو خالف الخا لم يحكم في حال الغضب فذهب الجمهور الى انه يصح ان صادف الحق لانه صلى الله عليه وآله وسلم

الله عليه وآله وسلم يقول الله انا عند ظن عبدي بي وأنا معه اذا ذكرني فان ذكرني في نفسه قضى

ذكرته في نفسه وان ذكرني في ملاذ كرتني في ملاخير منه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله عز وجل (ملائكة) ولم يسأله فضلا جع فاضل كثرل ومازل وروى فضلا بفتح الفاء وسكون الصاد أي زيادة على الحظفة وغيرهم من المرتبين مع الخلائق لا وظيفة لهم الا خلق الذّاكر (بطوفون في الطرق) وفي حديث جابر عند أبي بصير ان الله سبحانه الملائكة تصف وتصل بمجالس الذّاكر في الارض (يلتصون أهل الذّاكر) ولمسلم من رواية سهل بن عفون مجالس الذّاكر (فاذا وجدوا قوما يذكرون الله) عز وجل وفي رواية سهل فاذا وجدوا مجالس فيه ذكرا (تنادوا هلموا) أي تعالوا (الى حاجتكم) وفي رواية أي معاوية الى بغيته (كم) (قال فيقنونهم) بفتح الباء وهم الحاة تطوفون ويدورون حولهم (باجنتهم الى السماء الدنيا) يعني يذكرون اجنتهم حول الذّاكرين قالوا بالاعتدية وقال الهيثمي الظاهر أنها للاستعانة لان حقهم الذي ينتمى الى السماء انما يستقيم بواسطة الاجنحة وفي رواية سهل قد رويهم بفتح بعضهم بعضا باجنتهم حتى

عياؤا ما بينهم وبين سماء الدنيا (قال فيسألهم عز وجل وهو أعلم منهم) أي أعلم من الملائكة بحال الذاكرين (ما يقول عبادي قالوا يقولون يسبحونك ويكبرونك ويحمدونك) أي يقولون سبحان الله والله أكبر والحمد لله (و في رواية سهيل ويملأونك وفي حديث أنس عند البراري عظمون آلاءك ويلونك كماك ويملون على نبيك ويسألونك لا تحترمهم وذنابهم قال في الفتح ويؤخذ من مجموع هذه الطرق المراد بحال المذكور الواردة من تسبيح وتكبير وغيرها ما وعلى تلاوة كتاب الله سبحانه والثناء بخبري الدنيا والآخرة وفي دخول قراءة الحديث النبوي ومداينة العلم الشرعي وهذا كونه والاجتماع على صلاة النافلة في هذه المجالس نظرا والاشبه اختصاص ذلك بحال التسبيح والتكبير ونحوهما والتلاوة وحسب وان كان قراءة الحديث ومداينة العلم والمناظرة فيه من جملة ما دخل تحت مسمى ذكر الله تعالى انتهى (قال فيقول) عز وجل (هل رأوني قال فيقولون لا والله ما رأوا قال فيقول) تعالى (كيف لورأوني قال يقولون لورأوك كانوا أشد لك عبادة وأشد لك تعبدًا) وزاد أبو ذر عن الكشميري ونحوه (وأكثر لك تسبيحا) وفي رواية الاسماعيلي ٥٢٥ وأشد لك ذكرا (قال يقول فيسألوني) أي

أي شيء يطلبون (قالوا يسألونك الجنة قال يقول) تعالى (هل رأوها قال يقولون لا والله يارب ما رأوها قال يقول فكيف لو أنهم رأوها قال يقولون لو أنهم رأوها كانوا أشد عليها حرصا وأشد لها طمأنا وأعظم فيها رغبة قال) تعالى (فم يتعذرون قال يقولون من النار قال يقول) تعالى (هل رأوها قال يقولون لا والله ما رأوها قال يقول) تعالى (فكيف لورأوها قال يقولون لورأوها كانوا أشد منها فرارا وأشد لها مخافة) وفي رواية أي معاوية كانوا أشد منها هربا وأشد منها اتعوا وذو خوف وراد سهيل قالوا ويسألونك قال فيقول لهم قد غفرت لهم وأعطيهم ما سألوا وفي حديث

قضى لازير بعد أن أغضبه في حديث الباب فكانهم جهلوا ذلك قرية صارفة لأمسي إلى الكراهة ولا يخفى أنه لا يصح إلحاق غيره صلى الله عليه وآله وسلم به في مثل ذلك لأنه معصوم عن الحكم بالباطل في رضائيه وغضبه بخلاف غيره فلا عصمة تمنعه عن الخطأ واللهذا ذهب بعض الحنابلة إلى أنه لا ينفذ الحكم في حال الغضب لثبوت النهي عنه والنهي يقتضي الفساد وفصل بعضهم بين أن يكون الغضب مازا عليه به أن استعان له الحكم فلا يؤثر ولا فهو محصل الخلاف قال الحافظ ابن حجر وهو تفصيل معتبر وقيد امام الحرمين والبعوى الكراهة بما إذا كان الغضب أغير الله واستغرب الرواي في هذا واستبعده غيره لخالفته اظاهر الحديث وللمعنى الذي لا يلزم مني عن الحكم حال الغضب وذكر ابن المنير ان الجمع بين حديثي الباب بان يجعل الجواز خاصا بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لوجود العصمة في حقه والامن من التعدي أو ان غضبه انما كان للحق فمن كان في مثل حاله جاز والامنع وقد تعقب القول بالتحريم وعدم انعقاد الحكم بأن النهي الذي يفيد فساد النهي عنه هو ما كان لذات المنهي عنه أو بجزئه أو لوصفه الملازم له لا المفارق كما هو وكافي النهي عن البيع حال النداء للجمعة وهذه قاعدة مقررة في الأصول مع اضطراب فيها وطول نزاع وعدم اطراد قوله ان رجلا من الانصار اسماه ثعلبة بن حاطب وقيل حميد وقيل حاطب بن أبي بلعة ولا يصح لأنه ليس بانصاري وقيل انه ثابت بن قيس بن ثعلبة وانما ترك صلى الله عليه وآله وسلم قتله بعد ان جاني قتاله بما يدل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم جازي الحكم لاجل القرابة لان ذلك كان في أوائل الاسلام وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يتألف الناس اذ كان كما ترك قتله

أنس قال غشوههم حتى وهذا كله فيه تفرع للملائكة ونبيه على أن تسبيح في آدم وتقديسهم اعلى وانصرف من تقديمهم لوصول هذا في عالم الغيب مع وجود الموانع والصوارف وحصول ذلك للملائكة في عالم الشهادة من غير صارف (قال فيقول) تعالى (فاشهدكم أني قد غفرت لهم) زاد في رواية سهيل واعطيهم ما سألوا (قال يقول ملك من الملائكة فيهم فلان ليس منهم انما جاء لحاجة) وفي رواية سهيل قال يقولون رب فيهم فلان عدي خطاه انما صرحنا معهم وزاد قال وله قد غفرت (قال) تعالى (هم الجلساء لايتقى بهم جليسهم) يعني ان مجالستهم مؤثرة في المجلس ولم يسمهم القوم لايتقى بهم جليسهم وتعرف انفسهم يدل على الكمال أي هم القوم الكاملون فيهم من السعادة فيكون قوله لايتقى بهم جليسهم استثناءا لبيان الموجب وفي هذه العبارة تعبنا في نفي الشقاء عن جلسائهم الذين يملكون ذلك في غاية الفضل اسكن التصريح بنفي الشقاء بالغ في حصول المقصود قال في الفتح وفي الحديث فضل مجالس الذكروا والذاكرين وفضل الاجتماع على ذلك وان جلس بهم من شرب معهم في جميع ما يتفضل الله به عليهم اكرامهم ولولم يشاركهم في أصل الذكروا وفيه محبة الملائكة

لبن آدم واعتناوهم بهم وفيه أن السؤال قد يصدّق من السائل وهو أعلم بالسؤال عنه من المسؤول لظاهر العناية بالسؤال عنه والتنويه بقدره والاعلان بشرف منزلته وقيل ان في حقيقة سؤال الله الملائكة عن أهل الذكر الاشارة الى قواهم انظروا الى ما حصل منهم من التسبيح والتقدّس مع ما ساطع عليهم من الشهوات ووساوس الشياطين وكيف عالجوا ذلك وضاهوكم في التسبيح والتقدّس وفيه بيان كذب من ادعى من الزنادقة انه يرى الله تعالى جهورا في دار الدنيا وقد ثبت في صحيح مسلم من حديث أبي امامة رفعه واعلموا انكم ان تردار بكم حتى تقولوا وفيه جواز القسم في الامر الحق تأكيده وتنويه به وفيه ان الذي اشتملت عليه الجنة من أنواع الخيرات والنار من أنواع المكروهات فوق ما وصفناه وان الرغبة والطلب من الله والمبالغة في ذلك من أسباب الحصول انتمى  
 ﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾ كتاب الرقاق  
 بكسر الراء وبالفتحين بينهما ألف جمع رقيق وهو الذي فيه رقة وهي الرحمة ضد الغلظة وبميت هذه الاجاديت بذلك لان في كل منها ما يحدث في القلب رقة قال ٥٢٦ في السكواكب أي كآب الحكامات المرققة للقلوب ويقال لكثير الحياء رقة وجهه

أي استحبها وقال الراغب متى كانت الرقة في جسم ففسدها الصفاة كثوب صفيق وقوب رقيق وفي كآب كانت في نفس ففسدها القسوة كرقيق القلب وقاسيه وعبر جماعة منهم النسا في سننه الكبرى بقوله هم كتاب الرقاق جمع رقيقة والمعنى واحد  
 ﴿عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعمتان تنزيه نعمة وهي الحالة الحسنة وقال الامام نضر الدين المنذرة المفعولة على جهة الاحسان الى الغير وواد الدار من نعم الله (مقبون فيهما) أي في نعمتين (كثير من الناس) وهما (الصحة) في البدن (والفراغ) من الشواغل بالمعاش المانع له عن العبادة والغنى يفتح

عبد الله بن أبي بعد أن جاء بما ينسوغ به قلبه وقال القرطبي يحتمل أنه لم يكن منافقا بل صدر منه ذلك عن غير قصد كما افق لطايب بن أبي بلعنة وسطح وجمعة وغـ يروهم عن بدره لسانه بدرة شيطانية قوله في شراج بكسر الشين المعجمة ورامه هـ حلة بعد ألف جـيم وهي مسايل النخل والشجر واحدها شجرة وضافتها الى الحرفة لكونها فيها والحرفة يفتح الحاء المهملة هي أرض ذات حجارة ود قوله سرح السابغ السين المهملة وتشديد الراء المكسورة ثم حاء مهملة أي أرسله قوله ثم أرسل الى جارك كان هذا على سبيل الصلح قوله أن كان ابن عمك يفتح الهمزة لانه استغفها مالا يستكثر أي حكمت بهذا الكونه ابن عمك قوله حتى يرجع الماء الى الجذر يفتح الجيم وسكون الدال المهملة وهو الجدار والمراد به أصل الخائط وقيل أصول الشجر والصحيح الاول وفي الفتح ان المراد به هنا المسماة وهي ما وضع بين شريبات النخل كالجدار ويروي الجذر بضم الجيم والدال جمع جـدار وحكى الخطابي الجذر بسكون الدال المعجمة وهو جـذر الحساب والمعنى حتى يبلغ تمام الشرب وفي بعض طرق الحديث حتى يبلغ الماء الكعبين رواه أبو داود قوله فلما حفظ الانصارى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالحاء المهملة أي اثار حفيظته قال في الفتح احفظه بالمهملة والطاء المشالة أي اغضبه قوله فاستوحى أي استوفى وهو من الوعاء كانه جمعه في وعائه قوله فقد رت الانصار والناس هو من عطف العام على الخاص قوله فكان ذلك الى الكعبين يعني أنهم ساروا وان الجذر يختلف بالطول والقصر فاسوا ما وقعت فيه القصة فوجدوه يبلغ الكعبين فجعلوا ذلك معيارا لاسيحقاق الاول فالاول والمراد بالاول هنا من يكون مبدء الماء من ناحية

المعجمة وسكون الباء النقص في السبع ويحكيها في الرأي أي ضعف الرأي قال في السكواكب فكانه قال ناحية هـ هذا ان الامر ان اذا لم يتعملا فيما ينبغي فقد غلب صاحب ما فيه ما أي باعها بجنس لا تحمد عاقبتها أو ليس له رأى في ذلك البتة فقد يكون الانسان صحيحا ولا يكون متفرغا للعبادة لاشتغاله بالمعاش وبالعكس فاذا اجتمع الصحة والفراغ وقصر في نيل الفضائل فذلك الغنى بكل الغنى لان الدنيا سوق الارباح ومنزعة الآخرة وفيها التجارة التي يظهر ربحها في الآخرة في استعمال فراغه وصحته في طاعة مولاه فهو المقبوط ومن استعملها في معصية الله فهو المقبون لان الفراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم ولولم يكن الا الهزم والحديث أخرجه الترمذي في الزهد والنسائي في الرقائق وابن ماجه في الرقائق وفي الفتح قال ابن بطال معنى الحديث ان المرء لا يكون فارغا حتى يكون مكفيا صحح البلد في حصوله فليحرص على أن لا يغني بان يترك شكر الله على ما أنعم به عليه ومن شكره امتثال أو امره واجتناب نواهيـه في فرط في ذلك فهو الغبون وأشار بقوله كثير من الناس الى ان الذي يوفق لذلك قليل وقال ابن الجوزي قد يكون الانسان صحيحا ولا يكون متفرغا للعبادة بالمعاش وقد

يكون مستغنياً لا يكون صحيحاً فاذا اجتمع انقلب عليه الكسل عن الطاعة فهو المغبون وتقام ذلك ان الدنيا مزرعة الآخرة  
وفيهما التجارة التي يظهر وجهها في الآخرة فمن استعمل فراغه وصحته في طاعة الله فهو المغبوط ومن استعملهما في معصية الله  
فهو المغبون لان الفراغ يعقبه الشغل والصحة يعقبها السقم ولولم يكن الا اله يوم وقال ابن العربي اختلف في أول نعمة الله على  
العبد فقيل الايمان وقيل الحياة وقيل الصحة والاول أولى فانه نعمة مطلقة وأما الحياة والصحة فانهما نعمة دينوية ولا تكون  
نعمة حقيقة قيمة الا اذا صاحبت الايمان وحينئذ يغيب فيها كثير من الناس أى يذهب رجبهم أو ينقص فن استمرسل مع نفسه  
الامارة بالسوء الخالدة الى الراحة بترك المحافظة على الحدود والمواظبة على الطاعة فقد غيب وكذلك اذا كان فارغاً فان المشغول  
قد يكون له معذرة بخلاف الفارغ فانه ترتفع عنه المعذرة وتقوم عليه الحجة انتهى (عن ابن عمر رضى الله عنهم ما قال أخذ  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينسكب) يجمع العضد والكتف (فقال كن في الدنيا كأنك غريب) قدم بالادامسكن له  
فهيأ يؤويه ولاسكن يسايه خال عن الامل والعيال والعلائق التي هي سبب ٥٢٧ الاشتغال عن الخلق ولما شبه الناسك

السالك بالغريب الذي ليس له  
مسكن ترقى وأضرب عنه بقوله  
(أو عابري سبل) لان الغريب قد  
يسكن في بلاد الغربة ويقيم فيها  
بخلاف عابر السبل القاصد  
للبلد الشاسع وينتهي  
أودية مرديّة ومفاوز مهلكة  
وهو برصد من قطاع الطريق  
فهـل له ان يقيم لحظة أو يسكن  
لحظة ومن ثم عقبه بقوله (وكان  
ابن عمر رضى الله عنهم ما يقول اذا  
أمسيت فلا تنتظر الصباح واذا  
أصبحت فلا تنتظر المساء) أى  
سرداً ولا تفرعن السير ساعة  
فانك ان قصرت في السير انقطعت  
عن المقصود وهلك في تلك  
الودية هذا معنى المشبه به وأما  
المشبه فهو قوله (وخذ من زمن  
صحةك لمرضك) أى من زمن

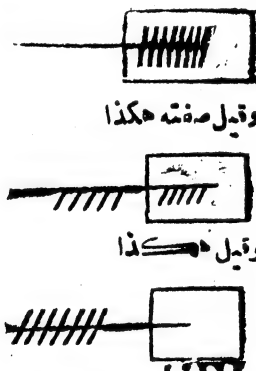
فاحية وقد تقدم الكلام على ذلك في باب الناس شركاء في ثلاث من كتاب احياء الموات  
(باب جلوس الخصمين بين يدي الحاكم والتسوية بينهما) \*

(عن عبد الله بن الزبير قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الخصمين يقعان  
بين يدي الحاكم رواه أحمد وأبو داود وعن علي عليه السلام ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال يا علي اذا جلس اليك الخصمان فلا تقض بينهما حتى تسمع من الآخر  
كما سمعت من الاول فانك اذا فعلت ذلك تبين لك القضاء رواه أحمد وأبو داود والترمذي  
حديث عبد الله بن الزبير أخرجه أيضاً البيهقي والحاكم وفي اسناده مصعب بن ثابت بن  
عبد الله بن الزبير وهو ضعيف كما قال ابن معين وابن حبان وابن الذهبي ذلك الضعف  
فقال فيه ابن الغاطه وقال أبو حاتم صدوق كثير الغلط وقال النسائي ايس بالقوى وقال  
المندري لا يحتج بحديثه وقد صحح الحديث الحاكم كما حكاه الحفاظ في بلوغ المرام وحديث  
أمير المؤمنين علي عليه السلام أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وحسنه الترمذي وله طرق  
منها عند البزار وفيها عمرو بن أبي المقدام وفيها أيضاً اختلاف على عمرو بن مرة في رواية  
أبي يعلى انه رواه عنه شعبة عن أبي الجعتري قال حدثني من سمع أمير المؤمنين علياً ومنهم  
من أخرجه عن أبي الجعتري عن أمير المؤمنين علي عليه السلام ومنهم من رواه عن حارثة  
ابن مضر عن أمير المؤمنين علي ومنهم من رواه عن مالك بن حرب عن حنش بن المعتمر  
عن أمير المؤمنين علي ومنهم من رواه عن طريق قال عن عكرمة عن ابن عباس عن  
أمير المؤمنين علي عليه السلام ورواه أبو داود والدارقطني والطبراني في الكبير من

صحتك لمرضك وفي رواية لم يثبت اسقمك أى ان العمر لا يتخلو عن صحة ومرض واذا كثرت صحيفاً فسر سير القصد في حال صحتك  
بل لا تقع به وزد عليه بقدر رقوتك مادامت فيك قوة بحيث يكون ما بينك من تلك الزيادة قائماً مقام ما له بقوت حالة المرض  
والضعف أو اشتغل في الصحة بالطاعة بحيث لو حصل نقص في المرض لا يجبر بذلك قال في الفتح وزاد عبدة في روايته عن ابن  
عمر عبد الله كالتزامك في الدنيا الحديث وزاد في روايته وعد نفسك في أهل القبور وقوله (ومن حياتك لموتك)  
اشارة الى أخذ نصيب الموات وما يحصل فيه من القصور من السقم يعني لا تقع في المرض عن السير كل القعود بل ما أمكنك  
منه فاجتهد فيه حتى تنتهي الى لقاء الله تعالى وما عدا من الفلاح والنجاح والاخبت وخسرت وزاد في ذلك لا تدرى  
يا عبد الله ما أصابك عند أى هل يقال للشيء أم سعيد أو هل يقال للشيء أم ميت وفي حديث ابن عباس عند الحاكم ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل وهو يعظه اغتصم خيلاً قبل خمس شيأك قبل هرمك وصحتك قبل شقمك وغناك قبل فقرك  
وقرأك قبل شغلك وحياتك قبل موتك وأخرجه ابن المبارك في الزهد بسند صحيح من مرسل عمرو بن ميمون قال بعض العلماء

كلام ابن عمر من تزعم من الحديث المرفوع وهو متضمن لثم اية قصر الامل وان العاقل ينبغي له اذا أمسى لا ينتظر الصباح واذا أصبح لا ينتظر المساء بل يظن ان اجله يدركه قبل ذلك فيعمل ما يلقي قعره بعد موته ويؤدرا يام صحة بالعمل الصالح فان المرض قد طرأ فيمنع من العمل فيضئ على من فرط في ذلك أن يصل الى المعاد بغير زاد ولا يمرض ذلك الحديث اذا مرض العبد أو سافر كتب الله له ما كان يعمل صحته مقيلا لانه ورد في حق من يعمل والتحذير الذي في حديث ابن عمر في حق من لم يعمل شيئا فانه اذا مرض ندم على ترك العمل ويجوز مرضه عن العمل فلا يفيد الندم كذا في الفقه فمن لم ينقض القرصة يندم قال في الفقه هذا الحديث أي حديث الباب أصل في الفراغ عن الدنيا والزهديا والاحتقار لها والافتقار فيها بالبلغه وقال النووي معنى الحديث لا تركن الى الدنيا ولا تتخذها وطنا ولا تحدث نفسك بابقائها فيها ولا تعلق منها بما لا يملك به الغريب في غير وطنه انتهى وفيه مخاطبة الواحد وارادة الجمع وحرص النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ايصال الخير لامتة والحض على ترك الدنيا والافتقار على ٥٢٨ ما لا بد منه والله أعلم (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال خط النبي

صلى الله عليه وآله وسلم خطا مربعاً أي مستوي الزوايا والخط الرسم والشكل (وخط الخط في الوسط خارجاً منه) أي من الخط المربع (وخط خطاً ما صغيراً الى جانب) (هذا) الخط (الذي في الوسط من جانبه الذي في الوسط) وصورته التي يتناول سياق لفظ الحديث عليها هكذا كما في الفقه والقسم بالاتي



حديث أم سلمة بالفظ من اتبى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومقعدته ومجلاه ولا يرفع صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر وفي اسناد عبد الله بن كثير وهو ضعيف وفي الباب عن أمير المؤمنين علي عليه السلام أنه جلس بجنب شريح في خصوصته مع يهودي فقال لو كان خصمي مسلماً جالساً به بين يدي ولكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تساووهم في الجالس اخرجهم أو أجد الحاكم في الحكم في ترجمة أبي سمينة عن الأعمش عن إبراهيم التيمي قال عرف علي دراعم يهودي فذكره مطولا وقال منكرو وأوردته ابن الجوزي في العلل من هذا الوجه وقال لا يصح تفرد به أبو سمينة ورواه البيهقي من وجه آخر من طريق جابر عن الشعبي قال خرج أمير المؤمنين علي السوق فاذا هو بنصراني يبيع درعا يعرف أمير المؤمنين علي عليه السلام الدرعة وذكر الحديث وفي اسناده عمرو بن مسعود عن جابر الجعفي وهو ما ضعيفان قال ابن الصلاح في كلامه على الوسيط لم أجده اسناداً يثبت قوله ان الخصمين يقعان الخ هذا فيه دليل لمشروعية قعود الخصمين بين يدي الحاكم وأهل هذه الهيئة مشروعية لذاتهم لا للجور التسمية بين الخصمين قائم اسم كمنة بدون القعود بين يدي الحاكم بأن يقع أحدهما عن يمينه والآخر عن شماله أو أحدهما في جانب المجلس والآخر في جانب يقابله ويساويه أو نحو ذلك والوجه في مشروعية هذه الهيئة ان ذلك هو مقعد الاحسان والاصغار وموقف من لا يعتد بشأنه من الخدم ونحوهم لقصد الاعزاز للشرعية المطهرة والرفع من منازرها وتواضع المتكبرين لها وكثيرا ما ترى من كان متمسكاً بآذيال التكبر يعظم عليه قعوده في ذلك المقعد فاعل هذه هي الحكمة والله

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله والاول المعتمد وسياق الحديث يدل عليه والاشارة بقوله هذا الانسان الى العلم النقطة الدالة وقوله وهذا أجعله محيط به الى المربع وقوله وهذا الذي هو خارج أصله الى الخط المستطيل المنفرد بقوله وهذه الى الخطوط وهي مذكورة على سبيل المثال لأن المراد انحصارها في عدد معين ويؤيده قوله في حديث أنس الذي بعده اذا جاءه الخط الاقرب فانه أشار به الى الخط المحيط به ولا شك ان الذي يحيط به اقرب اليه من الخارج عنه وقوله هذا الانسان مبتدأ وخبر أي هذا الخط هو الانسان على سبيل التمثيل انتهى (وقال صلى الله عليه وآله وسلم (هذا الانسان) أي هذا الخط هو الانسان على سبيل التمثيل (وهذا أجعله محيطاً به) إشارة الى المربع (أو) قال صلى الله عليه وآله وسلم (قد أحاط به) بالشك من الراوي (وهذا) الخط المستطيل المنفرد (الذي هو خارج) من وسط الخط المربع (أوله وهذه الخطوط) والعمود والمسطرة الخطوط (الصغار) أي الشطبات التي في الخط الخارج من وسط المربع من أسفله وأعلامه (الاعراض) أي الاوقات العارضة له كمرض أو فقهه مال أو غيرهما والمراد بالخطوط المثال لا العدد مخصوص معين (فان الخطأ) أي تجاوز عنه (هذا)

العرض وسلم منه (نخشة) أصابه وأخذه (هذا وان أخطأ هذا) العرض (نخشة هذا) العرض الآخر وهو الموت فمن لم يمت بالسبب مات بالاجل والحاصل ان الانسان يتعاطى الامل ويحتجبه الاجل دون الامل وعزب بالتمش وهو لدغ ذوات السم مبالغة في الاصابة والاهلاك وفي الحديث اشارة الى الحضي على قصر الامل والاستعداد للبقعة الاجل والحديث أخرجه الترمذي في الزهد والنسائي في الرقاق وابن ماجه في الزهد (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال خط النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطوطا فقال هذا الامل) الذي يؤمله الانسان (وهذا أجله) والخط الآخر الانسان والخطوط الاخر الاوقات التي تعرض له (فبينما هو كذلك) طالب لامة البعيد (اذ جاء الخط) الاوسط (القرب) وهو الاجل المحيط به اذ لا شك ان الخط المحيط أقرب من الخط الخارج عنه وعند البهيقي في الزهد من وجه آخر عن اسحق خط خطوطا وخط خطانا حمة ثم قال هل تدرون ما هذا هذا امثل ابن آدم ومثل الثمن وذلك الخط الامل بينما يؤمل اذ جاء الموت وعند الترمذي عن أنس بلفظ هذا ابن آدم وهذا أجله ووضع يده عند فقائه ثم بسطها فقال وبثم أمه ٥٢٩ وثم أجله أي ان أجله أقرب اليه من أمه

قال في الفتح والاحاديث متوافقة على ان الاجل أقرب من الامل انتهى والحديث أخرجه النسائي في الرقاق (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال كان ابايعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السمع) الاوامر والنواهي (والطاعة) للهاكم (يقول لنا) أي للمبايع منا (فيما استطعت) وأخرج البخاري من حديث جرير بن عبد الله البجلي قال بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على السمع والطاعة فقلت في فيما استطعت وهذا من شفقة ورحمة بناجرأه الله عنا أفضل ماجازي نبياءه آمنه وللكشمير فيما استطعت بالجمع وهذا الحديث والذي بعده من احاديث الاحكام والفتي

أعلم ويؤخذ من الحديث أيضا مشروعية التسوية بين الخصمين لانهم لما أمر بالاقعود جميعا على تلك الصفة كان الاستواء في الموقف لازمالها وأوضح من ذلك حديث ام سلمة وقصة أمير المؤمنين علي عليه السلام مع خصمه عند شريح كما تقدم وفيه تخصيص المسلم اذا كان خصمه كافرا فلا يساوي في الموقف بل يرفع موقف المؤمن على موقف الكافر لان الاسلام يعلمو يستفاد من الحديث ان الخصمين لا يبقا زعاجا قاهين أو مضطجعين أو أحدهما قوله حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الاول فيه دليل على انه يحرم على الحاكم أن يحكم قبل سماع حجة كل واحد من الخصمين واستقصاء ما لديه والاحاطة بجميعه والنبي يدل على قبح المنهي عنه والقبض يستلزم الفساد فاذا قضى قبل السماع من أحد الخصمين كان حكمه باطلا فلا يلزم قبوله بل يتوجه عليه نقضه ويعيده على وجه الصحة أو يعيده حاكم آخر فان امتنع أحد الخصمين من الاجابة لخصمه جاز القضاء عليه لتمرده ولو يكن بعد التثبيت المسوغ للبعكم كما في الغائب على خلاف فيه معروف

\*(باب ملازمة الغريم اذا ثبت عليه الحق واعداء الذي على المسلم)\*

(عن هرواس بن حبيب رجل من أهل البادية عن أبيه قال أقيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغريمي فقال لي الزمه ثم قال يا أخا بني عجم ما تريد أن تفعل بأسيرك وراه أبو داود وابن ماجه وقال فيه ثم رمى آخره فقال ما فعل أسيرك يا أخا بني عجم وقال في مسنده عن أبيه عن جده وعن ابن أبي حذرر الاسدي انه كان ليهودي عليه أربعة دراهم فاستعدي عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا محمد اني على هذا أربعة دراهم وقد غلبني

٦٧ نيل ما ذكره هنا في ذيل كتاب الرقاق محققا لترتيب الاصل كما خاف في ترتيب كتاب الدعوات فذكره في غير محله المذكور في الصحيح وكذلك كتاب التغيير (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنهما) أنه (قال قيل لعمرو بن الخطاب لما أصيب) (الاستخفاف) خليفة بعدك على الناس (قال ان استخفاف قد استخلف من هو خير مني أبو بكر) أي حيث استخلفه (وان أترك) أي الاستخلاف (فقد ترك) النصريح بالتعيين فيه (من هو خير مني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاخذ عمرو سلطان الامر فلم يترك التعيين مرة ولا دفع له منه وصافيه على الشخص المستخفاف وجعل الامر في ذلك شورى بين من قطع اهم بالجنة وأبى النظر للمسلمين في تعيين من اتفق عليه رأى الجماعة الذين جعلت الشورى فيهم قال في الفتح الذي يظهر ان عمرو رجع عنده الترك لانه الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف العزم وهو يشبه عزمه صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل في الفتع في الملح وفعل الافراد فرجع الافراد انتهى قال ابن بطال وفي هذه القصة دليل على جلاله عند الخلافة من الامام المتولي لغيره بعده وان امره في ذلك جائز على عامة المسلمين لا طباق العصاية ومن هوهم على الله من معاينه أبو بكر لعمرو وكذلك

يختلفه وافى لبول عهد عزى الى الستة قال وهو شبه بايضا الرجل على ولد له يكون نظره فيما يصلح لهم من غيره فكذلك الانام  
انتهى وقال النووي اجمعوا على ان عقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بعقد أهل الحسل والعقد لانسان حيث لا يكون  
هناك استخلاف غيره وعلى جواز جعل الخلافة الامر شورى بين عدد محصور وغيره واجتمعا على انه يجب نصب الخليفة  
وان وجوبه بالشروع لا بالعقل انتهى واما في ذلك كتاب كليل الصكرامة في بيان مقاصد الامامة الذي ألفناه في هذا  
العام الحاضر فعليه به يتضح لك ما هو الحق في المسئلة (عن جابر بن سمرة رضى الله عنه ما قال سمعت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقول يكون اثنا عشر أميرا) وعند مسلم من رواية سفيان بن عيينة عن عبد الملك بن عير لا يزال أمر الناس  
 ما مضى ما ولاهم اثنا عشر رجلا (نقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلتم أمعها) وفي رواية ثم تكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 بكلمة خفيت على (فقال أبي) سمرة (انه قال كلهم من قريش) وفي رواية سفيان فسألت أبي ما ذا قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم فقال كلهم من قريش وعند أبي ٥٣٠ داود من طريق الشعبي عن جابر بن سمرة لا يزال هذا الدين عزيزا لاني

عشر خليفة قال فكبر الناس  
وضجوا ذلعل هذا هو سبب خفاء  
الكلمة المذكورة على جابر بن  
سمرة وفيه ذكر الصفة التي تختص  
بولايتهم وهي كون الاسلام  
عزيزا ووقع عند الطبراني من  
وجه آخر في آخره قال جابر  
فالتفت فاذا أنا بعمير بن الخطاب  
وأبي موسى في ناس فالتفت إلى  
الحديث وأخرجه مسلم من  
طريق حسين بن عبد الرحمن  
عن جابر بن سمرة قال دخلت مع  
أبي على النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فذكر بالفظن هذا الامر  
لا يشغني حتى يمضي منهم اثنا  
عشر خليفة وأخرجه أيضا من  
طريق معاذ بن حرب عن جابر بن  
سمرة بالفظن لا يزال الاسلام عزيزا  
الى اثني عشر خليفة ومثله عنده

عليه ان قال اعطه حقه قال والذي بعثك بالحق ما أقدر عليه اقال اعطه حقه قال والذي  
بعثك بالحق ما أقدر عليه اقدأخبرته انك تبعنا الى خير فارجو أن تفننا شيئا فارجع  
فاقضيه قال اعطه حقه قال وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قال ثلاثا لم يرجع  
فخرج به ابن أبي حمزة الى السوق وعلى رأسه عصاية وهو متر بردة فتزع للعامة  
عن رأسه فاتزربها ونزع البردة ثم قال اشترى هذه البردة فباعها منه بأربعة دراهم  
فرت بهوز فقات ما لا ياضا صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأكبرها فقات  
ها دونك هذا البرد عليه اطرحته عليه رواه أحمد وفيه ان الحساكم يكرروا على التاكل وغيره  
ثلاثا ومثله ما روى انس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم ثلاثا  
واذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا رواه أحمد والبخاري والترمذي ومعه حديث هرمان  
أخرجه البخاري في تاريخه الكبير عن أبيه عن جده وقال ابن أبي حاتم هرمان بن  
حبيب العنبري روى عن أبيه عن جده وولده محبة وذكر انه سأل أحمد بن حنبل ويحيى  
ابن معين عن الهرمان بن حبيب العنبري فقالا لا نعرفه وقال سالت أبي عن هرمان بن  
حبيب فقال هو شيخ أعراي لم يرو عنه غير النضر بن شميل ولا يعرف أبوه ولا جده وحديث  
ابن أبي حنبل قال في جمع الزوائد رواه أحمد والطبراني في الصغير والوسط ورجاله ثقات  
الان محمد بن أبي يحيى لم أجده له رواية عن الصحابة فيكون مرسله صحيحا انتهى قوله  
الزمنه بفتح الزاي فيه دليل على جواز ملازمة من له الدين لمن هو عليه بهد تقرر به حكم  
الشرع وقد حكاه في البحر عن أبي حنيفة وأحمد وجهي أصحاب الشافعي فقالوا انه يسير

من طريق الشعبي عن جابر بن سمرة وزاد في رواية عنه منه ما عرفت بهذه الرواية معنى قوله في رواية  
سفيان فاضيا أي ماضيا من الخلافة فيه ومعنى قوله عزيزا قويا وشيعا بجمعناه وفي حديث أبي حنيفة عند البزار والطبراني فهو  
حديث جابر بن سمرة بالفظن لا يزال أمر أمي صالحا وأخرجه أبو داود ومن طريق الاسود بن سعيد عن جابر بن سمرة نحوه وزاد  
فلما رجع الى منزله أنه قريش فقالوا لم يكون ماذا قال ثم يكون الهرج وأخرج البزار هذه الزيادة من وجه آخر فقال فيها ثم  
رجع الى منزله فأتته فقالت ثم يكون ماذا قال الهرج قال ابن بطال عن المهلب لم ألق أحدا يدافع في هذا الحديث به في شيء  
معين فقوم قالوا يكونون تنوا الى امارتهم وقوم قالوا يكونون في زمن واحد كلهم يدعي الامارة قال والذي يغلب على الظن  
انه صلى الله عليه وآله وسلم لم أخبر بأما يجب تكون بعده من الفتن حتى يفتق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميرا قال  
ولو أراد غير هذا القول يكون عشر أميرا يعلمون كذا فلما أعرأهم من الخلف عرفنا انه أراد انهم يكونون في زمن واحد انتهى  
قال في الفتح وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الرواية التي وقعت في البخاري هكذا المختصرة وقد عرفت من

حيث سارو يجلس حيث جلس غير مانع له من الاكتساب يدخل معه داره وذهب  
أحمد الى أن الغريم اذا طلب ملازمة غريمه حتى يحضر بيمينته القريبة أجيب الى ذلك  
لانه لو لم يمكن من ملازمته ذهب من مجلس الحاكّم وهذا بخلاف البينة البعيدة وذهب  
الجمهور الى أن الملازمة غير معمولة بها بل اذا قال الى بينة غائبة قال الحاكّم لك عينة  
أو أخره حتى تحضر بينتك وحملوا الحديث على أن المراد الزم غريمك بمراقبتك له بالنظر  
من بعد ولعل الاعتذار عن الحديث بما فيه من المقال أولى من هذا التأويل المتعسف  
وأما حديث ابن أبي حنيفة فليس فيه دليل على الملازمة بل فيه التشديد على المدين  
بإيجاب القضاء وعدم قبول دعوته إلا بعد الجرد هاهنا دون بينة وعدم الاعتداد بيمينه  
من غير فرق بين أن يكون صاحب المال مسلماً أو كافراً قوله ما تريد أن تفعل بأسيرك  
سواء أسيراً باعتبار ما يحصل له من المذلة بالملازمة له وكثرة تذلة عند المطالبة وكنه صلى  
الله عليه وآله وسلم يعرض بالشفاعة وقد زار دفين بعد قوله ما تريد أن تفعل بأسيرك  
فاطاعه قوله واذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً لعل هذا في الامور التي يريد صلى الله عليه  
وآله وسلم أن تحفظ عنه وتعلمها الناس الى بعضهم بعضاً بخلاف الكلام في الحساورات  
التي تجري من دون قصد الى حفظها لكونها ليست من الامور الشرعية فلعل التكرار  
فيها لم يقع منه صلى الله عليه وآله وسلم لعدم الفائدة في ذلك مثلاً لوانه صلى الله عليه وآله  
وسلم أراد أن يخبر رجلاً بأنه خرج الى المسجد وصلى ورجع الى بيته فكرر كل كلمة من  
هذا الخبر ثلاث مرات لم يكن ذلك بمكان من الحسن والقبول وأما تكرير التسليم فلعله  
التسليم المراد به الاستئذان وقد ثبتت مشروعية تكريره لا يفتاظر به المنزل الذي وقع

الطرق كاهم تجتمع عليه الامة وهذا قد وجد فيمن اجتمع عليه الناس الى ان اضطرب امر بني أمية ووقعت بينهم الفتنه زمن الوليد بن يزيد فانصلت بينهم الى ان قامت الدولة العباسية فاستأصلوا أمرهم وتغيرت الاحوال مما كانت عليه تغيراينا وهذا العدد موجود صحيح اذا اعتبر قال وقد يحمل وجوها أخرى والله أعلم بمراد نبيه صلى الله عليه وآله وسلم انتهى والاحتمال الذي قبل هذا هو اجتماع اثني عشر في عصر واحد كاهم يطلب الخلافة هو الذي اختاره المهلب كما تقدم وقد ذكر وجه الرد عليه ولو لم يرد الا قوله كاهم تجتمع عليه الناس فان في وجودهم في عصر واحد يوجب جدعين الاتفاق فلا يصح أن يكون المراد يؤيد ما وقع عند أبي داود ما أخرجه أحمد والبخاري من حديث ابن مسعود بن عبد حسن أنه سئل كم على هذه الامة من خليفة فقال سألنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اثنا عشر كعدت قبائل بني اسرائيل وقال ابن الجوزي في كشف المشكل قد اطلت البصير عن معنى هذا الحديث وتعليل مظاهره وسألت عنه فلم أقع على المقصود به لان ألفاظه مختلفة ولا أشك ان التعليل فيها من الروايع وقع في فهمه شيء وجدت الخطابي بعد ذلك قد أشاروا اليه ثم وجدت كلاما لابن الحسين بن المنادي

وكلاما لغيره فاما الوجه الاول فانه أشار الى ما يكون بعده وبعد أصحابه وأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه فاجتمع عن الولايات الواقعة بعدهم فكانه أشار بذلك الى عدد الخلفاء من بني أمية كان قوله لا يزال الدين أي الولاية الى أن يلي اثنا عشر خليفة ثم تنتقل الى صفة أخرى أشد من الأولى وأول بني أمية يزيد بن معاوية وآخرهم مروان الحمار ودهم ثلاثة عشر ولا يعد عثمان ومعاوية ولا ابن الزبير. كونهم صحابة فاذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف في صحبة أولانه كان متغلبا به أن اجتمع الناس على ابن الزبير صحت العدة وعند خروج الخلافة عن بني أمية وقعت الفتنة العظيمة والملاحم الكبيرة حتى استقرت دولة بني العباس فتغيرت الأحوال عما كانت عليه تغيرا ينافي حال يزيد بن معاوية هذا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن مسعود دفعه تدور روى الاسلام بخمس وثلاثين أو ست وثلاثين أو سبع وثلاثين فان هلكوا فسيل من يهلك وان يقيم لهم دينهم يقيم لهم سبعين عاما زاد الطبراني والخطابي فقالوا سوى ما مضى قال نعم قال الخطابي روى الاسلام كتابه عن الحرب شبهه بالرحى التي تطحن الحب لما يكون ٥٣٢ فيمن تلف الأرواح والمراد بالدين في قولهم يقيم لهم دينهم المثل قال

الاستقذان عليه لانه كان بكر السلام الواقع لحض النخبة مثلا لا يلي رجل في طريق فيقوم بين يديه ويسلم عليه ثلاث مرات

### \*(باب الحاكم يشفع للخصم ويستوضع له)\*

(عن كعب بن مالك انه تقاضى ابن أبي حدر دينا كان له عليه في المسجد فارتفعت أصواتهما حتى سمعهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو في بيته فخرج اليهما حتى كشف مصف حجرته فنادى يا كعب فقال ليبيك يا رسول الله قال ضع من دينك هذا وأما اليه أي الشطر قال قد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه رواء الجماعة الا الترمذي وفيه من الفقه جواز الحكم في المسجد وان من قبل له بيع أو هب أو أبر فقال قد فعلت صح ذلك منه وان الاعيان المفهوم يقوم مقام النطق) قوله نصف حجرته بكسر العين المهملة ونصفها وسكون الجيم وهو الشتر وقبل الرقيق منه يبيعون في مقدم البيت ولا يسمى بجنا إلا أن يكون مشقوق الوسط كأنه راعين وأخيرة ما يجعل عليه الرجل حاجر في بيته قوله ضع من دينك هذا وأما اليه فيه دليل على ان الإشارة المفهمة بمثلة الكلام لانهم اتدل كما تدل عليه الحروف والأصوات فيصيح يبيع الآخر وسراؤه واجارته وسائر عوقده اذا فهم ذلك عنه قوله أي الشطر هو النصف على المشهور ووقع في حديث الاسراء ما يدل على ان الشطر يطلق على الجزء والمراد بهذا الامر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم الارشاد الى الصلح والشفاعة في ترك بعض الدين وفيه فضيلة الصلح وحسن التوسط بين المتخاصمين قوله قد فعلت الخ يحتمل أن يكون نزاعهم ما في

فيشبهه أن يكون إشارة الى مدة بني أمية في الملك وانتقاله عنهم الى بني العباس فكان ملابن استقرار الملك ابن أمية وظهور الوهن فيه فحوم سبعين سنة قلت لكن يعكر عليه أن من استقرار الملك لهم عند اجتماع الناس على معاوية سنة إحدى وأربعين الى أن زالت دولة بني أمية فقتل مروان بن محمد في أوائل سنة ثنتين وثلاثين ومائة ازيد من تسعين سنة ثم نقل عن الخطيب أبي بكر البغدادي قوله تدور روى الاسلام يريد أن هذه المدة اذا انتهت حدث في الاسلام امر عظيم يخاف بسببه على أهل الهلاك يقال للامرا اذا تغير واستحال دارت رحاه وفي هذا إشارة الى اتقاض مدة الخلافة

مقدار

وقوله يقيم لهم دينهم أي ملكهم وكان من وقت اجتماع الناس على معاوية الى اتقاض ملك بني

أمية فحوم سبعين قال ابن الجوزي ويؤيد هذا التأويل ما أخرجه الطبراني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رفعه اذا ملك اثنا عشر من بني كعب بن لؤي كان النفاق والنفاق الى يوم القيامة انتهى والنفاق ظهر لي أنه يقع النون وسكون القاف بعدها فاما وهو كسر الهامة عن الدماغ والنفاق بوزن فعال منه وكفى بذلك عن القتل والقتال ويؤيده قوله في بعض طرق جابر بن سمرة ثم يكون الهرج ثم في قوله من بني كعب بن لؤي إشارة الى كونهم من قريش لان لؤيا هو ابن غالب بن فهر وفيهم جاع قريش وقد يؤخذ منه ان غيرهم يكون من غير قريش فتكون فيه إشارة الى القحطاني قال واما الوجه الثاني فقال أبو الحسن بن المنادى في الجزء الذي جمعه في المهدي يحتمل في معنى حديث يكون اثنا عشر خليفة ان يكون هذا بعد المهدي الذي يخرج في آخر الزمان فتم وجدت في كتاب دانيال اذا مات المهدي خلفه خمسة رجال من ولد السبط الاكبر ثم خمسة من ولد السبط الاصغر ثم يومئذ آخرهم بالخلافة لرجل من ولد السبط الاكبر ثم خلفه خلفه في تلك اثنا عشر خلفا كل

واحد منهم امام مهدي قال ابن المذاذي وفي رواية أبي صالح عن ابن عباس المهدي اسمه محمد بن عبد الله وهو رجل ربعة مشرب بجمرة يفرج الله به عن هذه الامة كل كرب ويصرف بعده كل جور ثم يلي بعده اثنا عشر رجلا من بني ولده الحسن وخمسة من ولده الحسين وآخرهم من غيرهم ثم يموت فيفسد الزمان وعن كعب الاحبار يكون اثنا عشر مهديا ثم ينزل روح الله فيقتل الدجال قال والوجه الثالث ان المراد وجودهم في جميع مدة الاسلام الى يوم القيامة يعملون بالحق وان لم يتوال ايامهم ويؤيده ما أخرجه مسند في مسنده الكيعري من طريق أبي بصير أن أبا الخلد حدثه انه لا تملك هذه الامة حتى يكون اثنا عشر خليفة كلهم يعمل بالهدى ودين الحق منهم رجلان من أهل بيت محمد يعيش أحدهما أربعين سنة والاخر ثلاثين سنة وعلى هذا فالمراد بقوله ثم يكون الهرج أي الفتن المؤذنة بقيام الساعة من خروج الدجال ثم بأجوج وما جوج الى ان تنقضي الدنيا انتمى كلام ابن الجوزي لمختصر بزيادات يسيرة والوجهان الاول والاخر قد اشقل عليهما كلام القاضي عما مضى فكانه ما وقف عليه بدليل أن في كلامه زيادة لم يشغل عليها كلامه ويقتطع من مجموع ٥٣٣ ما ذكرناه أوجه أربعمائة الثالث من أوجه

القاضي التأييد بقوله في بعض طرق الحديث العجوة كلهم يجتمع عليه الناس وايضاح ذلك ان المراد بالاجتماع انقيادهم لبعثته والذي وقع ان الناس اجتمعوا على أبي بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي الى ان وقع امر الحكمين في صفين فتسمى معاوية يومئذ بالخلافة ثم اجتمع الناس على معاوية عند صلح الحسن ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم ينظم للعسين امر بل قتل قبل ذلك ثم لما مات يزيد وقع الاختلاف الى ان اجتمعوا على عبد الملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير ثم اجتمعوا على اولاده الاربعة الوليد بن سليمان ثم يزيد بن هشام وتختل بين سليمان ويزيد عمر ابن عبد العزيز فهو لا سبعة

مقدار الدين كان يدعي صاحب الدين مقدارا فائد على ما يقربه المديون فأمره صلى الله عليه وآله وسلم أن يضع الشطر من المقدار الذي ادعاه فيكون الصلح حينئذ عن انكار ويدل الحديث على جوازه ويحتمل أن يكون النزاع بينهما في التقاضي باعتبار حلول الاجل وعدمه مع الاتفاق على مقدار أصل الدين فلا يكون في الحديث دليل على جواز الصلح عن انكار وقد ذهب الى بطلان الصلح عن انكار الشايعي ومالك وأبو حنيفة والهادوية قوله قم فاقضه قيل هـ ذأمر على جهة الوجوب لان رب الدين لما طاع وضع الشطر تعين على المديون أن يعجل اليه دينه لئلا يجمع على رب المال بين الوضعية والمطل

### • (باب ان حكم الحماكم ناهرا لابطانها) •

(عن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما أنا بشر وانكم تختصمون الي ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض فاقضى بشئ مما سمعتم فمضى له من حق أخيه شيئا فلا يأخذه فانما اقطع لقطة من النار رواه الجماعة وقد احتج به من لم ير أن يحكم الحماكم بعلمه) قوله انما أنا بشر البشر يطابق على الجماعة والواحد بمعنى انه منهم والمراد انه مشارك للبشر في أصل الخلقة ولوراد عليهم بالزما الى اختصاص بها في ذاته وصفاته والخصر هنا مجازي لانه يختص بالعلم الباطن ويسمى قصر قلب لانه أفي به رد على من زعم ان من كان رسولا فانه يعلم كل غيب حتى لا يخفى عليه المظلوم من الظالم وقد طال الكلام على بيان معنى هذا الحصر علمه المعاني والبيان فليرجع الى ذلك

بعد الخلفاء الراشدين والثاني عشر هو الوليد بن يزيد بن عبد الملك اجتمع الناس عليه لما مات عنه هشام فولى نحو أربع سنين ثم قاموا عليه فقتلوه وانتشرت الفتن وتغيرت الاحوال من يومئذ ولم يتفق ان يجتمع الناس على خليفة بعد ذلك لان يزيد بن الوليد الذي قام على ابن عمه الوليد بن يزيد لم تطل مدته بل ثار عليه قبل أن يموت ابن عم أبيه مروان بن محمد بن مروان ولما مات يزيد ولي أخوه ابراهيم فقباه مروان ثم ثار على مروان بنو العباس الى أن قتل ثم كان أول خلفاء بني العباس أبو العباس السفاح ولم تطل مدته مع كثرة من ثار عليه ثم ولي أخوه المنصور فطالت مدته لكن خرج عنهم المغرب الاقصى باستيلاء المروانيين على الاندلس واسقرت في أيديهم متغلبين عليها الى أن تسبوا بالخلافة وانقرض الامر في جميع اقطار الارض الى ان لم يبق من الخلافة الا الارض في بعض البلاد بعد أن كانوا في أيام بني عبد الملك بن مروان يخطب للخليفة في جميع اقطار الارض شرطا وغر باوشع الاويغينا ما غاب عليه المسلمون ولا يتولى أحد في بلادهم البلاد كلها الامانة على شئ منها الا بالامر بالخلافة ومن نظري في أخبارهم عرف حقيقة ذلك فعلى هذا يكون المراد بقوله ثم يكون الهرج يعني القتل الناتج عن الفتن وقول عا قاسما

يفتقد ويستمر ويرد ادعى مدى الايام وكذا كان والله المستعان والوجه الذي ذكر ابن المنادي ايسر وأوضح ويعكر عليه  
 ما أخرجه الطبراني من طريق قيس بن جابر الصدقي عن أبيه عن جده رفعه سيكون من بعدى خلفاء ثم من بعد خلفاء أمراء  
 ومن بعد الأمراء أملاك ومن بعد الملوك جبابرة ثم يخرج رجل من أهل بيتي ببلاد الأرض عدلاً كاملاً ثم يوتر  
 القمطاني فوالذي بعثني بالحق ما هو دوني فهذا يريد علي ما نقله ابن المنادي من كتاب دانيال وأما ما ذكره عن أبي صالح فواء جداً  
 وكذا عن كعب وأما محاولة ابن الجوزي الجمع بين حديث تدور روى الإسلام وحديث الباب فظاهر التكلف والتفسير الذي  
 فسره الخطابي ثم الخطيب بعده والذي يظهر أن المراد بقوله تدور روى الإسلام أن تدوم على الاستقامة وإن ابتداء ذلك من  
 أول البعثة النبوية فيكون أنتماء المدة بقتل عمر في ذي الحجة سنة أربع وعشرين من الهجرة فإذا انضم إلى ذلك اثنتا عشرة  
 سنة وستة أشهر من المبعث في رمضان كانت المدة خمسة وثلاثين سنة وستة أشهر فيكون ذلك جميع المدة النبوية ومدة  
 الخلفاء ثنتين بعده خاصة ويؤيده حديث ٥٣٤ حذيفة الذي يشير إلى أن باب الأمن من الفتنة يكسر بقتل عمر فيفتح باب

الفتن وكان الأمر كما ذكر وأما  
 قوله فإن لم يسلموا فسيل من ذلك  
 وإن يقيمهم دينهم يقيم سبعين  
 سنة فيكون المراد بذلك انقضاء  
 أعمارهم وتكون المدة سبعين  
 سنة إذا جعل ابتداءها من أول  
 سنة ثلاثين عند انقضاء ست  
 سنين من خلافه عثمان فإن  
 ابتداء الطعن فيه إلى أن آل  
 الأمر إلى قتله كان بعد ست سنين  
 مضت من خلافته وعند انقضاء  
 السبعين لم يبق من العصابة أحد  
 فهذا الذي يظهر لي في معنى هذا  
 الحديث ولا تعرض فيه لما  
 يتعلق بأخي عشر خليفة وعلى  
 تقدير ذلك فالأولى أن يحمل  
 قوله يسلمون بعدى اثنا  
 عشر خليفة على حقيقة البعدي  
 فإن جميع من ولي الخلفاء من

قوله لمن بالنصب على أنه خبر كان أي أنظن بهم ويجوز أن يكون معناه أفصح تعبيراً  
 عنها وأظهر احتجاباً حتى يخيل أنه محقق وهو في الحقيقة مبطل والأظهر أن معناه أبلغ  
 كما وقع في رواية في الصحيحين أي أحسن إيراداً للكلام ولا بد في هذا الترتيب من تقدير  
 محذوف لتصحيح معناه أي وهو كاذب ويسمى هذا عند الأصوليين دلالة اقتضاء لأن هذا  
 المحذوف اقتضاء اللفظ الظاهر المذکور بعده وقال في النهاية اللسان المبلع عن جهة  
 الاستقامة يقال لمن فلان في كلامه إذا مال عن جميع المنطق وأراد أن بعضهم يكون  
 أعرف بالخطية وأنظن لهم من غيره ويقال لمن فلان إذا قلت له قولاً يفهمه ويخفى على  
 غيره لأنك تميله بالتورية عن الواضح المفهوم انتهى قوله فأنما أقطع له قطعة من النار  
 أي الذي قضيت له بحسب الظاهر إذا كان في الباطن لا يسمع تحققة فهو عليه حرام يؤول به  
 إلى النار وهو تمثيل يشبه منه شدة التعذيب على ما يتعاطاه فهو من مجاز التشبيه كقوله  
 تعالى أنما يأكلون في بطونهم ثم ناراً وقد مرنا الكلام على بعض ألفاظ الحديث في  
 كتاب الصلح فوقع تكرار البعض هنا لتكرار الفائدة وفي الحديث دليل على أنهم من  
 خاصم في باطل حتى استحق في الظاهر شيئاً هو في الباطن حرام عليه وأن من احتمال  
 لأمر باطل بوجه من وجوه الحيل حتى يصير حقائق الظاهر ويحكم به أنه لا يحل له  
 تناوله في الباطن ولا يرتفع عنه الإثم بالحكم وفيه أن المجتهد إذا أخطأ لا يلحقه إثم بل  
 يؤجر كما في الحديث الصحيح وإن اجتهد فأخطأ فله أجر وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم  
 كان يقضي بالاجتماع فيقال بنزل عليه فيه شيء وخالف في ذلك قوم وهذا الحديث من  
 أصرح ما يحتج به عليهم وفيه أنه ربما أجاز اجتماعه إلى أمر فيحكم به ويكون في الباطن

الصدوق إلى عمر بن عبد العزيز أربع عشرة نفساً منهم اثنتان لم تصح ولا يتهموا ولم تطل مدتهما  
 وهذا مما عاين به بن يزيد مروان بن الحكم والباقر اثنا عشر نفساً على الولاء كما أخبرني الله عليه وآله وسلم وكانت وفاة  
 عمر بن عبد العزيز سنة إحدى ومائة وتغيرت الأحوال بعده وانقضى القرن الأول الذي هو خير القرون ولا يقدر في ذلك  
 قوله يجمع عليهم الناس لأنه يحمل على الأكثر الأغلب لأن هذه الصفة لم تفقد منهم إلا في الحسن بن علي وعبد الله بن  
 الزبير معهما ولا يتهموا بالحكم بأن من خلفهما لم يثبت استقامته إلا بعد تسليم الحسن وبعد قتل ابن الزبير والله أعلم وكانت  
 الأمور في غالب أزمته هؤلاء الاثني عشر منتظمة توارى وحدث في بعض مدتهم خلاف ذلك فهو بالنسبة إلى الاستقامة نادر  
 والله أعلم وقد تكلم ابن حبان على معنى حديث تدور روى الإسلام فقال المراد بقوله تدور روى الإسلام بثلاثين  
 أو ست وثلاثين يقال أمر الخلافة إلى بني أمية وذلك أن قيام معاوية على بني أمية حتى وقع التحكيم هو مبدأ أشار إليه في  
 أمية ثم استقر الأمر في بني أمية من يومئذ سبعين سنة فكان أول ما ظهر بدعوة بني العباس هجراً سنة ست ومائة وسبق

ذلك بعبارته طوبى له عليه فيها مؤاخذات كثيرة أولها دعواه أن قصة الحكمين كانت في آخر سنة ست وثلاثين وهو خلاف ما اتفق عليه أصحاب الأخبار فانما كانت بعد وقعة صفين بعدة أشهر وكانت سنة سبع وثلاثين والذي قدمته أولى بان يحمل الحديث عليه. والله أعلم انتهى كلام الفقيه والذي يترجح عندي أن معنى هذا الحديث مما سـ نـ ثـ الرضى صلى الله عليه وآله وسلم يعلمه ولا سبيل إلى تعيين الاثنين عشر خاتمة وما أدى إليه رأى أهل العلم ليس بحجة شرعية ولا ملجئ إلى الاعتقاد بفحواه \* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب التقى) \* تفعل من الامنية والجمع أمانى والتقى طلب ما لا طمع فيه أو مانعه عسر فالاول نحو قول الطاعن في السن لبيت الشباب يعود يوما فان عود الشباب لا طمع فيه لاستحالة عادة والثاني نحو قول منقطع الرجا من مال يحج به لبيتى ما لا فاج منه فان حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمنع لبيت غدا يجي فان غدا واجب الجي والحاصل ان التقى يكون في الممتنع والممكن ولا يكون في الواجب وأما الترجي فيكون في الشيء المحبوب نحو لعل الحبيب قادم والاشفاق في الشيء المكروه ٥٣٥ نحو فاعلان يا خع نفسك أى قاتل نفسك والمعنى اشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من اسلام قومك فالتقى الكشف فتوقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يصحكون التوقع الامن الممكن وما قول فرعون لعلى أبلغ الاسباب اسباب السموات فجعل منه أو افك فالتقى الملقى والاشفاق لغته الخوف يقال اشفت عليه بمعنى خفت عليه واشفت منه بمعنى خفت منه وحذرتة وقال في الفتح التقى ارادة تتعلق بالمستقبل فان كانت في خير من غير أن تتعاقب بحسب فهي مطلوبة والا فهي مذمومة وقد قيل ان بين التقى والترجي عموما

بخلاف ذلك قال الحافظ لكن مثل ذلك لو وقع لم يقر عليه صلى الله عليه وآله وسلم الثبوت عصمته واحتج من منع مطلقا بأنه لو جاز وقوع الخطأ في حكمه لازم أمر المكلفين بالخط الثبوت الأمر باتباعه في جميع أحكامه حتى قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم الآية وبأن الاجماع معصوم من الخطا قال رسول أولى بذلك وأجيب عن الاول بأن الأمر اذا استلزم الخطا لا محذور فيه لانه موجود في حق المقلدين فانهم مأمورون باتباع المقتى والحاكم ولو جاز عليه الخطأ وأجيب عن الثاني برد الملازمة فان الاجماع اذا فرض وجوده دل على ان مستندهم ما جاء عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم فراجع الاتباع إلى الرسول لا إلى نفس الاجماع قال الحافظ وفي الحديث أيضا أن من ادعى ما لا أول يمكن له يمتنع خلاف المدي عليه وحكم الحاكم ببراءة الحالف انه لا يبرأ في الباطن ولا يرتفع عنه الاثم بالحكم والحديث حجة أن أثبت انه قد يحكم صلى الله عليه وآله وسلم بالثاني في الظاهر ويكون الباطن بخلافه ولا مانع من ذلك اذا لا يلزم منه محال عقلا ولا نفلا وأجاب من منع بأن الحديث يتعلق بالحكومات الواقعة في فصل الخصومات المعنية على الاقرار واليمين ولا مانع من وقوع ذلك فيها ومع ذلك لا يترى على الخطا وانما الذي يمتنع وقوع الخطا فيه أن يجبر عن أمر بان الحكم الشرعي فيه كذا ويكون ذلك ناشئا عن اجتهاده فانه لا يكون لاحقا لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى وأجيب بأن ذلك يستلزم الحكم الشرعي فيعود الاشكال كما كان والمقام يحتاج إلى بسط طويل ومجمله الاصول فالرجع اليها قال الطحاوي ذهب قوم إلى أن الحكم بقايل مال أو ازاله لك أو اثبات تكاح أو فرقة أو نحو ذلك ان كان في الباطن

وخصوصا فالترجي في الممكن والتقى في أعم من ذلك (عن أنس رضى الله عنه قال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لاتنقض الموت ثمنيت) انما ينهي عن تقى الموت لما فيه من الفساد ودعى طلب ازالة النعمة الحية وما يترتب عليها من الفوائد ولأن الله تعالى قد رآل آجال تقى الموت غير راض بقضاء الله وقدره ولا سـ لـ مـ افضائه نعم اذا خاف على دينه والوقوع في الفتنة فيجوز بلا كراهة والحديث أخرجه مسلم في الدعوات (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقين أحدكم الموت) نهى أخرج في صورة الذنبي للثأ كبد (امامنا فله يرداد) خير او احسانا على احسانه فيضاعف اجره ونوابه (وامامنا سيئ فله يستعقب) أى يتقدم على اسائه ويطلب الرضا عنه فيكون ذلك سببا لهوسبائه التي اقترفها والحاصل ان لا تقى الموت سواء كان على حالة الاحسان أو الاساءة وفي الحديث التصريح بكرامة تقى الموت لضرب له من فاقد المحنة بعد وقوعه من مشاق الدنيا ونفسه الحث على الصبر لأن تقى الموت غالباً ينشأ من وقوع أمر يفتار الذي يقع به الموت على الحياة فاذا نهى عنه كانه أمر بالصبر على ما نزل به وحاصل

ذلك الرضا بالقضاء والتسليم لامر الله تعالى قال في الفتح وظاهر الحديث المصالح المحكفة في هاتين الخصلتين وبقي قسم ثالث وهو ان يكون مخلطا فيستمر على ذلك أو يزيد احدا أو يزيد اساءة أو يحذف اساءة فيقلب مبيها أو يكون مبيها فيزداد اساءة والجواب أن ذلك يخرج مخرج الغالب لان غالب حال المؤمن ذلك ولا سيما والمخاطب بذلك شفاها العصابة وقد خطر لي في معنى الحديث أن فيه إشارة الى تقييد الحديث باحسانه وتحذير المسمى من اساءة فكله قال من كان محسنا فليترك تنفي الموت وليستقر على احسانه والازدياد منه ومن كان مبيها فليترك تنفي الموت وليقلع عن الاساءة لتلايموت على اسائه فيكون على خطر وامان عدا ذلك من تضمنه التقسيم فيؤخذ حكمه من هاتين الحالتين اذ لا انفكاك عن أحدهما والله اعلم (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاعتصام) هو افعال من العصمة وهي المنعة والعامر والاعتصام الاستعمال الثاني فالعنى هنا الاستعمال وفي الفتح والمراد امثال قوله تعالى واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا قال المكراني هذه الترجمة منقذة من قوله ٥٣٦ تعالى المذكور لان المراد بالحبل السكاب والسنة على سبيل الاستعارة

والجامع كونه ماسيا بالمقصود وهو الثواب والنجاة من العذاب كما ان الحبل سبب لحصول المقصود به من السعي وغيره (بالكتاب) أي القرآن الكريم والقرآن العظيم المتعبد بتلاوته وبامتثال أوامره ونواهيه (والسنة) وهي ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أقواله وأفعاله وتقريره وفهام بفعله والسنة في أصل اللغة الطريقة وفي اصطلاح المحدثين والاصوليين ما تقدم وفي اصطلاح بعض الفقهاء ما يراعى المستحب قال ابن بطال لاعتصمة لاحد الان في كتاب الله أو سنة رسوله أو في اجماع العلماء على معنى في أحدهما

كما هو في الظاهر فقد على ما حكم به وان كان في الباطن على خلاف ما استند اليه الحكم من الشهادة أو غيرها لم يكن الحكم موجبا للقليل ولا الازالة ولا النكاح ولا الطلاق ولا غيره وهو قول الجمهور ومعهم أبو يوسف وذهب آخرون الى أن الحكم ان كان في مال وكان الامر في الباطن بخلاف ما استند اليه الحكم من الظاهر لم يكن ذلك موجبا لماله المحكوم له وان كان في نكاح أو طلاق فإنه ينفذ ظاهرا وباطنا ولو احاد ثبت الباب على ما ورد فيه وهو المال واحتجوا بالمعاري بقصة المتلاعنين فإنه صلى الله عليه وآله وسلم فرق بين المتلاعنين مع احتمال أن يكون الرجل قد صدق فيما رماها به قالوا فيؤخذ من هذا ان كل قضاء ليس فيه عقلة مال انه على الظاهر ولو كان الباطن بخلافه وان حكم الحاكم يحدث في ذلك التحريم والتحليل بخلاف الاموال ونعقب بأن الفرق في اللعان انما وقعت عقوبة للعالم بان أحدهما كاذب وهو أصل برأسه فلا يقياس عليه وقال بعض الحنفية مجيبا على من استدل بالحديث لما تقدم بان ظاهر الحديث يدل على ان ذلك مخصوص بما يتعلق بسماع كلام الخصم حيث لا يثبت هناك ولا يمين وليس النزاع فيه وانما النزاع في الحكم المرتب على الشهادة وبان من في قوله فمن قضيت له شرطية وهي لا تستلزم الوقوع فيكون من فرض ما لم يقع وهو جائز فيما يتعلق به غرض وهو هنا محتمل لأن يكون للامير والزوج عن الاقدام على أخذ أموال الناس بالمباغة في الخصومة وهو ان جائز ان يستلزم عدم نفوذ الحكم باطنا في العقود والفسوخ لكنه لم يثبت لذلك فلا يكون فيه حجة لمن منع وبان الاحتجاج به يستلزم انه صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطا لانه لا يكون ما قضى به قطعة من الناس الا اذا

حكمكم على السنة باعتبار ما جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال كل أمي) أي أمة الاجابة (يدخلون الجنة الامن أي) أي من امتنع وعصى منهم فاستلزمهم تغليظا عليهم وزيحرا عن المعاصي أو المراد أمة الدعوة ومن أبي يعنى من كفر بامتناعه عن قبول الدعوة قال في الفتح ظاهره ان العموم مستقر لان كلامهم لا يمنع من دخول الجنة فذلك (قالوا) يا رسول الله ومن يأبى قال من أطاعني دخل الجنة ومن عصاني فقد أبى) فبين لهم ان اسناد الامتناع اليهم من الدخول يجاز عن الامتناع عن سنته وهو عصيان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أبي هريرة مرفوعا عن اطاعني فقد أطاع الله وأخرج أحمد والحاكم عن أبي هريرة رفعه لدخول الجنة الامن أبي وشرد على الله شرار البعير وسند على شرط الشيخين وله شاهد عن أبي حمزة عند الطبراني وسند مجيد والموصوف بالابا وهو الامتناع ان كان كافرا فهو لا يدخل الجنة أصلا وان كان مبيها فالمراد منه من دخلها مع أول داخل الامن شاء الله تعالى انتهى وقال الطبراني أي عرفنا الذين يدخلون

استقر

الجنة والذي أرى لأعرفه والتقدير من اطلعني وقيل بالكتاب والسنة دخل الجنة ومن اتبع هواه ونزل من الصواب وضل  
 عن الطريق المستقيم دخل النار فوضع أبي موضعه وضعا للسبب موضع السبب قال وبعض هذا التأويل أراد محبي السنة  
 هذا الحديث في باب الاعتصام بالكتاب والسنة والتصریح بذكر الطاعة فان المطيع هو الذي يعتمدهم بالكتاب والسنة  
 ويحجب الالهوا والبدع انتهى وفي حديث ابن مسعود عند البخاري موقوفاً وعند أصحاب السنن مرفوعاً ان أحسن  
 الحديث كتاب الله وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وآله وسلم وشرا الامور محدثاتها جمع محدثة قال في الفقه والمراد  
 بها ما أحدث وليس له أصل في الشرع ويسمى في عرف الشرع بدعة وما كان له أصل يدل عليه الشرع فليس بدعة فالبدعة  
 في عرف الشرع مذمومة بخلاف اللغة فان كل شيء أحدث على غير مثال يسمى بدعة سواء كان محموداً أو مذموماً وكذا  
 القول في الهدنة وفي الامر المحدث الذي ورد في حديث عائشة من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو رد ووقع في حديث  
 جابر عند مسلم وكل بدعة ضلالة وفي حديث العرياض بن سارية واباكم ٥٣٧ ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة وهو

حديث أوله وعظماء رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم موعة  
 بلغة فذكره وفيه هذا أخرجه  
 احمد وأبو داود والترمذي وصححه  
 وابن حبان وصححه أيضاً الحاكم  
 قال الشافعي البدعة بدعتان  
 محمود ومذمومة فما وافق السنة  
 فهو محمود وما خالفها فهو  
 مذموم أخرجه أبو نعيم عنه  
 من طريق ابراهيم بن الجنيدي عن  
 الشافعي وجاء عن الشافعي أيضاً  
 ما أخرجه البيهقي في مناقبه قال  
 المحدثات ضربان ما أحدث  
 مخالفاً لما كان أو سنة أو أثراً أو  
 اجماً فان هذه بدعة الضلالة وما  
 أحدث من الخير لا يخالف شيئاً  
 من ذلك فهو بدعة غير مذمومة  
 انتهى وثبت عن ابن مسعود انه  
 قال قد أصبحت على النظرة

استمر الخطأ والافتقار فرض انه يطلع عليه فانه يجب أن يبطل ذلك الحكم ويرد المانع  
 المستحقة وظاهر الحديث يخالف ذلك فاما أن يثبت الاحتجاج به ويؤثر على ما تقدم  
 وأما أن يثبت لزوم استمرار التقرير على الخطأ وهو باطل والجواب عن الاول أنه خلاف  
 الظاهر بل من التحريف الذي لا يفعله منصف وكذا الثاني والجواب عن الثالث ان  
 الخطأ الذي لا يقر عليه هو الحكم الذي صدر عن اجتهاده فيقال بوجوب اليأس فليس النزاع  
 فيه وإنما النزاع في الحكم الصادر منه عن شهادة زور أو بين فاجرة فلا يسمى خطأ  
 للاتفاق على العمل بالشهادة والايان والالكان ~~العلم~~ غير من الاحكام يسمى خطأ  
 وليس كذلك لما في حديث امرئ ان اقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فاذا قالوها  
 هم هم امني دماءهم فيحكمهم بالاسلام من فلفظ بالشهادتين ولو كان في نفس الامر معة قد  
 خلاف ذلك ولما في حديث المتلاعنين حيث قال لولا الايمان لكان لي رها ما نأفاه  
 لو كان خطا لم يترك استدراكه والعمل بما عرفه وكذلك حديث ابي لم أوصر بالتنقيب  
 عن قلوب الناس فالجدة من حديث الباب شاملة للاموال والعقود والفسوخ وقد  
 حكى الشافعي الاجماع على ان حكم الحاكم لا يحل الحرام قال النووي والقول بان  
 حكم الحاكم يحل ظاهراً وباطناً يخالف لهذا الحديث الصحيح وللاجماع المذكور  
 ولما عدا أجمع عليهم العلماء وافتهم القائل المذكور وهو ان الاضلاع أولى بالاحتياط  
 من الاموال وفي المقام مقاولات ومطاولات ومع وضوح الصواب لا فائدة في الاطنا  
 وقد استدل المصنف رحمه الله تعالى بالحديث على ان الحاكم لا يحكم بعلمه وسيأتي  
 الكلام على ذلك في باب مستعمل ان شاء الله تعالى وفيه الرد على من حكم بما يقع في خاطره

٦٨ نيل سا وانكم تتحدثون ويحدث لكم فاذا رأيتم محدثة فليحكم بالهدى الاول قال الحافظ  
 ابن حجر فما أحدث تدوين الحديث ثم تفسير القرآن ثم تدوين المسائل الفقهية المولدة عن الرأي المحض ثم تدوين ما يتعلق  
 بأعمال القلوب فاما الاول فأنكره وهو يومئذ وطائفة ورخص فيه الا كثرون واما الثاني فأنكره جماعة من التابعين  
 كالشافعي واما الثالث فأنكره الامام احمد وطائفة يسيرة وكذا اشتد انكار احمد الذي بعده ومما أحدث أيضاً تدوين القول  
 في اصول الديانات فتصدى لها المشبهة والنفقة بالغ الاول حق شبهه وبالغ الثاني حتى عمال واشتد انكار السلف لذلك كابي  
 حنيفة وأبي يوسف والشافعي وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور وصحبه أنهم لم يتكلموا فيها سكت عنه النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم وأصحابه وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر شيء من الالهوا ويعني بدع  
 الخواارج والروافض والقدرية وقد توسع من تاخر عن القرون الثلاثة الفاضلة في غائب الامور التي أنكرها أئمة التابعين  
 واتباعهم ولم يفتقرها بذلك حتى من جزوا مبائل الديانة بكلام اليونان وجعلوا كلام الفلاسفة أصلاً يرجعون اليه ما خالفه

من الامور بالتأويل ولو كان مستكرها لم يكنه وايدل حتى زعموا ان الذي رتبوه هو اشرف المقام واولاها بالتخصيل وان من لم يستعمل ما اصططوا عليه فهو عاى جاهل فالسعيد من قبل كما كان عليه الخلف واجتنب ما أحدثه الخلف وان لم يكن منه يد فليكلف منه بقدر الحاجة ويجعل الاول المقصود بالاصالة والموافق وقد اخرج أحد بسند جيد عن مصنف بن الحرث قال بعث الى عبد الملك بن مروان فقال انا قد بعثنا الناس الى رفع الايدي على المنجبر يوم الجمعة وعلى القصص بعد الصبح والغصير فقال اما انما امل بدعكم عندي ولست بجيبكم الى شيء منكم الا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أحدث قوم بدعة الا رفع من السنة منها فافسك بسنة خيرة من احداث بدعة انتمى واذا كان هذا جواب هذا العاصي في أمره اصل في السنة فما ظنك بما الاصل له فيها فكيف بما يشغل على ما يخالفها وقد كان ابن مسعود يذكر أصحابه كل خبير لثلاثين واو من ابن عباس حدث الناس كل جمعة فان ايت غرتين ونحوه وصية عائشة لعبيد بن حيرم والمرايا بالقصص التي كروا الوضوء وقد كان ذلك في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ٥٢٨ لكن لم يكن يجعله راتبا كخطبة الجمعة بل بحسب الحاجة وقوله في حديث

عمر باض فان كل بدعة ضلالة بعد قوله وايكم ومحدثات الامور فانه يدل على ان الهدنة تسمى بدعة وقوله كل بدعة ضلالة قاعدة شرعية كلية بمنظورها ومفهومها اما منطوقها فكان يقال حكم كذا بدعة وكل بدعة ضلالة فلا تكون من الشرع لان الشرع كله هدى فان ثبت ان الحكم المذكور بدعة صححت المقدمتان واتحتم المطلوب والمراد بقوله كل بدعة ضلالة ما أحدث ولا دليل له من الشرع بطريق خاص ولا عام انتهى ما في الفتح وما قبل من ان البدعة خمسة اقسام او اكثر او اقل فلا دليل عليه وقد رده القاضي العلامة الجتهيد المطلق محمد بن علي الشوكاني الى ما رجع الله في شرح المتن

من غير استناد الى امر خارجي من بيعة ونحوها ووجه الرد عليه انه صلى الله عليه وآله وسلم اعل في ذلك من غير مطلقا ومع ذلك فقد دل عليه هذا على انه انما يحكم بالظاهر في الامور العامة فلو كان المسمى صحيحا لكان الرسول احق بذلك فانه اعم انه يجري الاحكام على ظاهرها مع انه يمكن ان الله يطعه على حبيب كل قضية وسبب ذلك ان تشريع الاحكام واقع على يده فكانه اراد تعليم غيره من الحكم ان يعقدوا ذلك فم لو نهت البيعة مثلا بخلاف ما يعلمه مشاهدته او ما عايناه او ظاهرا بجهل بهزله ان يحكم بما قامت به البيعة قال الحافظ ونقل بعضهم فيسه الاتفاق وان وقع الاختلاف فيه في القضاء بالعلم كما سياتي

#### • (باب ما يد في ترجمة الواحد) •

(في حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره فتعلم كتاب اليهود وقال حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبه واقرأته كتبه اذا كتبوا اليه ورواه أحمد والبخاري قال البخاري قال عمر بن الخطاب وعنده أمير المؤمنين علي وعثمان وعبد الرحمن بن عوف ماذا تقول هـ فله فقال عبد الرحمن بن حاطب فقات فخبرك بالذي صنع بها قال وقال فاجرة كنت اترجم بين ابن عباس وبين الناس) قوله حتى كتبت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم كتبه يعني اليوم هذا الحديث من الاحاديث المتعلقة في البخاري وقد وصله في تاريخه بالفظ ان زيد بن ثابت قال اتي في النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة فاجب في فقبل له هذا اقل من بن البخاري قد قرأ مما انزل الله عليه بضع عشرة

وغيره في غيره وانما ذكرنا الكلام على البدعة وما يلحق في هذا المقام وأطلقناه لتسمية البدع

سورة

بالعصيان وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الباب ومن عصاني فقد آوى فليمتدع عاصقه ولرسوله والبدعة ضد السنة ورافعه افعالك بالسنة ورد البدعة والله التوفيق (من جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه) ما قال جات ملائكة قال في الفتح اقف على اسمهم ولا اسماء بعضهم لكن في رواية سعيد بن أبي هلال المتعلقة عند الترمذي ان الذي حضر في هذه القصة جبريل وميكائيل واظنه خرج علينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم افاقا اني اريت في المنام كأن جبريل عند رأسي وميكائيل عن يميني فاحتمل انه كان مع كل منهما غيره واقتصر في هذه الرواية على من باشر الكلام منهم ابتداء وجوابا (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو نائم) وفي حديث ابن مسعود عند الترمذي وحسنه وصححه ابن خزيمة انه صلى الله عليه وآله وسلم نومه فخذله فردد وكان اذا نام ففتح قال فيمننا انا فاعد اذا نارب رجال عليهم ثياب بيض الله اعم بما هم من الجبال فاجت طائفة منهم عند رأس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وطائفة منهم عند رجليه (نقل بعضهم

انه فاتم وقال بعضهم ان العين نائمة والقلب يقظان) قال في الفتح قال الرامهرمزي - هذا قيل يراد به حياة القلب وحصة  
خواتمه يقال رجل يقظ اذا كان ذكيا القلب انتهى وقال البيضاوي فيما حكاه في شرح المشكاة قول بعضهم - انه فاتم الخ  
منافرة جرت بينهم - بينا واثبات حقيقة الممان النفوس القدسية الكاملة لا تضع ادرا كما يضعف الحواس واستراحة الابدان  
(فقالوا ان اصاحبكم هذا مثلا) يعنون النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فاضربوا له مثلا فقال بعضهم انه فاتم وقال بعضهم ان  
العين نائمة والقلب يقظان) وفي حديث ابن مسعود قالوا لينا عبد اقطأ وفي مثل ما وفي هذا النبي ان عينيه تنامان  
وقلبي يقظان اضربوا له مثلا وفي رواية سعيد بن أبي هلال فقال أحدهما لصاحبه اضرب له مثلا فقال اسمع سمع اذنك واعقل  
عقل قلبك انما مثلك ونحوه في حديث ربيعة الحارثي عند الطبري وزاد أحد في حديث ابن مسعود قالوا لينا اضربوا له مثلا  
ونقول أو تضرب وأرلوا وفيه لم يقل قلبك (فقالوا امثله) صلى الله عليه وآله وسلم (كمثل رجل بنى دارا وجهل فيها مادية) بفتح  
الميم وسكون الهمزة وضم الدال وفتحها وقيل بالضم الواو وبالفتح ٥٣٩ أدب الله الذي أدب به عباده وحبيته في عين

الضم هنا وفي حديث ابن مسعود  
مثل - يبدى قصرا وفي رواية  
أحد بنى بيانا - حينئذ جعل  
مأدبة فدعا الناس الى طعامه  
وشرب به فبن أجابه أكل من طعامه  
وشرب من شرابه ومن لم يجبه  
عاقبه أو قال - ذبه وفي رواية  
أحمد عذب عذابا شديدا (وبعث  
داعيا) يدعو الناس اليها وفي  
رواية سعيد ثم بعث رسول يدعو  
الناس الى طعامه فقام من أجاب  
الرسول ومنهم من تركه (فبن  
أجاب الداعي دخل الدار وأكل  
من المأدبة ومن لم يجيب الداعي  
لم يدخل الدار ولم يأكل من  
المأدبة فقالوا أولوها) أي فسروا  
الحكاية أو القليل (له) صلى  
الله عليه وآله وسلم (يقفها)  
من أتول نأولا اذا فسر الشيء بما

سورة فاستقرأتى فقرأت في فقال لي تلم كتاب يهود فاني ما آمن يهود على كافي فتعلمته  
في نصف شهر حتى كتبت له الى يهود راقله اذا كتبوا اليه وأخرجه أيضا موصولا أبو  
داود والترمذي وصححه وأخرجه أحمد واسحق وأخرجه أيضا أبو يعلى بالقطا في كتب  
الى قوم فآخاف ان يزيدوا علي - ويتصوفا تعلم السريانية وظواهر ان اللغة السريانية  
كانت معروفة يومئذ وهي غير العبرانية فكانه صلى الله عليه وآله وسلم أمره ان يعلم  
اللغتين قوله ما ذاق قول - هذه أي المرأة التي وجدت حبلى قوله وقال أبو جرة بالجيم  
المفتوحة والميم الساكنة والراء المهملة وفي الحديث جواز ترجمة واحد قال ابن بطال  
أجاز لاكثر ترجمة واحد وقال محمد بن الحسن لا بد من رجلين أو رجل وامرأتين وقال  
الشافعي هو كالمينة وعن مالك روايتان ونقل الكرماني عن مالك والشافعي  
الاكتفاء بترجمان واحد وعن أبي حنيفة الاكتفاء بواحد وعن أبي يوسف باثنين وعن زفر  
لا يجوز أقل من اثنين وقال الكرماني لا نزاع لاحدانه يكفي ترجمان واحد عند الاخبار  
وانه لا بد من اثنين عند التمهاده فيرجع الخلاف الى انه الاخبار أو شهادة فلو سلم الشافعي  
انه الاخبار لم يشترط العدد ولو سلم الحنفي انها شهادة لقال بالعدد وقال ابن المنذر القياس  
بقتضى اشتراط العدد في الاحكام لان كل شيء يخاف عن الحاكم لا تقبل فيه الا المينة  
الكاملة والواحد ليس بمينة كاملة حتى يضمن اليه كمال النصاب غير ان الحديث اذا صح  
سقط النظر وفي الاكتفاء يزيد بن ثابت وحده حجة ظاهرة لا يجوز خلافها انتهى ونعته به  
الحافظ فقال يمكن ان يجاب بانه ليس غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الاحكام في ذلك  
مثله لا مكان الا لعله على ما غاب عنه بالوحى - لاف غيره بل لا بد له من أكثر من واحد

يؤل اليه والتأويل في اصطلاح العلماء تفسير اللفظ بما يحتمله احتمالا غير بين قيل يؤخذ منه جهة لاهل التعبير ان التعبير اذا  
وقع في المذام اعتمد عليه قال ابن بطال قوله ولو هاديل على أن الرضا على ما عبرت في النوم انتهى وفيه نظر لاحتمال الاختصاص  
بهذه القصة لتكون الرافى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرق الملائكة فلا يطر ذلك في حق غيرهم (فقال بعضهم انه فاتم  
وقال بعضهم ان العين نائمة والقلب يقظان) كره فقال بعضهم انه فاتم الى آخره ثلاث مرات (فقالوا قائل الدار) الممثل بها (الجنة)  
والداعي محمد صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث ابن مسعود عندهما أحد ما السيد فهو رب العالمين وأما البنيان فهو الاسلام  
وأما الطعام فهو الجنة ومحمد الداعي فمن اتبعه كان في الجنة وفي رواية سعيد بن أبي هلال قاله هو الملك والدار الاسلام والبيت  
الجنة وأنت يا محمد رسول الله (فمن أطاع محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقد أطاع الله) لانه رسول صاحب المأدبة فمن أجابه  
ودخل في دعوتها كل من المأدبة وهو كناية عن دخول الجنة ووقع بيان ذلك في رواية سفيان ولفظه وأنت يا محمد رسول الله فمن أجابك  
فدخل الاسلام ومن دخل الاسلام فدخل الجنة ومن دخل الجنة أكل ما فيها (ومن عصي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقد

عصى الله) قال ابن العربي في حديث ابن مسعود ان المقصود المادية وهو ما يؤكل ويشرب ففيه رد على الصوفية الذين يقولون لا مطلوب في الجنة الا الرمال والحصى ان لا يصل إلينا الا بقضاء الشهوات الجسمية والنفسانية والخسوسنة والمهقولة وجماع ذلك كله في الجنة انتهى قال في الفتح وليس ما دعاه من الرد واضح قال وفيه ان من أجاب الدعوة أكرم ومن لم يجبه أعمى وهو خلاف قوالهم من دعونا فلم يجبه انه الفضل علينا فان أجابنا فلنا الفضل عليه فانه مقبول في النظر وأما حكم العبد مع المولى فهو كما تضمنه الحديث انتهى قال الطبري ان الملائكة من ملأوا سبق رجة الله تعالى على العالمين بأرسال الرحمة المهداة الى الخلق كما قال تعالى وما أرسلناك الا رحمة للعالمين ثم أعداده الجنة للخلق ودعونه صلى الله عليه وآله وسلم إليهم الى الجنة ونعيمها وبهجتهم ارشاده الخلق بسلك الطريق اليه أو اتباعهم اياه بالاعتصام بالكتاب والسنة المأدبين الى العالم السفلي فكان الناس واقعون في مهواة طيبة تم ومشت تغفلون بشهواتهم وان الله يريد باطنهم فادى حبل القرآن والسنة إليهم ليخلصهم من تلك ٥٤٠ الورطة فنعمتكم ما لجواب وصل في الفردوس الاعلى والجناب الاقدس

عند ملك مقدر ومن أخذ الى الارض ملك وأضاع نفسه من رجة الله تعالى بحال مضيف كرم في دارا وجهه لفيهم امن أنواع الاطعمة المستلذة والاشربة المستعذبة ما لا يحصى ولا يوصف ثم بعث داعيا الى الناس يدعوهم الى الضيافة اكرامهم فنسب الداعي نال من تلك الكرامة وعن لم ينبع حرم منها ثم هم وضوا مكان حبل لول حفظ الله بهم ونزول العقاب السرمدي عليهم قوالهم لم تذلل الدار ولم ناكل من المأذبة لان فاضحة الكلام سبقت ايمان سبق الرحمة على الغضب فلم يطلبا ان لو ختم بمات صرح بالعقاب والغضب لجاءا بديل على المراد على سبيل الكتابة

### \*(باب الحكم بالشاهد والعين)\*

(عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقضى بين وشاهد رواه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وفي رواية لاجدنا كان ذلك في الاموال وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقضى بالعين مع الشاهد رواه أحمد وابن ماجه والترمذي ولا جد من حديث عمارة بن حزم وحديث سعد بن عبادة مثله وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن أمية عن المؤمنين على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بشهادة واحد وعين صاحب الحق وقضى به أمير المؤمنين على بالعراق رواه أحمد والدارقطني وذكره الترمذي وعن ربيعة عن مهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باليمين مع الشاهد الواحد رواه ابن ماجه والترمذي وأبو داود وزاد قال عبد العزيز الدراودي فقد كرت ذلك لمهمل فقال أخيه ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته اياه ولا أحفظه قال عبد العزيز وقد كان أصاب مهمل اعلاه اذ هبت بعض عقله ونسي بعض حديثه فكان مهمل بعد يحدنه عن ربيعة عنه عن أبيه وعن

سرق

(ومحمد صلى الله عليه وآله وسلم فرق) بتشديد الراء فاروق روى فرق على المصدر وصف

فيه للمبالغة أي الفارق (بين الناس) المؤمن والكافر والصالح والطالح اذ به تميزت الاعمال والعمال وهذا كالتذليل للكلام السابق لانه مشتمل على معناه ومؤكد له وفيه ايضا للاسمعين من ردة الغفلة وحث على الاعتصام بالكتاب والسنة والاعراض عما خالفهما (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لن يبرح الناس وعند مسلم عن أبي هريرة لا يزال الناس (يتساءلون) وفي رواية يسألون ويتساءلون جريان السؤال بين اثنين فصاعدا ويجري بينهم السؤال في كل نوع (حسني يقولوا) ويحوزان يكون بين العبد والشيطان أو النفس حتى يبلغ الى ان يقال (هذا الله خالق كل شيء) أي هذا الله لم وهو ان الله خالق كل شيء وهو شيء وكل شيء مخلوق وفي رواية مروية هذا خلق الله الخلق ولمسلم وهو في البخاري في بدء الخلق من رواية مروية أيضا في الشيطان العبد وأحمد ثم يقول من خلق كذا وكذا حتى يقول من خلق ربك وفي لفظ لمسلم من خلق السموات من خلق الارض يقول الله ولا جد والطبراني من حديث شريفة بن ثابت مثله ولمسلم من طريق

محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله عز وجل ان امتك لا تزال تقول ما كذا ما كذا حتى يقولوا هذا الله خالق الخلق والبراز من وجهه آخر عن أبي هريرة لا يزال الناس يقولون كان الله قبل كل شيء فمن كان قبله (فإن خلق الله) زاد في بدء الخلق فإذا بلغه فليس منه مذابله ولينته أى عن التفسير في هذا الخطا وفي مسلم فليقل آمنت بالله وفي أخرى له ورسله ولا يداود والانساق يقولوا الله أحد الله أحد السورة ثم يقل من يبارك ثم يستهذبه ولا يجد من حديث عائشة فإذا وجد أحدكم ذلك فليقل آمنت بالله ورسله فان ذلك يذهب عنه واسلم في رواية أبي سلمة عن أبي هريرة لمحو الاول وزاد فينا أنا في المسجد اذ جاءني اناس من الاعراب فذكروا لهم عن ذلك وانه رماهم بالحصى وقال صدق خليلي وله في رواية محمد بن سيرين عن أبي هريرة صدق الله ورسله والحديث من افراد البخاري من هذا الوجه قال ابن بطال في حديث أنس الاشارة الى ذم كثرة السؤال لانها تقضى الى المذور كالسؤال ٥٤١ المذكور فانه لا ينشأ الا عن جهل مفترط وقد ورد

بن زيادة من حديث أبي هريرة يلفظ لا يزال الشيطان يأتي أحدكم فيقول من خالق كذا من خالق كذا حتى يقول من خالق الله فإذا وجد ذلك أحدكم فليقل آمنت بالله وفي رواية ذلك صريح الايمان واعلم هذا هو الذي أرادته العدا في فيما أخرجه أبو داود ومن رواية سمير بن ابن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال جاءني اناس الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أصحابه فقالوا يا رسول الله ان الله انما يجد في أنفسنا الشيء يعظم ان تسلكم به ما يحب ان تكون لنا الدنيا وجدتموه ذلك صريح الايمان ولابن أبي شيبة من حديث ابن عباس جابر بن عبد الله الذي روى

مروان بن ربيعة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أجاز شهادة الرجل وبين الطالب رواء ابن ماجه) حديث ابن عباس قال في التلخيص قال فيه الشافعي وهذا الحديث ثابت لا يزده أحد من أهل العلم ولم يكن فيه غيره مع ان معه غيره مما يشده وقال النسائي اسناده جيد وقال البرزاني الباب أحاديث حسان أصحها حديث ابن عباس وقال ابن عبد البر لا مطعن لاحد في اسناده وقال الدوري في تاريخ يحيى بن معين ليس بمحفوظ وقال البيهقي اعلم الطحاوي بأنه لا يعلم قيسا حديث عن عمرو بن دينار بشي قال وايسر ما لا يعلم الطحاوي لا يعلمه غيره ثم روى بإسناد جيد حديثا من طريق وهب بن جرير عن أبيه عن قيس بن سعد عن عمرو بن دينار حديث الذي وقصته ناقته وهو محرم ثم قال وليس من شرط قبول رواية الاخبار كثرة رواية الراوي عن زوى عنه ثم اذ روى الثقة عن لا يشكر سماعة منه حديثا واحدا وجب قبوله وان لم يكن يروى عنه غيره على ان قيسا قد توبع عليه رواء عبد الرزاق عن محمد بن مسلم الطائفي عن عمرو بن دينار أخرجه أبو داود وتابعه عبد الرزاق أبو ذؤيبه وقال الترمذي في العلل سألت محمدا يعني البخاري عن هذا الحديث فقال لم يسمع عنده عن عمرو بن ابن عباس قال لما كنتم قد سمع عمرو بن ابن عباس عدة أحاديث وسمع من جماعة من أصحابه فلا يشكر ان يكون سمع منه حديثا وسمع من بعض أصحابه عنه وأما رواية عصام البطني وغيره عن زاذبين عمرو بن ابن عباس طائوسا فهم ضعفاء قال البيهقي ورواية الثقات لا تعال برواية الضعفاء انتهى مافي التلخيص على الحديث وحديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وهو من حديث جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر قال الترمذي رواء الثوري وغيره عن جعفر عن

الله عليه وآله وسلم فقال اني احديث نفسي بالامر لان كون حجة أحب الى من ان تسلك به قال الحديث الذي رآه الى الوسوسة ثم يقل عن الخطا في المراد صريح الايمان هو الذي يعظم في نفوسهم ان يتكلموا به ويعتصموا به من قبول ما يلقى الشيطان فان لا ذلك لم يعظم في أنفسهم حتى أنكروه ولا يسمي المراد ان الوسوسة نفسها صريح الايمان بل هي من قبل الشيطان وكده و يقال ان نحو هذه المسئلة وقعت في زمن الرشيد وفي قصة لمع صاحب الهندوانه كتب اليه هل يقدر الخلق ان يخلق مثله فقال أهل العلم لم يقدر شارب فقال هذا السؤال محال لان المخلوق محدث والمحدث لا يكون قبل القديم فاستحال ان يقال يقدر ان يخلق مثله أو لا يقدر كما يستحيل ان يقال في القادر العالم يقدر ان يصير عاجزا جاهلا قال الكرماني ان معرفة الله بالدليل فرض عين او كفاية والطريق اليها بالسؤال عنهم متعين لانه مقدم على السمع في الضرورة ان الخلق غير مخلوق أو باليسب الذي يقارب الصدق كان السؤال عن ذلك تعنتا فيكون الذم يتعلق بالسؤال الذي يكون على سبيل التعنت والإفلا توصيل الى معرفة ذلك وإزالة الشبهة عنه صريح الايمان اذ لا بد من الانقطاع الى من لا يكون له خلق دفعا لتسلسل

(من عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهم) ما قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يقول ان الله لا ينزع العلم من الناس) (بعد ان اعطاهموه انتزاعا ولكن) تنزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم) فيه نوع قلب والتقدير ولكن يتزعه قبض العلماء مع علمهم والمراد بعلمهم بكتبهم بان يحصى العلم من الدفاتر وتبقى مع علي المصاحبة (فيبقى ناس جهال يستفتون) بفخ الفوقية قبل الواو الساكنة أي تطلب منهم الفتوى (فيفتنون) بضم الفتحية والفوقية (برأيهم فيضلون) بضم الياء (ويضلون) بفخها وهذا الحديث أخرجه البخاري في باب ما يذم كرم من ذم الرأي وتكاف القياس قال في الفتح اذ ذم الرأي في الفتوى بما يؤدي اليه النظر وهو يصدق على ما وافق النص وعلى ما يخالفه والمذموم منه ما يوجد النص بخلافه وأشار بقوله من الى ان بعض الفتوى بالرأي لا يذم وهو ما اذا لم يوجد النص من كتاب أو سنة أو إجماع وقوله وتكاف القياس اذا لم يجد الامور الثلاثة واحتاج الى القياس فلا يكاف بل يستعمله على أوضاعه ولا يتعسف في اثبات العلم الجامعة التي هي من أركان القياس بل اذا لم تكن العلم ٥٤٢ الجامعة واضحة فليقتصر بالبراءة الأصلية ويدخل في تكلف القياس

ما اذا استعمله على أوضاعه مع وجود النص وأما اذا وجد النص بخلافه وتأول لفظة شيئا بعدا ويشهد الذم فيه لمن يقتصر على يفتيه مع احتمال ان لا يكون الاول اطلع على النص واستدل الشافعي للسرد على من يقدم القياس على التمسير بقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول قال معناه والله أعلم اتبعوا في ذلك ما قال الله ورسوله وأورد البيهقي هذا حديث ابن موهود ايس عام الاول الذي بعده شرفه لا أقول عام اخصب من عام ولا أمهر خبر من أمير ولكن ذهب العلماء ثم يحدث قوم يفتون الامور بآرائهم فيهدم الاسلام وأخرج أحمد والطبراني من حديث أبي امامة قال لما

أبىه مرسل وهو أصح وقيل عن أبيه عن أمير المؤمنين على انتهى وقد ذكر المصنف رحمه الله الطريقتين كما ترى وقال ابن أبي حاتم في العلم عن أبيه وأبي زرعة هو مرسل وقال الدارقطني كان جعفر رعا برسلة ورجاء وصلة وقال الشافعي والبيهقي عبد الوهاب وصلة وهو ثقة قال البيهقي روى ابراهيم بن أبي هند عن جعفر عن أبيه عن جابر رفعه أثنى جابر على وأمرني أن أفضي بالعين مع الشاهد وابراهيم ضعيف جدار واه ابن عدي وابن حبان في ترجمته وقد صحح حديث جابر أبو عوانة وابن خزيمة وحديث حمارة قال في مجمع الزوائد رجاله ثقات ولفظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعين والشاهد وحديث سعد بن عباد بن عباد لفظه في مسند أحمد عن اسمعيل بن عمرو بن قيس بن سعد بن عباد عن أبيه انهم وجدوا في كتاب سعد بن عباد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعين والشاهد انتهى واسمعيل بن عمرو قال الحافظ الحسيني شيخ محله المصدق وأبو لم يذكروا شيئا وسائر الاسناد رجاله رجال الصحيح وأخرجه البيهقي وأبو عروافة في صحيحه من حديثه بسند آخر وحديث أبي هريرة قال الحافظ في الفتح رجاله مديون ثقات ولا يضره ان مهمل بن أبي صالح نسب به بعد ان حدث به ربيعة لانه كان بعد ذلك يروي به عن ربيعة عن نفسه انتهى وأخرجه أيضا الشافعي وروى ابن أبي حاتم في العلم عن أبيه انه صحح ورواه البيهقي من حديث معمر بن عبد الرحمن عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة وقال الترمذي بعد اخراج الطريق الاولى حسن غريب قال ابن رسلان في شرح السنن انه صحح حديث الشاهد والبعين الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم من حديث أبي هريرة وزيد بن ثابت وحديث مسروق في اسناده وجعل مجهول وهو الراوي

له

كان في حجة الوداع قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جبل آدم فقال يا أيها الناس خذوا

من العلم قبل ان يقبض وقبل ان يرفع من الارض الحديث وفي آخره الان ذهاب العلم ذهاب جملته ثلاث مرات ويستفاد من حديث أبي امامة ان بقاء الكتب بعد رفع العلم بموت العلماء لا يفي من ايسر ما لم شيئا قال في الفتح واستدل به حديث الباب على جواز خلو الزمان عن مجتمعه وهو قول الجوهري وخص لا فلا كثر المناهضة وبعض من غيرهم لانه صريح في رفع العلم قبض العلماء وفي ترئيس أهل الجهل ومن لازمه الحكم بالجهل واذا اتى الحكم ومن يحكم به استلزم اتقاء الاجتهاد والجهل وهو موضح هذا به حديث لاثقال طائفة من امتي ظاهرين حتى يأتهم أمر الله وفي انظر حتى تقوم الساعة وحتى ياتي أمر الله ومضى في كتاب العلم كلالا بغير شك وفي رواية مسلم ظاهرين على الحق حتى ياتي أمر الله ولم يشك وهو المعتمد واجب اولابانه ظاهر في عدم الخلو لاني في الجواز وثانيان الدليل الاول اظهر للتصريح بقبض العلم تارة ورفع آخرى بخلاف الثاني وعلى تقدير التعارض فينبغي أن الاصل عدم المانع قالوا الاجتهاد فرض كفاية فيستلزم اتقائه والاتفاق على الباطل واجب بان

بقام فرض الكفاية مشروط ببقاء العلم فأما إذا قام الدليل على انقراض العلم فلا لانا بقدمهم تثنى القدر وقولهم ان  
من الاجتهاد وإذا اتفق ان يكون مقدورا لم يقع التكافؤ هكذا اقتصر عليه جماعة وقد تقدم في باب تغيير الزمان حتى  
تعبد الاوتان في آخر كتاب الفتن ما يشير الى ان محل وجود ذلك عند قدم المسلمين بموجب الربح التي تب بدعيسى عليه  
السلام فلا يبقى أحد في قلبه مثقال ذرة من ايمان الا قبضته وتبقى شرار الناس فعلمهم تقوم الساعة وهو بعينه عند مسلم كما  
ينته هناك فلا يرد اتفاق المسلمين على ترك فرض الكفاية والعمل بالجهل لعدم وجودهم وهو المعبر عنه بقوله حتى يأتي أمر  
الله وأما الرواية بالفظ حتى تقوم الساعة فهي محمولة على اشرافها وجود آخر اشرافها يؤيده ما أخرجه أحمد وصححه  
الحاكم عن حذيفة أنه يدرس الاسلام كما يدرس وثى الثوب الى غير ذلك من الاحاديث وجود الطبري أن يضر في كل من  
الحديثين المحل الذي تكون فيه تلك الطائفة فالوصوف بشرار الناس الذين يبقون بعد ان يقبض الربح من قبضه يكونون  
مثلاية بعض البلاد كما اشرف التي هي أصل الفتن والموصوف بانهم على ٥٤٣ الحق يكونون مثلاية بعض البلاد كبيت  
المقدس لقوله في حديث معاذ

انهم بالشام وفي افطيت المقدس  
وما قاله وان كان محملا بده قوله  
في حديث أنس في صحيح مسلم  
لا تقوم الساعة حتى لا يقال في  
الارض الله الله الى غير ذلك من  
الاحاديث التي تقدم ذكرها في  
معنى ذلك والله أعلم ويمكن ان  
تنزل هذه الاحاديث على الترتيب  
في الواقع فيكون أولا رفع العلم  
بقبض العلماء المجتهدين الاجماد  
المطابق ثم المقيد ثانيا فاذا لم يبق  
مجتهد استقر على التقليد لكن  
ربما كان بعض المقلدين اقرب  
الى بلوغ درجة الاجتهاد المقيد  
من بعض ولا سيما ان فرعا على  
جواز تجبزي الاجتهاد ولكن  
اغلبية الجهل يقدم أهل الجهل  
أشغالهم واليه الاشارة بقوله

له عنه فانه قال ابن ماجه حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا زيد بن حرون حدثنا جويرية بن  
امية حدثنا عبد الله بن يزيد بن يدمولى المنبعت عن رجل من أهل مصر عن ررق فذكر  
ورجل اسناده رجال الصحيح لولا هذا الرجل المجهول وقد أخرجه أيضا احمد قال في  
التلخيص فائدة ذكر ابن الجوزي في التلخيص عدد من رواه فزاد على عشرين  
مهازيا وأصح طرقه حديث ابن عباس ثم حديث أبي هريرة وأخرج الدارقطني من  
حديث أبي هريرة مرفوعا قال استشرت جبريل في القضاء بالعين والشاهد فاشار  
على بالاموال لان ذلك واسناده ضعيف وفي الباب عن الزبيد بضم الزاي ورفع  
الموحدة وسكون المنة وهو ابن ثعلبة فذكر قصة وفيما أنه قال له صلى الله عليه وآله  
وسلم هل لك ينة على انكهم أتم قبل ان تؤخذوا في هذه الايام قلت نعم قال من ينة  
قلت سورة ربه ل من بنى العنبر ورجل آخر سمع له فشهد الرجل وأبي هريرة أن يشهد  
فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد أبى ان يشهد ذلك فصلى مع شاهدك الآخر  
قلت نعم فاستعملني خلفا بالله الله دأنا يوم كذا وكذا ثم ذكر تمام القصة وفيها  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عمل بالشاهد واليمين أخرجه أبو داود ومطول قال  
الخطابي اسناده ليس بذلك وقال أبو عمر الخري انه حديث حسن قال المنذري وقد روى  
القضاء بالشاهد واليمين عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية عمر بن الخطاب  
وأما المؤمن علي بن أبي طالب عليه السلام وسعد بن عباد والمغيرة بن شعبة وجماعة  
من الصحابة انتهى لجملة عددهم ذكره المصنف رحمه الله سبعة وزيد وعمر بن  
الخطاب والمغيرة وزيد بن ثابت وعبد الله بن عمرو بن العاص وعبد الله بن عمر بن الخطاب

اتخذ الناس رؤسا جهالا وهذا لا ينبغي ترتيبه بعض من لم تصف بالجهل التام كالايتنح ترتيب من ينسب الى الجهل في الجملة  
في زمن الاجتهاد وقد أخرج ابن عبد البر في كتاب العلم من طريق عبد الله بن وهب سمعت خلا د بن سليمان الحضرمي يقول  
حدثنا راجع أبو السمع يقول يأتي على الناس زمان يسهن الرجل راحته حتى يسير عليها في الامصار يلفس من يقبض بئنة  
قد عمل بها فلا يجد الا من يقبض بالظن فيحصل على ان المراد الاغلب الاكثر في الحالين وقد وجد هذا مشاهدا ثم يجوز ان يقبض  
أهل تلك الصفة ولا يبقى الا المقلد الصنف وحينئذ يتصور دخول الزمان من مجتهد حتى في بعض الابواب بل في بعض المسائل  
حواك يبق من له نسبة الى العلم في الجملة ثم يرداد مجتهدا فبالجهل وترتيب أهل ثم يجوز ان يقبض أولئك حتى لا يبقى منهم  
أحد وذلك جدير بان يكون عند خروج الدجال أو بعد موت عيسى عليه السلام وحينئذ يتصور دخول الزمان من ينسب  
الى العلم أصلا ثم تب ربح فقبض كل مؤمن وهناك ينهق خلق الارض من مسلم فضلاء من فضلاء من مجتهدين يبق  
شرار الناس فعلمهم تقوم الساعة والله تعالى أعلم وفي الحديث الزجر من ترتيب الجاهل لما يترتب عليهم من المفسدة وقد

إنه لا يجوز رواية الجاهل بالحكم ولو كان عاقلاً عفيفاً ~~كان~~ إذا دار الأمر بين العالم الفاسق والجاهل فالجاهل  
العفيف أولى لأن رده يذهب من الحكم بغيره لم يجهله على البحث والسؤال وفي الحديث أيضاً حض أهل العلم وطلبته على  
أخذ بعضهم من بعض وفيه شهادة بعضهم لبعض بالحفظ والفضل وفيه حض العالم طاميه على الأخذ من غير مذهب فمذهب ماليس  
عنده وفيه التثبت فيما يحدث به الحدث إذا قامت قرينة الدحول وقال ابن بطال التوفيق بين الآية والحديث في ذم العلم  
بالرأي وبين ما فعله السلف من استنباط الأحكام أن نص الآية ذم القول بغير علم يخص به من تكلم برأي مجرد عن استناد  
إلى أصل ومعنى الحديث ذم من أتى مع الجهل ولذلك وصفهم بالضلال والاضلال والافتقار مدح من استنبط من الأصل أقوله  
لعلمه الذين يستنبطونه منهم فالرأي إذا كان مستنداً إلى أصل من الكتاب أو السنة أو الإجماع فهو الهمة ودوا كان  
لا يستند إلى شيء منها فهو المذهب والمذهب قال وحديث سهل بن حنيف وعمر بن الخطاب وإن كان يدل على ذم الرأي لكن مخصوص  
بما إذا كان معارضاً للنص فكانه قال ٥٤٤ اتهموا الرأي إذا خالف السنة كما وقع لنا حيث أمرنا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم بالتخلف فاحبنا  
الاستمرار على الأحكام وأردنا  
القتال ليكسر نسكنا ونقهر  
عدونا ونخفي علينا حينئذ ما ظهر  
للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
مما حدث به فبه هو الذي  
كتب إلى شريح أنظر ما تبين لك  
من كتاب الله فلا تسأل عنه أحداً  
فإن لم تبين لك من كتاب الله  
فاتبع فيه سنة رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم وما لم تبين  
لك في السنة فاتبع فيه رأيك  
هذه رواية يسارعن الشعبي في  
رواية الشيباني عن الشعبي عن  
شريح أن عمر كتب إليه نحوه  
وقال في آخره أفض بآني كتاب  
الله فإن لم يكن فبآني سنة رسول  
الله فإن لم يكن فبآني رأيك  
الصالحون فإن لم يكن فإن شئت  
فقد علم وإن شئت فتنأروا رأي

وابو سعيد الخدري وبلال بن الحارث ومسلمة بن قيس وعامر بن ربيعة وسهل بن سعد  
وعن الدارمي وأم سلمة وأنس هؤلاء أحد وعشرون رجلاً من الصحابة وهو المشار إليهم  
بقول ابن الجوزي فزاد عددهم على عشرين وقد استدل بأحاديث الباب جماعة من  
الصحابة والتابعين ومن بعدهم فقالوا يجوز الحكم بشاهد واحد وعين المدعي وقد حكى ذلك  
صاحب البحر من أمير المؤمنين على وأبي بكر وعمر وعثمان وأبي وبن عباس وغير  
عبد العزيز وشريح والشعبي وربيعة وفقهاء المدينة والقاسم والهادوية ومالك  
والشافعي وحكى أيضاً عن زيد بن علي والزهرى والنخعي وابن شبرمة والامام يحيى وأبي  
حنيفة وأصحابه أنه لا يجوز الحكم بشاهد واحد وعين المدعي وقد حكى البخاري وقوع المراجعة في  
ذلك ما بين أبي الزناد وابن شبرمة فخرج أبو الزناد على جواز القضاء بشاهد واحد وعين بالخبر  
الوارد في ذلك فاجاب عليه ابن شبرمة بقوله تعالى واستشهدوا بنين من رجالكم فإن  
لم يكونوا رجلين فرجل را منكم قال الحافظ وإنما تم له الخطة بذلك على أصل مختلف فيه  
بين الفريقين يعني الكوفيين والبخاريين وهو أن الخبر إذا ورد متصفاً بالزيادة على ما في  
القرآن هل يكون نسخاً أو السنة لا تنسخ القرآن أو لا يكون نسخاً بل زيادة مستقلة  
بحكمه مستقلة إذا ثبت سند وجوب القول به والأول مذهب الكوفيين والثاني  
مذهب البخاريين ومع قطع النظر عن ذلك لأنهم من جهة ابن شبرمة لأنهم ساقطوا معارضة  
للنص بالرأي وهو غير معتد به وقد أجاب عنه الأسماعيلي فقال الحاجة إلى التمسك  
أحداهما الأخرى إنما هو فيما اتهموا فإن لم تثبت ما قامت مقامهما عين الطالب  
بإحدى السنة الثابتة والعين عن هي عليه لو انفردت لمثل محل البيئة في الأداء والبراء

فذلك

الآخر الآخر الذي قد قل على أن الرأي الذي ذمه ما خالف الكتاب والسنة

فأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن ابن مسعود ونحو حديث عمر من رواية الشيباني وقال في آخره فإن جاءه ما ليس في ذلك  
فليجتهد رأيه فإن الحلال بين والحرام بين فندع ما يريك إلى ما لا يريك هذا آخر كلام الحافظ ابن حجر في الفتح ملخصاً وقد بسطنا  
القول في حكم الاجتهاد في كتابنا من الألف في ما يجب في القضاء على القاضي وأطلقنا الكلام على حكم الفتوى في كتابنا  
ذمنا الحق في آداب المفتي وتكلمنا قبل ذلك عليه ما في كتابنا اللجنة بالسورة الحسنة بالسنة وقد سبقنا في ذلك على وجه  
التفصيل الكامل والتشريح التام والبسط الفاضل الواحد المتكلم الحافظ ابن القيم رحمه الله في كتابه إلام الموقمين عن  
رب العالمين بما لا يحتاج الناظر في هذه الأبواب والمسائل إلى غيره من الكتب المطولة ومختصرات الرسائل وحديث الباب  
أخرجه البخاري أيضاً في باب كيف يجتهد بعض العلم وبسط عليه القول في الفتح فراجع من كتاب العلم وأخرجه مسلم في القدر  
والتردد في العلم وابن ماجه في السنة ثم قال الحافظ في الفتح والحاصل أن المأمور إلى الرأي إنما يكون عند فقد النص وإلى

هذا يومى قول القاضي بما اخرج البيهقي بسند صحيح الى احمد بن حنبل سمعت الشافعي يقول القياس هذا الضرورة ومع ذلك فليس العامل برأيه على فقه من انه وقع على المراد من الحكم في نفس الامر وانما عليه بهذا الوسخ في الاجتهاد ليدرجوا لولا اخطاوا اخرج البيهقي في المدخل وابن عبد البر في بيان العلم من جماعة من التابعين كالحسن وابن سيرين وشريح والشعبي والنضبي بالاسناد جيد اذم القول بالرأى المجرى مع ذلك كله حديث أبي هريرة لا يؤمن أحدكم حتى يكون هواه تبع لما ينجت به اخرج الحسن بن قميان وغيره ورجاله ثقات وقد صححه النووي في آخر الاربعين وأما ما اخرج البيهقي عن عمر بن الخطاب قال اياكم واصحاب الرأي فانهم أعداء السنن أعينهم الاحاديث ان يحفظوها فقلوا بالرأى فقلوا وأضلوا فظاهر في انه أراد اذم من قال بالرأى مع وجود النص من الحديث لا خلافه التنقيب عليه فهذا يلام وأولى منه باللوم من عرف النص وعمل بمعارضه من الرأي وتسكف لرد بالتأويل وقال ابن عبد البر في بيان العلم بعد أن ساق أمارا كثيرة في ذم الرأي ما ملحه من اختلاف العلماء في الرأي المقصود اليه بالذم في هذه الامار ٥٤٥ مرفوعها وموقوفها مرة طوعها ففالت طائفة هو القول في الاعتقاد

لخصافة السنن لانهم اسلموا  
آراءهم وأقسمت في رد الاحاديث  
حتى طعنوا في المنهج ومنها  
الذي يبلغ التواتر كحديث  
الشفاعة وأنكر وأن يخرج  
أحمد من النار بعد أن يدخلها  
وأنكر والحوض والميزان  
وعذاب القبر إلى غير ذلك من  
كلامهم في الصفات والعلم  
والنظر وقال أكثر أهل العلم  
الرأي المذموم الذي لا يجوز  
الظن فيه ولا الاشتغال به هو  
ما كان في نحو ذلك من ضروب  
البدع ثم أسند عن احمد بن  
حنبل قال لا يصح ما يرى  
أحدا نظري في الرأي الا وفي قلبه  
دغل قال وقال جمهور أهل  
العلم الرأي المذموم في الامار

فذلك حيث اليمين هنا جعل المرأتين في الاستحقاق مع امضافة الى المشاهد الواحد وقال  
ولولزم استباط القول بالشاهد واليمين لانه ليس في القرآن لزوم اسقاط الشاهد والمرأتين  
لانما ليس استباقا لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال شاهدك أو يمينه وحاصله انه  
لا يلزم من التخصيص على الشيء تقيمه عماء اعداءه لكن مقتضى ما يجزمه انه لا يعضى  
باليمين مع الشاهد الواحد الا عند فقد الشاهدين أو ما قام مقامهما من الشاهد  
والمرأتين وهو وجه لا شافعية وصححه الحنابلة ويؤيده ما روى الدارقطني من حديث  
عمر بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قاضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاء  
بشاهدين أخذ حقه وان جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده وأجاب بعض الحنفية بان  
الزيادة على القرآن نسخ وأخبار الاحاد لا تندفع المتواتر ولا تقبل الزيادة من الاحاديث  
الا اذا كان الخبر بها مشهورا وأجيب بان النسخ رفع الحكم ولا رفع هنا وإضا فالناسخ  
والمندوخ لا بد أن يتوارد على محل واحد وهذا غير متحقق في الزيادة على النص وغاية  
حافيه أن تسمية الزيادة كالتخصيص نخصاص اصطلاح ولا يلزم منه نسخ الكتاب بالسنة  
لكن تخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذلك الزيادة عليه كافي قوله تعالى وأحل لكم  
ما وراء ذلككم واجهوا على تحريم نكاح العمة مع بنت اخيهما وسند الاجماع في ذلك  
السنة الثابتة وكذلك قطع رجل السارق في المرة الثانية ونحو ذلك وقد أخذ من رد  
الحكم بالشاهد واليمين لكونه زيادة على ما في القرآن ترك العمل باحاديث كثيرة في أحكام  
كثيرة كلها زائدة على ما في القرآن كالوضوء بالنيسب والوضوء من القهقهة ومن القى  
ولاستبراء المسبية وترك قطع من سرق ما يسرع اليه الفساد وشهادة المرأة الواحدة

٦٩ نيل سا المذموم هو القول في الاحكام بالاستحسان والتشاغل بالافلاطون ورد القروع بعضها الى بعض  
دون رد الى اصول السنن واصناف كثير منهم الى ذلك من يتشاغل بالاكتراث من قبل وقوعها ما يلزم من الاستغراق  
في ذلك من تعطيل السنن وقوي ابن عبد البر هذا القول الثاني واحتج له ثم قال ليس احد من علماء الامة يشك في حديث  
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شيء ثم رده الا بادعاء نسخ او معارضة اثر فقروا واجماع او عمل يجب على اصالة الانبياء  
اليه أو طعن في سننه ولو فعل ذلك بغير ذلك سقطت عدالة فضلنا عن ان يتخذوا ما وجدوا من اهل البيت من ذلك ثم ختم الباب  
بما بلغه عن سهل بن عبد الله الترمذي الزاهد المشهور قال ما حدثني اهل العلم شيئا الا مثل من يوم القيامة فان رافق السنة  
سلم والا فلا انتهى (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمي  
بأخذ القرون قبلها) أي يسيرتهم وفي رواية ما أخذ القرون وهي جمع قرن بفتح القاف وسكون الراء الامة من الناس وفي رواية  
الام والقرون يقال أخذ فلان بأخذ فلان أي ما يسيرته وما أخذ أخذ أي ما فعله فعله وما قصد قصده (شيئا يسيرا وذرأها

بنداع قنيل يا رسول الله هؤلاء الذين يتبعونهم (كفار الروم) يعني الاثنين المشركين في تلك الوقت وهم القرص  
 وملكهم كسرى الروم وملكهم بيمر (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ومن الناس) المتبعون اليهودون المتقدمون  
 (الاولئك) اي النصارى والروم لكونهم كانوا اذ ذلك اكبملوك الارض وأكثروهم رعية وأوسعهم بلادا والحديث من  
 أفزاد البضارى ولهم من حديث أبي سعيد الخدري رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لنته من سنن من كان  
 قبلكم شرا شرا وندرا عابذرا حتى لو دخلوا بحر ضرب تبعه وهم فلما يا رسول الله اليهود والنصارى قال فن قال عياض الشير  
 والذراع والطريق ودخول البحر غنيل للاقتداء بهم في كل شئ مما سى عنه الشرع انتهى ونصر بجر الضرب بالذ كر لشدته  
 ضيقه وهو كناية عن شدة الموافقة لهم في المعاصى لاف الكفر اى انهم لاقتفاءهم آثارهم وانما هم طراقتهم لو دخلوا في مثل  
 هذا الضيق لوافقتهم ولا يثنى هذا ما سبق من انهم كفار الروم لان الروم نصارى وفي القرص كان يهودا واذ كذلك على  
 سبيل المثال لانه قال في السؤال كفارس ٥٤٦ والروم قاله الكرمانى قال في الفتح ويعكر عليه جوابه صلى الله عليه وآله

وسلم بقوله ومن الناس الا  
 أولئك لان ظاهره المحصر فيهم  
 وقد أجاب عنه الكرمانى بان  
 المراد حصر الناس اليهودين  
 المتبوعين قال الحافظ ووجهه  
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما  
 بعث كان ملك البلاد منحصر  
 في القرص والروم وجميع من  
 احدهم من الامم من تحت أيديهم  
 أو كذا شئ بالنسبة اليهم فضع  
 المحصر بهذا الاعتبار ويحتمل  
 ان يكون ابواب اختلف  
 بحسب المقام فثبت قيل فارس  
 والروم كان هناك قرية فتهلق  
 بالحكم بين الناس وسياسة  
 الرعية وحيث قيل اليهود  
 والنصارى كان هناك قرية  
 تتعلق بامور الديانات أصولها  
 وفروعها ومن ثم كان في الجواب

في الولادة ولا قد الا بالسيف ولا بجماع ولا تقطع الايدي في الغزو ولا يرث  
 الكافر المسلم ولا يرث كل الطائى من السمك ويحرم كل ذى ناب من السباع ويحلب من  
 الماعز ولا يقتل الولد بالولد ولا يرث القتائل من القليل وغير ذلك من الامثلة التي تنفع  
 الزيادة على عموم الكتاب وأجابوا بان الاحاديث الواردة في هذه المواضع المذكورة  
 أحاديث شعبة فوجب العمل بها الشهر ما فيقال لهم وأحاديث القضاء بالشاهد واليمين  
 رواها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نيف وعشرون نفسا كما قد صنفها ما هو  
 صحيح كما سلف فأى شهرة تزيد على هذه الشهرة قال الشافعى القضاء بشاهد وبعين لا يخالف  
 ظاهر القرآن لانه لا يمنع أن يجوز أقل مما نص عليه يعنى والخاف لذلك لا يقول بالهجوم  
 أصلا فضلا عن مفهوم العدد قال ابن العربي أظرف ما وجدت لهم في رد الحكم بالشاهد  
 واليمين أمران أحدهما ان المراد قضى بين المنكر مع شاهد الطالب والمراد ان الشاهد  
 الواحد لا يكتفى في ثبوت الحق فوجب اليمين على المدعى عليه فهذا المراد بقوله قضى  
 بالشاهد واليمين وتعليقه ابن العربي بأنه جهل باللغة لان العيبة تقتضى أن تكون من  
 شيئين في جهة واحدة لافى المتضادين ثانيهما حمله على صورة مخصوصة وهى ان رجلا  
 انكرى من آخر عهدا مثلا فدعى المشتري بأنه عيبا وأقام شاهدا واحدا فقال البائع  
 بعته بالبرائة فيخالف المشتري أنه ما اشتراه بالبرائة فيرد العبد وتعليقه بغير ما تقدم ويذور  
 ذلك فلا يحمل التبر على النادر وأقول جميع ما أورده المسامحون من الحكم بشاهد  
 وبعين غير نافذ في سوق المناظرة عند من له أدنى المسامح بالعارف العلية وأقل نصيب  
 من انصاف فالحق ان أحاديث العمل بشاهد وبعين زيادة على ما دل عليه قوله تعالى

عن الاول ومن الناس الا أولئك واما الجواب في الثاني بالاجام فبؤيد الجمل المذكور وأنه كان  
 هناك قرية تتعلق بمجاد كروا خرج الطبرانى من حديث المستوردين شدا ورفعه لا تترك هذه الامة شيئا من سنن الاولين حتى  
 ثابته وفي حديث عبد الله بن عمرو بن العاص عند الشافعى بسند صحيح تركن من من كان قبلكم حلوه وامرهما قال ابن بطال  
 اعلم صلى الله عليه وآله وسلم ان أمته ستقبع المحدثات من الامور والبدع والاهواء كما وقع للامم قبلهم وقد أتت في أحاديث  
 كثيرة بيان الاخر شر والساعة لا تقوم الا على شرار الناس وان الذين انما سبق فاقما عندنا خاصة من الناصى قال الحافظ ابن حجر  
 وقد وقع معظم ما أتت به صلى الله عليه وآله وسلم وسبقه بقية ذلك انتهى أقول قد وقع بقية ذلك ايضا من زمن طويل  
 خصوصا في هذا الزمان الحاضرة هذه الاحاديث من اعلام النبوة وقد سار الناس في سيرة النصارى وغيرهم في كل شئ حتى  
 المأكل والمزيب والمسكن والمركب والاعتقاد والعمل والهلل وما يشبه ذلك وفيه الامر من قبل ومن بعد وان الله وان الله  
 تراجعون على غربة الدين وذهاب العلم واليقين وفساد الاعمال واختلال الاكوال وخراب العقائد واتباع الدوافد



أى إذا أراد إلحاقكم أن يصححكم فعد ذلك يصحمدلان الحسكمتناخر من الاجتهاد فلا يجوز الحسكمت قبل الاجتهاد اتفاقا فاقال  
 فى الفتح ويؤيده ان اهل الاصول قالوا يجب على المجتهدين ان يجدد النظر عند وقوع النازلة ولا يفتقد على ما تقدم له لا مكان أن  
 يظهر له خلاف غيره ويحتمل ان تكون الفاتحة تفسيرية لا تعقيدية (ثم أصاب) بان واقى وصادف ما فى نفس الامر من حكم الله  
 (فله أجرين) أجر الاجتهاد وأجر الاصابة (واذا حكم فاجتهد) أى أراد ان يصحكم فاجتهد (ثم أخطأ) بان وقع ذلك بغير حكم  
 الله ولفظ الفتح أى بان ان الحق فى جهة فصادف ان الذى فى نفس الامر بخلاف ذلك فالاول له أجرين أجر الاجتهاد وأجر  
 الاصابة والآخر له أجر الاجتهاد فقط (فله أجر) واحد وقال فى الفتح قال ابن المنذر وانما يؤثر إلحاقكم اذا كان  
 عالما بالاجتهاد فاجتهد وأما اذا لم يكن عالما فلا واستدل بحديث الفاتحة ثلاثة وفيه وقاض قضى بغير حق فهو فى النار  
 وقاض قضى وهو لا يعلم فهو فى النار وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن يزيد بن ابى عاصم قال الحافظ ابن حجر وقد  
 جئت طرقة فى جرحه مفرد وقال الخطاى ٥٤٨ فى مظالم السنن انما يؤثر اجتهاد اذا كان جامعاً لآلة الاجتهاد فهو الذى

اعذره بالخطا بخلاف المتكلف  
 فبحان عليه ثم انما يؤثر العالم  
 لان اجتهاده فى طلب الحق عبادة  
 هذا اذا أصاب وأما اذا أخطأ  
 فلا يؤثر على الخطا بل يوضع  
 عنه الائم فقط كذا قال وكانه  
 يرى ان قوله له أجر واحد  
 مجاز عن وضع الائم قال أبو بكر  
 ابن العربى تعلق بهذا الحديث  
 من قال ان الحق فى جهة واحدة  
 لا تصرح بخطئة واحدة لا يهينه  
 قال وهى نازلة فى الخلاف فظيفة  
 وقال المازرى يسلك به كل من  
 الطائفتين من قال ان الحق فى  
 طرفين ومن قال ان كل مجتهد  
 مصيب احافى الاولى فلانه لو كان  
 كل مصيبا لم يطل على أحدهما  
 الخطا لا يستعمال النقيضين فى حالة  
 واحدة وأما المصوبة فاجتهدوا

قال انى خاطب على الناس ومخبرهم برضاكم قالوا نعم فخطب فقال أترضيتهم فقالوا نعم رواء  
 الخمسة الا الترمذى وعن جابر قال أتى رجل بالجرأة منصرفه من حنين وفى ثوب بلال  
 فضة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقبض منها يعطى الناس فقال يا محمد ادل فقال  
 ويلك ومن يدل اذ لم يدل اذ رخصت وخسرت ان لم أكن أهمل فقال عمر دعنى  
 يا رسول الله اقتل هذا المذنب فقال معاذ الله ان يتحدث الناس انى أقتل أصحابى ان  
 هذا وأصحابه يقرؤن القرآن لا يجاوزون حناجرهم يعرفون منه كما يعرف السهم من الرمية  
 رواء أحمد ومسلم قال أبو بكر الصديق لو رأيت رجلا على حد من حدود الله ما أخذته ولا  
 دعوت له أحمد داخى يكون معى غيرة (كما أحمد) حديث عائشة سكنت عنه أبو داود  
 والمنذرى قال المنذرى ورواه يونس بن يزيد عن الزهرى منقطعاً قال البيهقى ومعه ابن  
 راشد حافظ قد أقام استناده فقامت به الحجة وأثر أبى بكر قال الحافظ فى الفتح رواء ابن  
 شهاب عن زيد بن الصلت ان أبابكر قد كره وضح اسناده وقد اختلف أهل العلم فى جواز  
 القضاء من إلحاقكم بعلمه فروى البخارى عن عبد الرحمن بن عوف مثل ما ذكره المصنف عن  
 أبى بكر واستدل البخارى أيضا على انه لا يحكم إلحاقكم بعلمه بما قاله عمر لولا ان يقول  
 الناس زاد عمر آية فى كتاب الله لكتب آية الرجم قال المصنف وأفصح بالعلة فى ذلك بقوله  
 لولا ان يقول الناس الخ فاشار الى ان ذلك من قطع الذرائع ائلا يجحد حكم السوء السبيل  
 الى ان يدعو العلم لمن أحبوا له إلحاقكم بشئ قال البخارى وقال أهل الحناج إلحاقكم  
 لا يقضى بعلمه سواء علم بذلك فى ولايته أو قبلها قال الكرايسى لا يقضى القاضي بمعام

بانه صلى الله عليه وآله وسلم جعل له أجر افلو كان لم يصب لم يؤثر وأجابوا عن اطلاق الخطاى الخبر على  
 من ذهل عن النص أو اجتهد فيما لا يبرح الاجتهاد فيه من القطعيات فيما خالف الاجماع فان مثل هذا اذا اتفق الخطا فيه  
 فمنع حكمه وقتواه ولو اجتمع بالاجماع وهو الذى يصح اطلاق الخطا عليه وأما من اجتمع فى قضية ليس فيها نص ولا اجماع  
 فلا يطلق عليه الخطا واطال المازرى فى تقرير ذلك والاتصافه وختم كلامه بان قال ان من قال ان الحق فى طرفين هو قول  
 أكثر أهل التصديق من الفقهاء المتكلمين وهو مروي عن الأئمة الاربعة وان حكم عن كل واحد منهم اختلاف فيه قال  
 فى الفتح والمعروف من الشافعى الاول قال القرطبى فى المفهم الحسكمت المذكور ينبغي ان يحتسب بالحكم بين الخصمين لان  
 هنالك حكام معينان فى نفس الامر يتنازعان الخصمان فاذا قضى به لاحدهما بطل حق الآخر قطعاً وأحدهما مبطل فله الامانة  
 والحكم لا يطلع على ذلك فهذه الصورة لا يحتاتف فيها ان المصيب واحدهم ليكون الحق فى طرف واحد ويقتضى أن يحتسب  
 الخلاف بان المصوب واحد اذ كل مجتهد مصيب بالمسائل التى يستخرج الحق منها بطريق الدلالة وقال ابن العربى عدي

في هذا الحديث فائدة فائدة وهي ان الاجر على العمل القاصر على العامل واحد والاجر على العمل المتعدي مضاعف فانه يؤجر في نفسه ويؤجر له كل ما يتعلق بفرد من جنسه فاذا قضى بالحق واعطاء المستحق ثبت له اجر اجتهاده وجرى له مثل اجر مستحق الحق ولو كان أحد الخصمين الخن بجهته من الآخر فقصوله والحق في نفس الامر لغيره كان له اجر الاجتهاد فقط قال الحافظ ابن حجر واقامه ان يقال ولا يراخذ باعطاء الحق لغيره مستحقه لانه لا يتعمد ذلك بل وزير المحاكم له قاصر عليه ولا يخفى ان محمل ذلك ان يندل وسعه في الاجتهاد وهو من أهله ولا تفقد يلحق به الوزير ان أدخل بذلك اسمي وقال القسطلاني في الحديث دليل على ان الحق عند الله واحد وكل واقعة لله تعالى فيها حكم فمن وجد له أصاب ومن فقهه أخطأ وفيه ان الجهم يخطئ ويصيب والمسئلة مقررة في أصول الفقه فقال أبو الحسن الأشعري والقاضي أبو بكر الباقلاني وأبو يوسف ومحمد وابن مريج المسئلة التي لا قاطع فيها من مسائل الفقه كل مجتهد فيها مصيب وقال الأشعري والقاضي أبو بكر حكم الله فيها تابع لظن الجهم في غلطته فيمن الحكم ٥٤٩ فهو وحكم الله في حقه وحقه قاده وقال

أبو يوسف ومحمد وابن مريج في أصح الروايات عنه مقالة تسمى بالاشبه وهي أن في كل حادثة مالوكم الله لم يحكم الابن وقال في المنقول وهذا حكم على الغيب ثم دولا القائلون بالاشبه يعبرون عنه بان الجهم قد مصيب في اجتهاده يخطئ في الحكم أي اذا صادف خلاف مالوكم لم يحكم الا به وربما قالوا يخطئ انتهى لا ابتداء هذا آخر تفاريع اقول بان كل مجتهد مصيب وقال الجمهور وهو الصحيح المصيب واحد وقال ابن السمعاني في القواطع انه ظاهر مذهب الشافعي ومن حكم عنه غيره فقد أخطأ والله تعالى في كل

لوجود التهمة اذ لا يؤمن على التقى أن تطرق اليه التهمة قال ويلزم من اجازة القاضي ان يقضى بعلمه مطلقا لو عد الى رجل مستور لم يعهد منه بخورق ان يرجعه ويدي انه رأيته أو يفرق بينه وبين زوجته ويرغم أنه يطلعه أو يبينه بين أمته ويرغم أنه سمعه يذمها فان هذا الباب لو فتح لوجب لكل قاض السبيل الى قتل عدوه وتفسيقه والتفريق بينه وبين من يحب ومن ثم قال الشافعي لولا قضاء السوء اقلت ان الحاكم ان يحكم بعلمه قال ابن التين ما ذكره البخاري عن عمرو عبد الرحمن هو قول مالك وأكثروا أصحابه وقال بعض أصحابه يحكم بعلمه فيما أقرب به أحد الخصمين عنده في مجلس الحكم وقال ابن القمام وأشب لا يقضى بما يقع عنده في مجلس الحكم الا اذا شتم به عنده وقال ابن المير مذهب مالك أن من حكم بعلمه نقض على المشهور الا ان كان علمه حادثا بعد الشروع في المحاكمة نقولان وأما ما أقرب به عنده في مجلس الحكم فيحكم ما لم ينكر انهم بعد اقراره وقبل الحكم عليه فان ابن القمام قال لا يحكم عليه حينئذ ويكون شاهدا وقال ابن المباحشون يحكم بعلمه قال البخاري وقال بعض أهل العراق ما مع او آت في مجلس القضاء قضى به وما كان في غيره لم يقض الا بشهادة من يحضره اقراره قال في أفتح وهذا قول أبي حنيفة ومن تبعه ووافقه مطرف وابن المباحشون واصح منج ومصحون من المالكية قال ابن التين وجرى به العمل وروى عبد الرزاق نحوه عن مريج قال البخاري وقال آخرون منهم يعني أهل العراق بل يقضى به لانه مؤتمن قال في الفتح وهو قول أبي يوسف ومن تبعه ووافقه الشافعي فيما بلغني عنه انه قال ان كان القاضي عدلا لا يحكم بعلمه في حد ولا قصاص الا ما أقرب به بين يديه ويحكم بعلمه في كل

واقعة حكم سابق على اجتهاد المجتهدين وفكر الناظرين ثم اختلفوا عليه دليل أم هو كد في نصيبه من شاء الله تعالى ويخطئه من شاءه والصحيح ان عليه أمانة واختلف القائلون بان عليه أمانة في أن الجهم يدل هو مكاف باصابة الحق اولان الا صابة ليست في وسعه والصحيح الاول لا مكان ثم اختلفوا فيما اذا أخطأ الحق هل يأنم والصحيح لا يأنم بل له اجر لانه وسعه في طلبه وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجر وان أخطأ فله اجر واحد وقيل يأنم لعدم اصابته المكلف بها واما المسئلة التي يكون فيها قاطع من نص أو اجماع واختلف فيها لعدم الوقوف عليه فالمصيب فيها واحد بالاجماع وان دق مسئلة ذلك القاطع وقيل على الخلاف فيما لا قاطع فيها وهو قريب ثم اذا أخطأ نظر فان لم يصر وبذل الجهد في طلبه ولكن تعذر عليه الوصول اليه فهل يأنم فيه مذهبان وأصحهما المنع والنهي ثم متى نصر المجتهد في اجتهاده ثم وفا لترك الواجب عليه من بذله وسعه فيه انتهى كلام القسطلاني وكل ذلك كلام الفقه امر اختلافهم والحق الذي لا يمحى عنه أن المصيب واحد كاحقة شيخنا وبركننا القاضي العلامة الجهم المطابق محمد بن علي الشوكاني العيني في اجابته مسئلة

له في ذلك وفي شرعه للمتنفي وغيره من المزلقات وكما بسط القول عليه في رسالة القضاء (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ما أنه كان يحلف بالله ان ابن الصائد) ولا يذرا الصياد واسمه صاف (الدجال فقلت) هو القاتل ابن المنكدر (تحلف بالله قال) جابر (اني سمعت عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (يحلف) بالله (على ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فلم ينكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيهقي ليس في حديث جابر أكثر من سكوت النبي صلى الله عليه وآله وسلم على حلف عمر فيصم أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان متوقفا في أمره ثم جاءه التثبت من الله بأنه غيره على ما تقتضيه قصة تميم الداري وبه تمسك من جزم بان الدجال غير ابن صياد وتكون الصفة التي في ابن صياد وافقت ما في الدجال والحاصل انه وقع الشك في أنه الدجال الذي يقتله عيسى بن مريم عليهم السلام فلم يقع الشك في أنه أحد الدجالين الكذابين الذين أئذ بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قوله ان بين يدي الساعة دجالين كذابين وقصة تميم الداري أخرجهما مسلم من حديث فاطمة بنت قيس وفيه كما قال ٥٥٠ البيهقي ان الدجال الاكبر الذي يخرج في آخر الزمان غير ابن صياد وفي

الحديث جواز الحلف بما يغلب على الظن وحديث الباب أخرجه مسلم في الفتن وأبو داود في الملاحم وقد أطال الحافظ في الفتح في بيان الاختلاف الواقع في الدجال أهو ابن صياد أم غيره ثم رجع ان الدجال الاكبر الذي يقتله المسيح عليه السلام هو غير ابن الصياد وهو الحق ونقل القسطلاني كلاما لابن دقيق العيد وصاحب المصابيح في هذا الباب فراجع به يتضح لك حقيقة الحال

(بسم الله الرحمن الرحيم  
كتاب التوحيد)

هو مصدر واحد بوحده ومعنى وحده الله اعظم منه منفردا

الحقوق مما علمه قبل أن يبلى القضاء أو بعد ما ولي فبعد ذلك يكون القاضي عدلا لا إشارة الى انه ربما ولي القضاء من ليس بعدل قال البخاري وقال بعضهم يعني أهل العراق يقضى بعلمه في الاموال ولا يقضى في غيرها قال في الفتح هو قول أبي حنيفة وأبي يوسف فيما نقله الكرايسي عنه وهي رواية لا نجد قال أبو حنيفة القياس انه يحكم في ذلك بعلمه وأمكن ادع القياس واستحسن ان لا يقضى في ذلك بعلمه وحكى مثل ذلك في الفتح عن بعض المالكية فقالوا انه يقضى بعلمه في كل شيء الا في الحدود وقال وهو داهو الرازي عند الشافعية وقال ابن العربي لا يقضى بعلمه والاصل فيه عندنا الاجماع على انه لا يحكم بعلمه في الحدود وقال ثم أحدت بعض الشافعية قولاً انه يجوز فيه أن يضاحين رأوا انهم لازمة لهم قال الحافظ كذلك قال جري على عادة في التويل والاقدام هل نقل الاجماع مع ثمة الاختلاف وقد حكى في البصر القول بان الحكم يحكم بعلمه عن المعتز والشافعي وأبي حنيفة وأحمد وحكى المنع عن شريح والشعبي والاوزاعي ومالك وأصحق واحد قولي الشافعي والاقوال في المسئلة فيما أطول قد ذكر البخاري وشراح كتابه بعضها في باب الشهادة تكون عند الحاكم وبعض في باب من رأى للقاضي أن يحكم بعلمه وذكر البخاري في البابين أحاديث يستدل بها على الجواز وعدمه وهي في غاية البعد عن الدلالة على المقصود وكذلك ما ذكره المصنف في هذا الباب فان حديث عائشة ليس فيه الا مجرد وقوع الاخبار منه صلى الله عليه وآله وسلم بما وقع به الرضا من اطالعين للقود وان كان الاحتجاج بعدم القضاء منه صلى الله عليه وآله وسلم عليهم بما رضوا به المرة الاولى فلم يكن هناك مطالب له بالحكم عليهم وكذلك حديث جابر المذكور لا يدل على المطلوب بوجه وغاية

بذاته وصفاته لا نظيره ولا تشبيهه وقيل معنى وحدته علمته واحد وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فانه فهو واحد في ذاته لا انتظام له في صفاته لا تشبيه له في هيئته وملكه وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره وقال الجنيد التوحيد افراد القدم من الحدث وزاد المسقل (الرد على الجهمية وغيرهم) أي القدرية وهم طوائف ينسبون الى جهم بن صفوان من أهل الكوفة وهو لا الفرق الا رباع أي الجهمية والقدرية والخوارج والروافض رؤس المبتدعة قال في الفتح وقد سمي المبتدعة أنفسهم أهل العدل والتوحيد وهو بالتوحيد ما اعتقدوه من نفي الصفات الالهية لا اعتقادهم ان اثباتهم يستلزم التشبيه ومن شبه الله بخلقه اشركوا وهم في النفي موافقون للجهمية وأما أهل السنة ففسروا التوحيد بنفي التشبيه والتعطيل ولم يثبت أحد من مصنف في المقالات ان الجهمية يتقون الصفات حتى نسبوا الى التعطيل وثبت عن أبي حنيفة انه قال بالغ جهم في نفي التشبيه حتى قال ان الله ليس بشيء قال الكرماني الجهمية مية فرقة من المبتدعة ينسبون الى جهم بن صفوان مقدم الطائفة القائلة ان لا قدرة لغيره أصيلا وهم الجبرية بفتح الجيم وسكون الياء ومات

مقتولا في زمن هشام بن عبد الملك انتهى وليس الذي أنكره على الجهمية مذهب الجبر خاصة وإنما الذي أطبق السلف على ذمهم نسبة انكار الصفات حتى قالوا ان القرآن ليس كلام الله وأنه مخلوق وذكر الاستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي في كتاب الفرق بين الفرق ان رؤس المبتدعة أربعة الى أن قال والجهمية مية أتباع جهم الذي قال بالاجساد والاضطرار الى الاعمال وقال لا فعل لاحد غير الله وإنما ذنب الفعل الى العبد مجازا من غير أن يكون فاعلا أو مستطيعا لشيء وزعم ان علم الله حادث وامتنع من وصف الله بأنه شيء أو حي أو عالم أو مريد حتى قال لأصفه بوصف يجوز اطلاقه على غيره وقال وأصفه بأنه خالق وحى وعيت وموحد بفتح الهـ حمله الثقيلة لان هذه الاوصاف خاصة به وزعم ان كلام الله حادث ولم يسم الله متكلما به قال وكان جهم يحمل السلاح ويقابل وخرج مع الخوارج مع سرج وأخرج البخاري من طريق عبد العزيز بن ابي سلمة قال كلام جهم صفة بلا معنى وبناء بلا أساس ولم يعقد قط في أهل العلم وقد سئل عن رجل طاق قبل الدخول فقال لا تعد امرأته وأورد آثارا كثيرة عن السلف ٥٥١ يستكفرون جهم وكان قتله على ما ذكره

الطبري في سنة ثمان وعشرين ومائة وهو الملقب وقال ابن حزم في كتاب الملل والنحل فرق المقرين بجملة الاسلام خمس أهل السنة ثم الملتزمة ومنهم القدرية ثم المرجئة ومنهم الجهمية والكرامية ثم الرافضة ومنهم الشيعة ثم الخوارج ومنهم الازارقة والاباضية ثم انفردوا فرقا كثيرة فاكثرت اقتراف أهل السنة في الفروع وأما في الاعتقاد ففي نذير وأما الباقون ففي مقالاتهم ما يخالف أهل السنة الخلاف البعيد والقريب فأقرب فرق المرجئة من قال الايمان التصديق بالقلب واللسان فقط وليست العبادات من الايمان وأبعدهم

ما فيه الامتناع عن القتل لمن كان في الظاهر من العصاة لثلاثة قول الناس تلك المقالة والاختلاف الضارين بما يكون من أمر الخوارج وتلك أخذهم بذلك تلك العلة ومن جملة ما استدلل به البخاري على الجواز حديث هند زوجة أبي سفيان لما أذن لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن تأخذ من ماله ما يكفها وولدها قال ابن بطال احتج من أجاز انماضى أن يحكم بعلمه بهذا الحديث لانه انماضى لها ولولدها وجوب النفقة لعلمه بانها زوجة أبي سفيان ولم يلتزم على ذلك بينة وتعبه ابن المنير بانه لا دليل فيه لانه خرج مخرج القتيل وكلام المفتي يقتل على تقدير صحة كلام المستفتي انتهى فان قيل ان محل الدليل انما هو عمله بعلمه أنها زوجة أم أبي سفيان فكيف صح هذا التعقب فيجاب بان الذي يحتاج الى معرفة المحكوم له هو الحكم لا الافتاء فانه يصح للجمهور اذا ثبت ان ذلك من قبيل الافتاء بطلت دعوى انه حكم بعلمه أنهم ازوجوه وقد تعقب الحافظ كلام ابن المنير فقال وما دعى فيه بعيد فانه لو لم يدع لم صدقهم لما أمرها بالاختدوا طلاءه على صدقها يمكن بالوحي دون من سواء فلا بد من سبق علم ويجب عن هذا بان الامر لا يستلزم الحكم لان المفتي يأمر المستفتي بما هو الحق لديه وليس ذلك من الحكم في شيء ومن جملة ما استدلل به على المنع الحديث المتقدم عن أم سلمة فاقضى فهو ما أمع ولم يقل بما أعلم ويجب بان النصيص على السماع لا ينفى ككون غيره طريقا للحكم على انه يمكن أن يقال ان الاحتجاج بهذا الحديث للجوزين أظهر فان الله لم أقوى من السماع لانه يمكن بطلان ما سمعه الانسان ولا يمكن بطلان ما علمه فلهي الخطاب تقتضي جواز القضاء بالعلم ومن جملة ما استدلل به المانعون حديث شاهد الشا وميمنه وفي لفظ وليس لك الا ذلك ويجب انما قدم من

الجهمية القائلون بان الايمان عقد بالقلب فقط وان أظهر الكفر والتكليف بلسانه وعبد الوثن من غير تقييد والكرامية القائلون بان الايمان قول باللسان فقط وان اعتقد الجهم بقلبه وساق الكلام على بقية الفرق ثم قال فاما المرجئة فسمدتهم الكلام في الايمان والكفر في قال ان العبادات من الايمان وانما يرد وينقص ولا تكفره ومناذير ولا تقول بانه بخلاف النار فليس مرجئا ولو وافقهم في بقية عقالتهم وأما الملتزمة فسمدتهم الكلام في الوعد والوعيد والقدر في قال القرآن ليس بمخلوق وأثبت القدر ورؤية الله تعالى في القسامة وأثبت صفاته الواردة في الكتاب والسنة وان صاحب الكبيرة لا يخرج بذلك عن الايمان فليس بعترى وان وافقهم في سائر مقالاتهم وساق بقية ذلك الى أن قال وأما الكلام فيما يوصف الله به فتشترك بين الفرق الخمسة من مثبت لها وناف فراس النفاة المعتزلة والجهمية فقد بالغوا في ذلك حتى كادوا يعطلون وأما المثبتة فمقاتل بن سليمان ومن تبعه من الرافضة والكرامية فانهم بالغوا حتى شبهوا الله تعالى بخلافه تعالى الله سبحانه عن اقوالهم علوا كبروا وتظهر هذا التشاير في الجهمية ان العدل لا قدرة له أصلا وقول القدرية انه

يطلق فعل نفسه قلت وقد أفرد البخاري خلق أفعال العباد في تصنيفه وذكر منه أشياء بعد تراخيه عما يتعلق بالجهمية انتهى كلام الفتح لمختصا ولسا في بيان تلك الفرق وقد أدهم بعضها خبيثة الاكوان مما انفرد أهل العالم على المذهب والاديان وشيخ الاسلام أحمد بن حنبل في الجرائد وتليذه الحافظ ابن القيم رضى الله عنهما كتب رسائل مستقلة في رد الجهمية ومن تبعهم من أهل السنة وهي الكثير الطيب وقد وقفت على أكثرها واستفدت منها وأتد لا توجد في غيرها وقلة الجد والمنة وبه التوفيق (عن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث رجلا على سرية) أميرا عليها والرجل قبل هو كانوا من أهدم قال الحافظ ابن حجر وفيه نظر لانهم ذكروا أنه مات في أول الهجرة قبل نزول القتال قال ورأيت بخط الرشيد العطار كانوا من زهدهم وعزاهم صفة الصفة لابن طاهر ويقال قتادة بن النعمان وهو غلط واتقال من الذي قبله الى هذا (وكان يقرأ لأصحابه في جهلته) أي التي يصليها بهم (فيصم) قراءته (يقول هو الله أحد) السورة الى آخرها وهذا يشعر بأنه كان يقرأ بغيرها ٥٥٢ معها في ركعة واحدة فيكون دليلا على جواز الجمع بين السورتين غير الفاتحة

فكره كما والمراد أنه كان من عادته أن يقرأها بعد الفاتحة (فما رجعوا) من السرية (ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال سلوه لاي شيء يمنع ذلك فسألوه) لم تمنعهم بقول هو الله أحد (فقال الرجل اختر بها) لانها صفة الرحمن قال ابن التين انما قال ذلك لان فيها أسماء وصفاته وأسماء مشتقة من صفاته (وأنا أحب أن أقرأ بها) بخلاف ما أخبروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ائمه ليعباده ارادة الاقامة لهم والمحدث أخرجه أيضا في باب الجمع بين السورتين في الركعة

أن التمهيد على ما ذكر لا ينبغي ما عداه وأما قوله وليس لك الا ذلك فلم يقله النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد علم بالحق منهما من المبط حتى يكون دليلا على عدم حكم الحاكم بعلمه بل المراد أنه ليس للمدعي من المنكر الا اليقين وان كان فاجرا حيث لم يكن للمدعي برهان والحق الذي لا ينبغي العدول عنه أن يقال ان كانت الامور التي جعلها الشارع أسبابا للحكم كاليقين واليمين ونحوهما ما أمورا نهى الله بها الإلزام في الحكم الا بها وان حصل انما هو أقوى منها يقين فالواجب علينا الوقوف عند هذا التقييد او عدم العمل بغيره في القضاء كما تاهما كان وان كانت أسبابا يتوصل الحاكم بها الى معرفة الحق من المبط والمصيب من الخطي غير مقصودة لانتهايل الامر آخر وهو حصول ما يحصل للحاكم به من علم أو ظن وانما أقل ما يحصل له ذلك في الواقع فكان ذلك كله لكونها طرائق تحصل ما هو المعترف فلا شك ولا ريب انه يجوز للحاكم أن يحكم بعلمه لان شهادة الشاهدين والشهم ولا تبلغ الى مرتبة العلم الحاصل عن المشاهدة أو ما يجري مجراها فان الحاكم بعلمه غير الحاكم الذي يستند الى شاهدين أو عين ولهذا يقول المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم من قضيت له بشي من مال أخيه فلا أخيه انما أخذه انما قطع له قطعة من نار فاذا جاز الحكم مع تجوز كون الحكم صوابا وتجوز كونه خطأ فكيف لا يجوز مع القطع بأنه صواب لاستناده الى العلم اليقيني ولا ينبغي رجحان هذا وقوله لان الحاكم قد حكم بالعدل والقسط والحق كما أمر الله تعالى ويؤيد هذا ما ساق في باب اختلاف المنكر حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم للكندي ألت بينة فان البينة في الأصل ما به يتبين الامر ويتضح ولا يرد على هذا انه يستلزم قبول شهادة الواحد والحكم به الا انما نقول اذا كان القضية بأحد الأسباب المشروعة فيجب التوقف فيه على ما ورد وقد قال تعالى

وأشهدوا

من كتاب الصلاة وأخرجه مسلم في الصلاة والتسائي فيه وفي اليوم والليله قال بعضهم يحتمل أن

يكون الصحابي المذكور قال ذلك مستند الشئ سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم اما بطريق النصوصية واما بطريق الاستنباط وقد أخرج البيهقي في كتاب الاسماء والصفات بسند حسن عن ابن عباس ان اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا وصف لنا ربك الذي تعبد فانزل الله عز وجل قل هو الله أحد الى آخرها فقال هذه صفة ربي عز وجل وعن أبي بن كعب قال المنبر مكتون للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انب لتابك فنزلت سورة الاخلاص الحديث وهو عند ابن خزيمة في كتاب التوحيد وصححه الحاكم قال في الفتح وفي حديث الباب حجة من أثبت ان الله صفة وهو قول الجمهور وشذ ابن حزم فقال هذه لفظة اصطلح عليها أهل الكلام من المعتزلة ومن تبعهم ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا عن أحد من الصحابة فان اعتبروا حديث الباب فهو من أفراد سعيد بن أبي بلال وفيه ضعف

قال وعلى تقدير صحته فقل هو الله أحد صفة الرحمن كما جاء في هذا الحديث ولا يزداد عليه بخلاف الصفة التي يطلقونها فانها في لغة العرب لا تطلق الا على جوهر أو عرض كذا قال وسعيد متفق على الاحتجاج به فلا يلتفت اليه في تضعيفه وكلامه الاخير مردود بانفاق الجميع على اثبات الاسماء المحسنى قال الله تعالى والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقال بعد ان ذكر منها اربعة أسماء في آخر سورة الحشر له الاسماء المحسنى والاسماء المذكورة فيها بلغة العرب صفات في اثبات اسمائه اثبات صفاته لانه اذا ثبت انه حي مثلاً فقد وصف بصفة زائدة على الذات وهي صفة الحياة ولولا ذلك لوجب الاقتصاء على ما يفي عن وجود الذات فقط وقد قال سبحانه وتعالى سبحانه ربك رب العزة عما يصفون فنزه نفسه عما يصفونه به من صفة النقص وصفه هو انه وصفه بصفة الكمال مشرّع وقد قسم البيهقي وجماعة من أئمة السنة جميع الاسماء المذكورة ٥٠٣ في القرآن وفي الاحاديث الصحيحة على قسمين أحدهما صفات ذاته

وهي ما استحققه فيما لم يزل ولا يزال والثاني صفات فعله وهي ما استحققه فيما لا يزال دون الازل قال ولا يجوز وصفه بالابدال عليه الكتاب والسنة الصحيحة الثابتة أو أجمع عليه ثم منته ما افتقرت به دلالة العقل كالحياة والقدرة والعلم والارادة والسمع والبصر والكلام من صفات ذاته وكالخلق والرزق والاحياء والامانة والعفو والعقوبة من صفات فعله ومنه ما ثبت بنص الكتاب والسنة كالوجه واليد والعين من صفات ذاته وكالاستواء والنزول والحي من صفات فعله فيجوز اثبات هذه الصفات له لنبوت الخبر به اعلى وجهه بنى عنه التشبيه فصفة ذاته لم تزل موجودة بذاته ولا تزال صفة فعله ثابتة هذه ولا يحتاج في الفعل الى ممانعة انما امره اذا اراد شيئاً أن يقول له كن فيكون

وأشهدوا ذوى عدل منكم وقال صلى الله عليه وآله وسلم شاهدوا ما لا ينزع اذا جاء بسبب آخر من غير جنسها هو اولى بالقبول منها كعلم الحاكم واستدلال المستثنى للعدود بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزلوا الايمان لكان لي واهل اشان وفي لفظ لو كنت راجعاً أحدهما من غير بينة لرجعتهما أخرجه مسلم وغيره من حديث ابن عباس في قصة الملاعة وظاهره انه صلى الله عليه وآله وسلم قد علم وقوع الزنا منهم ولم يحكم بعلمه ومن ذلك قول أبي بكر وعبد الرحمن المتقدمان ويمكن ان يجاب عن الحديث بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم انعم الله بعمله ليعلمه ليكون قد حصل التلاعن وهو أحد الاسباب الشرعية الموجبة للحكم بعدم الرجوع والنزاع انما هو في الحكم بالعلم من دون ان يتقدم سبب شرعي يتأبه وقد تقدم في اللعان ما يؤيد هذا وضوحاً ومن الأدلة الدالة على جواز الحكم بالعلم ما أخرجه أحدنا والساقى والحاكم من حديث عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن الأعرج عن أبي هريرة قال جاء رجلان يختمهما من الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال للمدعى اقم البينة فلم يقمها فقال لا لاخر احلف فخلف بالله الذي لا اله الا هو ما له عنده شيء فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قد فعلت ولكن غفر لك يا اخي لا اله الا الله وفي رواية للحاكم بل هو عندك ادفع اليه حقه ثم قال شهدا ذلك أن لا اله الا الله كفارة عيبتك وفي رواية لاحد فنزل جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انه كاذب ان له عنده حقه فأمره ان يعطيه وكفارة عيبتك معرفة لا اله الا الله واعله ابن حزم بابي يحيى وهو مصدق المعرب كذا قال ابن حسان كروية عقبه المزني بانه هو - بل اسمه زياد كذا اسمه عند أحدنا والبخاري وأبي داود في هذا الحديث واعله ابو حاتم برواية شعبة عن عطاء بن السائب عن البصري بن عبيد عن أبي الزبير عن حمزة ان رجلاً حلف بالله وغفر له قال وشعبة أقدم سمعنا عن غيره وفي الباب عن أنس من طريق الحرث بن عبيد عن ثابت وعن ابن عمر قال الحافظ أخرجه ما البيهقي والحرث بن عبيد هو أبو قدامة فهذا الحديث فيه انه صلى الله عليه وآله وسلم قضى بعلمه بعد وقوع السبب الشرعي وهو العين

٧٠ قيل ما وقال القرطبي في المفهم اشقت قل هو الله أحد على اسمين يتخفنان جميع أوصاف الكمال وهما الاحد والمصدق فانه ما يدلان على أحديه الذات المتدسة الموصوفة بجميع صفات الكمال وان الواحد والاحد وان رجعا الى أصل واحد فقد افترا ما استعملوا وعرفا فالاحد راجعة الى نفي التعدد والسكرت والواحد أصل العدد من غير تعرض لنفي ما عداه والاحد ثبت مدلوله وتعرض لنفي ما سواه ولهذا يستعملونه في النفي ويستعملون الواحد في الاثبات يقال ما رأيت أحداً ورأيت واحداً فالاحد في اسماء الله تعالى مشعر بوجوده الخاص به الذي لا يشرك فيه غيره وأما الموصوفات يتخفان جميع أوصاف الكمال لان معناه الذي انتهى سوده بحيث يصمد اليه في الخرائج كلها وهو لا يتم حقيقة الا لله انتهى قال المنازعي ومن تبعه محبة الله لعباده ابدان فواجبهم وتسميهم وقيل هي نفس الاطية والتعظيم ويحتمل له لا يعد فيها الميل منهم اليه وهو مقدس

عن الميل وقيل محبتهم استقامتهم على طاعة والتعظيم ان الاستقامة عمدة المحبة وحقبة المحبة يعلمهم اليه لاستحقاقه سبحانه  
وتعالى المحبة من جميع وجوهها انتهى قال الحفاظ في القصر وفيه نظر لما فيه من الاطلاق في موضع التقييد وقال ابن التين  
محبة المخلوقين لله ارادتهم أن ينفعهم وقال القرطبي في المفهم محبة الله لعبده تفرقه له واكرامه وايت بيل ولا عرض كما هي  
من العبد وايت محبة العبد له بنفس الارادة بل هي شئ ذاتها على ما فان المرء يجد من نفسه أنه يحب ما لا يقدر على اكتسابه  
ولا على تحصيله والارادة هي التي تخص الفعل ببعض وجوهها الجاذبة ويحس من نفسه أنه يحب الموصوفين بالصفات الجميلة  
والانفعال الحسنة كالعلماء والنضلاء والكرما وان لم يتعلق لهم ارادة محضة واذا صح الفرق فالتة محبوب لنفسه على حقيقة  
المحبة كما هو معروف عند من رزقه الله ٥٥٤ شياً من ذلك فنسأل الله تعالى أن يوجه لنا من محبة المخلصين اللهم اجعل حرك

أحب الى من الماء البارد قال  
البيهقي الهبة والبغض من  
صفات الفعل فعني محبته اكرام  
من أحبه ومعنى بنفسه اهاتته  
وأما ما كان من المدح والذم فهو  
من قوله وقوله من كلامه وكلامه  
من صفات ذاته فيرجع الى  
الارادة فحبته الخصال المحمودة  
وفاعله ايرجع الى ارادة اكرامه  
وبغضه الخصال المذمومة  
وفاعله ايرجع الى ارادة اهاتته  
والتوحيد يدرك من الطاعات كما  
يقوله حديث ابن عباس عند  
البخاري قال لما بعث النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم ما هذا نحو  
اليمين قال له انك تقدم على قوم  
من أهل الكتاب أي اليهم ودفليكن  
أول ما ندعوهم الى أن يردوا  
الله تعالى الحديث وعند من  
حديث معاذ بن جبل قال قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
يا معاذ أتدري ما حق الله على  
العباد قال الله ورسوله اعلم قال

فبالاولى جواز القضاء بالم قبل وقوعه وقد حكى في البحر عن الامام يحيى واحداً قولى  
المؤيد بالله واحداً قولى الشافعى أنه يجوز للعالم أن يحكم بعلمه في الحدود وغيرها واستدل  
لهم بأنه لم يقصّل الدليل وحكى عن أبى حنيفة ومحمد أنه ان علم الحد قبل ولايته أرفى غير  
بلد ولايته لم يحكم به اذ ذلك شبهة وان علم به في البلد ولايته أربعد ولايته حكم بعلمه

• (باب من لا يجوز الحكم بشهادته) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية ولا تجوز شهادة ولا ذى غمر على أخيه - ولا تجوز شهادة القساج لاهل البيت والقانع الذى يتفق عليه اهل البيت رواه أحمد وأبو داود وقال شهادة الخائن والخائنة الى آخره ولم يذكر فيه - ير القانع - ولا يداودى رواية لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا زان ولا زانية - ولا ذى غمر على أخيه - وعن أبي هريرة انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تجوز شهادة قدوى على صاحب قرية رواه أبو داود وابن ماجه - حديث عمرو ابن شعيب أخرجه البيهقى وابن رجب فى العبد قال فى التلخيص وسنده قوى اه وقد ساقه أبو داود بإسنادين الاسناد الاول قال حدثنا حفص بن عمر حدثنا سعد بن زاشد يعنى المكحول الدمشقى نزىل البصرة وثقه أحمد - و ابن معين - حدثنا سليمان بن موسى يعنى القرشى الاموى فقيه اهل الشام وكان أوثق أصحاب مكحول وأعلامهم عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده - وهذا إسناد لا مطعن فيه ورواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لا يخرجهم الحديث عن الحسن والصلاحية للاحتجاج والاسناد الثانى قال حدثنا محمد بن خلف بن طارق الرازى حدثنا يزيد بن يحيى بن عبيد يعنى الدمشقى الطوزاعى وهو ثقة حدثنا سعد بن عبد العزيز يعنى ابن يحيى التميمى الدمشقى روى له البخارى فى الادب وسائر الجماعة عن سليمان بن موسى المتقدم عن عمرو بن شعيب بالاسناد المتقدم وهذا كالاسناد الاول وفى الباب من حديث عائشة - مر فوعا غلط لا تجوز شهادة خائن ولا

أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا أندرى ما حقهم عليه قال الله وزر ولا أعلم قال أن لا يعبدونهم أي اذا اجتنبوا الكفار خاتمة  
والمنتهي وأتوا بالمأمورات أردده الجارى في باب دغا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمته الى توحيد الله تعالى قال في الفقه المراد  
بتوحيد الله تعالى الشهادته بأنه الواحد وهو الذي يسمى به بعض غلاة الصوفية توحيد العامة وقد ادعى طائفتان في تفسير  
التوحيد أمرين اخترعهما أحدهما تفسير المتزلة كما تقدم ثانياه غلاة الصوفية فان أكبرهم لما تكلموا في مسألة الهو  
والفناء وكان مرادهم بذلك المبالغة في الرضا والتسليم وتجاوز الأمر بالغ بعضهم حتى ضاهى المرجئة في نفي نسبة الفعل الى  
العبد وجر ذلك انطعم الى معاذرة العصاة ثم غلابهم ثم هذا الزكنا ثم غلابهم فزعم ان المراد بالتوحيد اعتقاد وحدة  
الوجود وعظم الخلق حتى ساءلن كبريتهم من أهل العلم بمقدمهم وحاشاهم من ذلك ولهم في ذلك كلام ماويل فبوعنه سمع

كل من كان على فطرة الاسلام وقد علمك به ثبوت معاذ من قال أول واجب المعرفة كامام الحزمين واستدل بأنه لا يتأق الإتيان بشئ من المأمورات على قصد الامتنال ولا الاكفاف عن شئ من المنهيات على قصد الانزجار الا بعد معرفة الامر النهائي واعترض عليه بان المعرفة لا تتأق الا بالنظر والاستدلال وهي مقدمة الواجب فيكون أول واجب النظر وذهب الى هذا طائفة كآبن فورل ونعقب بان النظر ذواجزا يترتب بعضهم على بعض فيكون أول واجب جزأ من النظر وهو محكي عن القاضي أبي بكر بن الطيب وعن الأستاذ أبي اسحق الاسفرايني أول واجب القصد الى النظر وجمع بعضهم بين هذه الأقوال بان من قال أول واجب المعرفة أراد طلبا أو تكليفا ومن قال النظر أو القصد أراد امتثالاً لأنه يعلم أنه وسيلة الى تحصيل المعرفة فيدل ذلك على سبق وجوب المعرفة وبعضهم أعرض عن هذا من أصله ٥٥٥ وتحسبك بقوله تعالى فأقم وجهك للدين

حنيفة فطرة الله التي فطر الناس عليها وحدث كل مولود يولد على الفطرة فان ظاهر الآية والحديث ان المعرفة حاصلة باصل الفطرة وان الخروج عن ذلك يطرأ على الشخص لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لم قابوا بهودانه ويضمره وقد وافق أبو جعفر السمرقاني من رؤس الاشاعرة هذا وقال ان هذه المثلة بقيت في مقالة الاشعري من مسائل المتأخرة وتقرع عليها أرا الواجب على كل أحد معرفة الله بالادلة الدالة عليه وأنه لا يكتفى بالتقليد في ذلك انتهى وقرأت في جزء من كلام شيخ شيوخنا الحافظ صلاح الدين العلائي ان هذه المثلة مما تناقضت فيه المذاهب وتباينت بين مفسرط ومفرط ومتوسط فالطرف الاول قول من قال يكفي التهادي المحض في اثبات وجود الله ونفي الشريك عنه وعن نسب اليه اطلاقاً ذلك

خاتمة ولا ذى غير لآخيه ولا ظنين ولا قرابة أخرجه الترمذي والدارقطني والبيهقي وفيه ين زيد بن زياد الشامي وهو ضعيف قال الترمذي لا يعرف هذا من حديث الزهري الا من هذا الوجه ولا يصح عندنا سنده وقال أبو زرعة في المال منكروضعفه عبد الحق وابن حزم وابن الجوزي وفي الباب أيضاً من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب نحوه أخرجه الدارقطني والبيهقي وفي اسناده عبد الله بن وهب وهو ضعيف وشيخه يحيى بن سعيد الفارسي وهو أيضاً ضعيف قال البيهقي لا يصح من هذا شئ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي الباب أيضاً من غير لا تقبل شهادة ظنين ولا خصم أخرجه مالك في الموطأ وموقوفاً وهو منقطع قال الامام في النهاية واعقد الشافعي شبرا صحيحاً وهو انه صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقبل شهادة خصم على خصم قال الحافظ ليس له اسناد صحيح لكن له طريق قوية قوى بعضهم ايضاً فروى أبو داود في المراسيل من حديث طلحة بن عبد الله بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث منادياً انما لا تجوز شهادة خصم ولا ظنين ورواه أيضاً البيهقي من طريق الاعرج مرسلان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لا تجوز شهادة ذي الظنعة والخنة يعني الذي بينك وبينه عداوة ورواه الحاكم من حديث الهلاء عن أبيه عن أبي هريرة رزعه مثله وفي اسناده نظر وحديث الباب عن أبي هريرة أخرجه البيهقي وقال هذا الحديث مما انفرد به محمد بن عمرو بن عطاء عن عطاء بن يسار وقال المذري رجال اسناده اخرجهم مسلم في صحيحه اه وسياقه في سنن أبي داود قال حدثنا أحمد بن محمد بن الهادي عن أبي الحسن بن وهب أخبرني يحيى بن أيوب ونافع بن يزيد عن أبي الكلاعي عن أبي الهادي عن يزيد بن عبد الله بن الهادي عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي القزويني عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة قوله لا تجوز شهادة شائن ولا خاتمة صرح أبو عبيد بان الخيانة تكون في حقوق الله كما تكون في حقوق الناس من دون اختصاص قوله ولا ذى غير قال ابن رسلان بكسر الغين المعجمة وسكون الميم بعده ارامه له قال أبو داود القهر الخنة والسهماء والخنة بكسر الحاء له له وتتحقيق النون المفتوحة

عبد الله بن الحسن العنبري وجماعة من الخنابلة والظاهرية ومنهم من بالغ في حرمة النظر في الادلة واستند الى ما ثبت عن الائمة الجباري في ذم الكلام والطرف الثاني قول من وقف بمهجة ايمان كل أحد على معرفة الادلة من علم الكلام ونسب ذلك لابي اسحق الاسفرايني وقال الغزالي أسرفت طائفة فكفروا عوام المساكين وزعموا ان من لم يعرف العقائد الشرعية بالادلة التي حرروها فهو كافر فضيقوا رحمة الله الواسعة وجعلوا الجنة مختصة بشركة بغيره من المتكلمين وذكره أبو الظفر السجستاني وطال في الرد على قائله ونقل عن أكثر الائمة انهم قالوا لا يجوز أن يكلف العوام اعتقاد الاصول بل لا تلهيهم في ذلك من المشقة أشد من المشقة في تعلم الفروع القلبية واما المذهب المتوسط فذكره وسأذكره بعد هذا قال القرطبي في المنهم في شرح حديث أبيه من الرجال الى الله الادانهم وهو في اوائل كتاب العلم من صحيح مسلم هذا الشيخ الذي يقضه الله هو الذي يقصد بمفهومهم

مدافعة الحق وردة بالوجه الفاسدة والشبه الموهمة وأشد ذلك الخصومة في أصول الدين كما يقع لا كثر المتكلمين المعروضين  
عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم وسلف أمته إلى طرق مبتدعة وأصطلاحات معتقعة  
وقوانين جديدة وأمور صناعية مدارا أكثرها على آراءه وفسطائية أو مناقضات لفظية تنشأ بسببهم على الأخذ فيهم أشبه برما  
يجهزتها وشكول يذهب الإيمان معها واحسنهم انفصالا عنها أجدهم لا علمهم فكهم من عالم فساد الشبهة لا يهوى على حلها  
وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها ثم إن هؤلاء تداركوا أنواعا من الحال لا يرضيها الله والاطفال لما بحثوا عن  
تحيز الجواهر والالوان والأحوال فأخذوا فيها أمم من السلف الصالح من كيفية تعلقات صفات الله تعالى وتعليدها  
واختلافها في نفسهم وهل هي الذات ٥٥٦ أو غيرهما وفي الكلام هل هو متحد أو منقسم وهل الثاني هل يتقدم بالزور أو

الوصف وكيف تعلقي في الازل  
بالمأمور مع كونه حادثا ثم إذا  
أنعدم المأمور هل يبقى التعلق  
وهل الأمر يزيد بالزيادة مثلا هو  
نفس الأمر لمعرو بالزكاة إلى غير  
ذلك مما ابتدعوه مما يلزم به  
الشارع وسكت عنه الصعابة  
ومن ذلك سبيلهم بل نحو ما عن  
الطووس في العلم بأنه يبحث عن  
كيفية ما لا تعلم كيفية به بالعقل  
ليكون العقول لها سادسة فتقف  
عنده ولا فرق بين البحث عن  
كيفية الذات وكيفية الصفات  
ومن توقف في هذا فليعلم أنه إذا  
كان يجب عن كيفية نفسه مع  
وجودها وعن كيفية إدراك  
ما يدرك به فهو عن إدراك غيره  
أجهز وغاية علم العالم أن يقطع  
بوجود فاعل لهذه المصنوعات  
منزه عن التشبيه مقدس عن  
التظلم متصف بصفات الجلال ثم  
مضى ثبت النقل عنه بشئ من  
أوصافه وأسمائه قبائمه واعتقاداته

لغة في الحنة وهي الحق قال الجوهري يقال في صدره على الحنة ولا يقال حنة والمواحدة  
المعاداة والعصم انم الغنة كما ذكره أبو داود ووجهها حذات قال ابن الأثير وهي لغة قديمة  
في الحنة وقال الهروي هي لغة رديئة والشهنا بالمعاداة وهذا يدل على أن المعاداة  
تنتزع من قبول الشهادة لأنها أوثق الهممة وتختلف المصادقة فإن في شهادة السيد بقى  
السيد به بالزور رفع غيره بمضرة نفسه ويصح آخره بدنيا غيره وشهادة العدو على عدوه  
يقصد به انفع نفسه بالتشني من عدوه فافتقر طان قيل لمقام شهادة المسكين على الكفار  
مع المعاداة قال ابن رسلان قلنا المعاداة هي ماذية والدين لا يقتضي شهادة الزور  
بختلف المعاداة الدنيوية قال وهذا مذهب الشافعي ومالك وأحمد والجوهر وقال أبو  
حنيفة لا تنتزع المعاداة الشهادة لأنها لا تقبل بالعدالة فلا تنتزع الشهادة كالصادقة اه  
والى الاول ذهب الهادي والى الثاني ذهب المؤيد بالله أيضا والحق عدم قبول شهادة  
العدو على عدوه لقيام الدليل على ذلك والادلة لا تعارض ببعض الآراء وليس للقاتل  
بالقبول دليل مقبول قال في البصيرة - ثمة المعاداة لأجل الدين لا تنتزع كالعدي  
على القدي والعكس ولأجل الدنيا تنتزع قوله ولا تجوز شهادة القانع لأهل البيت  
هو الخادم المنقطع إلى الخدمة فلا تقبل شهادته لثمة مهجوب النفع إلى نفسه وذلك  
كأجبر الخاص وقد ذهب إلى عدم قبول شهادته لأنه لا يجره الهادي والقائم والناسر  
والشافعي قالوا الآن منافعه قد صارت مستقرة فاشبهه العبد وقد حكى في البصيرة الإجماع  
على عدم قبول شهادة العبد - بيده قوله ولا زان ولا زانية المانع من قبول شهادتهما  
الفسق الصريح وقد حكى في البصيرة الإجماع على أنه لا تصح الشهادة من فاسق  
الصريح قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل وقوله إن جاءكم فاسق اه واختلف في شهادة  
الولد للوالد والعكس فمنع من ذلك الحسن البصري والشافعي وزيد بن علي والمؤيد بالله  
والإمام يحيى والثوري ومالك والشافعية والحنفية وعلموا بالقائمة فكان كالقانع وقال  
عمر بن الخطاب وشريح وعمر بن عبد العزيز والعترة وأبو ثور وابن المنذر والشافعي

وسكتنا عما عهد كما هو طريق السلف وما عداه لا يامن صاحبه من الزلل وكفى في الردع عن الطووس في طريق المتكلمين في  
ما ثبت عن الأئمة المتقدمين كعمر بن عبد العزيز ومالك بن أنس والشافعي وقد قطع بعض الأئمة بأن العصاة لم يعضوا في  
الجوهر والغرض وما يتعلق بذلك من مباحث المتكلمين فمن رغب عن طريقة فهم فكفاه ضلالا قال وافضى الكلام بكتبتهم  
أهل إلى الشك وببعضهم إلى الاعتقاد وببعضهم إلى التهاون بوظائف العبادات وسبب ذلك اعتراضهم - من نصوص الشارع  
وتظلم حقائق الأمور من خبره وليس في قوة العقل ما يدرك ما في نصوص الشارع من الحكم التي استأثر بها وقد رجع كثير  
من أئمتهم عن طريقهم حتى جاء عن إمام الحرم أنه قال ركبت البصر الأعظم وغضت في كل شئ ثماني عنه أهل العلم في طلب  
الحق فإراضن التقليد والآن فقد رجعت واعتقدت مذهب السلف بهذا كلامه أو معناه وعنه أنه قال عند موتي أتيا مصابي

لا تشغلوا بالكلام بل وعرفت انه يبلغ ما بلغت ما تشاغل به الى ان قال القرطبي ولولم يكن في الكلام الا مثنان هما  
من مباديه لكان حقيقا بالذم احدهما قول بعضهم ان اول واجب الشك اذ هو اللازم عن وجوب النظر أو القصد الى النظر  
واليه أشار الامام بقوله وكتب البهري ما قول جماعة منهم ان من لم يعرف الله بالطرف التي رتبوها والاصح التي حروها  
لم يصح ايمانه حتى لقد اورد على بعضهم ان هذا يلزم منه تكثير آيات واسلاف وجيرانك فقال لا تمتنع على بكثرة أهل النار  
قال وقد رد بعض من لم يقل به ما على من قال به ما بطريق من الرد النظرى وهو خطأ منه فان القائل بالمستثنين كافر شرعاً لعله  
الشك في الله واجبا وعظم المسألة كفاؤ حتى يدخل في عموم كلامه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وهذا معلوم الفساد  
من الدين بالضرورة والا فلا يوجد في الشرعيات ضرورة وخرم القرطبي ٥٥٧ كلامه بالاخذ من ابطاله النفس في هذا

الموضع لما شاع بين الناس من  
هذه البدعة حتى اغتر بها كثير  
من الاغمار فوجب بذل النصيحة  
والله يمضى من يشاء اه وقال  
الامدى في ابطال افكار ذهب  
أبو هاشم من المعتزلة الى ان من  
لا يعرف الله بالذليل فهو كافر  
لان ضد المعرفة النكرة والنكرة  
كفر وقال واصحابنا مجمعون على  
خلافه وانما اختلفوا فيما اذا  
كان الاعتقاد وافقاً لكن عن  
غير دليل فتم من قال ان صاحبه  
مؤمن حاص بترك النظر الواجب  
ومنهم من اكنى بمجرد الاعتقاد  
الموافق وان لم يكن عن دليل  
وسماه علما وعلى هذا فلا يلزم  
من حصول المعرفة بهذا الطريق  
وجوب النظر وقال غيره من منع  
التقليد ووجب الاستدلال لم يرد  
التمنع في طرق المستكلمين بل

في قول له انه ان قبل لعدم قوله تعالى ذوى عدل وهكذا وقع الخلاف في شهادة أحد  
الزوجين الآخر لتلقن العلة ولا ريب ان القرابة والزوجة مظنة للثقة لان الغالب فيهما  
المهاجرة حديث ولا تخفى المتقدم يمنع من قبول شهادة المتهم فن كان معروفاً بين القرابة  
وتحريم جماعة الدين البالغة الى حد لا يؤثر معها محبة القرابة فقد زالت عند مظنة  
الثقة ومن لم يكن كذلك فالواجب عدم القبول لشهادته لانه مظنة للثقة قوله لا يجوز  
شهادة بدوى على صاحب قرية البدوى هو الذى يمكن البادية في المضارب والقيام  
ولا يقيم في موضع خاص بل يرتحل من مكان الى مكان وصاحب القرية هو الذى يسكن  
القرى وهى المصر الجامع قال في النهاية انما كره شهادة البدوى لما فيه من الجفاء في الدين  
والجهالة بالحكام الشرع ولانهم في الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها حال الخطأ  
يشبه أن يـكون انما كره شهادة أهل البدو لما فيه من عدم العلم باتيان الشهادة على  
وجهها ولا يقيمون على حقها القصور علمهم عما يغيرها عن وجهها وكذلك قال أحد  
وذهب الى العمل بالحديث جماعة من أصحاب أحد دونه قال مالك وأبو عبيد وذهب  
الاكثر الى القول قال ابن رسلان وحلوا هذا الحديث على من لم تعرف عدلته من أهل  
البدو والغالب انهم لا تعرف عدلتهم اه وهذا محل مناس لان البدوى اذا كان  
معروف العدالة كان ردهم انه لعله يكون بدوى غير مناسب لقواعد الشريعة لان  
المساكن لا تأثير لها في الرد والقول لعدم صحة جعل ذلك منطاطا شرعيا لعدم اقتضاها  
فالمنطاط هو العدالة الشريعة ان وجد للشرع اصطلاح الى العدالة والا فوجه الحمل  
على العدالة اللغوية فمنه وجود العدالة يوجد القبول وقد عدهم ما يقدم ولم يذكر  
صلى الله عليه وآله وسلم المنع من شهادة البدوى الا لكونه مظنة لعدم القيام بما يحتاج  
اليه العدالة والا فقبل صلى الله عليه وآله وسلم في الهلال شهادة بدوى

• (باب ما جاء في شهادة أهل الذمة بالصيغة في السفر) •

(عن الشعبي ان رجلا من المسلمين حضرته الوفاة فقرأه ذوه لم يجد أحدا من المسلمين

الذين هم مقدمات ضرورية تناقضت فالتفوا فيما بينهم فخرجوا الى مكة ليعلموا ما اشدى الله عليه وقيل الاصل في  
هذا كله المنع من التقليد في أصول الدين وقد انفصل بعض الآية عن ذلك بان المراد بالتقليد اخذ قول الغير بغير جهة ومن قامت  
عليه البراهين بيقين التوجه حتى حصل له القطع في المسألة من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان قد طوعا عذبه بصدقه فاذا اعتد به  
لم يكن مقفلا انه لم يأخذ بقول غيره بغير جهة وهذا عند السلف فاطبة في الاخذ بما ثبت عندهم من آيات القرآن وأحاديث  
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بما يتعلق بهذا الباب فامتنوا بهما من ذلك وفوضوا امر المشابهة منه الى ربه وهم وانما حال  
من قال ان مذاهب الخلف احكامهم بالنسبة الى الرد على من لم يثبت النبوة فيحتاج من يريد رجوعه الى الحق ان يقيم عليه الادلة الى  
ان يذعن فيسلم أو يعاند فيختلف المخزن فانه لا يحتاج في أصل ايمانه الى ذلك وليس السبب الاجعل الاصيل عدم الايمان

فإنه يجب أن ينظر المؤدى إلى المعرفة والافتراض في السلف أسهل من هذا كما تقدم أيضا من الرجوع إلى ما دلت عليه النصوص حتى يحتاج إلى ما ذكر من إقامة الحجة على من ليس بمؤمن فاختلط الأمر على من اشتراط ذلك وقال بعضهم هم قول من قال طريقة السلف أسلم وطريقة الخلف أحكم ليس بمقيم لأنه ظن أن طريقة السلف مجرد الإيمان بالفاظ القرآن والحديث من غير فقه في ذلك وأن طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المعروفة عن حقائقها بأنواع المجازات لجمع هذا القائل بين الجهل بطريقتي السلف والدعوى في طريقة الخلف وليس الأمر كما ظن بل السلف في غاية المعرفة بما يليق بالله تعالى وفي غاية التعظيم له والخضوع لأمره والتسليم لمأمره وليس من سلك طريق الخلف وثقائبا الذي يتأوله هو المراد ولا يمكنه القطع بصحة تأويله وقد توسط ٥٥٨ بعض المتكلمين فقال لا يمكن التقليد بل لا بد من دليل يشرح به الصدق وتحصل

به الطه أئمة العلية ولا يشترط أن يكون بطريق الصناعة الكلامية بل يكفي في حق كل أحد بحسب ما يقتضيه فهمه اه والذي تقدم ذكره من تقليد النصوص كاف في هذا القدر وقال بعضهم هم المطلوب من كل أحد التمسك بما في الخبر الذي لا ريب فيه بوجوده تعالى والإيمان برسائه وما جاوزه كيفما حصل وبما طريق إليه يوصل ولو كان عن تقليد محض إذا سلم من التزلزل قال القرطبي هذا الذي عليه أئمة الفتوى ومن قبلهم من أئمة السلف واحتج بعضهم بما تقدم من القول في أصل الفطرة وما تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم العصابة أنهم حكموا بالإسلام من أسلم من جفاة العرب ممن كان بعد الأوثان فقبلوا منهم الأقرار بالشهادتين والتزام أحكام الإسلام من غير التزام بتعلم الأدلة وإن كان كثير

يشهد على وصيته فاشهد درجتين من أهل الكتاب فقدما الكوفة فأنبا الأشعري يعني أبا موسى فأنبا براده وقد ما بتر كنه ووصيته فقال الأشعري هذا أمر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاحلفهما بعد العصر ما خافوا ولا كذبا ولا بدلا ولا كتموا ولا غيرا وإنهم الوصية الرجل وتر كنه فاصفى شهادتهم ما رواه أبو داود والدارقطني بعنهاه وعن جبير بن نفير قال دخلت على عائشة فسمعت هل تقرأ سورة المائدة قلت نعم قالت فأنما آخر سورة أنزات فما وجدتم فيها من حلال فاحلوه وما وجدتم فيها من حرام فحرموه وأما أحمد بن محمد بن عباس قال خرج رجل من قم مع نعيم النخعي وعدي بن بذا فمات السهمي بأرض ليس بها مسلم فلما قدموا بتر كنه فقدوا أجابا من فضة مخفوما بذهب فاحلفهم ما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم تروا وجد الجاهم عكة ففألوا ابنته منهم من قيم وعدي بن بذا فقام رجلان من أوليائه فحلفا الشهادتين أحق من شهادتهما وإن الجاهم أصحهم قال وفيهم نزلت هذه الآية يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم رواه البخاري وأبو داود حديث أبي موسى سكت عنه أبو داود والمنذري قال الحافظ في الذخ إن رجالا استنادهم ثقات اه وسبقنا ههنا أي داود قال حدثنا يزيد بن أيوب يعني الطوسي شيخ البخاري حدثنا هشيم أخبرنا زكريا يعني ابن أبي زائدة عن الشعبي وأثر عائشة رجلاه في المسند رجال الصحيح وأخرج به أيضا الحافظ قال في الفتح صح عن عائشة وابن عباس وعمر بن شرحبيل وجمع من السلف أن سورة المائدة محكمة وحديث ابن عباس قال البخاري في صحيحه وقال علي بن المديني فذكره قال المنذري وهذا حديثه عاده فيقال يمكن على شرطه وقد تكلم علي بن المديني على هذا الحديث وقال لا أعرف ابن أبي القاسم وقال وهو حديث حسن اه وابن أبي القاسم ههنا هو محمد بن أبي القاسم قال يحيى بن معين ثقة قد كتبت عنه وكذلك وثقه أبو حاتم ووثقه فيه البخاري وأخرج ههنا الحديث

منهم أنما أسلم بوجود دليل ما فاسلم بسبب وضوحه قال كثير منهم قد أسلموا طوعا غير تقدم استدلال بل التزموا بمجرد ما كان عندهم من أخبار أهل الكتاب بأن نبينا سيحدث ويظهر على من خالقه فلما ظهرت لهم العلامات في محمد صلى الله عليه وآله وسلم بادروا إلى الإسلام وصدقوه في كل شيء قاله ودعاهم إليه من الصلاة والزكاة وغيرهما وكثير منهم كان يؤذن له في الرجوع إلى معاشته من رعاية الغنم وغيرها وكانت أنوار النبوة وبركاتها تشعلهم فلا يزالون يزادون إيمانا وبقينا وقال أبو المنظور السمعاني أيضا ما خلفه به أن العقل لا يوجب شيئا ولا يحرم شيئا ولا حفظه في شيء من ذلك ولولم يرد الذم على حكم ما وجب على أحد شيء لقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وقوله تعالى لا يلائمكم للناس على الله هبة بعد الرسل ونحو ذلك من الآيات فمن زعم أن دعوت رسول الله عليهم الصلاة والسلام إنما كانت لبيان الفروع لزمنه أن يجعل العقل هو الداعي إلى الله دون

الرسول ويلزمه ان وجود الرسول وعدمه بالنسبة الى الدعاء الى الله تعالى سواء كني به هذا ولا يلحق لا تشكر ان العقل  
يرشد الى التوحيد وانما ذكرناه يتقلل بالاجاب ذلك حتى لا يصحح السلام الباطنية مع قطع النظر عن السمعيات لكون  
ذلك خلاف مادات عليه آيات الكتاب والاحاديث الصحيحة التي تواترت ولو بالطريق المعنوي ولو كان كما يقول اولئك لمطبات  
السمعيات التي لا مجال للعقل فيها أو أكثرها بل يجب الايمان بما ثبت من السمعيات فان عقلنا فبتوفيق الله تعالى والا  
اكتفينا بما قد احدثه على وفق مراد الله تعالى اه ويؤيد كلامه ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس ان رجلا قال لرسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم انشدك الله آله أرسلك ان نشهد ان لا اله الا الله وان ندع الالات والعزى قال نعم فاسلم وأصله في الصحيحين  
في قصة ضحمان ثعلبية وفي حديث عمرو بن عبسة عنده مسلم انه أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما أنت قال نبي الله  
قال آله أرسلك قال نعم قلت

الترمذي وقال حسن غريب وقد أشار في الفتح الى مثل كلام المنذرى فقال على قول  
البخاري وقال في علي بن المديني وهذا مما يقوى بما قرره غيره من انه يعبر بقوله وقال في  
في الاحاديث التي سمعها لكن حيث يكون في اسنادها عند نظر أو حيث تكون موقوفة  
وأما من زعم انه يعبر بها فمما أخذ في المذكرة أو بالماثولة فليس عليه دليل قوله بدقوقا  
بفتح الدال المهملة وضم القاف وسكون الواو بعد ما حاقف مقصورة وقدمه ما بعضهم  
وهي بلدة بين بغداد واربيل قوله من أهل الكتاب يعبر في نصرايين كما بين ذلك البيهقي وبين  
ان الرجل من خدمه واقطعه عن الشعبي توفي رجلا من خدمه فلم يشهد موته الا رجلان  
نصرانيان قوله فاحلفه ما يقال في المنعدي احلفته احلافا وحلفته بالتشديد تحلفه  
ما سلفه قوله بعد العصر هذا يدل على جواز التغليب برمان من الازمنة قوله ولا بدلا  
بتشديد الدال قوله من خدمهم هو يدل بضم الموحدة وفتح الدال مضمرا وقد ليريل  
بالراء المهملة قوله وعدي بن بقاء بفتح الموحدة وتشديد الميم مع المد قوله فقدوا  
جاما بالجيهم وتخفيف الميم أي انا قوله مخوفا بفتح الميم وواو ثقله بعد ما همه هله أي  
منقوشا فيه صفة الخوص ووقع في رواية مخوضا باضاد المجهمة أي عوها والاول أشهر  
قوله فقام رجلان الخ وقع في رواية السكاكي فقام عمرو بن العاص ورجل آخر منه م قال  
مقاتل بن سليمان هو الطالب بن أبي وداعة وهو سمعي واكنه سمعي الاول عبد الله بن عمرو  
ابن العاص واسم تملبه هذا الحديث على جواز رد العين على المدعي فيصالح ويستحق  
واستدل به ابن سيرين الشافعي على الحكم بالشاهد والعين وتكفي في انتزاعه فقال قوله  
تعالى فان عقر على انه ما استحقا انما لا يخلو اما ان يقرأ أو يشهد عليهم ما شاهدان أو  
شاهدوا امرأتان أو شاهدوا احد قال وقد أجمعوا على ان الاقرار بعد الانسكار لا يوجب  
يمين على الطالب وكذلك مع الشاهدين ومع الشاهد والمرأيتين فلم يبق الا شاهد واحد  
فلمذلك استحقه الطالبان بيمين مع الشاهد الواحد وتعمقه الحافظ بأن القصة وردت  
من طرق متعددة في سبب التزول وليس في شيء منها انه كان هذا الزمن يشهد بل في رواية

كانه أصل في وجوب قبول ما دها اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعلى هذا الوجه وقع ايمان الذين استجابوا للرسول ثم ذكر قصة  
التجاني وقول جعفر بن أبي طالب له بعث الله البشائر ولا نعرف صدقه فدعا ما الى الله ولا علمية انتزاعا من الله لا يشهد به شيء  
فصدقه وعرفنا ان الذي جاء به الحق الحديث بطوله وقد أخرجه ابن خزيمة في كتاب الزكاة من صحيحه من رواية ابي بصير  
معروفون وحديثه في درجة الحسن قال البيهقي فاستدلوا بانها في القرآن على صدق النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامتنوا بما جاء  
به من البينات الصانع وحدانيته وحدوث العالم وغير ذلك مما جاء به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في القرآن وغيره واكتفاه  
غالب من أئمة عمل ذلك منهم وفي الاخبار فوجب تصديقه في كل شيء ثبت عنه بطريق  
والذي في الجمل عن الله طلاق بن بعل بفتح الراء في الخبر روي في القاموس في مادة بل بالزاي وكنز يروي العاص بن وائل اه صحيح

السمع ولا يكون ذلك تقليدا بل هو اتباع واقفه أعلم وقد استدل من شرط النظر بالآيات والاجاديت الواردة في ذلك ولا جهة فيها لان من لم يشترط النظر لم يشكر أصل النظر وانما اشكر توفيق الايمان على وجود النظر بالطرق الكلامية اذ لا يلزم من التعريب في النظر جعله شرطا واستدل بعضهم بان التقليد لا يفيد العلم اذ لو افاده لكان العلم حاصل من قلدي قدم العالم وان قلدي حدوته وهو محال لانضائه الى الجمع بين التقيضين وهذا انما يتأتى في تقليد غير النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما تقليده صلى الله عليه وآله وسلم فيما اخبر به عن به فلا يتناقض أصلا واعتذر بعضهم عن كنفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه باسلام من أسلم من الاواب من غير نظر بان ذلك كان لضرورة المبادى واما بعدة توريث الاسلام وشهرته فيجب العمل بالادلة ولا يخفى ضعف هذا الاعتذار ٥٦٠ والمحب ان من اشترط ذلك من أهل الكلام يذكرون التقليد وهم أول

داع اليه حتى استغفر في الاذهان ان من اشكر قاعدة من القواعد التي اصلها فهو مبتدع ولم يقهها ولم يعرف ما هذا وهذا هو محض التقليد قال أمرهم الى تكفير من قلد الرسول عليه الصلاة والسلام في معرفة الله والقول بايمان من قلدهم وكفى بهذا اضلالا وما مثله الا كما قال بعض السلف انهم كذل قوم كانوا سرفاقا في فلاة ليس فيها ما يقوم به البدن من الماء كقول الشرير وروا فيها طرقات حتى فاقهم وانقسم قسم وجدوا من قال لهم انا عارف بهذه الطرق وطريق النجاة منها واحدة فاتبعوني فيها فقبوا فتيهوه فقبوا وتخلقت عنه طائفة فاقاموا الى ان وقفوا على اماره فظهر لهم ان في العمل بها النجاة فعملوا بها فقبوا وقسم هجموا بغير مرشد ولا اماره فهلكوا فليست نجاة من اتبع

الكتابي فسالهم البيهقي فوجدوا فامرهم ان يستألفوا أي عديا بما يعظم على أهل دينه واستدل به هذا الحديث على جواز شهادة الكفار به على ان المراد بالغير في الآية الكريمة الكفار والمعتق منكم أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك قال أبو حنيفة ومن تبعه وتعب بانه لا يقول بظاهره فلا يجيز شهادة الكفار على المسايين وانما يجيز شهادة بعض الكفار على بعض وأجيب بان الآية ذات غنطوقها على قبول شهادة الكافر على المسلم وبإيمانهم على قبول شهادة الكافر على الكافر بطريق الاولى ثم دل الدليل على ان شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فقبيت شهادة الكافر على الكافر على حالها وهذا الجواب على التعجب في غير محله لان التعجب هو باعتبار ما يقوله أبو حنيفة لا باعتبار استدلاله وخمس جماعة القبول بأهل الكتاب وبالوصية وبقدرة المسلم حينئذ ومنهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والاوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وأخذوا بظاهر الآية وحديث الباب فان ساقا معطابا بظاهر الآية وقبل المراد بالغير غير العشرة والمعنى منكم أي من عشيرتكم أو آخران من غيركم أي من غير عشيرتكم وهو قول الحسن البصري واستدل له النحاس بان لفظ آخر لا بد ان يشارك الذي قبله في الصفة حتى لا يسوغ ان يقول مررت برجل كريم واتيم آخر فعلى هذا فقد وصف الاثنان بالعداة فنعين أن يكون الاثنان كذلك ونعقب بان هذا وان ساغ في الآية لكن الحديث دل على خلاف ذلك والاصحاب اذا حكمي بسبب النزول كان ذلك في حكم الحديث المرفوع قال في الفتح اتفاقا وأيضا فقيا قال رد المحتلف فيه بالمتخلف فيه لان انصاف الكافر بالعداة المتخلف فيه وهو فرع قبول شهادته فنحن قبلها ومصلحة ما ومن لا فلا والله تعرض أبو حنيفة على المثال الذي ذكره النحاس بانه غير مطابق فلو قلت جاءني رجل مسلم وآخر كافر صح بخلاف ما لو قلت جاءني رجل مسلم وكافر آخر والاية من قبيل الاول لا الثاني لان قوله آخران من جنس قوله اثنان لان كلامهم ما صفة رجلان فكانه قال رجلان اثنان ورجلان

المشدد بدون نجاة من اخذ بالامارة ان لم تكن أولى منها ونقلت من جزء الحافظ صلاح الدين العلائي يمكن أن يفصل آخران فيقال من لاله أهلية اتهم شي من الادلة اصلها وحصل له اليقين التام بالمطلوب اما بنشأته على ذلك أو بنوريته فذهب الله تعالى في قلبه فانه يكتفي فيه بذلك ومن فيه أهلية اتهم الادلة لم يكتف منه الا بالايان عن دليل ومع ذلك فليل كل أحد بحسبه وبكتفي الادلة الجملة التي تحصل باني نظروا من حصلت عنده شبهة وجب عليه التعلل الى ان تزول عنه قال فيها هذا يحصل الجمع بين كلام الطائفة المتوسطة وامام من غلغلا قال لا يكتفي ايمان المقلد فلا يلتفت للملبس يلزم منه القول بعدم ايمان أكثر المسلمين وكذا من غلغلا ايضا فقال لا يجوز النظر في الادلة لما يلزم منه ان اكابر السلف لم يكونوا من أهل النظر اه ملخصا في حديث ابن عباس من القوائد الاقتصار في الحكم باسلام الكافر اذا اقر بالشهادتين فان من لازم الايمان بالله ورسوله اليه صديق بكل ما ثبت عنهما

والإمام ذلك فيحصل ذلك من صدق بالشهادتين وأما ما وقع من بعض المبتدعة من أنكار شي من ذلك فلا يقدح في صحة الحكم الظاهري لأنه إذا كان مع تأويل فظاهر وإن كان مناداً قدح في صحة الإسلام فيعامل بمأثبات عليه من ذلك كإبراهيم الحكيم المرتد وغير ذلك اهـ كلام القمح ملخصاً وقد سبق منا تأليف في هذا الباب مختصره من بيان قصد السبيل إلى ذم الكلام والتأويل وفيه ما يفي الطالب ويشفي الغليل (ع) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما أحد أصبر) أفعل تفضل من الصبر ومن أصعبه سبحانه الصبر وهو قرير برب من معنى الحليم والصبر هو حبس النفس على المكروه والله تعالى منزّه عن ذلك فالمراد لازمه وهو ترك المعاجلة بالعقوبة (على أذى الله من الله يدعون) بنسبة يد الدال (له) أي يسيبون إليه (الولد) قال الحافظ والمراد بالأذى أذى رسله وصالحى عباده ٥٦١ لاستحالة تعلق أذى الخلقين به لكونه صفة نقص وهو منزّه عن كل نقص ولا يؤخر النعمة فهو رابح لنفسه لا وتكذيب الرسل في نفي الصحابة والولد عن الله أذى لهم فاضيف الأذى إلى الله تعالى للعبادة

في الإنكار عليهم والاستعظام لمقامهم - ومنه قوله تعالى ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله فأنعصاه يؤذون أولياءه الله وأولياءه رسله فاقسم المضاف تمام المضاف إليه اهـ (ثم يعاقبهم) من العن والبيات المكرهات (ويرفعهم) ما يرفعون به من الآفات وغيره فامثلة للبيئات بالحسنات والرزاق خالق الرزاق والاسباب التي تنفعه أو الرزق هو المنفعة به وكل ما ينفع به فهو رزقه سواء كان مباشراً أو محظوراً والرزق نوعان محسوس ومعتقول ولذا قال بعض الحكماء الرزاق من رزق الاشباح فواتد لطفه والارواح عوائد كشفه وقال القرطبي الرزق في السنة الحديثين

آخر ان وذهب جماعة من الأئمة إلى ان هذه الآية منسوخة بقوله تعالى عن رضون من الشهادتين واحتجوا بالإجماع على رد شهادتهما الفاسق والكافر بشر من الناسق وأجاب الاولون ان النسخ لا يثبت الاحتمال وان الجمع بين الدليلين أولى من انقائه أحدهما وبأن سورة المائدة من آخر ما نزل من القرآن وانما المحكمة كما تقدم وأخرج الطبري عن ابن عباس بن مسعود روى عنه ان الآية نزلت فيمن مات من أفراد بني عذرة أحد من المسلمين وأنكر أحد على من قال ان هذه الآية منسوخة وقد صرح عن أبي موسى الأشعري أنه من ذلك (كما في حديث الباب) وذهب الكرايسي والطبري وآخرون إلى ان المراد بالشهادتين الآية الأولى قالوا وقد صرح الله الخبير بشهادة آية اليمان وأيدوا ذلك بالاجماع على ان الشاهد لا يلزمه ان يقول أنهم ربانته وان الشاهد لا يلزمه عليه انه شهم ربانته قالوا فالمراد بالشهادة الآية الثانية لقوله فيقسمه بان الله أي يحل ان فان عرف انه ما ادعاه على الاثر رجعت إليه على الأول لما وقع بان الآية لا يثبت شرط فيه اعدد ولا عد المتخالف الشهادتين وقد استمرط في القصة فتوى حلوا على ان الشهادة أو ما اعتزل من اعتل في ردّها بان الآية تنافي القياس والاصول لما فيها من قبول شهادة الكافر وحبس الشاهد وتعليقه وشهادة المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فقد أجاب من قال به بأنه حكم بنفسه مستغفر عن نظيره وقد ثبت شهادة الكافر في بعض المراضع كفي الطب ولير المراد بالحسب السجين وانما المراد الامسالة للذين اختلف بعد الصلاة أو ما تخلف الشاهد فهو شخص وصحبه هذه الصورة عند قيام الرية وأما ما ادعاه المدعى لنفسه واستحقاقه بمجرد اليمين فان الآية تضمنت نقل الايمان اليه - من عند ظهور الالوث بجهالة الوصيين فيشرع لهم أن يحلفوا ويستحقوا كما يشرع للمدعى القسامة ان يحلف ويستحق فليس هو من شهادة المدعى لنفسه بل من باب الحكم له بيمينه القائمة مقام الشهادة لقوة جانيه وأي فرق بين ظهور الالوث في صحة الدعوى بالدم وظهوره في صحة الدعوى بالمال وبكى الطبري ان بعضهم قال المراد بقوله ان من ادعى منكم الوصيان قال والمراد بقوله شهادة بينكم معنى

٧١ نيل ما السماع بقار رزق يعنون به سماع الحديث قال وهو صحيح اهـ وحط الدارقي أن يقتضى معناه ليقين انه لا يستحقه الا الله فلا ينظر الرزق ولا يتوقعه الا منه فيكل أمره اليه ولا يتوكل فيه الا عليه ويجعل يده خزائنه ربه ولسانه وصلة بين الله وبين الناس في وصول الالوزاق الروحية والجسمانية اليهم بالارشاد التليم وصرف المال ودعاء الخير وغير ذلك لئلا يحط من هذه الصفة قال ابو القاسم القشيري من عرف ان الله هو الرزاق أفرد بالقصد اليه وتقرب اليه بدوام التوكل عليه أرسل الشبلى إلى غنى ان ابعث النعمان دنيا لك فكتب اليه سل دنيا لمن مولا لك فكتب اليه الشبلى الدنيا حقيرة وأنت حقير وانما اطاب الحقير من الحقير ولا طلب من مولاى غير مولاى فسمعتهم العلية أن لا يطلب من الله تعالى الاشياء الخسيسة قاله القسطلاني وفيه نظر واضح لخفاضة هذا القول الاجابيت الصحيحة الواردة في السؤال من الله سبحانه وتعالى

وان كان سبحانه ائزرا مثل شمع العمل والملم وغير ذلك قال ابن بطلان الرزق فعل من أفعاله تعالى لان رزقا يقتضى مرزوقا والله سبحانه وصف نفسه بذلك قبل خلق الخلق يعنى أنه سيرزق اذا خلق المرزوقين قال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين والقوة من صفات الذات وهى بمعنى القدرة ولم يزل سبحانه وتعالى ذا قوة وقدرة ولم تزل قدرته موجودة قائمة به وموجبة له حكم القادرين والمتين يعنى القوى وهو فى اللغة الثابت الصحيح وقال البيهقى القوى التام القدرة لا ينسب اليه مجزى فى حالة من الاحوال ويرجع معناه الى القدرة والقادر هو الذى له القدرة الشاملة والقدرة صفة قائمة بذاته والمقدر هو التام القدرة الذى لا يمتنع عليه شئ وفى الحديث رد على من قال انه قادر بنفسه لا بقدرته لان القوة بمعنى القدرة وقال تعالى ذو القوة قال ابن المنبر واشقل الحديث على صفته ٥٦٢ الرزق والقوة الدالة على القدرة أما الرزق فن قوله ويرزقهم واما القوة فن قوله امر فان فيه اشارة الى

القدرة على الاحسان اليهم مع اسماهم بخلاف طبع البشر فانه لا يقدر على الاحسان الى المسكين الا من جهة تكليفه لذلك شرعا اه والحديث اخرجه البخارى ايضا فى الادب باب الامر على الاذى (عن ابن عباس رضى الله عنهم ما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول أعوذ بربك الذى لا اله الا انت الذى لا يموت) بافظ الغائب وفى رواية اللهم انى أعوذ بربك لا اله الا انت أن تضلنى أنت الحى الذى لا يموت قال الكرمانى العائد الى الموصول محذوف لان الخطاب نفس المرجوع اليه فيحصل الارتباط ومثله • أنا الذى • • • • • لان نسق الكلام • • • • • (والجن والانس يموتون) استدلل به على أن الملائكة لا تموت ولا جهة فيه لانه مفهوم لقب ولا

المحضور بما يوصف به الوصى ثم زيد ذلك وهذا الحكيم يختص بالكافر الذى وأما الكافر الذى ليس بذى نقد حكمى فى البحر الاجماع على عدم قبول شهادته على المسلم مطلقا • (باب التناء على من أعلم صاحب الحق بشهادة له عنده وذم من لى شهادة من غيره مثله) •

(عن زيد بن خالد الجهنى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ألا أخبركم بخير الشهادة الذى يأتى بشهادته قبل ان يستشهدوا رواد أحد ومسلم وأبو داود وابن ماجه وفى لفظ الذين يمدون بشهادتهم من غير ان يستشهدوا رواد أحد وعن عمران بن حصين عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير امتى قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم قال عمران فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ثم ان من بعدهم قوم يشهدون ولا يستشهدون ويخونون ولا يؤتمنون وينذرون ولا يوفون ويظهرونهم السمن متفق عليه • وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير امتى القرن الذى بعثت فيه ثم الذين يلونهم واهه أعلم اذكر الثالث أم لا قال ثم يخالف بقوم يشهدون قبل ان يستشهدوا رواد أحد ومسلم قوله ألا أخبركم بخير الشهادة ما جتمع شهيد كظرف ما جتمع ظريف ويجمع أيضا على شهود والمراد بخير الشهادة أى كمالهم فى رتبة الشهادة وأكثرهم ثوبا عند الله قوله قبل ان يستشهدوا فى رواية قبل ان يستشهد وهذه هى شهادة الحسبة فتشاهد ما خيرا للشهادة لانه لو لم يظهرها اضاع حكم من أحكام الدين وقاعدة من قواعد الشرع وقيل ان ذلك فى الامانة والودعية لا يسم لا يعلم مكانه غيره فيضرب بما فهم من ذلك وقيل هـ ذا مثل فى سرعة اجابة الشاهد اذا استشهد فلا يجزمها ولا يؤخرها كما يقال الجواد يعطى قبل سؤاله عبارة من حسن عطائه وتجيده قوله خير امتى قرنى قال فى القاموس القرن يطلق من عشر الى مائة وعشرين سنة ورجح الاطلاق على المائة وقال صاحب المطالع القرن امة هلكت فلم يبق منهم أحد قال فى النهاية القرن أهل كل زمان وهو مقدر ارا المتوسط فى أعمار أهل كل زمان

اعتباره وعلى تقديره فيعارضه ما هو أقوى منه وهو عموم قوله تعالى كل شئ هالك الا وجهه مع انه لا مانع من زمان دخولهم فى معنى الجن بجامع ما بينهم من الاستئذان عن عبود الانس والحديث أخرجه مسلم فى الدعاء والتساقى فى النعوت والمراد بالعزة هنا القهر والغلبة فهى صفة فعل او المراد القدرة والمنة فانها من صفات الذات والمنة كلها لله ولا يصح أن يكون أحد معتزا بالابه ولا عزة لاحد الا وهو ما ليكها (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما خلق الله الخلق كتب أى أمر القلم أن يكتب فى كتابه وهو يكتب على نفسه) بيان لقوله كتب والجللة خالية (وهو وضع) يقع الواو وسكون الضاد المجهمة أى موضوع وفى رواية وضع قبل ما ض مبقى للفاعل (عنده) أى علم ذلك عنده (على العرش) مكذوعا عن سائر الخلق مر فوعا عن حمز الادراك قال ابن بطلان عنده فى اللغة للمكان واسه تعالى منزعه عن الحلول فى المكان لان الحلول عرض

يفنى وهو حادث والحادث لا يليق به تعالى فعلى هذا قيل معناه انه سبق علمه بانابته من يعمل بطاعته وعقوبة من يعمل بمعصيته  
ويؤيده قوله في الحديث الا سترنا عنه ظن عبدى في ولا يمكن هناك قطعا وقال الراغب عند لفظ موضوع لاقرب ويستعمل  
في المكان وهو الاصل ويستعمل في الاعتقاد قول عندي كذا أى اعتقده ويستعمل في المرتبة ومنه أحياه عند ربهم وأما  
قوله ان كان هذا هو الحق من عندك فعنهم من حكمك وقال ابن التين معنى العندية في هذا الحديث العلم بانه موضوع على العرش  
واما معنى كتبه فليس للاستعانة الا لا ينسأ الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا بل لاجل الملازمة الموكنين بالمكافئين كذا في الفتح  
وفيه تنبيه على تعظيم الامر وجلالة القدر فان اللوح المحفوظ تحت العرش والكتاب المشتمل على هذا الحكم فوق العرش  
ولعل السبب في ذلك والعلم عند الله تعالى ان ماتحت العرش عالم الاسباب ٥٦٣ والمسببات واللوح يشتمل على تفاصيل ذلك

ذكره في شرح المشكاة والمكتوب  
هو قوله الكريم (ان رضى تغلب  
غضبي) المراد بالغضب لازمه  
وهو افعال العذاب الخ من يقع  
عليه الغضب لان السبق والغلبة  
باعتبار التعلق أى تعلق الرحمة  
سابق على تعلق الغضب لان  
الرحمة مقتضى ذاته المقدسة  
واما الغضب فانه متوقف على  
سابقة عمل من العبد بالحادث  
ذكره القسطلاني والحديث سبق  
في أوائل بدء الخلق وأخرجه مسلم  
أيضا وأشار البخارى في باب وكان  
عرشه على الماء الى ان العرش  
مربوب وكل مررب مخلوق وختم  
الباب بالحديث الذى فيه فاذا أنا  
بموسى أخذ بقائمة من قوائم  
العرش فان في انبيات القوائم  
لعرش دلالة على انه جسم مركب  
له ابعاد واجزاء والجسم المؤلف  
محدث مخلوق وقال البيهقي في  
الامعاء والمسفات انشقت  
اقاويل اهل التفسير على أن

زمان ما خوذ من الاثر ان مكانه المقدار الذى يقترن فيه أهل ذلك الزمان في أعمارهم  
وأحوالهم قيل القرن أربعون سنة وقيل ثمانون وقيل مائة وقيل هو مطلق من الزمان  
وهو مصدر قرن بقرن اه قال الحافظ لم نرم من صرح بالتسعين ولا بمائة وعشرين وما عدا  
ذلك فقد قال به قائل والمراد بقرنه صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث هم الصحابة كما  
في حديث أبي هريرة المذكور بلفظ الذى بعثت فيه والمراد بالذين يلونهم التابعون  
والذين يلونهم تابعوا التابعين وفيه دليل على ان الصحابة أفضل الامة والتابعين أفضل من  
الذين بعدهم وتابى التابعين أفضل من بعدهم ونم أحاديث معارضة في الظاهر لهذا  
الحديث وسأبقى الكلام على ذلك ان شاء الله في باب ذكر من حلف قبل أن يستخلف وهو  
آخر أبواب الكتاب قوله يخوضون بانها المجمة مشتق من الخيانة وزعم ابن حزم انه وقع في  
نسخة يحررون بسكون المهملة وكسر الراء بعد ما وحده قال فان كان محفوظا فهو من  
قوله هم حر به يحربه اذا أخذ ماله وتركه بالشيء ورجل محروب أى ملجوب المال قوله  
ولا يؤمنون من الامانة أى لا يثق الناس بهم ثبانتهم وقال النووى وقع في نسخ مسلم  
ولا يثقون بتشديد القوية قال غيره هو نظير قوله يتر بالشد يد موضع يترز قوله ويظهر  
فيهم السمن بكسر المهملة وفتح الميم بعدهم أى يحبون التوسع في المال كل والمشارب  
وهى أسباب السمن وقال ابن التين المراد من محبته وتعاطيه لامن يخلق كذلك وقيل  
المراد يظهر فيهم كثرة المال وقيل المراد انهم يتسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم  
ويدهون ما ليس لهم من الشرف قال في الفتح ويحتمل أن يكون جميع ذلك مراد اوقد  
ورضى لفظ من حديث عمران عند الترمذى بلفظ ثم يجي قوم متسمنون ويحبون السمن  
قال الحافظ وهو ظاهر في تعاطى السمن على حقيقته فهو أولى ما حمل عليه خير الباب  
وانما كان ذلك مذمو لان السمين غالباً يكون بليد الفهم ثقيلا عن العبادة كما هو مشهور  
قوله ويتسمنون ولا يستشهدون يحتمل أن يكون التحصيل بدون تحصيل أو الاداء بدون  
طلب قال الحافظ والثاني أقرب وأحاديث الباب متعارضة فحديث زيد بن خالد الجهني

العرش هو السرير وانه جسم خلقه الله وأمر ملائكته بحمله وتعبدهم بتعظيمه والطواف به كخلق في الارض بيتا وأمر برفي  
آدم بالطواف به واستقبله في الصلوات في الآيات والاحاديث والآثار دلالة على محبة ما ذهبوا اليه اه قال تعالى الرحمن  
على العرش استوى وفي معنى الاستواء أقوال لاهل العلم ذكرها في الفتح قال ابن بطال تفسير استوى به لا صحيح وهو المذهب  
الحق وقول اهل السنة لان الله سبحانه وصف نفسه بالعلو وقال سبحانه وتعالى عما يشركون وهى صفة من صفات الذات وأما  
من قسره بارتفع فضبه نظرا لانه قدما واختلف أهل السنة هل الاستواء صفة ذات أو صفة فعل فن قال معناه علا قال هى صفة  
ذات ومن قال غير ذلك قال هى صفة فعل وان الله فعل فعلا ما استواء على عرشه لان ذلك قائم بذاته لاستعانة القيام الحوادث به  
اه وأخرج أبو القاسم الإليكانى في كتاب السنة من طريق الحسن البصري عن أمه عن أم سلمة انها قالت الاستواء غير مجهول

والكيفية غير معلومة قول والاقرانه ايمان والحدوده كفر ومن طريق ربيعة بن ابي عبد الرحمن انه سئل كيف استوى على العرش فقال الاستواء غير معمول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى رسوله البلاغ وعلينا التسليم وأخرج البيهقي بسند جيد عن الاوزاعي قال كذا التابعون متوافرون يقولون ان الله على عرشه ونؤمن بما وردت به السنة من صفاته وأخرج البيهقي من طريق أبي داود الطيالسي قال **كان سفيان الثوري وشعبة وسجاد بن زيد وسجاد بن سارة وشريك وابو عوانة لا يحدون ولا يشبهون ويروون هذه الاحاديث ولا يولون كيف قال ابو داود وهو قولنا وقال البيهقي على هذا مضي أكابرنا وأسناد الال كافي عن محمد بن الحسن الشيباني قال اتفقوا في ذلك ما كاهم من المشرق الى المغرب على الايمان بالقرآن وبالا حاديث التي جاء بها الثقات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في صفة الرب من غير تشبيه ولا تفصيل ففسر شيئا منها وقال بقولهم**

فقد خرج عما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه وفارق الجماعة لانه وصف الرب بصفة لا ينبغي ومن طريق الوابدين مسلم سالت الاوزاعي ومالك الكا والثوري والليث بن سعد عن الاحاديث التي فيها الصفة فقالوا **أمروها كما جاءت بلا كيف** وأخرج ابن أبي حاتم في مناقب الشافعي عن يونس بن عبد الأعلى سمعت الشافعي يقول قد تعالي أسماء وصفات لا يسمع أحد أزد ها ومن خاف بعد ثبوت الحق عليه كفر وأما قبل قيام الحق فانه يذرب بالجهل لان علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية ولا الفكر فيثبت هذه الصفات وينفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه فقال ليس كخله شيء وأسند البيهقي بسند صحيح عن أحمد بن أبي الحواري عن سفيان بن عيينة قال كل ما وصف الله تعالى به نفسه فتفسيره تلاوته والسكوت عنه

يدل على استحباب شهادة الشاهد قبل ان يستشهد وحديث عمران وأبي هريرة يدلان على **كراهة ذلك** وقد اختلف أهل العلم في ذلك فيه فذهب بعضهم الى الترجيح فخرج ابن عبد البر حديث زيد بن خالد لكونه من رواية أهل المدينة تقدمه على حديث عمران لكونه من رواية أهل العراق وبالغ فزعم ان حديث عمران المذكور لا أصل له وخرج غيره الترجيح حديث عمران لاتفاق صاحب العتيق عليه وآله وانفرادهم بالخارج حديث زيد رذهب آخرون الى الجمع فذهب من قال ان المراد بحديث زيد من عنده شهادة لانسان بحق لا يعلمها صاحبها فيما في اليه فيضربها أو يوت صاحبها العالم بها ويخاف وروية فيأبى الشاهد الى ورثته فيعلم بذلك قال الحافظ وهذا أحسن الاجوبة به أجاب يحيى بن سعيد شيخ مالك ومالك وغيره ما تاتي ان المراد بحديث زيد شهادة المسبوبة وهي مالا يتعاقب حقوق الاكديمين المختصة بهم محض ما يدخل في المسبوبة مما يتعاقب بحق الله أو فيه شائبة منه العتاق والوقف والوصية العامة والعدو والطلاق والحدود ونحو ذلك وحاصل ان المراد بحديث زيد الشهادة في حقوق الله وبحديث عمران وأبي هريرة الشهادة في حقوق الاكديمين فانها انه محمول على المبالغة في الاجابة الى الاداة فيكون اشدة استعداده لها كالذي أداها قبل ان يستأهل وهذه الاجوبة جنية على ان الاصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل ان يسمعه من ذكر من يخبر بشهادته ولا يعلم بها صاحبها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث زيد وتأولوا حديث عمران بتأويلات أحدها أنه محمول على شهادة لزور أو يؤدون شهادة لم يبق اهام فعملها وهذا حكاه الترمذي عن بعض أهل العلم ثانيه المراد بها الشهادة في الخلف يدل عليه ما في البخاري من حديث ابن مسعود وبداية كانوا يضربون على الشهادة أي قول الرجل أنهم بداهة ما كان الا كداعلي معني الخلف ذكره ذلك كما كره الاكثر من الخلف واليعز قد سمع شهادة كما تقدم وهذا جواب الطحاوي قالها المراد بها الشهادة على الغيب من أمر الناس فيشهد على قوم أنهم في النار وعلى

ومن طريق أبي بكر الصبيح قال مذهب أهل السنة في قوله الرحمن على العرش استوى قال بلا كيف والاقرانه عن قوم السلف كثيرة وهذه طريقة الشافعي وأحمد بن حنبل وقال الترمذي في الجامع عقب حديث أبي هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف به نفسه في كتابه كذا قال غير واحد من أهل العلم في هذه الحديث وما يشبهه من الصفات وقال في باب أفضل الصدقة وقد ثبتت هذه الروايات فنؤمن بها ولا نقول كيف كذا جاء من مالك وابن عيينة وابن المبارك أنهم أمروها بلا كيف وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة وأما الجهمية فانكروها وقالوا هذه تشبيه فقال اصح بن واويه انما يكون التشبيه لو قيل يد كيد وسمع كسمع وقال في تفسير المسألة قال الامثلة تؤمن بهذه الاحاديث من غير تفسير منهم الثوري ومالك وابن عيينة وابن المبارك وقال ابن عبد البر أهل السنة مجمعون على الاقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكنوا شيئا منها

وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فقالوا من أقرهم فهو مشبه به فسميهم من أقربهم أمه طه وقال امام الحرمين في الرسالة النظامية اختلاف مسالك العلماء في هذه الظواهر فرأى بعضهم تأويلها أو ألزم ذلك في أي الكتاب وما يصح من السنن وذهب أئمة السلف الى الانكشاف عن التأويل واجراء الظواهر على ما وردت في نصوص معانيها الى الله عز وجل والذي نرفقه رأيا وندين الله به عقيدة اتباع سلف الامة للدليل القاطع على أن اجماع الامة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر حقا لا وذلك أن يكون اهتمامهم به فوق اهتمامهم بتفريع الشريعة وإذا انصرم عصر العصاة والتابعين على الاضراب عن التأويل كذا ذلك هو الوجه المتبع اه قال في الفتح وقد تقدم النقل عن أهل العصر الثالث وهم فقهاء الامصار كالشورى والاوزاعي ومالك والليث بن سعد ومن عاصرهم وكذا من أخذ عنهم من الامة فكيف لا يوفق ٥٦٥ بما اتفق عليه أهل القرون الثلاثة وهم

خبر القرون بشهادة صاحب الشريعة اه قلت وهذه المسئلة أي مسئلة اجراء صفات البارئ تعالى على ظواهرها من غير تأويل ولا تشبيه ولا تكيف ولا تعطيل قد طالت ذيوها ومالت سيولها واختلقت فيها أقوال الناس وقامت عليها القياسات في زمن شيخ الاسلام أحمد بن حنبل رحمه الله وتلميذه الواحد المتكلم الحافظ ابن القيم وقعت القسائل والزلازل والكثرة حتى آل الامر الى المقاتلة والمجادلة وتضليل بعضهم بعضا وتكفير بعضهم بعضا وهذه القضايا والقسم من مدونة في دواوين الاسلام وكتب التواريخ يعرفها من يعرف ويجهلها من يجهل والحق في هذا الباب ما ذهب اليه عصاة أهل الحديث ودرج عليه سلف الامة وأغتموا ومضى عليه أئمة القرون انما الامة وبجهد الامة الماضية

قوم انهم في الجنة بغير دليل كما يصح ذلك لأهل الاهواء كاهل الطغى وابهها المراد به من يفتصب شاهدا وليس من أهل الشهادة خاصة المراد به التسارع الى الشهادة وصاحبها به عالم من قبل ان يسأله والحاصل ان الجمع هو ما يمكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار الى الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بهذه الامور

### (باب التشديد في شهادة الزور)

(عن أنس قال ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البكر أو سئل عن البكر فرفق قال الشكر لئلا يقتل النفس وعقوق الوالدين وقال ألا تبشركم يا كبر البكر تقول الزور وقال شهادة الزور وعن أبي بكره قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ألا تبشركم يا كبر البكر فقاما بل يارسول الله قال الاثر الباقه وعقوق الوالدين وكان من ذلك ما جالس وقال الاقول الزور وشهادة الزور فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت متفق عليه ما وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لن تقول قدم شاهد الزور حتى يوجب الله النار ورواه ابن ماجه) حديث ابن عمر ان فردا بن ماجه باخراجه كافي الجامع وغيره وسياق اسناده في سنن ابن ماجه هكذا احمد بن زيد بن سعيد حدثنا محمد بن القرات عن مجارب بن دمار عن ابن عمر فذكره ومحمد بن القرات هو الكوفي كذبه أحمد وقال في التقریب كذبوه قوله ذكر البكر أو سئل عن البكر فرفق ورواية في البخاري مثل عن البكر ورواية أحمد أو ذكرها قال في الفتح وكان المراد بالبكر أن كبرها ما في حديث أبي بكر المذكور وليس المقصد حصر البكر فيما ذكره وقد ذكر الله الثلاث المذكورة في الحديث في آيتين الاولى وقضى ربك أن لا تعبدوا الاياه وبالوالدين احسانا والثانية فاجتنبوا الرجس من الاوثان واجتنبوا قول الزور قوله وكان من ذلك ما جالس هذا شعر باهقه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك حتى جلس بعد أن كان من ذلك ما جالس هذا شعر تخريمه وعظيم قصه وسبب الاهتمام بشهادة الزور كونهما سهل وقوعا على الناس

المرحومة وهو امر اراد على ظاهرها وبلاغها على الوجه الذي جات به الى من لم تلغف والاعتقاد والتعقوب بمنطوقها والفاظها وعباراتها كما وردت ورويت بطرق صحيحة ثابتة من غير تشبيه ولا تعطيل ومعالجة ذلك بقوله سبحانه وتعالى ليس كذلك شي ولا نرضى التأويل كما هو دأب أهل الاباطيل من أصحاب الكلام والمقاتلة الطغام الجامدين على سبيل المنطقيين والمفلسين فانه بعزل عن طريقة السلف الصالحين وعلى مراحل شاسعة عن منهاج المتقين الذين يؤمنون بالغيب وعما عرفهم الله سبحانه يتفقون ويكنون لذلك حقائق الحال في هذه المسئلة كتب الامامين الجليلين ابن تيمية وابن القيم ومن وانهم من أهل الحق من الخلف كالذهبي وصاحب سيف السنة وصاحب الصارم المنكي ورسائل القاضي الجهمد الرباني محمد بن علي الشوكاني ومن حذا حذوهم من تلامذتهم ومنه تبعيهم فعليك باتباع الرعيل الاول دون غيرهم وبالله التوفيق

فدع عنك خباياص في هجرته \* وهات حديثا ما حديث الرواحل (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلي) قول الله أنا عند ظن عبدي بي) قال في الفتح أي قادر على أن أعمل به ما ظن أني عامليه اه أي ان ظن أني أعفوه عنه وأغفر له ذلك وان ظن أني أعاقبه وأأخذ به فكذلك هذا لفظ القسطاني وقال الكرماني في السياق اشارة الى ترجيح جانب الرجا على الخوف وكأنه أخذ من جهة التسوية فان العاقل اذا سمع ذلك لا يعدل الى ظن ايقاع الوعيد وهو جانب الخوف لانه لا يختاره لنفسه بل يميل الى ظن وقوع الوعيد وهو جانب الرجا وهو كما قال أهل التحقيق مقيد بالمتضر ويؤيد ذلك حديث لا يؤمن أحدكم الا وهو يحسن الظن بالله تعالى وهو عند مسلم من حديث جابر وأما قبل ذلك ففي الاولى أقوال نالها الاعتدال وقال ٥٦٦ ابن أبي جرة المراد بالظن هنا العلم وهو كقوله تعالى وظنوا أن لا ملجأ من الله الا اليه

وقال القرطبي في المفهم قبل معنى ظن عبدي الى ظن الاجابة عند الدعاء وظن القبول عند التوبة وظن المغفرة عند الاستغفار وظن المجازاة عند فعل العبادة بشرطها فاسكبا صادقا وعنده قال ويؤيده قوله في الحديث الاسترادعوا الله وأنتم موقنون بالاجابة قال ولذلك ينبغي للمرء أن يحتمل في القيام بما عليه موقنا بأن الله يقبله ولا يغفر له لانه وعد بذلك وهو لا يخلف الميعاد فان اعتقد أو ظن ان الله لا يقبلها وانما لا تنفعه فهذا هو اليأس من رحمة الله وهو من الكبائر ومن مات على ذلك وكل الى ما ظن كما في طرق بعض الحديث المذكور في ظن بي عبدي ما شاء قال وأما ظن المغفر مع الاصرار فذلك محض الجهل والغرور وهو يذهب الى مذهب المرجئة (وأنا معه) أي بعلي وهو كقوله اني معكم أجمع وأرى والمعية

والتعاون بها أكثر فان الاشرار الذين يغفونهم قلب المسلم والعقوب يعرف عنه الطبع واما الزور فالحوامل عليه كثيرة كالأداة والمسند وغيرهما فاحتج الى الإلهام به وليس ذلك أعظمه بالنسبة الى ما ذكر معه من الاشرار القطع بالكون مفسدة متعدي الى الغير بخلاف الاشرار فان مفسدته مقصورة عليه غالبا وقول الزور أهم من شهادة الزور لانه يشمل كل زور من شهادة أو بعت أو كذب ولذا قال ابن دقيق العبد يحتمل أن يكون من الخاص بعد العام لكن ينبغي ان يحتمل على التوكيد فاننا لو قلنا القول على الإطلاق لزم أن تكون الكذبة الواحدة كبيرة وليس كذلك قال ولا شك في عظم الكذب ومراتبه متفاوتة بحسب تفاوت مفسدته ومنه قوله تعالى ومن يكسب خطيئة أو اثما ثم يرم بها بريأ ننقض أحقل بيتنا فاننا لم يبقنا قوله حتى قالنا ليه سكت أي شفقة عليه وكرهية لما يربحه وفيه ما كانوا عليه من كثرة الاثام معه صلى الله عليه وآله وسلم والمحبة له والشدة عليه وفي الحديث انقسام الذنوب الى كبير وأكبر وليس هذا موضع بسط الكلام على الكبائر وسنأتي اشارة الى طرف من ذلك في باب التشديد في العين الكاذبة ويؤخذ من الحديث ثبوت الصغائر لان الكبائر بالنسبة اليها أكبر منها والاختلاف في ثبوت الصغائر مشهور وأكبر ما تمسك به من قال ليس في الذنوب صغيرة كونه نظرا الى عظم المخالفة لاهل الله ونهيها فالمخالفة بالنسبة الى جلال الله كبيرة لكن لما أثبت الصغائر ان يقول وهي بالنسبة الى ما فوقها صغيرة كإدليل عليه حديث الباب وقد فهم الفرق بين الصغيرة والكبيرة من مدارك الشرع ويدل على ثبوت الصغائر قوله تعالى ان تخطئوا بكثائر ما تنهون عنه فكفر عنكم سيئاتكم فلا ريب ان السيئات المكفرة ههنا هي غير الكبائر المحتمية لانه لا يكفر الاذن قد فعله المذنب لاما كان مجتنباً من الذنوب فانه لا معنى لتكفيره والكبائر المرادة في الآية مجتنبية فالسيئات المكفرة غيرها واثبت الا الصغائر لانها المقابلة لها وكذلك يؤيد ثبوت الصغائر حديث تكفير الذنوب الواردة في الصلاة والوضوء فيسبأ باجتناب الكبائر ثبت ان من الذنوب ما يكفر بالطاعات ومنها ما لا يكفر

المذكورة أخير من المعية التي في قوله تعالى ما يكون من تقوى ثلاثة الا هو رابعهم الى قوله هو معهم أيها وذلك كانوا قاله في الفتح ولفظ القسطاني هي معية خصوصية أي معه بالرحمة والتوفيق والهداية والرعاية والاعانة فهي غير المعية العامة من قوله تعالى هو معكم أيها كنتم فان معناها المعية بالهدى والاحاطة (اذا ذكرني) قال ابن أبي جرة معناه فانامعه به حسب ما قصد من ذكرني قال ثم يحتمل أن يكون الذكر باللسان فقط أو بالقلب فقط أو بهما أو بامتنال الامر واجتناب النهي قال والذي يدل عليه الاخبار ان الذكر في نوعين أحدهما قطوع له ما حبه بما تضمنه هذا الخبر والثاني على خطر قال والاول يستفاد من قوله تعالى فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره والثاني من الحديث الذي فيه من لم تنهه صلته عن الفحشاء والمنكر لم يزدد من الله الا بعدا لكن ان كان في حال المعصية يذكر الله بخوف وزجل عيا هو فيه فإنه يرحم له (فان ذكرني) بالتعزية والتفديس

سرا (في نفسه ذكرته) بالثواب والرحمة سرا (في نفسه) قال ابن أبي بكرة يجهل أن يكون مثل قوله تعالى إذ كرفي أذ كركم ومعناه إذ كرفي بالتمظيم أذ كركم بالانعام وقال تعالى ولذا كركه الله كبراً أي كبر العبادات فن ذكره وهو خائف آمنه أو مستوحش آمنه وقال تعالى ألا يدرك الله طمأنينة القلوب (وان ذكرني في ملا) بفتح الميم واللام مهموزا في جماعة جهرا (ذكرته) بالثواب (في ملاحيرهم) قال بعض أهل العلم لا تسعدنا منه ان الذكر الخفي أفضل من الذكر الجهوري والتقدير ان ذكرني في نفسه ذكرته بالثواب لا اطاع عليه احد او ان ذكرني جهرا ذكرته بثواب اطاع عليه الملائكة الاعلى وقال ابن بطال هذا نص في أن الملائكة أفضل من بقى آدم وهو مذهب جمهور أهل العلم وعلى ذلك شواهد من القرآن مثل الآية أن تكونوا لم يكن أو تكونوا من الخياليين والخالدة أفضل من القاني فالملائكة أفضل من آدم وتعقب بان المعروف عن ٥٦٧ جمهور أهل السنة أن صالحى بنى آدم أفضل

من سائر الاجناس والذين ذهبوا الى تفضيل الملائكة الفلاسفة ثم المعركة وقليل من أهل السنة من أهل التصوف وبعض أهل الظاهر فثم من فاضل بين الجنسين فقالوا حقيقة الملك أفضل من حقيقة الانسان لانهم انورانية وحرقة لطيفة مع سعة العلم والقوة وصفاء الجوهر وهذا لا يستلزم تفضيل كل فرد على كل فرد بل هو ان يكون في بعض الاناس ما في ذلك وزيادة ومنهم من خص الخلاف بصالحى البشر والملائكة ومنهم من خصه بالانبياء ثم منهم من فضل الملائكة على غير الانبياء ومنهم من فضلهم على الانبياء أيضا الاعلى نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ومن أدلة تفضيل النبي على الملك ان الله أمر الملائكة بالسجود لآدم على سبيل التكريم له حق قال ابليس أراك هذا الذى كرمت على ومنا قوله تعالى لما خلقت يسدى لما فيه من

وذلك عين المدعى واهذا قال الغزالي انكار الفرق بين الكبيرة والصغيرة لا يليق بالحقبة ثم ان مراتب الصغائر والكبائر تختلف بحسب تفاوت مقامها قوله حتى يوجب الله النار في هذا عهد شديد لشاهد الزور حيث أوجب الله النار قبل ان يفتق من مكانه ولعل ذلك مع عدم التوبة اموالو تابوا كذب نفسه قبل العمل بشهادته فالله يقبل التوبة عن عباده

### باب تعارض البيهقيين والدعوتيين \*

(عن أبي موسى ان رجلا من اعداء يعزى الى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبعث كل واحد منهم ما يشاهد من نفسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينه ما نصقير رواه أبو داود

وعن أبي موسى ان رجلا اختصها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في دابة ليس

لواحد منهم ما ينه فبعثها ينه ما نصقير رواه الترمذي وعنه أبي هريرة أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم عرض على قوم الميمن فامر عوا فامر ان يسلم بهم في اليوم اتيهم

يختلف رواه البخاري وفي رواية ان رجلا تدار في دابة ليس لواحد منهم ما ينه فامرهما

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يسلم على الميمن أحبا وأكرها رواه أحمد وأبو داود

وابن ماجه وفي رواية تدار في سبع وفي رواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا

كره الانسان الميمن أو استحباها فليست معا عليها رواه أحمد وأبو داود حديث أبي موسى

أخرجه أيضا الحاكم والبيهقي وذكر الاختلاف فيه على قتادة وقال هو معلول فقد رواه

سجاد بن سلمة عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نمير عن أبي هريرة عن هذا الوجه

أخرجه ابن حبان في صحيحه واختلف فيه على سعيد بن أبي عروبة فقبل عنه عن قتادة عن

سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى وقيل عنه عن مالك بن حرب عن عيسى بن طرفة

قال أنبت أن رجلا قال البخاري قال مالك بن حرب أنا حدثت أبا بردة بهذا الحديث

فهو هذا لم يسمع أبو بردة هذا الحديث من أبيه ورواه أبو كامل

الإشارة الى العناية ولم يثبت ذلك للملائكة ومنها قوله تعالى ان الله اصطفى آدم ونوحا وآل ابراهيم والهمان على العالمين ومنها قوله تعالى وسخر لكم مافي السهوات ومافي الارض فدخل في محوهم الملائكة والمسخره أفضل من المسخر ولان طاعة الملائكة بأصل الخلقة وطاعة البشر غالب السمع الجاهدة للنفس لما طاعت عليه من الشهوة والحرم والهوى والغضب فكانت عبادتهم أشق وأيضاً طاعة الملائكة بالأمر الوارد عليهم وطاعة البشر بالنص تارة وبالاقتدار تارة والاستعجاب فكانت أشق ولان الملائكة سلت من وسوسة الشياطين والقواء الشبه والاغواء الجائرة على البشر ولان الملائكة تشاهد حقائق الميكوت والبشر لا يعرفون ذلك الا بالاعلام فلا يسلم منهم من ادخال الشبه من جهة تدبير الكواكب وحركة الافلاك الا الثابت على دينه ولا يتم ذلك الا بمشقة شديدة ومجاهدات كثيرة وأما أدلة الآخر في فقد قيل ان حديث الباب أقوى ما استدلل به في ذلك التصريح بعباده

فيه في ملاحيرهم والمراد بهم الملائكة حتى قال بعض الغلاة في ذلك وكم من ذا كرقه في ملائمتهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم  
ذكرهم الله في ملاحيرهم - واجاب بعض اهل السنة بان الخبر المذكور ليس نصا ولا صريحاً بل مراد بل بطرقه احتقال ان  
يكون المراد بالملائكة هم خير من الملائكة الا انسابوا الشهم راء فانهم - احياهم عند ربح فلم يخص ذلك في الملائكة واجاب آخر  
وهو اقوى من الاول بان الخبرية انما حصلت بانها كروا الامام فالجانب الذي فيه رب العزة خير من الجانب الذي ليس هو فيه  
بلا ارتباط فاطمينة حصلت بالنسبة للمجموع على المجموع وهذا الجواب ظهري وظنفته ميتسكراً ثم رأيت في كلام القاضي كمال  
الدين بن الزملكاني في الجزء الذي جمعه في الرقيق الاعلى فقال ان الله تعالى قابل ذكر العبد في نفسه بذكره له في نفسه وقابل ذكر  
العبد في الملائكة بكرهه في الملائكة الاعلى ٥٦٨ فانما صار المذكور في الملائكة الثاني خير من الملائكة لان الله تعالى هو الذي ذكر

مطهر بن مدرئ عن حماد عن قتادة عن المنصور بن أنس عن أبي بردة مرسلاً قال حماد  
لخدمته به سمك بن حرب فقال انا حدثت به ابا بردة وقال الدارقطني والبيهقي والخطيب  
الصحيح انه عن سمك بن حرب لا ورواه ابن أبي شيبة عن أي الاحوص عن سمك بن حرب عن قيس بن  
طرفة ان رجلا من ادعياءهم اقام كل واحد منهم اية فاقضى به صلى الله عليه وآله  
وسلم بينهم ما اوصاه الطبراني بن كرجار بن مرة فية باسنادين في أحدهما احتجاج بن اوطاة  
والراوى عنه سويد بن عمير العز بن زريق الاخر يابن الزيات والثلاثة ضعفاء كذا قال  
الحافظ قال المذري في مختصر السنن ما يكافى عن النسائي أنه قال هذا خطأ ومحمد بن كثير  
المصنف هو صدوق الا انه كثير الخطا وكرهه خراف في اسماؤه ومثله قال المذري  
ولم يخرج له أبوداود ومن حديث محمد بن كثير وانما أخرجه باسناد كاهم ثقات انتهى وقد  
ذكر أبو داود الحديث أي موسى ثلاثة أسانيد ليس في واحد منهم محمد بن كثير وحديث  
أبي هريرة أخرجه الرواية الثانية عنه النسائي أيضا والرواية الثالثة عنهما المذري الى  
البخاري قوله فقصه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بينهم ما تمفق فيه انه لوتنازع رجلان  
في عين دابة أو غيرة ما فادعى كل واحد منهم ما انهم امسك دون صاحبه ولم يكن بينهما اية  
وكانت العين في يدهم ما فكل واحد مدع في نصف ومضى عليه في نصف أو اقاما البينة  
كل واحد على دعواه تساقطا وصارتا كالعدم وحكم به الحائز نصفين منهم ما لا ستوائهم  
في اليد وكذا اذا لم يقيم اية كافي الرواية الثانية وكذا اذا حلفا أو نكلا قال ابن رسلان  
يحتمل ان تكون القصة في حديث أبي موسى الاول والثاني واحدة الا ان البيهقي لما  
تعارضتا تساقطا وصارتا كالعدم ويحتمل ان يكون أحدهما في عين كانت في يدهم ما  
والاخر كانت العين في يدهم لا يذنب ابدليل ما وقع في رواية للنسائي ادعياء دابة  
وجداهما عند رجل فاقام كل منهما شاهدين فلما اقام كل واحد منهما شاهدين نزعتهما  
في الثالث ودفعتهما اليهما قال وهذا أظهر لان جل الاسنادين على معنيين متعددين أربع  
من جملة ما على معنى واحد لان القاعدة ترجيح ما فيه زيادة علم على غيره قوله أحبا وكرها

فيه - الملائكة الذين يذكرون والله  
فيهم أفضل من الملائكة الذين يذكرون  
وليس الله فيهم اه كلام القح  
ملخصاً ثم ذكر كلام المعتمد في  
تفضيل الملائكة على البشر  
واجاب عنه ثم قال وقد أفرط  
الرجحى ترى في سوء الادب هنا  
وقال كلاماً يستلزم تنقيص المقام  
الحمدى وبالغ الاغنى في رد عليه  
في ذلك وهو من زلاته الشفعية  
(وان تقرب الى) بتشديد الياء  
(بشبر) أي بمقدار شبر (تقرب  
اليه ذراعاً وان تقرب الى ذراعاً)  
يكسر الذال الجمة أي بقدر ذراع  
(تقرب اليه باعاً) أي بقدر  
باع وهو طول ذراع الانسان  
وعضديه وعرض صدره وذلك  
قدر أربعة أذرع وهو من الدواب  
قدر خطوها في المنى وهو ما بين  
قوائمها (وان أتاني عني أتيته  
هرولة) اسرها قال ابن بطال  
وصف سبحانه نفسه المقدسة بأنه  
يتقرب الى عبده ووصف العبد

بالتقرب اليه ووصفه بالاتبان والهرولة وكل ذلك يحتمل الحقيقة والجواز فلهما على الحقيقة يتنضي قطع المسافات قال  
وتداني الاجسام وذلك محال في حقه تعالى فاما استصالت الحقيقة تعين الجواز لشهرته في كلام العرب فيكون وصف العبد بالتقرب  
اليه شبراً وذراعاً واتبانه ومثله معناه التقرب اليه بطاعته وأدامته رضاه ونوافه ويكون تقربه سبحانه من عبده واتبانه  
والخشى عبارة عن اتيته على طاعته وتقربه من رحمة فيكون قوله أتيته هرولة أي اتاه فوافى مسرعاً ونفل عن الطبرى انه انما  
مثل القابل من الطاعة بالشبر منه والضعف من الكرامة والثواب بالذراع فجعل ذلك دليلاً على مبلغ كرامته لمن آدمى على  
طاعته ان ثواب جلاله على الضعف وان كرامته مجاوزة حد الى ما يشبه الله تعالى وقال ابن التين التقرب هنا نظير قوله  
في كتاب فوسين أو أدنى في أن المراد به قرب الرتبة ونوفير الكرامة والهرولة كناية عن سرعة الرحمة اليه ورضاه عن العبد

ونضعف الاجر قال والهولة ضرب من المشي السريع وهو دون العدو قال صاحب المشارق المراد بما جاء في الحديث سرعا  
قبول قوبة الله من العبد أو تيسير طاعته وتوفيقه عليها وتغلب هدايته وتوفيقه والله أعلم براده وقال الراغب قرب العبد من  
الله التقصير بكثير من الصفات التي يصح أن يوصف الله بها وان لم تكن على الحد الذي يوصف به الله تعالى شحوا الحكمة  
والعلم والطمع والرحمة وغيرها وذلك يحصل بإزالة الغايات المعنوية من الجهل والطيش والغضب وغيرها بدرجة طاعة العبد  
وهو قرب روحاني لا بدني وهو المراد بوله إذا تقرب العبد مني شبرا تقربت منه ذراعا قال الزكرياني لما قامت البراهين على  
استحالة هذه الاشياء في حق الله تعالى وجب أن يكون المعنى من تقرب الى طاعة قابله جازيته بشواب كثير وكلما زاد في الطاعة  
أزيد في الثواب وان كان كيفية اتيانها بالانابة بطريق التائي ٥٦٩ تكون كيفية اتيانها بطريق الاسراع والحاصل

ان الثواب راجع الى العمل  
بطريق التكيف والكم واقتض  
القرب والهولة مجاز على سبيل  
المشاكلة والاستعارة أو ارادة  
لوازمها اه ما في القبح زاد  
اقتضائي والانهذه الاطلاقات  
واشباعها لا يجوز اطلاقها على  
الله تعالى الا على سبيل المجاز  
لاستحالة اتماعه تعالى وفي الحديث  
جواز اطلاق النفس على الذات  
فاطلاقه في الكتاب والسنة  
اذن شرعي فيه او يقال هو  
بطريق المشاكلة لكن يعكس  
على هذا الثاني قوله تعالى  
وبعذر كم الله نفسه والحديث  
من افراد (وعنه) اي عن  
أي هزيمة (رضي الله عنه ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قال يقول الله عز وجل  
اذا اراد عبدي ان يعمل شيئا  
فلا تكتبوها عليه حتى يعملها  
بفتح الميم فان عملها كتبوها  
عليه بفتحها من غير تضعيف

قال الخطابي الا كراهنا ليراد به حقيقة لان الانسان لا يكره على العين وانما المعنى  
اذا توجهت العين على اثنين وارادا الخلف سواء كانا كارهين لذلك بقلم ما هو معنى  
الاراء أو مختارين لذلك بقلم ما هو معنى المحبة وتنازعا أي ما يدا فلا يقدم أحدهما  
على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله فليس هما أي فليمة ترمي وقيل صورة  
الاشتمال في العين ان يتنازع اثنان عينا لثمة في يدا أحدهما ولا يئنه لواء منهما  
فيخرج بينهما فنخرجت له القرعة حلف واستخفافها ويدل على ذلك الرواية الثانية من  
حديث أبي هريرة ومحمّل أن تكون قصة أخرى فيكون القوم المذكورون مدعى عليهم  
بدين في أيديهم مثلا وانكروا ولا يئنه للمدعى عليهم فتوجهت عليهم العين فصاروا الى  
الحلف والحلف لا يقع مع تبرأ الا بتاتين الحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فنخرجت له  
يدني وقال البيهقي في بيان معنى الحديث ان القرعة في أي ما تقدم منه ارادة تخليف  
القاضي له ما وذلك انه يحلف واحد ثم يحلف الآخر فان لم يحلف الثاني بعد حلف  
الاول قضى بالعين كله بالحالف أولا وان حلف الثاني فقد استوى بالعين فيكون العين  
بينهما كما كانت قيل أن يحلفوا وهذا يشهد له الرواية الثالثة في حديث أبي هريرة  
المذكورة في الباب وقد حمل ابن الاثير في جامع الاصول الحديث على الاقتراع في المقصود  
بعد القسمة وهو بعيد ويرد الرواية الثالثة فانها باللفظ فليس هما عليها أي على العين  
قوله فليس هما عليها وجه القرعة انه اذا تساوى الخصمان فترجع أحدهما بدون  
مرجح لا يسوغ فلم يبق الا المصير الى ما فيه التسوية بين الخصمين وهو القرعة وهذا  
نوع من التسوية اما موردها بين الخصوم وقد طول أمة الفقه الكلام على قصة الشيء  
المتنازع فيه بين متنازعيه اذا كان في يد كل واحد منهم أو في يد غيرهم مقرب لهم وأما  
اذا كان في يدا أحدهما فالقول قوله والعين عليه والبيئة على خصمه وأما القرعة في  
تقديم أحدهما في الحلف فالذي في فروع الشافعية ان الحاكم يمين ليمين منه امن  
شاه على ما رآه قال البرماوى لكن الذي ينبغي إليه حل به هو القرعة للحديث وقد قدمنا

٧٢ نيل  
وزاد في رواية ابن عباس في الزقاق كاملة (واذا أراد) عبدي (ان يعمل حسنة فلم يعملها) فكتبوها حسنة (زاد ابن  
عباس كاملة أي لا نقص فيها) بكم الميم (فأكتبوها بعشر أمثالها الى سبع مائة ضعف) وفي رواية الى اضعاف  
كثيرة أي بحسب الزيادة في الاخلاص ومصدق العزم وحضور القلب وتصدى التفع ومضاعفة الحسنات فضل ومكانة  
السننات عند الله قال الزجاج المعنى غامض لان الجواز ان الله تعالى على الحسنة بدخول الجنة شيء لا يبلغ وصفه الا  
فاذا قال عشر أمثالها أو سبع مائة أو اضعافا كثيرة فمعناه ان جزاء الله على التضعيف للمثل الواحد الذي هو الثمانية في التقدير  
وفي النقص قال الطبري فعل هذا ليتصور في الحسنات الا الفضل والغرض من الحديث هنا قوله يقول الله لا يخرج به في باب

يريدون ان يبدلوا كلام الله وهو من الاحاديث القدسية واستدل بعضهم الغاية في قوله فلا تكتبوها حتى يعملوها وبه هو  
 الشرط في قوله فاذا عملها فكتبوها بهذلهما من قال ان العزم على فعل المعصية لا يكتب بيته حتى يقع العمل ولو بالشروع  
 وفي حديث ابن عباس عند البصري في باب من هم بحسنة او بسنة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى ما يروى عن ربه عز وجل  
 قال ان الله كتب الحسنة والسنة ثمان مائة الف سنة فمن عملها كتب الله له عند حسنة كاملة فان هو هم بها  
 فعملها كتب الله له عند حسنة ثمان مائة الف سنة ومن لم يعملها كتب الله له عند حسنة كاملة فان هو هم بها  
 حسنة كاملة فان هو هم بها كتب الله له سنة واحدة والحديث أخرجه مسلم ايضا في الايمان والنسائي في القنوت  
 والرافعي وأطال في الفتح في شرح هذا ٥٧٠ الحديث في الرافعي قال الفـ طائفة يحتمل ان يكتب الله تعالى بمجرد الهم

وان لم يعزم عليها زيادة في الفضل  
 وقيل انما تكتب الحسنة بمجرد  
 الارادة لان ارادة الخير سبب  
 الى العمل وارادة الخير غير لان  
 ارادة الخير من عمل القلب وقوله  
 فلم يعملها ظاهر حصول الحسنة  
 بمجرد الترتك لما منع او لاوتبعه  
 ان تفاوت عظم الحسنة بحسب  
 المانع فان كان خارجيا وقصد  
 الذي هم مسرفه في عظمة القدر  
 وان كان الترتك من قبل الذي هم  
 فيه دون ذلك فان قصد الاعراض  
 عنها جله فالظاهر ان لا يكتب  
 له حسنة أصلا لاسيما ان عمل  
 بخلافها كان هم أن يتصدق  
 بدينه مثلا ثم صرفه بعينه في  
 معصية فان قلت كيف اطلع  
 الملك على قلب الذي هم به العبد  
 اجيب بان الله تعالى يطلع به  
 على ذلك أو يخلق له ما يدرك به  
 ذلك ويملك للدول حديث أبي  
 عمران الجوني عند ابن أبي الدنيا  
 قال ينادي الملك اكتب فلان

في كتاب الصلح في العمل بأمره كلاما مفيدا

\*(باب استخلاص المنكر اذا لم تكن بيته وان لم يكن له مدعى الجمع بينهما)\*

(عن الاشعث بن قيس قال كان بيني وبين رجل خصومة في بئر فاختصمنا الى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فقال شاهدك أو يمينا فقلت انه اذن يحلف ولا يسألني فقال  
 من حلف على عين يقطع بها مال امرئ مسلم هو فيه افا جرائي الله وهو عليه غضبان متفق  
 عليه واحتج به من لم ير الشاهد والعين ومن رأى العهد عينا في افظ خاصمت ابن عمر الى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بئر كانت في يده فحلف فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم يئتمك ثم ابترك والا فيمينه قلت مالي بيته وان يجعلها عينا تذهب بئري  
 ان خصمي امرؤ فاجر فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اقتطع مال امرئ مسلم  
 بغير حق لقي الله وهو عليه غضبان رواه أحمد وعن وائل بن حجر قال جاء رجل من  
 حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال الحضرمي يا رسول  
 الله ان هذا قد غلبني على أرض كانت لابي قال الكندي هي ارضي في يدي أزورها  
 ايسر له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحضرمي ألك بيعة قال لا قال  
 فلان يمينه فقال يا رسول الله الرجل فاجر لا ياله على ما حلف عليه وليس يتوب من  
 شيء قال ليس للحننة الا ذلك فانطلق ليحلف فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما  
 ادبر الرجل أملت حلف على ما هابا كما ظلم اليقين الله وهو عن معرض رواه مسلم  
 والترمذي وصححه وهو حجة على عدم الملازمة والتكفيل وعدم رد العين قوله كان بيني  
 وبين رجل خصومة قد تقدم في كتاب الغصب ان الاشعث بن قيس قال ان رجلا من  
 كندة ود رجلا من حضرموت اختصمنا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا وقع في  
 رواية أبي داود وذلك يقتضي ان الخصومة بين رجلين غيرهم ورواية حديث الباب

تقتضي

كذا وكذا فيقول يا رب ان لم يعمل فيقول انه هو وقيل يجب ان الملك الهم باطنة راحة طيبة

وبالبيعة راحة خبيثة وحديث ابن عباس هـ اذا مطلق قد جديت أي هـ ردا ويقال حسنة من ترك بغير استحضار الخوف  
 دون حسنة الا سخر أو يهمل كآفة الحسنة على الترتك ان يكون التارك قد قدر على الفعل ثم تركه لان الانسان لا يسعى تاركا  
 الجمع القديم فان حال يمينه وبين حرمه على الفعل مانع فلا وجه للقاضي الباتلاني وغيره الى ان من هزم على المعصية بطلت  
 ووطن عليها انفسه يأثم ورجل الاحاديث الواردة في العفو عن من هزم على المعصية لا على الخطأ الذي يترتب عليه ولا يستقر  
 الماوردى وخالفه كثير من الفقهاء المحدثين والمتكلمين ولا يخل ذلك من ليس الشافعي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
 بلفظ فانما حضره حال لم يعمل فان الظاهر ان الماوردى لم يخل باللفظ بل بالعموم في المعصية التي هي من جنس ما

قائمة المسائل على قاطبة ابن البلقاني لا يتفقهم على المؤاخضة بامثال القلوب لکنهم قالوا ان العزم على الصبغة يكتب صيغة  
مجردة لا الصبغة التي هم ان يضعوها كمن يامر بتصيل معصية ثم لا يعلوها بعد حصولها فانه يأم بالامر المذکور لا بالمعصية  
وقد تظاهرت نصوص الشريعة بالمؤاخضة على عزم القلب المستقر كقوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين  
امنوا هم عذاب اليم والحاصل ان كثير من العلماء على المؤاخضة بالعزم المعصية وافترق هؤلاء منهم من قال يعاقب عليه في  
الدنيا بخوارهم والتموهنهم من قال يوم القيامة لکن بالعقاب لا بالعقاب واستثنى قوم عن قال بعدم المؤاخضة على الهم  
بالمعصية ما وقع بجرم مكة ولولم يصح لقوله تعالى ومن يرد فيه بالحد بظلم نفسه من عذاب اليم لان الحرم يجب اعتقاد تعظيمه فمن  
هم بالمعصية فيه خلاف الواجب بانهم الحارمة وانتم الحارمة الحرم ٥٧١ بالمعصية يستلزم انهم الحارمة الله على ما لا يخفى  
فصارت المعصية في الحرم اشد

من المعصية في غيره ومن هم  
بالمعصية قاصدا الاستخفاف  
بالحرم معصية ومن هم معصية  
الله قاصدا الاستخفاف بالله  
كفر وانما المعصية منه الهم  
بالمعصية مع الذهول عن قصد  
الاستخفاف انتهى ملحظا من  
الفتح انتهى كلام القسطلاني  
(وعنه) أي عن أبي هريرة  
(رضي الله عنه قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
ان عبدا اصاب ذنبا ورجمه قال  
اذنب ذنبا بالشك (فقال) يا رب  
اذنب ذنبا ورجمه قال اصب  
أي ذنبا فاغفر (فأقر) ذنبي وفي رواية  
فاغفر لي (فقال ربه أعلم عبيدي)  
بهم من الذنوب فاعلموا والقول  
الماضي (ان له ربا يغفر الذنوب  
ويأخذ به) أي يعاقب عليه وفي  
رواية يغفر الذنوب ويأخذ بها  
(غفر لعبيدي) ذنبي أو ذنوبه  
(ثم مكث ماشا الله) من الزمان

نقضى انه احد الخصال ويمكن الجمع بالحل على تعدد الواقعة فان في رواية لابي داود في  
حديث الاشعث هذا بافظ كان بيني وبين رجل من اليهود ارض لجعدني فبما في هذا  
تصريح بان خصمه كان يهوديا بخلاف ما تقدم في القصب فانه قال ان رب لامن كندة  
ورجلان حضرموت والكندى هو امرؤ القيس بن عابس الصحابي الشاعر والحضرمي  
هو ربيعة بن عبدان بكسر العين وكذلك حديث وائل المذکور ههنا بان الخصومة فيه  
بين الكندى والحضرمي وهما المذکوران في حديث الاشعث المتقدم فاعلم الرواية  
لفسفة الكندى والحضرمي من طريق الاشعث ومن طريق وائل وأما الخاصة بين  
الاشعث وغيره فقصه أخرى رواها الاشعث والله أعلم بقوله في بقية رواية أبي داود في  
أرض ولا امتناع أن يكون المجموع هي صفة متارة ذكرت الأرض لان البئر داخله فيها وتارة  
ذكرت البئر لانها المقصودة قوله يقتطعهم امال امرئ مسلم التقييد بالمسلم ليس لخراج  
غير المسلم بل كان قصص المسلمين بالذکر كما يكون الخطاب معهم ويحتمل أن تكون  
العقوبة العظيمة مخففة بالمسلمين وان كان أصل العقوبة لازما في حق الكفار قوله  
لبي الله وهو عليه غضبان هذا حديث شديد لان غضب الله سبب لا تقامه واتقاه بالنار  
فالغضب منه عز وجل يستلزم دخول الغضب عليه النار وهذا واقع في رواية لمسلم  
من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار ولا بد من تقسيم ذلك بعدم  
التوبة وسياق بقية الكلام على هذا في باب التشديد في إيمان الكافة قوله ليس يتورع  
من شيء أصل الورع الكف عن الحرام والمضارع به في النكرة في سياق التني قيم  
ويكون التقدير ليس له ورع عن شيء قوله ليس له التمسك الا ذلك في هذا دليل على انه  
لا يجب للغيرم على غيره إيمان المردودة ولا يلزمه التكفير ولا يحمل الحكم عليه  
باللازمة ولا باليسر ولكنه قد ورد ما يخص هذه الامور من عموم هذا التني وقد  
نقصهم بعض ذلك ولتذكر ههنا ما ورد في جواز الجلس لمن استنقه فخرج أبو داود  
والترمذي والنسائي من حديث يزيد بن حكيم عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه

(ثم اصاب ذنبا) آخر وفي رواية حماد عن مسلم ثم اصاب ذنبا (أو) قال (اذنب ذنبا فقال) يا رب اذنبت (أو) قال (أصب) ذنبا  
(آخر فاغفره) لي (فقال) ربه (أعلم عبيدي ان له ربا يغفر الذنوب ويأخذ به) (غفر لعبيدي ثم مكث ماشا  
الله) من الزمان (ثم اذنبت ذنبا) آخر (ووجاه قال اصاب ذنبا فقال) يا رب اذنبت (أو) قال (أصب) ذنبا (آخر فاغفره) لي (كذا  
بالشك في هذه المواضع المذكورة كلها في هذا الحديث من هذا الوجه ورواه حماد بن سلمة عن اسحق عندهم بافظ عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فيأمر به من ربه عز وجل قال اذنبت عبيدي ذنبا ولم يشك في ذنبي وكذا في بقية المواضع (فقال) ربه (أعلم  
عبيدي ان له ربا يغفر الذنوب ويأخذ به) غفر لعبيدي ثلاثا أي للذنوب الثلاثة (فلعلني ماشا) اذا كان هذا اذنبه بذهب الذنوب  
فيستوب منه ويستغفر لانه يذهب الذنوب ثم يعمر ذنبا فان ههنا في الكذابين ويدل له قوله اصاب ذنبا آخر كذا في رواية الترمذي

قال ابن بطال في هذا الحديث ان المصير على المعصية في مشيئة الله تعالى ان شاء عقبه وان شاء غفر له فقليل الحسنة التي يجلبها وهي اعنة اذ ان له رباحا لقا به ذنبه وبغفر له واستغفاره اياه على ذلك يدل عليه قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولا حسنة أعظم من التوحيد فان قيل ان استغفاره به توبة منة فلنا ليس الاستغفار أكثر من طلب المغفرة وقد بطلها المصير والتائب ولا دليل في الحديث على انه تائب مما سأل الغفران عنه لان حد التوبة الرجوع عن الذنب والعزم على ان لا يعود والاقلاع عنه والاستغفار بمجرد الاقلاع منهم من ذلك انهم قالوا غفره شروط التوبة ثلاثة الاقلاع والندم والعزم على ان لا يعود والتعير بالرجوع عن الذنب لا يفيد معة في الذم بل هو الى معنى الاقلاع أقرب وقال بعضهم ~~يكنى~~ في التوبة تحقق الذم على وقوعه منه فانه يستلزم الاقلاع ٥٧٢ عنه والعزم على عدم العود فها ما نشان من الذم لا اعلان معه ومن

ثم جاء في الحديث التوبه وهو حديث حسن من حديث ابن مسعود أخرجه ابن ماجه وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان من حديث أنس وصححه قال أبو العباس القرطبي في المفهم هذا الحديث يدل على عظم فائدة الاستغفار وكثرة فضل الله وسعة رحمته وحلمه وكرمه لكن هذا الاستغفار هو الذي ثبت منه في القلب مقارنا للسان تتصل به عقده الاصرار ويحصل معه الندم فهو ترجمة للتوبة ويشهد له حديث خياركم كل مفتح تواب ومعناه الذي يشكر منه الذنب والتوبة وكما وقع في الذنب عاد الى التوبة لامن قال استغفر الله بلسانه وقلبه مصير على تلك المعصية فهذا الذي استغفاره يحتاج للاستغفار قال في الفتح قلت ويشهد له ما أخرجه ابن أبي الدنيا من حديث ابن عباس مرفوعا التائب من الذنب كمن

وآله وسلم حبس رجلا في تمة قال الترمذي حسن وزاده هو والنسائي ثم خلى عنه وقد تقدم الكلام على حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده واسكنه قد روى هذا الحديث الحاكم وقال صحيح الاسناد وله شاهد من حديث أبي هريرة ثم أخرجه له ما رواه ابن القاص بسنده عن عزالدين مالك بن أبيه عن جده عن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حبس في تمة يوما ليلة استظهارا وطلبنا الاظهار الحق بالاستغفار وأخرج أبو داود من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده انه قام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم اأخذوا فاعرض عنه مرة قبل لكونه كله في حال الخطية ثم ذكر شيا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم خذوا من جبرانه فهذا يدل على انه لم كانوا محبوسين ويدل أيضا على جواز الحس ما تقدم في باب ملازمة الغريم فان تلبس بذنبي الحق عليه وملازمته له نوع من الحبس وكذلك يدل على الجواز حديث مطل الغني ظلم بجل عرضه وعقوبته لان العقوبة بمطابقة الحبس من جله ما يصدق عليه المطلق وقد تقدم الحديث في كتاب التقليل وحكي أبو داود عن ابن المبارك أنه قال في تفسير الحديث يصل عرضه أي يغلظ عليه وعقوبته بحبس له وروى البيهقي ان عبدا كان بين رجلين فاعتق أحدهما فاصيبه فحبسه النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى باع غنمية له وفيه انقطاع وقد روى من طريق أخرى عن عبد الله بن مسعود مرفوعا وقد نوب البخاري الى ذلك في صححه فقال في الابواب التي قبل كتاب الاقطة ما قلناه باب الربط والحبس في الحرم قال في الفتح كانه أشارهم بهذا التوبيخ الى رد ما نقل عن طائفة انه كان يصكره السجن بمكة ويقول لا ينبغي لبيت عذاب أن يكون في بيت رحمة وأورد البخاري في الرد عليه ان نافع بن عبد الحارث اشترى دارا للسجن بمكة وكان نافع عاملا له على مكة وأخرج عمرو بن شعبة في كتاب مكة عن محمد بن يحيى بن غسان السكاكي عن هشام بن سليمان عن ابن جريج ان نافع بن عبد الحارث الخزاعي كان عاملا له على مكة فابتاع دارا لصحن من صفوان فذكر نحو ما ذكره البخاري وزاد في آخره وهو الذي يقال

لا ذنب له والمستغفر من الذنب وهو مقيم عليه كالمستمزى بربه والراجح ان قوله والمستغفر الى آخره موقوف وأوله عند ابن ماجه والطبراني من حديث ابن مسعود وسنده حسن وحديث خياركم كل مفتح تواب ذكره في مسند الفردوس عن علي قال القرطبي وقائدة هذا الحديث ان العود الى الذنب وان كان أقبح من ابتداءه لانه انضاف الى ملازمة الذنب نفس التوبة لكن العود الى التوبة أحسن من ابتداءها لانه انضاف اليها ملازمة الطلب من التكرير والالحاح في سواه والاعتراف بانه لا غافر للذنوب سواء وقال النووي في الحديث ان الذنوب ولو تكررت مائة مرة قبل الغفار أكثر تواب في كل مرة قبلت توبته أرنا ب عن الجميع توبة واحدة صحت توبته وتوبته اعمل ما شئت معناه ما دمت تائب تتوب غفرت لك ~~مكرر~~ في كتاب الاذكار عن الربيع بن خثيم انه قال لا تغفل استغفاركه وتوب اليه فيكون ذنبا وكذا بان لم تفعل بل قل اللهم

اغفر لي وثب على قال النووي هذا مستحسن وأما كراهية استغفر الله ونفسه كذا بالأبواب في عليه لأن معنى استغفر الله اطلب مغفرته وليس هذا كذبا ويكنى في رده حديث ابن مسعود بلفظ من قال استغفر الله الذي لا اله الا هو المحي القيوم وأتوب اليه غفرت له ذنوبه وان كان قد فتر من الزحف أخرجه أبو داود والترمذي وصححه الحاكم قلت هذا في لفظ استغفر الله الذي لا اله الا هو المحي القيوم أما أتوب اليه فهو الذي عني الربيع رحمه الله انه كذب وهو كذب اذا قاله ولم يفعل التوبة كما قال وفي الاستدلال للرد عليه به حديث ابن مسعود ونظر بلوازان يكون المزامنة ما اذا قالها وفي شروط التوبة ويحفل ان يكون الربيع قصد مجموع اللفظين لا خصوص استغفر الله فيصح كلامه كله والله أعلم وأرى في الحلييات للسبكي الصغير الاستغفار طلب المغفرة اما باللسان أو بالقلب أو بهما فالاول فيه نفع ٥٧٣ لأنه خبر من السكوت ولانه يعتاد قول الخبير

والثاني فانه جدد او الثالث أبلغ منهما لكم ما لا يحصى ان الذنب حتى توجد التوبة فان العاصي المصر يطلب المغفرة ولا يستلزم ذلك وجود التوبة بمنسبة الى ان قال والذي ذكره من ان معنى الاستغفار غير معنى التوبة هو بحسب وضع اللفظ لكنه غلب عند كثير من الناس ان لفظ استغفر الله معناه التوبة فمن كان ذلك معتقده فهو يريد التوبة لا محالة ثم قال وحكي بعض العلماء ان التوبة لانتم الابلا استغفروا لقوله تعالى وان استغفر وا ربكم ثم توبوا اليه والمشهور وان لا يشترط انتهى وحديث الباب أخرجه مسلم في التوبة والنسائي في اليوم والليلة (عن أنس رضي الله عنه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا كان يوم القيامة شفتعت بضم المجهمة وكسر الفاء المشددة من التشفيع وهو تفويض من

له من عارم بهما ملين قال البخاري وصح ابن الزبير عكة انتهى والحاصل ان الحبس وقع في زمن التوبة وفي أيام العصاة والتابعين فمن بعدهم الى الآن في جميع الاعصار والامصار من دون انكار وفيه من المصالح ما لا يحصى لولم يكن منها الا حفظ أهل الجرائم المنتهكين لله عارم الذين يستهون في الاضرار بالمسلمين ويعتادون ذلك ويعرفون من اخلائهم ولم يرتكبوا ما يوجب حدا ولا قصاصا حتى يقام ذلك عليهم فيراح منهم العباد وليلادفه هؤلاء ان تركوا واخلى بينهم وبين المسلمين بلغوا من الاضرار بهم الى كل غاية وان قتلوا كان ذلك دماهم بدون حقها فلم يبق الا حفظهم في السجن والحيلولة بينهم وبين الناس بذلك حتى تصح منهم التوبة أو يقضى الله في شأنهم ما يختاره وقد أمرنا الله تعالى بالاحرام بالمعروف والنهي عن المنكر وقيامهم بما في حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينهم وبين الناس بالحبس كما يعرف ذلك من عرف أحوال كثير من هذا الحبس وقد استدلل البخاري على جواز الربط بما وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من ربط جماعة بن آمال بسارية من سوارى مسجد الشريفة كما في القصة المشهورة في الصحيح

#### باب اختلاف المذمى عليه في الاموال والدماء وغيرهما \*

(عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى باليمين على المذمى عليه متفق عليه وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لو يعطى الناس بدعواهم لادى الناس دماءهم وأموالهم ولكن اليمين على المذمى عليه رواه أحمد ومسلم) قوله قضى باليمين على المذمى عليه اختلاف الفقهاء في تعريف المذمى والمذمى عليه قال في الفقه والمشهور فيه نهر يمان الاول ان المذمى من تخالف دعواه الظاهر والمذمى عليه من يخالفه والثاني من اذا سكت ترك وسكوته والمذمى عليه من لا يخجل اذا سكت والاول أشهر والثاني أسلم وقد أورد على الاول بأن المودع اذا ادعى الرد والتلف فان دعواه تخالف الظاهر ومع ذلك فالقول قوله واستدل بالحديث على ان اليمين على المذمى عليه وقد ذهب الى ذلك

الشفاعة اليه والقبول منه قاله في الكواكب (فقلت يارب ادخل الجنة) بفتح الهمزة وكسر اطاء المجهمة من الادخال (من كان في قلبه خردلة) من ايمان وفي الرواية الثانية بعد هذه ان الله تعالى هو الذي يقول لذلك وهو المعزوف في سائر الاخبار (فدخلون) الجنة (ثم اقول) بالهمزة يارب (ادخل الجنة من كان في قلبه أدنى شئ) من ايمان وهو التصديق الذي لا بد منه (فقال أنس كافي انظر الى أصابع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حيث يلقه عند قوله أدنى شئ ويشير الى رأس أصبعه بالقلة وقال في الفقه كانه يضم أصابعه ويشير بها وقال الداودي قوله ثم اقول خلاف سائر الروايات فان فيها ان الله أمره ان يخرج وتعقبه في الفقه فقال فيه تغرر الموجود عند أكثر الرواة ثم اقول بالهمز والذي أفطن ان البخاري أشار الى ما في بعض طرقه كما دلت في مستخرج أبي نعيم من طريق أبي عاصم أحمد بن جواس بفتح الجيم وتشديد الواو آخره من مهملة عن أبي



وفي حديث أبي بن كعب عن أبي يعلى رفعه يعرض الله نفسه فاسجد له سبعة يرضى بها ثم أمده به بمديحة يرضى بها (فيقال يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل نعت) سؤلات (واسمع تنفع) تقول شفاعتك (فأقول يا رب امحق) أي شفعي في امحق فيخلق بمعدن حذف اضيق المقام وسد الاقسام قال الداودي قوله امحق امحق لا أراه محفوظا لان الخ لاني اجتمعوا واستشفعوا ولو كان المراد هذه الامة خاصة لم يذهب الى غير منها فدل على ان المراد الجميع واذا كانت الشفاعة لهم في فصل القضاء فكيف يخص ما بقوله امحق ثم قال وأول الحديث ليس متصلا بآخره بل يقي بين طلبهم الشفاعة وبين قوله فاشفع امور كثيرة انتهى واجيب بانه وقع في حديث حديث حذيفة المقرون بحديث أبي هريرة بعد قوله فيأذن محمد ان يقوم ويؤذن له في الشفاعة وترسل الامة والرحم فيه وما نحبني الصراط عينا وشمالا ٥٧٥ فيروا لهم كالبقر الحديث قال عياض فهذا

يصل الكلام لان الشفاعة التي لجأ الناس اليه فيها هي الراحة من كرب الموقف ثم يقضي الشفاء في الانجاء فيقول صلى الله عليه وآله وسلم يا رب امحق امحق وقد وقع في حديث أبي هريرة يعني الا في في الباب الذي يليه بعد ذكر الجمع والموقف الامر باتباع كل امة ما كانت تعبد ثم يبيح المنافقين من المؤمنين ثم يحاول الشفاعة بعد وضع الصراط والمرور عليه وكان الامر باتباع كل امة ما كانت تعبد هو أول فصل القضاء والاراحة من كرب الموقف قال وفي هذا يجتمع متون الاحاديث ويترب معاها قال الحافظ فكان بعض الروا يحفظ ما لم يحفظ الاخر وسبق في بيته في شرح الحديث الذي يلي وفيه حتى يبيح الرجل فلا يستطيع السير الا زحفا وفي حاشي الصراط كاللب مأمورة باخذ من امرت به فتدوس ناخ

قبس بن محمد بن الاشعث عن أبيه عن جده وقد تقدم الكلام على هذا الحديث في كتاب البيوع في باب ما جاء في اختلاف المتبايعين بناهوا بسط من هذا وبين احاديث الباب وهذه الاحاديث هيوم وخصوص من وجه فظاهرها احاديث الباب أن العيين على المدعي عليه فيكون القول قوله من غير فرق بين كونه بائعا أم لاما لم يكن مدعيا فان كان كذلك فعليه البينة فلا يكون القول قوله وظاهر الاحاديث المقدمة في كتاب البيوع أن القول قول البائع وذلك يستلزم أنه لا يثبت عليه بل عليه العيين فقط سواء كان مدعيا أو مدعي عليه وقد وقع التصريح باختلاف البائع كاتقدم في رواية في البيوع فمادة التعارض حيث كان البائع مدعيا والواجب في مثل ذلك الرجوع الى الترجيح واحاديث الباب أربع فيكون القول ما يقوله البائع ما لم يكن مدعيا فان قيل الجمع ممكن يجعل الاحاديث الواردة في المتبايعين مخصصة له - دوم احاديث الباب فيبقى العام على الخاص ويكون القول قول البائع مطلقا سواء كان مدعيا أو مدعي عليه اذا كان التنازع بينه وبين المشتري وما عدا البائع فان كان مدعيا فعليه البينة وان كان مدعي عليه فالقول قوله مع يمينه فقلت هذا متوقف على أمرين أحدهما ان احاديث الباب أهم مطلقا من احاديث اختلاف المتبايعين والثاني ان احاديث اختلاف البيوعين سالحة للاحتجاج بها منتمضة تفضيص احاديث الباب وفي كلا الأمرين نظرا لما الأول فلان التخصيص انما يكون بانجاء فرد من العام عن الامر المحكوم به عليه والعام ههنا هو المدعي عليه والمحكوم به عليه هو وجوب العيين عليه وحديث اختلاف البيوعين له صورتان احدهما ان يكون البائع مدعي عليه والثانية ان يكون مدعيا والاولى موافقة للعام داخل تحت حكمه غير مستثناة منه والثانية مخالفة للعام لان العام هو باعتبار المدعي عليه وهذا مدع لا مدعي عليه فهو مخالف له فلا يصح أن يقال بانه مخصص له وان كان التخصيص بالنسبة الى عموم الاحاديث الدالة على وجوب البينة على المدعي بوجه التخصيص ان يقال هذا مدع ولم يجب عليه البينة فهذا مستقيم وان لم يده

ومكدوس في النار فظهر منه انه على الله عليه وآله وسلم أول من يشفع فيقضي بين الخلق فان الشفاعة فيمن يخرج من النار عن سعة انما تقع بعد ذلك وقد وقع ذلك صريح في حديث ابن عمر انهم اتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستغاثوا باآدم ثم بموسى ثم بمحمد فيشفع ليقضي بين الخلق فيحشي حتى يأخذ بخلقة الباب فيؤمئذ يبعث الله محاسنهم فيجدهم أهل الجمع كلهم انتهى منقطع من القبح من كتاب الرقاق والحاصل ان في حديث ابن عمر وحديث البراء السابق انما ما ينزل الاشكال المذكور الذي استشكله الداودي وغيره والله اعلم (فيقال) وفي رواية فيقول (الخلق فخرج منها) أي من النار (من كان في قلبه مثقال شح أو بغية من ايمان فاطلق فاقبل) فأمر به من الانجاء (ثم اعيدوا محمدا) يعني في الجنة

الهامة ثم أخرله ساجدا فبقال يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل تعط واشفع تشفع فأقول يا رب امق امق قال القرطبي ولولم يكن في ذلك الا الشقاق بين من يقول نفسى نفسى وبين من يقول امق امق لكان كافيا (فيقال انطلق فأخرج منهما من كان في قلبه مثقال ذرة) بالذال والراء المتشدة (أو خردلة من ايمان فانطلق فافعل ثم أعود فاجده بتلك الهامة ثم أخرله ساجدا فيقال يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك وسل تعط واشفع تشفع فأقول يا رب امق امق فيقال انطلق فأخرج منها (من كان في قلبه أدنى أدنى) مرتين وفائدة التكرار التأكيد (مثقال حبة من خردل من ايمان فأخرجه من النار) فهي الثلاثة تأكيدات الغضبية فهو بالغ أقصى المبالغة باعتبار الادنى البالغ هذا المبلغ في الايمان الذى هو التصديق ويحتمل ان يكون التكرار لالتوزيع على الحبة ٥٧٦ وان خردلة أى أقل حبة من أقل خردلة من الايمان ويستفاد منه صحة القول بنجوى الايمان وزيادته ونقصاته كذا في الفتح فاعلم ان السكرمانى (فانطلق فافعل ورواية عنه) أى من أنس ثم أعود الرابعة فاجده بتلك الهامة ثم أخرله ساجدا فبقال يا محمد ارفع رأسك وقل يسمع لك (وسل تعطيه) بهاء السكت (واشفع تشفع فأقول يا رب ائذن لى فيه من قال لا اله الا الله فيقول عز وجل وكبرياى وعظمى لاخرجن) بضم الهجمة (منها من قال لا اله الا الله) أى مع محمد رسول الله قال القرطبي لم يذكر الرسالة اما لانها لم تكن لازما في النطق غالباً وشروطا كتنبيه ذكر الاول اولان الكلام في حق جميع المؤمنين من هذه الامة وغيرها ولولا كثرة الرسالة لكثرة عدد الرسل قال في الفتح والاول أولى ويعكر على الثاني انه يكتفى

بلفظ جامع كان يقول مثل لا يؤمن بره وقد تمسك بظاهر بعض المبتدعة من زعم ان من وحده الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولولم يؤمن بغير من ارسل اليه وهو قول باطل فان من محمد رسالة كذب الله ومن كذب الله لم يوجد انتهى وفي حديث أى سعيد فيقول الله شفعت الملائكة وشفعت النبيون وشفعت المؤمنين ولم يبق الا أرحم الراحمين فيقبض قبض من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط وفي حديث جابر عند مسلم يقول الله انا أخرج بعلى وبرحق وفي حديث أى بكرروا أرحم الراحمين ادخلوا جنتي من كان لا يشرك لى شأ وفي مسلم أيضا ائذن لى فيمن قال لا اله الا الله قال ليس ذلك لى ولكن وعزى وكبرياى وعظمى وجبرياى لاخرجن من قال لا اله الا الله أى ليس هذا لى وانما أفعل ذلك لعلنا لاسمى واجلا لا لتوحيدى قال الطيبي هذا يؤذن بان كل ما قد قيل في ذلك بعد اربعة ثم حبة ثم خردلة ثم

القائل بالتقصص من اسكن حديثه فاقول ما يقول المانع مع قوله في بعض النسخ الحديث كما تقدم في البيع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالبايع أن يستخلف هو أهم من الاحاديث القاضية بوجوب البيعة على المدعى من وجه لشموله لصورة أخرى وهي حيث كان البايع مدعى عليه فالظاهر العموم والخصوص من وجه لامتلاكها أما الثاني فقد عرفت عدم انتهاض الاحاديث المذكورة للتقصص من سابقا من المقال

### \*(باب التشديد في العين الكاذبة)\*

(عن أبي امامة الحارثي ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة فقال رجل وان كان شيئا يسيرا قال وان كان قضيبا من أراك رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والنسائي وعن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الكبار الشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليهين الغموس رواه أحمد والبخاري والنسائي وعن عبد الله بن أنيس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان من الكبار الشراك بالله وعقوق الوالدين واليهين الغموس وما حلف حالف بالله يمين صبر فادخل فيها مثل جناح بعوضة الاجعله الله نكبة في قلبه الى يوم القيامة رواه أحمد والترمذي حديث عبد الله بن أنيس أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وحسن الحافظ في الفتح اسناده وقال له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو أخرجه ابن أبي حاتم باسناد حسن قوله وان كان قضيبا من أراك هذا بالغة في القلة وان استحقاق النار يكون بمجرد اليمين في اقتطاع الحق وان كان شيئا يسيرا لقيمة له قوله الكبار الخ قد اختلف السلف في انقسام الذنوب الى صغيرة وكبيرة فذهب الى ذلك الجمهور ومنعه جماعة منهم الاسفراييني ونقله ابن عباس وسماه القاسطي عياض عن الحقين ونسبه ابن بطلال الى الاشعرية وقد تقدم قريبا

وجه

بلفظ جامع كان يقول مثل لا يؤمن بره وقد تمسك بظاهر بعض المبتدعة من زعم ان من

وحده الله من أهل الكتاب يخرج من النار ولولم يؤمن بغير من ارسل اليه وهو قول باطل فان من محمد رسالة كذب الله ومن كذب الله لم يوجد انتهى وفي حديث أى سعيد فيقول الله شفعت الملائكة وشفعت النبيون وشفعت المؤمنين ولم يبق الا أرحم الراحمين فيقبض قبض من النار فيخرج منها قوما لم يعملوا خيرا قط وفي حديث جابر عند مسلم يقول الله انا أخرج بعلى وبرحق وفي حديث أى بكرروا أرحم الراحمين ادخلوا جنتي من كان لا يشرك لى شأ وفي مسلم أيضا ائذن لى فيمن قال لا اله الا الله قال ليس ذلك لى ولكن وعزى وكبرياى وعظمى وجبرياى لاخرجن من قال لا اله الا الله أى ليس هذا لى وانما أفعل ذلك لعلنا لاسمى واجلا لا لتوحيدى قال الطيبي هذا يؤذن بان كل ما قد قيل في ذلك بعد اربعة ثم حبة ثم خردلة ثم

ذرة غير الايمان الذي يعزبه عن التصديق والافرار بل هو ما يوجد في قلوب المؤمنين من غيرة الايمان وهو على وجهين  
 أحدهما ازدياد اليقين وطهارة النفس لان تطاير الادلة أقوى لامتدلول وأثبت لقدمه والثاني ان براد العمل وان الايمان  
 يزيد وينقص بالعمل وينصرف هذا الوجه قوله في حديث أبي سعيد لم يعملوا خيرا قط وفي الحديث الاشعار بالاعتقاد من  
 التصديق القلبي الى اعتبار المال من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم أذن لي فيمن قال لا اله الا الله واستشكل لانه اعتبر  
 تصديق القلب بالمال فهو كالالايمان فواجه الترقى من الادنى المؤكد وان لم يعتبر التصديق القلبي بل بمجرد اللفظ فمدخل  
 الماتفاق وهو موضع اشكال على ما لا يخفى وأجيب بأن يحمل هذا على من أوجد هذا اللفظ وأهم العمل بعقضاء ولم يتضالج  
 قلبه بتفهم عليه ولا مناف له فيخرج الماتفاق لوجود التعميم منه على ٥٧٧ الكفر بدليل قوله في آخر الحديث كما في الرواية

الاخرى فأقول يارب ما بقى في  
 النار الامن حبسه القرآن أى  
 من وجب عليه الخلود وهو  
 الكافر وأجاب الطيبي بأن ما  
 يخص بالله تعالى هو التصديق  
 المجرد عن الثمرة وما يحتسب بالنبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم هو  
 الايمان مع الثمرة من ازدياد  
 اليقين أو العمل فله اليسارى  
 وهذا الحديث يخص بهموم  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم لم فى  
 حديث أبي هريرة أسعد الناس  
 بشفاعتى يوم القيامة من قال  
 لا اله الا الله فحاشا ويحفل ان  
 يجري على عومه ويحتمل على  
 حال أو مقام انتهى لكن قال  
 الطيبي في شرح المشكاة اذا قلنا  
 ان المختص بالله تعالى التصديق  
 المجرد عن الثمرة وان المختص  
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 الايمان معها فلا اختلاف  
 وحصل الجمع انتهى قال فى

وجه القولين بيان الرابع منهما قال الطيبي الكبيرة والصغيرة أمران نسيان فلا بد  
 من أمرين يضافان اليه وهو أحدهما ثلاثة أشياء الطاعة والمعصية والثواب فاما الطاعة  
 فكل ما تنصركم الصلاة مثلا فهو من الصغار وأما المعصية فكل معصية يستحق  
 ما علم اسمها وعيد أو عقابا يزيد من الوعيد أو العقاب المستحق بسبب معصية أخرى  
 فهي كبيرة وأما الثواب ففاعل المعصية ان كان من المقربين فالغيرة بالنسبة اليه  
 كبر ففقد دقة المعالجة في حق بعض الانبياء على أمور لم تعد من غيرهم معصية انتهى  
 قال الحافظ وكلامه فيما يتبعه ان بالوعيد والعقاب تخصيص هو من أطلق أن علامة  
 الكبيرة ورود الوعيد والعقاب في حق فاعلمها يمكن يلزم منه ان يطلق قتل النفس مثلا  
 ليس كبيرة وان ورد الوعيد فيه والعقاب لكن ورد الوعيد والعقاب في حق قاتل ولده  
 أشد فالعقاب ما قاله الجوهري والمثال المذكور وما أشبهه ينقسم الى كبير أو كبير  
 قال النووي واختلوا في ضبط الكبيرة ختلافا كثيرا منتقرا فرورى عن ابن عباس  
 ان كل ذنب ختمه الله بنار أو غضب أو عذاب قال وجاء نحوه فذا عن الحسن  
 البصري وقال آخرون هي ما أوعده الله عليه بنار في الآخرة أو وجب فيه جزاء في الدنيا  
 قلت وعن نص على هذا الاخير الامام أحمد فيما نقله الفاضل أبو يعلى ومن الشافعية  
 المساردي ولفظه الكبيرة ما وجبت فيه الحدود أو توجه اليه الوعيد والمنقول عن ابن  
 عباس أخرجه ابن أبي حاتم بسند لا بأس به الا ان فيه انقطاعا وأخرج من وجبه آخر  
 متصل لا بأس به رجاله أيضا عن ابن عباس قال ما أوعده الله عليه بالنار كبيرة وقد ضبط  
 كثير من الشافعية الكتاب بوضوابط أخر منها يقول امام الحرمين كل جرعة تؤذن بقتل  
 أكثر من مرتكها بالدين ووقفة الديانة وقال الحاشي كل محرمة لعينه منهي عنه لم فى  
 نفسه وقال الرافعي هي ما أوجب الحد وقيل ما يلحق الوعيد بصاحبه ينص كتاب أوسنة  
 هذا أكثر ما وجد للاصحاب وهم المترجمين الاول أصيل لكن الثاني أوفق لما ذكره

٧٣ نيل سا الفتح ويحفل وجه آخر وهو ان المراد بقوله ليس ذلك لك مباشرة الاخراج لا أصل الشفاعة وتكون هذه  
 الشفاعة الاخيرة وقعت في اخراج المذكورين فأجيب الى أصل الاخراج ومنع من مباشرة فتسبب الى شفاعته في حديث  
 أسعد الناس بشفاعتى لكونه ابتدأ بطلب ذلك والعلم عند الله انتهى والحديث أخرجه مسلم في الايمان والثالث في التفسير  
 قاله التسلا في قلت وأخرجه البزارى أيضا في باب قول الله لما خلقت بيدي وفي باب قول الله تعالى وجود يومئذ ناضرة الى  
 ربهم فافطرة وألفاظه مختلفة وفي بعض مرقاة فأسأذن على ربي دار قال القسطلاني أى جنته التى اتخذها اوليائه والاضافة  
 لتشريف وقال في المصامح أى في حال كونه في جنته وفي الحديث الرد على المعتزلة والخوارج في فهم الشفاعة لاصحاب  
 البكائر وبيان افضلية تيناهم صلى الله عليه وآله وسلم على جميع الانبياء وان الشفاعة أنواع أئمتنا أهل السنة منها

الخلاص من هول الموقب وهي خاصة بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم وهذه لا ينكرها أحد من فرق الامة ومنها الشفاعة في قوم يدخلون الجنة بغير حساب وخص هذه المزية لمن اتبعه عامه ومنها الشفاعة في رفع الدرجات ولا خلاف في وقوعها ومنها الشفاعة في اخراج قوم من النار عصاة أدخلوها فيهم وهذه التي انكروها وقد ثبت بها الاخبار الكثيرة وأطبق أهل السنة على قبولها كذا في الفتح (عن أبي هريرة) في الرجلين بن مضر (رضي الله عنه) انه (قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كلمتان) شبر مقدم وما بعد صفة بعد صفة أى كلامان فهو من باب اطلاق الكلمة على الكلام ككلمة الشهادة والمبتدأ سبحانه الله الى آخره والسكتة في تقديم الخبر تشويق السامع الى المبتدأ وكما طال الكلام في وصف الخبر حسن تقديمه لان كثرة الاوصاف الجميلة تزيد السامع شوقا (حيثنا الى الرحمن) تفتية حبيبة أى محبوبة بمعنى المفعول ٥٧٨

لا الفاعل وفعل إذا كان بمعنى  
 مفعول يستوي فيه المذكر  
 والمؤنث إذا ذكر الموصوف نحو  
 رجل قتل وامرأة قتل فإن لم  
 يذكر الموصوف فرق بينهما نحو  
 قتل وقيلة وحديثه فأوجه  
 لحوق علامة التأنيث هنا أجيب  
 بأن التقوية جائزة لا واجبة  
 وقيل إنما انتهت المناسبة للقيمة  
 والتقية لأنهما بمعنى الفاعلة  
 لا المفعولة أو التأنيث لفظ  
 من الوصفية إلى الاسمية وقد  
 يطلق على ما لم يقع لكنه متوقع  
 كمن يقول خذني بهذا للساعة التي  
 لم تدع فإذ وقع عليها الفعل  
 فهي ذميمة حقيقة وضم لفظ  
 الرحمن بالذ كر لأن المقصود من  
 الحديث بيان سعة رحمة الله  
 تعالى على عباده حيث يجازي  
 على العمل القليل بالثواب  
 الكثير وهذا من محاسن البديع  
 والمعنى محبوبه فالتلخيص

عند تفصيل الكائن هي وقد استشكل بأن كثيرا ما وردت المفصوص بكونه كبيرة  
لا حذفيه كالعقوف ويجب أن مراد قائله ضبط ما لم يرد فيه نص بكونه كبيرة وقال  
ابن عبد السلام في القواعد لم أقف لاحد من العلماء على ضابط لـ ~~لكبيرة~~ لا يسلم من  
الاعتراض والاولى ضبطها بما يشهر به ما ومن تركها بذنبه اشعار ادون الكائن  
المفصوص عليها قال الحافظ به وضابط جيد وقال القرطبي في المنتهم الرابع ان كل  
ذنب نص على كبره أو عظمه أو فقه عليه بالعقاب أو علق عليه حدا واشتد التكرير عليه  
فهو كبيرة وكلام ابن الصلاح يوافق ما نقل أولاعن ابن عباس وزاد ايجاب الحد وعلى  
هذا يكثر عدد الكائن وهذا الكلام في غير ما قد ورد النص الصريح فيه أنه كبيرة أو من  
الكائن أو كبر الكائن وقال الواحدي ما لم ينص الشارع على كونه كبيرة فالسكينة  
في اخفائه أن يمنع العبد من الوقوع فيه خشية أن يكون كبيرة كاختلاف ليلة القدر  
وساعة الجمعة والاسم الاعظم قوله عين صبر أي الزم بها وحسب عليها وكانت لازمة  
لصاحبها من جهة الحكم وانما أطلق الصبر عليها وان كان صاحبها هو المضبور لانه  
انما صبر من أجلها أي حبس فوصفت بالصبر واضيفت اليه مجازا كذا في النهاية  
والشكة الاثر

• (باب الاكتفاء في اليمين بالله باللفظ وجواز تعاضلها باللفظ والمكان والزمان) •

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف بالله فليصدق ومن حلف له بالله فليرض ومن لم يرض فإين من الله رواه ابن ماجه \* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لرجل حلفه ا حلف بالله الذي لا اله الا هو ما له عندى شئ يعنى المديون رواه ابو داود \* وعن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ليعنى ابن موريا اذكر بالله الذي نجياكم من آل فرعون واقطعكم البحر وظلل عليكم الغمام

أما بعد أراد أن يصل الشجرة والكسريم (خفيقتان على اللسان) لأن حروفهما وسوله تخرجهما فالتنطق وانزل  
بها ما سريع وذلك لأنه ليس فيهما من حروف الشدة المعروفة عند أهل العربية وهي الهـ حـ زـ والباء الموحدة والتاء المثناة  
القوية والبيم والداال والطاء المهملة والظا والكاف ولا من حروف الاستعلاء أيضا وهي الخاء المعجمة والصاد والضاد  
والظا والهاء والغين المعجمة والفاء سوى حرفين الباء الموحدة والظاء المعجمة مع ما يستقل أيضا من الحروف التاء المثناة  
والشين المعجمة وليستافيه ما ثم ان الأفعال أقبل من الأسماء وليس في هذه من وفي الأسماء أيضا ما يستقل كالذي لا تصرف  
وليس فيه ما نفي من ذلك وقد اجتمع فيه من حروف العين الثلاثة الألف والواو والياء وبالجملة فالحروف السهلة الحقيقية فيها  
أكثر من العكس وانظر الفهرته إشارة إلى قوله كلامهما وحروفهما وراقتهما (تخيلتان في الميزان) حقيقة لكنة الأجور

المدحرة فقاتلها والحسنات المضاعفة لذا كرمها قال في القبح وصفها بالخفة والنفق <sup>من قوله العمل وكثرة الثواب</sup>  
وقد سنل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنات وخفة السيئة فقال لان الحسنات حشرت مراراً وغابت حلاوتها فثقلت فلا  
يحملن ثقلها على تركها والسيئة حشرت حلاوتها وغابت مراراً فثقلت فلا يحملن ثقلها على تركها والسيئة حشرت حلاوتها وغابت مراراً  
في قوله (سبحان الله وبحمده) للحال أى اسبحه من لباس حمده لمن أجل توفيقه الى التسبيح وقبحه وقيل عاطفة أى اسبح  
واتلبيس بحمده واما الباء فسيئة أى اسبح الله وأثنى عليه بحمده وقيل للمصاحبة وقيل للاستعانة ثم ان جنس الحمد كما قاله  
بعض العلماء لما وقع ذكره بعد التقديس عن كل ما لا يليق به تعالى بغير تخصيص بعض الحمد فنهى عن الكلام واستلزام اثبات  
جميع الكمالات الوجودية الجارية له مطابقة ولزم منه التقديس عن كل ٥٧٩ ما لا يليق وهو كل ما يستلزم ولا يجامعها

هذا مع أن كلمة الجلالة تدل على  
الذات المقدسة المستعصية  
للكمالات اجمع وكذا الغيبة  
وحمده الى الهوية الخاصة  
السجوية القدوسية الجامعة  
لجميع خاصيات الذات الواجبة  
وخواصها فهذه الكلمة  
اشتقت على اسمي الذات اللذين  
لا اجمع منهما أحدهما فيه  
اعتبار علية أحكام الشهادة  
والغيب والاخر فيه أحكام  
الغيب وغيب الغيب وأيضاً  
تثقل على جميع التقديسات  
والتزيمات وعلى جميع الامعاء  
والصفات وعلى كل توحيد  
وختم بقوله (سبحان الله العظيم)  
ليجمع بين مقايي الزيادة والخوف  
انهم في الرحمن يرجع الى الانعام  
والاحسان ومعنى العظيم يرجع  
الى الخوف من هيئته تعالى قال  
ابن بطال هذه الفضائل الواردة  
في فضل الذكرا تملأ لاهل

وأُنزل عليكم المن والسلوى وأنزل التوراة على موسى أتجدون في كتابكم الرجم قال  
ذكرتني بعظيم ولايسعني أن أكذب وساق الحديث رواه أبو داود • وعن أبي هريرة  
أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخلف عنده هذا المنبر عبد ولا أمة على عين  
أمة ولو على سواد رطب إلا أوجب الله له النار • وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال لا يخلف أحد على منبري كاذباً لا يتوأمقه عده من النار رواه أحمد وأبو  
ماجه • وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ثلاثة لا يكلمهم الله ولا  
ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولا هم عذاب أليم ورجل على فضل ما بالقلاعة يئمه من  
ابن السبيل ورجل يبيع الامام لا يابسه الا لادنيا فان أعطاه منها وفى له وان لم يعطه لم  
يف له ورجل باع ساعة بعد العصر بخاف بالله لا يذبحها بكذا وكذا فصدقه وهو على  
غير ذلك رواه الجماعة الا الترمذي وفي رواية ثلاثة لا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم ورجل  
خلف على سلعة اقدأعطى بها أكثر مما أعطى وهو كاذب ورجل خاف على عين كاذبة  
بعد العصر ليقطع بها مال امرئ مسلم ورجل منع فضل ما فيقول الله اليوم أصنعك  
فضلي كما صنعت فضل ما لم تعمل يدك رواه أحمد والبخاري حديث ابن عمر قال ابن ماجه  
في سننه • حدثنا محمد بن اسمعيل بن حمزة حدثنا أسباط بن محمد عن محمد بن جحلان عن نافع  
عن ابن عمر فذكره ومحمد بن اسمعيل المذكور ثقة وبقية اسناد رجال الصحيح وحديث  
ابن عباس أخرجه أيضاً النسائي وفي اسناده عطية بن السائب وفيه مقال وقد أخرجه  
البخاري مقروناً بآخر • حديث عكرمة هو مرسل وقد سكنت عنه أبو داود والمذنبى  
ورجال اسناده رجال الصحيح ويؤيده ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة قال قال  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعنى لليهود أنشدكم بالله الذى أنزل التوراة على موسى

الشرف في الدين والكمال كاطهارة من الحرام والمعاصي العظام فلا تظن ان من ادمن الذكرا وصار على ماشاء من شهواته  
وانهم كدين الله حرماته انه يلحق بالمظهر من المقدسين ويبلغ منازلهم بكلام أجراء على اسانه ليس معه تقوى ولا عمل صالح  
قال الكرماني صفات الله وجودية كالعلم والقدرة وهي صفات الاكرام وعدمية كالشريك له ولا ملل له وهي صفات الجلال  
فالتصحيح اشارة الى صفات الجلال والتصحيح اشارة الى صفات الاكرام وتركه التصحيح شعير بالتعظيم والمعنى انهم من جميع  
التقائص وأحمد بجميع الكمالات قال والنظم الطبيعي يقتضى تقديم الخلية على الخلية فقدم التسبيح الدال على التحلى  
على التصحيح الدال على التحلى وقدم لفظ الله لانه اسم الذات المقدسة الجامعة لجميع الصفات والامعاء الحسنى ووصفه بالعظم  
لانه السامع لسبب ما يليق به وإثبات ما يليق به اذ العظمة الكاملة مستلزمة لعدم التظلم والمثبل ونحو ذلك وكذا العلم

يضميع المعلومات والقدرة على جميع المقدورات ونحو ذلك وذكر التسبيح ملتبساً بالجدلية لم ثبوت الكمال له نصياً وإثباتاً وكرر تأكيداً ولأن الاعتناء بشأن التنزيه أكثر من جهة كثرة المخالفين ولهذا جاء في القرآن الكريم بعبارات مختلفة فهو سبحانه وسبح بالفظ الامرو وسبح بالفظ الماضي ويسبح بلفظ المضارع ولأن التنزيهات تدرك بالقل بخلق الكمال فانه يصعرون ادراك حقائقها كما قال بعض الهة العقين الحقائق الالهية لا تعرف الا بطريق السلب كما في العلم لا يدرك منه الا انه ليس بجاهل فاما معرفة حقيقة علمه فلا سبيل اليه قال شيخ الاسلام سراج الدين البلقيني في كلامه على مناسبات ابواب صحيح البخاري اما كان اصل العصة اولاً وآخرها ونوحيداً ختم بكتاب التوحيد وكان آخره الاور التي يظهر بها المبلغ من الخسر نقل الاعمال وختمها الجمل آخر تراجم الكتاب فبدأ بحديث ٥٨٠ انما الاعمال بالنيات وذلك في الحديث واختم بان الاعمال توزن يوم

القيامة وأشار الى انه انما يقل منها ما كان بالنية الخاصة لله تعالى وفي الحديث الذي ذكره ترغيب وترغيب وحث على الذكر المذكور ولهمة الرحمن له والخفة بالنسبة الى ما يتعلق بالعمل والنقل بالنسبة لظهور الثواب وجا ترتيب هذا الحديث على اسلوب عظيم وهو ان حب الرب سابق وذكر العبد وخفة الذر على لسانه قال شيخنا ما فيه من الثواب العظيم من النافع يوم القيامة انتهى ملخصاً وقال الكرماني تقدم في أول كتاب التوحيد بيان ترتيب ابواب الكتاب وان الختم لمباحث كلام الله تعالى لانه مدار الوحي وبه ثبت النزاع ولهذا افتتح بيده الوحي والانتهاى الى ما فيه الانتباه ونعم الختم بما وليكن ذكر هذا الباب ليس مقصوداً بالذات بل هو لارادة ان يكون آخر الكتاب

ما تجدون في التوراة على من زنى وفي اسناده مجهول لان الزهري قال اخبرنا رجل من مزينة ونحن عند سعيد بن المسيب عن أبي هريرة وحديث أبي هريرة الاول المذكور في الباب آخره أيضاً الحاشا كم في المسند تدرك وحديث جابر أخرجه أيضاً مالك وأبو داود والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وغيرهم كذا في الفتح ورجال اسناده عند ابن ماجه كلهم ثقات وفي الباب عن أبي أمامة بن ثعلبة عند النسائي بإسناد رجاله ثقات ورفع من - ملف عند منبري هذا بين كاذبة يستحل بها مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً قوله من - حلف بالله فيسه دليل على انه يكفي مجرد الحلف بالله تعالى من دون أن يضم اليه وصف من أوصافه ومن دون تغليظ بزمان أو مكان قوله قال له يعني ابن صوري يا ضم الصادق الله له ويكون الواو وكسر الراء الله له - محمود أصل القصة أن جماعة من اليهود أتوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو جالس في المسجد فقالوا يا أبا القاسم ما ترى في رجل وامرأة زنيا فقال اتوني بأعلم رجل منكم فأؤمهم بـ صوريا قوله وأزل عليكم المن والسوى أ كثر المفسرين على ان المن هو التزجيم وهو شئ أبيض كالنخج والسوى طير يقال له السمان فيسه دليل على جواز تغليظ الأمين على أهل الذمة فيقال لليهودي بمن قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن أراد الاختصاص قال قل والله الذي أنزل التوراة على موسى وان كان نصرانياً قال له قل والله الذي أنزل الانجيل على عيسى قوله ذكرني بشديد الكاف المفتوحة قوله ان كذبك بفتح اله - مزه وكسر المذال المجبة يعني فيما ذكرته في قوله عبد ولا أمة أي ذكر ولا أتى قوله ولوعلى سواد رطب انما خص الرطب لانه كثير الوجود لا يساع باليمن وهو لا يكون كذلك الا في موطن نباته بخلاف اليابس فانه قد يعمل من بلد الى بلد فيباع قوله ثلاثة لا يكلمهم الله الخ فيه دليل على أن حالهم يوم القيامة حال المغضوب عليهم لان هذه الامور لا تكون الا عند الغضب فهي كناية عن

التسبيح والتحميد كما انه ذكر حديث انما الاعمال بالنيات في أول الكتاب لارادة بيان اخلاصه فيه كذا قال حلول وفي الفتح والذي يظهر انه قصد ختم كتابه بمادل على وزن الاعمال لانه آخر آثار التكليف لانه ليس بعد الوزن الا الاستقرار في احدي الدارين الى ان يريد الله اخرج من قضى به عذبه من الموحدين فيخرجون من النار بالشقاعة قال الكرماني وأشار أيضاً الى انه وضع كتابه قسطاً وسويةً فان يرجع اليه وانه سهل على من يسره الله تعالى له وفيه اشعار لما كان عليه البخاري في حاله اولاً وآخره ان قبل الله تعالى منه وجزاه أفضل الجزاء قالت وفي الحديث من الفوائد اطلعت على ادامة هذا الذكر وقد ورد من وجه آخر عن أبي هريرة حديث آخر نقله من قال سبحان الله وبحمده في يوم مائة مرة حطت خطاياها وان كانت مثل زبد البحر والله الشحان واذا ثبت هذا في قول سبحانه الله وبحمده وحدها فاذا أضيف اليها الكلمة الاخرى فالتى يظهر أنها

تقدم تحصيل الثواب الجزيل المناسب لها كما كان من قال الكلمة الاولى وليست له خطا بل انه لا فاته يحصل له من الثواب ما يوازن ذلك قال القسطلاني هذا الحديث وامثاله نحو ما طلعت عليه الشمس كتابات عبرها عن الكثرة عرفا وظاهر الاطلاق يشهد بانها يحصل هذا الاجر المذكور بان قال ذلك مائة مرة سواء قالها متواليات او متفرقة في مجالس او بعضها اول النهار وبعضها آخره لكن الافضل ان ياتي بها متواليات في اول النهار انتهى وفيه ايراد الحكيمة المرغب في فعله بلغة الخبر لان المقصود ومن سياق هذا الحديث الامر بضرورة التكرار المذكور قال القسطلاني وفي هذا الحديث من علم المبدع ان قابلية والمناسبة والموازنة في السجود اما المتقابلة فقد قابل الخفة على اللسان بالنقل في الميزان واما الموازنة في السجود ففي قوله حبيبتان الى الرحمن ولم يقل للرحمن لاجل موازنته على اللسان وفيه نوع من الاستعارة في قوله خذني فثان ٥٨١ فانه كناية عن قلة حروفهما ورساقتهما ما قال الطيبي فيه استعارة لان الخفة

استعارة للسهولة انتهى والظاهر انها من قبيل الاستعارة بالكناية فانه شبه سهولة تجريانها على اللسان بما يتخفف على الحامل من بعض الامتعة فلا تتبعه كالشيء الثقيل فخذ ذكرا المشبه به واتي شيئا من لوازمه وهو الخفة واما النقل فعلى الحقيقة عند أهل السنة اذا اعمال تعميم وفيه من علم العروض افادة ان الكلام المسجوع ليس بشعر فلا يوزن وان جاء على وفق الجور في الجملة هذا مع ضخمة قوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له وقد جاء في الكتاب والسنة أشياء على وفق الجور فنه اما جاء على وفق الرجز نحو ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف ومن السنة قوله صلى الله عليه وآله وسلم هل انت الاصبغ دميت وفي سبيل الله ما لقيت وفي سنة

احول العذاب بهم قوله رجل على فضل ما بالقلة قد تقدم الكلام على منع فضل الماء وحكم مانعه قوله بعد العصر خصه لشرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار قوله لقد اعطى جم الخ قال في الفتح وقع مضبوطا بضم الهمزة وفتح الطاء على البناء المعجول وفي بعضها بفتح الهمزة وفتح الطاء على البناء المفاعل والضمير للعالم وهي ارج ومعنى لا خذها بكذا أي اقدأخذها وقد استدل بأحاديث الباب على جواز التغليظ على الحالف بما كان معين كالحرم والمسجد ومنبره صلى الله عليه وآله وسلم وبالزمان كبعد العصر ويوم الجمعة ونحو ذلك وقد ذهب الى هذا الجمهور كما حكاها صاحب الفتح وذهب الخنفية الى عدم جواز التغليظ بذلك وعليه دلت ترجمة البخاري فانه قال في الصحيح باب يحلف المدعي عليه حيثما وجبت عليه اليمين وذهب المعتزلة الى مثل ما ذهب اليه الخنفية كما حكى ذلك عنهم صاحب البحر وذهب بعض أهل العلم الى ان ذلك موضع اجتهاد للعلماء وقد ورد عن جماعة من الصحابة طلب التغليظ على خصومهم في الأيمان بالحلف بين الركن والمقام وعلى منبره صلى الله عليه وآله وسلم وورد عن بعضهم الامتناع من الاجابة الى ذلك وروى عن بعض الصحابة التحليف على المصحف والحاصل انه لم يكن في أحاديث الباب ما يدل على مطلوب القائل بجواز التغليظ لان الاحاديث الواردة في تعظيم ذنب الحالف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وكذلك الاحاديث الواردة في تعظيم ذنب الحالف بعد العصر لا تدل على انها تجب اجابة الطالب للحلف في ذلك المكان او ذلك الزمان وقد علمنا صلى الله عليه وآله وسلم كيف اليمين فقال للرجل الذي حلفه احلف بالله الذي لا اله الا هو كما في حديث ابن عباس وقال في حديث ابن عمر المذكور في الباب ومن حلف بالله فليعرض ومن لم يرض فليس من الله وهذا أمر منه صلى الله عليه وآله وسلم بالرضا من حلف بالله ووعد لمن لم يرض بأنه ليس من الله فقيه أعظم دلالة على عدم وجوب الاجابة الى التغليظ بما ذكر وعدم جواز طلب

من اللطائف القول في موضعين والتحديث في موضعين والعنينة وهي في البخاري محمولة على السماع فهي مثل اخبرناذا العنينة من غير المدلس محمولة على السماع كما تقرر في موضعه وقال الحافظ ابن حجر وفي هذه الالفاظ الثلاثة مسجوع مستعذب والمنهى عنه ما كان متكلفا او متضاها باطل لا ما جاء عن امر غير قصد اليه وقال القسطلاني فيه ان مثل هذا السجود جائز وان المنهى عنه في قوله صلى الله عليه وآله وسلم مسجوع كسجود الكهان ما كان متكلفا الخ وفيه حث على المواظبة عليها وتحرير على ملازمتها وتعرض بان سائر التكليف صعبة شاقة على النفوس ثقيلة وهذه خفيفة سهلة عليها مع انها تنقل في الميزان وفيه الاعتناء بشأن التسبيح أكثر من التمسك بكثرة الخالقين فيه وذلك من جهة تذكيره بقوله سبحانه الله ويحسبه سبحانه الله العظيم وقد جاءت السنة به على أنواع شتى في مسلم عن مرة مرفوعة أفضل الكلام سبحانه الله والحمد لله ولا اله الا

الله والله أكبر أى أفضل المذكور بعد كتاب الله والموجب لفضلها اشتمالها على جملة أنواع الذكرك من التثنية والتحصين والتعجيد ودلائها على جميع المطالب الالهية اجمالاً لان الناطق المدرج في المعارف يعرفه سبحانه أولاً بنعوت الجلال التي تفرزه ذاته عما يوجب حاجته أو نقصان صفاته الاكرام وهي الصفات الثبوتية التي يستحق بها الحمد ثم يعلم ان من هذا شأنه لا يمتا له غيره ولا يستحق الا لوهية سواء فكشف لمن ذلك انه أكبر اذ كل شئ هالك الا وجهه وفي الترمذي وقال حديث غريب عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح نصف الميزان والحمد لله تلوذ ولا اله الا الله ليس لها حجاب دون الله حتى تقاص اليه رفته وجهان أحدهما ان يراد التسوية بين التسبيح والتعجيد بان كل واحد منهما ما يأخذ نصف الميزان فيملاان الميزان معا وذلك لان الاذكار التي هي أم العبادات ٥٨٢ البدنية الغرض الاصل من شرعها ينحصر في نوعين أحدهما التثنية

والآخر التعجيد والتسبيح يستوعب القسم الاول والتعجيد يتضمن القسم الثاني ولأنهما ان يراد تفصيل الحمد على التسبيح وان ثوابه ضعف ثواب التسبيح لان التسبيح نصف الميزان والتعجيد وحده يملؤه وذلك لان الحمد المطلق انما يستحقه من كان مبرأ عن النقائص منعوتاً بنعوت الجلال وصفاته الاكرام فيكون الحمد شاملاً لا لاهرين وأعلى القسمين الى الوجه الاول أشار عليه الصلاة والسلام بقوله كلمتان خفيفتان على اللسان ثقلتان في الميزان وقوله لا اله الا الله ليس لها حجاب لانها اشتملت على التثنية والتعجيد ونفى ما رواه تعالى صريحاً ومن ثم جعله من جنس آخر لان الاولين دخلتا في معنى الوزن والمقدرة في الاعمال وهذا حصل منه القرب الى الله تعالى من غير

ذلك عن لا يساعده عليه وقد كان الغالب من تحليفه صلى الله عليه وآله وسلم لغیره وحلفه هو الاقتصار على اسم الله مجرداً عن الوصف كقوله والله لا أحلف على شئ فأرى غيره خير منه الا ثبت الذي هو خير وكفرت عن عيني وكما في تحليفه صلى الله عليه وآله وسلم لركانة فانه اقتصر على اسم الله ونارة مكان يحلف صلى الله عليه وآله وسلم فيقول لا والذي نفسي بيده لا ومقلب القلوب وقال تعالى في قسمه بان الله ومن جملته ما استدله به البخاري على عدم وجوب التغليب حديث شاهد له أو عينه ووجه ذلك ان الذي أوجبته النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو مطلق العين وهي تصدق على من حلف في أى زمان وأى مكان فن بذل نفسه ان يحلف له حنث هو ولم يجب به الى مكان مخصوص ولا الى زمان مخصوص فكذا بذل ما أوجبته عليه الشارع ولا يلزمه الزيادة على ذلك لان الذي تعبد به هو العين على أى صفة كانت ولم يتعبد بأشياء الايمان جوماً وأعظمها ذنباً على انه قد ورد في العين التي يقطع بها حق امرئ مسلم من الوعيد ما ليس عليه من مزيد كافي الباب الذي قبل هذا انهم من الكفار ومن موجبات النار وليس في الحلف على منبره صلى الله عليه وآله وسلم وبعد العصر زيادة على هذا فالحق عدم وجوب اجابة الحالف لمن اراد تحليفه في زمان مخصوص أو مكان مخصوص أو بألفاظ مخصوصة وقدر روى ابن رسلان انهم لم يختلفوا في جواز التغليب على الذي فان صح الاجماع فذلك عند من يقول بحجيته وان لم يصح فغاية ما يجوز التغليب به هو ما ورد في حديث الباب وما يشابهه من التغليب باللفظ وأما التغليب بزمان معين أو مكان معين على أهل الذم فمقتضى أن يطلب منه أن يحلف في الكائن أو نحوها فلا دليل على ذلك

\*(باب ذم من حلف قبل أن يستحلف)\*

(عن ابن عمر قال خطبة اعمر بالجابية فقال يا ايها الناس اني نقت فيكم كقيام رسول الله

حاجز ولا مانع وفي مسلم من حديث جويرية أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج من عندها بكرة حين صلى الصبح وهي في مسجدها ثم رجع بعد أن أضحى وهي جالسة قال ما زلت على الحال التي فارقتك عليها قالت نعم قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد قلت بعدك أربع كلمات ثلاث مرات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتن سبحان الله وبحمده عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته مبرح في القرينة الاولى بالعهد وفي الثالثة بالزينة والثانية والرابعة بمهما ليؤذن بانهم لا يدخلان في جنس العهود والموزون ولا يحصرهما المقدار ولا حقيقة ولا مجازاً فيحصل الترتي حينئذ من عدد الخلق الى رضا الحق ومن زينة العرش الى مداد الكلمات وفي الترمذي من حديث عدي بن أبي وقاص رضي الله عنه انه دخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على امرأتين يذبحانوى أو حصى نسجه فقال ألا خير لك بما هو أيسر عليك من هذا

أو أفضل سبحانه الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الأرض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك وفي قوله عدد ما هو خالق اجمال بعد تفصيل لان اسم الفاعل اذا اسند الى الله تعالى يفيد الاستمرار من بدء الخلق الى الابد وفي الترمذي وقال حديث حسن غريب عن ابن مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقيت ابراهيم عليه السلام ليلة أسرى بي فقال يا محمد اقرئ أمك مني السلام وأخبرهم ان الجنة طيبة التربة عذبة الماء وانها قيعان وان غراسها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر والقيعان جمع القاع وهو المستوى من الأرض والغراس جمع غرس وهو ما يقرس والقرس الغرس انما يصلح في التربة الطيبة ويغمر بالماء العذب ٥٨٣ اي أعلمهم ان هذه الكلمات نورث فائدها الجنة وان

الساعي في اكتسابها لا يضيع سعيه لانهم الغرس الذي لا يلف ما استودع فيه فانه التوربشي وقال الطيبي ههنا شكل لان هذا الحديث يدل على ان أرض الجنة خالية عن الاشجار والقصور ويدل قوله تعالى جنات تجري من تحتها الانهار وقوله تعالى أعدت للمتقين على انها غير خالية عن الانهار انما سميت الجنة لاشجارها المتكاثرة المظلة بالنعف اغصانها وتركيب الجنة دائر على معنى السور وانها مخلوقة معدة والجواب انها كانت قيعانا ثم ان الله تعالى أوجده بفضله وسعة رحمته فيها اشجارا وقصورا على حسب اعمال العاملين اسكل عامل ما يختص به بحسب عمله ثم ان الله تعالى لما يسره لما خلق له من العمل ايناله ذلك الثواب جعله كالغراس لتلك الاشجار على سبيل الجنان اطلاقا لالسبب على

صلى الله عليه وآله وسلم لم يبق اهل أو صيكم بأصحابي ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يشقوا الكذب حتى يحلف الرجل ولا يستحلف ويشهد الشاهد ولا يستشهد الا لا يخلون رجل بامرأة الا كان ثالثهما الشيطان عليكم بالجماعة واياكم والفرقة فان الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد من أراد بحسوة الجنة فليزم الجماعة من عزه حسنته وساءت سيئته فذلك المؤمن رواه أحمد والترمذي قال الترمذي بعد اخراج هذا الحديث هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتهمى وأخرجه أيضا ابن حبان وصححه قوله أو صيكم بأصحابي قد وقع الاختلاف فمن يستحق اطلاق اسم الصحابي عليه وهو مبسوط في مواضع من علم الاصطلاح قوله الجارية بالجمع قال في القاموس هو حوض ضخم والجماعة وقربة يدمشق وباب الجارية من أبواب التهمى والمراد هنا القرية قوله ثم يشقوا الكذب رتب صلى الله عليه وآله وسلم فشقوا الكذب على اقتراف الشاك فالقرن الذي بعده ثم من بعده الى القيامة قد فاسد فيهم الكذب بهذا النص فعلى المتنبذ من حاكم أو عالم أن يبالغ في تعريف أحوال الشهادة والخبرين وان لا يجعل الاصل في ذلك الصدق لان كل شهادة وكل خبر قد دخله الاحتمال ومع دخول الاحتمال يمتنع القبول الا بعد معرفة صدق الخبر والشاهد بأى دليل وأقل الاحوال انه ليس ممن يتجارأ على الكذب ويجازف في أقواله ومن هذه الحبيثة لم يقبل المجهول عنه ذم العلماء المتقول لان العدل الملائكة والملائكة مسجوقا بالعدم فن لا تعرف عدالته لا تقبل روايته لان الفسق مانع فلا بد من تحقق عدمه وكذلك الكذب مانع فلا بد من تحقق عدمه كما تقر في الاصول وفي الحديث التوسية بخير القرون وهم الصحابة ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم وقد وعدنا أن نذكر ههنا طرفا من الكلام على

المسبب ولما كان سبب ایجاد الله تعالى الاشجار عمل العامل اسند الغراس اليه والله أعلم قال في الفقه وما اتفق له أى البخاري من المناصب التي لم أومن شبه عليها انه يعنى غالباً بان يكون في الحديث الاخير من كل كتاب من كتب هذا الجامع مناسبة لختمه ولو كانت الكلمة في انشاء الحديث الاخير ومن الكلام عليه كقوله في آخر حديث بدء الوحي فكان ذلك آخر شأن هرقل وقوله في آخر كتاب الايمان ثم استغفر فترى هكذا اساق آخر كل كتاب الى أن قال وآخر الاعتصام سبحانه هذا بهتان عظيم قال ولما كان التسبيح مشهورا في الختام ختم البخاري رحمه الله كتابه بكتاب التوحيد والحمد بعد التسبيح آخر دعوى أهل الجنة قال الله تعالى دعواهم فيها أصواتك القهم ونحييتهم فيها اسلام وأخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين وقد ورد في حديث أبي هريرة في ختم المجلس ما أخرجه الترمذي في الجامع والنسائي في اليوم والليلة وابن حبان في صحيحه والطبراني

في الدعاء والالحاء في المستدرک کلهم عنه رضی الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من جلس في مجلس وكثر فيه اللفظ فقال قبل أن يقوم من مجلسه ذات سبحانك اللهم ووجهك أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك الاغفر له ما كان في مجلسه ذلك هذا اللفظ الترمذی وقال حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث سهل الامن هذا الوجه وفي الباب عن أبي هريرة وعائشة وقال الحاکم صحيح على شرط مسلم قال البخاری هذا حديث ملج لأعلمهم هذا الاسناد في الدنيا غير هذا الحديث الا انه معلول وقد سبقه الى هذا التعليل أحمد بن حنبل وعليه جرى أبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وذكر شيخ الاسلام أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي الحافظ في التلخيص التي جمعها على علوم الحديث لابن الصلاح ان هذا الحديث ورد من رواية جماعة من الصحابة عنهم سبعة ٥٨٤ زيادة على من ذكر الترمذی واحال بيان ذلك على تخريجه لاحاديث

الاحياء قال الحافظ ابن حجر وقد تتبع طرقه فوجدته من رواية خمسة آخر ينذكره لوا خمسة عشر نفسا ومعهم صحابي لم يسم فلم أضفه الى العدد لاحتمال أن يكون أحدهم انتهى ثم ذكر طرقه لمختصا ثم قال وأسند هذه المراسيل جيداً وفي بعض هذا ما يدل على أن الحديث أصلاً وقد استوعبت طرقها ويثبت اختلاف أسانيدنا وأنفاظ متوناً فبعاً علقته على علوم الحديث لابن الصلاح في الكلام على الحديث المعلوم انتهى قال القسطلاني قال القاضي اعل المعنى انهم اذا دخلوا الجنة وعانوا عظمة الله وكبرياءه مجده وعتوه بنعوت الجلال ثم حياهم الملائكة بالسلامة من الآفات والنفور بأصناف الكرامات في مدوه وأنشوا عليه صفات

ما ورد من معارضة الاحاديث القاضية بأفضلية الصحابة فمقول قد تقدم في باب من أعلم صاحب الحق بشهادة له عنده ودم من أدى شهادة من غير مسئلة حديث عمران بن حصين وحديث أبي هريرة ان خير القرون قرنه صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك دليل على انهم الخيام من هذه الامة وأنه لا أكثر خيرا منهم وقد ذهب الجمهور الى أن ذلك باعتراف كل فرد فرد وقال ابن عبد البر ان التفضيل انما هو بالسببة الى مجموع الصحابة فانهم أفضل من بعدهم لا كل فرد منهم وقد أخرج الترمذی بإسناد قوي من حديث أنس مرفوعاً مثل أمي مثل المطول لا يدري أوله خير أم آخره وأخرجه أبو يعلى في مسنده بإسناد ضعيف وصححه ابن حبان من حديث عمار وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عبد الرحمن بن جبير بن نفير بإسناد حسن قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يدركن المسيح أقواما انهم مثلكم أو خير ثلاثا ولن يخزي الله أمة أنا وأهلها والمسيح آخرها ولكنه مرسل لان عبد الرحمن تابعي وأخرج الطبراني بإسناد ضعيف عن عمر رفعه أفضل الخلق ايماناً فقوم في أصحاب الرجال يؤمنون بي ولا يروني وأخرج أحمد والداودي والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي جهم قال قال أبو عبيدة يا رسول الله أحد خير منّا أسناناً معك وجاهه فنام معك قال قوم يكرهون من بعدك يؤمنون بي ولم يروني وقد صححه الحاکم وأخرج مسلم من حديث أبي هريرة رفعه بدأ السلام غريباً وسيد عود غريباً كما بدأ طوبى للغرباء وأخرج أبو داود والترمذی من حديث نعابة رفعه تأتي أيام للعامل فيهن أجر خسر بين قيل منهن أو منّا يا رسول الله قال بل منيكم وجمع الجمهور بأن العتبة لها فضيلة ومزية لا يوازيها شيء من الاعمال فان صحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فضيلة العتبة وان قصر في الاعمال وفضيلة من بعد الصحابة باعتبار كثرة الاعمال المستلزمة لكثرة الاجور فاصل هذا الجمع أن التنصيص على فضيلة الصحابة باعتبار فضيلة العتبة وأما باعتبارها مال الخير فمهم كغيرهم قديري جدي فبين بعدهم من

الاكرام قال في فتوح الغيب واهل الظاهر ان يضاف السلام الى الله عز وجل اكراماً لاهل الجنة هو وينصره قوله تعالى في سورة يس سلام قولامن رب رحيم أي يسلم عليهم بغير واسطة صباغة في تعظيمهم واكرامهم وذلك مقتناهم وهذا يدل على انه يحصل للمؤمنين بعد نعيمهم في الجنة ثلاثة أنواع من الكرامات أولها سلام قولامن رب رحيم وثانيها ما يقولون عند مشاهدتها سبحانك اللهم وهي سطوع نور الجلال من وراء حجاب الجلال وما أنفخ شأن اقتران اللهم بسبحانك في هذا المقام كأنهم لما رأوا اشعة تلك الانوار لم تقابل الكواكب لا يرفعوا أصواتهم وآخرها أجل منسما ولذلك حققوا الدعاء عند رؤيتهم بالحد قد قرب العالين وما هي الانعمة الرؤبة التي كل نعمة دونها فكان الكرامات الاول كالنعمتين للثالثة وما أشد طابق هذا التأويل بما روي عنه عن ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في أهل الجنة

في تعيهم اذ سطع لهم نور فرغوا رؤسهم فاذا الرب سبحانه وتعالى قد اشرف عليهم من فوقهم فقال السلام عليكم يا اهل الجنة قال وذلك قوله تعالى سلام قولنا من ربهم قال في نظر الهمم ويظنون اليه لا يفتنون الى شيء من النعيم ماداموا يتظرون اليه حتى يحجب عنهم ويحيى نورده والله يقول الحق وهو يهدي السبيل والله اعلم ثم اسند القسطلاني الى جماعة من الحفاظ عن عائشة قالت ما قلته قالت ما جلس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مجلسا ولا تلا قرآنا ولا صلى الا ختم ذلك بكلمات فقلت يا رسول الله اراك ما تجلس مجلسا اولاهم ولا تلا قرآنا ولا صلى الله عليه وآله وسلم ولا تلا حديثا قال نعم من قال خيرا كن طابعا له على ذلك الحديث ومن قال شرا كانت كفارة له سبحانه اللهم وبمحمدك لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك وهذا الحديث أخرجه النسائي في اليوم واللبلة وعن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ٥٨٥

بالمكالم الا في ليلة اخرى بحمد الله  
أوحى بقوم سبحانه ربك رب  
العزة ما يصفون وسلام على  
المرسلين والحمد لله رب العالمين  
هذا آخر كلام القسطلاني في  
شرح البصائر وعليه ختم  
الشرح وقال الحفاظ ابن حجر  
رحمه الله في فتح الباري ورايت  
ختم هذا الفتح بطريق من طرق  
هذا الحديث مناسبة الغم  
أسوقها بالسند المتصل الى العالي  
بالسمع والابارة الى منتهى ثم  
ساق الحديث عن عائشة رضي  
الله عنها قالت كان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا  
جلس مجلسا أو صلى تكلم بكلمات  
فأتم عن ذلك فقال ان تكلم  
بكلام خير كان طابعا عليه يعني  
خاتما عليه الى يوم القيامة وان  
تكلم بغير ذلك كانت كفارة له  
سبحانك اللهم وبمحمدك لا اله الا  
انت استغفرك واتوب اليك

هو كثر أعمالهم أم من بعضهم فيكون أجرا باعتبار ذلك أكثر فكان أفضل من  
هذه الحبيبة وقد بينا جديدين بعدهم من هو أقل عملهم أم من بعضهم فيكون مفضولا  
من هذه الحبيبة ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في الأحاديث العديدة في العصابة بلفظ  
لأنفق أحدكم مثلاً أحد ذهاباً ما بلغ مداً أحدهم ولا نصفه فإن هذا التفضيل باعتبار  
خصوص أحوال الأعمال لا باعتبار فضيلة العصابة ويشكل عليه أيضاً حديث ثعلبة  
المذكور فإنه قال للعامل فيهن أجر خمسين درهماً ثم بين ان الخمسين من العصابة وهذا  
مربح في أن التفضيل باعتبار الأعمال فاقتضى الأول أن فضيلة العصابة في الأعمال الى  
أحد يفضل نصف مدهم مثلاً أحد ذهاباً واقتضى الثاني تفضيل من بعدهم الى أحد  
يكون أجر العامل أجر خمسين درهماً من العصابة وفي بعض ألقاظ حديث ثعلبة فإن من  
روايتكم أياها العبر فيهن كالأجر على الجراجر العامل فيهن أجر خمسين درهماً قال  
بعض العصابة من أبا رسول الله وأمرهم فقال بل منكم فقد رعباذ كراه عدم حجة ما جمع به  
الجمهور وقال النووي في حديث أبي كعب الطرانة يشقبه على الذين يرون عيسى  
ويذكرون زمانه وما فيه من انما يرى الزمانين أفضل قال وهذا الاشتباه من دفع  
بصر يح قوله صلى الله عليه وآله وسلم خير القرون قرني ولا يخفى ما في هذا من التعسف  
الظاهر والذي أوقعه فيه عدم ذكر كفاعل يدري فحمله على هذا وغفل عن التشبيه بالطرف  
المفيد لوقوع التردد في الظهيرة من كل أحد والذي يستفاد من مجموع الأحاديث ان  
العصابة مزينة لا يشاركون فيها من بعدهم وهي محببة صلى الله عليه وآله وسلم ومشاهدة  
والجهاد بين يديه وانفاذاً وأمره ونواهيته ولين بعدهم مزينة لا يشاركون فيها  
وهي إيمانهم بالغييب في زمان لا يرون فيه الذات الشريفة التي جعت من المحاسن  
ما يود بزمام كل مشاهد الى الايمان الآمن حقت عليه الشفاوة وأما باعتبار الأعمال  
فأعمال العصابة فضلة مطلقة من غير تقييد بمجالاة مخصوصة كما يدل عليه لأنفق أحدكم

٧٤ نيل سا انتهى وهذا الحديث هو الذي ختم عليه القسطلاني شرحه لكن طريقة غير طريق الحفاظ ثم قال  
الحفاظ في آخر الفتح فرغ منه جامعه أحمد بن علي بن محمد الكافي النسب العسرة فلاني الاصل المصري المولى المشائز نيل  
القاهرة في أول يوم من شهر رجب سنة اثنين وأربعين وغنائمته دوى ما لحقته في هذا الكرام في ثاني عشر رجب منها  
وكان جمعه لامة مقدمة في سنة ثلاث عشرة وشروعه في الشرح في أول سنة مبع عشرة وقه الحمد باطنوا ظاهرا وأولوا آخرها  
اتهى وقال القسطلاني في آخر شرحه ارشاد الساري لشرح صحيح البخاري قد فرغت من نالقه وكاتبته في يوم السبت سابع  
عشر ربيع الثاني سنة ست عشرة رتبة عما تدهم حادام صلياً مسالموا وهو قلا ومحبس لا انتهى بل غلبه وأقول قد آن ان اخي عنان  
العلم واستغفر الله عني ولت به القدم في هذا الشرح المختصر المسمى (عون الباري لحل أدلة البخاري) المجموع على

(كتاب التعرید المصریح لاحادیث الجامع الصحیح) النبی استوعب منہ الجاری فانی محیط صحیح البخاری من من رفوعات الاحادیث النبویة والاثر المصنوعة روض غردت بذکر الحبيب أطیاره وتفتحت بحسن شمائله أزهاره بسر فاطریه ووقف عند حده مباریه حمت فوائده وجلت عوائده وعذبت مناهله وطلب طله ووابه انطوى على خزان الامرار النبویة فحلت بفرائدها عروسه وأشرقت فیہ الانوار المهدیة فاضاعت فی العالمین ثموسه طلعت فی سمائه کواکب الاحادیث الصحیحة السنیة وسطعت فی آفاقه اشعة النیر بیعة المطهرة الاحمدیة فذل الوافدین علیها وأرشد السادرین الیها فاصبحوا وقد جد القوم السری وبشوا المحامدین الوری وقال فی آخره جامعہ الشیخ الامام العلامة الحافظ المتقن أبو العیاض زین الدین أحمد بن أحمد بن عبد اللطیف ٥٨٦ الشرحی الزیدی کان اللہ لہ وجزاء خیرا فرقت من بحر یدہ

يوم الاربعاء الرابع والعشرين من شهر شعبان أحد عشر سنة ٨٨٩ تسع وعشرون وعثمانية والحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده انتهى هذا وقد سمعت ان الصحيح مسلم تجريد ايضا لبعض المتقدمين فان بسم الله سبحانه وتعالى حصوله لاهل حق عليه ايضا شرا كهذا الشرح وأدخل نفسي في زمرة خدمة الصحیحين وبالجملة فشرحت هذا نتيجة فتح الباری وزبدة ارشاد الساری وكفاء شرفا ونورا وفضلا ومدة وقدرا أن أفصح عن معاني هذا الصحيح الجامع من آثار السنة المزفوعة مالا يسه نصريح ولا تلويح الذي انعمه الاجماع على محنته واتفق المسلمون قد بجا وحسبنا على عظيم نفعه وبركته سارت بفضل الركبان والهج مدحه كل انسان

مثل أحد الحديث الان هذه المزية هي للسابقين منهم فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم خاطبهم هذه المقالة جماعة من الصحابة الذين تأخر اسلامهم كما يشعر بذلك السبب وفيه قصة منذ كورة في كتب الحديث فالذين قال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لو ائفقت أحدكم مثل أحد ذهباهم جماعة من الصحابة الذين تأخرت محبتهم فكان بين منزلة أول الصحابة وآخرهم أن اتفاق مثل أحد ذهبان متأخرهم لا يبلغ مثل اتفاق نصف مد من متقدمهم وأما أعمال من بعد الصحابة فلم ير دما يدل على كونها أفضل على الإطلاق انما ورد ذلك مقيدا بأيام الفتنة وغربة الدين حتى كان أجرة الواحد بدل أجرة خسين رجلا من الصحابة فيكون هذا محصاه العموم ما ورد في أعمال الصحابة فاعمال الصحابة فاضلة وأعمال من بعدهم مفضولة الا في مثل تلك الحالة ومثل حالة من أدرك المسيح ان سمع ذلك الزسل وبانضمام أفضلية الاعمال الى حزية العتبة يكونون خيرا القرون ويكون قوله لا يدري خيرا أوله أم آخره باعتبار أن في المتأخرين من يكون تلك المشابة من كون أجرة خسين هذا باعتبار أجور الاعمال وأما باعتبار غيرها فلكل طائفة حزية كائنة - دم ذكره - حزية الصحابة فاضلة مطلقا باعتبار مجموع القرن لحديث خير القرون قرني فاذا اعتبرت كل قرن قرن وازنت بين مجموع القرن الاول مثلا ثم الثاني ثم كذلك الى انقراض العالم فالصحابة خيرا القرون ولا ينافي هذا تفضيل الواحد من أهل قرن أو الجماعة على الواحد أو الجماعة من أهل قرن آخر فان قلت ظاهرا الحديث المتقدم ان أبا عبيدة قال يا رسول الله أحد خير من أمة لك واجهنا ما لك فقال قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولا يرونني يقتضي تفضيل مجموع قرن هؤلاء على مجموع قرن الصحابة قلت ليس في هذا الحديث ما يقتضي تفضيل المجموع على المجموع وان سلم ذلك وجب التصريح بالترجيح لعمد الجمع ولا شك أن حديث خير القرون قرني أربع من هذا الحديث بمسافات لولم يكن الا كونه في الصحبين وكونه ثابتا من طرق وكونه

الامن شغل شان عن شان أوليس انه اصح الكتب بعد القرآن وواجب التظيم والترجيح على كل كتاب عند متلقي الفضول والاعيان وبالجملة ففضله أشهر وأجل من أن يذكر رزقنا الله العمل بما فيه وجعلنا من يعتصم به لله ويقف به وكان قيام جمعه وتشكيله وختام وضعه وتمثيله في بلدتهم وبالجملة حمية صانها الله من البلية وقد وافق انتماؤهم من أيام الشهور يوم الخميس التالي ليوم الاربعاء وأخذوا الحجة ذات البركات والفضل المانور من سنة أربع وتسعين ومائتين وألف من هجرة ختام الرسل الكرام عليه وعليهم أفضل الصلاة والسلام وقد تم بقامه الاسبوع والشهر والسنة وقته الحمد على ذلك والمنة ولما كان ختم الصحيح البخاري على حديث التسبيح ختم هذا الشرح على هذا المقال وهو ان الحديث انذ كونا إشارة الى استئصال قوله تعالى وبسم محمدريك وقد أخبر الله سبحانه وتعالى عن الملائكة في عدة آيات أنهم يسبحون

مطلق بالقبول فظهر بهم ذوا وجه الفرق بين المزيين من غير نظر الى الاعمال كما ظهر بوجه  
الجمع باعتبار الاعمال على ما تقدم تقريره فلم يبق ههنا شكال والله أعلم قوله لا يتخلون  
رجل بامرأة الا كان ثانهما الشيطان سبب ذلك ان الرجل يرغب الى المرأة لما جبل  
عليه من الميل اليها الماركب فيه من شهوة النكاح وكذلك المرأة ترغب الى الرجل  
لذلك فمع ذلك يجد الشيطان السبيل الى اثارة شهوة كل واحد منهما الى الآخر فتقع  
المعصية قوله بمجودة الجنة قال في النهاية بمجودة الدار وسطها يقال بمجود اذا تمكن  
وتوسط المنزل والمقام والنجوة بمجودتين ومجودتين والمراد ان لزوم الجماعة سبب  
الكون في مجودة الجنة لان بد الله مع الجماعة ومن شذذ الى النار كما ثبت في الحديث  
قوله من مرته حسنة الخ فيه دليل على ان السرور لاجل المسنة والحزن لاجل السيئة  
من خصال الايمان لان من ايس من أهل الايمان لا يبالي بأحسن أم أساء وأما من كان  
صحح الايمان خالص الدين فانه لا يزال من سيئته في غم لعله بأنه مأخوذ بها محاسب عليها  
ولا يزال من حسنة في سرور لانه يعلم انها مدخرة له في صحاته فلا يزال حريه على ذلك  
حتى يوفقه الله عز وجل لحسن المساقمة والى هنا انتهى الشرح الموضح وبقي الاوطار  
من أمراره في الاخبار بعناية مؤلفه محمد بن علي بن محمد الشوكاني غفر الله له ذنوبه  
وسمعيوبه وقبل أعماله وأصلح أقواله وأفعاله وختم له بخير ودفع عنه كل بؤس  
وضير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

### • (بسم الله الرحمن الرحيم) •

يقول المتوسل بالنبي الخاتم خدام التصحيح بدار الطباغة محمد قاسم ان أحلى ما ترفت  
به براعة استلال وأعلى ما ختم به حديث في هذه الدار ودار الجلال حمده ولانا  
عجم الثوال واسع الكرم عظيم الأفضال فضمه سجعانه على ما سدى من نيل  
الاوطار ونشكره تعالى على ما هدى من سبل جوده الجرار والصلوة والسلام على  
المؤيد بالمجربات الباهرة والآيات الصحيحة المتواترة سيدنا محمد الذي رفع الله به  
اعلام الدين ووضع رؤس المبتلين والمهدين ووصل حبال من والاه وقطع سنده  
من عاداه وناواه أفضل مرسل بالفتح والارشاد وأجمل هاد الى طرق السداد وعلى  
آله مصابيح السنة الأعلام وأصحابه الباذلين انفسهم لتوضيح الذرائع والاحكام  
وسائر الانعمة المحمدين القاسمين بحفظ ناموس الدين المسفرين عن أوجه المعضلات  
بأنوار ما وزعوا من البراهين والدلالات المؤيد بالكتاب والسنة فالتخذه  
لسهام البواطل وقاية وجهه وبهدهم فقد تم طبع نرح شيخ الاسلام والمسلمين  
ملك العلماء المحققين والائمة المدققين حمده الانام وتاج رؤس الاعلام نادرة أوانه  
ومحيط زمانه العلامة المققن والقهاصة المتقن امام الاصول والقروع المرجوع  
اليه في المعقول والمسموع صاحب التاليف الجيدة البارعة والتصانيف المفيدة  
النافعة المشتهرة بالنضائل في الآثار المهرزق من الكتابات في مضمار السباق

ربهم وفي صحيح مسلم عن أبي ذر  
قلت يا رسول الله بآي أنت وأبي  
أي الكلام أحب الى الله قال  
ما صطنى الله الا تكتنه سبحانه  
ربي وبحمده سبحانه ربي  
وبحمده وفي لفظ ان أحب  
الكلام الى الله سبحانه سبحانه  
الله وبحمده

صاحب الحكمة والعلم الهادي سيدنا و مولانا محمد بن علي الشوكاني قدس الله تعالى روحه ونور مرقدته وضريحه المسمى بنيل الاوطار من أسرار مستقى الاخبار الذي صنفه الامام الكبير والخبر الجبر الخضم العزيز المجهد المطلق سباق حلبة من حقيق ودقق شيخ الاسلام مولانا أبو البركات محمد الدين عبد السلام تغمده الله تعالى برحمته وأسكنه بفضل بهجوة جنته في الاحاديث النبوية التي ترجع اصول الاحكام اليها ويعتد علماء أهل الاسلام عليها وهو كتاب بديع لم يشجع على منواله ولم يحم أحد من المصنفين حول شكاه ومثاله اذ جمع من الاحاديث النبوية ما لم يجمع في غيره من كتب السنة المرضية واستوعب احاديث الاحكام فكان مطمع نظر كل محبته ودوامه ولما سرح طرق في رياض ذلك الشرح المذكور الذي قبضه سيدنا في ظهوره النفوس وتفسر صدر الصدور ألفت ما لا يحيط بكمه القسطير ويفيد عن وصف محاسنه نطاق التعبير شمس فضل برعت في افق سماه المفاخر فمن شاهد أنوارها قال الله اكبر كم ترك الاول لآخر أودعه مؤلفه ما يكشف عن الابصاات القوية غشاها ويحمل من مصاب المشكلات العقبة وثاق عقدها روضة دانية الهادي من زواجر مبانيسه وجنة زاهية المفاخر من بواهر معانيه لم يحط به باع الاطلاع قبله في كتاب ولا تعلق به اطماع الاسماع في سالف الاحقاب فلهذا تلك الفرائد الجمه والفوائد البديعة المهمة والتحقيقات الشريفة والتدقيقات المنيفة ومن مقاصده الحسنة وموارده العذبة المستحسنة الاشارة في الابواب الى بقية الاحاديث الواردة التي لم يسبقها المصنف وكانت عنه شاردة وتفسيره الفاظ الحديث الغريبة بالفاظ وشيقة قريبه وبيان حال الحديث ورواه وتوضيح مطاعنه وعلائه وذكر المذاهب الفقهية واختيار ما رجحه الادلة القوية القوية ناضرا الحق بالحق اذ كان بالتباعد أحق وقصارى الامران من تتبع الفاظه واستقرا حرى أن يقول كل الصيدي في جوف القرا ويغند

هذا كتاب لوياسع بمثله • درالكان البائع المقبونا

وقد زينت منه الهوامش والطرد بما يري بنقائس اللاكث والدرر شرح السيد الامام مقيم شعائر الشريعة والاحكام حامل لواء العلوم على كامل فضله ومجود دقاتها بهزبه وقوله من تشسفن الاذان بما رواه وتنش هذا لاذهان بما أبداه فكمه المذكور وآه الراقي من حضيض التقليد الاوهـد الى أوج الاجتهاد الاسعد الاصعد سابق حلبة المعقول والمنقول المستخرج بغانص فكره ما تهز عنه القبول الجامع بين شرقي العلم والنسب المستمد من مولاه بأقوى سبب عمدة الانام ومرجع النخاص والعام رافع رايات الفضل المبني على أرفع منار نغمه هذا العصر على سوائف الأعصار صاحب التأليف الجيـه والتصانيف البديعة الغريبة المائز فضيـاق السيف والقلم بالتمكين المهرز يباسق الدنيا والدين الهمام الاوحد والسيد القاضى الامجد ذى الدولة والاقبال والسماحة والافصال المؤيد من مولاه الكريم

الباري السيد أبي الطيب صديق بن حسن الحسيني القنوجي البخاري مالك مدينة  
 بهو بال بالقطار الهندية حالا أعلى الله تعالى كلمته وزاد مهابة واجد لا ولا زالت  
 نفائس العلوم مشرقة بينانه وأحكام الشريعة محرقة مشبهدة بتهذيبه وبيان  
 وأوجب له عزاً ونصراً ومنحه ميرة وبشرى الذي سماه عون البخاري لحل أدلة  
 البخاري على التعبير الصريح لأحاديث الجامع الصحيح لمحدث زمانه وحافظ  
 أوانه قدوة الأجلة الأعلام العلامة البارع الامام الشيخ شهاب الدين أبي العباس  
 أحمد الشيرازي الذي الحق قدس الله تعالى سره وأطره بغيث احسانه وبره  
 الحق ونافهين به من تجر يد جلت مقاصده وطابت مصادره وموارده قد أسفر عما  
 خواه أصله من المرفوعات وطوى فيه ذكر الزوائد والتعليقات فكان حرياً بشرح  
 سيدنا ومولانا المولى اليه الذي أبرز من جليل فوائده ما لا يمكن الحصول من  
 شراحه عليه فأنى لما من الله على تقابلته ألقينه روضة علم فاضله وجنة فضل  
 أنوارها بانه مخرقة تفتطف من أوراقه غرات التحقيق ويفوح من ادراجيه عبير  
 التدقيق قد أبرز من دقائق العلوم محجبات أبعاد وأحرز من دقائق الفهوم مخدرات  
 جمال وأسرار فقهه ما على هذه المعاني الأبعاد الملوحة بصحيح الأفكار والآثار  
 وما كل هذه التراكم وما أجل هاتيك الأساليب شيدت فيه الدلائل على أتم  
 وجوه البلاغة وأفرغت في قالب من الإنزير يدبغ الصياغة قد جاد به مؤلفه على  
 فضلاء هذا العصر فأجاد وحاز به هذا التصنيف عليهم رتبة الانفراد سمح به طبعه  
 السليم وتأنى به خاطره الكريم وتوجه بفرائد فوائده في الدرر ودبجه بالقفاط  
 جسان غرر فهو كما قيل

ففي كل لفظ منه روض من المني وفي كل سطر منه عقد من الدرر  
 فيما لها مناقب وناقب ومواهب سنية وأي مواهب ولعمري لم تصدر هذه المعارف  
 إلا عن ملكة رصينة البنيان اذ تكفلت بأحكام المعاني في قالب التبيان وجهت من  
 البديع الحسان فتونا ذات أصول وأفنان وفهم هو أشد من البرق لمعاً وأحد من  
 السيف قطعاً ولا غرو فان هذا الشرح بلغني عن كثير من شراح البخاري مع  
 زيادات لا توجد إلا في بحره الزاخر البخاري كذكر المذاهب على منهج قويم ووزنها  
 بقسطاس محرم مستقيم والقواعد الأصولية والمسالك الاجتهادية وشوارد  
 الفوائد وفرائد العوائد فجزاه الله تعالى عن هذا التأليف الرائع والتصنيف  
 الشائق القائق الذي يفوق بحسنه كل مؤلف ويروق بروقه على كل مصنف من  
 أنواع اللطاف آلا فاضاف له جزاء هذا الاحسان أضعافاً وبالجملة فقد التقي في  
 هذا المطبوع بهران يخرج منه ما لا يؤر والمرجان نيل الاوطار وعون الباري  
 ولا يثبتك مثل خير داري ومع ذلك فاني لم اعترف بالقصور عن الاحاطة بكنهه ذلك الدرر  
 المنشور هذا وكان طبع هذين الكتابين المسفرين عما يشرح الصدور ورواق الدين  
 بطبعة بولاق مصر الميرية العاصرة ذات الحسن الزاهرة الناضرة بفقرة صاحبة

الفضائل الفخيمة والقواضل الجميلة الكريمة من أحرز السعد المحسبين  
 والتأييد والعز والتكفين ذات الشيم العلية والشمايل الحسنة المرضية والعفة  
 والصيانة والاختلاق المنبثة عن محاسن الديانة حضرة الزينة المعظمة المجيدة  
 المحترمة نواب شاهجهان بيكم مليكة بهم وبالانجيه المخاطبة بجاح الهند لازالت موارد  
 فضلها سائغة هنيئة ولافتت الايام بها بامعه مشيدة دعائم الدين بحبيبة مراحمه وذلك  
 لما جبلت عليه من ايتار نشر العلووم والاطاقت وبث المعارف واسداء العوارف  
 والمسايق الى الطيران والمنارة على المبرات واظهار الشعار الدفينة واحياء السنة  
 الطاهرة النبوية فلقد سارت الركبان بحسن سيرتها وماذا الا من اخلاصها وطيب  
 سيرتها وكان طبعهم ما بواسطة من أحرز من الفضل باهره وزاهره حضرة العلامة  
 الناضل الشيخ احمد الباني الحلبي نزيل مصر القاهرة في أيام صاحب المآثر الجميدة  
 والمناخر الجميلة القريده من أطلع الله تعالى به شمس العدل والحق عزير مصر  
 مولانا محمد توفيق خلد الله تعالى دولة اقباله وسعادته وأدام لنا وياض عزه وسعادته  
 قرير العين بالعباس ولي عهده وسائر أنجاله المقتفين أثر فضله ومجده مشمول طبعهما  
 بإدارة مديرها المشمر عن ساعد الجدى في تنضير نضارها صاحب الاخلاق

الجميلة التي عليه ثقتى سعادة حسين بك حنفى وقد اسند

صبح تمامه ونصوع مسك ختامه في أواسط رمضان

المعظم عام سبعة وتسعين ومائتين وألف

من هجرة صلى الله عليه وسلم

وعلى آله الكرام وأصحابه

هداة الانام ما أشرق

النيران وتعاقب

الجديدان

آمين





